

شرح المفصل للزحخشري

تأليف
موفق الدين أبي البقاء عيش بن علي بن عيش الموصل
المتوفى سنة ٦٤٣ هـ

قدم له ووضع هوامشه وفهارسه
الدكتور اميل بديع يعقوب

الجزء الأول

منشورات
مجمع أبي بيضون
لنشر كتب الثقافة والجماعة
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان



جميع الحقوق محفوظة

Copyright ©
All rights reserved
Tous droits réservés

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة
لدار الكتب العلمية - بيروت - لبنان
ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة
تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على
أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو
برمجته على أسطوانات ضوئية إلا بموافقة
الناشر خطياً.

Exclusive Rights by
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beirut - Lebanon

No part of this publication may be
translated, reproduced, distributed in any
form or by any means, or stored in a data
base or retrieval system, without the
prior written permission of the publisher.

Droits Exclusifs à
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beyrouth - Liban

Il est interdit à toute personne individuelle
ou morale d'éditer, de traduire, de
photocopier, d'enregistrer sur cassette,
disquette, C.D, ordinateur toute
production écrite, entière ou partielle,
sans l'autorisation signée de l'éditeur.

الطبعة الأولى

١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

رمل الظرف، شارع البحتري، بناية ملكارت
هاتف وفاكس : ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ - ٣٧٨٥٤٢ (٩٦١)
صندوق بريد : ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Beirut - Lebanon

Ramel Al-Zarif, Bohatory St., Melkart Bldg., 1st Floor
Tel. & Fax : 00 (961) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Beyrouth - Liban

Ramel Al-Zarif, Rue Bohatory, Imm. Melkart, 1ère Étage
Tel. & Fax : 00 (961) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
B.P. : 11 - 9424 Beyrouth - Liban

ISBN 2-7451-2258-4

9 0000



9 782745 122582

<http://www.al-ilmiyah.com/>

e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

القسم الأول

ترجمة الزمخشري

(صاحب «المفصل»)

وترجمة ابن يغيث

(صاحب الشرح)

ترجمة الزمخشري^(١)

١ - مصادر ترجمته ومراجعها^(٢) :

- الأعلام: ١٧٨/٧.
- إنباء الرواة: ٢٦٥/٣ - ٢٧٢.
- إيضاح المكنون: ٦٧/١ - ٨٦/٢.
- البداية والنهاية: ٢٣٥/١٢.
- بغية الوعاة: ٢٧٩/٢ - ٢٨٠.
- تاج العروس: ٤٤٨/١١ - ٤٥١ (زمخشري).
- تاريخ آداب اللغة العربية: ٤٦/٣ - ٤٨.
- تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان: ٢١٥/٥ - ٢٣٨.
- تاريخ الإسلام (وفيات ٥٢١ - ٥٤٠هـ). ص ٤٨٦ - ٤٩٠.
- دائرة المعارف الإسلامية: ٤٠٣/١٠ - ٤١٠.
- روضات الجنات: ص ٢١١ - ٢١٤.
- (كتاب) الزمخشري لأحمد محمد الحوفي.
- سير أعلام النبلاء: ١٥١/٢٠ - ١٥٦.
- شذرات الذهب: ١١٨/٤ - ١٢١.
- فوات الوفيات: ١٨٣/٤.
- الكامل في التاريخ: ٩٧/١١.
- كشف الظنون ص ١١٧، ١٦٤، ١٨٥، ٦١٦، ٧٨١، ٧٩١، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٩٥، ٩١٥، ١٠٠٩، ١٠٢٢، ١٠٥٦، ١٠٨٢، ١٠٨٥، ١٢٠٦، ١٢١٧، ١٣٢٦، ١٣٩٨، ١٤٠٧، ١٤٢٧، ١٤٧٥، ١٥٣٩، ١٥٨٤، ١٦٠٧، ١٦٧٤، ١٦٧٥، ١٧٣٤، ١٧٧٤، ١٧٩١، ١٧٩٨، ١٨٣٧، ١٨٧٧، ١٨٩٠، ١٩٥٥، ١٩٧٨.
- لسان الميزان: ٤/٦.

(١) عن تقديمنا لكتاب «المفصل» الصادر عن دار الكتب العلمية في بيروت سنة ١٩٩٩م.

(٢) رتبناها ترتيباً ألفبائياً.

- مجلة المجمع العلمي العربي : ١٣٥/٥ .
- المختصر في أخبار البشر : ١٧/٣ .
- مرآة الجنان : ٢٦٩/٣ - ٢٧١ .
- معجم الأدباء : ١٢٦/١٩ - ١٣٥ .
- معجم البلدان : ١٤٧/٣ (زمخشري) .
- معجم اللغويين العرب : ٢٦٣/٢ .
- معجم المؤلفين : ١٨٦/١٢ - ١٨٧ .
- معجم المطبوعات العربية والمعربة ص ٩٧٣ .
- مفتاح السعادة : ٤٢٩/١ - ٤٣٠ .
- المنتظم في تاريخ الأمم والملوك : ٣٧/١٨ - ٣٨ .
- النجوم الزاهرة : ٢٧٤/٥ .
- نزهة الألباء : ص ٤٦٩ - ٤٧٨ .
- هدية العارفين : ٤٠٢/٢ ، ٤٠٣ .
- وفيات الأعيان : ١٦٨/٥ - ١٧٤^(١) .

٢ - اسمه، وكنيته، ولقبه، وحياته :

هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد^(٢)، أبو القاسم، جاز الله، الزمخشري . ولد يوم الأربعاء في السابع والعشرين من رجب سنة ٤٦٧هـ / ١٠٧٤م^(٣) في قرية تدعى «زمخشري» القرية جداً من خوارزم، حتى إنها دخلت في جملة المدينة عندما كثرت العمارة في هذه الأخيرة^(٤) . ومن هنا نسبته الزمخشري، أمّا «جار الله» فلقب لُقّب نفسه به لأنه جاور بمكة زمناً، فصار هذا اللقب علماً عليه^(٥)، وأمّا «فخر خوارزم»^(٦) فلقب آخر لقّبه الناسُ به بعد أن قصدوه للانتفاع بعلمه .

(١) وانظر المزيد من هذه المصادر والمراجع في تاريخ الإسلام (وفيات ٢٥١ - ٥٤٠هـ) ص ٤٨٧، الهامش؛ وإنباه الرواة ٢٦٥/٣، الهامش .

(٢) في وفيات الأعيان ١٧٣/٥ محمود بن عمر بن محمد بن عمر .

(٣) إنباه الرواة ٢٦٥/٣ (وفي ٢٧١/٣ أنه ولد في سابع عشر رجب سنة ٤٦٧هـ)؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢٧٩؛ ووفيات الأعيان ١٧٣/٥؛ ومعجم الأدباء ١٢٦/١٩؛ وشذرات الذهب ١٢١/٤ (وفيه أنه ولد في السابع عشر من رجب)؛ وتاريخ الإسلام (وفيات ٥٢١ - ٥٤٠) ص ٤٤٨ .

(٤) إنباه الرواة ٢٦٥/٣ .

(٥) معجم الأدباء ١٢٦/١٩؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢٧٩؛ ووفيات الأعيان ١٦٩/٥؛ وشذرات الذهب ٤/ ١١٩؛ وتاريخ الإسلام (وفيات ٥٢١ - ٥٤٠) ص ٤٨٨ .

(٦) إنباه الرواة ٢٦٧/٣؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢٧٩ .

نشأ الزمخشري بزمخشري، ودرس بها، ثم رحل إلى بخارى لطلب العلم^(١)، ثم إلى خراسان حيث اتصل ببعض رجال الدولة السلجوقية ومدحهم^(٢)، ثم إلى أصفهان حيث مدح ملكها محمد بن أبي الفتح ملكشاه^(٣)، ثم إلى بغداد حيث ناظر بها وسمع من علمائها^(٤)، فإلى مكة حيث اتصل بأمرها أبي الحسن علي بن حمزة بن وهاس الشريف الحسيني، وكان ذا فضل عزيز، وله تصانيف مفيدة وقريحة في النظم والنثر مجيدة^(٥)، فتبادلا المديح شعراً^(٦).

وفي أيام مقامه بالحجاز زار همدان، ومدح آل زريز^(٧)، ثم طوّف في بلاد العرب، وزار تربة، وهي وادٍ على مسيرة أربع ليالٍ من الطائف، يقول: «وطئت كل تربة في أرض العرب، فوجدت تربة أطيب التراب»^(٨).

وبعد إقامته مدة بمكة، شاقه وطنه، فعاد إليه، لكنه سرعان ما حنّ إلى مكة، فعاد إليها، فقليل له: «قد زجّيت أكثر عمرك هناك، فما الموجب؟» فقال: «القلب الذي لا أجده ثم أجده هاهنا»^(٩). وفي أثناء عودته إلى مكة عزّج على الشام، ومدح تاج الملوك بوري طفتكين، صاحب دمشق^(١٠).

وفي مكة لقي من ابن وهاس ما كان يلقاه من قبل من حفاوة وتعظيم، وكان ابن وهاس يوافقه في مذهبه، فشجعه على تأليف كتابه «الكشاف»^(١١).

وبعد مكة عاد إلى وطنه ثانية، معرجاً على بغداد سنة ٥٣٣هـ^(١٢)، وبقي في خوارزم إلى أن أتته المنية ليلة عرفة سنة ٥٣٨هـ/١١٣٤م بخرجانية، وهي قسبة خوارزم على شاطئ نهر جيحون^(١٣). وقد رثاه بعضهم بأبيات، من جملتها [من البسيط]:

فأرض مكة تذري الدمع مقلتها حزناً لفرقة جار الله محمود^(١٤)

وروي أنه أوصى أن تكتب على قبره الأبيات التالية [من الكامل]:

يا مَنْ يرى مدَّ البعوض جناحها في ظلمة الليل البهيم الأليل

(٢) الزمخشري ص ٣٨ - ٤٠.

(٤) المرجع نفسه ص ٤٢.

(٦) الزمخشري ص ٤٣.

(٨) أساس البلاغة (ترب).

(١٠) الزمخشري ص ٤٥.

(١٢) الزمخشري ص ٤٦.

(١) إنباه الرواة ٣/٣٦٨.

(٣) المرجع نفسه ص ٤٠ - ٤١.

(٥) معجم الأدباء ٨٦/١٤.

(٧) المرجع نفسه ص ٤٣ - ٤٥.

(٩) إنباه الرواة ٣/٢٢٦.

(١١) انظر مقدمة الكشاف.

(١٣) وفيات الأعيان ٥/١٧٣ - ١٧٤؛ وبغية الرعاة ٢/٢٨٠؛ ومعجم الأدباء ١٩/١٢٩؛ وشذرات الذهب ٤/١٢١.

(١٤) وفيات الأعيان ٥/١٧٣.

ويرى عروق نياطها في نحرها والمخ في تلك العظام النُخُل
أَغْفِرْ لِعَبْدٍ تَابَ مِنْ فِرْطَاتِهِ مَا كَانَ مِنْهُ فِي الزَّمَانِ الْأَوَّلِ^(١)

٣ - أساتذته :

تتلمذ الزمخشري على علماء عصره، ولعل أعظمهم أثرًا في نفسه أبو مضر محمود بن جرير الضبي الأصفهاني^(٢)، وكان يلقب بفريد العصر ووحيد الدهر في علم اللغة والنحو، فدرس عليه النحو الأدب، وكان الزمخشري يحب أستاذه أبا مضر، فلما توفي سنة ٥٠٧هـ/١١١٣م رثاه بقوله [من الطويل]:

وقائلة: ما هذه الدررُ النسي تساقط من عينيك سمطين سمطين
فقلتُ لها: الدر الذي كان قد حشا أبو مضرٍ أذُنِي تساقط من عيني^(٣)

وأخذ الأدب أيضًا عن أبي علي الحسن بن المظفر النيسابوري^(٤). وسمع الحديث من شيخ الإسلام أبي منصور نصر الحارثي، ومن أبي سعد الشفاني^(٥)، ومن أبي الخطاب بن البطري^(٦).

وقرأ على أبي منصور بن الجواليقي بعض كتب اللغة من فوائدها مستجيرًا لها^(٧).
وقرأ في مكة على عبد الله بن طلحة اليابري كتاب سيويه وشرح رسالة ابن أبي زيد^(٨).

٤ - تلامذته :

تتلمذ على الزمخشري كثيرون. قال القفطي: «ما دخل بلدًا إلا واجتمعوا عليه وتعلموا له، واستفادوا منه، وكان علامة الأدب، ونسابة العرب، أقام بخوارزم تُضرب إليه أكباد الإبل، وتحط بفنائه رجال الرجال، وتُحدى باسمه مطايا الآمال»^(٩).

ومن تلامذته بزمخشري أبو عمرو عامر بن الحسن السمار، وبطبرستان أبو المحاسن إسماعيل بن عبد الله الطويلي، وبأبيورد أبو المحاسن عبد الرحيم بن عبد الله البزاز، وبسمرقند أبو سعد أحمد بن محمود الشاتي، وبخوارزم أبو طاهر سامان بن عبد الملك الفقيه، والموفق بن أحمد بن أبي سعيد المعروف بأخطب خوارزم^(١٠).

(١) وفیات الأعيان ٥/١٧٣.

(٢) بغية الرواة ٢/٢٧٩؛ وفیات الأعيان ٥/١٦٨؛ ومعجم الأدباء ١٩/١٢٧؛ وشذرات الذهب ٤/١١٩.

(٣) وفیات الأعيان ٥/١٧٢؛ وشذرات الذهب ٤/١٢٠؛ وتاريخ الإسلام (وفیات ٥٢١ - ٥٤٠) ص ٤٨٩.

(٤) معجم الأدباء ١٩/١٢٧.

(٥) معجم الأدباء ١٩/١٢٧؛ وبغية الرواة ٢/٢٧٩.

(٦) تاريخ الإسلام (وفیات ٥٢١ - ٥٤٠) ص ٤٨٨؛ وشذرات الذهب ٤/١١٨.

(٧) إنباء الرواة ٣/٢٧٠. (٨) بغية الرواة ٢/٤٦.

(٩) إنباء الرواة ٣/٢٦٦. (١٠) الأنساب ص ٢٧٨؛ والزمخشري ص ٥٢.

وتتلمذ عليه أيضًا محمد بن أبي القاسم بايجوك، أبو الفضل الخوارزمي الآدمي الملقب زين المشايخ، النحوي الأديب (ت ٥٦٢ هـ / ١١٦٦ م)^(١)، وأبو يوسف يعقوب بن علي بن محمد بن جعفر البلخي، أحد الأئمة في النحو والأدب^(٢)، وعلي بن عيسى بن حمزة بن وهاس، أمير مكة^(٣)، وزينب بنت الشعري التي أجازت ابن خلكان^(٤). وكتب إليه الحافظ أبو الطاهر أحمد بن محمد السلفي يستجيزه^(٥)؛ وأما الشريف السيد الفاضل الكامل أبو الحسن علي بن عيسى بن حمزة الحسني فقد أخذ عن الزمخشري، وأخذ الزمخشري عنه^(٦)، وقيل: قرأ السيد الفاضل علي الزمخشري، وبرز عليه^(٧).

٥ - شخصيته :

لم تذكر لنا كتب التراجم من صفاته الجسدية سوى أنه كان أعرج يمشي في رجل من خشب، وروي أنه لما كان ببغداد سأله أحمد بن علي بن محمد، أبو الحسن الدامغاني (ت ٥٤٠ هـ / ١١٤٥ م) «عن سبب قطعها، فقال: دعاء الوالدة، وذلك أنني في صباي أمسكت عصفورًا، وربطته بخيط في رجله، وأنفلت من يدي، فأدركته، وقد دخل في خرق، فجذبته، فأنقطعت رجله في الخيط، فتألمت أمني لذلك، وقالت: قطع الله رجل الأبعد كما قطع رجله، فلمّا وصلت إلى سنّ الطلب، رحلت إلى بخارى لطلب العلم، فسقطت عن الدابة، فانكسرت الرجل، وعملتُ عملاً أوجب قطعها^(٨). وكان، إذا مشى، ألقى عليها ثيابه الطوال، فيظنّ من يراه أنه أعرج^(٩). وكان بيده محضر فيه شهادة خلّت كثير ممن اطلعوا على حقيقة ذلك خوفًا من أن يظنّ من لم يعلم صورة الحال أنها قُطعت لرية^(١٠).

ولعل أبرز معالم شخصيته النفسية شغفه بالعلم، إذ أكثر من الرحلة في طلبه، ولم يزل يطلبه حتى في سنّ السادسة والستين، فقد ذكر القفطي أنه رآه عند أبي منصور بن الجواليقي سنة ٥٣٣ هـ مرتين قارئًا عليه بعض كتب اللغة من فواتحها، ومستجيرًا لها^(١١).

(١) معجم الأدباء ٥/١٩. (٢) معجم الأدباء ٥٥/٢٠.

(٣) معجم الأدباء ٨٥/١٤، وإنباه الرواة ٣/٢٧٢.

(٤) وفيات الأعيان ١٧١/٥؛ وتاريخ الإسلام (وفيات ٥٢١ - ٥٤٠) ص ٤٨٨.

(٥) بغية الوعاة ٢/٢٨٠؛ وفيات الأعيان ٥/١٧٠؛ وشذرات الذهب ٤/١٢٠؛ وتاريخ الإسلام (وفيات ٥٢١ - ٥٤٠) ص ٤٨٨.

(٦) إنباه الرواة ٣/٢٦٨. (٧) معجم الأدباء ٨٦/١٤.

(٨) إنباه الرواة ٣/٢٦٨؛ وانظر: وفيات الأعيان ٥/١٦٩ - ١٧٠؛ ومعجم الأدباء ١٩/١٢٧ - ١٢٨؛ وشذرات الذهب ٤/١١٩؛ وتاريخ الإسلام (وفيات ٥٢١ - ٥٤٠) ص ٤٨٩.

(٩) بغية الوعاة ٢/٢٨٠.

(١٠) وفيات الأعيان ٥/١٦٩؛ وشذرات الذهب ٤/١١٩.

(١١) إنباه الرواة ٣/٢٧٠.

وبفضل جهده الكبير في تحصيل العلم أصبح الزمخشري متقناً للغة الفارسية، عالماً في اللغة، والنحو، والعروض، والأدب، والبلاغة، والتفسير، والقراءات، والحديث، والفقه، وعلم الكلام، والمنطق.

وكان الزمخشري شاعراً له ديوان، ومن مליح شعره قوله [من الطويل]:

أَقُولُ لِيُظَنِّبِي مَرَّ بِي وَهُوَ رَائِعٌ أَأَنْتَ أَخُو لَيْلَى؟ فَقَالَ: يُقَالُ
فَقُلْتُ: وَفِي حَكَمِ الصَّبَابَةِ وَالْهَوَى يَقَالُ: أَخُو لَيْلَى؟ فَقَالَ: يُقَالُ
فَقُلْتُ: وَفِي ظِلِّ الْأَرَاكِ وَالْحَمَى يَقَالُ: وَيُسْتَسْقَى؟ فَقَالَ: يُقَالُ^(١)

وقد افتخر بعلمه، فقال [من الطويل]:

تَرَانِي فِي عِلْمِ الْمُتَزَلِّ عَالِماً وَمَا أَنَا فِي عِلْمِ الْأَحَادِيثِ رَاسِماً
فَلِلْسَةِ الْبَيْضَاءِ فِيَّ مَنَاجِحُ وَيَبْغِي كِتَابَ اللَّهِ مَنِيَّ الْمَعَارِفِ
وَمَا أَنَا مِنْ عِلْمِ الدِّيَانَةِ عَاطِلًا فَأَخْسَنُ خَلِيٍّ لَمْ يَزَلْ لِي شَانِفاً
وَمَا لِللُّغَاتِ الْعَرَبِ مِثْلِي مُقَوِّمٌ أَبَى كُلِّ نَدَبٍ مُتَقِنٌ أَنْ يَخَالَفَا
وَبِي يَسْتَفِيدُ النَّحْوُ مِنْ أَنْ يَسُوسَهُ نَهَى لَمْ يَجْذُهَا الذَّاتِقُونَ حَصَائِفَا
وَعِلْمَا الْمَعَانِي وَالْبَيَانِ كِلَاهُمَا أَزْفُ إِلَى الْخَطَابِ مِنْهُ وَصَائِفَا
وَعِلْمِ الْقَوَافِي وَالْأَعَارِضِ شَاهِدٌ بِفُسْحَةِ خَطَوِي فِيهِ إِذْ كُنْتُ زَاحِفاً
أَقْرَبْتُ بِي الْأَدَابُ أَصْلًا لَهَا وَمَنْ رَأَى مَشْرِفَاتٍ جَحْذَنَ الْمَشَارِفَا
وَدِيَوَانُ مَنْظُومِي يُرِيكَ بَدَائِعَا وَدِيَوَانُ مَثُورِي يُرِيكَ طَرَائِفَا^(٢)

وكان الزمخشري على مذهب المعتزلة مجاهراً به حنفياً^(٣) «حتى نقل عنه أنه كان إذا قصد صاحباً له، واستأذن عليه في الدخول، يقول لمن يأخذ له الإذن: قل له: أبو القاسم المعتزليّ بالباب. وأول ما صنّف كتاب «الكشاف» كتب استفتاح الخطبة: «الحمد لله الذي خلق القرآن»، فيقال: إنه قيل له: متى تركته على هذه الهيئة، هجره الناس، ولا يرغب أحد فيه، فغيّره بقوله: «الحمد لله الذي جعل القرآن»، و«جعل» عندهم [أي: عند المعتزلة] بمعنى «خلق»^(٤).

(١) شذرات الذهب ٤/ ١٢١.

(٢) ديوانه ص ٧٨ (عن الزمخشري ص ٦٦).

(٣) معجم الأدباء ١٩/ ١٢٦؛ ووفيات الأعيان ٥/ ١٧٠؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٧٩؛ وشذرات الذهب ٤/ ١١٩.

(٤) وفيات الأعيان ٥/ ١٧٠؛ وانظر: شذرات الذهب ٤/ ١٢٠؛ وتاريخ الإسلام (وفيات ٥٢١ - ٥٤٠ ص ٤٩٠) وفيه أنه كان داعية إلى الاعتزال والبدعة.

وعاش الزمخشري حياته أعزب^(١)، تقيًا متدينًا^(٢)، أبي النفس^(٣)، طموحًا^(٤)، متواضعًا، لطيف المعاملة، ظريف المجاملة^(٥)، قاسيًا على مخالفيه من المعتزلة والمتصوفة^(٦)، محبًا للعربية وأهلها، منافعًا عنهما في وجه الشعوبية التي بلغت أشدها في عصره. قال في مقدمة كتابه «المفضل»: «الله أحمد على أن جعلني من علماء العربية، وجعلني على الغضب للعرب والعصية، وأبى لي أن أنفرد من صميم أنصارهم وأمتاز، وأنضوي إلى لفيف الشعوبية وأنحاز، وعصمني من مذهبهم الذي لم يُجدِ عليهم إلا الرشق بالسنة اللاعنين، والمشق^(٧) بأسنة الطاعنين». وقد جهز بتفضيل العرب على العجم، فقال: «العرب نبع^(٨) صلب المعاجم، والغرب^(٩) مثل للأعاجم^(١٠)»، وقال: «فرقك بين الرطب والعجم^(١١) هو الفرق بين العرب والعجم^(١٢)».

٦ - مؤلفاته:

ألف الزمخشري في العلوم الدينية ورجالها، واللغة، والنحو، والعروض، والأدب، وفيما يلي قائمة بمؤلفاته مرتبة ترتيبًا ألفبائيًا^(١٣):

- الأجناس^(١٤).

- الأحاجي النحويّة، وهو كتاب «المحاجة...» الآتي ذكره.

- أساس البلاغة؛ معجم لغوي يهتم بالاستعارة والمجاز، وهو أول معجم عربي مرتب حسب أوائل الأصول بحسب الترتيب الألفبائي^(١٥).

- | | |
|--|---------------------------------------|
| (١) انظر: الزمخشري ص ٩٦ - ٩٨. | (٢) انظر: المرجع نفسه ص ٧٨ - ٨٤. |
| (٣) انظر: المرجع نفسه ص ٧٠ - ٧٢. | (٤) انظر: المرجع نفسه ص ٧٣ - ٧٨. |
| (٥) انظر: المرجع نفسه ص ٨٤ - ٨٨. | (٦) انظر: المرجع نفسه ص ٩١ - ٩٦. |
| (٧) المشق: سرعة الطعن. | (٨) النبع: شجر صلب تُتخذ منه القبيبي. |
| (٩) الغرب: شجر رخو وضعيف. | (١٠) نوايغ الكلم ص ٧. |
| (١١) الرطب: ما نضج من البلح قبل أن يصير تمرًا، والعجم: نواة النمر. | (١٢) نوايغ الكلم ص ٣٨. |
| (١٣) انظر: | |

- بغية الرعاة ٢/ ٢٨٠.

- تاريخ آداب اللغة العربية ٤٧/٣ - ٤٨.

- تاريخ الأدب العربي ٢١٦/٥ - ٢٣٨.

- الزمخشري ص ٥٨ - ٦٣.

- شذرات الذهب ٤/ ١١٩.

- معجم الأدباء ١٩/ ١٣٤ - ١٣٥.

- وفيات الأعيان ٥/ ١٦٩.

(١٤) معجم الأدباء ١٩/ ١٣٤.

(١٥) طبع الكتاب مرات عدة في القاهرة وبيروت.

- الأسماء^(١).
- أطواق الذهب أو النصائح الصغار، وهو مئة مقالة في المواعظ والنصائح والحكم^(٢).
- أعجب العجب في شرح لامية العرب^(٣).
- الأمالي في كل فن^(٤).
- الأمكنة والجبال والمياه والبقاع المشهورة في أشعار العرب^(٥).
- الأنموذج، في النحو، وهو مقتضب من المفصل^(٦).
- تسليية الضرير^(٧).
- جواهر اللغة^(٨).
- حاشية على المفصل^(٩)، ولعله «شرح بعض مشكلات المفصل» الآتي ذكره.
- خصائص العشرة الكرام البررة^(١٠).
- الدر الدائر المنتخب في كنايات واستعارات وتشبيهات العرب^(١١).
- ديوان التمثيل^(١٢).

-
- (١) معجم الأدباء ١٣٤/١٩.
 - (٢) ترجم إلى الألمانية، وطبع مع الأصل في فيينا سنة ١٨٣٥م، وفي مستجارت سنة ١٨٦٣م، وترجم إلى الفرنسية وطبع في باريس سنة ١٨٧٦م؛ وطبع في بيروت بشرح الشيخ يوسف أفندي الأسير سنة ١٣١٤هـ، وطبع بمصر سنة ١٣٢١هـ بشرح الميرزا يوسف خان بن اعتصام الملك بعنوان «قلائد الأدب في شرح أطواق الذهب». وانظر: تاريخ الأدب العربي ٢٣٥/٥؛ والزمخشري ص ٦٢.
 - (٣) طبع عدة طبعات، منها الطبعة الأولى بمطبعة الجوائب بالقسطنطينية، والطبعة الثانية بالقاهرة سنة ١٣٢٤هـ.
 - (٤) وفيات الأعيان ١٦٩/٥؛ وشذرات الذهب ١١٩/٤.
 - (٥) طبع في لندن سنة ١٨٨٥م، وفي بغداد سنة ١٩٣٨م، وسنة ١٩٦٨م. وسمّاه ياقوت الحموي «الجبال والأمكنة». (معجم الأدباء ١٣٤/١٩).
 - (٦) طبع في القاهرة سنة ١٢٨٩هـ، واستنبول سنة ١٢٩٨هـ، كذلك طبع سنة ١٢٩٨هـ في استنبول ملحقًا بكتاب «نزهة الطرف في علم الصرف» لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني. كما طبع في «جامع المقدمات» بطهران سنة ١٨٨٤م؛ ومع شرح على الهامش في قازان سنة ١٩٠١م.
 - (٧) معجم الأدباء ١٣٤/١٩.
 - (٨) معجم الأدباء ١٣٤/١٩.
 - (٩) معجم الأدباء ١٣٤/١٩.
 - (١٠) مخطوط في برلين وغيرها (انظر: تاريخ الأدب العربي ٢٣١/٣؛ وتاريخ آداب اللغة العربية ٤٨/٣؛ ويسمى زيدان الكتاب «نص العشرة»).
 - (١١) مخطوط في ليزج (انظر: تاريخ الأدب العربي ٢٣٨/٥).
 - (١٢) معجم الأدباء ١٣٤/١٩؛ وفيات الأعيان ١٦٩/٥؛ وشذرات الذهب ١١٩/٤ (وفيه «ديوان التمثيل»، وهذا تحريف).

- ديوان خطيب^(١).
- ديوان الرسائل^(٢).
- ديوان شعر^(٣).
- الرائض في الفرائض^(٤).
- رؤوس المسائل، في الفقه^(٥).
- ربيع الأبرار ونصوص الأخبار: مختارات شتى من الأدب والتاريخ والعلوم^(٦).
- رسالة الأسرار^(٧).
- رسالة التصرفات^(٨).
- رسالة في كلمة الشهادة^(٩).
- رسالة في المجاز والاستعارة^(١٠).
- رسالة المسأمة^(١١).
- الرسالة الناصحة^(١٢).
- سوائر الأمثال^(١٣).
- شافي العي من كلام الشافعي^(١٤).
- شرح أبيات كتاب سيويه^(١٥).

-
- (١) معجم الأدباء ١٩/١٣٤.
 - (٢) معجم الأدباء ١٩/١٣٤؛ ووفيات الأعيان ٥/١٦٩.
 - (٣) مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٥٢٩ أدب، وغيرها (انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/٢٣٧؛ والزمخشري ص ٦٢).
 - (٤) بغية الوعاة ٢/٢٨٠؛ ومعجم الأدباء ١٩/١٣٤؛ ووفيات الأعيان ٥/١٦٨.
 - (٥) شذرات الذهب ٤/١١٩.
 - (٦) طبع في يولاق سنة ١٢٧٩هـ، وسنة ١٢٨٨هـ، والقاهرة سنة ١٢٩٢هـ، وطبع سنة ١٩٨٢م ببغداد بتحقيق سليم النعيمي (طبعة وزارة الأوقاف العراقية)، وطبع حديثاً في بيروت، واسمه في وفيات الأعيان ٥/١٦٨: «ربيع الأبرار وقصص الأخبار».
 - (٧) معجم الأدباء ١٩/١٣٤.
 - (٨) مخطوط في المكتب الهندي (انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/٢٣٨).
 - (٩) مخطوط في برلين (انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/٢٣١؛ وتاريخ آداب اللغة العربية ٣/٤٨).
 - (١٠) مخطوط في طهران (انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/٢٣٨).
 - (١١) معجم الأدباء ١٩/١٣٤.
 - (١٢) معجم الأدباء ١٩/١٣٤؛ ووفيات الأعيان ٥/١٦٩؛ وشذرات الذهب ٤/١١٩.
 - (١٣) وفيات الأعيان ٥/١٦٩؛ وشذرات الذهب ٤/١١٩.
 - (١٤) معجم الأدباء ١٩/١٣٤؛ ووفيات الأعيان ٥/١٦٩؛ وشذرات الذهب ٤/١١٩.
 - (١٥) بغية الوعاة ٢/٢٨٠؛ ومعجم الأدباء ١٩/١٣٤ (واسمه فيه: شرح كتاب سيويه)؛ ووفيات الأعيان ٥/١٦٩.

- شرح بعض مشكلات المفصل^(١).
- شرح المقامات: شرح لمقاماته التي سيأتي ذكرها^(٢).
- شقائق النعمان في حقائق النعمان (في مناقب أبي حنيفة)^(٣).
- صميم العربية^(٤).
- ضالة الناشد والرائض في علم الفرائض^(٥).
- عقل الكل^(٦).
- الفائق في غريب الحديث^(٧).
- القسطاط في العروض^(٨).
- القصيدة البعوضيّة^(٩)، وفيها ثناء على الله ورسوله في خاتمة وصف بعوضة.
- قصيدة في سؤال الغزالي عن جلوس الله على العرش وقصور المعرفة البشرية^(١٠).
- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعبود الأقاويل في وجوه التأويل^(١١)، وهو تفسير للقرآن الكريم.
- الكشف في القراءات^(١٢).
- الكلم النوايع. انظر نوايع الكلم.
- متشابه أسامي الرواة^(١٣).

-
- (١) بغية الوعاة ٢/ ٢٨٠.
 - (٢) طبع بالقاهرة سنة ١٣١٢هـ، ثم سنة ١٣٢٥هـ.
 - (٣) معجم الأدباء ١٩/ ١٣٤؛ ووفيات الأعيان ٥/ ١٦٩؛ وشذرات الذهب ٤/ ١١٩.
 - (٤) بغية الوعاة ٢/ ٢٨٠؛ ومعجم الأدباء ١٩/ ١٣٤؛ ووفيات الأعيان ٥/ ١٦٩؛ وشذرات الذهب ٤/ ١١٩.
 - (٥) معجم الأدباء ١٩/ ١٣٤؛ ووفيات الأعيان ٥/ ١٦٨.
 - (٦) طبع عدة طبعات، منها طبعة حيدر آباد سنة ١٣١٤هـ، وطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٩٤٥م - ١٩٤٨م.
 - (٧) مخطوط في برلين وليدن وغيرهما. (انظر: تاريخ الأدب العربي ٣/ ٢٢٩ وتاريخ آداب اللغة ٣/ ٤٧).
 - (٨) معجم الأدباء ١٩/ ١٣٤.
 - (٩) مخطوط في برلين (انظر: تاريخ آداب اللغة العربية ٣/ ٤٨؛ وتاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٣٧).
 - (١٠) مخطوط في برلين (انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٣٧).
 - (١١) طبع أول مرة في بولاق سنة ١٢٨١، ثم في القاهرة سنة ١٣٠٧هـ، ١٣٠٨هـ، ١٣١٨هـ، ١٣١٩هـ، ١٣٥٤هـ، وطبع حديثاً عدة طبعات.
 - (١٢) انظر: مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ٨/ ٧٥٨؛ وتاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٣٨.
 - (١٣) منه نسخ في دار الكتب المصرية، وآيا صوفيا وغيرهما. (انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٢٩؛ والزمخشري ص ٦٠ - ٦١). وسماء السيوطي «الأحاجي النحوية» (بغية الوعاة ٢/ ٢٨٠).

- مختصر الموافقة بين أهل البيت والصحابة^(١)، والأصل لأبي سعيد الرازي إسماعيل.
- المستقصى في أمثال العرب^(٢)، وهو معجم للأمثال العربية مرتب على حروف الهجاء.
- معجم الحدود في الفقه^(٣).
- المفرد والمؤلف في النحو^(٤).
- المفصل، وسيأتي الحديث عنه بالتفصيل.
- المقامات؛ خمسون مقامة في النصح والإرشاد، ولكل منها عنوان، يصدرها بقوله: «يا أبا القاسم»، مخاطبًا نفسه. وقد شرحها بنفسه.
- مقدمة الأدب، وهو معجم عربي فارسي، وأكملة فيما بعد بجزء تركي^(٥).
- المنهاج، في الأصول^(٦).
- نزهة المتأنس ونهضة المقتبس^(٧).
- النصائح الصغار^(٨)، وهو كتاب «أطواق الذهب نفسه».
- النصائح الكبار^(٩)، وهو كتاب المقامات نفسه.
- نكت الأعراب في غريب الإعراب، وهو في غريب إعراب القرآن الكريم^(١٠).
- نوايغ الكلم^(١١): جكم قصار.

٧ - أقوال العلماء فيه :

أجمع العلماء على الثناء على الزمخشري، ومدحه بسعة العلم، وكثرة

- (١) انظر: مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ٣١٣/١٠.
- (٢) طبع للمرة الأولى بمطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن سنة ١٣٨١هـ/١٩٦٢م، وأعيد طبعه بالأوفست في بيروت بدار الكتب العلمية.
- (٣) معجم الأدباء ١٩/١٣٤؛ ووفيات الأعيان ٥/١٦٩؛ وثمرات الذهب ٤/١١٩.
- (٤) مخطوط في كوبريلي وغيرها. (انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/٢٣٨). وسماه ابن خلكان وياقوت الحموي «المفرد والمركب» (وفيات الأعيان ٥/١٦٩؛ ومعجم الأدباء ١٩/١٣٥).
- (٥) انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/٢٣٢؛ وقد نُشر جزء منه في ليبزج سنة ١٨٤٣م، وسنة ١٨٥٠م.
- (٦) مخطوط في المدينة (انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/٢٣٨).
- (٧) مخطوط في أيا صوفيا (انظر: تاريخ آداب اللغة العربية ٣/٤٨؛ وتاريخ الأدب العربي ٥/٢٣٧).
- (٨) وسماه ياقوت الحموي «نزهة المتأنس» (معجم الأدباء ١٩/١٣٤).
- (٩) سماه ياقوت الحموي وجرجي زيدان «نصائح الصغار» (معجم الأدباء ١٩/١٣٤؛ وتاريخ آداب اللغة العربية ٣/٤٨)، وهذا تحريف.
- (١٠) سماه ياقوت الحموي «نصائح الكبار» (معجم الأدباء ١٩/١٣٤)، وهذا تحريف.
- (١١) مخطوط في القاهرة (انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/٢٣٨).
- (١٢) طبع في مصر سنة ١٢٨٧هـ، وسنة ١٣٣٢هـ، وسنة ١٩٢٧م، وطبع في بيروت سنة ١٣٠٦هـ، وطبع في باريس مع ترجمة إلى الفرنسية سنة ١٨٧٦م، وطبع في استنبول وبيروت. وسماه السيوطي «الكلم النوايغ». (بغية الوعاة ٢/٢٨٠).

الفضل، والتفنن في العلوم، وقد لقبوه بـ «فخر خوارزم» كما سبق القول.
قال السيوطي: «كان واسع العلم، كثير الفضل، غاية في الذكاء وجودة القريحة، متفتناً في كل علم»^(١).

وقال ابن خلكان: «الإمام الكبير في التفسير والحديث والنحو واللغة وعلم البيان. كان إمام عصره من غير مدافع تشد إليه الرجال في فنونه»^(٢).

وقال القفطى: «وكان - رحمه الله - متين يضرب به المثل في علم الأدب والنحو واللغة... وما دخل بلدًا إلّا واجتمعوا عليه وتلمذوا له، واستفادوا منه. وكان علامة ونسابة العرب، أقام بخوارزم تُضرب إليه أكباد الإبل، وتحطّ بفنائه رجال الرجال، وتُحدى باسمه مطايا الآمال»^(٣). وقال في مكان آخر: «وكان الزمخشري أعلم فضلاء العجم بالعربية في زمانه، وأكثرهم أنسًا واطلاعا على كتبها، وبه ختم فضلاؤهم»^(٤).

وقال ياقوت الحموي: «كان إمامًا في التفسير والنحو واللغة والأدب، واسع العلم، كبير الفضل، متفتنًا في علوم شتى»^(٥).

وقال الشريف السيد الفاضل الكامل أبو الحسن علي بن عيسى بن حمزة الحسني [من الطويل]:

جميعُ قرى الدنيا سوى القرية التي نبواها إذا فداء زَمَخْشِرا
وأخِرُ بأنْ تُزْهِى زَمَخْشَرُ بامرئٍ إذا عُدَّ في أسدِ الشَّرى زَمَخَ الشَّرى^(٦)

وقال محمد طيب المكي صاحب «الوشاح الحامدي المفضل على مخدرات المفضل»: «أسناذ الدنيا، فخر خوارزم، جار الله، العلامة أبو القاسم محمود الزمخشري، من أكابر الأئمة، وقد ألقت العلوم إليه أطراف الأزمنة، واتفقت على إطرانه الألسنة، وتشرفت بمكانه وزمانه الأمكنة والأزمنة»^(٧).

٨ - كتاب المفضل^(٨):

شرح الزمخشري في تأليف هذا الكتاب يوم الأحد في غرة رمضان سنة ٥١٣هـ/

(١) بغية الوعاة ٢/ ٢٧٩.

(٢) وفيات الأعيان ٥/ ١٦٨.

(٣) إنباه الرواة ٣/ ٢٦٥ - ٢٦٦.

(٤) إنباه الرواة ٣/ ٢٧٠.

(٥) معجم الأدباء ١٩/ ١٢٦.

(٦) إنباه الرواة ٣/ ٢٦٨. والشَّرى: مأسدة، قبل: إنها في جبل سلمى. وزمخ: تكبر.

(٧) إنباه الرواة ٣/ ٢٦٩.

(٨) طبع الكتاب عدة طبعات، منها بحسب الترتيب الزمني:

- طبعة كريستانيا سنة ١٨٧٩ باعتناء المستشرق السويدي ج. ب. بروخ J.P. Broch (بت ١٨٧٩م).

- طبعة طهران سنة ١٢٦٩هـ.

١١١٩م؛ وفرغ منه في غرة المحرم سنة ٥١٥هـ/ ١١٢١م^(١).

والذي دفعه إلى وضع هذا الكتاب «ما بالمسلمين من الأرب إلى معرفة كلام العرب، وما به من الشفقة والحذب على أشياعه من حفدة الأدب لإنشاء كتاب في الإعراب محيط بكافة الأبواب»^(٢)، مرتب ترتيباً يبلغ بهم الأمد البعيد بأقرب السعي، ويملاً سجالهم بأهون السقي»^(٣).

وقد قسّم كتابه إلى أربعة أقسام:

أ - القسم الأول: في الأسماء.

ب - القسم الثاني: في الأفعال.

ج - القسم الثالث: في الحروف.

د - القسم الرابع: في المشترك بين الأسماء والأفعال والحروف.

أمّا منهجه في تناول موضوعات فصوله، فقد اتّسم بما يلي:

أ - الاستناد إلى الآيات القرآنية في عرض القواعد النحوية، وإلى بعض القراءات القرآنية.

ب - الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، فكان الزمخشري، بهذا الأمر، مخالفاً بعض النحويين الذين لم يجيزوا الاستشهاد بالحديث بحجة أنّه قد يُروى بمعناه لا بلفظه^(٤).

= - طبعة تبريز سنة ١٢٧٥هـ.

- طبعة القاهرة سنة ١٢٨٩هـ.

- طبعة الإسكندرية، سنة ١٢٩١هـ (الكوكب الشرقي)، بعناية حمزة فتح الله.

- طبعة استنبول سنة ١٢٩٩هـ ملحقاً بكتاب الميداني «نزهة الصرف».

- طبعة دهلي سنة ١٨٩١م، وسنة ١٩٠٣م.

- طبعة كلكتا سنة ١٣٢٢هـ، وشرح لمحمد عبد الغني.

- طبعة القاهرة، سنة ١٣٢٣هـ، بمطبعة التقدم، وبذيله كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل من تأليف محمد بدر الدين أبي فراس النعماني. وقد أعادت دار الجيل في بيروت نشر هذه الطبعة.

- طبعة لكنو سنة ١٣٢٣هـ مع مقدمة بالهندوستانية لعلي بن العمادي.

- طبعة بيروت، سنة ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م بعناية محمد عزّ الدين السعودي، وبذيله كتاب المفضل.

(انظر: فهرست الكتب النحوية المطبوعة ص ١٩٤ - ١٩٥؛ ودائرة المعارف الإسلامية ٤٠٦/١؛ وتاريخ الأدب العربي ٢٢٤/٥).

(١) وفيات الأعيان ١٦٩/٥؛ وكشف الظنون ص ١٧٧٤.

(٢) يخطئ بعضهم استخدام «كافة» مضافة، وهذا التخطيء غير صحيح. انظر كتابنا: معجم الخطأ والصواب في اللغة ص ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣.

(٣) عن مقدمة المفصل.

(٤) انظر: خزنة الأدب ٩/١ - ١٥.

ج - الإكثار من الاستشهاد بالشواهد الشعرية التي بلغت واحدًا وأربعين وأربعمئة، وقد كرّر بعضها.

د - الاستشهاد بالأمثال والأقوال العربية، ولكن بنسبة تقل كثيرًا عن استشهاده بالآيات القرآنية والشواهد الشعرية.

وهو، في تناوله المسائل النحوية، بصري المذهب عمومًا مع اعتماد كبير على سيبويه ومتابعة لآرائه. ومن ذلك متابعته له في أنّ الفعل الثاني هو العامل في باب التنازع^(١)، وأنّ «زيدًا» في قولك: «هل زيد قام؟» فاعل لفعل محذوف يُفسّره الفعل المذكور، لا مبتدأ كما ذهب الكوفيتون^(٢)، وأنّ مثلّز «لولا» في نحو: «لولا عليّ لسافرت» مبتدأ خبره محذوف، وفي أنّ خبر «إنّ» وأخواتها مرفوع بهذه الحروف بما كان مرتفعًا به قبل دخول «إنّ» كما زعم الكوفيتون^(٣)، وفي أنّ الناصب للمنادى ما ينوب عنه حرف النداء، مثل «أريد»، و«أدعو»^(٤). وهذا الالتزام للمذهب البصري جعله يعبر عن نفسه وعن البصريين بضمير المتكلمين، يقول مثلاً، في فصل لام الابتداء: «ويجوز عندنا «إنّ» «زيدًا لسوف يقوم» ولا يجوزه الكوفيتون»^(٥)؛ كما أنّه يشير أحيانًا إلى البصريين بأنهم أصحابه^(٦).

ومع هذا الالتزام، نراه يختار أحيانًا رأي الكوفيّين، فقد وافقهم في زيادة الفعل «حدث» على الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل، كقول الحارث بن حلّزة الشكريّ [من الخفيف]:

إِنْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ حُدِّدْتُ مَوْهُ لَهُ عَلَيْنَا الْعَلَاءُ^(٧)

وفي أن يكون البدل والمبدل منه نكرة^(٨)، كما في الآية: «من شجرة مباركة زيتونة»^(٩)، وفي فصل حرف التعليل «أي» قال: «اختلف النحويون في إعراب «ما» في «فيمة» و«عمه» و«لمه»، فهي عند البصريّين مجرورة، وعند الكوفيّين منصوبة بفعل مضمر، كأنك قلت: «كي تفعل ماذا»، وما أرى هذا القول بعيدًا عن الصواب»^(١٠).

وقد يختار بعض آراء أصحاب المدرسة البغدادية، كموافقته مثلاً أبا عليّ الفارسيّ في أنّ «ما» في مثل «نعمًا محمد» نكرة تامة منصوبة على التمييز^(١١).

وإلى جانب اختياراته الكوفية والبغدادية نراه أحيانًا ينفرد بآراء، ومنها ذهابه

(١) المفصل ص ٤٨.

(٢) المفصل ص ٥١.

(٣) المفصل ص ٥٧.

(٤) شرح المفصل ص ٦٧.

(٥) المفصل ص ٤٢٧.

(٦) المفصل ص ٥٧.

(٧) المفصل ص ٣٣٠.

(٨) المفصل ص ١٥٥ - ١٥٦.

(٩) النور: ٣٥.

(١٠) المفصل ص ٤٢١.

(١١) المفصل ص ٣٥١.

إلى أن رافع الخبر هو الابتداء فقط^(١)، وإلى أن «لن» تفيد تأكيد النفي^(٢).

أما أسلوب «المفصل» فقد أراد الزمخشري كما يقول في مقدمة هذا الكتاب أن يتصف بالإيجاز غير المُخِلِّ والتلخيص غير الممِلِّ، لكنه، كما يقول ابن يعيش في مقدمة شرحه لهذا الكتاب، اشتمل «على ضروب منها لفظ أغربت عبارته فأشكل، ولفظ تتجاذبه معانٍ، فهو مجمل، ومنها ما هو بادي للفهم إلا أنه خالٍ من الدليل مهملة». ولهذا السبب كثر شراح الكتاب.

وكان للمفصل أهمية كبيرة لدى العلماء، فأقبلوا عليه ثناء وشرحا، ونظما، واختصارا، وردا على أخطائه^(٣).

ومن الذين أثنوا عليه ابن يعيش، فقد قال في مقدمة كتابه «شرح المفصل»: إنه كتاب جليل القدر، نابه الذكر، جمعت فصوله أصول علم النحو، وأوجز لفظه، فتيّر على الطالب تحصيله. ووصفه حاجي خليفة بأنه كتاب «عظيم القدر»^(٤).

وقال فيه الشاعر [من الطويل]:

إذا ما أردت النحو هاك محصلا عليك من الكتب الحسان مفصلا^(٥)
وقال آخر [من الطويل]:

مفصل جار الله في الحسن غاية وألفاظه فيه كدُرُ مفصل
ولولا التقى قلت: المفصل مخجّر كأي طوالي من طوالي المفصل^(٦)
ومن الذين شرحوه^(٧):

- أحمد بن أبي بكر الحلواني (ت ٦٢٠هـ / ١٢٢٣م)^(٨).

- أحمد بن محمد المقدسي القاضي (ت ٦٣٨هـ / ١٢٤٠م)^(٩).

(١) المفصل ص ٥٣.

(٢) شرح المفصل ١١/٨.

(٣) تاريخ الأدب العربي ٢٢٥/٥ - ٢٢٧؛ وكشف الظنون ص ١٧٧٥ - ١٧٧٦.

(٤) كشف الظنون ص ١٧٧٤.

(٥) كشف الظنون ص ١٧٧٤.

(٦) المصدر السابق ص ١٧٧٤.

(٧) انظر: تاريخ الأدب العربي ٢٢٥/٥ - ٢٢٧؛ وكشف الظنون ص ١٧٧٥ - ١٧٧٦. وقد رتبنا أسماء الشراح ترتيبا ألفبائيا.

(٨) كشف الظنون ص ١٧٧٤.

(٩) كشف الظنون ص ١٧٧٤.

- أحمد بن محمود بن قاسم الجندي الأندلسي، من علماء القرن الثامن الهجري، وسمى شرحه «الإقليد»^(١).
- بدر الدين أبو فارس النعساني الحلبي^(٢).
- أبو البقاء العكبري، عبد الله بن الحسين (٥٣٨هـ/١١٤٣م - ٦١٦هـ/١٢١٩م)، وسمى شرحه «المحصل»^(٣).
- ابن الحاجب عثمان بن عمر (٥٧٠هـ/١١٧٤م - ٦٤٦هـ/١٢٤٩م)، وسمى شرحه «الإيضاح»^(٤).
- حسين بن علي السغناقي (ت ٧١٠هـ/١٣١٠م)، وسمى شرحه «الموصل»^(٥).
- الخوارزمي، أبو محمد مجد الدين القاسم بن الحسين (٥٥٥هـ/١١٦٠م - ٦١٧هـ/١٢٢٠م)، وسمى شرحه «التخمير»^(٦)، وهو في ثلاثة مجلدات، وله شرح له آخر بسيط، وثالث مختصر^(٧).
- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر (٥٤٤هـ/١١٥٠م - ٦٠٦هـ/١٢١٠م)^(٨).
- السخاوي، أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد (٥٥٨هـ/١١٦٣م - ٦٤٣هـ/١٢٤٥م)، وسمى شرحه «المفضل»^(٩). وللسخاوي أيضًا كتاب آخر في شرح تصريفه سماه «سفر السعادة وسفير الإفادة»^(١٠).
- عبد الواحد بن عبد الكريم الأنصاري (... - ٦٥١هـ/١٢٥٣م)، وسمى شرحه «المفضل»^(١١).

-
- (١) مخطوط في الإسكوريال، والأمبروزيانا وغيرهما. (انظر: تاريخ الأدب العربي ٢٢٦/٥؛ وكشف الظنون ص ١٧٧٥).
- (٢) طبع شرحه بالقاهرة سنة ١٣٢٤هـ على هامش طبعة المفصل.
- (٣) نشر في ليبزج سنة ١٨٨٢م، وفي القاهرة بلا تاريخ.
- (٤) مخطوط في برلين والمتحف البريطاني، وجامع القرويين بفاس وغيرها (انظر: تاريخ الأدب العربي ٢٢٥/٥ - ٢٢٦؛ وكشف الظنون ص ١٧٧٤).
- (٥) كشف الظنون ص ١٧٧٥.
- (٦) مخطوط في المتحف البريطاني، ومكتبة الأسد بدمشق (انظر: تاريخ الأدب العربي ٢٢٥/٥).
- (٧) كشف الظنون ص ١٧٧٥.
- (٨) كشف الظنون ص ١٧٧٤.
- (٩) مخطوط في ليدن وباريس وغيرهما (انظر: تاريخ الأدب العربي ٢٢٥/٥؛ وكشف الظنون ص ١٧٧٥).
- (١٠) مخطوط في برلين والقاهرة وغيرهما. (انظر: تاريخ الأدب العربي ٢٢٥/٥؛ ومجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ٣/٣٣٩؛ وكشف الظنون ص ١٧٧٥).
- (١١) مخطوط في الإسكوريال ثان (انظر: تاريخ الأدب العربي ٢٢٦/٥).

- علي بن عمر بن الخليل بن عمر المعروف بالفخر الاسفندري (ت ٦٩٨هـ/ ١٢٩٩م)، وسمى شرحه «كتاب المقتبس في توضيح ما التبس»^(١).
- ابن عمرو، محمد بن محمد الحلبي (ت ٦٤٩هـ/ ١٢٥١م)^(٢).
- القاسم بن أحمد اللبوري الأندلسي، علم الدين (ت ٦٦١هـ/ ١٢٦٢م)، وسمى شرحه «الموصل»^(٣).
- القفطي، الوزير جمال الدين علي بن يوسف (ت ٦٤٦هـ/ ١٢٤٨م)^(٤).
- ابن مالك، محمد بن عبد الله (٦٠٠هـ - ١٢٠٣م - ٦٧٢هـ/ ١٢٧٤م) وسمى كتابه «ذكر أبنية الأسماء الموجودة في المفضل»^(٥).
- محمد بن سعد المروزي، وسمى شرحه «المحصل»^(٦).
- محمد طيب المكي الهندي، وسمى شرحه «الوشاح الحامدي المفضل على مخدرات المفضل»^(٧).
- محمد بن محمد الخطيب^(٨).
- المرادي، بدر الدين حسن بن قاسم (ت ٧٤٩هـ/ ١٣٤٨م)^(٩).
- مظهر الدين الشريف الرضي محمد، وسمى شرحه «المكمل»^(١٠).
- المهدي لدين الله أحمد بن يحيى المرتضى (٧٧٥هـ/ ١٣٧٣م - ٨٤٠هـ/ ١٤٣٧م)، وسمى شرحه «التاج المكلل»^(١١).
- ابن النجار البغدادي، أبو عبد الله محمد بن محمود (٥٧٢هـ/ ١١٨٣م - ٦٤٣هـ/ ١٢٤٥م)^(١٢).

-
- (١) كشف الظنون ص ١٧٧٦.
- (٢) كشف الظنون ص ١٧٧٤.
- (٣) شرحه مخطوط في سليم آغا. (انظر: تاريخ الأدب العربي ٢٢٦/٥؛ وكشف الظنون ص ١٧٧٥).
- (٤) كشف الظنون ص ١٧٧٥.
- (٥) مخطوط بمكتبة الأسد بدمشق (انظر: تاريخ الأدب العربي ٢٢٧/٥؛ وكشف الظنون ص ١٧٧٤).
- (٦) مخطوط في بريل (انظر: تاريخ الأدب العربي ٢٢٦/٥؛ وكشف الظنون ص ١٧٧٥).
- (٧) طبع بالمطبعة السعيدية في الهند سنة ١٣١٨هـ.
- (٨) شرحه مخطوط في المتحف البريطاني. (انظر: تاريخ الأدب العربي ٢٢٦/٥).
- (٩) كشف الظنون ص ١٧٧٤.
- (١٠) مخطوط في بودليانا والإسكوريال، والمتحف البريطاني وغيرها. (انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٢٦؛ ومجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ٨/ ٣٧١).
- (١١) مخطوط في المتحف البريطاني (انظر: تاريخ الأدب العربي ٢٢٧/٥).
- (١٢) كشف الظنون ص ١٧٧٤ - ١٧٧٥.

- يحيى بن حمزة بن السيد المرتضى ابن رسول الله (٦٦٩هـ/ ١٢٧٠م - ٧٤٥هـ/ ١٣٤٤م)، وسمى شرحه «المحصل لكشف أسرار المفصل»^(١).
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (٥٥٣هـ/ ١١٦١م - ٦٤٣هـ/ ١٢٤٥م)، وهو الشرح الذي سنتناوله بالتفصيل بعد قليل.
- أبو يوسف، منتجب الدين يعقوب الهمداني (ت ٦٤٣هـ/ ١٢٤٥م)^(٢).
- شروحات أخرى له ولشواهد لمجاهيل^(٣).
- وشرح أبياته أبو البركات مبارك بن أحمد المعروف بابن المستوفي (ت ٦٣٨هـ/ ١٢٤٠م)، وسمى شرحه «إثبات المحصل في نسبة أبيات المفصل»، ورضي الدين حسن بن محمد الصفاني (٥٧٧هـ/ ١١٨١ - ٦٥٠هـ/ ١٢٥٢م)؛ وعبد الظاهر بن بشران (أونشوان) (٦٤٩هـ/ ١٢٥١م)^(٤)؛ وفخر الدين الخوارزمي^(٥).
- ونظمه أبو نصر فتح بن موسى الخضراوي القصري (ت ٦٦٣هـ/ ١٢٦٤م)؛ وأبو شامة عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي (ت ٦٦٥هـ/ ١٢٦٦م)^(٦). واختصره الشيخ عبد الكريم بن عطاء الله الإسكندراني (ت ٦١٢هـ/ ١٢١٥م)، وشمس الدين محمد بن يوسف القنوي (ت ٧٨٨هـ/ ١٣٨٦م)^(٧).
- وصنف أبو الحجاج يوسف بن معزوز القيسي الأندلسي (ت ٦٢٥هـ/ ١٢٢٧م) في الرد على المفصل كتاباً سماه «كتاب التنبيه على أغلاط الزمخشري في المفصل وما خالف فيه سيويه»^(٨).

* * *

-
- (١) مخطوط في برلين والقائمان. (انظر: تاريخ الأدب العربي ٢٢٦/٥).
- (٢) كشف الظنون ص ١٧٧٥.
- (٣) مخطوطات في لندن والمتحف البريطاني وغيرهما. (انظر: تاريخ الأدب العربي ٢٢٦/٥، ٢٢٧).
- (٤) كشف الظنون ص ١٧٧٥.
- (٥) شرحه مخطوط في المكتبة الظاهرية (مكتبة الأسد حالياً). (انظر: فهرس مخطوطات المكتبة الظاهرية (النحو). ص ٢٢٦؛ وتاريخ الأدب العربي ٢٢٧/٥).
- (٦) كشف الظنون ص ١٧٧٦.
- (٧) كشف الظنون ص ١٧٧٦.
- (٨) كشف الظنون ص ١٧٧٦.

ترجمة ابن يعيش

١ - مصادر ترجمته ومراجعها:

- الأعلام ٢٠٦/٨.
- إنباه الرواة ٤٥/٤ - ٥٠.
- بغية الرعاة ٣٥١/٢ - ٣٥٢.
- تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ٢٧٤/٥ - ٢٧٥.
- دائرة المعارف ٢٨١/٣.
- دائرة المعارف الإسلامية ٣٠٣/١ - ٣٠٤.
- شذرات الذهب ٢٢٨/٥ - ٢٢٩.
- كشف الظنون ص ٤١٢، ١١٧٥.
- المختصر في أخبار البشر ١٨٣/٣.
- المدارس النحوية ص ٢٨٠ - ٢٨١.
- معجم المؤلفين ٢٥٦/١٤.
- معجم المطبوعات العربية والمعربة ص ٢٨٨.
- المعجم المفضل في اللغويين العرب ٣٥٥/٢.
- مفتاح السعادة ١٥٨/١ - ١٥٩.
- هدية العارفين ٥٤٨/٢.
- وفيات الأعيان ٤٦/٧ - ٥٣.

٢ - ترجمته:

أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا بن محمد، الموصلي الأصل، الحلبي المولد والمنشأ، الملقَّب موفق الدين النحوي، والمعروف بـ«ابن الصائغ»^(١): نحوي لغوي.

(١) انفرد السيوطي بالقول إنه كان يُعرف بـ«ابن الصائغ»، ناصًا على أنه بالصاد والنون. (بغية الرعاة ٢/٢٥١).

ولد ابن يعيش في الثالث من رمضان عام ٥٥٣هـ (= ٢٨ سبتمبر سنة ١١٥٨م).

رحل من حلب في صدر عمره قاصداً بغداد ليحضر مجلس أبي البركات عبد الرحمن بن محمد، المعروف بابن الأتباري، ومجالس غيره من علماء بغداد آنذاك. فلما وصل إلى الموصل، بلغه خبر وفاته، فأقام بالموصل مدة مديدة يدرس الحديث، ثم عاد إلى حلب، ووقف حياته على التدريس، فانتفع به خلق كثير من أهل حلب وغيرها، حتى إن الرؤساء الذين كانوا بحلب ذلك الزمان كانوا تلامذته.

توفي ابن يعيش في حلب في الخامس والعشرين من جمادى الأولى سنة ٦٤٣هـ (= ١٨ أكتوبر سنة ١٢٤٥م)، ودفن فيها في المقام المنسوب إلى إبراهيم الخليل.

٣ - أساتذته :

قرأ ابن يعيش النحو على أبي السخاء فتیان الحلبي، وأبي العباس المغربي النيروزي، وسمع الحديث على أبي الفضل عبد الله بن أحمد الخطيب الطوسي بالموصل، وعلى أبي محمد عبد الله بن عمر بن سويذة التكريتي، وبحلب على أبي الفرج يحيى بن محمود الثقفي، والقاضي أبي الحسن أحمد بن محمد بن نصر بن صغير القيسراني، وبدمشق على تاج الدين الكندي^(١).

٤ - مؤلفاته :

يبدو أن ابن يعيش لم يكن غزير الإنتاج، إذ لم تذكر لنا مصادر ترجمته سوى المؤلفات التالية :

١ - شرح المفضل.

٢ - شرح التصريف الملوكي^(٢).

٣ - أجوبة على مسائل نحوية لأبي نصر الدمشقي^(٣).

٤ - تفسير المنتهى من بيان إعراب القرآن^(٤).

٥ - كتاب في القراءات^(٥).

(١) انظر: وفيات الأعيان ٤٧/٧.

(٢) إنباه الرواة ٤٦/٤؛ وفيات الأعيان ٥٢/٧؛ وبغية الرعاة ٣٥٢/٢. وقال القفطي عنه (إنباه الرواة

٤٦/٤): «لو رآه [أي: ابن جني] لجنّ طرباً، وتحقق مصنفه لهذه الصنعة أمّا وأبّا».

(٣) منه نسخة في المتحف البريطاني (انظر: تاريخ الأدب العربي ٢٧٥/٥).

(٤) منه نسخة في مكتبة المدينة (انظر: تاريخ الأدب العربي ٢٧٥/٥).

(٥) ذكره عمر رضا كحالة (معجم المؤلفين ٢٥٦/١٤)، ولا نعرف مصدره في هذا الأمر.

٥ - أقوال العلماء فيه :

لم يذكره الذين ترجموا له إلا بالمدح والثناء على علمه وفضله . قال عنه الوزير جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطيني (ت ١٤٦هـ / ١٢٤٨م) ، وكان معاصره وساكنًا في جواره : «لو أنصفته ما أجرئته في حلبة النحاة ، ولو أن النحو قنطرة الآداب ، لنزّهته عن مشاركة من قصّده ونخاه ، فإنني إن وصفته بالنحو فهو أديب ، أو بالبلاغة فهو خطيب ، أو بالعدالة فهو أبو ذرّها ، أو بالمعاني فهو مكنون ذرّها ، أو بجميع الفضائل فهو حالب ذرّها . إمام إذا قاسَ قطع ، وإذا ترنّع رنّع الأدب برّع ، وإن سُئل بين المُشكِـل ، وإن استُفسِر فُصِّل المُجـمـل . تصدّر في زاوية أبي علي [الفارسي] ، وجلّى للطلبة غامض كلامه ، وما تعبّر كلّ متصدّر جليّ»^(١) . وقال معاصره ابن خلكان (أبو العباس شمس الدين أحمد محمد (ت ٦٨١هـ / ١٢٨٢م) : « . . . ولما وصلت إلى حلب لأجل الاشتغال بالعلم الشريف ، وكان دخولي إليها يوم الثلاثاء مستهلّ ذي القعدة سنة ست وعشرين وستمائة (= ٢٠ أيلول سنة ١٢٢٩م) ، وهي إذ ذاك أم البلاد ، مشحونة بالعلماء والمشتغلين . وكان الشيخ موفق الدين المذكور شيخ الجماعة في الأدب ، لم يكن فيهم مثله ، فشرعت في القراءة عليه . وكان يُقرىء بجامعها في المقصورة الشمالية بعد العصر ، وبين الصلاتين بالمدرسة الرواحية ، وكان عنده جماعة قد تنبّهوا وتميّزوا به ، وهم ملازمون مجلسه لا يفارقونه في وقت الإقراء . وابتدأت بكتاب «اللمع» لابن جني ، فقرأت عليه معظمه مع سماعي لندروس الجماعة الحاضرين ، وذلك في أواخر سنة سبع وعشرين ، وما أتممته إلا على غيره لعذر اقتضى ذلك .

وكان حسن التفهيم ، لطيف الكلام ، طويل الروح على المبتدئ والمنتهي . وكان خفيف الروح ، ظريف الشائل ، كثير المجون ، مع سكينه ووقار»^(٢) .

وقال عنه السيوطي (جمال الدين عبد الرحمن بن الكمال (ت ٩١١هـ / ١٥٠٥م)) : «وكان من كبار أئمة العربية ، ماهرًا في النحو والتصنيف . قدّم دمشق ، وجالس الكندي ، وتصدّر بحلب للإقراء زمانًا ، وطال عمره ، وشاع ذكره ، وغالب فضلاء حلب تلامذته»^(٣) .

٦ - كتابه «شرح المفصل» :

تقدّم القول في الفصل السابق أنّ نحويين عديدين تناولوا «المفصل» شرحًا ، ونظمًا ،

(١) إنباه الرواة ٤ / ٤٥ - ٤٦ .

(٢) وفيات الأعيان ٧ / ٤٧ - ٤٨ .

(٣) بغية الرعاة ٢ / ٣٥١ .

واختصارًا، وردًا عليه وتصحيحًا لأخطائه، لكن شرح ابن يعيش انفراد بالشهرة بين العلماء، وذلك أن الشارح أقبل على المفضل، كما يقول في مقدمة شرحه، وهو في سنّ السبعين، بعد أن نضج علمًا، وترسّخت قدمه في النحو والصرف، وأصبح خبيرًا بمذاهب البصريين والكوفيين والبغداديين.

أما سبب تخصيصه كتاب «المفضل» بالشرح دون غيره من كتب النحاة، فلأن هذا الكتاب، كما يذكر في مقدمة شرحه، جليل القدر نابه الذكر إلا أن فيه ألفاظًا أشكلت، وعبارات مجملة، ومعاني خالية من الدليل. قال: «لما كان الكتاب الموسوم بـ«المفضل» من تأليف الإمام العلامة أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، رحمه الله، جليلًا قدره، نابها ذكره، قد جمعت أصول هذا العلم فصوله، وأوجز لفظه، فتيّسر على الطالب تحصيله، إلا أنه مشتمل على ضروب، منها أغربت عبارته فأشكل، ولفظ تنجاذبه معاني، فهو مجمل. ومنها ما هو باذٍ للأفهام، إلا أنه خالٍ من الدليل مهمّل، استخرت الله تعالى في إملاء كتاب أشرح فيه مشكله، وأوضح مجمله، وأتبع كلّ حكم منه حججه وعقله. ولا أدعي أنه، رحمه الله، أخلّ بذلك تقصيرًا عمدًا أثبت به في هذا الكتاب، إذ من المعلوم أنّ من كان قادرًا على بلاغة الإيجاز كان قادرًا على بلاغة الإطناب».

ويتلخّص منهج ابن يعيش في شرحه في أنه تابع الزمخشري في مفضّله فصلًا فصلًا، وفقرةً فقرةً، وعبارةً عبارةً من أوّل الكتاب إلى آخره. فكان يُثبت كلام الزمخشري بحسب تقسيمات الزمخشري نفسه لهذا الكلام، ثمّ يُتبعه بالشرح والتفصيل، والنقد، متوسّعًا في شرحه، عارضًا لآراء النحويين المختلفة في المسألة الواحدة، حتى جاء شرحه أشبه بدائرة معارف لآراء النحاة على اختلاف مدارسهم، «حتى كأنه لم يترك مصنفًا لعلم من أعلامهم إلا استوعبه، وتمثّل كلّ ما فيه من آراءه تمثّلًا منقطع النظر»^(١).

والقارئ لهذا الشرح يظهر له منذ الصفحات الأولى شدة حماسة ابن يعيش للبصريين، وانتصاره لهم، وهو يسمّيهم «أصحابه»^(٢)، موهّنًا آراء الكوفيين ومن وافقهم، كثيرًا من الاستشهاد بسبويه حتى كاد أن يستنفد آراء. وهو دائم التأييد له، فإن وجد أن رأيًا من آرائه سبويه لا يوافق، وهذا نادر، ذهب إلى أنّ هذا الرأي هو «الظاهر» من كلام سبويه^(٣). وقد انتصر لرأي البصريين في أنّ «الاسم» مشتق من «السمو» لا من «السمّة» كما قال الكوفيتون^(٤)، وفي أنّ فاعل «ضربني» في قولك: «ضربني وضربت

(١) المدارس النحوية ص ٢٨٠.

(٢) راجع التعجب، فقرة عدم التصرف في الجملة التعجبية.

(٣) انظر فعل اللازم والمتعدي، وانظر ملاحظتنا في الهامش على هذا القول.

(٤) شرح المفضل ٨٣/١.

زيدًا» مُضْمَرٌ دَلَّ عليه مفعول «ضربت»، وليس كما قال الكسائي إنه لا فاعل له^(١)؛ وفي أنَّ عامل الرفع في المبتدأ هو الابتداء لا الخبر كما ذهب إليه الكوفيون^(٢)، كذلك ضَعُفَ رأي هؤلاء في أنَّ الاسم الواقع بعد «لولا» يرتفع بها لنيابتها عن الفعل^(٣)، كما ضَعُفَ رأيهم في أنَّ «إِنَّ» وأخواتها لا تعمل الرفع في الخبر، وإنما هو مرفوع على حاله قبل دخول «إِنَّ» وصوابها^(٤).

ولكن تعضبه للبصريين لم يمنعه من استحسان بعض آراء الكوفيين، وذلك في أحيانٍ قليلة، كاستحسانه تخريجهم لقراءة: «إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ»^(٥) على أنَّ «إِنَّ» نافية، واللام بمعنى «إِلَّا»، والتقدير: ما هذان إلَّا ساحران^(٦)، وجَوَّزَ رأي الكوفيين في صرف ما لا ينصرف في الضرورة الشعرية^(٧)، واستحسن رأي أبي علي الفارسي في أنَّ المعطوف في مثل «قام محمد وعُمَر» معمول لفعل محذوف من جنس الفعل الأول^(٨)، وفي أنَّ اللام الداخلة أو اللازمة مع «إِنَّ» الملقاة فارقة بينها وبين «إِنَّ» النافية^(٩).

وهو في شرحه يستشهد بالكثير من الآيات القرآنية^(١٠)، والقراءات، والشواهد الشعرية^(١١)، كما استشهد بالأحاديث النبوية^(١٢)، والأمثال^(١٣)، والأقوال^(١٤).

وكان يشرح ما يجده صعبًا من الألفاظ، وينسب الأبيات الشعرية التي لم ينسبها الزمخشري، ويُبَيِّنُ مواضع الاستشهاد فيها، إلى عرض آراء مختلفة في المسألة الواحدة، ثم مناقشتها.

وفي الجملة، جاء الشرح محققًا غايته، مستوفيًا شروطه، حتى قال ابن خَلِّكان: «ليس في جملة الشروح مثله»^(١٥)، وقال القفطى: «وصل به ما فضله، وفرَّق على المستفيدين ما أجمله، واستقى له من ركيَّة القوم ما جُمَّ له، وشرَّفه بعنايته وإعانتة، فنوّه

(١) شرح المفضل ٢٠٦/١. (٢) شرح المفضل ٢٢٢/١ - ٢٢٣.

(٣) شرح المفضل ٢٤٢/١ - ٢٤٣. (٤) شرح المفضل ٢٥٥/١.

(٥) طه: ٦٣. (٦) شرح المفضل ٣٥٧/٢.

(٧) شرح المفضل ١٨٧/١. (٨) شرح المفضل ٤/٥.

(٩) شرح المفضل ٥٤٨/٤.

(١٠) انظر فهرس الآيات القرآنية في المجلد الأخير من كتابنا هذا.

(١١) انظر فهرس الشواهد وفهرس القوافي في المجلد الأخير من كتابنا هذا.

(١٢) انظر فهرس الأحاديث النبوية في المجلد الأخير من كتابنا هذا.

(١٣) انظر فهرس الأمثال في المجلد الأخير من كتابنا هذا.

(١٤) انظر فهرس الأقوال في المجلد الأخير من كتابنا هذا.

(١٥) وفيات الأعيان ٥٢/٧.

بذكره وجَمَلَه، وبسط فيه القول بنسباً أعياء الشارحين، وأظهر من عونه وعُيونه ما فتح به باباً للمادحين^(١).

٧ - عملي في الكتاب :

طبع «شرح المفصل» للمرة الأولى في ليبزغ في ألمانيا سنة ١٨٨٢م، بتحقيق المستشرق الألماني الدكتور جوستاف ياهن (Dr. G. John) في ١٥٥٢ صفحة من القطع الكبير مع مقدمة بالألمانية في ست عشرة صفحة. وتتميز هذه الطبعة بضبط المتن وتحريك الأبيات الشعرية، إلا أنه يشوبها الكثير من الأخطاء الطباعية وغيرها. وقد أشارت إلى بعض هذه الأخطاء في ذيلين للتصحیحات (ص ٩٠٤ - ٩١٠، وص ١٤٩٧ - ١٤٩٩). وهي خالية من الهوامش، والمقارنات بين النسخ، ولعلها استندت إلى نسخة واحدة للكتاب.

وأعادت إدارة الطباعة المنيرية في مصر طباعة هذا الكتاب في عشرة أجزاء من القطع الكبير، وكتبت في صفحة عنوانه: «صُحِّحَ وعُلِّقَ عليه حواشٍ نفيسة بعد مراجعته على أصول خطية بمعرفة مشيخة الأزهر المعمور».

والمقارن بين الطبعين يجد أن طبعة ليبزغ أفضل ضبطاً، وأوضح متناً، والتصحيح الذي أشارت إليه الطبعة المصرية لا يتبين له، بل الواضح أن الأخطاء هي هي، حتى إن محقق الطبعة المصرية لم يستفيد من ذيلي التصحيحات المرفقين بطبعة ليبزغ، وعليه، تكون الأخطاء في الطبعة المصرية أكثر. أما الحواشي فتقتصر على التعليق على الشواهد الشعرية شرحاً ونسبة وتبيان مواضع الشواهد فيها.

وأما «الأصول الخطية» المذكورة - كما تقدّم - في صفحة عنوان الكتاب، فلا نعرف عنها شيئاً، وفي الجزء الأول إشارات قليلة جداً إلى بعض نسخ الكتاب^(٢)، أما الأجزاء الأخرى فتحلو من هذه الإشارات.

وفي السنة ١٩٨٨م وضع الدكتور عبد الحسين المبارك، أستاذ الدراسات اللغوية بجامعة البصرة، الفهارس الفنية لهذه الطبعة^(٣)، وكذلك فعل عاصم بهجة البيطار سنة ١٩٩٠م^(٤).

(١) إنباه الرواة ٤/٤٦.

(٢) في هامش الصفحة الرابعة مثلاً من هذا الجزء جاء: «في نسخة مخطوطة «ينتقل»».

(٣) صدرت الفهارس عن عالم الكتب في بيروت، ومكتبة النهضة العربية ببغداد.

(٤) صدرت هذه الفهارس عن مجمع اللغة العربية بدمشق. وفي نهايتها جدولان في التصويبات، الأول لتصويبات الأخطاء في طباعة الآيات القرآنية، والثانية لتصويبات الأخطاء في غير الآيات. ولم يوفق البيطار في بعض تصويباته.

وجئت أخدم هذا الكتاب عن طريق:

- أ - هذه المقدمة المسهبة في حياة الزمخشري ومؤلفاته ومنهجه النحوي .
 - ب - ضبط متن الكتاب سواء بالحركات أم بعلامات الترقيم المناسبة .
 - ج - تخريج الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة ، والشواهد الشعرية والأمثال العربية مع اعتناء خاصّ بالشواهد الشعرية من حيث تعيين بحورها وشعرائها ومصادرها ومعانيها وإعرابها ومواطن الاستشهاد فيها .
 - د - بعض التعليقات والتصحيحات والاستدراكات مع الحرص على عدم إثقال المتن بكثرة الحواشي .
 - هـ - وضع عناوين لفقر الكتاب ، وذلك بهدف تبسيط العرض ، وسهولة التناول .
 - و - الفهارس المختلفة التي أثبتتها في نهاية الكتاب .
- وبعد ، عسى أن يكون عملي مفيداً للفتي العربية التي أحب ولأهلها ، وأن أكون قد وفقت فيه ، وإلاّ فحسبي أنني حاولت ، والله أسأل أن يلهمني السداد والرشاد في القول والعمل ، إنه المستعان ، وعليه أتوكل .

د . إميل بديع يعقوب

كفرعنا الكورة - لبنان الشمالي

IBN JAIS
COMMENTAR
ZU
ZAMACHSARI'S MUFASSAL.

NACH DEN HANDSCHRIFTEN
ZU
LEIPZIG, OXFORD, CONSTANTINOPEL UND CAIRO
AUF KOSTEN DER DEUTSCHEN MORGENLÄNDISCHEN GESELLSCHAFT
HERAUSGEGEBEN UND MIT REGISTERN UND ERLÄUTERUNGEN VERSEHEN

VON
Dr. G. JAHN.

Erster Band.

LEIPZIG.
IN COMMISSION BEI F. A. BROCKHAUS.
1882.



شرح المفصلة

﴿ للشيخ العالم العلامة جامع الفوائد موفق الدين عيش ﴾

﴿ ابن علي بن عيش النحوي المتوفى سنة ٦٤٣ هجرية ﴾

﴿ عل صاحبها افضل صلاة واكمل نعمة ﴾

الجزء الاول

﴿ قرر المجلس الاعلى للازهر تدريس هذا الكتاب ﴾

﴿ عنيت بطبعه ونشره بامر المشيخة ﴾

ادارة الطباعة النورية

للمطبعة والنشر في الأزهر الشريف

﴿ صحح وعلق عليه حواشي نقية بمدر اجته على اصول خطية بمصر فتمت طبعة الازهر المسورة ﴾

حقوق الطبع على هذا الشكل والتصحيح محفوظا الى

ادارة الطباعة النورية بمصر بشارع الكعكيين نمرة ١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ رَبِّ يَسِّرْ وَلَا تَقْسِرْ وَبِ زِدْنِي عِلْمًا ﴾

أحمد الله الذي بدأ بالاحسان ، وأحسن خلق الانسان ، ولخصه بنطق اللسان ، وفضيلة البيان ، وجعل لمن العقل الصحيح ، والكلام الفصيح ، منبأ عن نفسه بوعبرا عما وراء شخصه ، وصلى الله على محمد خاتم أنبيائه ، ومبلغ أنباءه ، وعلى آله وأصحابه وأصفيائه •

وبعد فلما كان الكتاب الموسوم بالمفصل من تأليف الامام العلامة أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري رحمه الله جليلا قسره ، نابجا ذكره ، قد جمعت أصول هذا العلم فصوله ، وأوجز لفظه ، فتيسر على الطالب تحصيله ، إلا أنه مشتمل على ضروب منها لفظ أغرب ^(١) عبارته فأشكل ، ولفظ تتجاذبه معان فهو مجمل ، ومنها ما هو باي للأفهام إلا أنه خال من الدليل مهمل ، استخرت الله تعالى في املاء كتاب أشرح فيه مشكله ، وأوضح مجمله ، وأتبع كل حكم منه حجيجه وعقله ، ولا أدعى أنه رحمه الله أغل بذلك قصيرا عما أتيت به في هذا الكتاب إذ من المعلوم أن من كان قادرا على بلاغة الایجاز كان قادرا على بلاغة الاطناب . قال الخليل بن أحمد رحمه الله : من الابواب ما لو شئنا أن نشرحه حتى يسرى فيه القوى والضعيف فعلنا ولكن يجب أن يكون للعالم مزية بعدنا •

وكنيت ابتدأت بهذا الكتاب ثم عرض دون انمامه هدموانع ، منها اعتراض الشواغل ومنها ما أحدثته

(١) في نسخة « أغرب »

السيمون

وهي اخف وهو حذف هل غير قياس فذلك ذكره هنا وما حذف استغنافاً هل غير قياس لان ما ظهر دليل عليه فوهم في قبية تظهر فيها لام المعرفة ولا تنغم نحر بني النضر وبني العجلان وبني الحارث وبني اجمين « هؤلاء بننبر وبلمجلان وبلحارث ولبهجين » فحذفوا النون تقريباً من اللام ولم يكرهون النضعف اذ الياء الفاصلة تسقط لالتقاء الساكنين ولا يضلون ذلك في بني النجار وبني النسر وبني النهم لئلا يجمروا عليه اهلاليين الادغام والحذف وقالوا « علماء بنو فلان » يريدون هل الماء فهبة الوصل تسقط للمرج والف هل تحذف لالتقاءها مع لام المعرفة فصار اللفظ علماء فكروا اجتماع المثليين فحذفوا لام هل كما حذفوا اللام في ظلت لاجتماع المثليين واذا كانوا قد حذفوا النون في بلحارث وبلمجلان لاجتماعها مع اللام اذ كانت مقاربة فلان يمحذفوا اللام مع اختها بطريق الاولى وانتدوا

فَمَا سَبَقَ الْقَيْسِيُّ مِنْ سُوَيْدٍ سَبْرًا وَلَكِنْ ظَلَفَتْ عِلْمَاءُ غُرَّةٍ خَالِدٍ

وبروي • وما غلب القيسى من ضعف قوة • قال ابو المباس محمد بن يزيد قال ابو هنيئ لما زنى رأيت في كتاب سيبويه هذا البيت في باب الادغام قال ابو عمرو وهو فخر زنى قاله في رجلين احدهما من قيس والاخر من غير فسبق النبرى وكان اسمه خالداً ومثله قوله • « غداة ظلت علماء الخ (١) » • الشاهد فيه قوله علماء والمراد على الماء فحذفوا ظفره ، ثم شرح كتاب الفصل للزحشرى والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين وأصحابه اجمعين •

بفسير الله تعالى . وفننا لآعصام طبع السفر المتين والكتاب القويم شرح الفصل
لابن يسيى رحمه الله وجل الجنة متناه . — هدايا الله والمسلمين لمساقيه
الخير والرشاد انه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير

(١) بروي هذا البيت في مكة لقطرى بن حياه

القسم الثاني

كتاب
«شرح المفصل»

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ يَسِّرْ وَلَا تُعَسِّرْ، رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا

أَحْمَدُ اللَّهِ الَّذِي بَدَأَ بِالْإِحْسَانِ، وَأَحْسَنَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ، وَاخْتَصَّه بِطُقَى اللِّسَانِ، وَفَضِيلَةِ الْبَيَانِ، وَجَعَلَ لَهُ مِنَ الْعَقْلِ الصَّحِيحِ، وَالْكَلَامِ الْفَصِيحِ، مُنْبِتًا عَنْ نَفْسِهِ، وَمُخْبِرًا عَمَّا وَرَاءَ شَخْصِهِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ خَاتَمِ أَنْبِيَائِهِ، وَمُبْلَغِ أُنْبَاءِهِ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَأَصْفِيَائِهِ.

بعد، فلما كان الكتاب الموسوم بالمُقْصَل من تأليف الإمام العلامة أبي القاسم محمود بن عمر الزَّمْخَشَرِيُّ، رحمه الله، جليلًا قَدْرُهُ، نابهاً ذِكْرُهُ، قد جمعت أصولَ هذا العلم فصوله، وأَوْجَزَ لَفْظُهُ، فَتَبَسَّرَ عَلَى الطَّالِبِ تَحْصِيلُهُ، إِلَّا أَنَّهُ مُشْتَمِلٌ عَلَى ضُرُوبٍ مِنْهَا لَفْظٌ أَغْرَبَتْ^(١) عِبَارَتُهُ فَأَشْكَلَ، وَلَفْظٌ تَتَجَادَى مَعَانٍ، فَهُوَ مُجَمَّلٌ، وَمِنْهَا مَا هُوَ بَادٍ لِلْأَفْهَامِ إِلَّا أَنَّهُ خَالٍ مِنَ الدَّلِيلِ مُهْمَلٌ، اسْتَعْرِثَ اللَّهُ تَعَالَى فِي إِمْلَاءِ كِتَابٍ أَشْرَحَ فِيهِ مُشْكِلَهُ، وَأَوْضَحَ مُجَمَّلَهُ، وَأَتَّبَعَ كُلَّ حَكَمٍ مِنْهُ حُجَجَهُ وَعِلَلَهُ.

وَلَا أَدْعِي أَنَّهُ، رَحِمَهُ اللَّهُ، أَخْلَى بِذَلِكَ تَقْصِيرًا عَمَّا أُتِيَ بِهِ فِي هَذَا الْكِتَابِ؛ إِذْ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ مَنْ كَانَ قَادِرًا عَلَى بِلَاغَةِ الْإِيجَازِ، كَانَ قَادِرًا عَلَى بِلَاغَةِ الْإِطْنَابِ؛ قَالَ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ، رَحِمَهُ اللَّهُ: «مِنَ الْأَبْوَابِ مَا لَوْ شِئْنَا أَنْ نَشْرَحَهُ حَتَّى يَسْتَوِيَ فِيهِ الْقَوِيُّ وَالضَّعِيفُ، لَفَعَلْنَا، وَلَكِنْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ لِلْعَالَمِ مَرِيَّةٌ بَعْدَنَا».

وَكُنْتُ ابْتَدَأْتُ بِهَذَا الْكِتَابِ، ثُمَّ عَرَّضْتُ دُونَ إِمْتَامِهِ عِدَّةَ مَوَانِعَ، مِنْهَا اعْتِرَاضُ الشَّوَاغِلِ، وَمِنْهَا مَا أَحْدَثَتْهُ السَّبْعُونَ بَيْنَ الْقَلَمِ وَالْأَنَامِلِ، وَمِنْهَا أَنَّ الزَّمَانَ فَسَدَ حَتَّى عَلَا بِأَقْلُهُ^(٢) عَلَى دَرَجَةِ قُسٍّ^(٣)، وَانْحَطَّ قُسُّهُ عَنْ دَرَجَةِ بَاقِلٍ؛ فَلَمَّا شَرَفَ اللَّهُ هَذَا الْعَصْرَ

(١) فِي طَبْعَةِ لَيْبِرْغ «أَغْرَبَ»، وَكِلَاهُمَا جَائِز.

(٢) بِأَقْلٍ: رَجُلٌ مِنْ إِيَادٍ. يُضْرَبُ بِهِ الْمَثَلُ فِي الْعَمَى.

انظر: الْأَلْفَاظُ الْكِتَابِيَّةُ ص ٢٨١؛ وَثَمَارُ الْقُلُوبِ ص ١٠٢؛ وَجُمْهُرَةُ الْأَمْثَالِ ٧٢/٢؛ وَالْحَيَوَانُ ١/٣٩؛ وَالدَّرَةُ الْفَاخِرَةُ ١/٢٩٨؛ وَزَهْرُ الْأَكْمِ ١/٨٠؛ وَالْعَقْدُ الْفَرِيدُ ٣/٧٠؛ وَكِتَابُ الْأَمْثَالِ ص ٣٦٨؛ وَلِسَانُ الْعَرَبِ ١١٣/١٥ (عِيَا)؛ وَالْمُسْتَقْصَى ١/٢٥٦؛ وَمَجْمَعُ الْأَمْثَالِ ٢/٤٣؛ وَالرُّوسِيطُ فِي الْأَمْثَالِ ص ٧١.

(٣) هُوَ قَسٌّ بْنُ سَاعِدَةَ بْنِ عَمْرِو الْإِيَادِيِّ، أَحَدُ حُكَمَاءِ الْعَرَبِ، وَمِنْ كِبَارِ خُطْبَائِهِمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ. يُضْرَبُ بِهِ الْمَثَلُ فِي الْبَيَانِ وَالْخُطَابَةِ. انظر: تَمْثَالُ الْأَمْثَالِ ١/١١١؛ وَثَمَارُ الْقُلُوبِ ص ١٢٧؛ وَجُمْهُرَةُ الْأَمْثَالِ ١/٢٤٩؛ وَالدَّرَةُ الْفَاخِرَةُ ١/٩١؛ وَالْمُسْتَقْصَى ١/٢٩؛ وَمَجْمَعُ الْأَمْثَالِ ١/١١١.

بدولة مولانا السلطان الملك العالم العادل المجاهد المرابط المنصور غياث الدنيا والدين ،
 ملك الإسلام والمسلمين ، سلطان الأمة ، ظهير الخلافة ، مُخَيِّي العَدْلِ في العالمين ، سيد
 الملوك والسلاطين ، أعزَّ الله أنصاره ، وأبقى على الزمان محاسن سيرته وأخباره ، وسرَّت
 الرُكْبَانُ بآته ، خلد الله مُلكه ، أَحْيَا من هذا العِلْمِ رَمِيمًا ، وأعاد ماءه جَمَامًا جَمِيمًا ؛ أَمْلَيْتُهُ
 حَاوِيًا لضروب من فوائد العربية ، وأنفذته خِدْمَةً خَفَّتْ إلى مقرّه الشريف ، وإن ثَقُلَ
 برجائها ظَهَرُ المَطِيَّة ، وبالله أستعينُ على ما نَوَيْتُهُ واعتقدته ، وأستعيذه من الزَّلَلِ فيما
 نحوته واعتمدته ، إنه ولي ذلك ، والقادرُ عليه .

[شرح مقدمة المفصل]

قال جَارُ الله العلامة أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري - و«زَمْخَشَرُ»: قرية من قُرَى خُوَارِزْم، وُلِدَ بها في رَجَبٍ من سنة سَبْعٍ وَسِتِّينَ وأَرْبَعِ مِئَةٍ، وتُوُفِّيَ ليلةَ عَرَفَةَ سنة ثَمَانٍ وَثَلَاثِينَ وخَمْسِ مِئَةٍ، وقِيلَ له: «جَارُ اللَّهِ» لكثرة مجاورته بمكة، حرسها اللَّهُ -: «اللَّهُ أَحْمَدُ عَلَى أَنْ جَعَلَنِي مِنْ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ».

قال الشارح: الشيخ الإمام العالم العلامة جامع الفوائد مَوْفَّقُ الدين أبو البقاء يَعِيشُ بن علي بن يعِيشَ التُّخَوِيُّ، رحمه الله عليه^(١): «اللَّهُ» اسمٌ من أسماء الخالق، سُبْحَانَهُ، خاصٌّ لا يَشْرُكُهُ فيه غيره، ولا يُدْعَى به أحدٌ سِوَاهُ، قَبَضَ اللَّهُ الْأَلْسَنَ عن ذلك؛ واختلف العلماء فيه: هل هو اسمٌ موضوعٌ، أو مشتقٌّ^(٢)؟ فذهب سيبويه في بعض أقواله إلى أنه اسمٌ مرتجلٌ للعلمية غير مشتقٍّ؛ فلا يجوز حذف الألف واللام منه^(٣)، كما يجوز تَرْغُمَا من «الرحمن الرحيم».

وذهب آخرون إلى أنه مشتقٌّ. ولسيويه في اشتقاقه قولان:

أحدهما: أَنْ أصله «إِلَاهٌ» على زنة «فِعَالٍ» من قولهم: أَلَهُ الرَّجُلُ يَأْلُهُ إِلَاهَةٌ؛ أي: عَبْدَ عِبَادَةٍ. قال زُوَيْدٌ [من الرجز]:

١- لَلَّهِ ذُرُّ الْغَانِيَاتِ الْمُدَّةِ سَبَّخْنَ وَاسْتَرْجَعْنَ مِنْ تَأْلِهِ

(١) يُلاحظ طلب ابن يعيش رحمة الله لنفسه.

(٢) يُلاحظ استخدام ابن يعيش لـ«هل» في التصوّر.

(٣) انظر: الكتاب ٢/١٩٥.

١ - التخریج: الرجز لزُؤبة في ديوانه ص ١٦٦؛ وخزانة الأدب ٦/٣٩٧؛ ولسان العرب ١٣/٤٨٥ (جله)، ٤٩٠ (دهده)، ٥٤٠ (مده)؛ وبلا نية في الأشباه والنظائر ٦/١٠٥؛ ولسان العرب ١٣/٤٦٩ (أله)، ٥١٠ (سمه).

شرح المفردات: الغانيات: جمع الغانية، وهي المرأة الغنيّة بحسنها وجمالها عن الزينة. المُدَّة: المَمْدُوحَات. من «مُدَّة» بمعنى: مَدَحَ.

الإعراب: «لله»: اللام حرف جرّ، ولفظ الجلالة اسم مجرور، والجار والمجرور متعلّقان بمحذوف خبر مقدّم. «ذُرٌّ»: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. الغانيات: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «المُدَّة»: نعت مجرور بالكسرة. «سَبَّخْنَ»: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والنون ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «واسترجعن»: الواو حرف عطف، =

ومعنى الإله: «المعبود». وقول الموحّد: «لا إله إلا الله»، أي: لا معبود إلا الله، وحذفوا منه الهمزة تخفيفاً لكثرة وروده واستعماله، ثم أدخلت الألف واللام للتعظيم ودفع الشّيع الذي ذهبوا إليه من تسمية أصنامهم وما يعبدونه آلهة، فصار لفظه «الله»، ثم لزمت الألف واللام كالعوض من الهمزة المحذوفة، وصارتا كأحد حروف الاسم لا تفارقانه، ولذلك قد يقطعون الهمزة في النداء والقسم، نحو قولهم: «يا أَللهُ أَغْفِرْ لي»، وقولهم: «أنا، أَللهُ لأفعلن»؛ وقيل: العوض ألف «فعال».

والقول الثاني من قولي سيبويه: أن أصله «لآه»، ومنه قول الراجز^(١) [من مخلّع البسيط]:

٢- كَحَلْفَةٍ^(٢) من أبي رباح يَسْمَعُهَا^(٣) لاهُ الكُبارُ

أي: «إلهة»، ثم أدخلت الألف واللام عليه لما ذكرناه، وجرى مجرى العلم، نحو: «الحسن»، و«العباس»، ونحوهما مما أصله الصفة. ووزن «لآه»: «فعل»، واشتقاقه

= و«استرجع»: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والنون ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «من»: حرف جز. «تأله»: اسم مجرور بالكسرة. والجار والمجرور متعلقان به «استرجع». وجملة «الله در...» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «سبحن» في محل نصب حال من «الغانيات». وجملة «استرجع» معطوفة على جملة «سبحن». والشاهد فيه قوله: «تأله»، حيث جاء اسماً مشتقاً من آله ياله لإلهة.

(١) كذا في الطبعين، والبيت التالي من مخلّع البسيط، وقد أشار محقق الطبعة المصرية إلى هذا التصحيح.

٢- التخرّيج: البيت للأعشى في ديوانه ص ٣٣٣؛ وجمهرة اللغة ص ٣٢٧؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٦٦، ٢٦٩، ١٧٦/٧، والدرر ٣/ ٣٩؛ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٣٠؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٧٠ (آله)، ٥٣٩ (لوه)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٣٨؛ وجمع الهوامع ١/ ١٧٨.

اللغة: أبو رباح: هو حصن بن عمرو بن بدر رجل من بني ضبة، خلف معاهداً على قضية، ولم يبر بقسمه، فصار يمينه مثلاً لمن يحث في يمينه.

الإعراب: «كحلفية»: الكاف: اسم بمعنى مثل مبني على الفتح في محل نصب مفعول مطلق للفعل «أقسمتم» المذكور في بيت سابق. «حلفية»: مضاف إليه مجرور. «من أبي»: جار ومجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة، والجار والمجرور متعلقان بصفة لـ «حلفية». «رباح»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «يسمعها»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، و«ها»: مفعول به محله النصب. «لاه»: فاعل مرفوع بالضمة، والهاء: مضاف إليه محله الجر. «الكبار»: صفة لـ «لاه» مرفوعة مثله. جملة «يسمعها» صفة لـ «حلفية» محلها الجر.

والشاهد فيه قوله: «لاه» بلا همزة، وبلا «أل» التعريف، واستدل بهذا البيت سيبويه ليثبت أن «الإله» أصله: «لاه».

(٢) في الطبعين: «بحلفة»، وهذا تحريف.

(٣) في الطبعين: «يسمعه»، وقد أشار محقق الطبعة المصرية إلى أن اللفظة هكذا جاءت في الأصول.

من «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» إذا تَسَتَّرَ؛ كأنه، سبحانه، يُسَمَّى بذلك لاستتاره واحتجابه عن إدراك الأبصار؛ وألف «لا» منقلبة عن ياء، يدل على ذلك قولهم: «لَهِيَ أَبُوكَ»، ألا ترى كيف ظهرت الياء لما نُقِلَتْ إلى موضع اللام وتَفَحَّمَتِ اللام تعظيماً إلا أن يمنع مانع؛ من كسرية، أو ياء قبلها، نحو: «بِاللَّهِ»، و«رَأَيْتُ عَبْدِي اللَّهَ».

وانتصاب اسم «الله» هنا لوقوع الحمد عليه؛ وإنما قُدِّم على العامل فيه لضرب من العناية والاهتمام بالمحمود، سبحانه وتعالى، والعرب تُقَدِّم ما أَهَمَّ شَأْنَهُ^(١)؛ أعني نحو قوله تعالى: «إِنَّا نَعْبُدُ وَإِنَّا نَكْتَسِبُ»^(٢)، وأصل الكلام: نعبدك ونستعينك، فُقَدِمَ المفعول لضرب من العناية بالمعبود، سبحانه، ولو أتى به على أصله، وقال: «أحمدُ الله»، لجاز، إلا أنه يكون خبراً ساذجاً بلا تخصيص، ولا دلالة على العناية به.

والحمدُ نوعٌ من المَدْح، وهو الشَّاءُ على الرجل لما فيه من حَسَنٍ؛ يقال: حَمِدْتُ الرجلَ أَحْمَدُهُ حَمْدًا وَمَحْمَدَةً، وهو يقارب الشُّكْرَ في المعنى؛ والفرقُ بينهما يظهر بضدِّهما، فضدُّ الحمد: الذَّمُّ، وضدُّ الشكر: الكُفْرَانُ؛ وذلك أنَّ الشكر لا يكون إلا عن معروف؛ يقال: حمِدْتُهُ على ما فيه، وشكْرْتُهُ على ما منه. وقد بوضع أحدهما موضع الآخر، لتقارب معنيهما. وقيل: الحمد أعمُّ من الشكر، فكلُّ شكر حمدٌ، وليس كلُّ حمد شكرًا.

وقوله: «على أن جعلني من علماء العربية» أي: صيرني عالماً من علمائها. و«جعل» هذه تتعدى إلى مفعولين، ويكون الثاني هو الأول في المعنى. ومثله قوله تعالى: «إِنِّي جَاعِلُكَ لِلدِّينِ إِمَامًا»^(٣). ولـ «جعل» مواضع أخرى؛ تكون بمعنى «خَلَقَ»، و«عَمِلَ»، فتتعدى إلى مفعول واحد؛ نحو قوله تعالى: «وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ»^(٤)؛ وتكون بمعنى التسمية، كقولك: «جعل حسني سيِّداً»، وكقوله تعالى: «وَجَعَلُوا الْمَلَكُوتَ الَّذِي فِيهِمْ عَبْدَ الرَّحْمَنِ إِنشَاءً»^(٥). وتكون من أفعالِ المُقَارَبَةِ، بمعنى «طَفِقَ»؛ تقول من ذلك: «جعل يقول»، و«أخذ يقول».

و«العُلَمَاءُ»: جمعُ «عالم»، على حدِّ: «شاعِرٍ وشُعْرَاءٍ» و«عاقِلٍ وعُقلاءٍ»؛ ويجوز أن يكون جمعُ «علِيمٍ» ههنا، لأنَّ «علِيماً» بمعنى «عالم»، وهو أبلغ في الصفة؛ وإنما قلنا: إنه جمعُ «عالم»، مع قلَّة ما جاء من جمع «فاعلٍ» على «فُعلاءٍ»، وذلك من قِبَل أن «عالمًا» و«علِيماً» لغتان. ويقول: «علماء» من ليس من لغته «علِيمٌ»، فقلَّم بذلك أنه جمعُ «عالم».

(١) في الطبعة المصرية: «ما هم ببيانه».

(٢) الفاتحة: ٥.

(٣) البقرة: ١٢٤.

(٤) الأنعام: ١.

(٥) الزخرف: ١٩.

والمراد بـ «العربية»: اللغة، وإن كانت العربية أعم من اللغة؛ لأن اللغة تقع على كل مفرد من كلام العرب، والعربية تقع على المفرد والمركب.



وقوله: «وَجَبَلْنِي عَلَى الْغَضَبِ لِلْعَرَبِ، وَالْعَصْبِيَّةِ». «جبلني» أي: طبعني، يقال: جبل الله الخلق على كذا، أي: طبعهم؛ وهو مأخوذ من «الجبل» وهي الطبيعة؛ يقال ذلك للرجل يثبت على أمر، ولا يفصل عنه.

و«الغضب»: خلاف الرضى؛ يقال «غضبت له» إذا كان حيًا، و«غضبت به»، إذا كان ميتًا.

و«العصبيَّة»: التعصب؛ مأخوذ من قولهم: «عَصَبَ القومُ بفلان»، إذا أحاطوا به؛ وسُميت به «العصبة»، وهي قرابة الرجل لأبيه؛ وأصل ذلك كله «العصب»، وهو أطناب المفاصل؛ لأن الأقارب يرتبط بعضهم ببعض كترتبط العصب المفاصل.



وقوله: «وَأَبَى لِي أَنْ أَفْرِدَ عَنْ صَمِيمٍ أَنْصَارَهُمْ، وَأَمْتَازَ، وَأَنْضَوِيَ إِلَى لَفِيفٍ الشُّعُوبِيَّةِ، وَأَنْحَارَ». قوله «أبى لي»: كره لي، يقال: «أبى يَأْبَى»، بفتح العين في الماضي والمضارع، وهو فعل نادر، ولم يأت منه إلا ما كان عينه أو لامه حرفًا حلقياً؛ يقال: انفرد بالامر؛ إذا قام فيه وحده من غير مشارِك، وانفرد عنه؛ إذا تركه وفارق الجماعة؛ مأخوذ من الفرد، وهو الزتر. والصميم: الخالص من كل شيء، وصميم الحز والبرد أشد، وأصل الصميم العظم الذي هو قوام العظام، والأنصار والأعوان، الواحد نصير، والنصير والناصر واحد، و«فَعِيلٌ» يُجْمَعُ عَلَى «أَفْعَالٍ»، كشریف وأشراف، وأما فاعلُ فبأبه أن يُجْمَعُ عَلَى «فَعْلٍ»، كـ «شارب وشرب»، و«تاجر وتجر».

و«أمتاز»: «أَفْتَعِلُ»؛ من ميزت الشيء أَمَيَّزُهُ؛ إذا فَرَزْتَهُ، يقال: امتاز القوم؛ أي: تميز بعضهم عن بعض، والمراد: انعزل وأخرج من جملتهم؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَمْتَرُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ﴾^(١)؛ أي: انعزلوا عن أهل الجنة، وكونوا فِرْقَةً على جده.

و«أنضوي»: أي: أدخل معهم، وأنتيب إليهم.

و«اللفيف»: ما اجتمع من الناس من قبائل شتى، كأنه ههنا ضد «صميمهم».

و«الشعوبية»: بضم الشين: قوم يُصْعَرُونَ شأن العرب، وهو منسوب إلى «الشعوب»، وهو جمع «شعب»، وهو ما تشعب من قبائل العرب والعجم، ونظيره من النسب إلى الجمع قولهم: «أبنائي» في النسب إلى أبناء فارس؛ وقيل: سُموا بذلك

لتعلّقهم بظاهر قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ﴾^(١). وقال «ابن هُبَيْرَةَ» في الْمُحْكَم: غلبت «الشعوبية»، بلفظ الجمع، على جيل من العجم، حتى قيل لمحتقِر أمرِ العرب: «شعوبي»، وإن لم يكن منهم، وأضافوا إلى الجمع لعلّبتة على الجيل الواحد، كقولهم: «أنصاري».

و«أنحاز»: أي: أعتزل، وقالوا للذي ينحاز عن القوم ويعتزلهم: «خوِزي».

وقوله: «وعصمني من مذمّبيهم الذي لم يُجدِ عليهم إلا الرشق بالأسنة اللاعنين والمَشَقَّ بأسيئة الطاعنين»: يقال: عصمني من كذا؛ أي: منعتني، ودفع عني، و«المذمّب»: المأخذ، وأصله: مكانُ الذّهاب، كـ «المَطْلَع» لموضع الطلوع، ومثله «المَدْخَل» و«المَخْرَج».

«الذي لم يُجدِ عليهم»: أي: لم يُعطهم، يقال: أجدى عليه؛ أي: أعطاه، وأصله من «الجداء»، وهو المَطَرُ العامُّ.

و«الرشق»: الإصابة بالمرّوّه، يقال: رشقهم بالكلام؛ إذا نال منهم به، وأصله من الرشق بالسهم.

و«الأسنة»: جمع «لسان»، و«اللسان» يذكر ويؤنث؛ فمن ذكره ذهب إلى العضو، وجمّعه على الأسنة كـ «جمار وأخيمرة»؛ ومن أنثه ذهب إلى الجارحة، وجمّعه على «السِّن»، كـ «ذراع وأذرع».

و«اللاعنون»: جمع «لاعن» جمع السّلامة، و«اللّعن»: الطّرْدُ والبُعدُ، يقال للطريد: لعيّن، ورجلٌ «لُعنة»، بسكون العين: بلغته الناسُ كثيرًا، و«لُعنة»، بالتحريك: يلعن الناسُ كثيرًا.

و«المَشَقَّ»: سُرْعَةُ الطعن. و«الأسنة»: جمع «سنان». و«الطاعنون»: جمع «طاعن»، يقال: طعن بالقول يَطْعُنُ طَعْنًا، وطعن بالرمح يَطْعُنُ، بالضم، طَعْنًا، ورجلٌ طَعْنًا في أغراضِ الناس؛ وفي الحديث: «لا يكون المؤمن طَعْنًا»^(٢).

والمراد أن هؤلاء الذين يُبغضون العرب ولُغابهم لم يكتسبوا بهذا المذهب إلا السقوْطَ من أعينِ الناسِ والمذمّة؛ وقد ألمّ بهذا المعنى «الحَيَضُ بَيِّنٌ» في قوله [من الخفيف]:

٣- لا تَضَعُ مِنْ عَظِيمٍ قَدْرًا وَإِنْ كُنْتَ مُشَارًا إِلَيْهِ بِالتَّغْظِيمِ

(١) الحجرات: ١٣.

(٢) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ١٢٧/٣ (طعن).

فَالْكَبِيرُ الْعَظِيمُ يَضَعُ قَدْرًا بِالتَّجَرِّي عَلَى الْكَبِيرِ الْعَظِيمِ
وَلَعُ الْحَمْرِ بِالْعُقُولِ رَمَى الْحَمْدَ رَبِّ تَنْجِيْسِهَا وَبِالتَّخْرِيمِ

وقوله: «وإلى أفضل السابقين والمُصلِّين أَوْجَهُ أَفْضَلُ صَلَوَاتِ الْمُصَلِّينَ؛ مُحَمَّدٍ المحفوف من بني عَدْنَانَ بِجَمَاجِمِهَا وَأَرْحَائِهَا، النَّازِل من قُرَيْشٍ فِي سُرَّةِ بَطْحَائِهَا: «السَّابِق» من الْحَيْل: هو الذي يَأْتِي فِي الْحَلْبَةِ أَوَّلًا، وَ«الْمُصَلِّي»: الذي يَتْلُوهُ؛ سُمِّي مُصَلِّيًا لِأَنَّهُ رَأْسُهُ يَكُونُ عِنْدَ صَلَاةِ السَّابِقِ، وَ«الْصَّلَا»: مَعْرِزُ الذَّنْبِ؛ وَكَتَبَ بِذَلِكَ عَنِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ مِنَ الثَّقَلَيْنِ^(١).

وقوله: «أَفْضَلُ صَلَوَاتِ الْمُصَلِّينَ»: أَي دُعَاءُ الدَّاعِينَ؛ يَرِيدُ صَلَوَاتِهِمْ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ؛ وَ«مُحَمَّدٌ»: اسْمٌ غَرِيبٌ، وَهُوَ «مُفْعَلٌ» مِنَ الْحَمْدِ، وَالتَّكْرِيرُ فِيهِ لِلتَّكْثِيرِ؛ كَمَا تَقُولُ: كَرَّمْتَهُ فَهُوَ مَكْرَّمٌ، وَعَظَمْتَهُ فَهُوَ مُعَظَّمٌ؛ إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ؛ وَهُوَ مَنْقُولٌ مِنَ الصِّفَةِ عَلَى سَبِيلِ التَّقَاوُلِ^(٢) أَنَّهُ سَيَكْثُرُ حَمْدُهُ؛ وَكَانَ كَذَلِكَ ﷺ. رَوَى بَعْضُ نَقَلَةِ الْعِلْمِ فِيمَا حَكَاهُ ابْنُ دُرَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا وُلِدَ، أَمَرَ عَبْدُ الْمُطَّلِبِ بِجَزُورٍ، فَتُجِرَتْ، وَدَعَا رَجُلًا قُرَيْشِيًّا، وَكَانَتْ سُنَّتُهُمْ فِي الْمَوْلُودِ، إِذَا وُلِدَ فِي اسْتِقْبَالِ اللَّيْلِ، كَفَّوْا عَلَيْهِ قَدْرًا حَتَّى يُضِيحَ، فَفَعَلُوا ذَلِكَ بِالنَّبِيِّ ﷺ، فَأَصْبَحُوا وَقَدْ انْشَقَّتْ عَنْهُ الْقَدْرُ، وَهُوَ شَاخِصٌ إِلَى السَّمَاءِ، فَلَمَّا حَضَرَتْ رَجُلًا قُرَيْشِيًّا، وَطَعِمُوا، قَالُوا لِعَبْدِ الْمُطَّلِبِ: مَا سَمَّيْتَ ابْنَكَ هَذَا؟ قَالَ: سَمَّيْتُهُ «مُحَمَّدًا». قَالُوا: مَا هَذَا مِنْ أَسْمَاءِ آبَائِكَ. قَالَ: أَرَدْتُ أَنْ يُحْمَدَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ.

يَقَالُ: رَجُلٌ مُحْمُودٌ، وَمُحَمَّدٌ. قَالَ الْأَغْشَى [مِنَ الطَّوِيلِ]:

٤- إِلَيْكَ، أَبَيَّتَ اللَّغْنَ، كَانَ كَلَالُهَا إِلَى الْوَاحِدِ الْقَرْدِ الْجَوَادِ الْمُحَمَّدِ^(٣)

ف «مُحْمُودٌ» لَا يَدُلُّ عَلَى الْكَثْرَةِ، وَ«مُحَمَّدٌ» يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ. وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا قَوْلُ الشَّاعِرِ [مِنَ الطَّوِيلِ]:

٥- فَلَسْتُ بِمُحْمُودٍ وَلَا بِمُحَمَّدٍ وَلَكِنَّمَا أَنْتَ الْحَبِطُ الْحَبَاتِرُ^(٤)

وَقَدْ سَمَتْ الْعَرَبُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ رَجُلًا مِنْ أَبْنَائِهِمْ بِذَلِكَ؛ مِنْهُمْ: «مُحَمَّدُ بْنُ حُمْرَانَ

(١) الثَّقَلَانِ: الْإِنْسُ وَالْجِنُّ.

(٢) فِي طَبْعَةِ لَيْبِزْغ: «التَّقَاوُلُ».

(٣) دِيْرَانُهُ ص ٢٣٩؛ وَلِسَانُ الْعَرَبِ ١٥٧/٣ (حَمْدٌ)؛ وَالتَّنْبِيْهُ وَالْإِيضَاحُ ٢٠/٢؛ وَمَقَايِيسُ اللُّغَةِ ٢/١٠٠؛ وَتَاجُ الْعُرُوسِ ٤١/٨ (حَمْدٌ).

(٤) لَمْ أَقْعُ عَلَى هَذَا الْبَيْتِ فِيمَا عَدْتُ إِلَيْهِ مِنْ مَصَادِرِ. وَالْحَبِطُ: الْمُتَنَفِّخُ الْبَطْنِ مِنْ كَثْرَةِ الْأَكْلِ. الْحَبَاتِرُ: جَمْعُ حَبْتَرٍ، وَهُوَ الْقَصِيرُ.

الجُنْفَيَّ الشاعِر، وكان في غَضَر «امرىء القَيْس»، وسمّاه شَوَيْعِرًا؛ و«محمّد بن خُوَلِيّ الهَمْدَانِي» و«محمّد بن بلال بن أختيخة»، وكان زوج «سَلَمَى بنت عمرو»، جدّ رسول الله ﷺ أُمّ جدّه؛ و«محمّد بن سُفْيَان بن مُجاشيع بن دارم»، و«محمّد بن مَنْسَلَمَة الأنصاري»، و«أبو محمّد بن أوس بن زيد»؛ شَهِدَ بَذَرًا.

و«المحفوظ»: المحفوظ الذي قد أُطِفَ به؛ يقال: حَفَّ به؛ أي: أطاف. قال الله تعالى: ﴿وَحَفَفْنَا بِإِنخَالٍ﴾^(١)؛ أي: جعلنا النخل مُطَيِّقًا بهما؛ و«الأحفة»: الجوانِبُ، الواحدُ «جِفافٌ»، مثلُ «جِرابٍ» وأَجْرِيَّةٍ، ويقال: حَفَّ به القومُ؛ أي: صاروا في أحفته؛ أي: جوانبه. ومنه قوله تعالى: ﴿وَبَرَى أَلْمَلِكَةَ حَافِيَتٍ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ﴾^(٢).

و«عدنان»: جدُّ النبي ﷺ الأعلى، انتسب إليه النبي ﷺ، ثم قال: «كذب النسابون فيما بعد عدنان».

وهو، صلواتُ الله عليه، محمّد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قُصَيّ بن كلاب بن مُرَّة بن كَعْب بن لُؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كِنَانَة بن خُزَيْمَة بن مُدْرِكَة؛ و«مدركة»: لقب، واسمُه: عمرو بن إلياس بن مُضَرّ بن نِزَار بن مَعَدّ بن عدنان، من ولد إسماعيل بن إبراهيم، إلّا أن الأسماء من عدنان إلى إسماعيل لا يعلمها إلّا الله.

و«جماعُ العرب»: قبائلُها التي تجمع البُطُون، فننسب إليها دونهم، نحو: كَلْب بن وَبَرَة؛ إذا قلت: «كلبي»، استغنيت أن تنسب إلى شيء من بطونه.

و«أرحاء العرب»: القبائلُ التي تستقلّ بنفسها، وتستغني عن غيرها، والأرحاء خمسة.

وقوله: «التازل من قريش في سرّة بطحائها»: «قُرَيْشٌ»: من ولد «النضر»، ومن لم يكن من ولد «النضر» فليس قُرَشِيًّا. وكان لقريش عِظَمٌ في الجاهليّة، وشَرَفٌ في الإسلام بمحمّد ﷺ.

و«البطحاء»: ما اتسع من الأرض، و«سرّتها»: وسطُها؛ مأخوذٌ من سرّة الإنسان، والمرادُ أنّه من صميم قريش، ووسط كل شيء: أعَدْلُه؛ قال الله عز وجل: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾^(٣)؛ قال الفرزجي [من الوافر]:

٦- كَأَنِّي لَمْ أَكُنْ فِيكُمْ وَسِيطًا وَلَمْ تَكْ نِسْبَتِي فِي آلِ غَمْرٍو^(٤)

(٣) البقرة: ١٤٣.

(٢) الزمر: ٧٥.

(١) الكهف: ٣٢.

(٤) ديوانه ص ٣٥، ورواية المعجز فيه:

* وَلَا لِي نِسْبَةٌ فِي آلِ غَمْرٍو *

ومنه: «وابسطه القِلادة»، للجَوْهر الذي يكون في وسطها، وهو أَجودها. ويقال: «قريشُ الأباطح»، و«قريشُ البطاح»: وهم الذين سكنوا بطحاء مكة. ويقال لغيرهم: «قريشُ الضواحي». و«قريشُ البطاح» هم الأفاضل، وهم: بنو عبد مناف، وبنو عبد الدار، وبنو عبد العزى، وبنو زُهرة، وبنو ثيم بن مرة، وبنو سَهْم، وجمَح، وبنو عدي بن كعب، وبنو جَسَل بن عامر بن لؤي، وبنو هلال بن أهيب بن ضبة بن الحارث بن فهر؛ ويقال لهم: «الأبْطَحِيون» أيضًا. قال البُخْري في المُتَوَكِّل [من البسيط]:

٧- يا ابن الأباطح من أرض أباطحها في ذروة المجد أعلى من روايها^(١)
فهؤلاء: «قريشُ الأباطح». و«بطحاء الرادي»: فيبيل فيه دُفَاقُ الحصى. وأما «قريشُ الضواحي»، فهم الذين لم تَسْهَم الأباطح، فنزلوا ضواحي مكة، وهم: مَعِيصُ بن عامر بن لؤي، وثيم بن غالب بن فهر، ومُحَارِبُ والحارث ابنا فهر.



وقوله: «المبعوث إلى الأسود والأحمر بالكتاب العزيز المنور»: يريد: المرسل إلى جميع الناس؛ عَرَبِيَّهم وَعَجَمِيَّهم. فالمراد بالأسود العرب، لأن الغالب عليهم السُمرة والسواد، والمراد بالأحمر العجم، لأن الغالب عليهم الشقرة والبياض؛ وقبل لعائشة رضي الله عنها: «الحُمَيْراء»، لبياضها؛ يقال: «أتاني كل أسود منهم وأحمر». ولا يقال: أبيض؛ ومعناه: جميع عَرَبِيَّهم وَعَجَمِيَّهم. قال الشاعر [من الطويل]:

٨- جَمَعْتُم فَأَوْعَيْتُم وَجِئْتُم بِمَغْشَرٍ ثَوَّافَتْ بِهِمْ حُمْرَانُ غَبْدٍ وَسُودُهَا^(٢)
يريد بـ «عبد»: عبد بن أبي بكر بن كلاب.

وقوله: «بالكتاب العربي المنور»: «المنور»: ذو النور؛ أي: هو ضياء يُهْتَدَى به.



وقوله: «ولآله الطيبين أدعو الله بالرضوان لهم، وأدعوه على أهل الشقاق لهم، والمُذَوَانِ»: «آله» ﷺ: أهل بيته، والألف في «آل» منقلبة عن همزة هي بدل من هاء «أهل»، ولا يُستعمل «الآل» في كل موضع يُستعمل فيه «الأهل»، فلا يقال: «آل الإسكاف»، ولا «آل الخياط»، ولا: «انصرف إلى آلك»، كما يقال: «إلى أهلك»، وإنما يختص «الآل» بالأشراف؛ يقال: «الفرء آل الله»، و«اللهم صل على محمد، وعلى آل

(١) ديوانه ٢٤٢١/٤.

(٢) البيت بلانبة في لسان العرب ٢٠٩/٤ (حمر)؛ والمُخَصَّص ١٠٩/٢؛ وتهذيب اللغة ٥٦/٥؛ وناج العروس ٧٤/١١ (حمر).

محمد»، قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾^(١).

و«أدعو الله بالرضوان لهم»: «اللام» متعلقة بـ «أدعو»، لا بـ «الرضوان»؛ والمعنى: أَسْأَلُ الله لهم الرضوان عنهم، وهي في موضع نصب على أنه مفعول له؛ أي: من أجلهم. وقوله: و«أدعوه على أهل الشقاق لهم والعُدوان»؛ أي: أدعو الله لئلا يضرهم على من شاقهم وعدا عليهم. و«الشقاق»: المخالفة، و«العُدوان»: الظلم الصراح.

وقوله: «ولعل الذين يغضون من العربية، ويضعون من مقدارها، ويريدون أن يخفيضوا ما رفع الله من منارها»: يقال: غَضَّ منه يغض؛ إذا وضع منه، ونقص من مقداره؛ والوضع من الشيء: الانتقاض منه، والخط من قدره؛ من قولهم: وضعت الشيء؛ إذا حططته؛ يقال: وضعته أضعه وضعا، وحكى الفراء: موضعا، وموضوعا.

و«مقدارها»: قدرها؛ يقال: قدر، وقدر، بفتح الدال وسكونها، وهو: مبلغ الشيء. و«الخفض»: ضد الرفع، وهو: الانحطاط؛ والله تعالى يخفض من يشاء ويرفع من يشاء. و«المنار»: الأعلام توضع على الطرق ليَهْتَدَى بها؛ و«ذو المنار»: ملك من ملوك اليمن؛ سمي بذلك لأنه أول من وضع المنار على الطرق، ليَهْتَدَى بها الناس.

وقوله: «حيث لم يجعل خيزة رُسُلِهِ، وخَيْرَ كُتُبِهِ، في عجم خلقه، ولكن في عَرَبِهِ، لا يبعُدون عن الشعوبية، منابذة للحق الأبلج وزينا عن سواء المتهج»: «خَيْبٌ»: ظرف مكان يتعلّق بقوله: «يضعون من مقدارها»، ويجوز أن يتعلّق بقوله: «يغضون»، وتعلّقه بالأقرب أولى؛ يعني: حيث لم يبعث النبي ﷺ في العجم، ولا نزل القرآن المجيد بلسان غير العربي. وقوله: «لا يبعُدون عن الشعوبية»: هو خبر «لعل». و«البُعْدُ»: ضد القرب؛ يقال: بُعد بالضم يبعُد؛ إذا تباعد، و«بَعِدَ» بالكسر؛ إذا هلك، فهو باعد، وجمعه: «بَعْدٌ»، مثل: «خادِمٌ وخَدَمٌ».

وقوله: «منابذة للحق الأبلج»؛ أي: مكاشفة ومُجَاهَرَةٌ؛ يقال: نابذَه الحزب، أي: كاشفَه وانتصابه على أنه مصدر في موضع الحال؛ نحو: «قتلته ضَبْرًا، وأتيته رَكْضًا»؛ أي: منابذين للحق؛ أي مجاهرين. والأبلج: الأبيض المُشْرِق. قال [من الرجز]:

حَتَّى بَدَتْ أَغْلَامُ صُبْحِ أَبْلَجَا^(٢)

-٩-

(١) غافر: ٢٨.

(٢) الرجز للعجاج في ديوانه ٤٦/٢؛ ولسان العرب ٢١٦/٢ (بلج)؛ ومجمل اللغة ٢٩٠/١؛ وأساس البلاغة (بلج)، (عن)؛ وبلا نية في مقاييس اللغة ٢٩٦/١؛ والمخصص ١١٧/٢.

ويقال: «الحقُّ أبلَجُ»؛ أي: واضحٌ مُضيءٌ، و«الباطلُ لَجَلَجٌ»^(١)؛ أي: يتَلَجَلَجُ فلا يُعرَفُ.

و«الرَّيْبُ» المِيلُ؛ يقال: قَرِمَ زَاغَةً عن الشيء؛ أي: زائغون. و«سواءُ المَنهَجِ»: وَسَطُهُ، و«سواءُ الدارِ»: وسطها. قال الشاعر [من البسيط]:

١٠ - عَشِيَّتُهُ وَهُوَ فِي جَأَوَاءَ بِأَيْلَةٍ عَضْبًا أَصَابَ سَوَاءَ الرَّأْسِ قَائِلًا قَائِلًا^(٢)
أي: وَسَطُ الرَّأْسِ. و«المنهجُ»: الطريق البَيِّن.



قال: «والذي يُقَضَى منه العَجَبُ حالٌ هؤلاء في قِلَّةِ إنصافهم، وفَرْطِ جَوْرهم، واعتسافهم». «يُقَضَى منه العَجَبُ»: أي يُوقَى منه العَجَبُ حَقُّه؛ يقال: وَفَيْتُ هذا الأمرَ حَقَّهُ؛ إذا تَنَاهَيْتَ فيه، وَأَذَيْتَهُ وإفْيَا، وهو من: «قَضَيْتُ الدَّيْنَ». قال كُنَيْزٌ [من الطويل]:

١١ - قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوْقَى غَرِيَمَهُ وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مُعْتَى غَرِيْمُهَا^(٣)
ولا تكاد العربُ تستعمل هذه اللفظة إلا منفيةً، نحو: «ما قَضَيْتُ العَجَبَ من هذا»، لأنَّهم يريدون المبالغة في تفخيم الأمر وتعظيمه، وأنه لا يُمكن تَوْفِيَةُ العَجَبِ حَقَّهُ لعظمه. قال الشاعر [من البسيط]:

١٢ - أَتَبَيَّنْتُ أَنَّ شَبِيهَ الزُّبَيْرِ أَوْعَدَنِي وَمَا قَضَيْتُ بِهَذَا الْمُوْعِدِي عَجَبًا^(٤)
هكذا ذكره الأصمعيُّ في كتابه فيما يلخُن فيه العامة؛ قال: يقولون: «قَضَيْتُ العَجَبَ من كذا»، والصَّوابُ: «ما كَذْتُ أَقْضِي منه العَجَبَ»، ولا يبعدُ جَوَازه، إذا أُريدَ الإكثار من العَجَبِ تفخيمًا لِسَبِّهِ.

و«الإنصافُ» خِلافُ الجَوْرِ والظُّلْمِ. و«الفَرْطُ»: تجاوزُ الحَدِّ. و«الجَوْرُ»: المِيلُ عن القُضْدِ. و«العَنَفُ»: الأَخْذُ على غير قُضْدٍ؛ يقال: «عَفَ» و«اعتسفَ»؛ إذا مال عن طريقه.



(١) القول: «الحقُّ أبلَجُ والباطلُ لَجَلَجُ» من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة الأمثال ٣٦٤/١ وزهر الأكم ١٢٥/٢ ولسان العرب ٣٥٦/٢ (لجج)؛ والمستقصى ٣١٣/١ ومجمع الأمثال ٢٠٧/١.

(٢) البيت بلا نسبة في أساس البلاغة (جاو).

(٣) البيت لكثير عزة في ديوانه ص ١٤٣ وخزانة الأدب ٢٢٣/٥ والدرر ٣٢٦/٥ وشرح التصريح ٣١٨/١ وشرح شواهد الإيضاح ص ٩٠ والمقاصد النحوية ٣/٣ وجمع الهوامع ١١١/٢ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٨٢/٥، ٢٥٥/٧ والإنصاف ٩٠/١، وأوضح المسالك ١٩٥/٢ وشرح الأشموني ٢٠٣/١ ولسان العرب ٣٣٤/١٤ (ركا)؛ ومغني اللبيب ٤١٧/٢.

(٤) لم أُنقِ عليه فيما عدت إليه من مصادر.

قال: «وذلك أنهم لا يجدون علماً من العلوم الإسلامية، فقهها وكلامها، وعلّمني تفسيرها وأخبارها، إلّا واقتنّاه إلى العربية بيتن لا يُدفع، ومكشوف لا يتقنع»: المراد بـ «العلوم الإسلامية»: الفقه، وأصول الدين، والأخبار عن الرسول ﷺ، وعلوم الكتاب العزيز. وإنّما اقتصر على الفقه والكلام، لأنّ الفقه يشتمل على علم الكتاب والسنة، كأنه احترز عن علوم الأوائل، نحو الحكمة والفلسفة والهندسة؛ فإنّ أصول هذه العلوم يونانية، ثمّ نُقلت إلى العربي، فمعاني هذه العلوم لا تُعرّف على الحقيقة إلّا بمعرفة ألفاظها، والرّصلة إلى معرفة ألفاظها معرفة علم العربية.

وقوله: «وذلك بيتن لا يُدفع، ومكشوف لا يتقنع»: أي: الاقتنّاء إلى العربية ظاهر لا يمكن جُحوذه، وبإد لا يسع ستره.

قال: «ويروون الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها، مبنياً على علم الإعراب، والتفاسير مشحونة بالروايات عن سيبويه والأخفش والكسائي والفراء، وغيرهم من النحويين البصريين والكوفيين، والاستظهار في مآخذ النصوص بأقوالهم، والتشبيب بأهداب قسّهم وتأويلهم».

«الاستظهار»: الاستعانة، وهو «استفعال»، من «الظهير» وهو: المُعين.
و«المآخذ»: جمع «مأخذ»، وهو اسم مكان، كـ «المَقْتَل» و«المَخْرَج»، لمكان القتل والخروج.

و«النصوص»: جمع «نص»؛ وهو الكتاب والسنة، وهو بمعنى: «منصوص عليه»؛ وأصل «النص»: الرّفْع؛ يقال: نصّ الناقة يُنصّها؛ إذا رفعها في السير؛ ونصّ الحديث؛ إذا رفعه، وعزاه إلى صاحبه؛ ونصّ العروس؛ إذا أقعدها على المنصة، وهو ما يُنص من كُرسى، أو دكّة، أو غير ذلك؛ أي: يُرفع.

و«التشبيب»: التعلّق؛ يقال: تشبّب؛ إذا تعلّق.

و«الأهداب»: جمع «هذب»، وهو: طَرَف الثوب؛ يقال: تعلّق بأهداب الأدب وأذباله؛ إذا كان له منه حظ.

و«الفسر»: الكشف، و«التفسير»: «تفعيل» منه، و«التأويل»: «تفعيل» من «آل يؤول»؛ إذا رجع. والفرق بين «التفسير» و«التأويل»: أنّ «التفسير»: الكشف عن المراد من اللفظ، سواء كان ذلك ظاهراً في المراد أو غير ظاهر؛ و«التأويل»: إنّما هو صرف اللفظ عن الظاهر إلى غيره مما يحتمله اللفظ؛ فإذا كلُّ تأويلٍ تفسير، وليس كلّ تفسير تأويلًا.

قال: «وبهذا اللسان مناقلتهم في العلم، ومحاورتهم، وتدرّسهم، ومناظرتهم، وبه تقطر في القراطيس أقلامهم، وبه تسطر الصكوك والسجلات حكماهم».

«المناقلة»: المحادثة؛ يقال: ناقلته الكلام؛ إذا حدثته وحدّثك.

و«المحاورة»: المجاورة، وهو مداولة الجواب ومراجعته.

و«التدرّس»: مصدرٌ درس يُدرّس تدرّسا، التضعيف فيه للتعددية؛ كان قبل التضعيف يتعدى إلى مفعول واحد، نحو: «درست القرآن والدّرس»، و«درسته إناهما».

و«المناظرة»: المجادلة، وهو «مُفاعلة» من النظر، لأن كل واحد ينظر فيما يُفليح به على صاحبه، وقيل: هو من النظر، وهو المثل، فمعنى «المناظرة»: المماثلة فيما هم فيه.

قوله: «وبه تقطر»: «الهاء» ترجع إلى علم العربيّة والنحو، و«تقطر» تَسِيلُ، يقال: قَطَرَ الماءُ وغيره يَقْطُرُ، وقَطَرْتُهُ أنا؛ يكون متعدّيا وغير متعدّد، كـ «رَجَعَ ورَجَعْتُهُ».

و«القراطيس»: جمع «قِرْطاس»، وهو ما يُكْتَب فيه، يقال: «قِرْطاس» و«قِرْطاس»، بكسر القاف وضمّها، ويقال: «قِرْطَس» أيضا، حكاه أبو زيد.

و«تسطر»: تَكْتُبُ، وأصله الصَّفْ، يقال: بنى سَطْرًا، وغرس سَطْرًا، وسُنِيت الكتابة تسطيرا لأنها تُعْمَلُ صُفُوفًا. قال الراجز:

١٣- إني وأسطارٍ سَطِرْنَ سَطْرًا^(١)

و«الصكوك»: جمع «صَكٌّ» وهو الكتاب. و«السجلات»: جمع «سَجَلٌ»، وهو الكتاب أيضا، مأخوذ من «السَّجَلِ»، وهو الدَّلْوُ المملوءة، لأنها تتضمن أحكاما، و«الحُكَّام»: القضاة.

قال: «فهم ملتبسون بالعربيّة أئمةً سلكوا، غيرُ منفكين منها أينما وجهوا، كلٌّ عليها حيث سيروا».

«ملتبسون بالعربيّة»: أي مخالطون وممازجون لها؛ من قولهم: تلبّستُ بالأمر والثوب، أي خالطته.

وقوله: «أئمةً سلكوا»: أي أيّ طريق وأيّ سبيل، لأنّ «السبيل» يُذَكَّرُ ويؤنَّثُ؛ قال

(١) الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٧٤؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢١٩؛ والخصائص ١/ ٣٤٠؛ والدرر ٤/ ٢٢٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٤٣؛ والكتاب ٢/ ١٨٥، ١٨٦؛ ولسان العرب ٥/ ٢١١ (نصر)؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٩٧؛ والأشباه والنظائر ٤/ ٨٦؛ ومغني اللبيب ٢/ ٣٨٨؛ والمقتضب ٤/ ٢٠٩. وسيأتي بالرقم ١٩٢.

الله تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ﴾^(١). و«أَيَّ»: قد تُؤنَّث إذا أُضيفت إلى مؤنَّث، وتُركُ التَّأنيث أكثرُ فيها.

وقوله: «سَلُّكُوا»: أي مضوا ونفذوا، يقال: سَلَّكْتُ الشيءَ في الشيء إذا أنفذته فيه، وطَعْنَةُ سُلَّكِي؛ إذا واجهَهُ بها.

وقوله: «غير منفكين»: أي غير زائلين؛ يقال: «انفكَّ» و«زال» و«برح» بمعنى واحد.

وقوله: «أينما وجهوا»: معناه توجهوا، يقال: وجَّهَ وتَوَجَّهَ بمعنى واحد، ومثله «نَكَبَ» و«تَنَكَّبَ» و«بَيَّنَّ» و«تَبَيَّنَّ»، وفي المثل: «أَيَّتَمَّا أَرَجَّه أَلْقَى سَعْدًا»^(٢)؛ ومنه: صَوَّحَ الثَّبْتُ ونَصَّوْحَ، وقَدَّمَ ونَقَّدَمَ.

وقوله: «كُلُّ عليها حيثُ سَبَرُوا»: «الْكَلَّ»: العِيَالِ والثَّقَلُ؛ قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلَانَهُ﴾^(٣)، وسَبَرُوا بمعنى ساروا، والتضعيفُ للتكثير، كقولهم: «مَوَتْ الشَّاءُ وَرَبَضَ الغنمُ»، ألا ترى أنَّ الفعلَ غيرَ متعدٍّ كما كان قبل التضعيف.

قال: «ثمَّ إنَّهم في تضايعٍ ذلك يجحدون فَضْلَهَا، ويدفعون خَصْلَهَا، ويذهبون عن توقيرها وتعظيمها، وينهَوْنَ عن تعلُّمها وتعليمها، ويمزقون أديمها، ويمضغون لَحْمَهَا، فهم في ذلك على المثل السائر: «الشَّعِيرُ يُؤْكَلُ وَيُدْمُ»^(٤).

«التضايعُ»: جمع تضعيف، وهو مصدرُ ضَعَفْتُهُ؛ إذا زدته مثله أو أكثرَ، يقال: أَضَعَفْتُهُ إضعافًا، وضاعفْتُهُ مضاعفةً، وضَعَفْتُهُ تضعيفًا، كلُّهُ بمعنى واحد، وإنَّما جُمع، والمصادر لا تتشَّى ولا تُجمع، لأنَّه أراد أنواعًا من التضعيف مختلفةً، كما يقال العلوم والأشغال. و«يجحدون»: أي يُنْكِرُونَ، ولا يكون الجُحود إلَّا مع علم الجاحد. قال الله تعالى: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾^(٥). و«الفضل»: الزيادة والخير، والمعنى أنَّهم يُنْكِرُونَ زيادةَ نفعِها وخيرها.

(١) يوسف: ١٠٨.

(٢) ورد المثل في أمثال العرب ص ٥٠، ١٨١؛ وتمثال الأمثال ١/٣٦٥؛ وجمهرة الأمثال ١/٦١؛ وزهر الأكم ١/١٣٩؛ وكتاب الأمثال ص ١٤٧؛ ولسان العرب ١٣/٥٥٧ (وجه)؛ والمستقصى ١/٤٤٩؛ ومجمع الأمثال ١/٥٣.

يُضْرَب لاستواء القوم في الشرِّ والمكروه.

(٣) النحل: ٧٦.

(٤) ورد المثل في جمهرة الأمثال ٢/٤٢٥؛ والعقد الفريد ٣/١٢٩؛ وكتاب الأمثال ص ٢٦٧؛ والمستقصى ١/٣٢٧؛ ومجمع الأمثال ١/٣٦٥.

يُضْرَب مثلاً للرجل يُخِين وَيَلَام.

(٥) التمل: ١٤.

وَالْجِفَانُ. وَالْأَدَمَةُ: بَاطِنُ الْجِلْدِ، وَالْبَشْرَةُ: ظَاهِرُهُ؛ يُقَالُ: «رَجُلٌ مُؤَدَّمٌ مُبَشَّرٌ»^(١)، أَيْ قَدْ جَمَعَ بَيْنَ لَيْنِ الْأَدِيمِ وَخُشُونَةِ الْبَشْرَةِ.

وقوله: «وَيَمْضَغُونَ لَحْمَهَا»: أَيْ يَأْكُلُونَ بِالْغِيْبَةِ وَالْعَيْبِ؛ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَيُّحُثْ أَمَلُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾^(٢)، وَ«الْمَضْغُ»: إِدَارَةُ الطَّعَامِ فِي الْفَمِ، يُقَالُ: مَضَغَ يَمْضَغُ، بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ؛ فَالضَّمُّ عَلَى الْأَصْلِ، وَالْفَتْحُ لِمَكَانِ حَرْفِ الْحَلْقِ، إِلَّا أَنَّ الضَّمَّ هُوَ الْأَصْلُ، وَأَجُودُ ههنا لِقَرَبِ الْغَيْنِ مِنَ الْفَمِ.

وَالْمَثَلُ السَّائِرُ «الشَّعِيرُ يُؤْكَلُ وَيُدَّمَ»: يُضْرَبُ هَذَا الْمَثَلُ لِكُلِّ مَنْ يُنْتَفَعُ بِهِ وَيَجَازَى بِالْفَبِيحِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الشَّعِيرَ يُؤْكَلُ، فَيُسَمَّنُ وَيُغْنِي عَنْ جُوعٍ، وَهُوَ مَذْمُومٌ.

وقوله: «وَيَدْعَوْنَ الْإِسْتِغْنَاءَ عَنْهَا وَأَتَاهُمْ لَيْسُوا فِي شَيْءٍ مِنْهَا»: «يَدْعَوْنَ» يَرْغَمُونَ، وَهُوَ «يَفْتَعِلُونَ» مِنَ «الدَّعْوَى»، وَمِنْهُ قَوْلُ أَمْرِئِ الْقَيْسِ [مِنَ الْمُتَقَارِبِ]:

لَا يَدْعِي الْقَوْمُ أَنِّي أَفْرُ^(٣)

وَالشُّقُّ: النَّاحِيَةُ وَالْجَانِبُ، وَالْمَعْنَى أَنَّهُمْ يَتَرَوْنَ مِنْهَا وَيَدْعَوْنَ الْإِسْتِغْنَاءَ عَنْهَا.

قَالَ: «فَإِنْ صَحَّ ذَلِكَ، فَمَا بَالُهُمْ لَا يُطْلِقُونَ اللُّغَةَ رَأْسًا وَالْإِعْرَابَ، وَلَا يَقْطَعُونَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَهُمُ الْأَسْبَابَ». «فَمَا بَالُهُمْ»: فَمَا حَالُهُمْ؛ وَأَصْلُ «الطَّلَاقِ» الْإِرْسَالُ وَالتَّخْلِيَةُ، يُقَالُ: نَافَقٌ طَالِقٌ، وَنَعَجَةٌ طَالِقٌ، إِذَا كَانَتْ مُرْسَلَةً تَرَعَى حَيْثُ شَاءَتْ، وَيُقَالُ: طَلَّقْتُ الْمَرْأَةَ تَطْلِيقًا، وَطَلَّقْتُ هِيَ طَلَاقًا، وَلَا يُقَالُ: طَلَّقْتُ بِالضَّمِّ. وَ«اللُّغَةُ»: عِبَارَةٌ عَنِ الْعِلْمِ بِالْكَلِمِ الْمَفْرُودَةِ، وَ«الْإِعْرَابُ»: عِبَارَةٌ عَنِ اخْتِلَافِ أَوَاخِرِهَا لِإِبَانَةِ مَعَانِيهَا.

وقوله: «لَا يَقْطَعُونَ بَيْنَهُمَا»: أَيْ بَيْنَ اللُّغَةِ وَالْإِعْرَابِ، وَ«بَيْنَهُمُ»: أَيْ بَيْنَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ، أَيْ الشُّعْبِيَّةِ. وَ«الْأَسْبَابُ»: الْوُصْلَاتُ، وَاحِدُهَا سَبَبٌ، مِثْلُ قَلَمٍ وَأَقْلَامٍ؛ وَأَصْلُ «السَّبَبِ»: الْحَبْلُ الَّذِي يُشَدُّ بِهِ الشَّيْءُ، ثُمَّ يُجْعَلُ كُلُّ مَا جَرَّ شَيْئًا سَبَبًا لَهُ.

(١) رُودَ هَذَا الْقَوْلِ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ ٦٠/٤ (بِشْرٍ)، ١٠/١٢ (أَدَم).

(٢) الْحَجَرَاتُ: ١٢.

(٣) عَجَزَ بَيْتَ لَأَمْرِئِ الْقَيْسِ، وَتَمَامُهُ:

لَا وَأَبِيكَ ابْنَةُ الْعَمَائِرِي م لَا يَدْعِي الْقَوْمُ أَنِّي أَفْرُ
وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ ص ١٥٤؛ وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ ١/٣٧٤، ١١/٢٢١، ٢٢٢؛ وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمُغْنِي ٢/٦٣٥؛ وَالشُّعْرُ وَالشُّعْرَاءُ ١/١٢٨؛ وَالصَّاحِبِيُّ فِي فِقْهِ اللُّغَةِ ص ٢٤٦؛ وَالْمَقَاصِدُ النُّحَوِيَّةُ ١/٩٦.

وقوله: «فَيُطَبِّسُوا مِنْ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ آثَارَهُمَا، وَيَتَنَفَّضُوا مِنْ أَسْوَاقِ الْفِقْهِ غُبَارَهُمَا»: يقال: «طَبَّسَ الطَّرِيقَ»: انمحي ودرس، و«طَمَسَتْهُ»: يُسْتَعْمَلُ مُتَعَدِّيًا، وَغَيْرُ مُتَعَدٍّ؛ «يُطَبِّسُ وَيُطَمِّسُ» بِالْكَسْرِ وَالضَّمِّ، وَالْكَسْرُ فِي الْمُنْعَدِّي، وَالضَّمُّ فِي اللَّازِمِ هُوَ الْقَبَاسُ، إِلَّا أَنَّ اللُّغَاتِ تَدَاخَلَتْ؛ يَرِيدُ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي التَّفْسِيرِ مِنْ اسْتِعْمَالِ الْعَرَبِيَّةِ، وَالْإِسْتِثْنَاءِ بِدَلَالَةِ أَلْفَاظِهَا إِذْ كَانَ مُنْزَلًا بِاللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ، فَلَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ أَلْفَاظِ الْعَرَبِ، وَالْإِطْلَاقِ عَلَى مَوَاضِعِهَا، إِذْ الْأَلْفَاظُ أَدَلُّهُ الْمَعْنَى، فَكَذَلِكَ أَسْوَاقُ الْفِقْهِ مُرْتَبِطَةٌ بِمَعْرِفَةِ الْعَرَبِيَّةِ، لِأَنَّهُ يُبْتَنَى عَلَى مَعْرِفَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ، وَلَا يُعْرَفُ مَعْنَاهُمَا إِلَّا بِمَعْرِفَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَلِذَلِكَ كَانَتْ شَرْطًا فِي صَحَّةِ الْجَاهِدِ.

قال: «وَلَا يَتَكَلَّمُوا فِي الْإِسْتِثْنَاءِ، فَإِنَّهُ نَحْوُ؛ وَفِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْمَعْرِفِ وَالْمُنْكَرِ، فَإِنَّهُ نَحْوُ؛ وَفِي التَّعْرِيفَيْنِ، تَعْرِيفُ الْجِنْسِ، وَتَعْرِيفُ الْعَهْدِ، فَإِنَّهُمَا نَحْوُ؛ وَفِي الْحُرُوفِ كَالْوَاوِ وَالْقَاءِ وَ«ثَمَّ» وَ«لَامٍ» الْمَلِكِ وَ«مِنْ» التَّبْعِيضِ وَنَظَائِرُهَا»: يُشِيرُ بِذَلِكَ إِلَى شِدَّةِ فَاقَةِ الْفِقْهِ إِلَى مَعْرِفَةِ الْعَرَبِيَّةِ، أَلَا تَرَى أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا أَقْرَأَ فَقَالَ: «لِفُلَانٍ عِنْدِي مِثْلُ غَيْرِ دَرْهَمٍ»، يَرْفَعُ «غَيْرِ» يَكُونُ مُقْرَأًا بِالمِثْلَةِ كَامِلَةً، لِأَنَّ «غَيْرَ» هُنَا صِفَةٌ لِلْمِثْلَةِ، وَصِفَتُهَا لَا تَنْقُصُ شَيْئًا مِنْهَا، وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ: «لَهُ عَلَيَّ مِثْلُ غَيْرِ دَرْهَمٍ»، كَانَ مُقْرَأً بِالمِثْلَةِ كَامِلَةً لِأَنَّ «إِلَّا» تَكُونُ وَصْفًا كَ «غَيْرِ»، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(١)، وَلَوْ قَالَ: «لَهُ عِنْدِي مِثْلُ غَيْرِ دَرْهَمٍ، أَوْ إِلَّا دَرْهَمًا»، بِالنَّصْبِ، لَكَانَ مُقْرَأً بِتِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ دَرْهَمًا، لِأَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ وَالْإِسْتِثْنَاءُ: أَخْرَاجُ مَا بَعْدَ حَرْفِ الْإِسْتِثْنَاءِ مِنْ أَنْ يَتَنَاوَلَ الْأَوَّلُ؛ وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ: «مَا لَهُ عَلَيَّ مِثْلُ إِلَّا دَرْهَمَيْنِ»، لَمْ يُلْزَمْ شَيْءٌ، كَمَا لَوْ قَالَ: «مَا لَهُ عَلَيَّ ثَمَانِيَّةٌ وَتِسْعُونَ دَرْهَمًا»؛ وَلَوْ رَفَعَ فَقَالَ: «مَا لَهُ عِنْدِي مِثْلُ إِلَّا دَرْهَمَانِ»، لَكَانَ مُقْرَأً بِدَرْهَمَيْنِ. وَالْمَسَائِلُ فِي ذَلِكَ كَثِيرَةٌ؛ وَمِنْ ذَلِكَ لَوْ قَالَ: «إِنْ دَخَلْتُ الدَّارَ فَأَنْتَ طَالِقٌ»، فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ إِلَّا بِدُخُولِ تِلْكَ الدَّارِ الْمَعْيُتَةِ؛ وَلَوْ قَالَ: «إِنْ دَخَلْتُ دَارًا فَأَنْتَ طَالِقٌ»، وَقَعَ الطَّلَاقُ بِدُخُولِ أَيِّ دَارٍ دَخَلْتُهَا؛ لِأَنَّهُ عَلِقَ الطَّلَاقُ بِدُخُولِ دَارٍ مَنكُورَةٍ، وَلِشِبَاعِهَا تَعَمُّ؛ وَفِي الْأَوَّلِ عَلِقَ الطَّلَاقُ بِدُخُولِ دَارٍ مَعْهُودَةٍ، فَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ إِلَّا بِدُخُولِهَا.

وَأَمَّا الْفَرْقُ بَيْنَ لَامِ الْعَهْدِ وَلَامِ الْجِنْسِ فَمِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، وَأَمَّا اللَّفْظُ فَشَيْءٌ وَاحِدٌ؛ وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: «الرَّجُلُ»، وَأَرَدْتَ الْعَهْدَ، فَإِنَّهُ بِخَصِّ وَاحِدٍ بَعِينَةٍ؛ وَمَعْنَى الْعَهْدِ أَنْ تَكُونَ مَعَ إِنْسَانٍ فِي حَدِيثٍ ثَالِثٍ غَائِبٍ، ثُمَّ يَقْبَلُ الرَّجُلُ فَتَقُولُ: «وَاقِيَ الرَّجُلُ»، أَيْ الَّذِي كُنَّا فِي حَدِيثِهِ وَذَكَرَهُ قَدْ وَاقَى؛ وَإِنْ أَرَدْتَ تَعْرِيفَ الْجِنْسِ، فَإِنَّهُ يَذَلُّ عَلَى الْعُمُومِ وَالْكَثَرَةِ، وَلَا يَكُونُ مُخْبِرًا عَنْ إِحَاطَةِ بِجَمِيعِ الْجِنْسِ، لِأَنَّ ذَلِكَ مُتَعَدِّرٌ غَيْرُ مُمَكِّنٍ، فَإِذَا قُلْتَ:

«الْعَسَلُ حُلُوٌّ، وَالْخَلُّ حَامِضٌ»، فإنما معناه: العسل الشائع في الدنيا، المعروف بالعقل، دون حاسة المشاهدة، حلوٌّ؛ وكذلك الخَلُّ. والذي يدل على أن الألف واللام إذا أُريد بهما الجنس تعمّان قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾^(١)، فصحة الاستثناء من «الإنسان» تدل على أن المراد به الجماعة.

ومن ذلك حروف العطف، نحو «الواو» و«الفاء» و«ثم»، فإن الواو معناها الجمع المطلق من غير ترتيب، والفاء تدل على أن الثاني بعد الأول بلا مُهلّة، و«ثم» كذلك، إلا أن بينهما تراخياً؛ فعلى هذا إذا قال لزوجته: «أنت طالق إن دخلت الدار، وكلمتُك»، فهذه تطلق بوقوع الفعلين جميعاً بدخول الدار والكلام، لا تطلق بأحدهما دون الآخر، فإن دخلت الدار ولم يكلمها لم تطلق، وإن كلمها ولم تدخل الدار لم تطلق، ولكن إذا جمع بينهما طلقت، ولا يبالي بأيهما بدأ، بالكلام أم بالدخول، أي ذلك بدأ به وقع الطلاق، بعد أن يجمع بينهما، لأن المعطوف بالواو يجوز أن يقع آخره قبل أوله، ألا ترى أنك تقول: «رايتُ زيداً وعمراً»، فيجوز أن يكون عمرو في الرؤية قبل زيد؛ قال الله تعالى: ﴿وَأَسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾^(٢)؛ وكذلك إن قال لعبده: «إن دخلت الدار وكلمتُ زيداً فأنت حرٌّ»، فإنه لا يعنى إلا بوقوع الفعلين جميعاً كيف وفعا، ولا فرق فيه بين وقوع الأول قبل الثاني، والثاني قبل الأول في اللفظ؛ ولو قال: «إن دخلت فكلمتُ عمراً»، لا يقع العنق إلا بالجمع بينهما، مُرتباً الكلام بعد الدخول بلا مُهلّة، ولو قال ذلك بـ «ثم»، لكان في الترتيب مثل الفاء، إلا أنه يكون بينهما تمام وتراخ.

ومن ذلك حروف الجز، نحو «مِنْ» واللام؛ فإن الرجل إذا حلف وقال: «والله لا أكل من طعام زيد»؛ فإنه يحث بأكل اليسير منه. ولو قال: «لا أكلُ طعامَ زيد»؛ فإنه لا يحث إلا بأكل الجميع. وكذلك لو كان عنده عبد فقال: «هو لزيد»، بفتح اللام والرفع، لم يلزمه شيء، ولو قال: «لزيد»، بكسر اللام والخفض، لكان مُقراً له به؛ لأن اللام إذا فتحها، كانت تأكيداً، وكان مخبراً أن العبد اسمه زيد؛ وإذا كسر اللام، كانت لام المِلْك الخافضة، وكان مخبراً أنه مِلْكُه.

قال: «وفي الحذف والإضمار، وفي أبواب الاختصار والتكرار، وفي التطليق، بالمصدر واسم الفاعل، وفي الفرق بين «إِنْ» و«أَنْ» و«إِذَا» و«مَتَى» و«كُلَّمَا» وأشباهاها، ممّا يطول ذكرها؛ فإن ذلك كله من التحوّل. ومن ذلك مسائل الطلاق، إذا قال: «أنت طالق»؛ طلقت منه، وإن لم يتو؛ ولو أتى بلفظ المصدر، فقال: «أنت طلاق»؛ لم يقع الطلاق إلا بنيته، لأنه ليس بصريح، إنما هو كناية عن إرادة إيقاع المصدر موقع اسم

الفاعل، على حدّ «ماء غَوْرٍ»، أي غائر؛ ومنهم من يجعله صريحاً يقع به الطلاق من غير نيّة، كاسم الفاعل، لكثرة إيقاع المصدر موقع اسم الفاعل وكثرة استعماله في الطلاق، حتّى صار ظاهرة فيه؛ قال الشاعر [من الطويل]:

١٧- فَإِنْ تَرْفُقِي يَا هِنْدُ فَالرَّفُقُ أَيْمَنُ وَإِنْ تَخْرُقِي يَا هِنْدُ فَالْخُرُقُ أَلَامُ
فَأَنْتِ الطَّلَاقُ وَالطَّلَاقُ عَزِيمَةٌ ثَلَاثًا وَمَنْ يَخْرُقُ أَعْفُ وَأَظْلَمُ
فَبَيْنِي بِهَا إِنْ كُنْتَ غَيْرَ رَفِيقَةٍ فَمَا لَأُمْرِي بَعْدَ الثَّلَاثَةِ مُقَدَّمٌ^(١)

فأوقع «الطلاق» موقع «طالق» على ما ترى، ويجوز أن يكون على حذف مضاف، أي: ذات طلاق، كما يقال: صَلَّى الْمَسْجِدُ، والمراد: أهل المسجد، ﴿وَمَثَلِ الْقَرْيَةِ﴾^(٢)، وهو كثير.

واعلم أن هذه المصادر إذا أُجريت مجرى أسماء الفاعلين، ووضعت موضعها، فلك فيها وجهان؛ أجمودهما: أن تتركها على لفظ واحد في الواحد والاثنين والجمع والمؤنث، فتقول: «أنت طلاق»، و«أنتم طلاق»، و«أنتن طلاق»؛ و«هذا رجل عدل»، و«رجال عدل»، و«نسوة عدل»؛ والآخر: أن تشني، ونجمع، فتقول: عدلان وعدول؛ وأنشد ابن الأعرابي [من الطويل]:

١٨- طَمِعْتُ لَبْلَبِي أَنْ تَرِيْعَ وَإِنَّمَا بَقَطْعُ أَعْنَاقِ الرِّجَالِ الْمَطَامِعُ
وَبَايَعْتُ لَبْلَبِي فِي خَلَاءٍ وَلَمْ يَكُنْ شُهُودَ عَلَى لَبْلَبِي عُذُولٌ مَقَانِعُ^(٣)

فجمع «عدلاً» و«مقنعاً»، كما ترى، وقد زوي قوله: و«الطلاق عزيمة ثلاث»، على ثلاثة أوجه:

«الطلاق عزيمة ثلاثاً»، برفع «عزيمة» ونصب «الثلاث»، و«الطلاق عزيمة ثلاث» برفعهما، و«الطلاق عزيمة ثلاث» بنصب «العزيمة» ورفع «الثلاث»؛ فإذا نُصِبَتِ «الثلاث»، فكأنه قال: أنت طالق ثلاثاً، ويكون قوله: و«الطلاق عزيمة» مبتدأ وخبراً، فكأنه قال: والطلاق مني جدٌ غير لغو؛ وإذا رفعهما، كانت «الثلاث» خبراً ثانياً، أي

(١) الأبيات بلا نسبة في خزانة الأدب ٣/٤٥٩، ٤٦١؛ وشرح شواهد المغني ١/١٦٨.

(٢) يوسف: ٨٢.

(٣) البيت الأول للبعيث في لسان العرب ٨/١٣٨ (ربيع)، ٢٧٨ (قطع)؛ وتاج العروس ٢١/١٣٧ (ربيع)، ٤٦٠ (طمع)، ٤٧/٢٢ (قطع)؛ ومعجم البلدان ٤/٣٧٩ (الفعائع)؛ وفصل المقال ص ٤٠٨؛ والبيت الثاني لكثير عزة في ملحقات ديوانه ص ٥٣٢؛ ولسان العرب ١١/٤٣٠ (عدل)؛ وللبعيث في لسان العرب ٨/٢٧٨ (قطع)، ٢٩٧ (قنع)؛ وبلا نسبة في جوهرة اللغة ص ٩٤٢؛ وأساس البلاغة (قنع).

الطلاق الذي يقع بمثله الطلاق هو الثلاث، أو يكون موضحاً للعزيمة على سبيل البدل، وتقع واحدة لا غير، ويجوز أن يكون المراد: أنت طالق ثلاثاً، ثم فسر ذلك بقوله: «الطلاق عزيمة ثلاث»، كأنه قال: والطلاق الذي ذكرته ونويته عزيمة ثلاث؛ ففسره بهذا الدليل، هذا إذا نوى «الثلاث»، ودليل على ذلك قوله: «فبيني بها»، فهذا دليل على إرادة الثلاثة والبيثوث؛ وأما إذا نصب «عزيمة»، مع رفع «الثلاث»، فعلى إضمار فعل، كأنه قال: والطلاق ثلاث، أعزم عليك عزيمة؛ ويجوز أن يكون التقدير: والطلاق، إذا كان عزيمة، ثلاث؛ كما تقول: «عبد الله راكباً أحسن منه ماشياً»، والمراد: إذا كان ماشياً، كما تقول: «هذا بسرّاً أطيب منه رطباً»، أي هذا إذا كان بسرّاً أطيب منه إذا كان رطباً.

وقوله: «ومن يخرق أعق وأظلم»، قد حذف الفاء الذي هو جواب الشرط والمبتدأ أيضاً، والمعنى: فهو أعق وأظلم، وهو من ضرورات الشعر المستقبحة.

ومن ذلك الفرق بين «إن» المكسورة الخفيفة وبين المفتوحة، وذلك أن المكسورة معناها الشرط، والمفتوحة معناها الغرض والعلة، ولو قال: أنت طالق إن دخلت الدار؛ لم يقع الطلاق حتى تدخل الدار، لأن معنى تعليق الشيء على شرط، هو وقوف دخوله في الوجود على دخول غيره في الوجود، ولو فتح «أن» لكانت طالقاً في الحال، لأن المعنى أنت طالق لأن دخلت الدار، أي من أجل أن دخلت الدار، فصار دخول الدار علة طلاقها، لا شرطاً في وقوع طلاقها كما كان في المكسورة؛ وكذلك لو شدد «أن» يقع الطلاق في الحال، كانت دخلت الدار، أو لم تكن.

ومن ذلك: «إذا» و«متى» و«كلما» تستعمل في الشرط، كما تستعمل «إن»، إلا أن الفرق بين هذه الأشياء وبين «إن»، أن «إن» تعلق فعللاً بفعل، و«إذا» و«كلما» للزمان المعين، فإذا قال: «أنت طالق إن دخلت الدار»، أو قال: «أنت طالق إذا دخلت الدار»، لم تطلق حتى تدخل الدار؛ أما «إن» فشرط لا يقع الطلاق إلا بوجود ما بعدها، وأما «إذا» فوقت مستقبل فيه معنى الشرط، فكأنه قال: «أنت طالق إذا جاء وقت كذا وكذا»، فهي تطلق وقت دخول الدار، فقد استوثق «إن» و«إذا» في هذا الموضع، في وقوع الطلاق، وتفرقان في موضع آخر، فلو قال: «إذا لم أطلقك، أو متى لم أطلقك، فأنت طالق»، وقع الطلاق على الفور بمضي زمان يمكن أن تطلق فيه، ولم تطلق؛ ولو قال: «إن لم أطلقك فأنت طالق»، كان كأنه على التراخي بمتد إلى حين موت أحدهما، وذلك لأن «إذا» و«متى» اسمان للزمان المستقبل، ومعناهما: «أي وقت»، ولهذا تقع جواباً عن السؤال عن الوقت، فإذا قيل: «متى ألقاك؟» فيقال: «إذا شئت»، كما تقول: «يوم الجمعة، أو يوم السبت»، ونحوهما، وليست كذلك «إن»، ألا ترى أنه لو قيل: «متى ألقاك؟» لم يقل في جوابه: «إن

شئت»، وإنما تُستعمل «إن» في الفعل، ولهذا يُجاب بها عن سؤالي عن الفعل، فإذا قيل: هل تأتيني؟ فيقال في الجواب: «إن شئت».

و«متى» حالها كحال «إذا» في أنها للزمان، وليس في هذه الكلم ما يقتضي التكرار إلا «كُلَّمَا»، وذلك أنك إذا قلت: «كُلَّمَا دخلت الدار فأنيت طالق» طلقت بكل دخول، إلى أن ينتهي عدد الطلاق، لأن «ما» من «كُلَّمَا» مع ما بعده مصدر، فإذا قال: «كُلَّمَا دخلت فمعناه: كل دخول يُوجد منك فأنيت به طالق؛ و«كل» معناه: الإحاطة والعموم، فلذلك يتناول كل دخول.



وقوله: «وهلا سَفِهوا رأيي محمد بن الحسن الشَّيباني - رحمه الله - فيما أودع كتاب «الآيمان»، وهو صاحب الإمام أبي حنيفة - رضي الله عنهما - وذلك أنه ضمن كتابه المعروف بـ «الجامع الكبير» في كتاب «الآيمان» منه مسائل فقهِ ثبنتي على أصول العربية، لا تتضح إلا لمن له قَدَمٌ راسخٌ في هذا العلم، فمن مسائل الغامضة أنه إذا قال: «أي عبيدي ضربتَ فهو حرٌّ»، فُضِرَبَ الجميع عتقوا، ولو قال: «أي عبيدي ضربته فهو حرٌّ»، فُضِرَبَ الجميع، لم يعتق إلا الأول منهم؛ فكلام هذا الجبر مَسْئُوقٌ على كلام النحوي في هذه المسألة، وذلك من قيل أن الفعل في المسألة الأولى مسندٌ إلى عامٍّ، وهو ضمير «أي»، و«أي»: كلمةٌ عُمومٌ؛ وفي المسألة الثانية خاصٌّ، لأن الفعل فيه مسندٌ إلى ضمير المخاطب، وهو خاصٌّ، إذ الراجع إلى «أي» ضميرُ المفعول، والفعلُ يصير عامًّا بعموم فاعله، وذلك أن الفاعل كالجُزء من الفعل، وإنما كان كذلك، لأن الفعل لا يَسْتغني عنه، وقد يُستغنى عن المفعول، فكأنه أحدُ أجزائه التي لا يُستغنى عنها، وبدلَ على ذلك أمورٌ:

الأول: منها أنه متى اتصل بالفعل الماضي ضميرُ الفاعل سكن آخره، نحو: «ضربتُ» و«ضربنا»، وذلك لثلاث يجتمع في كلمةٍ أربع حركاتٍ لوازمٌ لو قيل: «ضربتُ»، ولا يلزم ذلك في المفعول لأنه فَضْلَةٌ، فهو كالأجنبي من الفعل.

الثاني: أنك تقول: «قامت هندٌ وقعدت زينبٌ»، فتَوَثَّتِ الفعلُ لتأنيث فاعله، والقياس أن لا يلحق الكلمة عِلْمُ التأنيث إلا لتأنيثها في نفسها، نحو «قائمة» و«قاعدة»، وأما أن تلحق الكلمة العلامة، والمرادُ تأنيث غيرها، فلا، فلو لا أن الفعل والفاعل ككلمةٍ واحدةٍ، لَمَّا جاز ذلك.

الثالث: أنك تقول: «بضربان»، و«تضربان»، و«بضربون»، و«تضربون»، فالنون في هذه الأفعال علامةُ الرفع، وقد تخللَ بينه وبين المرفوع ضميرُ الفاعل، وهو الألفُ والواو والياء في «بضربان» و«بضربون» و«تضربان»، فلو لم يكن الفاعلُ والفعلُ عندهم كشيءٍ واحدٍ، لَمَّا جاز الفصل بين الفعل وإعرابه بكلمةٍ أخرى،

ولا يجوز مثل ذلك في المفعول، ومن ذلك أنهم قد قالوا: «كُنْتِي»، فنسبوا إلى «كُنْتُ»، قال الشاعر [من الطويل]:

١٩- فَأَصْبَحْتُ كُنْتِيًّا وَأَصْبَحْتُ عَاجِئًا وَشَرُّ خِصَالِ الْمَرْءِ كُنْتُ وَعَاجِئٌ^(١)

فلو لم يكن الفعل والفاعل عندهم كالجزء الواحد، لَمَا جازت النسبة إليه، إذ الجُمْلُ لا يُنسَبُ إليها، وقد قالوا: «لَا تُحْبِذُهُ بِمَا لَا يَنْفَعُهُ»، فاشتقوا من الفعل والفاعل فعلاً لاتحادهما، فَبَانَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّ الفعل والفاعل عندهم شيء واحد، فلذلك لَمَا كَانَ الفاعل في «أَيُّ عبيدي ضربك» عامًّا، صار الفعل عامًّا، وَلَمَّا كَانَ الفاعل في «أَيُّ عبيدي ضربيته» خاصًّا، لَأَنَّهُ كِنَايَةٌ عَنِ الْمُخَاطَبِ، صار الفعل خاصًّا، وَلَوْلَا خَوْضُ هَذَا الْإِمَامِ فِي لُجَّةِ بَحْرِ هَذَا الْعِلْمِ النَّفِيسِ، وَرُسُوحُ قَدْحِهِ فِيهِ، لَمَّا أَلَمَّ بِفَقْهِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَنَظَائِرِهَا، مِمَّا أَوْدَعَهُ كِتَابِهِ، فَجَاوَدَ فَضْلُ هَذَا الْعِلْمِ مَكَايِرَ، وَالْمَنْكَبُ عَنْهُ خَاسِرٌ.

وقوله: «وما لهم لم يتراطبوا في مجالس التدريس، وحلَّقِ المناظرة، ثم نظروا هل تركوا العلم جمالاً وأبهة؟ وهل أصبحت الخاصة بالعامّة مشبهة؟ وهل انقلبوا هزأة للساخرين، وضُحْكة للناظرين».

هذا «التراطُّ»: التكلُّم بكلام العجم، قال الشاعر [من الكامل]:

٢٠- أَضَوَاتُهُمْ كَتَرَاتِنِ الْفُرْسِ^(٢)

و«مجالس التدريس»: أمّاكُنْه، وهو جمعُ «مَجْلِسٍ» لمكان الجلوس، و«التدريس»: مصدرُ «دَرَسَ يُدَرِّسُ تَدْرِيسًا»، والتضعيفُ فيه للتعدية، تقول: «دَرَسْتُ الْعِلْمَ دَرَسًا، ودَرَسْتَهُ تَدْرِيسًا»، صار بالتضعيف يتعدى إلى مفعولين، وقيل: سُمِّيَ «إِدْرِيسُ»: «إِدْرِيسُ» لكثرة دراسته كتابَ الله تعالى، وكان اسمه «أَخْثُوخُ».

و«حَلَّقُ المناظرة»: الجماعة يجتمعون للمناظرة وغيرها، قبل لهم ذلك لتحلُّقهم واستندارتهم، تشبيهاً بِحَلَقَةِ الْخَاتَمِ وَالذَّرْعِ، يقال: «حَلَقَةُ» بسكون اللام، والجمع:

(١) البيت بلا نسبة في لسان العرب ٢٧٧/١٣ (عجن)، ٣٦٩ (كون)؛ ومجمل اللغة ٤٥٠/٢٣؛ والمخصص ٦٤٦/١٣؛ وأساس البلاغة (كنت)؛ وتاج العروس ٧٠/٥ (كنت)، (عجن)؛ (كون). والكنتي: القوي الشديد. والعاجن: المُعْتَمِدُ عَلَى الْأَرْضِ. يَجْمَعُوهُ إِذَا أَرَادَ التَّهَوُّصَ مِنْ كَيْبَرٍ أَوْ بُذْنٍ. (٢) هذا عَجَزُ بَيْتِ صَدْرِهِ:

* فَأَنَارَ فَارَطُهُمْ غِطَاطًا جَدًّا مَّا *

والبيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ١٥٥ (طبعة مكس سلفون)؛ ولسان العرب ١٨١/١٣ (رطن)؛ وتاج العروس (رطن)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٣٦٢/٧ (غطط)، ٣٦٦ (فرط)؛ ومقاييس اللغة ٤٠٤/٢، ٣٨٤/٤؛ وتهذيب اللغة ٣٣١/١٣، ٤٩/١٦.

«خَلَقَ» بفتح الحاء واللام، جمعٌ على غير قياس؛ قال الأصمعي: الجمعُ «جَلَقٌ» بكسر الحاء وفتح اللام كـ «بَذَرَةٍ وَبَذَرٍ»، و«قَضَعَةٌ وَقِضْعٌ». وحكى يونس: «خَلَقَةٌ» في الواحد، بفتح الحاء واللام، والجمعُ «خَلَقٌ» بالتحريك أيضًا. قال ثعلب: «كلهم يُجيزه على ضَعْفِهِ». قال أبو يوسف: سمعتُ أبا عمرو الشَّيباني يقول: «ليس في الكلام «خَلَقَةٌ» بالتحريك إلا جمع «حَالِي» الذي يحلق الشَّعر، على حَدِّ «كافِرٍ وَكَفَرَةٍ»».

«المناظرة»: مُفاعِلَةٌ من «النظر»، لأنَّ كلَّ واحد ينظر ويفكر فيما يُفْلِح به على صاحبه، وقيل: هو من التنظير، لأنَّ كلَّ واحد منهما نظيرٌ صاحبه في النظر.

و«الجَمَالُ»: الحُسْنُ، يقال: قد جَمَلَ الرجلُ، بالضم، جَمَالًا، وهو جميلٌ وَجَمَالٌ، بالتشديد للمبالغة، وامرأةٌ جَمِيلَةٌ وَجَمَلَاءُ، عن الكسائي، وأشد [من الرمل]:

٢١- فَهِيَ جَمَلَاءُ كَبَذِرٍ طَالِعٍ بَذَتِ الْخَلْقَ جَمِيعًا بِالْجَمَالِ^(١)
و«الْأُبْهَةُ»: الْجَلَالُ. و«الخاصة»: خِلَافُ العامة. و«الهُزْأَةُ»، بسكون الزاي^(٢): الرجلُ يُهْزَأُ به، و«الهُزْأَةُ» بالتحريك: الذي يكثر استهزاؤه بالناس، و«الْهُزْأَةُ»: السُّخْرِيَّةُ، يقال: هَزَأَ وَاسْتَهْزَأَ؛ ومثله: الضَّحْكَةُ وَالضَّحَكَةُ؛ فالإسكانُ للمفعول، والتحريكُ للفاعل.

وقوله: «فإنَّ الإعرابَ أَجْدَى من تفاريق الغصا».

«أَجْدَى»: أَنْفَعُ، وهو أَفْعَلُ من «الجَدَا»، وهو العَطِيَّةُ، وأصل «الجدا» المطرُ العامُّ، وهو مثلُ يُضْرَبُ لمن يكثر الانتفاعُ به^(٣)، لأنَّ العصا كلما كُسرت حصل منها منافع؛ وأصله أن غَنِيَّةَ الكلابية كان لها ولدٌ شاطرٌ، كان يُلاعِبُ الصُّبَّيَّانَ فَيُسْجُونَهُ، فتأخذ أَرْشَ الشَّجَاعِ^(٤) حتى استغنت من ذلك، فقالت [من الرجز]:

٢٢- أَخْلِفُ بِالْمَرْوَةِ يَوْمًا وَالصَّفَا إِنَّكَ أَجْدَى من تفاريقِ الْعَصَا^(٥)
سُئِلَ أعرابيٌّ عن قولهم: «أَجْدَى من تفاريقِ العصا»، فقال: إنَّ العصا تُقَطَّعُ

(١) البيت بلا نسبة في لسان العرب ١٢٦/١١ (جمل)؛ وتاج العروس (جمل).

(٢) في طبعة ليبزغ: «الزاء».

(٣) ورد المثل في ثمار القلوب ص ٦٢٧؛ وجمهرة الأمثال ٢٥٢/١؛ والذرة الفاخرة ٩٣/١؛ ولسان

العرب ٣٠١/١٠ (فرق).

(٤) الأرض: الدِّية، والشَّجَاع: الجرح.

(٥) الرجز لغنية الأعرابية في ناز العروس (فرق)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٣٠١/١٠ (فرق).

سواجير^(١) للأسارى والكلاپ، ثم تُقَطَّع السواجير أوتادًا، ثم تقطع الأوتادُ أَشِظَّةً^(٢)، فإن جعلوا رأس الشَّظاظ كالفلَكة، صار مِهارًا للبختي^(٣)، فإن فرق المِهار صار منه تَوَادٍ؛ وهي خشبات تُشَدُّ على خِلْفِ الناقة إذا صُرَّت، فإن كانت العصا قَنَاءً فَكُلُّ شِيقَةٍ منها جُلاهِقٌ؛ وهو قَوْسُ البُنْدُقِ، وإن فُرِقت الشِّقَّة صارت سِهامًا، وإذا فرقت السهام صارت حِظَاءً؛ والحِظَاءُ جمعُ حَظْوَةٍ، وهو السَّهْمُ الصغير، فإن فُرِقت الحِظَاءُ صارت مَغازِلَ، فإن فُرِقت المغازِل شَعَبٌ بها المُشْعَبُ أَقداحه المصدوعة؛ فكيف تَشَطَّلَتْ أَلَتْ إلى نَفْعٍ، فَضُرِبَ في الانتفاع بها المثل.

وفي قوله: «أجدى من تفاريق العصا» نَظَرٌ، وذلك أن «أَفْعَلَ مِنْ كَذَا» لا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا مِمَّا يَسْتَعْمَلُ مِنْهُ «مَا أَفْعَلُهُ»، والتعجُّبُ لا يكون مِمَّا هو على أربعة أحرف، والجيدُ أن يقال: «أنفع من تفاريق العصا»، ويجوز أن يُحْمَلَ على رأي من يقول: ما أعطاه للدراهم وأزلاه للخير!

وقوله: «وآثاره الحسنة عديدُ الحَصَا».

«الآثار»: ما بقي من رسم الشيء؛ وسُنُّ رسول الله ﷺ: آثاره، وواحدُ «الآثار»: «أَثَرٌ» و«إِثْرٌ»، بفتح الهمزة والثاء، وكسر الهمزة وسكون الثاء، والمرادُ به منافع الإعراب، و«العديدُ» و«العَدَدُ» واحدٌ، يقال: عددتُ الشيء إذا أَحْصَيْتَهُ، يقال: هو عديدُ الحَصَا والترابِ مبالغةً في الكثرة.

قال: «ومن لم يَتَّقِ اللَّهَ في تنزيله، فاجترأ على نَعاطِي تَأويله، وهو غيرُ مُعَرِّبٍ». «التنزيلُ»: مصدرُ «نَزَلَ يَنْزِلُ تَنْزِيلًا»، مثل «كَلَّمَ يَكَلِّمُ تَكْلِيمًا»، والمرادُ به ههنا المفعولُ، بمعنى: «مُنَزَّلُهُ»، والمصدرُ يُسْتَعْمَلُ بمعنى المفعول كثيرًا، نحو: «ضَرَبَ الأميرُ»، أي مضروبه؛ و«خَلَقَ اللهُ» أي مخلوقه. و«اجترأ»: أَقْدَمَ، وهو «افتعل» من «الجرأة». و«تأويله»: تفسيرُ ما يؤولُ إليه. و«هو غيرُ مُعَرِّبٍ»: أي ليس بذِي معرفةٍ بالإعراب، يقال: «رجلٌ مُعَرِّبٌ»، أي ذو حَظٍّ منه.

وقوله: «رَكِبَ عَمِيَاءَ، وَخَبِطَ خَبِطَ عَشَوَاءَ»: هو مثلُ يضرب لمن يُصِيبُ مرَّةً

(١) السواجير: جمع ساجور، وهو الفلاة تُوضع في عنق الكلب.

(٢) الأشِظَّة، جمع شِظاظ، وهو العود الذي يدخل في عروة الجوالق.

(٣) المِهار: العود الذي يُجمل في فم الفصيل لتلا يرضع أمه. والبختي من الإبل: الخُرَاساني.

وَيُخْطِئُ أُخْرَى^(١)، والمراد: يركب عَمِيَاءَ، أي ناقةَ عَمِيَاءَ، و«نَخْبَطُ»: الضَّرْبُ، يقال: خَبَطَ البعيرُ يَبْذِبُهُ الأرضَ خَبْطًا، إذا ضَرَبَهَا، ومنه قيل: «خَبَطَ عَشَوَاءَ»، وهي الناقةُ التي في بَصَرِهَا ضَعْفٌ، فهي تخبط إذا مشت، لا تتوقى شيئًا. قال الخليل: «العشواءُ هي الناقة التي لا تبصر ما أمامها، فهي تخبط ببذيها كلَّ شيء، وقد يكون ذلك من حذتها، فهي ترفع طَرْفَهَا، ولا تتعمد موقع يَدَيَّهَا».

قال: «وقال ما هو تقولُ وافتراءُ وهُراءُ، وكلامُ الله منه بُراءُ».

و«التقولُ»: الباطلُ، وهو مصدرُ «تَقَوَّلَ تَقَوُّلاً»، وهو بناءٌ للدخول في أمرٍ ليس منه، كقولهم: «تَقَيَّسَ» و«تَنَزَّرَ»، إذا انتمى إلى «قَيْسٍ» و«نِزَارٍ»، وليس منهم. و«الافتراءُ»: الاختلاقُ، «افتعالٌ» من الفِرْيَةِ والحَلْقِي، وهو الكذب. و«الهُراءُ»: المنطقُ الفاسدُ، يقال منه: «أَهْرَأُ الرجلُ في منطقهِ»، وقيل: «الهُراءُ»: الكثيرُ؛ قال ذو الرُّمَّة [من الطويل]:

٢٣- لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ وَمِنْطِقٌ رَجِيمٌ الْحَوَاشِي لَا هُراءَ وَلَا نَزْرُ^(٢)
و«البُراءُ»: بمعنى «البَرِّيَّةِ»، يقال: «بُراءٌ» و«بَرِّيَّةٌ»، مثل «طَوَالٍ» و«طَوِيلٍ».

قال: «وهو المِرْقَاةُ المنصوبةُ إلى عِلْمِ البَيَانِ، المُطْلِعُ على نُكْتِ نَظْمِ الْقُرْآنِ».

«المِرْقَاةُ»: الدَّرَجَةُ. و«البَيَانُ»: الكَشْفُ عن الشيء، و«البَيَانُ»: الفصاحةُ؛ المرادُ به ههنا: عِلْمُ الكلامِ المنشورِ، نحو الجِنَاسِ والطَّبَاقِ، ونحوهما. و«المُطْلِعُ»: المُظْهِرُ، قال: أَطْلَعْتُهُ على الأمرِ، إذا أَرَيْتَهُ إِيَّاهُ، والمرادُ أَنَّهُ وُضِعَ إلى فَهْمِ معاني كتابِ الله - عزَّ وجلَّ - ومعرفةِ فوائده.

وقوله: «الكافِلُ بإبرازِ محاسنه».

«الكافِلُ»: الكافي، مِنْ «كَفَلَ الْبَيْتَ»، إذا كَفَاهُ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكُنْ لَهُمْ رِزْقًا﴾^(٣)

(١) ورد المثل في الألفاظ الكتابية ص ٣٧؛ وثمار القلوب ص ٣٥٤؛ وزهر الأكم ١٨٥/٢؛ ولسان العرب ٥٢/١٥ (عشا)؛ ومجمع الأمثال ٤١٤/٢.

(٢) البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٥٧٧؛ وجمهرة اللغة ص ١١٠٦؛ والخصائص ٢٩/١، ٣٠٢/٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٣٣؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٩١؛ ولسان العرب ١٨١/١ (هراً)، ٢٠٣/٥ (نزر)؛ والمقاصد النحوية ٢٨٥/٤.

(٣) آل عمران: ٣٧.

أي عالها، وكفاها المؤونة، وهو ههنا بمعنى التكفل، ولذلك عداه بالباء. و«الإبراز»: مصدر أبرزة يُبرزُهُ، إذا أظهره. و«المحاسين»: المآثر، وهو ضد المساوي، الواحد «حُسن»، جاء على غير بناء واحده، كـ «المذاكير»، كأنَّ قياس واحده «مَحْسَن».

وقوله: «الموكل بإثارة معاونه».

«الموكل»: أي المعتمد، من «الوكيل»، يقال: «وكلته بكذا أوكله»، والفاعل «موكل»، والمفعول «موكل». و«الإثارة»: الإظهار، من أثرت الحديث إذا نقلته عن غيرك، والمراد أنَّ النخوة طريق إلى ظهور ما في القرآن من حسن وبديع. و«المعادن»: جمع «معدن»، بكسر الدال، ومعن كل شيء: مركزه، والمراد أنه المعتمد في بيان أصوله.

وقوله: «قالصاؤه كالساد لطرق الخير كي لا تسلك».

«الصاد»: المُغرضُ والمانع، يقال: صدَّ عن الشيء صدودًا، أي أغرض. و«الساد»: فاعلٌ من «سدَّت الشيء سداً»، إذا منعت النفوذ فيه. و«الطرق»: جمع «طريق». و«الخَيْرُ»: ضدُّ الشرِّ. و«السلوك»: النفوذ، والمعنى أنَّ المانع من تعلُّم النحو كساد طرق الخير، ووجوه البرِّ أن يُنفذَ فيها.

وقوله: «والمريد بموارده أن تعاف وتترك».

«المريد»: فاعلٌ من «الإرادة»، وهي المشيئة. و«الموارد»: الطرق، قال الشاعر [من الوافر]:

٢٤- أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى صِرَاطٍ إِذَا أَعْوَجَّ الْمَوَارِدُ مَسْتَقِيمٌ^(١)
أي المانع منه، والمُغرض عنه، كالمانع من طرق الخير. و«المريد بطرقه أن تعاف»: أي تُكره وتترك.

وقوله: «ولقد ندبني ما بالمسلمين من الأرب إلى معرفة كلام العرب».

«ندبني»: دَعَانِي، يقال: ندبته إلى الحرب أو غيره إذا دعوته إليه. و«الأرب»

(١) البيت لجريز في ديوانه ص ٢١٨؛ وتهذيب اللغة ٣٣٠/١٢؛ وتاج العروس ٢٩٦/٩ (ورد)؛ وجمهرة اللغة ص ٧١٤؛ ومقاييس اللغة ١٠٥/٦؛ وأساس البلاغة (ورد)؛ ولسان العرب ٤٥٩/٣ (ورد)، ٣١٣/٧ (سرط)؛ ومجمل اللغة ٥٢٢/٤.

والإِزْبَةُ وَالْمَارَبَةُ: الحاجة، وخصَّ المسلمين بذلك دون غيرهم لأمرين: أحدهما: أنَّ الغالب على المسلمين التكلم بلسان العرب، والنحو قانونٌ يتوصل به إلى كلام العرب.

والأمر الثاني أنه وسيلةٌ إلى معرفة الكتاب العزيز والسنة اللذين بهما عماد الإسلام.

وقوله: «وما بي من الشفقة والحذب على أشياعي من حَفْدَةِ الأدب».

«الشفقة»: بمعنى الحذر، يقال: «أشفقتُ عليه»، إذا حشيت عليه، و«أشفقتُ منه»، إذا حذرتَه. والمصدر «الإشفاق»، و«الشفقة» الاسم، و«الحذب»: التغطف، يقال: حذب عليه، وتَحَذَّب، إذا تَعَطَّف. و«الأشياع»: الأحزاب والأعوان. والحَفْدَةُ: الخدم، واحدهم «حافِدٌ»، على حَدِّ «كافرٍ وكَفَرَةٍ».

وقوله: «لإنشاء كتاب في الإعراب، مُحِيط بكافة الأبواب».

«الإنشاء»: الاختراع، يقال «أَنشَأَ حُطْبَةً ورسالةً وقصيدةً» إذا اخترع ذلك.

وقوله: «بكافة الأبواب». شاذٌّ من وجهين: أحدهما أنَّ كافةً لا تُستعمل إلا حالاً^(١)، وههنا قد خفضها بالياء، على أنه قد ورد منه شيء في الكلام عن جماعة من المتأخرين، كالفارقي الخطيب، والحريري، وقد عيب عليهما ذلك، والذين استعملوه لَجَّؤُوا إلى القياس، والاستعمال ما ذكرناه. والوجه الثاني: أنه استعمله في غير الأناسي، و«الكافة»: الجماعة من الناس لغةً.

(١) وردت الكلمة «كافة» مضافة في رسالة عمر بن الخطاب إلى بني كاكلة حيث يقول: «قد جعلت لآل بني كاكلة على كافة المسلمين لكل عام منتي مثقال ذهباً إبريزاً». ولما آلت الخلافة إلى علي بن أبي طالب، عُرض عليه هذا الكتاب، فنفذ لهم ما فيه، وكتب بخطه: «الله الأمر من قبل ومن بعد، ويومئذ يفرح المؤمنون. أنا أول من اتبع أمر من أعز الإسلام، ونصر الدين والأحكام، عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ورسمت لآل بني كاكلة بمثل ما رسم...». ذكر ذلك سعد الدين التفتازاني في شرح المقاصد، وقال: «الخط موجود في بني كاكلة إلى الآن». ويكفي أن يستعمل عمر بن الخطاب كلمة «كافة» مضافة، ثم يُقرَّه على هذا الاستعمال علي بن أبي طالب. وهو إمام الفصاحة والبيان، كي نجوِّز استعمال الكلمة مضافةً.

انظر: مصطفى الغلاييني: نظرات في اللغة والأدب ص ٥٥، ٥٦؛ عباس حسن: النحو الوافي ٢/ ٣٧٩؛ ومحمد العدناني: معجم الأخطاء الشائعة ص ٢١٨؛ وكتابتنا: معجم الخطأ والصواب في اللغة ص ٢٣٣، ٢٣٤.

قال: «مُرْتَبٌ تَرْتِيبًا يُلْغِ بِهِمُ الْأَمَدَ الْبَعِيدَ بِأَقْرَبِ السَّعْيِ، وَيَمْلَأُ سِجَالَهُمْ بِأَهْوَنِ السَّقْيِ». «الْأَمَدُ»: الْغَايَةُ، وَ«السَّجَالُ»: جَمْعُ سَجَلٍ، وَهُوَ الدَّلْوُ؛ قَالَ الْخَلِيلُ: «السَّجَلُ»: الدَّلْوُ الْمَلَأَى^(١).

وقوله: «فَأَنْشَأْتُ هَذَا الْكِتَابَ الْمُتَرْجِمَ بِكِتَابِ «الْمُقْصَلِ فِي صَنْعَةِ الْإِعْرَابِ» مَقْسُومًا أَرْبَعَةَ أَقْسَامٍ؛ الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: فِي الْأَسْمَاءِ، الْقِسْمُ الثَّانِي: فِي الْأَفْعَالِ، الْقِسْمُ الثَّلَاثُ: فِي الْحُرُوفِ، الْقِسْمُ الرَّابِعُ: فِي الْمَشْتَرَكِ». قُلْتُ: إِنَّمَا قَسَّمَهُ هَذِهِ الْقِسْمَةُ لِیَسْهَلَ عَلَى الطَّالِبِ حِفْظَهُ، وَعَلَى النَّازِلِ فِيهِ وَجَدَانٌ مَا يَرُومُهُ، وَيَجْرِي ذَلِكَ مَجْرَى الْأَبْوَابِ فِي غَيْرِهِ.

قوله: «وَصَفَّقْتُ كُلًّا مِنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ تَصْنِيفًا». معناه: مَيَّزْتُ كُلَّ صَنْفٍ مِنْهَا عَلَى حِدَةٍ، وَ«الصَّنْفُ»: النُّوعُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ. وَ«فَصَّلْتُ كُلَّ صَنْفٍ مِنْهَا تَفْصِيلًا»: أَيِ جَعَلْتُهُ فُصُولًا.

وقوله: «حَتَّى رَجَعَ كُلُّ شَيْءٍ فِي نَصَابِهِ». «نَصَابٌ» كُلُّ شَيْءٍ: أَصْلُهُ. وَ«اسْتَقَرَّ فِي مَرْكَزِهِ»: أَيِ فِي مَوْضِعِهِ، وَمَرْكَزُ الْجُنْدِ: مَوْضِعُهُمْ، كَأَنَّهُ مَوْضِعُ رَكْزِهِمُ الرِّمَاحِ.

«وَلَمْ أَذْخِرْ فِيمَا جَمَعْتُ فِيهِ مِنَ الْفَوَائِدِ الْمُتَكَاثِرَةِ». «أَذْخِرُ»: أَفْتَعِلُ، مِنَ «الدَّخَرِ» فَأَبْدَلُ مِنَ الذَّالِ دَالًا غَيْرَ مُعْجَمَةٍ، وَادَّغَمَ فِيهَا التَّاءَ، وَذَلِكَ مِنْ قِبَلِ أَنَّ الدَّالَ حَرْفٌ مَجْهُورٌ، وَالتَّاءُ حَرْفٌ مَهْمُوسٌ، فَكُرِهَ أَنْ تَجَاوَزَهُمَا مَعَ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ التَّنَافِي، وَإِبْدَالُ الذَّالِ دَالًا لِأَنَّهَا تُوَافِقُهَا فِي الْجَهْرِ، وَتُوَافِقُ التَّاءَ فِي الْمَخْرَجِ، تَقْرِيبًا لِأَحَدِهِمَا مِنَ الْآخَرِ. وَالْمَعْنَى: إِنِّي لَمْ أَبْقِ شَيْئًا مِمَّا عِنْدِي مِنَ الْفَوَائِدِ إِلَّا أَوْدَعْتُهُ إِيَّاهُ.

«وَنَظَّمْتُ مِنَ الْفَوَائِدِ الْمُتَنَاطِرَةِ». «نَظَّمْتُ»: أَيِ جَمَعْتُ، مِنْ قَوْلِهِمْ: «نَظَّمْتُ الْخَرَزَ وَاللُّؤْلُؤَ فِي خَيْطٍ»، وَ«الْخَيْطُ»: النَّظَامُ. وَ«الْفَوَائِدُ»: جَمْعُ فَرِيدَةٍ، وَهُوَ الْكِبَارُ مِنَ الدُّرِّ، وَ«الْمُتَنَاطِرَةُ»: الْمُبْتَدَأَةُ، وَالْمُرَادُ: إِنِّي جَمَعْتُ فِيهِ مِنَ الْمَسَائِلِ الْفَاحِشَةِ مَا كَانَ مُتَفَرِّقًا فِي غَيْرِهِ، وَعَبَّرْتُ عَنْهُ بِأَحْسَنِ عِبَارَةٍ.

(١) فِي كِتَابِ الْعَيْنِ ٥٣/٦: «السَّجَلُ»: بِلَاكُ الدَّلْوِ. وَقَالَ الْمُحَقِّقُ: «لَعَلَّهُ مَلَأَ».

وقوله: «مع الإيجاز غير المُخِلَّ».

«الإيجاز»: الإقلال، يقال: «كلامٌ وَجِزٌ وَوَجِيزٌ وَوُجِزٌ»، إذا قلَّ مع تمام المعنى، وما أَحَسَّنَ قول ابن الرومي يصف امرأةً تُطَيِّبُ الحديثَ [من الكامل]:

٢٥- وحديثها السُّخْرُ الحَلَالُ نَوَّاهُ لم يَجْنِ قَتْلُ^(١) المُسْلِمِ المتحرِّزِ
إِنْ طَالَ لم يُمْلِلْ وَإِنْ هِيَ أَوْجَزَتْ وَدَّ السُّخْرُ أَنْ تَهْلِكَ لَمْ تُوجِزْ
شَرُّهُ الْقُلُوبِ وَفِتْنَةُ مَا مِثْلُهَا لِلْمُطَمِّئِ وَعُقْلَةُ الْمُسْتَوْفِرِ^(٢)

«المُخِلُّ»: المُهْمِلُ، يقال: «أَخْلَ بِكَذَا»، إذا أهمله وتركه، كأنه مأخوذٌ من الخَلَلِ، وهو الفُرْجَةُ بين الشيئين.

«والتلخيص غير المُملِّ مُنَاصِحَةٌ».

«التلخيص»: الشرح والتبيين، يقال: «لَخَّصْتُ لَهُ الْمَعْنَى»، إذا شرحته وبيّنته له. و«المُملِّ»: السَّامَةُ، يقال «مَلِلْتُ الشَّيْءَ أَمْلُهُ»، إذا سَبِئْتَهُ، والمعنى: إني أوجزت العبارة من غير تَرْكٍ شَيْءٍ من الفوائد، وبيّنته بشرحي من غير إملالٍ بطول العبارة. و«المناصحة»: المفاعلة من التُّضَح، وهو خلاف الغش.

وقوله: «لِمُقْتَبِسِيهِ»: أي لمستفيديه، يقال: أَقْبَسْتُ الرَّجُلَ عِلْمًا، وقَبَسْتُهُ نَارًا، واقْتَبَسْتُ مِنْهُ عِلْمًا وَنَارًا. قال الكسائي: أَقْبَسْتُ الرَّجُلَ عِلْمًا وَنَارًا سَوَاءً، وقَبَسْتُهُ فِيهِمَا.

وقوله: «أَرْجُو»: أي أَمَلُ، نقول: رَجَوْتُه أَرْجُوهُ رَجَوًا، وارتَجَيْتُهُ أَرْتَجِيهِ ارتِجَاءً، وَتَرَجَيْتُهُ أَتَرَجَّاهُ تَرَجًّا.

وقوله: «أَنْ أَجْتَنِي مِنْهَا ثَمَرَتِي دُعَاءٌ يُسْتَجَابُ، وَثَنَاءٌ يُسْتَطَابُ»، يقال: «جَنَيْتُ الثَّمَرَةَ وَاجْتَنَيْتُهَا»: اقْتَطَعْتُهَا، وَثَمَرٌ جَنِيٌّ حِينَ يُقْطَعُ، وَ«الثَّمَرَةُ»: وَاحِدُ الثَّمَارِ، وَ«الثَّمَرُ» جَنَسٌ، وَثَمَرَةٌ كُلُّ شَيْءٍ مَا يُنْتِجُهُ. وَ«الدُّعَاءُ»: مَصْدَرٌ «دَعَا يَدْعُو» وَ«الدَّعْوَةُ»: الْمَرَّةُ الْوَاحِدَةُ. وَ«المُسْتَجَابُ»: الْمَقْبُولُ، وَ«الثَّنَاءُ»: الْكَلَامُ الْجَمِيلُ، وَ«المُسْتَطَابُ»: الطَّيِّبُ.

(١) في طبعة ليزرغ: «قُبْلُ»، تحريف. وفي الطبعة المصرية: «قَتْلُ»، خطأ. وفي الدبوان «تَجِي».

(٢) الأبيات في ديوانه ٢٤٧/٣.

وقوله : «والله - عزّ سلطانه - وليّ المَعُونَة على كلّ خيرٍ والتأييد، والمَلِيّ بالتوفيق فيه والتسديد» .

قلت : لما أضاف «كُلًّا» إلى «خيرٍ»، استغرق الجنس، لأنّ معنى «الكُلِّ» الإحاطة والعموم، فصار كما لو أدخل عليه الألف واللام، كأنه قال : «والله وليّ المَعُونَة على الخير والتأييد»، فيستغرق الجميع، فاعرف ذلك .

في معنى الكلمة والكلام

فصل

[تعريف الكلمة والكلام]

قال صاحب الكتاب: «الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مُفْرَدٍ بالوضع، وهي جنس تحته ثلاثة أنواع: الاسم، والفعل، والحرف. والكلام هو المركب من كلمتين أُسْنَدَت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتى إلا في اسمين، كقولك: «زيد أخوك، ويشتر صاحبك»؛ أو في فعلٍ واسم، نحو قولك: «ضرب زيد وأطلق بكر»، ويسمى الجملة».

قال الشارح: - وفقه الله - موقفُ الدين أبو البقاء بَيْشُ بْنُ عَلِيٍّ بن يَعِيشَ النحوي: اعلم أنهم إذا أرادوا الدلالة على حقيقة شيءٍ وتمييزه من غيره تمييزاً ذاتياً حذوه بحدٍّ يُحصَلُ لهم الغرض المطلوب، وقد حدَّ صاحب الكتاب الكلمة بما ذكر، وهذه طريقة الحدود أن يُؤْتَى بالجنس القريب، ثم يُقَرَّن به جميع الفصول، فالجنس يدل على جوهر المحدود دلالةً عامةً، والقريب منه أدل على حقيقة المحدود، لأنه يتضمن ما فوقه من الذاتيات العامة؛ والفصل يدل على جوهر المحدود دلالةً خاصةً.

فاللفظة جنسٌ للكلمة، وذلك أنها تشتمل المُهْمَلُ والمستعمل، فالمهمَلُ ما يُمكن ائتلافه من الحروف ولم يَضَعْه الواضع بإزاء معنى نحو «صص» و«كن» ونحوهما، وهذا وما كان مثله لا يسمَّى واحد منها كلمة^(١)، لأنه ليس شيئاً من وضع الواضع، ويسمَّى لفظاً، لأنه جماعة حروف ملفوظ بها، هكذا قال سيبويه؛ فكل كلمة لفظ، وليس كل لفظ كلمة؛ ولو قال عَوْضُ اللفظة: «غرض» أو «صوت» لصح ذلك، ولكن اللفظة أقرب لأنه يتضمنها. والأشياء الدالة خمسة: الخط، والعقد، والإشارة، والنضبة، والملفظ. وخذ باللفظة لأنها جوهر الكلمة، دون غيرها مما ذكرنا أنه دالٌّ.

وقوله: «الدالة على معنى»: فصل فضله من المهمَل الذي لا يدل على معنى.

وقوله: «مفرد»: فصل ثانٍ فصله من المركب، نحو: «الرجل»، و«الغلام»، ونحوهما

(١) في الطبعة المصرية: «فهذا وما كان مثله لا يسمَّى واحدة منها كلمة».

مما هو معرّف بالألف واللام، فإنه يدلّ على معنيين: التعريف، والمعرّف؛ وهو من جهة النطق لفظة واحدة، وكلمتان؛ إذ كان مركّباً من الألف واللام الدالة على التعريف، وهي كلمة، لأنها حرف معنى، والمعرّف كلمة أخرى، واعتبار ذلك أن يدلّ مجموع اللفظ على معنى، ولا يدلّ جزؤه على شيء من معناه، ولا على غيره من حيث هو جزء له، وذلك نحو قولك: «زَيْدٌ»، فهذا اللفظ يدلّ على المسمّى، ولو أفردت حرفاً من هذا اللفظ، أو حرفين، نحو الزاي^(١) مثلاً، لم يدلّ على معنى اليكّة، بخلاف ما تقدّم من المركّب، من نحو «الغلام»، فإنك لو أفردت اللام لدلّت على التعريف، إذ كانت أداة له، كالكاف في «كَزَيْدٌ»، والباء في «بَزَيْدٌ»، ومن ذلك «ضَرَبَا» و«ضَرَبُوا» ونحوهما، فإن كلّ واحد من ذلك لفظة، وفي الحكم كلمتان؛ الفعل كلمة، والألف والواو كلمة، لأنها تُفيد المسند إليه، فلو سميت بـ «ضَرَبَا» و«ضَرَبُوا» كان كلمة واحدة، لأنك لو أفردت الألف والواو، لم تدلّ على جزء من المسمّى، كما كانت قبل التسمية.

وقوله: «بالوضع» فصل ثالث، احتراز به من أمور، منها ما قد يدلّ بالطبع، وذلك أن من الألفاظ ما قد تكون دالة على معنى بالطبع لا بالوضع، وذلك كقول النائم: «أخ»، فإنه يفهم منه استغراقه في النوم، وكذلك قوله عند السعال: «أخ»، فإنه يفهم منه أذى^(٢) الصدر؛ فهذه ألفاظ، لأنها مركّبة من حروف ملفوظ بها، ولا يقال لها كَلِمٌ، لأن دلالتها لم تكن بالتواضع والاصطلاح.

الأمر الثاني: الانفصال عما قد يغلط فيه العامة، وتصحّفه. وذلك أن اللفظة إذا صُحّفت وفهم منها مُصحّفه معنى ما، فلا تسمّى كلمة صناعية، لأن دلالتها على ذلك المعنى لم تكن بالتواضع. ومنها أن يحتراز بذلك من التسمية بالجمل، نحو: «بَرَقَ نَحْرُهُ»، و«تَأَبَّطَ شَرًّا»، فإن هذه الأشياء جُمِلَ خَبَرِيَّةً، وبعد التسمية بها كَلِمٌ مفردة، لا يدلّ جزء اللفظ منها على جزء من المعنى، فكانت مفردة بالوضع، فاعرفه. وفي الكلمة لغتان: «كَلِمَةٌ» بوزن «تَفَنِيَّةٍ» و«لَيْسَةِ»، وهي لغة أهل الحجاز؛ و«كَلِمَةٌ» بوزن «كِسْرَةٍ» و«بِذْرَةٍ»، وهي لغة بني تميم. وتجمع «الكلمة» على «كلمات» وهو بناء فُلُوْ لأنه جمع على منهاج النثية، والكثير «كَلِمٌ»؛ وهذا النوع من الجمع جنسٌ عندنا، وليس بنكسیر، وقد تقدّم نحو ذلك.

[أقسام الكلمة]

قال صاحب الكتاب: «وهي جنس تحت ثلاثة أنواع: الاسم، والفعل، والحرف».

قال الشارح: الجنس عند النحويين والفقهاء هو اللفظ العام. وكلّ لفظ عمّ شيئين فصاعداً فهو جنسٌ لِمَا تحته، سواء اختلف نوعه أو لم يختلف؛ وعند آخرين لا يكون جنساً

(٢) في طبعة ليبزغ: «أذاء»، ولعله تحريف.

(١) في طبعة ليبزغ: «الزاء».

حتى يختلف بالنوع، نحو: «الحيوان»، فإنه جنس للإنسان، والفرس، والطائر، ونحو ذلك؛ فالعام جنس، وما تحته نوع، وقد يكون جنساً لأنواع، ونوعاً لجنس، كـ «الحيوان»، فإنه نوع بالنسبة إلى الجسم، و«جنس» بالنسبة إلى الإنسان والفرس. وإذا قد فهم معنى الجنس فالكلمة إذا جنس، والاسم والفعل والحرف أنواع. ولذلك يصدق إطلاق اسم الكلمة على كل واحد من الاسم والفعل والحرف، فتقول: الاسم كلمة، والفعل كلمة، والحرف كلمة؛ كما يصدق اسم الحيوان على كل واحد من الإنسان والفرس والطائر، فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: «والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى».

قال الشارح: اعلم أن الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، ويسمى: «الجملة»، نحو: «زيد أخوك»، و«قام بكر»، وهذا معنى قول صاحب الكتاب: «المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى»، فالمراد بالمركب اللفظ المركب، فحذف الموصوف لظهور معناه.

وقوله: «من كلمتين» فصل احترز به عما يأتلف من الحروف، نحو: الأسماء المفردة، نحو: «زيد»، و«عمرو»، ونحوهما.

وقوله: «أسندت إحداهما إلى الأخرى»، فصل ثانٍ احترز به عن مثل «مَعْدِيكَرَب» و«حَضْرَمَوْتُ»، وذلك أن المركب على ضربين: تركيب أفراد، وتركيب إسناد، فتركيب الأفراد أن تأتي بكلمتين، فتركبهما، وتجعلهما كلمة واحدة، بإزاء حقيقة واحدة، بعد أن كانتا بإزاء حقيقتين، وهو من قبيل النقل، ويكون في الأعلام، نحو «معديكرب» و«حضر موت» و«قَالِقْلَا»^(١). ولا تفيد هذه الكلم بعد التركيب حتى يُخْبَرَ عنها بكلمة أخرى، نحو «معديكرب مُقْبِلٌ» و«حضر موت طَيِّبٌ»، وهو اسمٌ بَلَدٌ بِالْيَمَن. وتركيب الإسناد أن تركب كلمة مع كلمة، تُنسب إحداهما إلى الأخرى. فعرفك بقوله: «أسندت إحداهما إلى الأخرى» أنه لم يرد مطلق التركيب، بل تركيب الكلمة مع الكلمة، إذا كان لإحداهما تعلُّق بالأخرى، على السبيل الذي به يحسن موقع الخبر، وتأمُّم الفائدة. وإنما عبّر بالإسناد، ولم يعبر بلفظ الخبر، وذلك من قبيل أن الإسناد أعم من الخبر، لأن الإسناد يشمل الخبر، وغيره من الأمر والنهي والاستفهام، فكل خبر مسند، وليس كل مسند خبراً، وإن كان مرجع الجميع إلى الخبر من جهة المعنى؛ ألا ترى أن معنى قولنا: «قُمْ»: أَطْلُبُ قِيَامَكَ. وكذلك الاستفهام والنهي، فاعرفه.

(١) قَالِقْلَا: مدينة في أرمينيا (معجم البلدان ٤/٢٩٩).

قال صاحب الكتاب: «وهذا لا يتأتى إلا في اسمين، أو فعل واسم؛ ويسمى الجملة».

قال الشارح: قوله: «وهذا» إشارة إلى التركيب الذي ينعقد به الكلام، ويحصل منه الفائدة فإن ذلك لا يحصل إلا من اسمين، نحو: «زيد أخوك»، و«الله إلهنا»، لأن الاسم كما يكون مخبراً عنه فقد يكون خبراً، أو من فعل واسم، نحو: «قام زيد»، و«انطلق بكر»، فيكون الفعل خبراً، والاسم المخبر عنه. ولا يتأتى ذلك من فعلين، لأن الفعل نفسه خبر، ولا يفيد حتى تُسبِّدَ إلى مُحَدَّثٍ عنه. ولا يتأتى من فعلٍ وحرف، ولا حرف واسم، لأن الحرف جاء لمعنى في الاسم والفعل، فهو كالجُزءِ منهما، وجزء الشيء لا ينعقد مع غيره كلاماً، ولم يُفَيدِ الحرف مع الاسم إلا في مَوْطِنٍ واحد؛ وهو النداء خاصة، وذلك لنيابة الحرف فيه عن الفعل، ولذلك ساحت فيه الإمالة.

واعلم أنهم قد اختلفوا في الكلام، فذهب قومٌ إلى أنه مصدر، وفعله «كَلَّمَ»، جاء محذوف الزوائد، ومثله «سَلَّمَ سلاماً»، و«أَعْطَى عطاءً»، قالوا: والذي يدلُّ على أنه مصدرٌ أنك تُعْمِلُه، فتقول: عَجِبْتُ من كلامك زيداً، فإعمالُك إياه في زيد دليلٌ على أنه مصدرٌ، إذ لو كان اسماً لم يجرِ إعمالُه، وقد أُعْجِلَ. قال الشاعر [من الوافر]:

٢٦ - [أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي] وَبَعْدَ غَطَائِكَ الْمِثَّةَ الرِّتَاغَا

٢٦ - التخریج: البيت للقطامي في ديوانه ص ٣٧؛ وتذكرة النحاة ص ٤٥٦؛ وخزانة الأدب ١٣٦/٨، ١٣٧؛ والدرر ٦٢/٣؛ وشرح التصريح ٦٤/٢؛ وشرح شواهد المغني ٤٨٩/٢؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٩٥؛ ولسان العرب ١٤١/٩ (رهف)، ٦٩/١٥ (عطا)؛ ومعاهد التنصيص ١٧٩/١؛ والمفاصل النحوية ٥٠٥/٣؛ وبلا نوبة في الأشباه والنظائر ٤١١/٢؛ وأوضح المسالك ٢١١/٣؛ والدرر ٢٦٢/٥؛ وشرح الأشموني ٣٣٦/٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٤١٤؛ ولسان العرب ١٦٣/٨ (سمع)، ١٣٨/١٥ (غنا)؛ وجمع الهوامع ١٨٨/١، ٩٥/٢.

اللغة: الكفر: جحود النعمة. الرناع: ج الرائعة، وهي الناقة السمية التي ترتع في خصب وسعة. المعنى: أمن المفعول أن أجحد نعمتك بعد أن دفعت عني الموت (أي: أطلقني من الأسر)، وأعطيني مئة من الإبل السمان؟!

الإعراب: «أكفراً»: الهمزة: للاستفهام، «كفراً»: مفعول مطلق منصوب. «بعد»: ظرف متعلق بـ «كفراً»، وهو مضاف. «رد»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. «الموت»: مضاف إليه مجرور. «عني»: جار ومجرور متعلقان بـ «رد». «وبعد»: الواو: حرف عطف. «بعد»: معطوف على «بعد» السابقة، وهو مضاف. «عطائك»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، الكاف: في محل جر بالإضافة. «المئة»: مفعول به لاسم المصدر «عطاء» منصوب. «الرتاغا»: نعت «المئة» منصوب، والألف: للإطلاق.

وجملة «أكفر كفراً»: لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية أو استئنافية.

والشاهد فيه قوله: «عطائك المئة» فقد عمل اسم المصدر الذي هو «عطاء» عمل الفعل، لأنه بمعنى «الإعطاء»، فنصب مفعولين. الأول قوله «المئة»، والثاني محذوف، تقديره: «إيائي».

فَأَعْمَلَ «الغطاء» في «المائة» وقال الآخر [من الطويل]:

٢٧- أَلَا هَلْ إِلَى رِيَا سَبِيلٍ وَسَاعَةٍ تُكَلِّمُنِي فِيهَا مِنَ الدَّهْرِ خَالِبَا
فَأَشْفِي نَفْسِي مِنْ تَبَارِيحٍ مَا بِهَا فَإِنْ كَلَامِيهَا شِفَاءٌ لِمَا بِبَا
وذهب الأكثرون إلى أنه اسم للمصدر، وذلك أَنْ فِعْلَهُ الجاري عليه لا يخلو من أَنْ
يكون «كَلَّمْتُ» مضاعفَ العين، مثل «سَلَّمْتُ» أو «تَكَلَّمْتُ»؛ فـ «كَلَّمْتُ»: فعلٌ يأتي مصدره على
«التَّفْعِيلِ». و«تَكَلَّمْتُ» مثل «تَفَعَّلَ»، يأتي مصدره على «التَّفْعُلِ». فثبت أَنَّ الكلام اسمٌ
للمصدر، والمصدرُ الحقيقيُّ «التكليمُ» و«التسليمُ»، قال الله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى
تَكْلِيمًا﴾^(١) وقال: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾^(٢). والكلامُ والسلامُ اسمٌ للمصدر، ولا
يمنع أن يُفيد اسمُ الشيء ما يفيدُه مسماه. قال الله تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ

٢٧- التخريج: البينان لذي الرقة في الدرر ٥/٢٦٣؛ ولم أقع عليهما في ديوانه؛ وبلا نسبة في معجم
الهوامع ٩٥/٢.

شرح المفردات: التباريح: الخدائد. وتباريح الشرق: توفجه.

الإعراب: «أَلَا»: حرف استفتاح. «هل»: حرف استفهام. «إلى رياء»: جاز ومجرور بكسرة مقدرة
على الألف، متعلقان بخبر مقدم محذوف. «سبيل»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة. «وساعة»: الواو:
حرف عطف، «ساعة»: اسم معطوف على «رياء» مجرور بالكسرة مثله. «تكلمني»: فعل مضارع
مرفوع، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره «هي»، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في
محل نصب مفعول به. «فيها»: جاز ومجرور متعلقان بالفعل قبلهما. «من الدهر»: جاز ومجرور
متعلقان بمحذوف صفة لـ «ساعة». «خاليتا»: حال منصوب بالفتحة.

«فأشفي»: الفاء: حرف استئناف، «أشفي»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل، وحرك
بافتتح لضرورة الوزن، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا. «نفسى»: مفعول به منصوب بفتحة
مقدرة على الياء للثقل. «من تباريح»: جاز ومجرور متعلقان بـ «أشفي». «ما»: اسم موصول مبني
على السكون في محل جر بالإضافة. «بها»: جاز ومجرور متعلقان بفعل الصلة المحذوفة، والتقدير:
ما ألتَم بها، مثلاً. «فلان»: الفاء: للاستئناف، «إن»: حرف مشبه بالفعل. «كلاميهما»: اسم «إن»
منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة، و«ها»:
ضمير متصل في محل نصب مفعول به لاسم المصدر «كلام». «شفاها»: خبر «إن» مرفوع بالضمة.
«لما»: اللام: حرف جر، و«ما»: اسم موصول مبني في محل جر بحرف الجر، والجاز والمجرور
متعلقان بالخبر (شفاء). «بها»: الباء: حرف جر، والياء: ضمير المتكلم مبني في محل جر بحرف
الجر، والألف للإطلاق، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف صلة الموصول.

وجملة «إلى رياء سبيل»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تكلمني»: في محل جر صفة
لـ «ساعة». وجملة «فأشفي»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «فإن كلاميها شفاء»:
استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «كلاميها» حيث أعمل اسم المصدر «كلام» فنصب مفعولاً به، هر «ها».

(١) النساء: ١٦٤.

(٢) الأحزاب: ٥٦.

يَرْفَعَيْنِ السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ شَبَاً^(١)، وقد يُطْلَقُ الكلام بإزاء المعنى القائم بالنفس. قال الشاعر [من الكامل]:

٢٨- إِنَّ الْكَلَامَ لَفِي الْفُؤَادِ وَإِنَّمَا جُعِلَ اللِّسَانُ عَنِ الْفُؤَادِ دَلِيلًا
فإذا كان اسم المعنى، كان عبارة عما يتكلم به من المعنى؛ وإذا كان مصدرًا، كان
عبارة عن فعل جارحة اللسان، وهو المحصل المعنى المنتكلم به؛ وإذا كان اسمًا
للمصدر، كان عبارة عن التكليم، الذي هو عبارة عن فعل جارحة اللسان. ومما يُسأل
عنه هنا الفرق بين الكلام، والقول، والكلم. والجواب: أنَّ الكلام عبارة عن الجمل
المفيدة، وهو جنس لها؛ فكل واحد من الجمل الفعلية والاسمية نوع له، بصدق إطلاقه
عليها، كما أنَّ الكلمة جنس للمفردات، فيصح أن يقال: كل «زيد قائم» كلام، ولا يقال:
كل كلام «زيد قائم». وكذلك مع الجملة الفعلية. وأما الكلم فجماعة «كلمة»، ك «لَبَّيَّة»،
و «لَبَّيْن»، و «ثَفِينَة»^(٢) و «ثَفِين». فهو يقع على ما كان جَمْعًا، مفيدًا كان أو غير مفيد. فإذا
قلت: «قام زيد» أو «زيد قائم»، فهو كلام، لحصول الفائدة منه. ولا يقال له: كلم. لأنه
ليس بجمع، إذ كان من جُزْأَيْنِ، وأقل الجمع ثلاثة. ولو قلت: «إن زيدًا قائم»، و «ما زيد
قائم»، كان كلامًا من جهة إفادته، وتسمى كلمًا لأنه جمع.

وأما «القول» فهو أعمُّ منهما، لأنه عبارة عن جميع ما ينطق به اللسان، نائمًا كان

(١) النحل: ٧٣.

٢٨ - التخريج: البيت للأخطل في شرح شذور الذهب ص ٣٥؛ وشرح الجمل ١/ ١٥؛ ولم أتع
عليه في ديوانه.

اللغة: الفؤاد: القلب، وقيل: وسطه، وقيل: غشاؤه.

المعنى: الكلام الحقيقي هو الكلام الصادر عن القلب فعلاً، وما اللسان إلا رسول للناس بما يصدر
عن القلب.

الإعراب: «إن»: حرف مشبه بالفعل. «الكلام»: اسم «إن» منصوب بالفتحة. لفي: اللام: هي اللام
المزحلقة، وحذف الخبر بعدها، «في»: حرف جر. «الفؤاد»: اسم مجرور بفي، والجار
والمجرور متعلقان بالخبر المحذوف، بتقدير: إن الكلام لموجود في الفؤاد: . «وإنما»:
الواو: استثنائية، «إنما»: كافة ومكفوفة. «جعل»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على
الفتح. «اللسان»: نائب فاعل مرفوع بالضم. «على الفؤاد»: جار ومجرور متعلقان بـ«دليلاً».
«دليلاً»: مفعول به ثاني منصوب بالفتحة.

وجملة «إن الكلام...»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «جعل»: استثنائية لا محل لها.

وقد ذكر البيت هنا للاستشهاد على أن الكلام قد لا يكون ظاهرًا مسموعًا؛ وإنما يراد به المعنى القائم
بالنفس.

(٢) الثبته: المركبة، ومن كل ذي أربع: ما يُصيب الأرض منه إذا برك. (لسان العرب ١٣/ ٧٨ -
٧٩ (نفن)).

ونافصًا، والكلامُ والكَلِمُ أخَصُّ منه. والذي قضى بذلك الاشتقاق مع السماع؛ ألا ترى أنَّ اشتقاق «الكلام» من «الكَلِم»، وهو الجرحُ، كأنه لشدة تأثيره وتُفُوْذِهِ في الأنفس كالجرح، لأنه إن كان حَسَنًا أثر سرورًا في الأنفس، وإن كان قبيحًا أثر حُزْنًا. مع أنه في غالب الأمر يَنزِع إلى الشرِّ، ويدعو إليه. قال الشاعر [من المتقارب]:

٢٩- [ولو عن نثا غيره جاءني] وَجَزَحَ اللِّسَانِ كَجَزَحِ اليَدِ
وقال الآخر [من الطويل]:

٣٠- قَوَارِصُ نَأْتِيَنِي وَتَحْتَفِرُونَهَا وَقَدْ يَمْلَأُ الْقَطْرُ الْإِنَاءَ فَيَفْقَمُ

٢٩- التخريج: البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٨٥؛ والمعاني الكبير ص ٨٢٣؛ والمستقصى ٢/ ٥٠؛ ولعمرو بن معديكرب في ملحق ديوانه ص ٢٠٠؛ ولامرئ القيس أو لعمرو بن معديكرب في سمط اللآلي ص ٥٣١؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٤٣٧؛ والخصائص ١٤/ ٢١. شرح المفردات: النثا: مثل النثا إلا أنه في الخبر والنثر. والثنا في الخير خاصة. (لسان العرب ١٥/ ٣٠٤ (نثا)).

الإعراب: «ولو»: الواو حرف استئناف، و«لو»: حرف امتناع لامتناع. «عن»: حرف جز. «نثا»: اسم مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعذر. والجار والمجرور متعلقان بـ«جاءني». و«نثا»: مضاف. «غيره»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف، والهاء ضمير متصل مبني في محل جز بالإضافة. «جاءني»: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. والنون حرف للوقاية، والياء ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «وجرح»: الواو اعتراضية، و«جرح»: مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاف «اللسان»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «كجرح»: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف تقديره: موجود. و«جرح» مضاف. «اليَد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. وجملة «ولو عن نثا غيره جاءني» استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «وجرح اللسان كجرح اليَد» اعتراضية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: أنَّ اللسان يجرح كجرح السيف.

٣٠- التخريج: البيت للفردق في ديوانه ٢/ ١٩٥؛ ولسان العرب ٧/ ٧٠ (قرص)؛ وتهذيب اللغة ٨/ ٣٦٦؛ وجمهرة اللغة ص ٩٣٧؛ وتاج العروس ١٨/ ٨٨ (قرص)؛ وأساس البلاغة (قرص)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٧٤٢؛ ومقاييس اللغة ٥/ ٧١؛ ومجمل اللغة ٤/ ١٥٣؛ وكتاب العين ٥/ ٦١.

شرح المفردات: القوارص: جمع القارصة، وهي الكلمة المؤذية. يفعم: يمتلئ.

الإعراب: «قوارص»: مبتدأ مرفوع، والذي سُوِّغ الابتداء بالنكرة هنا وصفها وصفًا معنويًا، والتقدير: قوارص مؤلمة. «نأتي»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي. «وتحتقرونها»: الواو: حرف استئناف، «تحتقرون»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل، و«ها»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «وقد»: الواو: حرف استئناف، «قد» حرف تحقيق. «يملا»: فعل مضارع مرفوع بالضمة. «القطر»: فاعل مرفوع بالضمة. «الإناء»: مفعول به منصوب بالفتحة. «فيفعم»: الفاء: حرف عطف، =

وغيرُ المفيد لا تأثيرَ له في النفس . وأما القَوْلُ فهو من معنى الإسراع والحِفَّة،
ولذلك قيل لكلُّ ما مدَّن به اللسانُ، وأسرع إليه، تامًّا كان أو ناقصًا: قَوْلٌ.

※ ※ ※

= «يفعم»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو .
وجملة «فوارص تأتيني»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب . وجملة «تأتيني»: في محلّ رفع خبر
لـ«فوارص». وجملة «تحتقرونها»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب، وكذلك جملة «بملا القطرُ
الإناء». وجملة «يفعم»: معطوفة على سابقتها، لا محلّ لها من الإعراب .
والشاهد فيه: بيان تأثير الكلام .

القسم الأول من الكتاب

وهو
قسم الأسماء^(١)

(١) في طبعة ليزغ: القسم الأول في الأسماء .

فصل [تعريف الاسم وخصائصه]

قال صاحب الكتاب: «الاسم ما دلَّ على معنى في نفسه، دلالة مجردة عن الاقتران، وله خصائص، منها: جواز الإسناد إليه، ودخول حرف التعريف، والجر، والتوین، والإضافة».

* * *

قال الشارح: قد أكثر الناس في حدِّ الاسم؛ فأما سبويه فإنه لم يحده بحدٍّ ينفصل به من غيره، بل ذكّر منه مثلاً، اكتفى به عن الحدِّ، فقال: «الاسم: رجلٌ، وفرسٌ»^(١)، وكأنّه لما حدَّ الفعل والحرف تميّز عنده الاسم. ونحا أبو العباس^(٢) قريباً من ذلك، فقال: «فأما الأسماء فما كان واقعاً على معانٍ، نحو: رجل، وفرس، وزيد»^(٣). وقد حدّه أبو بكر محمد بن السريّ، فقال: «الاسم ما دلَّ على معنى مفردٍ»، كأنّه قصد الانفصال من الفعل، إذ كان الفعل يدلّ على شيئين: الحدّث والزمان.

فإن قيل: «اليوم» و«الليلة» قد دلّت على أزمنة، فما الفرق بينهما وبين الفعل؟ قيل: «اليوم» مفردٌ للزمان، ولم يوضع مع ذلك لمعنى آخر، والفعل ليس زماناً فقط.

فإن قيل: فـ «أين» و«كيف» و«من» أسماء دلّت على شيئين الاسمية والاستفهام، وهذا قادحٌ في الحدِّ. فالجواب: أنّ هذا إنّما يكون كاسراً للحدِّ إن لو كان الاسم على بابه من الاستعمال، فأما وقد نُقل عن بابه، واستعمل مكان غيره على طريق النيابة، فلا؛ وذلك أنّ «من» يدلّ على معنى الاسمية بمجردّها، واستفادة الاستفهام إنّما هو من خارج، من تقدير همزة الاستفهام معها، فكأنّك إذا قلت: «من عندك؟» أصله «أمن عندك؟» فهما في الحقيقة كلمتان: الهمزة، إذ كانت حرف معنًى، و«من» الدالة على المسنى. لكنّه لما كانت «من» لا تُستعمل إلّا مع الاستفهام، استغني عن همزة الاستفهام للزومها إياها، وصارت «من» نائبة عنها، ولذلك بُنيت؛ فدلالتهّا على الاسمية دلالةً لفظيّة، ودلالتهّا على الاستفهام من خارج.

(١) الكتاب ١/١٢.

(٢) هو أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد.

(٣) المقضب ١/٣.

ولو وُجد اسمٌ مُغرَّبٌ نحر «زيد» و«عمرو»، وهو يدلُّ على ما دلَّ عليه «مَنْ» من غير نيابة، لكان قادحًا في الحدِّ. وقد حدَّه السيرافيُّ بحدِّ آخر، فقال: «الاسم كلُّ كلمةٍ دلت على معنى في نفسها، من غير اقتران بزمان محضٍ»؛ فقولُه: «كلمة» جنسٌ للاسم، يشترك فيه الأضرُبُ الثلاثُ: الاسم، والفعل، والحرف. وقولُه: «تدلُّ على معنى في نفسها» فصلٌ احترز به من الحرف، لأنَّ الحرف يدلُّ على معنى في غيره. وقولُه: «من غير اقتران بزمان محضٍ» فصلٌ ثانٍ جُمع بها المصادر إلى الأسماء، ومُنِع الأفعال أن تدخل في حدِّ الأسماء، لأنَّ الأحداث تدلُّ على أزمنة مُبهمَة، إذ لا يكون حَدَثٌ إلَّا في زمانٍ، ودلالةُ الفعل على زمان معلوم: إمَّا ماضٍ، وإمَّا غير ماضٍ.

وقد اعترضوا على هذا الحدِّ بـ «مَضْرِبُ الشُّوْلِ»^(١) و«خُفُوقُ النُّجْم»^(٢)، وزعموا أنَّ «مَضْرِبُ الشُّوْلِ» يدلُّ على الضَّرَابِ وزمنه، وذلك وقتٌ معلومٌ، وكذلك «خفوق النجم». وقد أُجيب عنه بأنَّ «المضرب» وُضِعَ للزمان الذي يقع فيه الضرابُ دون الضراب، فقولُنا: «مَضْرِبُ الشُّوْلِ» كقولنا: «مَشْتَى» و«مَصِيفٌ». وقولُهم: «أنى مضربُ الشُّوْلِ»، و«انقضى مضربُ الشُّوْلِ»، كقولهم: «أنى وقته» و«ذهب وقته». و«الضرابُ» إنمَّا فُهم من كونه مشتقًّا من لفظه. والحدودُ براعى فيها الأوضَاعُ، لا ما يُفهم من طريق الاشتقاق، أو غيره، ممَّا هو من لوازمه. ألا ترى أنَّ «ضاربًا» يُفهم منه «الضربُ»، لأنَّه من لفظه؛ والمفعول، لأنَّه يقتضيه، ولم يُوضَع لواحدٍ منهما، بل وُضِعَ للمفاعل لا غيرُ.

وأما قول صاحب الكتاب في حدِّه: «ما دلَّ على معنى في نفسه دلالةً مجردةً عن الاقتران»؛ فقولُه: «ما دلَّ» ترجمةٌ عن الحقيقة التي يشترك فيها القَبْلُ الثلاثُ، نحو: «كلمة»، ولو صرَّح بها لكان أدلَّ على الحقيقة، لأنَّه أقربُ إلى المحدود، إذ ما عامٌ يشمل كلَّ دالٍّ من لفظٍ وغيره، و«الكلمة» لفظٌ، والاسمُ المحدودُ من قبيل الأنفاظ، لكنَّه وضع العامُ موضعَ الخاصِّ.

وقولُه: «في نفسه» فصلٌ، احترز به عن الحرف، إذ الحرف يدلُّ على معنى في غيره. وقولُه: «دلالةً مجردةً عن الاقتران» فصلٌ ثانٍ، احترز به عن الفعل، لأنَّ الفعل يدلُّ على معنى معنًى مقترنٌ بزمان. وحاصلُ هذا الحدِّ راجع إلى الأوَّل، وهو ما دلَّ على معنى مفرد. ويُرَدُّ على هذا الحدِّ المصادرُ، وسائرُ الأحداث، لأنها تدلُّ على معنى وزمانٍ، وذلك أنَّ أكثرَ النحويين يضيف إلى ذلك الزمانَ المحضَّ، لأنَّ زمنَ المصادر مبهمٌ.

ورُبَّما أوردوا نَقْضًا مُتَقَدِّمَ الحاجِّ و«خُفُوقُ النُّجْم». والحقُّ أنَّه لا يحتاج إلى التعرُّض، لقولُه: «محضٌ»، لأنَّا نريد بالدلالة الدلالة اللفظية، والمصادر لا تدلُّ على

(١) الشُّوْل: جمع شائل، وهي الناقة التي تشول (ترفع) بذنبها للفاخ. (لسان العرب ١١/٣٧٥ شول).

(٢) خفق النجم: غاب. (لسان العرب ١٠/٨١ خفق).

الزمن، من جهة اللفظ، وإنما الزمان من لوازمها وضروراتها، وهذه الدلالة لا اعتداد بها، فلا يلزم التحرُّر عنها، ألا ترى أن جميع الأفعال لا بد من وقوعها في مكان؟ ولا قائل أن الفعل دالٌّ على المكان، كما يقال أنه دالٌّ على الزمن؟ وأما «خفوق النجم» فالمراد «وقت خفوق النجم»، فالزمن مستفاد من الوقت المحذوف، لا من الخفوق نفسه، على أننا نقول: «المَضْرِبُ» و«المَقْدَمُ» زَمَنُ الضراب والقُدوم، وإنما يُبين بإضافته إلى الحاجِّ والشَّوْلِ، وذلك الزمن معلومٌ بالعَرَفِ، لا مفهومٌ من اللفظ ألا ترى أنك لو أخليت من الإضافة، فقلت: «أَتَيْتُ مَقْدَمًا»، لم يُفهم من ذلك زمانًا، فعلمت أن هذه الألفاظ، مجردة عن الاقتران، أنفسها.

وأما اشتقاق الاسم فقد اختلف العلماء فيه، فذهب البصريون إلى أنه مشتقٌّ من «السُّمُو»، وذهب الكوفيون إلى أنه مشتقٌّ من «السَّمة»، وهي العلامة^(١). والقول على المذهبين أنه لما كان علامةً على المسمى، يعلوه، ويدلُّ على ما تحته من المعنى، كالطابع على الدرهم والدينار، والوسم على الأموال.

وذهب البصريون إلى أنه مشتقٌّ من «السُّمُو»، وهو العلُو، لا من «السَّمة» التي هي العلامة. قال الزجاج: «جعل الاسم تنويهاً للدلالة على المعنى، لأن المعنى تحت الاسم». وذهب الكوفيون إلى أنه مشتقٌّ من «السَّمة» التي هي العلامة. وكلاهما حسنٌ من جهة المعنى، إلا أن اللفظ يشهد مع البصريين؛ ألا ترى أنك تقول: «أَسْمَيْتُهُ»، إذا دعوته باسمه، أو جعلت له اسمًا. والأصل «أَسْمَوْتُهُ»، فقلِّبوا الواو ياءً، لوقوعها رابعةً، على حدِّ «أَذْعَيْتُ» و«أَغْزَيْتُ»؛ ولو كان من «السَّمة» لقلِّب: «أَوْسَمْتُهُ»، لأنَّ لام «السُّمُو» واوٌ تكون آخرًا، وفاء «السَّمة» واوٌ تكون أولًا. ومن ذلك قولهم في تصغيره: «سُمِّيَّ» وأصله «سُمِيَّوٌ»، فقلِّبوا الواو ياءً، وأدغمت، على حدِّ «سَبَّيْتُ» و«مَيَّيْتُ»، ولو كان من «الوسم» لقلِّب فيه: «وُسَيْمٌ»، فتقع الواو الأولى^(٢) مضمومةً، فإن شئت أقررتها، وإن شئت همزتها؛ على حدِّ «وَقَّتْتُ» و«أَقَّتْتُ»، وفي عدم ذلك، وأنه لم يُقلِّ دليلٌ على ما قلناه.

ومن ذلك قولهم في تكسيره: «أَسْمَاءٌ». وأصله: «أَسْمَاوٌ»، فوفعت الواو طرفًا وقبلها ألفٌ زائدة، فقلِّبت همزة، بعد أن قلِّبت ألفًا. ولو كان من الوسم لقلِّب فيه: «أَوْسَامٌ». فلما لم يقل ذلك، دلَّ على صحة مذهب البصريين، وأنه من «السُّمُو». فإن ادَّعي القلب، فليس ذلك بالسهل، فلا يصار إليه وعنه مندوحة.

وفي الاسم لغاتٌ: «إِسْمٌ» بكسر الهمزة، و«أَسْمٌ» بضم الهمزة، و«يِسْمٌ» بكسر السين من غير همزة، وقالوا: «سُمٌ» بضم السين. قال الشاعر [من الرجز]:

(١) انظر كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين. ص ٦ - ١٦.

(٢) في بعض النسخ: «أَوَّلًا» (عن هامش الطبعة المصرية).

٣١- باسم الذي في كل سورة سُمّة

وقال الآخر [من الرجز]:

٣٢- وعامنا أعجبنا مُقدّمه يُدعى أبا السّمح وقضاب سُمّة

يروى بضم السين وكسرهما وقد ذكر فيه لغة خامسة، قالوا: «سُمى»، بزنة «هذى» و«على». وأنشدوا [من الرجز]:

٣٣- واللّه أنماك سُمى مباركا

٣١- التخرّيج: الرجز بلا نسبة في أسرار العربية ص ٨؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٢٥٨؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٧٦؛ ولسان العرب ١٤/٤٠١، ٤٠٢ (سما)؛ والمقتضب ١/٢٢٩؛ والمنصف ١/٦٠؛ ونوادر أبي زيد ص ١٦٦.

المعنى: يقسم بالله الذي ذكر اسمه في كل سور القرآن الكريم، وهذه السور تدلنا على طريق واضح نعلمه حقاً.

الإعراب: «باسم»: جار ومجرور متعلقان بفعل القسم المحذوف. «الذي»: اسم موصول في محل جرّ بالإضافة. «في كل»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدّم محذوف. «سورة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «سمه»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمّة، والهاء: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. وجملة القسم المحذوفة: «أفسم»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «في كل سورة سُمّه»: صلة الموصول لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «سمه» بحذف اللام من غير تعويض.

٣٢- التخرّيج: الرجز بلا نسبة في أسرار العربية ص ٩؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٣٠؛ ولسان العرب ١٠/٣٩٧ (برك)، ١٢/٥٣٦ (لحم)، ١٤/٤٠١ (سما)؛ والمقتضب ١/٢٢٩؛ والمنصف ١/٦٠.

اللغة: قضاب: أكل الشيء البابس؛ قرضب الرجل فهو قرضاب إذا أكل شيئاً يابساً. المعنى: أعجبنا أول عامنا، فظننا أنه عام رخاء، ولكنه جاء على غير ما ننتهي، أسميناه أبا السّمح، فكان أكلاً لليابس، لم يترك على عظم لحمًا.

الإعراب: «وعامنا»: الواو: بحسب ما قبلها، «عام»: مبتدأ مرفوع، «نا»: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. «أعجبنا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، «نا»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به مقدّم. «مقدّمه»: «مقدم»: فاعل «أعجب» مرفوع بالضمّة، والهاء: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. «يدعى»: فعل مضارع مبني للمجهول، مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره هو (يعود على العام). «أبا»: مفعول به منصوب بالألف لأنه من الأسماء الخمسة. «السّمح»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «وقرضاب»: الواو: للعطف، «قرضاب»: خبر مقدم مرفوع بالضمّة. «سُمّه»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمّة، والهاء: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة.

وجملة: «وعامنا...» ابتدائية لا محل لها. وجملة: «أعجبنا...» في محل رفع خبر أول للمبتدأ «عامنا». وجملة: «يدعى...» في محل رفع خبر ثانٍ للمبتدأ «عامنا». وجملة: «اسمه قرضاب» معطوفة على جملة «يدعى».

ولا حجة في ذلك؛ لاحتمال أن يكون على لغة من قال: «سُم» وتَضَبَّه، لأنه مفعول ثانٍ. فإن صَحَّت هذه اللغة من جهة أخرى فمجازها أنه تَمَّ اسم، ولم يحذف منه شيئاً، كما تَمَّ الآخرُ في «غَدًا»، فقال [من الرجز]:

٣٤- إن مع اليوم أخاه غَدُوا

[خصائص الاسم]

قال صاحب الكتاب: «وله خصائص، منها: جواز الإسناد إليه، ودخول حرف التعريف عليه، والجرُّ، والتنوين، والإضافة».

قال الشارح: - ختم الله بالصالحات أعماله -: «الخصائص» جمعُ «حَصِيصَةٍ»، وهي

= والشاهد فيه قوله: «سمه» وهو يروى بضم السين وكسرهما، فيه دليل على أن بعض العرب يقولون في «اسم»: «سم» فيحذفون لامه بلا تعويض، ويعاملونه معاملة الاسم الصحيح الآخر كـ«يد» و«غد».

٣٣- التخريج: الرجز لأبي خالد القناني في إصلاح المنطق ص ١٣٤؛ والمقاصد النحوية ١٥٤/١؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٩؛ والإنصاف ص ١٥؛ ولسان العرب ٤٠١/١٤، ٤٠٣ (سما). شرح المفردات: أسماءك: أطلق عليك اسماً. سماً: اسماً.

المعنى: يقول: إن الله تعالى قد ألهم والديك بأن يطلقا عليك اسماً مباركاً، كما خصك به دون سواك لأنك تؤثر سائر الناس بالمعروف.

الإعراب: «والله»: الراو: بحسب ما قبلها، و«الله»: اسم الجلالة مبتدأ مرفوع بالضمّة. «أسمائك»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدّرة؛ والكاف ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به؛ وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». «سُمّي»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة. «مباركاً»: نعت «سماً» منصوب بالفتحة.

وجملة «الله أسماءك...» الاسمية بحسب ما قبلها. وجملة «أسمائك...» الفعلية في محل رفع خبر المبتدأ. والشاهد فيه قوله: «سما»، وهو لغة في «اسم».

٣٤- التخريج: الرجز بلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٨٠؛ وجمهرة اللغة ص ٦٧١، ٦٨٢، ١٠٦١، ١٢٦٦؛ وخزانة الأدب ٤٧٩/٧؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/٢١٧؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٤٩؛ ولسان العرب ٢٦٧/١٤ (دلا)، ١١٧/١٥ (غدا)؛ والمقتضب ٦٤/١، ١٤٩/٢، ٢٣٨، ١٥٣/٣؛ والمتعمق في التصريف ٦٢٣/٢.

اللغة والمعنى: غَدُوا: الغد. يقول: لا نسوقا الإبل بشدة، بل ارفقا بها، لأن الغد قريب من أخيه اليوم.

الإعراب: «إن»: حرف مشبّه بالفعل. «مع»: ظرف متعلّق بمحذوف خبر «إن»، وهو مضاف. «اليوم»: مضاف إليه مجرور. «أخاه»: اسم «إن» منصوب بالالف لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، والهاء: في محلّ جرّ بالإضافة. «غَدُوا»: بدل من «أخاه» منصوب.

وجملة «إن مع اليوم أخاه غَدُوا» الاسمية لا محلّ من الإعراب لأنها استئنافية.

والشاهد فيه قوله: «غَدُوا»، حيث تَمَّ الاسم، ولم يقل: غداً.

تَأْنِيْثُ «الخصيص»، بمعنى «الخاص»، ثُمَّ جُعِلَتْ اسْمًا لِلشَّيْءِ الَّذِي يَخْتَصُّ بِالشَّيْءِ، وَيُلَازِمُهُ، فَيَكُونُ دَلِيلًا عَلَيْهِ، وَأَمَارَةً عَلَى وجوده كدلالة الحدِّ، إِلَّا أَنَّ دَلَالَةَ الْعَلَامَةِ دَلَالَةٌ خَاصَّةٌ، وَدَلَالَةُ الْحَدِّ دَلَالَةٌ عَامَّةٌ؛ وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: «الرَّجُلُ»، دَلَّتِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ عَلَى خُصُوصِ كَوْنِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ اسْمًا، وَالْحَدُّ يَدُلُّ عَلَى ضَرْبِ الْأَسْمَاءِ كُلِّهَا، وَالْحَدُّ يُشْتَرِطُ فِيهِ الْأَطْرَادُ وَالْإِنْعَكَاسُ، نَحْوَ قَوْلِكَ: «كُلُّ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى مُفْرَدٍ فَهُوَ اسْمٌ، وَمَا لَمْ يَدُلَّ عَلَى ذَلِكَ فَلَيْسَ بِاسْمٍ»، وَالْعَلَامَةُ يُشْتَرِطُ فِيهَا الْأَطْرَادُ دُونَ الْإِنْعَكَاسِ، نَحْوَ قَوْلِكَ: «كُلُّ مَا دَخَلَ عَلَيْهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ فَهُوَ اسْمٌ»، فَهَذَا مَطْرُودٌ فِي كُلِّ مَا تَدْخُلُهُ هَذِهِ الْأَدَاةُ؛ وَلَا يَنْعَكَسُ، فَيَقَالُ: «كُلُّ مَا لَمْ تَدْخُلْهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ فَلَيْسَ بِاسْمٍ»، لِأَنَّ الْمَضْمَرَاتِ اسْمَاءً، وَلَا تَدْخُلُهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ، وَكَذَلِكَ غَالِبُ الْأَعْلَامِ وَالْمُبْهَمَاتِ، وَكَثِيرٌ مِنَ الْأَسْمَاءِ، نَحْوُ: «أَيِّنَ»، وَ«كَيْفَ»، وَ«مَنْ»، لَا تَدْخُلُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، وَهِيَ مَعَ ذَلِكَ أَسْمَاءٌ.

وَمِنْ خَوَاصِّ الْأَسْمِ جَوَازُ الْإِسْنَادِ إِلَيْهِ، فَالْإِسْنَادُ وَصْفٌ دَالٌّ عَلَى أَنَّ الْمُسْنَدَ إِلَيْهِ اسْمٌ، إِذْ كَانَ ذَلِكَ مَخْتَصًّا بِهِ، لِأَنَّ الْفِعْلَ وَالْحَرْفَ لَا يَكُونُ مِنْهُمَا إِسْنَادٌ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْفِعْلَ خَبِيرٌ، وَإِذَا أَسْنَدْتَ الْخَبَرَ إِلَى مِثْلِهِ لَمْ تُفِدِ الْمَخَاطَبَ شَيْئًا، إِذِ الْفَائِدَةُ إِنَّمَا تَحْصُلُ بِإِسْنَادِ الْخَبَرِ إِلَى مُخْبِرٍ عَنْهُ مَعْرُوفٍ، نَحْوُ: «قَامَ زَيْدٌ» وَ«قَعَدَ بَكْرٌ»؛ وَالْفِعْلُ نَكْرَةٌ لِأَنَّهُ مَوْضُوعٌ لِلْخَبَرِ، وَحَقِيقَةُ الْخَبَرِ أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً، لِأَنَّهُ الْجُزْءُ الْمُسْتَفَادُ، وَلَوْ كَانَ الْفِعْلُ مَعْرُوفَةً لَمْ يَكُنْ فِيهِ لِلْمَخَاطَبِ فَائِدَةٌ، لِأَنَّ حَدَّ الْكَلَامِ أَنْ تَبْتَدِيَ بِالْأَسْمِ الَّذِي يَعْرِفُهُ الْمَخَاطَبُ، كَمَا تَعْرِفُهُ أَنْتَ، ثُمَّ تَأْتِي بِالْخَبَرِ الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ، لِيَسْتَفِيدَهُ.

وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُسْنَدَ إِلَى الْحَرْفِ أَيْضًا شَيْءٌ، لِأَنَّ الْحَرْفَ لَا مَعْنَى لَهُ فِي نَفْسِهِ، فَلَمْ يُفِدِ الْإِسْنَادُ إِلَيْهِ، وَلَا إِسْنَادُهُ إِلَى غَيْرِهِ، فَلِذَلِكَ اخْتَصَّ الْإِسْنَادُ إِلَيْهِ بِالْأَسْمِ وَحْدَهُ. وَمِنْ خَوَاصِّ الْأَسْمِ دُخُولُ حَرْفِ التَّعْرِيفِ، وَإِنَّمَا قَالَ: «حَرْفُ التَّعْرِيفِ»، وَلَمْ يَقُلْ: «الْأَلْفُ وَاللَّامُ»، عَلَى عَادَةِ النُّحَوِيِّينَ لَوْجَهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْحَرْفَ عِنْدَ سَبْيُوِيهِ اللَّامُ وَحْدَهَا، وَالْهَمْزَةُ دَخَلَتْ تَوْصُلًا إِلَى النُّطْقِ بِالسَّاكِنِ، وَعِنْدَ الْخَلِيلِ أَنَّ التَّعْرِيفَ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ جَمِيعًا^(١)، وَهُمَا حَرْفٌ وَاحِدٌ مَرْكَبٌ مِنْ حَرْفَيْنِ، نَحْوُ: «هَلْ»، وَ«بَلْ»؛ فَقَالَ: «حَرْفُ التَّعْرِيفِ»، لِيَشْمَلَ الْمَذْهَبَيْنِ.

وَالرَّوْجُ الثَّانِي: أَنَّهُ احْتَرَزَ بِهِ مِنَ اللَّغَةِ الطَّائِيَّةِ، لِأَنَّ لُغَتَهُمْ إِبْدَالُ لَامِ التَّعْرِيفِ مِيمًا، نَحْوَ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَيْسَ مِنْ أَمِيرٍ أَمْصِيَامٌ فِي أَمْسَقَرٍ»^(٢)، فَعَبَّرَ بِحَرْفِ التَّعْرِيفِ لِيُعَمَّ اللَّغَةُ الطَّائِيَّةُ، وَغَيْرُهَا.

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٣٢٤، ٣٢٥.

(٢) الحديث في سنن النسائي ٤/ ١٧٦، ١٧٧؛ وسنن ابن ماجه ١٦٦٤، ١٦٦٥؛ وسنن الترمذي ٧١٠؛ ومسند أحمد بن حنبل ٣/ ٣١٩، ٤٣٤؛ والسنن الكبرى ٤/ ٢٤٢، ٢٤٣.

وإنما كان التعريف مختصاً بالاسم، لأن الاسم يُحدَّث عنه، والمحدَّث عنه لا يكون إلا معرفةً، والفعلُ خبرٌ، وقد ذكرنا أنَّ حقيقة الخبر أن يكون نكرةً. ولا يصحُّ أيضاً تعريفُ الحرف، لأنه لما كان معناه في الاسم والفعل، صار كالجُزءِ منهما، وجُزءُ الشيء لا يوصفُ بكونه معرفةً ولا نكرةً، فلذلك كانت أداة التعريف مختصةً بالاسم، فأما ما رواه أبو زيد من قول الشاعر [من الطويل]:

٣٥- وَيَسْتَخْرِجُ^(١) الْيَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ وَمِنْ جُخْرِهِ ذُو الشَّيْخَةِ الْيَنْقَضُوعُ
فشاذٌ في القياس والاستعمال. والذي شجعه على ذلك أنه قد رأى الألف واللام بمعنى «الذي» في الصفات، فاستعملها في الفعل على ذلك المعنى.

ومن خواصِّ الاسم الجرّ، وذلك أنه لا يكون في الفعل، ولا الحرف؛ أمّا الحروف فلائها مبنية لا يدخلها الجرّ، ولا شيءٌ من أنواع الإعراب، ولا ينقد منها كلامٌ مع غيرها

٣٥- التخرّيج: البيت لذي الخرق الطهري في الأشباه والنظائر ١٧٨/٢؛ وتخليص الشواهد ص ١٥٤؛ وخزانة الأدب ٤٨٢/٥؛ والمقاصد النحويّة ٤٦٧/١؛ ونوادر أبي زيد ص ٦٧؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١٥٢/١؛ وجواهر الأدب ص ٣٢٠؛ ووصف المباني ص ٧٥؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/٣٦٨؛ وشرح شواهد الشافية ص ٣٤٦؛ وتاج العروس (الباء).

اللغة: اليربوع: دويبة معروفة. النافقاء: جحر المربع. الشّيخة: رملة بيضاء ببلاد أسد وحنظلة. ويروى: «بالشّيخة»، بالحاء، والشّيخة: نبات في الصحراء. والينقض: الذي يدخل في القاصعاء وهو جحر لليربوع.

المعنى: يصف رجلاً بأنّه شديد الثّفاق حتى إنّه لشدة نفاقه خبير في استخراج اليرابيع من جحورها المختلفة في الأمكنة المختلفة.

الإعراب: «يستخرج»: الواو: حرف عطف. «يستخرج»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة. «اليربوع»: مفعول به منصوب بالفتحة. «من نفاقائه»: جار ومجرور متعلّقان بـ«يستخرج»، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. الواو: حرف عطف. «من جحره»: جار ومجرور معطوفان على الجار والمجرور السابقين، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «ذو»: فاعل «يستخرج» مرفوع لأنّه من الأسماء السّنة، وهو مضاف. «الشّيخة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «الينقض»: «ال»: اسم موصول بمعنى «الذي»؛ مبني على السكون في محل نصب صفة لـ«يربوع»، «ينقض»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو.

وجملة «يستخرج»: معطوفة على جملة «يقول» لا محلّ لها. وجملة «ينقض»: صلة الموصول لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «الينقض» حيث دخلت «ال» الموصولة بمعنى «الذي» على الفعل المضارع، واتفق البصريون والكوفيون على أنّ هذا شذوذ، في حين أنّ ابن مالك قال: إنّه قليل لا شاذ.

(١) في الطبعة المصرية «يستخرج» بالفاء المبيبة، وفيها «الينقض» بالبناء للمجهول. وفي طبعة ليبزغ: «يستخرج» بالبناء للمجهول، وضمّ «اليربوع» على أنّه نائب فاعل، و«ذو الشّيخة» بالحاء.

فتحكم على محلها بإعراب ذلك الموضع؛ وأما الفعل فمبني ما هو مُعرَّب، وهو المضارع، إلا أنه لا يدخله الجزؤ، وسُوضح^(١) علة امتناعه منه في موضعه من هذا الكتاب، إن شاء الله تعالى.

ومن خواص الاسم التنوين، والمراد بالتنوين ههنا تنوين التمكين، نحو: «رجل»، و«فارس»، و«زيد»، و«عمرو»، ولا يكون ذلك إلا في الأسماء، فهو من خواصها، لأنه دخل للفرق بين ما ينصرف من الأسماء، فلذلك كان خصيصاً بها، ولم يرد مُطلق التنوين؛ ألا ترى أن من جملة التنوين تنوين التزئيم؛ ولا تمتنع الأفعال منه، نحو قوله [من الوافر]:

٣٦- [أَقْلِي اللُّومَ عَاذِلَ وَالْعَتَابِينَ] وَقَوْلِي إِنَّ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابِينَ

(١) في طبعة لبيغ: «وسُوضح».

٣٦- التخريج: البيت لجريز في ديوانه ص ٨١٣؛ وخزانة الأدب ١/٦٩، ٣٣٨، ١٥١/٣؛ والخصائص ٩٦/٢؛ والدرر ٥/١٧٦، ٦/٢٣٣، ٣٠٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٣٤٩؛ ورس صناعة الإعراب ص ٤٧١، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٩٣، ٥٠١، ٥٠٣، ٥١٣، ٦٧٧، ٧٢٦؛ وشرح الأشموني ١/١٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/٧٦٢؛ والكتاب ٤/٢٠٥، ٢٠٨؛ والمقاصد النحوية ١/٩١؛ وجمع الهوامع ٢/٨٠، ٢١٢؛ وبلا نسبة في الإنصاف ص ٦٥٥؛ وجواهر الأدب ص ١٣٩، ١٤١؛ وخزانة الأدب ٧/٤٣٢، ١١/٣٧٤؛ ووصف المباني ص ٢٩، ٣٥٣؛ وشرح ابن عقيل ص ١٧؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٩٨؛ ولسان العرب ١٤/٢٤٤ (خنا)؛ والمنصف ١/٢٢٤، ٢/٧٩؛ ونوادر أبي زيد ص ١٢٧. اللغة: أقلي: خففي أو اتركي. عاذل: ترخيم «عاذلة»، وهي اللائمة. أصبت: أي كنت مصيباً فيما أقول أو أفعل.

المعنى: خففي لومك وعتابك يا لائمتي، واعترفي بصواب ما أقوله إذا ما كنت مصيباً. الإعراب: «أقلي»: فعل أمر مبني على حذف النون، والباء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «اللوم»: مفعول به منصوب بالفتحة. «عاذل»: منادى مرتخم مبني على ضم الحرف المحذوف للترخيم في محل نصب. «والعتابين»: الواو: حرف عطف، و«العتابين»: معطوف على «اللوم» منصوب بالفتحة. والنون للترنم. «وقولي»: الواو حرف عطف. «وقولي»: فعل أمر مبني على حذف النون، والباء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «إن»: حرف شرط جازم. «أصبت»: فعل ماضٍ مبني على السكون. والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، وهو في محل جزم فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف تقديره: «إن أصبت فقولِي...». «لقد»: اللام: واقعة في جواب قسم محذوف تقديره «والله...». «قد»: حرف تحقيق. «أصابين»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو»، والنون للترنم.

وجملة «أقلي» الفعلية: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة النداء: اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وجملة «وقولي» الفعلية: معطوفة على جملة «أقلي» لا محل لها من الإعراب. وجملة «إن أصبت فقولِي» الشرطية: اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وجملة «قولِي» المحذوفة: في محل جزم جواب الشرط. وجملة القسم المحذوف وجوابه: في محل نصب مفعول به. وجملة «أصابين» الفعلية: جواب القسم لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «العتابين» و«أصابين» حيث أدخل على اللفظتين تنوين التزئيم، واللفظة الأولى اسم، والثانية فعل، فدل بذلك على أن التنوين بدل من حرف الإطلاق.

ونحو قوله [من الرجز]:

٣٧- دَانِثْتُ أَرْوَى وَالْدُّيُونَ تُقْضَنُ [فَمَطَلْتُ بَعْضًا وَأُدْتُ بَعْضًا]

فبيّن بذلك أنه ليس المراد مُطَلَّقُ التنوين.

ومن خواصّ الاسم الإضافة. والمراد بالإضافة هنا أن يكون الاسم مضافاً، لا مضافاً إليه. وذلك مختصّ بالأسماء، إذ الغرض من الإضافة الحقيقية التعريف، ولا معنى لتعريف الأفعال، ولا الحروف.

فأمّا المضاف إليه فقد يكون فعلاً، نحو قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّالِينَ

يُذِقُهُمْ﴾^(١)، وقول الشاعر [من الطويل]:

٣٨- عَلَى جِبِنٍ عَانِثُ الْمَثِيبِ عَلَى الصَّبَا [وَقَلْتُ أَلَمَّا تَضَحُّ وَالشَّيْبُ وَازَعُ]

٣٧- التخرّيج: الرجز لرؤية في ديوانه ص ٧٩؛ والأغاني ٣١١/٢٠؛ والخصائص ٩٦/٢، وسمط اللآلي ص ٢٣١؛ وشرح أبيات سيبويه ٣٥٥/٢؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٣٣؛ ولسان العرب ١٦٨/١٣ (دين)؛ والمقاصد النحوية ١٣٩/٣؛ وبلا نية في جمهرة اللغة ص ٥٧؛ ووصف الميباني ص ٣٥٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ٤٩٣/٢، ٥١٣، ٥١٤؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣٠٥/٢.

اللغة: داينت: أسلفت. والمطل: التسويف. وأروى: اسم امرأة.

المعنى: لقد أسلفت هذه المرأة مودة توجب المكافأة، ولكنها لم تجازني إلا بالقليل.

الإعراب: «داينت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بـ «أروى» والفاء: حرف عطف، «مطلت»: فعل ماضٍ مبني على الضم في محل رفع فاعل. «أروى»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر. «والديون»: الواو: حرف اعتراض، «الديون»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «تقضن»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف المحذوفة للتعذر، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي، والنون للترتم. «فمطلت»: الفاء: حرف عطف، «مطلت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح لاتصاله بـ «أروى» والفاء: حرف لا محل له، والفاعل مستتر جوازاً تقديره: هي. «بعضاً»: مفعول به منصوب بالفتحة. «وأدت»: الواو: حرف عطف، «أدت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، والتاء للتأنيث حرف لا محل له، وفاعله: هي. «بعضن»: مفعول به منصوب بالفتحة، والنون للترتم.

وجملة «داينت»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «الديون تقضن»: اعتراضية لا محل لها. وجملة «تقضن»: خبر للمبتدأ (الديون) محلّها الرفع. وجملة «مطلت»: معطوفة على جملة «داينت»، وكذلك جملة «أدت».

والشاهد فيه: إلحاق تنوين الترتم بالفعل «تقضى» والاسم «بعضاً».

(١) المائدة: ١١٩.

٣٨- التخرّيج: البيت للناطقة الذيباني في ديوانه ص ٣٢؛ والأضداد ص ١٥١؛ وجمهرة اللغة ص ١٣١٥؛ وخزانة الأدب ٤٥٦/٢، ٤٠٧/٣، ٥٥٠/٦، ٥٥٣؛ والدرر ١٤٤/٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ٥٠٦/٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٥٣/٢؛ وشرح التصريح ٤٢/٢؛ وشرح شواهد المغني ٨١٦/٢، ٨٨٣؛ والكتاب ٣٣٠/٢ =

فلذلك لم يكن من خواصّ الاسم؛ فهذه الأشياء من غالب خصائص الأسماء، فكلُّ كلمة دخلها شيءٌ من هذه العلامات، فهي اسمٌ ولا ينعكس ذلك.

= لسان العرب ٣٩٠/٨ (وزع)، ٧٠/٩ (خشف)؛ والمقاصد النحويّة ٤٠٦/٣، ٣٥٧/٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١١١/٢؛ وشرح الأشموني ٣١٥/٢، ٥٧٨/٣؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٨٧؛ ومغني اللبيب ص ٥٧١؛ والمقرب ٢٩٠/١، ٥١٦/٢؛ والمنصف ٥٨/١؛ وجمع الهوامع ٢١٨/١. اللغة: على حين: أي في حين. المشيب: الشيب. الضبا: الميل إلى الهوى. أصحو: أفيق. الوازع: الرادع.

المعنى: لما حلّ المشيب وارتحل الضبا عاتبت نفسي قائلاً: أما تصحين من مكرك، أي تماديك في المعاصي، ويمنعك الشيب؟

الإعراب: «على حين»: جار ومجرور متعلقان بـ«كفكفت» في بيت سابق. «عاتبت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل. «المشيب»: مفعول به منصوب. «على الصبا»: جار ومجرور متعلقان بـ«عاتبت». «وقلت»: الواو: حرف عطف، «قلت»: فعل ماضٍ مبني على السكون. والتاء: فاعل. «ألما»: الهمزة: للاستفهام الإنكاري، «ألما»: حرف جزم ونفي وقلب. «تصح»: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة، والفاعل أنت. «والشيب»: الواو: حالية، «الشيب»: مبتدأ مرفوع. «وازع»: خبر مرفوع.

جملة «عاتبت...»: في محلّ جزّ بالإضافة. وجملة «قلت...»: معطوفة على الجملة السابقة. وجملة «ألما تصح»: في محلّ نصب مفعول به. وجملة «الشيب وازع»: في محلّ نصب حال. والشاهد فيه قوله: «على حين عاتبت» حيث بنى «حين» لأنه أضيف إلى الفعل الماضي «عاتب».

ومن أصناف الاسم

اسمُ الجنس

فصل

[تعريفه وقسماه]

قال صاحب الكتاب: «وهو ما عُلّق على شيء وعلى كلّ ما أشبهه. وينقسم إلى اسم عَيْنٍ، واسم معنى؛ وكلاهما ينقسم إلى اسم غير صفة، واسم هو صفة. فالاسم غير الصفة نحو: «رَجُلٍ»، و«فَرَسٍ»، و«عَلَمٍ»، و«جَهْلٍ»؛ والصفة نحو: «راكِبٍ»، و«جالِسٍ»، و«مفهومٍ»، و«مُضْمَرٍ».

قال الشارح: اعلم أنّ اسم الجنس ما كان دالاً على حقيقة موجودة، وذوات كثيرة. وتحقيق ذلك أنّ الاسم المفرد إذا دلّ على أشياء كثيرة، ودلّ مع ذلك على الأمر الذي وقع به تشابه تلك الأشياء تشابهاً تاماً، حتّى يكون ذلك الاسم اسماً لذلك الأمر الذي وقع به التشابه، فإنّ ذلك الاسم يسمّى اسم الجنس، وهو المتواطىء كـ «الحيوان»، الواقع على الإنسان والفرس والثور والأسد، فالتشابه بين هذه الأشياء وقع بالحياة الموجودة في الجميع. وكذلك إذا قلت: «إنسان»، وقع على كلّ إنسان، باعتبار الأدميّة. وكذلك إذا قلت: «رجل»، وقع على كلّ رجل، باعتبار الرجلية، وهي الذكوريّة والأدميّة، وهذا معنى قوله: «ما عُلّق على شيء، وعلى كلّ ما أشبهه». فإنّ دلّ الاسم المفرد على أشياء كثيرة، ولم يدلّ على الأمر الذي تشابهت تلك الأشياء به، فإنّه يسمّى «المشترك»، مثل اسم «العَيْن» الواقع على العضو الذي يُبصر به، وعلى ينْبوع الماء، وعلى الذّهب وعلى عين الرُّكبة.

واعلم أنّ الشمول نارة يكون بالوجود نحو: «الإنسان»، و«الفرس»، و«الثور»، و«الأسد»، ونارة يكون بالاستعداد والقوّة، نحو: «الشمس» و«القمر»، فإنهما - وإن لم يكن لهما في الوجود مشارِك - فهما شاملان بالقوّة. فإنّا لو قدرنا خَلْقَ نيرانٍ تُماثل الشمس والقمر، لأُطلِقَ عليهما اسم الشمس والقمر، باعتبار النور.

قال: «وينقسم إلى اسم عين، واسم معنى».

قال الشارح: المراد باسم العين ما كان شَخْصًا يُذَكِّرُكَ البَصْرُ، كـ «رجل»، و«فرس»، ونحوهما من المَرثِيَّاتِ.

والمعاني عبارة عن المصادر، كـ «العِلْم»، و«القُدْرَة»، مصدرَي «علم» و«قدر». وذلك ممَّا يُذَكِّرُكَ بالعقل دون حاسة البصر.

وكلاهما ينقسم إلى اسم هو صفة، وغير صفة. فالاسم غير الصفة ما كان جنسًا غير مأخوذٍ من فعل، نحو: «رجل»، و«فرس»، و«علم»، و«جهل». والصفة ما كان مأخوذًا من الفعل، نحو: اسم الفاعل، واسم المفعول، كـ «ضارب»، و«مضروب»، وما أشبههما من الصفات الفعلية؛ و«أخمر» و«أضفر»، وما أشبههما من صفات الجلية؛ و«بصري»، و«مغربي»، ونحوهما من صفات النسبة، كلُّ هذه صفات تعرفها بأنها جارية على الموصوفين، ومثال جريانها قولك: «هذا رجل ضارب، ومضروب»، وكذلك الباقي.

فإن قيل: اشترطتم في الصفة أن تكون مأخوذةً من فعل، فما بالكَ حكمت على «بصري»، و«مغربي» بأنهما صفتان، وليساً من فعل؟ قيل: لما أضفتها حَدَثَ فيهما معنى: الفعل، لأنهما صاراً في معنى: منسوب أو مَعْرُوف.

والفرق بين الصفة وغير الصفة من جهة المعنى؛ وذلك أنَّ الصفة تدلُّ على ذاتٍ وصفية، نحو: «أسود»، مثلاً؛ فهذه الكلمة تدلُّ على شيئين؛ أحدهما الذات، والآخر السَّوَادُ، إلَّا أنَّ دلالتها على الذات دلالة تسمية، ودلالتها على السواد من جهة أنَّه مشتقُّ من لفظه، فهو من خارج؛ وغير الصفة لا يدلُّ إلَّا على شيءٍ واحدٍ، وهو ذات المسمَّى. ولما قسم الأعيان والمعاني إلى صفات، وغير صفات، مثَّلَ بالأمْرَيْنِ؛ فد «رجل»، و«فرس» من أسماء الأعيان غير الصفات، و«علم» و«جهل» من أسماء المعاني، و«راكب» و«جالس» من صفات الأعيان؛ ألا ترى أنَّها تجري صفاتٍ على أسماء الأعيان، نحو قولك: «رجل راکب»، و«غلام جالس»، و«مفهوم»، و«مضمَر»، من صفات المعاني؛ ألا تراك تقول: «هذا معنى مفهوم»، و«حديث مضمَر»، أي: غير بادٍ للأفهام، والمراد أنَّ المعاني توصف كما توصف الأعيان، فاعرفه.

ومن أصناف الاسم

العَلَمُ

فصل

[تعريف العلم وأقسامه]

قال صاحب الكتاب : «وهو ما عُلّق على شيء بعينه، غير متناول ما أشبهه، ولا يخلو من أن يكون اسمًا، كـ «زَيْدٍ»، و«جَعْفَرٍ» أو كُنْيَةً كـ «أبي عمرو»، و«أمّ كلثوم»؛ أو لَقَبًا كـ «بَطَّة» و«قُفَّة».

قال الشارح : اعلم أن العلم هو الاسم الخاص الذي لا أَخَصَّ منه . ويركّب على المسمّى لتخليصه من الجنس بالاسميّة، فيُفَرّق بينه وبين مسمّيات كثيرة بذلك الاسم، ولا يتناول مماثله في الحقيقة والصورة، لأنّه تسمية شيء باسم، ليس له في الأصل أن يسمّى به على وجه التشبيه، وذلك أنّه لم يوضّع بإزاء حقيقة شاملة، ولا لمعنى في الاسم، ولذلك قال أصحابنا : إنّ الأعلام لا تفيد معنى، ألا ترى أنّها تقع على الشيء ومخالفه وقوفاً واحداً؟ نحو : «زيد»، فإنّه يقع على الأسود كما يقع على الأبيض، وعلى القصير كما قد يقع على الطويل، وليست أسماء الأجناس كذلك، لأنّها مفيدة، ألا ترى أنّ «رجلاً» يفيد صيغةً مخصوصةً، ولا يقع على المرأة، من حيث كان مفيداً؟ و«زيدٌ» يصلح أن يكون عَلَمًا على الرجل والمرأة، ولذلك قال النحويون : العلم ما يجوز تبديله وتغييره، ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة، فإنّه يجوز أن تنقل اسمٌ وَلَدك وعبدك من «خالدٍ» إلى «جعفرٍ»، ومن «بكرٍ» إلى «محمّدٍ»، ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة؛ وليس كذلك اسم الجنس، فإنّك لو سمّيت الرجل فرساً، أو الفرسَ جَمَلًا، كان ذلك تغييراً للغة، وإنّما أتى بالأعلام للاختصار، وترك التطويل، بتعداد الصفات، ألا ترى أنّه لو لا العلم لاحتجّت، إذا أردت الإخبار عن واحدٍ من الرجال بعينه، أن تُعَدّد صفاته، حتّى يعرفه المخاطبُ، فأغنى الأعلام عن ذلك أجمع.

وَالْعَلَمُ مَاخُودٌ مِنْ عَلَمِ الْأَمِيرِ، أَوْ عَلَمِ الثَّوْبِ، كَأَنَّهُ عَلَامَةٌ عَلَيْهِ يُعْرَفُ بِهِ.

وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام: اسم، نحو: «زيد» و«عمرو»؛ وكُنْيَةٌ كـ «أبي عمرو»، و«أُمُّ كُلثوم»؛ ولقب، كـ «بَطَّة» و«فَقَّة».

والكنية لم تكن علماً في الأصل، وإنما كانت عادتهم أن يدعوا الإنسان باسمه، وإذا وُلِدَ له وَلَدٌ دُعِيَ باسم ولده توفيراً له، ونفخيمًا لشأنه، فيقال له: أبو فلان، وأُمُّ فلان، ولذلك استقبحوا أن يكني الإنسان نفسه. وقد يكون الوليد، فيقولون: أبو فلان، على سبيل التفاؤل بالسلامة، وبلوغ بين الإيلاد. يقال منه: كَنُوتَ الرجل، وكنيته. وهو من الكِنَاية، وهي التَّوْزِيَة. والكنية من الأعلام، وهي جارية مجرى الأسماء المضافة، نحو: عبد الله، وعبد الواحد. والذي يدلُّ على أنها أعلام قول الشاعر [من البسيط]:

٣٩- مَا زِلْتُ أَفْتَحُ أَبْوَابًا وَأَغْلِقُهَا حَتَّى أَتَيْتُ أَبَا عَمْرٍو بْنِ عَمَّارٍ

فحذف التنوين من «أبي عمرو»، لأنه لو لم يكن علماً لما حذف، بمنزلة حذفه من جعفر بن عمار.

وأما اللَّقَبُ فهو التَّبَرُّ، كقولهم: «فَقَّةٌ» و«بَطَّةٌ»، لقبين، فـ «فَقَّةٌ» لقب، و«بَطَّةٌ» لقب. و«الفَقَّةُ»: كَالْبَيْطِطِيَّةِ، تُتَّخَذُ مِنَ الْخُوصِ، يُشَبَّهُ بِهَا الْكَبِيرُ، يقال: شَيْخٌ كَالْفَقَّةِ، وقيل للشجر البالية.

٣٩- التخريج: البيت للفردزدق في أدب الكاتب ص ٤٦١؛ وسر صناعة الإعراب ٤٥٦/٢، ٥٢٨؛ وشرح

أبيات سيويه ٢٦١/٢؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٩٣/١؛ ولسان العرب ٢٩١/١٠ (غلق)؛ ومراتب النحريين ص ٣٤؛ ولبس في ديوانه؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١١٨/١.

اللغة: أبو عمرو: هو أبو عمرو بن العلاء، عمار بن عبد الله المازني النحوي.

المعنى: لم أزل أتصرف في العلم، وأطويه وأنشره حتى لقيت أبا عمرو، فسقط علمي عنده.

الإعراب: «ما»: نافية. «زلت»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون، والتاء: اسمه محلله الرفع.

«أفتح»: فعل مضارع مرفوع، فاعله مستتر وجوباً تقديره: أنا. «أبواباً»: مفعول به «وأغلقها»: الواو:

حرف عطف، «أفتحها»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر وجوباً تقديره: «أنا»، و«ها»: مفعول به

محلله النصب. «حتى»: حرف غاية ابتداء. «أتيت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعله

محلله الرفع. «أبا»: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الألف لأنه من الأسماء الستة. «عمرو»:

مضاف إليه. «بن»: صفة لـ «أبا» منصوب بالفتحة. «عمار»: مضاف إليه.

وجملة «ما زلت أفتح»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب وجملة «أفتح»: خبر «ما زلت» محلها

النصب، وعطف عليها جملة (أغلقها)؛ أما جملة «أتيت» فاستئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: حذف التنوين من «عمرو» في «أبا عمرو بن عمار»؛ لأن الكنية كاسم العلم.

وهذه الأقسام الثلاثة كلها ترجع إلى معنى واحد، وهو العلم، ولذلك لا يجوز تغييرها وتبديلها، فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: «وينقسم إلى مفرد، ومركب، ومنقول، ومرتجل. فالمفرد نحو: «زيد»، و«عمرو». والمركب إما جملة، نحو: «بَرَقَ نَحْرُهُ»، و«تَأَبَّطَ شَرُّا»، و«ذَرَى حَبًّا»، و«شَابَ قَرْنَاهَا»، و«يَزِيدُ»، في مثل قوله [من الرجز]:

٤٠- نُبِثْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدٍ ظَلَمًا عَلَيْنَا لَهُمْ قَبِيدٌ
وإما غير جملة، اسمان جُعلا اسمًا واحدًا، نحو: «مَغْدِيكَرَب»، و«بَغْلَبُك»، و«عَمْرَوَيْهِ»، و«يَفْطَوَيْهِ»، أو مضاف ومضاف إليه، كـ «عَبْدَ مَنَاف»، و«امْرَأَ الْقَيْس»، والكُنَى.

قال الشارح: الاسم العلم يكون مفردًا، أو مركبًا. فالمفرد هو الأصل، لأن التركيب بعد الأفراد، وذلك نحو: «زيد»، و«عمرو». والمراد بالافراد أنه يدل على حقيقة واحدة، قبل النقل وبعده. والمركب من الأعلام هو الذي يدل على حقيقة واحدة بعد النقل، وقبل النقل كان يدل على أكثر من ذلك.

والمركب على ثلاثة أضرب: جملة، وهو كل كلام عجل بعضه في بعض، نحو: «ذَرَى حَبًّا»، من قوله [من الرجز]:

٤٠- التخريج: الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٧٢؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٧٠؛ وشرح التصريح ١/ ١١٧؛ والمقاصد النحوية ١/ ٣٨٨، ٤/ ٣٧٠؛ ويلا نسبة في لسان العرب ٣/ ٢٠٠ (زيد)، ٣٢٩ (فدد)؛ ومجالس ثعلب ص ٢١٢؛ ومعني اللبيب ٢/ ٦٢٦.

الإعراب: «نُبِثْتُ»: فعل ماضٍ للمجهول، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع نائب فاعل. «أخوالي» مفعول به ثانٍ منصوب، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «بني» بدل من «أخوال» منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. «يزيد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية. «ظلمًا»: مفعول لأجله منصوب. «علينا»: جار ومجرور متعلقان بـ«ظلمًا» أو «فديد». «لهم»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم للمبتدأ. «فديد»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة.

وجملة «نُبِثْتُ» الفعلية: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لهم فديد» الاسمية: في محل نصب مفعول به ثالث لـ«نُبِثْتُ».

والشاهد فيه قوله: «يزيد» حيث سمي به، وأصله فعل مضارع ماضيه «زاد» مشتمل على ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. فهو منقول من جملة مؤلفة من فعل وفاعل.

٤١- إن لها مُرْكُناً إِرْزَبَا كَأَنَّهُ جِبُهُهُ ذُرَى حَبَا^(١)
ومثله «تَأْبَطُ شَرَا»^(٢)، سَمِي بِذَلِكَ لَأَنَّهُ تَأْبَطُ حَيَّةٌ، فسَمِي بِذَلِكَ^(٣)؛ وهي جملةٌ من
فعلٍ وفاعلٍ ومفعولٍ.

ومن الجُمْل المسمَّى بها «شَاب قَرْنَاهَا»، قال الشاعر [من الطويل]:

٤٢- كَذَبْتُمْ وَبَيَّبَ اللَّهُ لَا تُنْكِحُونَهَا بني «شَاب قَرْنَاهَا» تَصُرُّ وَتَحْلُبُ

٤١- التخرُّيج: الرجز بلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٣٠٨؛ ولسان العرب ٢٩٦/١ (حبيب)، ٤١٦ (رزب)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٢٣؛ ومجالس ثعلب ٢٠٢/١؛ والمقتضب ٩/٤.

اللغة: المركن: الضرع المتفخ. الإوزب: الغليظ. ذَرَى حَبَا: اسم رجل.
الإعراب: «إن»: حرف شبه بالفعل. «لها»: جار ومجرور متعلقان بخبر «إن» المقدم المحذوف.
«مركنا»: اسم «إن» مؤخر منصوب بالفتحة. «إِرْزَبَا»: صفة لمركن منصوبة مثله. «كأنه»: حرف شبه
بالفعل، والهاء: ضمير متصل في محل نصب اسم كأن. «جبهة»: خبر كأن مرفوع. «ذَرَى حَبَا»: مضاف إليه في محل جر، وهو اسم مركب مبني على الحكاية.

وجملة «إن لها مركنا»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «كأنه جبهة»: في محل نصب صفة.
والشاهد فيه قوله: «ذَرَى حَبَا» حيث تحولت هذه الجملة إلى اسم لرجل تروى على الحكاية.
(١) في طبعة لينغ: «مركبا» بالياء، ولعله تحريف. وفي الطبعة المصرية: «لمركبا»، وقال محقق الطبعة:
«الركب: الفرج».

(٢) لقب الشاعر الجاهلي ثابت بن جابر بن سفيان. انظر ترجمته في خزانة الأدب ١٣٧/١، ١٣٨؛
وشرح ديوان الحماسة للمخطيب التبريزي ٣٧/١، ٣٨؛ والأعلام ٩٧/٢.

(٣) وزويت أسباب أخرى لهذا اللقب. (انظر: خزانة الأدب ١٣٧/١، ١٣٨).

٤٢- التخرُّيج: البيت للأسيدي في لسان العرب ٣٣٣/١٣ (قرن)؛ وبلا نسبة في أمالي المرتضى ٢/٢٧٣؛
والخصائص ٢/٣٦٧؛ وشرح التصريح ١١٧/١؛ ولسان العرب ٥٩٦/١٢ (نوم)؛ وما
ينصرف وما لا ينصرف ص ٢٠، ١٢٣؛ والمقتضب ٩/٤، ٢٢٦.

اللغة: تصرُّ: تشدُّ الضرع لتجتمع الدرة فتحلب الدابة، والقرن: الفرد من الشعر في جانب الرأس.
المعنى: لن تتمكنوا من الزواج بهذه الفتاة يا أولاد تلك المرأة الوضيعة التي عاشت حياتها في رعاية
الغنم والقيام على شؤونها من الحليب وغيره.

الإعراب: «كذبتم»: فعل ماضٍ مبني على السكون، وتم: فاعل محله الرفع. «وبيت»: الواو: حرف
قسم، «بیت»: مقسم به مجرور، والجار والمجرور متعلقان بفعل «أقسم» المحذوف. «الله»: مضاف
إليه مجرور بالكسرة. «لا»: نافية لا عمل لها. «تنكحونها»: فعل مضارع مرفوع بالنون لأنه من الأفعال
الخمسة، وواو الجماعة: فاعل محله الرفع، وها: مفعول به محله النصب. «بني»: منادى مضاف
منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف، «شاب قرناها»: مضاف إليه مجرور
وعلامه جره الكسرة المقدرة منع من ظهورها حركة الحكاية. «تصرُّ»: فعل مضارع مرفوع بالضم،
وفاعله مستتر جوازاً تقديره: هي. «وتحلب»: الواو: حرف عطف، «تحلب»: مثل «تصرُّ».

وجملة «كذبتم» ابتدائية لا محل لها. وجملة «أقسم وبیت الله»: استثنائية لا محل لها. وجملة «لا
تنكحونها»: جواب قسم لا محل لها. وجملة «بني...»: استثنائية لا محل لها. وجملة «شاب
قرناها»: مقول لقول محذوف نائب فاعل محلها الرفع، التقدير: بني المقول فيها: شاب قرناها. =

ومنه «بَرَقَ نَحْرُهُ»، وهو اسم رجل، وهو فعلٌ وفاعلٌ. ومثله «يَزِيدُ» في قوله [من الرجز]:

نُبِئْتُ أَخْوَالي بَنِي يَزِيدٍ ظُلُمًا عَلَيْنَا لَهُمْ قَدِيدٌ

وهو فعلٌ سمي به، وفيه ضميرٌ فاعلٌ، ولذلك حكاه مرفوعاً؛ ولو كانت التسمية بالفعل وحده، لكان من قبيل ما لا ينصرف، نحو: «تَغْلِبُ» و«يَشْكُرُ». و«الفديد»: الصوت، يقال: فَدَّ الرجلُ يَفِدُّ فَدِيدًا؛ إذا صَوَّتَ. ورجلٌ فَدَاذٌ: شديدُ الصوت. و«بني يزيدُ» منصوبٌ على البدل من «أخوالي». و«لهم فديدٌ»: جملةٌ من مبتدأ وخبر، في موضع المفعول الثالث. و«لهم»: يتعلّق بمحذوف. و«علينا»: يتعلّق بـ «لهم»، ولا يمتنع تقديمه عليه، وإن كان العامل معنًى، كما قالوا: «كلُّ يومٍ لك ثوبٌ»؛ ولا يعمل فيه «فديدٌ»، لأنّه مصدرٌ كـ «التهيق»، و«التَّذِيرُ»، فلا يتقدّم عليه ما كان من تامه. و«ظُلُمًا»: مصدرٌ في موضع الحال، أو مفعولٌ له، والعامل فيه فعلٌ محذوفٌ دلّ عليه «لهم فديدٌ»؛ والتقدير: «حملوا علينا، أو شَدُّوا علينا ظُلُمًا»؛ ويجوز أن يكون «ظُلُمًا» نصبًا على أنّه مفعول ثالث، أي: «ذوي ظُلُمٍ»، ويكون «لهم فديدٌ» في موضع الحال، كالتفسير لقوله: «ظُلُمًا». وفي نُسْخِ المفصّل: «يَزِيدُ» بالياء، وصوابه «تَزِيدُ» بالتاء المعجمة بشتين من فوقها؛ وهو: «تَزِيدُ بن حُلْوَان»، أبو قبيلةٍ معروفةٍ، إليه تُنسب البرود التَزِيدِيَّة. قال عُلَقمَةُ [من البسيط]:

٤٣- رَدُّ الْقِيَانِ جِمَالِ الْحَيِّ فَاحْتَمَلُوا فكلّهم بالتَزِيدِيَّاتِ مَفْكُومٌ

= وجملة «تَصَرُّ»: حالة محلها نصب. وجملة «تحلب»: معطوفة على جملة «تَصَرُّ». والشاهد فيه قوله: «بني شاب قرناها» حيث جاء العلم «شاب قرناها» مركّبًا من جملة. ٤٣ - التخرّيج: البيت لملقمة الفحل في ديوانه ص ٥١؛ ولسان العرب ٣/ ٢٠٠ (زيد)؛ وتاج المروس ٨/ ١٦٢ (زيد).

شرح المفردات: القيان: العبيد. احتملوا: أرادوا الرحيل. التزديدات: ثياب منسوبة إلى تزيّد بن حلوان من قُضاة. المعكوم: من العِكم، وهو العِذْل. وحمله على لفظ «كلّ»، فأفرده. المعنى: يقول: ردّ القيان الإبل من مراعيها لما أرادوا الرحيل.

الإعراب: «رَدُّ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «القيان»: فاعل «رَدُّ» مرفوع بالضمّة، «جِمَالِ»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «الحي»: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على الياء للثقل. «فاحتملوا»: الفاء حرف عطف، «احتملوا»: فعل ماضٍ مبني على الضمّ لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، والألف فارقة. «فكلّهم»: الفاء: حرف استئناف، «كلّ»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، و«هم»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «بالتزديدات»: جار ومجرور متعلّقان بالخبر بعدهما. «معكوم»: خبر «كلّ» مرفوع بالضمّة.

وجملة «ردّ القيان»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «فاحتملوا»: معطوفة عليها لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «كلّهم معكوم»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «بالتزديدات» نسبة إلى «تزيّد بن حلوان».

وإنما سموا بالجمَل لِيشبَّهوا حالَ المسمَّى بها بحالٍ من يوصَف بالجملة، وهذا يقتضي الحكاية لأنه يجرى مجرى المثل، فحكوا الكلام كما كان في أول حال.

والثاني: من المركبات: اسمان، رُكِب أحدهما مع الآخر، حتى صارا كالاسم الواحد، نحو: «خَضْرَمَوْتَ» و«بَغْلَبَكْ» و«مَعْدِيكَرَبْ»، ويشبَّه بما فيه تاء التانيث، ولذلك لا ينصرف. ومن هذا النوع: «سَيَّوَيَه» و«نِفْطَوَيَه» و«عَمْرَوَيَه»، إلّا أنه مركَّب من اسم وصوتٍ أعجميّ، فانحطَّ عن درجة «إسماعيلَ» و«إبراهيمَ»، فبُني على الكسر لذلك.

الثالث: من المركبات: المضاف، وهو ضربان: اسمٌ غيرٌ كُنيّة، نحو: «ذي الثن» و«عبد الله» و«امريء القيس»؛ وكنية، نحو: «أبي زيد» و«أبي جعفر»، وقد مضى الكلام عليه قَبْل.



[العلم المنقول]

قال صاحب الكتاب: «والمنقول على ستة أنواع: منقولٌ عن اسم عين كـ «ثور» و«أسد»؛ ومنقولٌ عن اسم معنى: كـ «فُضِّل» و«يَاسَ»؛ ومنقولٌ عن صفة كـ «حاتم» و«نائلة»؛ ومنقولٌ عن فعل، إمّا ماضٍ كـ «شَمَرَ» و«كَغَسَبَ»، وإمّا مضارع كـ «تَغْلِبَ»، و«يَشْكُرَ»، وإمّا أمرٍ كـ «إِصْمِتْ» في قول الراعي [من البسيط]:

٤٤- أَشْلَى سَلُوقِيَّةَ بَاتَتْ وَبَاتَ بِهَا بُوخْشٍ إِصْمِتْ فِي أَصْلَابِهَا أَوْدُ

٤٤ - التخرّيج: البيت للراعي النميري في ديوانه ص ٦٩؛ وخزانة الأدب ٣٢٤/٧، ٣٢٧، ٣٣٦، ٣٤١؛ ولسان العرب ٥٥/٢ (صمت)؛ والمعاني الكبير ٢٢٠/١؛ ومعجم البلدان ٢١٢/١ (إصمت)؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٣٠٦، ٣٤١.

الإعراب: «أشلى»: فعل ماضٍ مبني على الفتححة المفعلة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «سلوقية»: مفعول به منصوب بالفتححة. «باتت»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: للتانيث، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «ويات»: الواو: حرف عطف، «بات»: فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «بها»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر «بات». «بوخش»: جار ومجرور متعلقان بـ«أشلى»، وهو مضاف. «إصمت»: مضاف إليه مجرور بالفتححة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الظرف. «في أصلابها»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. «أود»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمّة. وجملة «أشلى...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «في أصلابها أود»: في محلّ نصب نعت «سلوقية».

والشاهد فيه قوله: «إصمت» فإن أصله فعل أمر ثم نُقِلَ إلى اسم علم.

و«أطرقاً» في قول الهذلي [من المتقارب]:

٤٥- على أطرقاً باليات^(١) الخبأ م إلا السُّمام وإلا السبسي
ومنقول عن صوت ك «بئة»، وهو نَبَزُ «عبد الله بن الحارث بن ثؤفل»؛ ومنقول عن
مركب، وقد ذكرناه.

قال الشارح: اعلم أن الأعلام على ضربين: منقول ومرتل، والغالب عليها
النقل. ومعنى النقل أن يكون الاسم بإزاء حقيقة شاملة، فنقله إلى حقيقة أخرى خاصة،
وليس لها أن تُسمَّى به^(٢) في الأصل. وهو على ثلاثة أضرب: منقول عن اسم، ومنقول
عن فعل، ومنقول عن صوت.

فأما الأول: وهو النقل عن الأسماء، فضربان: عَيْنٌ ومعنى. فالعين يكون اسماً
وصفة؛ فالمنقول عن الاسم غير الصفة نحو رجل سُمي بـ «أسيد» أو «ثور» أو «حجر»،
هي في الأصل أسماء الأجناس لأنّها بإزاء حقيقة شاملة، وإنما نقلتها إلى العلميّة،
فصارت لذلك تدلّ على مخصوص بعد أن كانت تدلّ على شائع.

والمنقول عن الصفة نحو «مالك» و«فاطمة»؛ فهذان الاسمان وُضفان في
الأصل لأنهما أسما فاعلين^(٣)، تقول: «هذا رجلُ مالك»، فهو «فاعل» من المُلْك،
قال الله تعالى: ﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾^(٤)، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ﴾^(٥).
و«فاطمة»: «فاعلة» من: «فطمت الأم ولدها، فهي فاطمة». وكذلك «حاتم»
و«نائلة»: «حاتم»: «فاعل» من: «حتمت الأمر إذا أحكمته»، أو من «الحثم»، وهو
القضاء. و«نائلة»: «فاعلة» من: «ئلته نولاً، وتولته»، أي أعطيته، فهذه في الأصل

٤٥- التخرّيج: البيت لأبي ذؤيب الهذلي في خزنة الأدب ٣١٧/٢، ٣٤٢/٧؛ وشرح أشعار الهذليين ١/
١٠٠؛ ولسان العرب ١٠/٢٢٤ (طرق)؛ ومعجم ما استعجم ١/١٦٧؛ والمقاصد النحوية ١/٣٩٧؛
وللهذلي في خزنة الأدب ٣٢٦/٧؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٣٣٣.

الإعراب: «على أطرقاً»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف حال من «الديار» في البيت السابق.
«باليات»: حال ثانية، وهي مضافة. «الخبأ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «إلا»: حرف استثناء.
«السُّمام»: مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: «إلا السُّمام باقية»، «وإلا»: الواو: حرف عطف، و«إلا»:
زائدة. «العصي»: معطوف على «السُّمام».

والشاهد فيه قوله: «أطرقاً»، فإن أصله فعل أمر، ثم أصبح اسم علم.

(١) في طبعة ليبزغ «باليات» بالضم.

(٢) في الطبعيتين: «يسمى بها»، والتصحيح من جدول التصويبات المُثبت في طبعة ليبزغ ص ٩٠٣.

(٣) في الطبعيتين «أسماء فاعلين»، والتصحيح من جدول التصويبات المُثبت في طبعة ليبزغ ص ٩٠٣.

(٤) الفاتحة: ٤. (٥) آل عمران: ٢٦.

أوصافٌ لأنها أسماءُ فاعلين، ثم نقلت فصارت أعلامًا، كما صار أسدٌ وثورٌ كذلك .
وما نُقل عن الصفة وفيه اللامُ المُعرّفة، فإنها تفرّ فيه بعد النقل، نحو: «الحارث»،
و«العبّاس».

وما نُقل منها مجردًا من الألف واللام، لم يجز دخولُهما عليه بعد النقل نحو:
«سعيد» و«مُكرّم» و«حانم» و«نائلة».

وما فيه الألف واللام بعد النقل، فإشعارٌ فيه بتبقيّة معنى الصفة، ولذلك يجري عليه
أحكامُ الصفة، كما قال الأعشى [من الطويل]:

٤٦- أَتَانِي وَعَيْدُ الْخُوصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ [قَبَا عَبْدٌ عَمِرُو لَوْ نَهَيْتَ الْأَحَاوِصَا]
فجمعه جمعُ الصفة كما تجمعه قبل النقل، على حدِّ «أَحْمَر»، و«خُمِرٍ». قال
الخليل «كَأَنَّهُمْ جَعَلُوهُ شَيْءَ بَعِيْنَه»^(١)؛ يريد أنهم لمحوًا اتصافه بمعنى ذلك الاسم.

وأما ما نقل من الأسماء، وهو معنًى، نحو: «فَضْل» و«إِيَّاس» و«زَيْد» و«عَمْرُو»،
فهذه كلها معانٍ لأنها مصادِرُ في الأصل فـ «فَضْلٌ» مصدرٌ «فَضَّلَ يَفْضُلُ فَضْلًا»، و«إِيَّاسٌ»
مصدرٌ «أَسَّه يُوْوسُهُ إِيَّاسًا وَأُوْسًا» إذا أعطاه، و«زَيْدٌ» مصدرٌ «زَادَ يَزِيدُ زَيْدًا وَزِيَادَةً». فأما
قوله [من البسيط]:

٤٧- وَأَنْتُمْ مَفْشَرٌ زَيْدٌ عَلَى مَائَةٍ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ طُرًّا فَكَيْدُونِي

٤٦ - التخرّيج: البيت للأعشى في ديوانه ص١٩٩؛ والاشتقاق ص٢٩٦؛ وإصلاح المنطق ص٤٠١؛ وخزانة
الأدب ١/١٨٣؛ وشرح شواهد الشافعية ص١٤٤؛ ولسان العرب ١٩/٧ (حوص)؛ وبلا نسبة في
تذكرة النحاة ص٦٣١.

شرح المفردات: الوعيد: التهديد والتخويف. الحوص والأحوص: أولاد الأحوص بن جعفر. عبد
عمرو: عبد بن عمرو بن الأحوص، وقيل: هو ابن شريح بن الأحوص.

المعنى: لقد بلغني وعيد بني الأحوص من آل جعفر، فهلاً نهيّت، يا عبد عمرو، قومك عن سفههم.

الإعراب: «أَتَانِي»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعذر، والنون: للوقاية، والياء:

ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «وعيد»: فاعل «أتى» مرفوع بالضمة، وهو مضاف.

«الحوص»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «من آل»: جازٍ ومجرور متعلّقان بصفة محذوفة من «الحوص».

«جعفر»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وقد صرفه هنا للضرورة الوزن. «فيا»: الفاء: حرف استئناف، «يا»:

حرف نداء. «عبد»: منادى منصوب بالفتحة، «عمر»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «لو»: حرف تمنّ لا

محلّ له من الإعراب. «نهيّت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير

متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «الأحوصا»: مفعول به منصوب بالفتحة، والألف للإطلاق.

والشاهد فيه قوله: «الحوص» حيث جمع «أحوص» على «حوص» جمعُ الصفة كما تُجمع قبل النقل
على حدِّ: «أَحْمَر»، و«خُمِر».

(١) الكتاب ١٠١/٢.

٤٧ - التخرّيج: البيت لذي الإصبع العدواني في ديوانه ص٩٥؛ ولسان العرب ٣/١٩٨ (زيد)، ٤/٥٧٤ =

فإنه مصدرٌ وُصف به على حد قولك: «رَجُلٌ عَدْلٌ»، و«ماءٌ غَوْرٌ».

وأما الثاني: وهو ما نقل عن الفعل، فقد نُقل من ثلاثة أفعال: الماضي، والمضارع، والأمر. فالماضي نحو: «شَمَرْتُ»، اسم رجل، وهو منقول من «شَمَر إزاره» إذا رفعه، و«شَمَر في الأمر» إذا خَفَّ، ومنه: «ناقَةٌ شَمِيرٌ» أي: سريعة، ومثله: «خَضَمَ بن عمرو بن تميم». قال الشاعر [من الرجز]:

٤٨- لولا الإله ما سَكَنَّا خَضَمًا ولا ظَلَلْنَا بالمشايبي قِيَمًا
أي بلادَ «خَضَم»، يعني بلاد بني تميم.

= (عشر)؛ والتنبية والإيضاح ٢٥/٢؛ وتاج العروس ١٥٥/٨ (زيد)، ٤٦٤/٢٠ (جمع)؛ وأساس البلاغة (زيد)؛ وكتاب الجيم ٥٩/٢؛ وبلا نسبة في جوهرة اللغة ص ٦٤٣؛ ومقاييس اللغة ٤٠/٣؛ وديوان الأدب ٣٢٣/٣.

شرح المفردات: أجمعوا أمركم: اعزموا عليه.

الإعراب: «وأنتم»: الواو: بحسب ما قبلها، «أنتم»: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. «معشر»: خبر «أنتم» مرفوع بالضمّة. «زيد»: صفة مرفوعة بالضمّة. «على مائة»: جاز ومجرور متعلقان بالمصدر «زيد». «فأجمعوا»: الفاء: للاستئناف، «أجمعوا»: فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والألف: فارقة. «أمركم»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و«كم»: ضمير متصل مبني في محلّ جز مضاف إليه. «طرًا»: مفعول مطلق لفعل محذوف منصوب بالفتحة. «فكيدوني»: الفاء: حرف عطف، «كيدوني»: فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. وجملة «أنتم معشر»: بحسب الواو قبلها. وجملة «فأجمعوا»: استئنافية لا محلّ لها. وكذلك جملة «فكيدوني» المعطوفة عليها.

والشاهد فيه قوله: «زيد» حيث جاء بالمصدر وصفاً للخبر «معشر».

٤٨- التخريج: الرجز بلا نسبة في تهذيب اللغة ١١٩/٧؛ وديوان الأدب ٨٤/١؛ وتاج العروس (خضَم)؛ ولسان العرب ١٨٤/١٢ (خضَم).

شرح المفردات:

الإعراب: «لولا»: حرف شرط غير جازم. «الإله»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وخبره محذوف وجوباً. «ما»: حرف نفي. «سكنّا»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بـ«نا» الفاعلين، و«نا»: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «خَضَمًا»: مفعول به منصوب بالفتحة. (ويجوز إعرابها منصوبة بنزع الخافض). «ولا»: الواو: حرف عطف، «لا»: حرف نفي. «ظللنا»: لها إعراب «سكنّا» ذاته. «بالمشايبي»: جاز ومجرور - بكسرة مقدّرة على الياء للثقل - متعلقان بالفعل «ظللنا». «قيما»: حال منصوبة بالفتحة.

وجملة «لولا الإله»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «سكنّا»: جواب شرط غير جازم، لا محلّ لها من الإعراب، وكذلك جملة «ظللنا» المعطوفة عليها. والشاهد فيه قوله: «خَضَمًا» وهو اسم منقول عن الفعل.

ومن المسمّين بالماضي «كَعَسَبَ»، وهو من «الكعسبة»، وهو: العدو السريع، وهو رباعيٌّ. ومثله «تَرَجَمَ»، من قولهم: «تَرَجَمَ عن الشيء».

وأما «دُئِلَ» فقبيلة أبي الأسود، فإن سببوه لم يذكره في أبنية الأسماء. وذكر الأخفش أنه قد جاء في المعارف؛ والمعارف غير معولٍ عليها في الأبنية، لأنه يجوز أن يسمى الرجل بما لا نظير له في الكلام. وذكر الأخفش أنه اسم دُوَيْبَّةٍ تُشَبِّه ابنَ عَرسٍ. وأنشد [من المنسرح]:

٤٩- جاؤوا بجَيْشٍ لَوْ قِيسَ مُغْرَسُهُ مَا كَانَ إِلَّا كُمُغْرَسِ الدُّئِلِ
فعلى ذلك نَحْتَمِلُ قَبِيلَةَ أَبِي الْأَسْوَدِ أَنْ تَكُونَ مِنْ هَذَا، فَتَكُونَ كـ «أَسَدٍ»، وَ«قُورٍ»؛
وَالْآخِرُ أَنْ يَكُونَ مَنْقُولًا مِنَ الْفِعْلِ، مِثْلَ «شَمَّرَ»، وَ«خَضَّم»؛ مِنْ فَوْلكَ: «ذَالٌ يَذَالُ»،
وَهُوَ مَشْيٌ فِيهِ بَغْيٌ وَنَشَاطٌ، كَأَنَّهُ قِيلَ: «دُئِلَ فِي هَذَا الْمَكَانِ»، كَمَا يَقَالُ: «بَسِرَ فِيهِ»،
و«عُدِيَ فِيهِ»، ثُمَّ سُمِّيَ بِهِ مَفْرَدًا.

وأما المضارع، فنحو «بَشَكَرَ»، وَ«تَغَلَّبَ»، وَ«يَزِيدُ»؛ وَهُوَ كَثِيرٌ.

وأما الأمر، فنحو قولهم في الفلاة: «إِضْمِثْ»، وَ«إِضْمِثَّةٌ». قَالَ الشَّاعِرُ [مِنَ الْبَسِيطِ]:

أَشْلَى سَلُوقِيَّةً بَأَثَتْ وَبَاثَ بِهَا بَوَحْشٍ إِضْمِثَ فِي أَضْلَابِهَا أَوْدٌ^(١)

قوله: «أشلى»، أي: دعا، يقال: أَشْلَى الْكَلْبَ إِذَا دَعَاهُ، وَأَسَدَهُ إِذَا أَغْرَاهُ بِالضُّبْدِ.
وَالضَّمِيرُ فِي «أَشْلَى» يَعُودُ إِلَى الصَّائِدِ. وَ«سَلُوقِيَّةٌ»: مَنْسُوبَةٌ إِلَى «سَلُوقٍ»، وَهِيَ قَرِيبَةٌ

٤٩- التخریج: البيت لكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٥١؛ وشرح شواهد الشافعية ص ١٢؛ والمقاصد النحوية ٥٦٢/٤؛ وبلا نبة في أدب الكاتب ص ٥٨٦؛ والاشتقاق ص ١٧٠؛ وإصلاح المنطق ص ١٦٦؛ وشرح شافعية ابن الحاجب ٣٧/١؛ والمنصف ٢٠/١.

اللغة: المعرس: المكان الذي ينزل فيه. الدئل: دويبة صغيرة تشبه ابن عرس.

الإعراب: «جاؤوا»: فعل ماضٍ، والواو: ضمير في محل رفع فاعل. «بجيش»: جار ومجرور متعلقان بـ«جاؤوا». «لو»: شرطية غير جازمة. «قيس»: فعل ماضٍ للمجهول. «معمره»: نائب فاعل مرفوع، وهو مضاف، و الهاء: ضمير في محل جر بالإضافة. «ما»: نافية. «كان»: فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». «إلا»: حرف حصر. «كمعمرس»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر «كان»، وهو مضاف. «الدئل»: مضاف إليه مجرور.

وجملة «جاؤوا...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ما كان...»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. وجملة «قيس معمره» جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «لو قيس ما كان إلا كمعمرس»: صفة لـ«معمرس» محلها الجزر.

والشاهد فيه قوله: «الدئل» حيث جاء اسم دويبة.

(١) تقدّم تخریجه بالرقم ٤٤.

باليَمَن، يُنسَب إليها السيوف والكلاب. والضميرُ في «بات» يعود إلى «سلوقية»، والضمير في «بات» يعود إلى الصائد. و«اضْمِتْ»: فلاةٌ بعينها، كأنه في الأصل فعلُ أمرٍ من «صَمَتَ يَصْمُتُ إذا سكت»، كأنَّ إنساناً قال لصاحبه «اضْمِتْ»، يُسَكِّتُه ليسمع جِئاً؛ أو يكون في فلاةٍ يُسَكِّتُ المرء فيها صاحبه خوفاً، فسُمِّي المكان بالفعل خالياً من الضمير، ولذلك أعربه، ولم يصرفه للتعريف والتأنيث.

والمسموعُ في مضارع «صَمَتَ يَصْمُتُ» بالضم؛ والكسرُ هنا إما أن يكون لغة، أو من تغيير الأسماء، كما قُطعت الهمزة في التسمية. وذلك أنَّ همزة الوصل إنما حُفِّها الدخولُ على الأفعال، وعلى الأسماء الجارية على تلك الأفعال؛ نحو: «انطلق انطلاقاً»، و«اقتدر اقتداراً». فأما الأسماء التي ليست بجارية على أفعالها فأُلِفَ الوصل غيرُ داخلة عليها، إنما دخلت على أسماء قليلة، نحو: «ابن»، و«ابنة»، و«اثنان»، و«اثنتان»، و«امرئ»، و«امرأة»، و«اسم»، و«اسم»، وليس هذا منها؛ وإذا نُقل الفعل إلى الاسم، لزمته أحكام الأسماء، فُقطعت الألف لذلك.

ورُبَّما أثَّروا فقالوا: «إِضْمِئْ»، إذاً بغَلَبَةِ الاسمِية بعد التسمية، وشجعهم على ذلك تانيثُ المسمى وهو المَفَاة. و«الأصْلَاب»: جمع «صُلْب»، وهو الظهر. و«الأوْدُ»: الاعوجاج؛ والمراد أنها ذات هُبوطٍ وصُعودٍ وهي مُوجِشَةٌ.

فأما «أَطْرِقاً» في قول الهذلي [من المتقارب]:

على أطرَقاً بالياتِ الخيا م إلا الثمامَ وإلا العِصِي^(١)

فإن البيت لأبي ذؤيب الهذلي من قصيدة أولَّها:

عرفتُ الديارَ كزَّقمِ الدُّوي يَذْبِرُها الكاتبُ الجَمِيرِي

وهذه القصيدة تُروى مطلقةً مرفوعةً، وتروى مقيَّدة ساكنةً، وهي من المتقارب. فمن أطلقها كانت من الضرب الأول، ووزنه «فعولن»: «عِصِي يُو»، ومن قيدها كانت من الضرب الثالث، وهو المحذوف، ووزنه «فعلٌ»: «عِصِي».

و«أَطْرِقاً»: اسم بليد؛ قال الأصمعي: «سُمِّي بقوله: أَطْرِقُ، أي اسكُتْ، كان ثلاثة قال أحدهم لصاحبه: أَطْرِقاً، أي: اسكُتْنا لنسمع، فسُمِّي المكان أطرَقاً». وموضعُ «على أطرَقاً» نصبٌ على الحال من الديار، وكذلك «بالياتِ الخيام» نصبٌ على الحال، أيضاً والمراد: عرفت الديار على «أطرَقاً»، أي في هذه الحال.

وقوله: «إلا الثمامَ وإلا العِصِي» يروى «الثمام» بالرفع والنصب؛ فمن نصب، فلا إشكال فيه لأنه استثناءٌ من موجب، ومن رفع فبالابتداء، والخبر محذوفٌ، والتقدير: «إلا

الشمَامُ وإلا العصي لم تَبَلَّ، ومن نصب «الشمَام» ورفع «العصِي» فَإِنَّه حمّله على المعنى، وذلك أَنه لما قال: «بَلَيْتُ إِلاَّ الشمَام»، كان معناه «بقي الشمَام»، فعطف على هذا المعنى وتوهم اللفظ. ومثله قول الآخر [من الطويل]:

٥٠. وعَضُ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدْعُ من المال إِلاَّ مُسْحَتًا أَوْ مُجْلَفُ
أَلَا تَرَى أَنَّهُ رَفَعَ «أَوْ مُجْلَف» عَلَى مَعْنَى: «بقي من المال مُسْحَتٌ». ونحوُ منه قوله [من الطويل]:

٥١. عَدَاةٌ أَخَلَّتْ لَابْنَ أَصْرَمَ طَعْنَةً حُصَيْنٍ عَبِيطَاتِ السَّدَائِفِ وَالْخُمْرُ

٥٠ - التخریج: البيت للفرزدق في ديوانه ٢/٢٦؛ وجمهرة أشعار العرب ص ٨٨٠؛ وجمهرة اللغة ص ٣٨٦، ١٢٥٩؛ وخزانة الأدب ١/٢٣٧، ٨/٥٤٣؛ والخصائص ١/٩٩؛ ولسان العرب ٢/٤١ (سحت)، ٨/٣٨٢ (ودع)، ٩/٣١ (جلف)؛ وجمهرة اللغة ص ٤٨٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٧٩؛ والمحتسب ١/١٨٠، ٢/٣٦٥.

اللغة: عَضُ الزمان: شدته. المسحت: المتأصل الذي لم يبق منه شيء. المجلف: المتأصل الذي بقي منه شيء. ابن مروان: عبد الملك بن مروان.

المعنى: إن شدة الزمان وقوته لم تتركنا لنا من الرزق إلا القليل اليسير، فارجحنا يا ابن مروان. الإعراب: «وعَضُ»: الواو: بحسب ما قبلها، «عض»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «زمان»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «يا»: حرف نداء. «ابن»: منادى مضاف منصوب بالفتحة. «مروان»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عرضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. «لم»: حرف جزم ونفي وقلب. «يدع»: فعل مضارع مجزوم بالسكون، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. «من السال»: جار ومجرور متعلقان بـ«يدع». «إلا»: حرف حصر. «مسحتاً»: مفعول به منصوب بالفتحة. «أو»: حرف عطف «مجلف»: فاعل لفعل محذوف تقديره: أو بقي مجلف، مرفوع بالضمّة.

جملة «عَضُ زمان»: بحسب ما قبلها. وجملة «لم يدع»: في محل رفع خبر للمبتدأ «عَضُ». وجملة «بقي مجلف»: في محل رفع معطوفة على جملة «لم يدع».

والشاهد فيه قوله: «مسحتاً أو مجلف» حيث رفع «مجلف» على أنه يستأنف الكلام لجملة جديدة من مبتدأ وخبر (أو مجلف كذلك)، أو أن «مجلف» فاعل لفعل محذوف مفهوم من السياق تقديره «بقي» وللعلماء في تخریج هذا الكلام شيء كثير، ومنهم من غير رواية البيت ليتحاشى التفسيرات هذه.

٥١ - التخریج: البيت للفرزدق في ديوانه ١/٢٥٤؛ وسقط اللآلي ص ٣٦٧؛ وشرح التصريح ١/٢٧٤؛ والمقاصد النحوية ٢/٤٥٦؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/١٨٧.

شرح المفردات: حصين بن أصرم: اسم رجل أقسم ألا يأكل لحماً، وألا يشرب خمراً حتى يقتل ابن الجون الكندي. العبيطات: ج العبيطة، وهي الذبيحة التي تنحر من غير علة. السدائف: ج السديفة، وهي السمينة.

المعنى: يقول: إنه طعنه طعنة قاتلة أحلت له أكل اللحوم وشرب الخمر. الإعراب: «غداة»: ظرف زمان منصوب متعلق بفعل متقدم. «أحلت»: فعل ماضٍ، والتاء للأنثى. «لابن»: جار ومجرور متعلقان بـ«أحلت»، وهو مضاف. «أصرم»: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل. «طعنة»: فاعل «أحل». «حصين»: بدل من «ابن أصرم» أو عطف بيان. «عبيطات»: مفعول به لـ«أحل» وهو مضاف. «السدائف»: مضاف إليه مجرور. =

وذلك أنه رفع «الخمير» على نونهم رفع «العبيطات»، لأنه إذا أخلتها الطعنة، فقد حُلَّتْ هي.

ومن قيد القافية، جاز أن يكون «العصي» مرفوعاً كالمطلقة، على ما ذكرناه، وجاز أن يكون منصوباً بالمعطف على «الشمام»، إلا أنه أسكن للوقف، وما فيه الألف واللام يكون الوقف عليه كالمرفوع والمجروح.

وفي «أطرقا» ضمير، وهو الألف التي هي ضمير التنبيه. فإن قيل: فإذا سُمِّيَ به وفيه ضمير فإنه يكون جملة، فينبغي أن يُذكر مع الجُمْل المَحْكِيَّة في المركبات، نحو: «تَأْبَطُ شَرًّا» و«شَابَ قَرْنَاهَا»، فالجواب أن «أطرقا» له جهتان: جهة كونه أمراً، وجهة كونه جملة، فأورده ههنا من حيث إنه أمر، ولو أورده في المركبات من حيث هو جملة، لجاز. وقد روى بعضهم: «عَلَا أَطْرُقًا» بضم الراء، كأنه جعله جمع «طريق»، وجعل^(١) «عَلَا» فعلاً من «العلو»، وفيه ضمير، كأنه قال: «السبيلُ عَلَا أَطْرُقًا»، وعلى هذا يكون قد أُنْتُ «الطريق»، لأن «فَعِيلًا» و«فُعَالًا»، إنما يجمعان على «أفْعُل» إذا كان مؤنثاً، نحو «عَنَاقِي وَأَعْنَقِي»، و«عُقَابِي وَأَعْقُبِي»، ويكون «باليات الخيام» صفة «أَطْرُقِي».

وقيل: «أَطْرُقًا» بالكسر: جمع طريق في لغة هذيل؛ تفوي هذه المقالة رواية من قال: «أَطْرُقًا» بالضم؛ ومجاز ذلك أن يكون مقصوراً من «أَطْرُقَاء»، كأنه جمع «فَعِيلًا» على «أفْعِلَاء» كـ «صَدِيقٍ وَأَصْدِقَاء»، ثم حُذِفَت الألف الأولى التي للمد، فعادت ألف التانيث إلى أصلها، وهو القصر، وينبغي أن تُكْتَب الألف بالياء على حدّ كتبها في «حُبَارَى» و«سُمَانِي»، ولا شاهد فيه على هذين الوجهين.

والثالث: الصوت قد نُقِل الصوت إلى العَلَم، كما نقل الاسم والفعل. من ذلك تسمية عبد الله بن الحارث بـ «بَبَّة»؛ فيه صوت كانت أمه تُرْقِصه به وهو صبي، وذلك قولها [من الرجز]:

٥٢- لَأُنْكِحَنَّ بَبَّةً جَارِيَةً خَدْبَةً

= «والخمير»: الوار حرف عطف، و«الخمير»: فاعل لفعل محذوف تقديره: حُلَّتْ له الخمير.

وجملة: «أحلت...» في محلّ جز بالإضافة. وجملة «حلت الخمير» المحذوفة معطوفة على السابقة.

والشاهد بيّنه الشارح. وفي هذا البيت روايتان: أولاهما بنصب «طعنة» ورفع «عبيطات» فاعلاً، و«الخمير»، ونخروج هذه الرواية على أن «طعنة» مفعول به وإن كان فاعلاً في المعنى، و«عبيطات»، و«الخمير»: معطوفان عليه، ولكن الشاعر قد أتى بالفاعل منصوباً وبالمفعول مرفوعاً على طريقة من قال: «خرقَ الثوبَ المسمارَ». والرواية الثانية برفع «طعنة» ونصب «عبيطات»، ورفع الخمير، وتخريجها على أن «طعنة» فاعل «أحلت»، و«عبيطات» مفعول به، والخمير فاعل لفعل محذوف، أو مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف.

والشاهد فيه سيوضحه الشارح.

(١) في الطبعتين: «ويجعل».

٥٢- التخريج: الرجز لهند بنت أبي سفيان والدة عبد الله بن الحارث في سرّ صناعة الإعراب ٥٩٩/٢ =

مُكْرَمَةٌ مُسَحَّيَّةٌ تُجِبُّ^(١) أَهْلَ الْكَفْبَةِ
فغلب عليه، فسُمِّي به.

[العَلَمُ المرتجل]

قال صاحب الكتاب: «والمرتجل على ضربين: قياسي، وشاذ. فالقياسي نحو: عَطْفَانٌ، وعِمْرَانٌ، وَحَمْدَانٌ، وَفَقْعَسٌ، وَخَنْتَفٌ». والشاذ نحو: «مَخْبِبٌ، وَمَوْهَبٌ، وَمَوْظِبٌ، وَمَكْوَرَةٌ، وَخَبْوَةٌ».



قال الشارح: اعلم أنَّ المرتجل في الأعلام ما ارتجل للتسمية به، أي اخترع ولم يُنقل إليه من غيره؛ من قولهم: «ارتجل القصيدة والخطبة»، إذا أتى بها عن غير فكرة وسابقة رويّة. واشتقاقه من «الرَّجُل»، كأنَّ الشاعر والخطيب أشأهما وهو على رجليه في حال الإنشاء.

وهو على ضربين، كما ذكر، قياسي وشاذ. والمراد بالقياسي أن يكون القياس قابلاً له غير دافعه، وذلك نحو: «حَمْدَانٌ»، و«عِمْرَانٌ»، و«عَطْفَانٌ»، و«فَقْعَسٌ»، و«خَنْتَفٌ»، فهذه الأسماء مرتجلة للعلمية، لأنها لم تكن موضوعة بإزاء شيء من الأجناس، ثم نُقلت منه إلى العلمية، وإنما بُنيت صيغها من أول مرة للعلمية. وكونُ القياس قابلاً لها من حيث إنَّ لها نظيراً في كلامهم، فـ «حمدان» في العلم كـ «سعدان» اسم بُنيت، و«صفوان» للحجر الأملس؛ و«عمران» كـ «سرحان» وهو الذئب، و«جرمان» وعُضيان»

= والدرر ٢٢٦/١؛ ولسان العرب ٢٢١/١، (ليب)، ٣٤٦ (خدب)؛ والمقاصد النحويّة ٤٠٣/١؛ ولا امرأة من قرش في جمهرة اللغة ص ٦٣؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤٠٥/٢؛ والخصائص ٢/٢١٧؛ والمنصف ١٨٢/٢.

شرح المفردات: البَذْبَذَةُ: الضخمة. تجبُّ أهل الكعبة: تغلب نساء قرش بحسبها.

الإعراب: «لأنكحن»: اللام: حرف موطن للقسم، «أنكحن»: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، والتون: حرف توكيد لا محلّ لها من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا. «بيّه»: مفعول به منصوب بالفتحة، وسُكُنَ لضرورة الوزن. «جارية»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة الظاهرة. «خديبه»: صفة منصوبة بالفتحة، وسُكُنَتْ لضرورة الوزن. «مكرمة»: صفة ثانية لـ «جارية» منصوبة بالفتحة. «محبّه»: صفة ثالثة منصوبة بالفتحة، وسُكُنَتْ لضرورة الوزن. «تجبّ»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله: ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي. «أهل»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «الكعبة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسُكُنَ لضرورة الوزن. وجملة «لأنكحن»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب؛ أو جملة جواب القسم المقدّر لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تجبّ»: في محل نصب صفة رابعة لـ «جارية».

والشاهد فيه قوله: «بيّه» حيث سُمِّي به نقلاً عن صوت.

(١) في الطبعة المصرية «تُحِبُّ».

مصدرين، و«فقعس» مثل «سَلَهَب»، وهو الطويل، اسم رجل من بني أسيد، وهو «فَقْعَسُ ابن طريف»؛ و«حنتف» اسم رجل أيضاً، وهما حنتفان: «حَنْتَفْ» وأخوه «سَيْف» ابنا «أوس بن جُزَيِّ اليزبوعي»، وليس فيهما خروج عن مقتضى القياس من إظهار تضعيف أو تصحيح مُعْتَلٍّ، نحو: «خَيَوة»، و«مَكْوَزَة».

ومن المرتجل المعدول نحو: «عَمَر»، و«زُفَر» و«زُحَل» كله مرتجل، لأنه لا يُعَدَل إلا في حال التعريف.

وأما الشاذّ فما كان بالضدّ ممّا ذكر، ممّا يدفعه القياس؛ فمن ذلك «مَحَبَب» اسم رجل؛ القياس فيه «مَحَبَّ» بالإدغام، نحو «مَقَرَّ» و«مَرَدَّ»؛ لأنه «مُفْعَل» من «المَحَبَّة» والميم زائدة، لقولك: «أحببت»، و«حببت»، ولو كان أصلاً، لجاز أن يكون من قبيل «مَهْدَد» مُلَحَقاً بـ «جَعْفَر»، وإظهار التضعيف لذلك، إلا أنه ليس في كلام العرب تركيب «م ح ب»، فلذلك كان من الشاذّ.

ومن ذلك «مَوْهَب» في اسم رجل، و«مَوْظَب» في اسم مكان. وكلاهما شاذّ، لأن ما فاؤه واو لا يأتي منه «مُفْعَل» بفتح العين، إنما هو «مُفْعِل» بكسرها، نحو: «مَوْضِع»، و«مَوْضِع»، و«مَوْرِد»، و«مَوْجِل»، و«مَوْعِد». ومن الشاذّ «مَكْوَزَة»، و«مَزِيد»، قياسهما «مَكَازَة»، و«مَرَاد»، كـ «مَفَازَة» و«مَعَاش»؛ تُقَلَّب الواو والياء فيهما ألفاً بعد نقل حركتهما إلى ما قبلهما، ومثله في الشذوذ «مَرَيَّم»، و«مَذِين»، لا فَرْق بين الأعجمي والعربي في هذا الحكم. ومن الشاذّ «خَيَوة» اسم رجل، وأصله «خَيَّة» مضاعف الياء، لأنه ليس في الكلام «خَيَوة»، فقلبوا الياء واواً، وهذا ضدّ مقتضى القياس؛ لأن القياس يقتضي إذا اجتمعت الياء والواو، وقد سبقت الأولى منهما بالسكون، أن تُقَلَّب الواو ياءً على حدّ «سَيِّد ومَيْت»، وأما أن تجتمع الياءان فتُقَلَّب الياء واواً، فلا.

فصل

[اجتماع الاسم واللقب]

قال صاحب الكتاب: «وإذا اجتمع للرجل اسم غير مضاف، ولقب، أضيف اسمه إلى لقبه، فقليل: هذا «سَعِيدُ كُرْزٍ»، و«قَيْسُ قُفَّة»، و«زَيْدُ بَطْنة». وإذا كان مضافاً، أو كنية، أجري اللقب على الاسم، فقليل: هذا «عبد الله بَطْنة» وهذا «أبو زيد قُفَّة».

قال الشارح: اعلم أنك إذا لقبْتَ مفرداً بمفرد، وأضفته إليه، نحو: «سعيد كُرْزٍ»، كان اسمه «سعيداً»، ولقبه «كُرْزاً»؛ فلما جُمع بينهما، أضيف العلم إلى اللقب، وكذلك «قَيْسُ قُفَّة»، و«زَيْدُ بَطْنة»؛ وإنما فعلوا ذلك لئلا يخرجوا عن منهاج أسمائهم، ألا ترى أن

أصل أسمائهم إما مفردٌ كـ «زيد»، وإما مضافٌ كـ «عبد الله»، و«امريء القيس»، و«أبي بكر»، و«أُم جَعْفَرٍ». وليس في كلامهم اسمان مفردان لمسمًى واحدٍ يُستعمل كل واحد منهما مفردًا. فلو جمعوا بين الاسم واللقب مفردَين، لا على سبيل الإضافة، لخرجوا عن منهاج استعمالهم، ولم يكن له نظيرٌ؛ فأضافوا العلم إلى اللقب ليخرجوا على عادتهم في ذلك، ويكون له نظيرٌ في كلامهم، نحو: «عبد الله»، وشبيهه. فإذا أضفت الاسم إلى اللقب، صار كالاسم الواحد، وسُلب ما فيه من تعريف العلميّة، كما إذا أضفته إلى غير اللقب، نحو: «زيدكم»، فصار التعريفُ بالإضافة.

وجُعِلَت الألقاب معارفًا، لأنها قد جرت مجرى الأعلام، وخرجت عن التعريف الذي كان لها بالألف واللام قبل التلقيب؛ كما أنا إذا قلنا: «الشمس»، كان معرفةً بالألف واللام، وإذا قلنا: «عَبْدُ شَمْسٍ»، كان من قبيل الأعلام.

فإن قيل كيف جازت إضافة الاسم إلى اللقب، وهما كشيء واحد؟ وهل هو إلا إضافة الشيء إلى نفسه؟ فالجواب أن العلم إذا أُضيف إلى اللقب، وابتزوا ما فيه من تعريف العلميّة، صار للمسمًى لا غير؛ والمسمًى يضاف إلى الاسم، نحو: «ذات مرة»، و«ذا صباح»، ونحو قوله [من الطويل]:

٥٣- إَلَيْكُمْ ذَوِي آلِ النَّبِيِّ تَطَلَّعَتْ [نَوَازِعُ مِنْ قَلْبِي ظِمَاءٌ وَأَلْبُبُ]
والإضافة على هذا حقيقتٌ بمعنى لام الملك والاختصاص، فقولك: «قيسُ قُفَّة» أي: المختصّ بهذا اللقب، أو كان هذه اللفظة ملكَ اللقب.

٥٣- التخريج: البيت لكميت بن زيد في خزنة الأدب ٣٠٧/٤، ٣٠٨، ٣٠٩؛ والخصائص ٢٧/٣؛ ولسان العرب ١١٦/١ (ظما)، ٧٣٠ (لب)، ٣٢٢/١٥ (نسا)، ٤٥٧ (ذو)، ٤٦١ (ذا)؛ والمحاسب ٣٤٧/١؛ والمقاصد النحوية ١١٢/٣؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في تخلص الشواهد ص ١٣٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٠٦.

اللغة: آل النبي: أهل بيت النبي ﷺ. تَطَلَّعَتْ: تَشَوَّفَتْ. نَوَازِع: جمع نازعة من نزعت النفس إلى الشيء، أي: اشتاقت إليه. الظِّمَاء: العطاش. أَلْبُبُ: جمع لُبٍّ، وهو العقل.

المعنى: لقد تشوفت إلى لقائكم يا أهل بيت النبي مدفوعاً إلى ذلك برغبة جامعة.

الإعراب: «إليكم»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تَطَلَّعَتْ». «ذوي»: منادى مضاف منصوب، وعلامة نصبه الياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. «آل»: مضاف إليه مجرور. «النبي»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «تَطَلَّعَتْ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها. «نَوَازِعُ»: فاعل مرفوع بالضمة. «من قلبي»: جار ومجرور متعلقان بصفة لـ «نَوَازِعُ». «ظِمَاءٌ»: صفة لـ «نَوَازِعُ» مرفوعة مثله. «وَأَلْبُبُ»: الواو: حرف عطف، «أَلْبُ»: اسم معطوف على «نَوَازِعُ» مرفوع مثله.

جملة «تطلعت نوازع»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «ذوي آل النبي»: اعتراضية لا محل لها. والشاهد فيه: أن إضافة «ذوي آل النبي» من إضافة المسمًى إلى الاسم، أي: يا أصحاب هذا الاسم، وأراد بذلك الرد على من زعم أن «ذا» في مثل هذا الاستعمال زائدة.

فإن كان العلم مضافاً، أفردوا اللقب، كقولهم: «عبدُ الله بَطَّةٌ»، ليصير بمنزلة «أبي بكرٍ زيد»، فيكون من قبيل عطف البيان. ف «عبدُ الله» ك «أبي بكرٍ» و«بَطَّةٌ» ك «زيد»، فلم يخرج عن حد استعمالهم.

فصل

[العلم المختص بالحيوان]

قال صاحب الكتاب: «وقد سموا ما يتخذونه، ويألفونه، من خيلهم وإبلهم وغنمهم وكلابهم، وغير ذلك، بأعلام، كل واحد منها مختص بشخص بعينه، يعرفونه به؛ كالأعلام في الأناسي، وذلك نحو: أعوج، ولاحي، وشذقم، وعُلَيان، وخُطَّة، وهَيْلَة، وضمُران، وكساب».

قال الشارح: اعلم أن الأعلام وُضعت على الأشخاص، لتمييز بعضها من بعض. والأشخاص على ضربين: أدمية وغير أدمية.

فالأدمية قد تقدم شرحها. وغير الأدمية على ضربين: منه ما يُتخذ ويؤلف كالخيل والإبل والغنم والكلاب، فيحتاجون إلى التمييز بين أفراد ذلك الجنس، فوضعوا لها أعلاماً، ليمتاز كل شخص باسم ينفرد به كالأناسي. وذلك نحو: «أعوج» وهو فرس مشهور للعرب، كان في الجاهلية سابقاً يُنسب إليه الخيل الأعوجية. قال الشاعر [من الطويل]:

٥٤- نَجَوْتُ وَلَمْ يَمُنَّنْ عَلَيْكَ طَلَاقَةٌ^(١) سِوَى جَنَدِ التَّقْرِيبِ مِنْ آلِ أَعُوجَا

٥٤- التخريج: البيت للفرزدق في ديوانه ١١٧/١؛ ومَرَّ صَانَعَةُ الإِعْرَابِ ١٠٢/١؛ ولسان العرب ١١/٣٠ (أهل)، ٣٧/١١ (أول).

شرح المفردات: الرئذ: الخفيف في المشي. التقريب: ضرب من السير. أعوج: فرس مشهور. الإعراب: «نجوت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «ولم»: الواو: حالية، «لم»: حرف جزم ونفي وقلب. «يمنن»: فعل مضارع مجزوم بالسكون. «عليك»: جاز ومجرور متعلقان بالفعل «يمنن». «طلاقة»: مفعول مطلق - لفعل محذوف - منصوب بالفتحة. «سوى»: فاعل «يمنن» مرفوع بضممة مقذرة على الألف للتعذر، وهو مضاف. «جيد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف. «التقريب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «من آل»: جاز ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لـ «جيد التقريب»، و«آل»: مضاف. «أعوجا»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. والألف للإطلاق.

وجملة «نجوت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لم يمنن»: في محل نصب حال. والشاهد فيه قوله: «آل أعوج» حيث جعل «أعوج» اسماً علمياً لفرس مشهور، وجعل سلالة «آله».

(١) في الطبعيتين: «ولم تمنن عليك طلاقة»، تحريف، وقد صورتها طبعة ليبزغ في جدول التصريبات ص ٩٠٣.

و«لاحق» وهو قَرَسٌ، كان لمعاوية بن أبي سُفْيَان - رحمه الله - مشهورٌ، واسمُ فُحْلٍ كان له «غني» أيضًا. و«شَدَقَمٌ» وهو فُحْلٌ من الإبل كان للنعمان. و«عُلَيَّانٌ»: جملٌ كان لكليب بن وائل. قال [من المتقارب]:

٥٥- وَدُونُ عُلَيَّانَ خَرَطَ الْقَتَادَ

و«خُطَّةٌ»، و«هَيْلَةٌ»، وهما عَنَزَا سَوِيٌّ. وقيل: «هَيْلَةٌ»: شاةٌ كانت لقوم من العرب، مَنْ أساء إليها دَرَّتْ له بِلَبَنُهَا، ومن أحسن إليها وعلَفَهَا نطحت، فكانت العرب تضرب بها المثل. وفي المثل: «لَعَنَ اللهُ مِغْرَى حَيْرُهَا خُطَّةٌ»^(١). وقال الكُمَيْتُ يخاطب الأبرش الكلبي [من الوافر]:

٥٦- فَإِنَّكَ وَالْثَّحُولُ عَنْ مَعَدٍّ كَهَيْلَةٍ قَبْلُنَا وَالْحَالِبِينَا
و«ضَمْرَانٌ»: وهو كَلْبٌ. و«كَسَابٌ»: وهي كَلْبَةٌ.

٥٥ - التخریج: لم أتع على تسمية هذا الشطر، وفي الأمثال العربية «دون عليان خراط القتاد». انظر: خزنة الأدب ١٦٧/٢؛ والمستقصى ٨٢/٢؛ ومجمع الأمثال ٢٦٩/١. والقتاد: نبات صلب له شوك كالإبر. وخرطه: انتزاع الورق منه اجتذابًا. والمثل قاله كليب حين سمع جناسًا يقول لخالته: لِيُقْتَلَرُ غَدًا فحل هو أعظم شأنًا من ناقتك، فظن أنه يتعرّض لفحل له يُسمى عليان. وهو يُضرب للأمر الممنوع أو الشديد الصعوبة.

الإعراب: «ودون»: الواو: بحسب ما قبلها، «دون»: ظرف مكان مبني في محل نصب مفعول فيه متعلق بخبر مقدم محذوف، وهو مضاف. «عليان»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. «خرط»: مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «القتاد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. وجملة «خرط القتاد موجود دون عليان»: بحسب الواو.

والشاهد فيه قوله: «عليان» حيث جاء به علمًا على جمل لكليب بن وائل.

(١) ورد المثل في فصل المقال ص ٤٨٤؛ ومجمع الأمثال ١٨٠/٢.

٥٦ - التخریج: البيت للكميت في ديوانه ١٦٦/٢؛ وتاج العروس (هيل)؛ وفصل المقال ص ٤١٨.

شرح المفردات: هيلة: اسم شاة، كانت تبرز لمن يُسيء إليها، وتنطح من يُحسِن إليها، فضرب بها المثل في مكافأة المُحسِن بالإساءة، والمسيء بالإحسان.

الإعراب: «فإنك»: الفاء: بحسب ما قبلها، «إن»: حرف مشبّه بالفعل، والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «إن»، «والتحول»: الواو: للمعية، «التحول»: مفعول معه منصوب بالفتحة. «عن معدٍّ»: جاز ومجرور متعلقان بالمفعول معه. «كهيلة»: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني في محل رفع خبر «إن»، وهو مضاف، «هيلة»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. «قبلنا»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و«نا»: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «والحالبيين»: الواو للمعية، «الحالبيين»: مفعول معه منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم، والألف للإطلاق.

وجملة «إنك كهيلة»: بحسب الفاء.

والشاهد فيه قوله: «كهيلة» حيث جاء بها علمًا على عترة.

فصل

[علم الجنس المختص بالحيوان]

قال صاحب الكتاب: «وما لا يتخذ، ولا يؤلف، فيحتاج إلى التمييز بين أفراد، كالطير، والوحوش، وأحناش، الأرض، وغير ذلك، فإن العلم فيه للجنس بأسره، وليس بعضه أولى به من بعض. فإذا قلت: «أبو بَرَأش»، و«ابن دَأْبَة»، و«أَسَامَة»، و«ثُعَالَة»، و«ابن قَتْرَة»، و«بنت طَبَي»، فكانك قلت: الضرب الذي من شأنه كَيْتَ وكَيْتَ.

ومن هذه الأجناس ما له اسم جنس، واسم علم، كـ «الأسد» و«أَسَامَة»، و«الثعلب» و«ثُعَالَة»، وما لا يعرف له اسم غير العلم، نحو: «ابن مِقْرَضٍ» و«جَمَارِ قَبَانٍ». وقد صنعوا في ذلك نحو صنيعهم في تسمية الأناسي، فوضعوا للجنس اسماً وكنية، فقالوا للأسد: «أَسَامَة» و«أبو الحارث»، وللثعلب: «ثُعَالَة» و«أبو الحُصَيْن»، وللضبُع: «حَضَاجِرُ» و«أم عامر»، وللعقرب: «شَبُوءَة» و«أم عَزِيطَ».

ومنها ما له اسم ولا كنية له، كقولهم: «قُثْمٌ» للضبُعَان، وما له كنية ولا اسم له، كـ «أبي بَرَأش»، و«أبي صُبَيْرَة»، و«أم رِبَاح»، و«أم عَجَلَان».



قال الشارح: اعلم أن العلم في هذا الفصل واقع على الجنس، بخلاف ما تقدم من الأعلام؛ فإنه واقع على الأشخاص كـ «زيد»، و«عمرو»، فالعلم فيه يختص شخصاً بعينه، لا يشاركه فيه غيره؛ وعلم الجنس يختص كل شخص من ذلك الجنس يقع عليه ذلك الاسم، نحو: «أَسَامَة»، و«ثُعَالَة»، فإن هذين الاسمين يقعان على كل ما يُخْبَر عنه من الأسد ومن الثعلب. وإنما كان العلم ههنا للجنس، ولم يكن كالأناسي، وذلك لأن لكل واحد من الأناسي حالاً مع غيره، من معاملة أو مبايعة، فاحتاج إلى اسم يخصه دون غيره، ليُخْبَر عنه بما له وعليه. وكذلك ما يتخذه الناس ويثبت عندهم ويألفونه من خيلهم وابلهم وكلابهم.

وقد يجعلون لكل واحد^(١) منها لقباً يخصه دون غيره، نحو: «أَعْوَج» و«لَاحِقٍ»، وذلك أنه قد يختص بزيادة حُسنٍ، أو فَضْلٍ عَدُوٍّ، فاحتيج لذلك إلى التمييز بين أفرادها بالألقاب الخاصة، ليُخْبَر عن كل واحد بما فيه من المعنى، أو يُؤَمَّر له بزيادة نُظَرٍ. وأما هذه السباع التي لا تثبت عندهم، فلا يُحتاج^(٢) إلى الفصل بين أفرادها، فإذا لحقها لقب كان ذلك لكل واحد من أشخاص ذلك الجنس أجمع، فإذا قلت: «أَسَامَة»، أو «ثُعَالَة»،

(١) في نسخة «شخص». (عن هامش الطبعة المصرية).

(٢) في الطبعتين: «تحتاج»، والتصحيح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليبزغ ص ٩٠٣.

أو «ابن فِثْرَة»، فكأنك قلت هذا الضرب الذي رأيته، أو سمعت به من السباع، أو غيرها^(١). وهي أعلامٌ معارفٌ، لا محالة؛ يدلُّ على أنها معارفٌ أن ما كان منها مضافاً فتعريفه يبيِّن بترك صَرْفٍ ما أضيف إليه، نحو: «ابن قِثْرَة»، و«حمار قِثَانٍ». وما كان منها مفرداً فهو معرفة بامتناعه من الألف واللام اللتين للتعريف، ألا ترى أن «ابن مخاضٍ»، و«ابن لبونٍ»، و«ابن ماءٍ»، لما كنَّ نكراتٍ دخلت فيما أضيفت إليه الألف واللام، لتعرف شيئاً من شيء، كما تفعل في الخيل والكلاب قال الشاعر [من البسيط]:

٥٧- وابنُ اللَّبُونِ إذا ما لُزَّ في قَرَنِ لم يَسْتَطِعْ صَوْلَةُ البُزْلِ القَنَاعِيسِ
وقال الآخر [من الوافر]:

٥٨- وَجَدْنَا نَهْشَلًا فَضَلَّتْ فُقَيْمًا كَفَضَلَ ابْنَ المَخَاضِ عَلَى الفَصِيلِ

(١) في الطبعتين «غيره»، والتصحيح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليزغ ص ٩٠٣.
٥٧- التخرُّج: البيت لجرير في ديوانه ص ١٢٨؛ والأغاني ٣٢٠/٥؛ وجمهرة اللغة ص ١٣٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٤٥٩/١؛ وشرح شواهد المغني ١٦٧/١؛ والكتاب ٩٧/٢؛ وكتاب الصناعتين ص ٢٤؛ ولسان العرب ٤٠٥/٥ (لزز)، ١٧٨/٦ (قعر)، ١٨٤ (قنعر)، ٣٧٥/١٣ (لبن)؛ والمقتضب ٤٦/٤، ٣٢٠؛ وبلا نسبة في الرد على النحاة ص ٧٤.

اللغة: ابن اللبون: البعير الصغير الذي تمت له ستان وبدأ بالثالثة، والأنثى بنت لبون؛ واللبن: هي الناقة ذات اللبن. لُزَّه: شدَّه. القرن: الحبل يُشدُّ به بعيران معاً. الصولة: الوثوب والمنازلة. البزل: جمع بازل وهو البعير الذي بلغ التاسعة من عمره. القناعيس: جمع قنعر وهو الجمل القوي الشديد الضخم.

المعنى: إذا ما جُمع بعيران في جبل واحد، ابن ستين وابن تسع، فإن ابن اللبون لن يقدر على الوثوب مع الفحل، ولا على مجاراته. وهو مثل يضرب لكل من يقف في موقف هو أعجز من أن يقفه.
الإعراب: «وابن»: «الواو»: بحسب ما قبلها، «ابن»: مبتدأ مرفوع. «اللبنون»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان متضمن معنى الشرط متعلق بجوابه. «ما لُزَّ»: «ما»: زائدة. «لُزَّ»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، و نائب الفاعل: ضمير مستتر تقديره: هو. «في قرن»: جار ومجرور متعلقان بـ«لُزَّ». «لم يستطع»: «لم»: حرف نفي وجزم وقلب، «يستطع»: فعل مضارع مجزوم بالسكون، و«الفاعل»: ضمير مستتر تقديره: هو. «صولة»: مفعول به منصوب بالفتحة. «البزل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «القناعيس»: صفة «البزل» مجرورة بالكسرة.

والشاهد فيه قوله: «ابن اللبون»: حيث دخلت «أل» على «ابن لبون» لتفيد تعريفه، فهو إذن نكرة، بينما لا تدخل على «ابن آوى» الذي هو معرفة بدون «أل».

جملة «ابن اللبون...» بحسب الراو. وجملة «إذا ما لُزَّ لم يستطع» في محل رفع خبر للمبتدأ (ابن). وجملة «لُزَّ»: في محل جرٍّ بالإضافة. وجملة «لم يستطع»: لا محل لها (جواب شرط غير جازم).

٥٨- التخرُّج: البيت للفردق في ديوانه ٩٦/٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٥١٣/١؛ وله أو لجرير في لسان العرب ٢٢٩/٧ (مخض)؛ وبلا نسبة في المقتضب ٤٦/٤، ٣٢٠.

اللغة: نهشل وفقيم: قبيلتان عربيتان. فضلتها: زادت عليها فضلاً. ابن المخاض: المولود منذ سنة. =

قال الآخر [من الطويل]:

٥٩- مُفَدِّمَةٌ قَرَأَ كَأَنَّ رِقَابَهَا رِقَابُ بَنَاتِ الْمَاءِ أَفْزَعَهَا الرُّعْدُ
ومما يدل على تعريف هذه الأشياء أنه يقع بعدها النكرة حالاً، كقولك: «هذا
أسامة مُقْبِلًا»، و«رأيت ثعالة مُوَلِّيًا». ولو كانت نكرات، لم يقع الحال بعدها.

واعلم أن هذه الأشياء معارف على ما ذكرنا، إلا أن تعريفها أمرٌ لفظيٌّ، وهي
من جهة المعنى نكراتٌ لشياعها في كل واحد من الجنس، وعدم اختصاصها شخصاً
بمعينه دون غيره، إلا أن الشياخ لم يكن لأنه بإزاء حقيقة شاملة، بل لأجل أن هذا
اللفظ موضوعٌ بإزاء كل شخص من هذا الجنس؛ فمن ذلك: «أبو بَرَأَقَش»، وهو

= الفصيل: ولد الناقة إذا فصل عن أمه.

المعنى: أي فضل لقبيلة نهشل على قبيلة فقيم؟! لقد وجدناهما بذات المستوى تقريباً كابن المخاض
والفصيل.

الإعراب: «وجدنا»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و«نا»: ضمير متصل في محل رفع فاعل.
«نهشلاً»: مفعول به منصوب بالفتحة. «فضلت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء:
للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هي. «فقيماً»: مفعول به منصوب بالفتحة. «كفضل»: «الكاف» اسم بمعنى مثل مبني على الفتح في محل نصب نائب مفعول مطلق، وهو مضاف،
و«فضل»: مضاف إليه. «ابن»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «المخاض»: مضاف إليه مجرور
بالكسرة. «على الفصيل»: جار ومجرور متعلقان بالمصدر «فضل».

وجملة «وجدنا»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «فضلت»: في محل نصب مفعول به ثانٍ للفعل «وجد».
والشاهد فيه قوله: «ابن المخاض» حيث عرّف «ابن مخاض» بـ«أل» التعريف. مما يدل على أنه نكرة
لقبولة «أل».

٥٩- التخريج: البيت لأبي الهندي الرياحي (مؤمن بن عبد القدوس) في لسان العرب ٢٨٤/٥ (وضر)، ١٠/
١٨ (برق)، ٤٥١/١٢ (فهم)؛ والمعاني الكبير ص ٤٥٠؛ وبلا نسبة في المقتضب ٤/٤٦، ٣٢٠.
اللغة: الأباريق المفدّمة: الأباريق المدودة. وبنات الماء: الغرائيق، ضربٌ من طيور الماء.
المعنى: وصف أباريق خمر مدودة بالقر، فشيها برقاب الغرائيق من حيث الطول والإشراف إذا ما
فرزت هذه الطيور من قصف الرعد ورفعت أعناقها.

الإعراب: «مُفَدِّمَةٌ»: حال، وصاحب الحال في بيت سابق، ويمكن أن يكون مفعولاً به لفعل
محذوف بتقدير «أعني». «قَرَأَ»: مفعول به على تضمين «مُفَدِّمَةٌ» معنى «مُلبَّبة» أو منصوبة بنزع
الخافض. «كَأَنَّ»: حرف مشبه بالفعل. «رِقَابَهَا»: اسم «كَأَنَّ» منصوب بالفتحة، و«ها»: مضاف إليه
محلها الجر. «رِقَابُ»: خبر «كَأَنَّ» مرفوع بالضمة. «بنات»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «الماء»:
مضاف إليه مجرور بالكسرة «أَفْزَعَهَا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و«ها»: مفعول به محله النصب.
«الرعد»: فاعل مرفوع بالضمة.

وجملة «كَأَنَّ رِقَابَهَا رِقَابُ بَنَاتِ الْمَاءِ»: حال من نائب الفاعل (هو) في «مُفَدِّمَةٌ» محلها النصب.
وجملة «أَفْزَعَهَا الرعد»: حال من «بنات الماء» محلها النصب.
والشاهد فيه: تعريف «بنات الماء» بـ«أل» وهذا دليل تنكيرها.

طائر ذو ألوانٍ من سوادٍ وبياضٍ، يتغيّر في النهار ألواناً بضرب به المثل في التلّون^(١). قال الشاعر [من مجزوء الكامل]:

٦٠- يغدوا عليك مُرْجَلِبٌ من كأنهم لم يفعلوا
كأبي براقش كلّ لَوٍ نِ لَوْنُهُ يَنْتَحَوِلُ
ومن ذلك قولهم: «ابن دأية» للغراب، قبل له ذلك لأنه يقع على دأية البعير فينقرها. و«الدأية» من البعير: الموضع الذي يقع عليه خشبُ الرُخْل، فيعقره.
وقالوا: «ابن فثرة» لضرب من الحَبَات أولي الصُّغَر، كأنه سُمِّيَ بذلك تشبيهاً بالسهم الذي لا حديدة فيه، فيقال له: «فترة»، والجمع «فَثَر»، كأنه منقول منه.
وقالوا: «بنت طَبَقٍ» لضرب من الحَيَات، وأصله الداهية. وقيل: «بنت طبق»: سُلْحَفَاءُ تزعم العرب أنها تبيض تسعاً وتسعين بيضة، وتبيض بيضة تُثَقَّفُ عن أسود.

(١) انظر: جهمرة الأمثال ١/ ٤٠١؛ والذرة الفاخرة ١/ ١٦٠؛ والمستقصى ١/ ٨٩؛ ولسان العرب ١١/ ١٨٦ (حول)؛ ومجمع الأمثال ١/ ٢٢٨.

٦٠- التخرّيج: البيتان لبعض بني أسد في خزانة الأدب ٩/ ٩١؛ والكتاب ٣/ ٨٧؛ ولسان العرب ٦/ ٢٦٥ (رقش)؛ وبلا نسبة في البيان والنبين ٣/ ٣٣٣؛ ودبران المعاني ١/ ١٨٢؛ وذيل الأمالي ص ٨٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٠٦؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥١٥؛ وكتاب الصناعتين ص ١٠٦.

اللغة: لم يفعلوا: أراو لم يفعلوا سوءً والشَّر. المُرْجَل: اسم المفعول من الترجيل وهو مشط الشعر وتليينه بالدهن ونحوه.

المعنى: وهؤلاء القوم إن غدروا بأصحابهم وظهر عليهم الجبن والضعف والبخل، سرعان ما يقلبون عليك وكانهم براء مما فعلوا، يتلَوْنون حسب مصالحهم.

الإعراب: «يغدوا»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون، والواو: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والفعل بدل من قوله: «لا يحفلوا». «هليك»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «يغدوا». «مرجلين»: حال منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم. «كأنهم»: كأن حرف مشبه بالفعل، والضمير المتصل «هم» في محل نصب اسمها. «لم»: حرف نفي وجزم وقلب. «يفعلوا»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون، والواو: في محل رفع فاعل، و الألف: قارئة. «كأبي»: جار ومجرور متعلقان بـ«يغدوا»، و«أبي»: مضاف. «براقش»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضاً من الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. «كلّ»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «لَوٍ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «لونه»: مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاف، والهاء ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. «يتحوّل»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو.

وجملة «يغدوا»: في محل جزم بدل من جملة «لا يحفلوا». وجملة «كأنهم لم يفعلوا». في محل نصب حال. وجملة «لم يفعلوا»: في محل رفع خبر «كأن». وجملة «لونه يتحوّل» في محل جرّ صفة لـ«أبي براقش». وجملة «يتحوّل» في محل رفع خبر المبتدأ.

والشاهد فيه: أن الشاعر ضرب به المثل في التحوّل والتلّون.

وقالوا: «ابن مَقْرَضٍ»، لدَوَيْبَةِ دون الفَار، ولَوْنُهَا إلى العُبْرَةِ. وقيل: هي «الدَّلَق» واسمها بالفارسية: «ذَلَه»، تقتل الحَمَامَ.

وقالوا: «جَمَارَ قَبَانٍ»، وهو دَوَيْبَةُ مستطيلة ذات أَرْجُلٍ. والمسموع فيها تَرْكُ الصرف؛ فعلى هذا يكون «قَبْلَانٌ»، من «قَبْ» في الأرض إذا ذهب فيها. وربما صرفها بعضهم فيجعلها «قَبْلَالاً»، من «قَبْنٍ»، وهو مثل: «قَبْ»، فيكون كـ «حَسَانٍ»؛ إن جعل من «الحُسْن» كانت النون أصلاً وانصرف، وإن جعلته من الحَسَن لم ينصرف. قال الشاعر [من الرجز]:

٦١- يَا عَجَبًا لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا جَمَارَ قَبَانٍ يَسُوقُ أَزْلَبًا
فتقول في الجماعة: «رَأَيْتُ حُمُرَ قَبَانٍ».

وقالوا: «سَامُ أَبْرَصٍ» لضرب من العِظَاءِ. فـ «سَامٌ»: اسمُ فاعِلٍ من «السَّم»، كأنه ذو سَمٍّ، و«أَبْرَصٌ»: «أَفْعَلٌ»، من «الْبَرَص»؛ قبل له ذلك لبياض لونه.

وقالوا: «ابن آوَى»، وهي دَابَّةٌ قريبة من الثعلب، وتسمى بالفارسية: «شَعَالٍ». والجمع: «بنات آوَى». و«آوَى منه» لا ينصرف، لأنه على زنة «أَفْعَلٍ» معرفة. وقالوا: «ابن عِرسٍ» لدَابَّةٍ دون السَّوَرِ، سَوْدَاءٌ، في عنقها بياضٌ، والجمع: «بنات عِرسٍ». وحكى الأخفش: «بنو عِرسٍ» أيضاً. و«عِرس» ههنا معرفة، يدل على ذلك وقوع النكرة بعدها حالاً، نحو قوله: «هذا ابنُ عِرسٍ مُقبِلاً».

وقالوا للضَّبُعِ: «حَضَاجِرُ»، و«قَتَامٌ»، و«جَعَارٌ»، و«أُمٌ عامِرٍ». فـ «حَضَاجِرُ»: جمع «حَضَجِرٍ»، وهو العظِيمُ البطِنِ. قال الشاعر [من الطويل]:

٦٢- حَضَجِرٌ كَأَمْ تَوَافِينِ تَوَكَّاتٍ عَلَى مِرْقَئِهَا مُسْتَهْلَةٌ عَاشِرٍ

٦١- التخريج: الرجز بلا نسبة في الخصائص ٣/١٤٨؛ ومز صناع الإعراب ١/٧٣؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٢٤٨؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٦٧؛ ولسان العرب ١/٦٥٩ (قَبْ)، ٤/٢١٤ (حمر)، ١١/٣٩١ (ضلل)، ١٢/٢٧٢ (زم)، ١٣/٣٣٠ (قَبْن)؛ والممتع في التصريف ١/٣٢١. الإعراب: «يا»: حرف نداء. «عَجَبًا»: منادى نكرة منصوبة بالفتحة. «لَقَدْ»: اللام: حرف ابتداء. «قد»: حرف تليل وتقريب. «رَأَيْتُ»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «عَجَبًا»: مفعول به منصوب بالفتحة. «حَمَارٌ»: بدل من «عَجَبًا» منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «قَبَانٍ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «يسوق»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «أَرَبْنَا»: مفعول به منصوب بالفتحة. وجملة «يا عَجَبًا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «رَأَيْتُ»: استثنائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يسوق»: في محل نصب صفة لـ «حَمَارٍ».

والشاهد فيه قوله: «حَمَارَ قَبَانٍ» حيث صرف «قَبَانٍ» ولم ينعما من الصرف لأنه جعله من «قَبْنٍ».

٦٢- التخريج: البيت لسماعة النعماني في شرح أبيات سيويه ١/٥٩٢؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٤/٢٠٢ (حضجر)؛ والكتاب ٢/٧١.

أراد أنه عظيم البطن، كامراًة مُثَمِّم، تَمَّ لها تسعة أشهر، ودخلت في العاشر، واثكأت على مرفقيها، فثناً بطنها، وعظم؛ فكأن الضبع سُمِّيت بذلك لعظم بطنها، فجعلت كأنها ذات بطون، وغلب عليه فصار علماً.

و«جَعَارٍ» و«قَتَامٍ» معدولان كـ «حَذَامٍ»، و«قَطَامٍ». وقالوا للذكر من الضباع: «قُثْمٌ»، كـ «عُمَرُ»، و«زُفَرٌ». وقيل لها: «جَعَارٍ»، و«قَتَامٍ»، لتلطخها بجعرها. و«الجَعْرُ»: نجو كل ذات مِخْلَبٍ من السباع، ويقال للأمة: «قَتَامٌ» لثَنها، كما يقال: «دَفَارٍ».

وقالوا: «أُمٌ عَجَلَانٌ»، لطائر أسود، أبيض أصل الذنب من تحت، وربما كان أحمر، واسمه: «الْفَتَّاح».

وقد أجروا هذه الأشياء مجرى الأناسي، فمنها ما له اسم جنس ولقب وكنية، كالأسد والثعلب. «فأسدٌ» و«ثعلبٌ» من أسماء الأجناس؛ كـ «رجلٍ»، و«فرسٍ»، و«أسامةٌ»، و«ثُعالةٌ»: علمان كـ «طَلْحَةَ» و«حَمْرَةَ»، شبهوهما بما سُمِّي من المذكرين وفيه تاء التانيث. و«أبو الحارث» و«أبو الحُصَيْن» كـ «أبي القاسم» و«أبي الحُسَيْن». ومثله: «ضُبُعٌ» و«حُضَاجِرٌ» و«أُمٌ عامرٍ»، وكذلك: «عَقْرَبٌ» و«شَبُوءٌ» و«أُمٌ عَزِيْطٌ»؛ فـ «ضُبُعٌ» و«عَقْرَبٌ»: أسما^(١) جنس، و«حُضَاجِرٌ» و«شَبُوءٌ»: علمان. قال الشاعر [من مجزوء الكامل]:

٦٣- هَلَا عَزِيْبَتٌ لَبِيَتْ جَا رَكَ إِذْ تُجَرِّدُهُ حُضَاجِرٌ

= اللغة: الحُضَجْر: الكبير البطن مهتلة: مُسْتَقْبِلَةٌ. المعنى: يصف رجلاً بالبلادة، وعدم الرغبة في الثَّار، لذا تراه سميّاً بليذا ثقيلاً الحركة أشبه بامرأة تحمل توأمين، وقد دخلت في الشهر العاشر. الإعراب: «حُضَجْرٌ»: خبر لمبتدأ محذوف مرفوع بالضمّة. «كَأَمٌ»: الكاف: اسم بمعنى مثل مبني على الفتح في محل رفع خبر ثان للمبتدأ المحذوف، و«أُمٌ»: مضاف إليه مجرور. «توأمين»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. «توكأت»: فعل ماض مبني على الفتح، والتاء: للتانيث. «على مرفقيها»: جار ومجرور بالياء لأنه مثنى، وها: إليه محلها الجر، والجار والمجرور متعلقان بـ«توكأت». «مستهلة»: خبر ثالث مرفوع بالضمّة. «عاشر»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «هو حُضَجْرٌ»: استئنافية لا محل لها. وجملة «توكأت»: حالية محلها النصب.

والشاهد فيه قوله: «حُضَجْرٌ» بمعنى العظيم البطن.

(١) في الطبعتين: «أسماء»، والتصحيح عن جدول التصحيحات المرفق بطبعة لينغ ص ٩٠٣.

٦٣- التخرّيج: البيت للحطّيفة في ديوانه ص ٣٣؛ ولسان العرب ٢٠٢/٤ (حُضَجْر)؛ وتهذيب اللغة ٥/ ٣١٣؛ وتاج العروس ٥٥/ ١١ (حُضَجْر)؛ وبلا نسبة في المخصّص ٧٠/ ٨، ١١٠/ ١٦؛ وديوان الأدب ٣٥١/ ٢؛ وأساس البلاغة (نبد).

الإعراب: «هَلَا»: حرف تحضيض. «غَضِبَتْ»: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «البيت»: جار ومجرور متعلقان بالفعل =

كما قالوا للمرأة: «ذَنَائِرُ» و«مَصَابِيحُ».

و«شَبَوَةٌ» كـ «مَيْة» و«عَزَّة». و«أَمَّ عَزِيْطُ» و«أَمَّ عَامِرُ»: كنيستان كـ «أَمَّ هَانِيَّة» و«أَمَّ سَلَمَةَ».

ومنها ما له عَلَمٌ ولا كنية له، كقولهم لـ «الضَّبْعَان»: «قُتْمُ»، فقولهم: «قُتْمُ»، بمنزلة «عُمَرَا»، و«زُقَرَا»، ونحوهما من المعدول.

ومن ذلك: «حِمَارُ قَبَانٍ»، وهو بمنزلة: «عبد الله» و«امرؤ القيس»، ونحوهما من الأسماء المضافة.

ومنها ما له كنيةٌ ولا عَلَمٌ له؛ كقولهم: «أَبُو بَرَأشَ»، و«أَبُو صُبَيْرَةَ»، و«أَمَّ زَبَاحُ» للقرَد في لغة أهل البَيمَن، و«أَمَّ عَجَلَانُ»؛ وهذه كلها كُنَى، ولا عَلَمٌ لها. و«ابنُ عَزْسٍ» بجري مجرى الكنية، وهو معرفة، ألا ترى أنه لا يدخل عليه الألف واللام، فلا يقال: ابن العرس.

ومن الكُنَى: «أَمَّ حُبَيْين»^(١) لدابة قَدَرِ الكَفِّ، ورُبَمَا جاء في الشعر الفصيح «أَمَّ الحُبَيْن»^(٢). قال الشاعر [من الوافر]:

٦٤- تَرَى التَّيْمِيَّ يَزْحَفُ كَالْقَرْنَبِيِّ إِلَى تَيْمِيَّةٍ كَعَصَا الخَلِيلِ

= «غضبت». «جارك»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «إذ»: ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب مفعول فيه متعلق بالفعل «تجرده»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «حضاجر»: فاعل «تجرده» مرفوع بالضمّة، وسُكُنَ لضرورة الوزن. وجملة «غضبت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تجرده»: في محل جر مضاف إليه. والشاهد فيه قوله: «حضاجر» حيث جاء بها علماً على «الضبع».

(١) في الطبعتين «أَمَّ جبين» بالجيم، والتصحيح عن جدول التصحيحات المرفق بطبعة ليبزغ ص ٩٠٣.
(٢) في الطبعتين «أَمَّ الجبين» بالجيم، والتصحيح عن جدول التصحيحات المرفق بطبعة ليبزغ ص ٩٠٣.
٦٤- التخرّيج: البيت الثاني لجرير في لسان العرب ١٣/ ١٠٥ (جني)؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٣٦٧/١.

شرح المفردات: القَرْنَبِيُّ: حشرة طويلة الرجلين تشبه الخنفساء. المجتلون: الذين يعرضون العروس على زوجها مجلّرة. الشوى: الأطراف.

الإعراب: «ترى»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: أنت. «التيمي»: مفعول به منصوب بالفتحة. «يزحف»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «كالقَرْنَبِيِّ»: جازٍ ومجرور متعلقان بـ«يزحف». «إلى تَيْمِيَّة»: جازٍ ومجرور متعلقان بـ«يزحف». «كعصا»: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني في محل جر صفة لـ«تَيْمِيَّة»، وهو مضاف، «عصا»: مضاف إليه مجرور بفتحة مقدرة على الألف للتعذر، وهو مضاف. «الخليل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

يقول الْمُجْتَلُونَ عَرُوسٌ تَيْمٌ شَوَى أُمُّ الْحُبَيْنِ وَرَأْسٌ فَيْلٌ^(١)
ف «أُمُّ حُبَيْن» تجري مجرى «أُمُّ زَيْد»، وأُمُّ «الْحُبَيْن» تجري مجرى «أُمُّ الْحَارِث»،
و«أُمُّ الْهَيْثَم».

فصل

[إجراء المعاني مجرى الأعيان]

قال صاحب الكتاب: «وقد أجروا المعاني في ذلك مُجَرِّى الأعيان، فسموا التسبيح
بـ «سُبْحَانَ»، والمَتْنِيَّةُ بـ «شُعُوب»، وأُمُّ قُشْعَمٍ والعَدْرَ بـ «كَيْسَانَ»، وهو في لغة بني
فَهْم. قال [من الطويل]:

٦٥ - إذا ما دَعَوَا كَيْسَانَ كَانَتْ كَهَوْلُهُمْ إِلَى الْعَدْرِ أَذْنَى مِنْ شَبَابِهِمُ الْمُرْدِ

= «يقول»: فعل مضارع مرفوع بالضمة. «المجتلون»: فاعل «يقول» مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر
سالم. «عروس»: مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «تيم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.
«شوى»: خبر «عروس» مرفوع بالضمة. وهو مضاف هو. «أُمُّ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو
مضاف. «الحبين»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «ورأس»: الواو: للعطف، «رأس»: اسم معطوف
على «شوى» مرفوع مثله بالضمة، وهو مضاف. «فيل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.
وجملة «ترى»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يزحف»: في محل نصب حال. وجملة
«يقول»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «عروس تيم شوى»: في محل نصب مفعول به
(مقول القول).

والشاهد فيهما قوله: «أُمُّ الْحَيْن» حيث جاء بها كنية دالة على حشرة، وعرفها بالالف واللام.

(١) رواية عجز البيت الثاني في الطبعيتين:

«سوى أُمُّ الْجَبِينِ وَرَأْسٌ فَيْلٌ *

والنصحیح عن جدول التصحيحات المرفق بطبعة لينغ ص ٩٠٣.

٦٥ - التخریج: البيت للنمر بن تولب في ملحق ديوانه ص ٣٩٩؛ والأغاني ٨٢/١٤؛ وله أو لضمرة بن
ضمرة في لسان العرب ٢٠١/٦ (كيس)؛ وبلا نسبة في شرح التصريح ٢١٥/١.

الإعراب: «إذا»: ظرف زمان يتضمن معنى الشرط خافض لشرطه متعلق بجوابه مبني على السكون. «ما»:
زائدة. «دعوا»: فعل ماضٍ مبني على الضم، والواو: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع
فاعل. «كيسان»: (بالنصب) مفعول به منصوب، (وبالرفع) منادى مبني على الضم في محل نصب.
«كانت»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: للثانئة. «كهولهم»: اسم «كان» مرفوع بالضمة، وهو مضاف،
و«هم»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «إلى العدر»: جار ومجرور متعلقان بـ «أدنى».
«أدنى»: خبر «كان» منصوب بالفتحة المقدرة. «من شبابهم»: جار ومجرور متعلقان بـ «أدنى»، وهو
مضاف، و«هم»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «المرد»: نعت «شباب» مجرور بالكسرة.
وجملة «إذا ما دعوا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «دعوا»: في محل جر بالإضافة.
وجملة «كانت...»: لا محل لها من الإعراب لأنها جواب شرط غير جازم.
والشاهد فيه قوله: «كيسان» حيث استعمله اسمًا للعدر، مجريًا اسم المعنى مجرى اسم العين.

ومنه كنوا الضربة بالرجل على مؤخر الإنسان بـ «أم كيسان»، والمبرّة بـ «برّة»،
والفجرة بـ «فجار»، والكليّة بـ «زوير». قال [من الطويل]:

٦٦- [وإن قال غاي من تنوخ قصيدة بها جرب] عُدْتُ عليّ برؤوساً
وقالوا في الأوقات: «لقيته عُذوةً، ويكرّة، وسحر، وفينة».
وقالوا في الأعداد: «ستة ضِعْفُ ثلاثة»، و«أربعة نصفُ ثمانية».

قال الشارح: اعلم أنهم قد علّقوا الأعلام على المعاني أيضاً، كما علّقوها على
الأعيان. إلّا أن تعليقها على المعاني أقل، وذلك لأن الغرض منها التعريف، والأعيان أقعد
في التعريف من المعاني؛ وذلك لأنّ البيان يتناولها لظهورها له، وليس كذلك المعاني، لأنّها
تثبت بالنظر والاستدلال، وفرق ما بين علم الضرورة بالمشاهدة وبين علم الاستدلال بين.

فمن ذلك قولهم: «سُبْحان» هو علّم عندنا واقع على معنى التسبيح، وهو مصدر
معناه البراءة والتّزبه، وليس منه فعل، وإنما هو واقع موقع التسبيح الذي هو المصدر في
الحقيقة، جعل علّمًا على هذا المعنى، فهو معرفة لذلك، ولا ينصرف للتعريف وزيادة
الألف والنون. قال الأعشى [من السريع]:

٦٧- أَفِرْلُ لِمَا جَاءَنِي فَخْرُهُ سُبْحَانُ مِنْ عُلُقَمَةِ الْفَاجِرِ

٦٦- التخريج: البيت لابن أحمر في ديوانه ص ٨٥؛ والاشتقاق ص ٤٨؛ وسط اللاقي ص ٥٥٤؛ ولسان
العرب ٣١٧/٤ (زير)؛ والمعاني الكبير ص ٨٠١، ١١٧٨؛ وللطرماع في ملحق ديوانه ص ٥٧٤؛
وللفرزدق في ديوانه ٢٠٦/١، ٢٩٦؛ والإنصاف ٢/٤٩٥؛ ولسان العرب ٥١/١٠ (حقن)؛
وللفرزدق أو لابن أحمر في خزانة الأدب ١/١٤٨؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/٣٣٧؛
والخصائص ١٩٨/٢، ٣٢/٣.

«وإن»: الواو بحسب ما قبلها، و«إن» حرف شرط جازم.

الإعراب: «قال»: فعل ماضٍ. «غاي»: فاعل مرفوع بالضمّة المقدرة على الياء المحذوفة. «من تنوخ»:
«من»: حرف جر، «تنوخ»: اسم مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، والجار
والمجرور متعلقان بصفة محذوفة لـ «غاي». «قصيدة»: مفعول به منصوب بالفتحة. «بها»: جار ومجرور
متعلقان بالخبر المقدم المحذوف. «جرب»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمّة. «عُدْتُ»: فعل ماضٍ مبني
للمجهول، والتاء: للتأنيث، ونائب الفاعل ضمير مبني فيه جوازاً تقديره: هي. «عليّ»: جار ومجرور
متعلقان بالفعل «عدت». «برؤوساً»: جار ومجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة، لأنه ممنوع من الصرف
للعلمية والتأنيث المعنوي، والألف: للإطلاق.

وجملة الشرط بحسب الواو، وجواب الشرط في البيت الذي بعده. وجملة «جرب بها»: في محل
نصب صفة أولى لـ «قصيدة». وجملة «عدت»: في محل نصب صفة ثانية.

والشاهد فيه قوله: «بزويرا» حيث كنى الكليّة بـ «زوير».

٦٧- التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص ١٩٣؛ وأساس البلاغة (سبح)؛ والأشباه والنظائر ١٠٩/٢ =

فلم ينوئه لما ذكرناه من أنه لا ينصرف، فإن أضفته فقلت: «سبحان الله»، فيصير معرفةً بالإضافة، وابتز منه تعريفُ العلمية، كما قلنا في الإضافة، نحو: «زيدكم وعمركم»، فيكون معرفة بعد سلب العلمية. فأما قوله [من البسيط]:

٦٨- سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانًا نَعُوذُ بِهِ وَقَبْلُنَا سَبَّحَ الْجُودِيُّ وَالْجُمُدُ

= وجمهرة اللغة ص ٢٧٨؛ وخزانة الأدب ١/ ١٨٥، ٢٣٤/ ٧، ٢٣٥، ٢٣٨؛ والخصائص ٢/ ٤٣٥؛ والدرر ٣/ ٧٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٥٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٠٥؛ الكتاب ١/ ٣٢٤؛ ولسان العرب ٢/ ٤٧١ (سبح)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٣/ ٣٨٨، ٢٨٦/ ٦؛ والخصائص ٢/ ١٩٧، ٢٣/ ٣، والدرر ٥/ ٤٢؛ ومجالس ثعلب ١/ ٢٦١، والمقتضب ٣/ ٢١٨، والمقرب ١/ ١٤٩؛ وجمع الهوامع ١/ ١٩٠، ٢/ ٥٢.

المعنى: نزّهته عن الفخر عندما بلغني أنه يفخر على الآخرين.

الإعراب: «أقول»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنا. «الما»: ظرف زمان في محلّ نصب مفعول فيه متعلّق بالفعل «أقول». «جاءني»: فعل ماضٍ، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «فخره»: فاعل مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «سبحان»: مفعول مطلق لفعل محذوف منصوب بالفتحة. «من علقمة»: جار ومجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنّه ممنوع من الصرف، والجار والمجرور متعلقان بالمصدر «سبحان». «الفاخر»: صفة «علقمة» مجرورة بالكسرة.

جملة «أقول»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «جاءني»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «سبحان» مع فعلها المحذوف: في محلّ نصب مفعول به (مقول القول).

والشاهد فيه سيوضّحه الشارح.

٦٨- التخرّيج: البيت لورقة بن نوفل في الأغاني ٣/ ١١٥؛ وخزانة الأدب ٣/ ٣٨٨، ٢٣٤/ ٧، ٢٣٦، ٢٤٣؛ والدرر ٣/ ٦٩؛ ولأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٣٠؛ ولسان العرب ٢/ ٤٧١ (سبح)، ٣/ ١٣٢ (جمد)، ١٣٨ (جود)؛ ومعجم ما استعجم ص ٣٩١؛ ولزيد بن عمرو بن نفيل في شرح أبيات سيبويه ١/ ١٩٤، ٤/ ٣٦؛ والمقتضب ٣/ ٢١٧؛ وجمع الهوامع ١/ ١٩٠.

اللفظة: سبحانك: تنزيهاً لك. الجوديّ، والجمد: جيلان.

المعنى: إننا نسبحه التسبيح تلو التسبيح، كما تُسبحه دائماً سائر الأشياء جمادات وحيوانات.

الإعراب: «سبحانه»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة، وهو مضاف، والهاء: مضاف إليه محله الجرّ. «ثم»: حرف عطف. «سبحاناً»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة. «نعوذ»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: نحن. «به»: جار ومجرور متعلقان بـ«نعوذ». «وقبلنا»: الواو: حرف استئناف، «قبلنا»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، وهو مضاف و«نا»: مضاف إليه محلّه الجرّ، والظرف «قبلنا» متعلّق بالفعل «سَبَّحَ». «سَبَّحَ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «الجوديّ»: فاعل مرفوع بالضمّة. «والجمد»: الواو: حرف عطف، «الجمد»: معطوف على «الجوديّ».

جملة «سبحانه» مع ناصبه المحذوف: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «سبحاناً مع عامله المحذوف»: معطوفة على جملة «سبحانه». وجملة «نعوذ»: في محلّ نصب نعت «سبحاناً». . . وجملة «سَبَّحَ الجوديّ»: استئنافية لا محلّ لها.

والشاهد فيه: أنه نصب «سبحاناً» ضرورة، أو على أنها نكرة.

«الجُمْد»: المكان المرتفع. وفي تنوين «سبحان» هنا وجهان:

أحدهما: أن يكون ضرورة كما يُضَرَف ما لا ينصرف في الشعر، من نحو «أَحْمَدَ وعُمَرَ».

والوجه الثاني: أن يكون أراد النكرة.

وأما قولهم للمنيّة: «شَعُوبٌ»، فهو لا ينصرف للتعريف والتأنيث؛ فإن جعلته اسماً للموت، انصرف لأنه مذكّر. قال أهل اللغة: سُميت بذلك لأنها تُشْعَب، أي تفرّق، وقد أدخل عليها الألف واللام، فقليل: «الشَّعُوبُ». ويحتمل إدخال الألف واللام عليها أمرّين: أحدهما: أن تكون زائدة، على حدّ زيادتها في قوله [من الرجز]:

٦٩- باعَدَ أُمَّ العَمْرِو من أَسِيرِها [حراس أبواب على قصورها]
ويحتمل - وهو الأمثل - أن يكون رُوعيّ مذهب الوصفية فيها، كأنه صفة في الأصل، ألا ترى أنها على أمثلة الصفات، نحو: «أَكُولُ»، و«ضُرُوبُ»، فإذا اللام فيها بمنزلتها في «العبّاس»، و«الحارث». ويؤيد هذا ما قالوه في اشتقاقها أنها سُميت بذلك لأنها تشعب، أي تفرّق. ومن قال: «شَعُوبٌ» بلا لام، غَلَبَ جانب العلمية، وعزاها في اللفظ من مذهب الوصفية؛ كما فعل من قال: «عَبَّاسٌ» و«حَسَنٌ»، وإن لم يَغَرَّ من ذلك في المعنى.

وقد كنوا عنها بـ «أُمّ قَشْعَمٍ»، على نحو صَنيعهم في الأعيان، وإنما كنوا عن المنية بـ «أُمّ قشعم»، لأنّ الرجل إذا قُتِلَ، اجتمعت عليه القشاعِمُ، وهي الثُّمُور.

٦٩- التخريج: الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٨٩؛ والإنصاف ١/ ٣١٧؛ والجنى الداني ص ١٩٨؛ والدرر ١/ ٢٤٧؛ ورصف المباني ص ٧٧؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٦٦؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٧، ١٦٣؛ وشرح شواهد الشافعية ص ٥٠٦؛ ولسان العرب ٥/ ٢٧٢ (وبر)؛ ومغني اللبيب ١/ ٥٢؛ والمفتضب ٤/ ٤٩؛ والمنصف ٣/ ١١٣٤؛ وجمع الهوامع ١/ ٨٠.

المعنى: لقد أبعد حراس القصر عن أم عمرو أسير هواها، وغلقوا الأبواب دون محبها.

الإعراب: «باعد»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «أُمّ»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «العمرُو»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «من أسيرها»: جار ومجرور متعلقان بـ «باعد»، و«أسير» مضاف. و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرٍّ بالإضافة. «حراس»: فاعل «باعد» مرفوع بالضمة، وهو مضاف، «أبواب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «على قصورها»: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة لـ «حراس»، و«قصور»: مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرٍّ بالإضافة.

وجملة «باعد أم عمرو حراس»...: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أمّ العمرُو» حيث عرّف العلم «عمرُو» بزيادة «أُنْ» عليه، وذلك لتقدير الشبرع فيه.

ومن ذلك «كَيْسَانُ»، وهو عَلَمٌ على الغدر، معرفة، لإشارتك به إلى المعنى المخصوص، فهو لا ينصرف، للتعريف وزيادة الألف والنون.

وقد كنوا عن الضربة بالرجل على مؤخر الإنسان بـ «أَمَّ كَيْسَانُ»، لأن ذلك يدل على تَوَلَّيَةٍ وَعَذْرٍ؛ مأخوذٌ من «الكيس»، لأن الغدر في الحرب والتكوص، إنما يكون من الأكياس، لأن الإقدام والشجاعة نوع تهوّر. وأما البيت الذي أنشده، وهو قوله [من الطويل]:

إِذَا مَا دَعَوْا كَيْسَانَ كَانَتْ كُھُولُهُمْ إِلَى الْغَدْرِ أَذْنَى مِنْ شَبَابِهِمْ^(١) الْمُرْدِ

— أوردته ابن الأعرابي في نوادره لضمرة بن ضمرة بن جابر. ورواه ابن دُرَيْدٍ للتمر ابن تَوَلَّى في بني سَعْدٍ، وهم أخواله، وكانوا أغاروا على إبله، فقال [من الطويل]:

إِذَا كُنْتَ فِي سَعْدٍ وَأَمَّكَ مِثْلُهُمْ غَرِيبًا فَلَا يَغْرُزُكَ خَالُكَ مِنْ سَعْدٍ

إِذَا مَا دَعَوْا كَيْسَانَ... إلخ

وبعده:

فَإِنَّ ابْنَ أُخْتِ الْقَوْمِ مُضْعَى إِنَاؤُهُ إِذَا لَمْ يُزَاجِمْ خَالَهُ بِأَبٍ جَلْدٍ

وقيل: هي لَعْنَانُ بن وَعْلَةَ — فشهد على تسمية الغدر بـ «كيسان»؛ يهجو قومًا وَصَفَهُم بانهماك الكبير والصغير في الغدر، فالعقلاء منهم، وهم الكهول، أَسْرَعَ إليه من ذوي الجهل، وهم المُرْدُ الشَّبَابُ.

ومن الأعلام على المعاني قولهم: «بِرَّةٌ»، و«فَجَارٍ»؛ أما «برة» فعَلَمٌ على المَبْرَةِ، وأنشد سيبويه [من الكامل]:

٧٠- إِنَّا افْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا فحملتُ بِرَّةً واحتملتُ فَجَارٍ

(١) تقدّم بالرقم ٦٥.

٧٠- التخرّيج: البيت للناطقة الذيباني في ديوانه ص ٥٥؛ وإصلاح المنطق ص ٣٣٦؛ وخزانة الأدب ٦/ ٣٢٧، ٣٣٠، ٣٣٣؛ والدرر ١/ ٩٧؛ وشرح التصريح ١/ ١٢٥؛ ولسان العرب ٤/ ٥٢ (برر)؛ ٥/ ٤٨ (فجر)، ١١/ ١٧٤ (حمل)؛ والمقاصد النحوية ١/ ٤٠٥؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٤٩؛ وجمهرة اللغة ص ٤٦٣؛ وخزانة الأدب ٦/ ٢٨٧؛ والخصائص ٢/ ١٩٨، ٣/ ٢٦١، ٢٦٥؛ وشرح عمدة الحافظ ص ١٤١؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٧ (أئن)؛ ومجالس ثعلب ٢/ ٤٦٤؛ وجمع الهوامع ١٢/ ٢٩.

اللغة: بَرَّة: اسم للبر. فجار: اسم من الفجور.

المعنى: يهجو الشاعر رُزعة الذي دعاه إلى الغدر بحلفائه بني أسد فأبى.

الإعراب: «إِنَّا»: حرف مشبّه بالفعل، و«نَا»: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «إِن». «اقتسما»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و«نَا»: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «خُطَّتَيْنَا»: مفعول به منصوب بالياء لأنه مثنى، وهو مضاف، و«نَا»: ضمير متصل مبني في محلّ جز بالإضافة. «بيننا»: ظرف مكان متعلق بـ«اقتسما»، وهو مضاف، و«نَا»: ضمير متصل مبني في محلّ جز=

فـ «بِرَّة»: اسمٌ للخطئة التي هي المَبْرَة، و«فَجَارٍ»: عَلِمَ على الفَجْرَة؛ والأصل أن يكون «فجار» معدولاً عن «فَجْرَة»، أو «فاجرة» علماً، كما أن «حذام» و«قُطَام» معدولان عن «حاذمة» و«قاطمة» عَلَمَتَيْن، ويؤيد ذلك أنه قرنهما بقوله: «بِرَّة»؛ فكما أن «بِرَّة» عَلِمٌ بلا رِيب، فكذلك ما عُدل عنه «فجارٍ»، ولو عُدل عن «بِرَّة» هذه، لكان القياس «بَرَارٍ» كـ «فَجَارٍ».

ومن ذلك: «رُؤْبِرٌ»، يقال: «أخذ الشيءَ رُؤْبِرَه»، أي: كلّه. قال الطُّرْمَاح [من الطوبل]:
وإن قال غاوٍ من تُسُوخٍ قَصِيذَةٌ بها جَرَبٌ عُذْتُ عَلَيَّ بِرُؤْبِرٍ^(١)

والمعنى: وإن قال غاوٍ من تنوخ، أي: غير رشيد، قصيدةٌ بها جربٌ، أي: عيبٌ من هجاءٍ، ونحوه: عُذْتُ عَلَيَّ بِرُؤْبِرٍ، أي: نُسِبتُ إِلَيَّ بكمالها. وجعل «زوير» عَلَمًا على هذا المعنى، فلذلك لم يصرفه.

ومن الأسماء المعلقة على المعاني: «عُدْوَةٌ» و«بُكْرَةٌ»، و«سَحَرٌ»، إذا أردت ذلك من يوم بعينه، فهي معارفٌ، فـ «عُدْوَةٌ» و«بُكْرَةٌ» لا ينصرفان للتعريف والتأنيث، كأنهما جُعلا عَلَمًا على هذا المعنى. وهو من قبيل التعريف اللفظي، ألا ترى أنه لا فرق بين «عُدْوَةٌ» و«عُدَاةٍ» في المعنى، و«عُدَاةٍ» نكرةٌ. وأمّا «سَحَرٌ» فمعرفةٌ إذا أردت سحرَ يوم بعينه، لا ينصرف للتعريف والعدل عن الألف واللام؛ فإن أردت التنكير، صرفته، قال الله تعالى: ﴿إِلَّا نَالُ لُوطٍ يَجْعَلُهُمْ بِسَحَرٍ﴾^(٢).

ومثله «فَيْئَةٌ»، وهو اسمٌ من أسماء الزمان، بمعنى الحين، وهو معرفةٌ عَلَمٌ، فلذلك لا ينصرف؛ تقول: «لَقَيْتُهُ فَيْئَةً بعدَ فَيْئَةٍ»، أي: الحينَ بعدَ الحين، تريد النَّدْرَى. وحكى أبو زيد: «الفَيْئَةُ بعدَ الفَيْئَةِ» بالألف واللام. وهذا يكون ممّا اعتقِبَ عليه تعريفان، أحدهما بالألف واللام، والآخر بالوضع والعلمية. وليس كـ «الحَسَنِ والعَبَّاسِ»، لأنه ليس بصفة في الأصل. ومثله قولهم للشمس: «إِلَآهَةٌ» و«إِلَآهَةٌ» في اعتقاب تعريفَيْن عليه.

ومن الأسماء المعلقة على المعاني: أسماءُ العدد، وهي معرفةٌ، لأنها عددٌ معروفٌ القَدْرُ، ألا ترى أن «ستةً» أكثرُ من «خمسَةٍ» بواحد، وكذلك «ثمانيةٌ» ضعفُ

= بالإضافة. «فحملت»: الفاء: حرف عطف، «حملت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «بِرَّة»: مفعول به منصوب بالفتحة. «واحتملت»: الواو: حرف عطف، «احتملت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «فجار»: مفعول به مبني على الكسر في محل نصب.

وجملة «إِنَّا اقْتَسَمْنَاهُ»: ابتدائيةٌ لا محلَّ لها من الإعراب. وجملة «اقْتَسَمْنَاهُ»: في محل رفع خبر «إِنْ». وجملة «حملت»: استثنائيةٌ لا محلَّ لها من الإعراب. وجملة «احتملت»: معطوفة على سابقتها.

والشاهد فيه قوله: «فجار» حيث استعمله علماً على «الفجرة».

(١) تقدم بالرقم ٦٦.

(٢) القمر: ٣٤.

«أربعة». وإذا كانت معروفة المقادير، كانت معرفة أعلاماً على هذه المقادير .
وقد يدخلها اللام . فيقال : «الثلاثة نصف الستة» ، والسبعة تعجز عن الثمانية
واحداً» ، فتكون ممّا اعتقب عليه تعريفاً . فإذا قلت : «عندي ستة» ، كان المراد الجنس
المعدود لا نفس العدد ، لأن العدد لا يكون عندك .

واعلم أن هذه الأسماء مبنية على السكون ، لأنها لم تقع موقع الأسماء ، فتكون
فاعلة أو مفعولة أو مبتدأة ؛ والإعراب في أصله إنما هو للفرق بين اسمين ، معنى كل
واحد منهما يخالف معنى الآخر ، فلما لم تكن هذه الأسماء على الحد الذي يستوجب به
الإعراب ، سكتت ، وصارت بمنزلة صوت تصوته ، نحو : «صه» ، و«مه» . فإن أوقعتها
موقع الأسماء أعربتها ، وذلك قولك : «ثمانية ضعف أربعة» ، وأربعة نصف ثمانية» فأعربت
هذه الأسماء ، ولم تصرفها للتعريف والتأنيث .

فصل

[عَلَمِيَّةُ الْأَوْزَانِ الصَّرْفِيَّةِ]

قال صاحب الكتاب : «ومن الأعلام الأمثلة التي يوزن بها في قولك : «فَعْلَانُ» ، الذي
مؤنثه «فَعْلَى» ، و«أَفْعَلُ» صفة لا ينصرف . ووزن «طَلْحَة» و«إِضْبَعُ» : «فَعْلَة» و«إِفْعَلُ» .

قال الشارح : اعلم أن هذه الأمثلة التي يوزن بها الأسماء والأفعال من الأعلام
الخاصة المتعلقة على المعاني ، لإشارتك بها إلى معنى معرفة . ومنزلتها منزلة اسم غير
صفة . وإن مثلت به الصفة ، فإن أوقعته موقع نكرة ، كان اسماً منكوراً ، وإن أوقعته موقع
معرفة ، كان اسماً معرفة ؛ ثُمَّ يُنْظَرُ ، فإن كان فيه في حال التعريف والتذكير ما يمنع
الصرف ، منع صرفه ، وإن لم يكن فيه ما يمنع الصرف ، كان منصرفاً . مثال ذلك أنا
نقول : «كُلُّ «أَفْعَلٍ» يكون صفة لا ينصرف» ، فتصرف «أفعل» هذا لأن «كلاً» تُوجِبُ له
التذكير ، كقولك : «كُلُّ رجلٍ» . وهو اسم ليس بصفة ، فليس فيه إلا واحدة ، وهي وزن
الفعل ، فانصرف لذلك ، وإن كان الممثل به لا ينصرف ، لأن الذي مثلت به «أَحْمَرٌ» وبابه
فيه علتان : وزن الفعل والصفة ، ولا يمتنع أن ينصرف المثال ، ولا ينصرف الممثل به ،
لأن كل واحد منهما له حكم نفسه في الصرف .

وتقول : ««أَفْعَلُ» إذا كان اسماً نكرة فإنه ينصرف» ، فلا ينصرف «أَفْعَلُ» هذا ، لأنه
في موضع معرفة ، وقد اجتمع فيه التعريف ووزن الفعل ، وإن كان الممثل منصرفاً ، نحو :
«أَفْكَلِي» و«أَبْدَعِ» لأنهما اسمان نكرتان ، فليس فيهما علّة سوى وزن الفعل . فإننا إذا قلنا :
«فَعْلَانُ» الذي مؤنثه «فَعْلَى» و«أَفْعَلُ» صفة لا ينصرف» ، فإن المثال في هاتين المسألتين
والممثل به لا ينصرفان جميعاً ؛ إِلَّا أَنَّ المانع للصرف في المثال غير المانع في الممثل ،

وذلك أن المثال الذي هو «فعلان» لا ينصرف للتعريف وزيادة الألف والنون، وكذلك قولك: «أَفْعَلُ» صفة، فالمثال الذي هو «أَفْعَلُ» هنا لا ينصرف للتعريف ووزن الفعل، والممثل به نحو: «سَكْرَانُ» لا ينصرف للصفة وزيادة الألف والنون، وكذلك «أَخْمَرُ» لا ينصرف للوزن والصفة، فكل واحد من المثال والممثل به له حُكْمٌ في الصرف يَخُصُّه.

وتقول: «طَلَحَةُ» و«إِصْبَعٌ»: «فَعْلَةٌ» و«إِفْعَلُ»، ووزن «طَلَحَةُ»: «فَعْلَةٌ» لا ينصرف للتعريف والتأنيث. و«إِفْعَلُ» مثال «إِصْبَعٌ» لا ينصرف للتعريف ووزن فعل الأمر، نحو «اعْلَمْ»، و«اسْلَمْ» والممثل به الذي هو إِصْبَعٌ ينصرف لأنه نكرة، ليس فيه إلا وزن الفعل وحده، فاعرفه.

فصل

[العَلَمُ بِالْعَلْبَةِ]

قال صاحب الكتاب: «وقد يغلب بعضُ الأسماء الشائعة على أحد المسمَّين به، فيصير عَلَمًا له بِالْعَلْبَةِ. وذلك نحو: «ابن عُمَرَ»، و«ابن عَبَّاسٍ»، و«ابن مسعود» غلبت على العبادلة دون مَنْ عداهم من أبناء آبائهم، وكذلك «ابن الزُّبَيْرِ» غلب على «عبد الله» دون غيره من أبناء الزبير، و«ابن الصُّعْقِ»، و«ابن كُرَاعٍ»، و«ابن رَأْلَانَ» غالبية على «يَزِيدَ»، و«سُوَيْدَ»، و«جابر» بحيث لا يذهب الوهم إلى أحد من إخوانهم».



قال الشارح: اعلم أن هذه الأسماء ليست أعلامًا على الحقيقة، لأنَّ العَلَمُ كُلُّ اسم عَلَّقْتَهُ على مسمًى بعينه، فيصير معرفةً بالوضع، ولا يدلُّ على وجود معنى ذلك الاسم في مسماه؛ ألا ترى أنك تسمي «جعفرًا» و«زيدًا»، ف «جعفرٌ»: اسم نَهْرٍ. قال الشاعر [من الطويل]:

٧١- إِلَى بَلَدٍ لَا بَقَّ فِيهِ وَلَا أَدَى وَلَا نَبْطِيَّاتٍ يُسَفِّجِرْنَ جَعْفَرًا

٧١ - التخريج: البيت بلا نسبة في لسان العرب ٤/ ١٤٢ (جعفر)، ١٠/ ٢٣ (بقن)؛ وتاج العروس ١٠/ ٤٤٥ (جعفر).

اللغة: النَّبْطُ والنَّبِيطُ: الماء الذي ينبط من فعر البشر إذا خفرت. (لسان العرب ٧/ ٤١٠ (نبط)).
الإعراب: «إلى بليد»: جارٌّ ومجرور متعلقان بما قبل البيت، أو بفعل محذوف مقدَّر: أرحل إلى بليد.
«لا»: نافية للجنس. «بقٌ»: اسم «لا» مبني على الفتح في محل نصب. «فيه»: جازر ومجرور متعلقان بخبر «لا» المحذوف. «ولا»: الواو: حرف عطف، «لا»: زائدة لتوكيد النفي. «أَدَى»: اسم معطوف على «بق» منصوب بالفتحة. «ولا»: الواو للعطف، و«لا»: زائدة لتوكيد النفي. «نبطيات»: اسم معطوف على «أدى» منصوب بالكسرة عوضًا عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم. «يفجرن»: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. =

و«زَيْدٌ»: مصدرُ «زَادَ يَزِيدُ زَيْدًا وَزِيَادَةً». وأنت إذا سَمِيتَ رجلًا بأحدهما فلم تسمه لأثمة نهر، أو زائد على غيره.

وهذه الأسماء - أعني «ابن عمر» و«ابن عباس» و«ابن مسعود» - وغيرها مما ذكره في الأصل، شاملة كل مولود لهم، والاسم إذا غلب واشتهر، صار كالمتواضع عليه، وجرى مجرى العلم في إفادة التعريف، وذهاب الوهم إلى شخص بعينه، حتى لا يقال لكل من كان ابنًا لعمر وعباس: ابنُ عمر وابن عباس، حتى يفتد باسمه أو صفته. فـ «ابنُ عمر» غلب على «عبد الله بن عمر بن الخطاب»، رضي الله عنه. و«ابن عباس» غلب على «عبد الله بن عباس بن عبد المطلب» رضي الله عنه. و«ابن مسعود» غلب على «عبد الله بن مسعود». و«ابن الزبير» غلب على «عبد الله بن الزبير ابن العوام»، وذلك لشهرتهم بالعلم، كان يضرب بهم المثل في الفقه؛ يقال: فقه العبادلة. وقوله: «العبادلة» تكسير «عبد الله»، كأنه رُكِبَ من المضاف والمضاف إليه اسم رباعي، نحو: «عبدل»، ثم جمعوا على «عبادلة» كـ «صيارفة»، و«صياقلة»، وقد يفعلون مثل ذلك في النسب. قالوا: «عبدري»، و«عَبْشَمِي»، في النسب إلى «عبد الدار»، و«عبد شمس»، كأنهم نسبوا إلى «عبدري»، و«عَبْشَمِي»؛ فعلى هذا قياس تكسيره «عبادلة»؛ و«عَبْشَمِي»، وليس ذلك بقياس.

وقالوا: «ابن الصعق». و«الصعق»: رجل من كلابٍ مُعاصِرُ الثُّعْمَانِ بنِ المُثَدِّرِ، واسمه «خُوَيْلِدُ بنِ ثَقِيلِ بنِ عمرو بن كلاب»، كان يطعم الطعامَ بتهامة، فهَبَّتْ ريحٌ، فسفت التراب في جفانه، فسَتَمَهَا، فزُمي بصاعقة قتله، فقال بعض أهله [من الوافر]:

٧٢- وَإِنْ خُوَيْلِدًا فإِبْكِي عليه قَتِيلَ الرِّيحِ فِي الْبَلَدِ الشَّهَامِي

= «جعفرا»: مفعول به منصوب بالفتحة، والألف للإطلاق. وجملة «لا بق موجود فيه»: في محلّ جز صفة لـ «بلد». وجملة «يفجرون جعفرا»: في محلّ نصب صفة لـ «نبطيات».

والشاهد فيه قوله: «يفجرون جعفرا» حيث جاءت كلمة «جعفر» اسمًا لنهر، لا اسمًا لعلم كما هو شائع.

٧٢ - التخريج: البيت بلا نسبة في لسان العرب ١٩٩/١٠ (صعق).

الإعراب: «وإن»: الواو: بحسب ما قبلها، «إن»: حرف مشبّه بالفعل. «خويلدًا»: اسم «إن» منصوب بالفتحة. «فابكي»: الفاء: حرف استئناف، «أبكي»: فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بياء المخاطبة، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «عليه»: جاز ومجرور متعلقان بـ «أبكي». «قتيل»: خبر «إن» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، «الريح»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «في البلد»: جاز ومجرور متعلقان بـ «قتيل». «الشهامي»: صفة لـ «البلد» مجرورة بكسرة مقدّرة على الياء.

وجملة «إن خويلدًا قتيل»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب، أو بحسب الواو.

والشاهد فيه: أن خويلدًا قتله الصاعقة، فسَمِي «الصعق».

فَعُرِفَ خَوِيلِدٌ بـ «الصَّعَقِ»، وغلب عليه حتى إذا قيل: «الصَّعَقِ»، لا يُفْهَمُ سِوَاهُ، ولا يسبق الوهمُ إلى غيره مِمَّنْ أَصَابَتْهُ صَاعِقَةٌ. وَعُرِفَ ابْنُهُ «يَزِيدٌ» بـ «ابن الصَّعَقِ» لشهرته، وكان أَفْضَلَ وَلَدَهُ مَالاً، وَأَغْزَرَهُمْ جُوداً، وَأَكْثَرَهُمْ حُرُوباً وَوَقَائِعَ، فَلِذَلِكَ إِذَا قِيلَ: «ابْنُ الصَّعَقِ» لا يذهب الذهاب إلى غيره من بني أبيه إِلَّا بِقَيْدٍ أَوْ قَرِينَةٍ. وكذلك إذا قالوا: «ابن رَأْلَانَ». هو «ابن رَأْلَانَ الطَّائِي السَّنْسِي»، لا يسبق الوهم إلى غيره من إخوته.

ومن ذلك: «ابن كُرَاعِ الْعُكْلِيِّ»، لا ينصرف الوهم إلى غيره من بني كُرَاعِ، وذلك لغلبة الاستعمال. فجرت هذه الأسماء مجرى الأعلام في التعريف، وإن لم تكنها لِمَا ذَكَرْنَاهُ.

فصل

[دخول لام التعريف على الأعلام]

قال صاحب الكتاب: «وبعض الأعلام يدخله لام التعريف، وذلك على نوعين: لازم، وغير لازم. فاللازم في نحو: «النَّجْمُ» للثَرَيَّا، و«الصَّعِقُ»، وغير ذلك مما غلب من الشائعة، ألا ترى أنَّهما، هكذا معرَّفَين باللام، اسمان لكل نجم عَهْدُهُ المخاطَبُ والمخاطَبُ، ولكل معهود مِمَّنْ أُصِيبَ بالصاعقة، ثم غلب «النَّجْمُ» على الثَرَيَّا، و«الصَّعِقُ» على خَوِيلِدِ بْنِ ثَقِيلِ بْنِ عمرو بن كِلَابٍ».



قال الشارح: اعلم أن هذه الأسماء التي ذكرها بالالف واللام من قبيل الأعلام في الشهرة وإفادة التعريف. وهي على ضربين، منها ما يلزمه الألف واللام، ولا يفارقانه، ومنها ما لا يلزمه، بل أنت مخيرٌ في إثباتها وإسقاطها.

فالأول نحو قولهم: «النَّجْمُ» للثَرَيَّا، و«الصَّعِقُ» لخَوِيلِدِ. و«النجم» أصله نجمٌ لواحد النجوم، ثم أدخل عليه الألف واللام، فقالوا: «النجم» لأي نجم كان بين المخاطبين فيه عَهْدٌ، ثم غلب على الثَرَيَّا لكثرة الاستعمال. قال الهذلي [من الكامل]:

٧٣- فَوَزَدَنَ وَالْعَيُوقُ مَفْعَدَ رَاسِيءِ الضُّرْبَاءِ خَلْفَ النَّجْمِ لَا يَنْتَلِعُ

٧٣ - التخریج: البيت لأبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب ١/٤١٨، ٤٢١؛ وشرح اختيارات المفضل ص ١٧٠٢؛ وشرح أشعار الهذليين ١/١٩؛ ولسان العرب ١/٤٢٦ (رقب)، ٥٤٨ (ضرب)، ٣٦/٨ (تلع)، ٢٨٠/١٠ (عوق)، ١٢/٥٦٩ (نجم)، ٥٧٩ (نظم)؛ والمحتسب ٢/٢٤٧؛ والمعاني الكبير ص ١١٤٨؛ وللهمذلي المقضب ٤/٣٤٤.

اللغة: العَيُوقُ: كوكب أحمر. والرابيء: من «رَبَاءٍ» بمعنى علا وارتفع، وأشرف، ورابيء الضرباء هو =

فـ «النجم». هاهنا: الثريا. وقال الأصمعي: «هو الجوزاء»، وأنكره الرّياشي. يصف حُمْرًا وردن الماء بَلِيل. و«العَبَوق» كوكبٌ يطلع بجبال الثريا، و«الرابيء»: الأمين الحافظ، يقعد خلف ضارب القِداح، كلما نهّد قُدْحَ حفظه كيلا يُيذَل. و«الضرباء»: جمع ضارب أو ضريب. يقول: فوردن - يعني الحُمْر - والعَبَوقُ من النجم مَقْعَدُ رابيء الضرباء؛ ومقعدُهُ خَلْفُهُمْ، وهذا في زمن الحرّ، لأنّ العَبَوق لا يكون من النجم بهذه الحال إلّا في زمن الصيف. فالنجمُ علِمَ على الثريا كما ترى؛ فإذا أُطلق النجم، فلا ينصرف إلّا إليها^(١)، إلّا بفريضة. وأما «الثرية» فتصغيرُ «الثَّروَى»؛ «فَعَلَى» من «الثَّروَة»؛ قيل لها ذلك لكثرة كواكبها، وهي سبعة أو نحوها. قال الشاعر [من الطويل]:

٧٤- خَلِيلِي إِنِّي لِلثَرِيَا لَحَاسِدٌ وَإِنِّي عَلَى رَبِّبِ الزَّمَانِ لَوَاجِدٌ
تَجَمَّعَ مِنْهَا شَمْلُهَا وَهِيَ سِتَّةٌ وَأَقْفِدُ مَنْ أَحْبَبْنِيهُ وَهُوَ وَاجِدٌ

= الذي يقعد خلف ضارب قِداح الميسر يراقب ما يخرج من القِداح، والضرباء، جمع (ضريب)، وهو الذي يضرب بالقِداح، والموكّل بها. ويتلّع: يتقدّم، ويرتفع. المعنى: وصف حُمْرًا وردت الماء في ذلك الوقت من شدة الحر. الإعراب: «فوردن»: الفاء: حسب ما قبلها، «وردن»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: فاعل محله الرفع. و«العَبَوق»: الواو: حالية، «العَبَوق»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «مقعد»: مفعول فيه ظرف مكان متعلق بالخبر المحذوف. «رابيء»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «الضرباء»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «خلف»: يدل من «مقعد». «النجم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «لا»: نافية لا عمل لها. «يتلّع»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله مستتر جوازًا تقديره: هو يعود على «العَبَوق». وجملة «وردن»: حسب ما قبل الفاء. وجملة «العَبَوق مقعد رابيء»: حالية محلها النصب. وجملة «لا يتلّع»: خبر ثانٍ لـ «العَبَوق» محلها الرفع، أو حال منه محلها النصب. والشاهد فيه مجيء النجم ها هنا بمعنى الثريا لأنه غلب عليه هذا المعنى في الاستعمال.

(١) في الطبعتين «إليه»، والتصحيح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليبزغ.

٧٤- التخرّيج: لم أقع على البيتين فيما عدتُ إليه من مصادر. الإعراب: «خليلي»: منادى منصوب بالياء لأنه مثنى، والياء الثانية: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «إني»: «إن»: حرف مشبّه بالفعل، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب اسم «إن». «للثريا»: جازّ ومجرور بكسرة مقدّرة على الألف للتعدّر متعلّقان بالخبر «حاسد». «لحامد»: اللام: مزحلقة، «حاسد»: خبر «إن» مرفوع بالضمّة. «وإني»: الواو: للعطف، «إني»: حرف مشبّه بالفعل، وضمير مبني في محلّ نصب اسمها. «على ريب»: جازّ ومجرور متعلّقان بـ «واجد». «الزمان»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «لواجد»: اللام: مزحلقة، «واجد»: خبر «إن» مرفوع بالضمّة. «تجمّع»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «منها»: جازّ ومجرور متعلّقان بـ «تجمّع». «شمّلها»: فاعل «تجمّع» مرفوع بالضمّة و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرٍّ بالإضافة. «وهي»: الواو: حالية، «هي»: ضمير منفصل مبني في محلّ رفع مبتدأ. «سته»: خبر «هي» مرفوع بالضمّة. «وأفقد»: الواو: حرف عطف، «أفقد»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. «من»: اسم موصول مبني في محلّ نصب مفعول به. «أحبّيته»: فعل ماضٍ مبني على السكون =

وأصلها «ثُرَيوًا»، فاجتمعت الباء والواو، وقد سبق الأول منهما بالسكون، فقلبت الواو باءً، وادَّغمت الباء، في الباء، على حدِّ «سَبَدٍ» و«مَبَيْتٍ»، ثم دخلت عليها الألف واللام للعهد، ثم غلب اللفظ على هذه الكواكب دون سائر ما يوصف بالثروة والكثرة.

وكذلك «الصَّعِقُ»، أصله «صَعِقٌ»؛ من قولهم: «صَعِقَ الرجلُ فهو ضَعِيقٌ»، على حدِّ «خَذِرَ فهو خَذِرٌ»، و«فَهِمَ فهو فَهِيمٌ»، فهو وصفٌ عامٌّ لكلِّ من أصابته صاعقةٌ، ثم دخلته الألف واللام لتعريف العهد، لِيَخُصَّهُ دون غيره بمَن أُصِيبَ بالصاعقة، على حدِّ دخولها في «النجم» و«الثريا»، ثم غلب على «خَوَيْلِدٍ» حتى صار علمًا، وإن كان تعريفها في الأصل بالألف واللام، لا بالتسمية، فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: «فاللام فيهما، والإضافة في «ابن رَأْلَانَ»، و«ابن كِرَاعٍ»، مثالان في أَنهما لا تُنَزَّعانَ».

قال الشارح: يُشير إلى أَنَّ التعريف في «ابن عمر» و«ابن عباس»، ونحوهما، بالإضافة. ألا ترى أَنَّك لو نزعْتَ الألف واللام من هذه الأسماء لزالَ التعريف، كما لو حذفْتَ المضاف إليه من «ابن كِرَاعٍ»، و«ابن رَأْلَانَ»، ونحوهما، بطلَ التعريف؛ لأنَّ تعريف «ابن كِرَاعٍ» بالإضافة، كما كان التعريف في «النجم» و«الثريا» ونحوهما بالألف واللام، فلذلك قال: فاللام فيهما، والإضافة في «ابن رَأْلَانَ»، و«ابن كِرَاعٍ» مثالان يعني من حيث إِنَّ التعريف في الموضعين بهما لا بالوضع.

قال صاحب الكتاب: «وكذلك «الدَّبْرَانُ»، و«العَبَقُوقُ» و«السَّمَاكُ»، و«الثَّرَيَا»، لَأَنَّها غلبت على الكواكب المخصوصة، من بين ما يوصَفُ بالدَّبْرُور والغَوْق والسُّموك والثَّرْوَة».

= لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء، ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «وهو»: الواو: حالية، «هو»: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. «واحد»: خبر «هو» مرفوع بالضمة.

وجملة «أناذي خليلي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إني لحاسد»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إني لواجد»: معطوفة عليها لا محل لها من الإعراب. وجملة «تجمع»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «هي ستة»: في محل نصب حال. وجملة «أفقد»: معطوفة على جملة «تجمع» لا محل لها من الإعراب مثلها. وجملة «أحبته»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «هو واحد»: في محل نصب حال. والشاهد فيهما: أَنَّ الثريا مشكَّلة من سبعة نجوم، واحدة مركزية وستة حولها.

قال الشارح: ومما جرى بالغلبة مجرى الأعلام، ولزمته اللام، قولهم: «الدبران»، و«العَيُوقُ» و«السَّمَاءُ» للنجوم المعروفة، فإنها أوصافٌ في الحقيقة مشتقةٌ بمعنى الفاعل، ولزمته اللام، لأنهم أرادوا فيها معنى الصفة؛ فـ «الدبران» مأخوذ من «دَبَرَ» إذا تَأَخَّرَ، بمعنى «الدابر» وهم يزعمون أن «الدبران» يتبع «الثريا» خاطبًا لها. ونظيره من الصفات «الصَّلَاتَانُ»، وهو الشبّط، مأخوذ من السيف الصَّلَت. و«العَيُوقُ» مأخوذ من «عَاقَ يَعُوقُ»، بمعنى «العائق». قالوا: عَاقَ «الدبران» عن الوصول إلى «الثريا»؛ زعموا أن الدبران جاء خاطبًا، وساق مَهْرَهَا كواكب صغارًا معه، تسمى القِلاص. قال الشاعر [من البسيط]:

٧٥- أَمَا ابْنُ طَوْقٍ فَقَدْ أَوْفَى بِذِمَّتِهِ كَمَا وَفَى بِقِلَاصِ النُّجْمِ حَادِيهَا
والعَيُوقُ بينهما في الغرض إلى ناحية السماء، فكأنه يعوقه عنها. ونظير «العَيُوقُ» من الصفات «الْقَيُومُ».

و«السَّمَاءُ» من «سَمَكَ» إذا ارتفع، والسماءُ سامكةٌ، أي: مرتفعةٌ، ومنه النُّجُومُ السَّوامِكُ. ومعنى «السَّمَاءُ»: السامكُ. فهذه الأسماء، وإن كانت بمعنى «فاعل» - فالدبران بمعنى الدابر، والعَيُوقُ بمعنى العائق، والسماءُ بمعنى السامك - فلا يجوز إطلاقه على كلِّ ما يُطْلَقُ عليه «فاعلٌ»، فلا يقال: «الدبران»، لكلِّ ما يقال فيه: «الدابر». وكذلك العَيُوقُ والسماءُ، وذلك لأنَّ الاسمَيْنِ قد يكونان مشتقَّين من شيء، والمعنى فيهما واحدٌ، وبناءُهما مختلفٌ، فيختصُّ أحدُ البناءين شيئًا دون شيء للفرق؛ ألا ترى أنهم قالوا: «عَدَلٌ» لِمَا يَعَادِلُ من المتاع، و«عَدِيلٌ» لِمَا يَعَادِلُ من الأناسي، والأصل واحدٌ، وهو (ع د ل)، والمعنى واحدٌ، ولكنهم خَصُّوا كلَّ بناءٍ بمعنى لا يشاركه فيه الآخر للفرق.

٧٥- التخريج: البيت لطيفيل القنوي في ديوانه ص ١١٣؛ ولسان العرب ٨٢/٧ (قلص)، ٣٨٩/١٥ (وفي)؛ وتاج العروس ١٢٥/١٨ (قلص)، (وفي).

الإعراب: «أَمَا»: حرف تفصيل. «ابن»: مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «طوق»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «فقد»: الفاء: رابطة لجواب «أَمَا»، و«قد»: حرف تقريب وتقليل. «أوفى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعذر. «بذمته»: جاز ومجرور متعلقان بـ«أوفى»، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جر مضاف إليه. «كما»: الكاف: اسم مبني في محلّ نصب مفعول مطلق، «ما»: حرف مصدري. «وفى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعذر، والمصدر المؤول من «ما وفى» في محلّ جر بالإضافة. «بقلاص»: جاز ومجرور متعلقان بـ«وفى». «النجم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «حاديها»: فاعل «وفى» مرفوع بضمة مقدّرة على الياء للثقل، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جر مضاف إليه.

وجملة «ابن طوق أوفى»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أوفى»: في محلّ رفع خبر «ابن».

والشاهد فيه قوله: «قلاص النجم» وهي الكواكب الصغار التي ساقها مهراً للثريا.

ومثله «بِنَاءُ حَصِينٍ»، و«امْرَأَةٌ حَصَانٌ»، والأصل واحدٌ، والمعنى واحدٌ، وهو «الْحَزْرُ»؛ فالبناء يحزرُ من يكون فيه، ويلجأ إليه؛ والمرأة تحرز قَرْجَهَا. فكذلك هذه النجوم، اختصت بهذه الأبنية التي هي «الدبران»، و«السماك»، و«العيوق»، ولا يُطلق عليها^(١) الدابر والعائق والسامك، وإن كانت بمعناها للفرق.

ومما يجري هذا المجرى في لزوم الألف واللام أسماء الأيام، نحو: «الثلاثاء»، و«الأربعاء»، بمعنى الثالث والرابع: واختصا^(٢) بهذا الزمان، كما اختص العيوق، وبابئه، فلا يقال لكلِّ ثالثٍ ورابع: «ثلاثاء» و«أربعاء»، فاعرفه.



قال صاحب الكتاب: «وما لا يُعرَفُ باشتقاقٍ من هذا النوع فملحقٌ بما عُرف».



قال الشارح: يريد أنك لا تجد اسماً يغلب على أُمَّته، وفيه اللام لازمة، إلا وهو مشتقٌ صفةً. فإن جاء اسمٌ عربيٌّ قد لزمته اللام، ولا يُعرَفُ أصله الذي اشتق منه، حكمت عليه بأنه مشتقٌ، حملاً على ما ظهر من ذلك، لأنَّ عدم اطلاعنا على ذلك جهلٌ بما عليم غيرنا.



قال صاحب الكتاب: «وغيرُ اللازم في نحو «الحارث»، و«العباس»، و«المظفر»، و«الفضل»، و«العلاء»، وما كان صفةً في أصله أو مصدرًا».



قال الشارح: هذه الأسماء، أعني «الحارث»، و«العباس»، وما كان مثلهما، تدخلهما اللام، ولا تلزم لزومها في نحو «الدبران» و«العيوق» و«السماك» و«الصعق»، وذلك أن تعريف نحو «الدبران» و«الصعق» وأخواتهما، في الحقيقة، باللام، فلو نُزعت منها، لتكرث، ولذلك لم يجز نزعها منها. وأما «الحارث»، و«العباس»، ونحوهما، فإن تعريفهما بالوضع والعلمية دون اللام؛ والذي يدلُّ على ذلك قولهم: «أبو عمرو بنُ العلاء»، و«محمد بنُ الحسن»، بطرح التنوين من «عمرو»، و«محمد»؛ وذلك لأنَّ «ابننا» مضافٌ إلى العلم، فجرى مجرى «أبي عمرو بن بكر»، ولو كان «العلاء» معرفًا باللام، لوجب إثبات التنوين، كما يثبت مع ما يُعرَفُ باللام، نحو: «جاءني أبو عمرو ابنُ العلاء». وإذا ثبت أنها أعلام، فهي غيرُ محتاجة في تعريفها إلى اللام، إلا أنها لما كانت

(١) في الطبعتين: «عليه»، والنصحیح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليبزغ ص ٩٠٤.

(٢) في الطبعتين: «واختص»، والنصحیح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليبزغ ص ٩٠٤.

منقولة من الصفة، من نحو «حارث» و«عبّاس»، من قولك: «مررتُ برجلٍ حارثٍ، بمعنى الكاسب، كأنه يحرق لذّياه؛ وكذلك «عبّاسٌ»، و«العبّاسُ»: المُخرب الذي يعبس في الحرب. وكذلك تقول: رجلٌ مُظفّرٌ. وهو «مُفَعِّلٌ» من «ظَفَرَهُ اللهُ».

وأما «الفضل»، و«العلاء»، فهما، وإن كانا مصدرين في الحقيقة، فقد يوصف بالمصادر مبالغةً، كما قالوا: «ماءٌ غَوّزٌ»، و«رجلٌ عدلٌ»، فجرى لذلك عندهم مجرى الأوصاف الغالبة.

وهذه الصفات المنقولة ضَرَبان؛ أحدهما: ما نُقل وفيه الألف واللام، من نحو: «الحسن» و«العبّاس»، وما أشبههما؛ والآخَرُ: ما نُقل ولا لام فيه، من نحو: «سعيد» و«مكرم». فأما ما نُقل ولا لام فيه، فلا تدخله اللام بعد النقل، فلا يقال: «السعيد» ولا: «المكرم»، لأنّ العلمية تحظر الزيادة، كما تحظر النقص.

وأما ما نُقل وفيه اللام فيقر بعد النقل عليه؛ وما أدخل فيه الألف واللام بعد النقل فمُراعاةٌ لمذهب الوصفية؛ قال الخليل: «جعلها الشيء بعينه»^(١)، أي لم يجعلها كأنه سُمّي بها، وإنما جعلها أوصافاً مفيدةً معنى الاسم في المسمى، كما تكون الصفة؛ فأقارُ اللام للإيذان ببقايا أحكام الصفة. ومن لم يثبت اللام وقال: «حارث» و«عبّاس» و«مظفّر»، خلّصها أسماءً^(٢)، وعزاها من مذهب الوصفية في اللفظ، وإن لم تنع من روائح الصفة، على كل حال، ألا ترى أنهم سمّوا الحُبز «جابرًا»، قالوا: لأنّه يجبر الجائع! وقالوا للبَلَد: «وايط»؛ قال سيبويه: «سمّوه بذلك لأنّه وَسَطٌ ما بين العراق والبصرة»^(٣). فقد ترى معنى الصفة فيه، وإن لم تدخله اللام.

وقوله: «ما كان صفة في أصله، أو مصدرًا». يعني ما كان صفة قبل النقل تدخله لام التعريف، أو مصدرًا موصوفًا به على سبيل المبالغة، نحو: «الفضل»، و«العلاء»، من نحو: «هذا رجلٌ فضّلٌ وغلاءٌ» ولا يريد كل مصدر. ألا ترى أنّ نحو: «زيد» و«عمرو» أصلهما المصدر، ولا تدخلهما اللام.

فصل

[تأويل العلم]

قال صاحب الكتاب: «وقد يتأول العلم بواحد من الأُمّة المسماة به، فلذلك من التأول يُجرى مُجرى «رجلٍ» و«فرسٍ»، فيجترأ على إضافته، وإدخال اللام عليه،

(١) الكتاب ١٠١/٢.

(٢) في الطبعتين: «اسمًا»، والتصحيح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليبزغ ص ٩٠٤.

(٣) الكتاب ٢٤٣/٣.

قالوا: «مُضَرُّ الحَمَرَاءِ» و«رَبِيعَةُ القَرَمِ»، و«أَنَمَارُ الشَّاةِ». قال [من الطويل]:

٧٦- عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضِ مَاضِي الشُّفَرَتَيْنِ يَمَانٍ
وقال أبو النَّجْم [من الرجز]:

بَاعَدَ أُمَّ العَمَرُو مِنْ أَمِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا^(١)
وقال الآخر [من الطويل]:

٧٧- رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بَنَ الْبَزِيدِ مَبَارَكًا شَدِيدًا بِأَخْنَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ

٧٦- التخریج: البيت لرجل من طيء في شرح شواهد المغني ١/ ١٦٥؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٧١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٨٩، ١٩١؛ وجواهر الأدب ص ٣١٥؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٢٤؛ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٥٢، ٤٥٦؛ وشرح الأشموني ١/ ١٨٦، ٢/ ٤٤٢؛ وشرح التصريح ١/ ١٥٣؛ ولسان العرب ٣/ ٢٠٠ (زيد)، ومغني اللبيب ١/ ٥٢.

اللغة: علاه بالسيف: ضربه به. يوم النقا: معركة من معارك بني طيء. شفرنا السيف: حداه. الماضي: القاطع. يمان: نسبة إلى اليمن. المعنى: لقد ضرب زيد من قبيلتنا زيداً من قبيلتكم يوم النقا بسيفه الأبيض القاطع الحذین المصنوع في اليمن.

الإعراب: «علا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعذر. «زيدنا»: فاعل مرفوع بالضمّة، و«نا»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «يوم»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل «علا». «النقا»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف للتعذر. «رأس»: مفعول به منصوب بالفتحة. «زيدكم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، و«كم»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «بأبيض»: جار ومجرور بالفتحة عوضاً من الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، متعلّقان بـ«علا». «ماضي»: صفة «أبيض» مجرور بكسرة مقدّرة على الباء للشغل. «الشفرتين»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى. «يمان»: صفة ثانية لـ«أبيض» مجرور بكسرة مقدّرة على الباء المحذوفة.

وجملة «علا زيدنا»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «زيدنا» حيث أضاف العلم إلى الضمير، فأجرى «زيداً» مجرى النكرة، ثم عزّفه بإضافته إلى الضمير.

(١) تقدم بالرقم ٦٩.

٧٧- التخریج: البيت لابن ميادة في ديوانه ص ١٩٢؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٢٦؛ والدرر ١/ ٨٧؛ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٥١؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٦٤؛ ولسان العرب ٣/ ٢٠٠ (زيد)؛ والمقاصد النحوية ١/ ٢١٨، ٥٠٩؛ ولجريد في لسان العرب ٨/ ٣٩٣ (وسع)، وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٣٢٢؛ والأشباه والنظائر ١/ ٢٣، ٨/ ٣٠٦؛ والإنصاف ١/ ٣١٧؛ وأوضح المسالك ١/ ٧٣؛ وخزانة الأدب ٧/ ٢٤٧، ٩/ ٤٤٢؛ وشرح الأشموني ١/ ٨٥؛ وشرح التصريح ١/ ١٥٣؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ٣٦؛ ومغني اللبيب ١/ ٥٢؛ وجمع الهوامع ١/ ٢٤.

اللغة: الوليد بن يزيد: هو الخليفة الأموي الحادي عشر، خلف عمه هشام بن عبد الملک، وكان =

وقال الأخطل [من الطويل]:

٧٨- وقد كان منهم حاجبٌ وابنٌ أمه أبو جندل والزئيدُ زئيدُ المَعَارِكِ
وعن أبي العباس: إذا ذكر الرجلُ جماعةً، اسمُ كلِّ واحدٍ منهم «زئيدٌ»، قيل له: فما
بين الزئيدِ الأولِ والزئيدِ الآخر؟ وهذا الزئيدُ أشرفُ من ذلك الزئيد وهو قليلٌ.



قال الشارح: اعلم أن العلمَ الخاصَّ لا يجوز إضافته، ولا إدخال لام التعريف فيه،
لاستغناؤه بتعريف العَلَمِيَّة عن تعريف آخر، إلا أنه ربَّما شُورِك في اسمه، أو اعتُقِد ذلك،
فيخرج عن أن يكون معرفةً، ويصير من أمَّةٍ، كلُّ واحدٍ له مثلُ اسمه، ويجري حينئذ

= يجيد قول الشعر، ويحبُّ شرب الخمرة. الأحناء: ج الحنو، وهو الجانب والناحية. والكاهل: ما
بين الكتفين.

المعنى: لقد رأى الشاعرُ الوليدَ بن يزيد ميمون الطائر، وفادراً على تحمُّل أعباء الخلافة.
الإعراب: «رأيت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل.
«الوليد»: مفعول به أوَّل منصوب بالفتحة. «ابن»: نعت «الوليد» منصوب بالفتحة، وهو مضاف.
«اليزيد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «مباركاً»: مفعول به ثانٍ لـ «رأى» منصوب بالفتحة الظاهرة،
أو حال. «شديداً»: معطوف على «مباركاً» بحرف عطف محذوف، أو حال ثانية إن عدنا الأولى
حالاً. «بأحناء»: الباء: حرف جر، «أحناء»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلقان
بـ «شديداً»، وهو مضاف. «الخلافة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «كاهله»: فاعل «شديداً» مرفوع
بالضمة. وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جرٍّ بالإضافة.

وجملة «رأيت الوليد...»: الابتدائية: لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «الوليد» و«اليزيد» حيث أدخل عليهما «أل»، وذلك لتقدير التنكير فيهما.

٧٨- التخريج: البيت للأخطل في ديوانه ص ٣٧٩، وبلا نسبة في الأنباء والنظائر ٣/ ١٩٠؛ وأما ابن
الحاجب ٣٢٣/١.

اللغة: حاجب: اسم رجل. أبو جندل: كنية رجل. الزئيد: اسم رجل. المعارك: ج المعركة، وهي
مكان الحرب.

الإعراب: «وقد»: الواو: بحسب ما قبلها، «قد»: حرف تحقيق. «كان»: فعل ماضٍ ناقص.
«منهم»: جار ومجرور متعلقان بخبر «كان» المقدم المحذوف. «حاجب»: اسم «كان» مرفوع بالضمة
الظاهرة. «وابن»: الواو: حرف عطف، و«ابن»: معطوف على «حاجب» مرفوع مثله. «أمه»: مضاف
إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جرٍّ بالإضافة.
«أبو»: بدل من «ابن»، أو عطف بيان منه مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف. «جندل»: مضاف
إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «واليزيد»: الواو: حرف عطف، «اليزيد»: معطوف على «حاجب»
مرفوع بالضمة الظاهرة. «زئيد»: بدل من «اليزيد»، أو عطف بيان منه، مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو
مضاف. «المعارك»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة: «قد كان منهم حاجب...»: بحسب الواو.

والشاهد فيه قوله: «اليزيد» حيث عرّفه بـ «أل»، لتقدير التنكير فيه.

مجرى الأسماء الشائعة، نحو: «رجل» و«فرس»، فحينئذ يُجْتَرَأ على إضافته، وإدخال الألف واللام عليه، كما يفعل ذلك في الأسماء الشائعة.

فالإضافة نحو قولك: «زيدكم»، و«عمركم». وقد أنشدوا أبياتاً تشهد بصحة الاستعمال، ومن ذلك قول الشاعر:

علا زيدنا يوم النفا... إلخ

فالشاهد فيه أنه أضاف «زيداً» إلى المضمر، فجرى في تعريفه بالإضافة مجرى «أخيك» و«صاحبك». و«الثفا»: الكثيب من الرمل، وكتبه بالألف لأنه من الواو، بدليل ظهورها في التثنية، نحو: «ثَقَوَان»؛ ومن قال: «ثَقِيَان»، كتبه بالياء. يذكرهم بوقعة جرت في ذلك المكان، وكانت الغلبة لهم.

ومن ذلك قول أبي التَّجَم:

باعد أمَّ العمرو من أسيرها... إلخ

الشاهد فيه إدخال اللام على «العمرو»، يريد بـ «أسيرها» نفسه، كأنه في أسرها، ليعثقه إياها. ومن ذلك قول ابن قباد:

رأيت الوليد بن اليزيد مباركاً... إلخ

الشاهد فيه قوله: «اليزيد»، والمراد به «يزيد»؛ وأما «الوليد» فهو من باب «الحنن»، و«العباس». ومن ذلك قول الأخطل:

وقد كان منهم حاجب... إلخ

الشاهد فيه إدخال الألف واللام على «زيد». ومن ذلك أنشد ابن الأعرابي [من الرجز]:

٧٩- يا لَبِثَ أمَّ العَمْرِو كانت صاحبي مكانَ مَنْ أَنشَأَ^(١) على الركائب

(١) في الطبعتين: «أشتى»، والتصحيح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليزغ ص ٩٠٤، وعن مصادر الرجز. وقال محقق الطبعة المصرية: في نسخة «أسي» بدل «أشتى».

وذكر محقق كتاب «إصلاح المنطق» أنه جاء في نسخة من هذا الكتاب: «أنشأ: ابتداء السير».

٧٩- التخريج: الرجز بلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٢٦٢؛ ورصف المبانى ص ٧٧؛ ومز صناعة الإعراب ١/ ٣٦٦؛ ولسان العرب ٥/ ٢٧٢ (وبر)، ٨/ ١٠٢ (ربع)؛ والمنصف ٣/ ١٣٤.

اللغة: أنشأ: مخفَّف «أنشأ»: ابتداء السير. الركائب: جمع ركاب وركوب وهي ما يركب من كل دابة.

المعنى: ينمى لو كانت أم عمرو رفيقه في السفر مكان الذي ابتداء السير على الركائب.

الإعراب: «يا ليت»: «يا»: حرف تنبيه، «ليت»: حرف شبه بالفعل. «أم»: اسم «ليت» منصوب =

فأدخل اللام على «عمرو». ومن ذلك قول الآخر [من الطويل]:

٨٠- يَزِيدُ مُسْلِمٍ سَالِمٍ الْمَالِ وَالْفَتَى فَتَى الْأَزْدِ لِلْأَمْوَالِ غَيْرُ مُسَالِمٍ
فقال: «يزيد سليم»، فأضافه لما كان ثم شريك في الاسم توهم^(١) تنكيره، وأضافه
للتعريف. وقوله: «سالم المال» يهجو به ذلك، وينسبه إلى البخل.

ومثله في الإضافة قوله [من الرجز]:

٨١- يَا عُمَرَ الْخَيْرِ جُزِيتَ الْجَنَّةَ أَكْسُ بُنْيَانِي وَأُمُّهُنَّ

= بالفتحة. «العمرو»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «كانت»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح،
و التاء: للثاني، واسمها: ضمير مستتر تقديره «هي». «صاحبي»: خبر «كانت» منصوب بفتحة
مقدرة على ما قبل الباء، والياء: ضمير متصل في محلٍّ جرٍّ بالإضافة. «مكان»: مفعول فيه ظرف
مكان منصوب بالفتحة متعلق بحال محذوفة من «صاحبي». «من»: اسم موصول بمعنى «الذي» في
محلٍّ جرٍّ بالإضافة. «أنشأ»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف، والفاعل ضمير مستتر
تقديره: هو. «على الركائب»: جار ومجرور متعلقان بـ«أنشأ».

وجملة «ليت أم العمرو»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «كانت صاحبي»: في محل رفع خبر «ليت».

وجملة «أنشأ»: صلة الموصول لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «أم العمرو» حيث أدخل «ال» التعريف على العلم «عمرو».

٨٠- التخرُّج: البيت لربيعة الرقي في ديوانه ص ١٢٧؛ وخزانة الأدب ٢٧٧/٦؛ وبلا نسبة في سر
صناعة الإعراب ٤٥٥/٢.

الإعراب: «يزيد»: مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاف، «سليم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.
«سالم»: خبر «يزيد» مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «المال»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «والفتى»:
الواو: حرف استئناف، «الفتى»: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر. «فتى»: بدل مرفوع
بضمة مقدرة على الألف للتعذر، وهو مضاف. «الأزد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «للموال»:
جار ومجرور متعلقان بـ«سالم». «غير»: خبر «فتى» مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «سالم»:
مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «يزيد سالم»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «الفتى غير»: استئنافية لا محل لها
من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «يزيد سليم» حيث أضاف اسم علم إلى اسم علم آخر لما توهم تنكيره.

(١) في الطيبتين: «يوهم»، والتصحيح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليبزغ ص ٩٠٤. وقال
محقق الطبعة المصرية إنه جاء في نسخة «توهم».

٨١- التخرُّج: الرجز بلا نسبة في الخصائص ٧٣/٢؛ ورصف المياني ص ٤٠٠.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «عمر»: منادى منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «الخير»: مضاف إليه
مجرور بالكسرة. «جزيت»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع
متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع نائب فاعل. «الجنة»: مفعول به ثانٍ منصوب
بالفتحة، وسُكِّنَ لضرورة القافية. «أكس»: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة من آخره، وفاعله
ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت. «بنيتي»: مفعول به منصوب بالكسرة عوضاً عن الفتحة لأنه جمع =

ومن ذلك «مضر الحمراء» و«ربيعة الفرس» و«أنمار الشاة»؛ هؤلاء بنو نزار، وكان أبوهم مات، وخلف لهم نراثاً ناطقاً وصامتاً، فأتوا أفعى نجران، حكيم الزمان، فجعل القبة الحمراء والذهب لمضر، والأفراس لربيعة، والشاة لأنمار؛ وأضيف كل واحد إلى ما حكم له به، تعريفاً له بذلك.

واعلم أن هذه الأعلام متى أضفتها، سلبتها ما كان فيها من تعريف العلمانية، وكسوتها بعد تعريفاً إضافياً، وجرت مجرى «أخيك»، و«غلامك»، في تعريفها بالإضافة. فعلى هذا لو سئلت عن «زيد عمرو» في قول من قال: «رأيت زيد عمرو»، و«مررت بزيد عمرو»، لقلت: من زيد عمرو؟ بالرفع لا غير. ولم يجز الحكاية، فلا تقول: من زيد عمرو؟ بالنصب، ولا من زيد عمرو؟ بالجر. كما لو سئلت عن صاحب عمرو، لقلت: من صاحب عمرو؟ بالرفع.

والذي يدل على أن الاسم لا يضاف إلا وهو نكرة أن ما لا يمكن تنكيره من الأسماء لا يجوز إضافته، نحو الأسماء المضمرة، وأسماء الإشارة؛ لا تقول: «هو بكر»، ولا: «هؤلاء زيد»؛ كما تقول: «غلام زيد»، و«أصحاب بكر»؛ لأن تعريف هذه الأسماء لا يفارقها، ولا يمكن اعتقاد التنكير فيها.

وإذا قد علمت أن العلم متى أضفته ابتزته تعريفاً، وكسوته تعريفاً إضافياً، فتعلم أنه إذا أضيف إلى نكرة، فهو نكرة، نحو: «مررت بزيد رجل وعمرو امرأة». إلا أنه يحدث فيه نوع تخصيص، إذ جعلته «زيد رجل»، ولم تجعله «زيداً» شائعاً في الزيدين، كما أنك إذا قلت: «غلام رجل» استفيد منه أنه ليس لامرأة.

وأما إدخال اللام عليه، فقليل جداً في الاستعمال، وإن كان القياس لا بأباه كل الإباء، لأنك إذا قدرت فيه التنكير، وأنه ليس له مزية على غيره من المسمين به، جرى مجرى «رجل» و«فرس» ولا تستنكر أن تُدخل عليه لام التعريف، وقد جاء في الشعر، وما أقله! نحو ما تقدم من الأبيات، وذلك أنه لما اعتقد فيه التنكير لمشارك له في الاسم، إما توهمًا أو وجودًا، عرّفه باللام. ومن ذلك الحكاية عن أبي العباس أنه «إذا ذكر جماعة، اسم كل واحد منهم: زيد، فيقول المجيب: فما بين الزيد الأول والزيد الآخر؟ وهذا الزيد أشرف من ذلك الزيد»؛ فمجازها ما ذكرنا من اعتقاد التنكير مع قلته

= مؤنث سالم، والياء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «وأئنه»: الواو: حرف عطف، «أم»: اسم معطوف على «بنيات» منصوب بالفتحة، وهو مضاف. و«هن»: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه، والهاء: للسكت.

وجملة النداء: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «جزيت»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أكن بنياتي»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «عمر الخير» حيث أضاف اسم العلم إلى المعرف به «ال».

في الكلام، وما ورد من ذلك في الشعر فضرورة. وقد استبعد بعضهم دخول اللام على العلم، فحمل ما جاء منه على أنها زيادة، على حد زيادتها في «اللات»، و«العزى»، و«الذي»، و«التي» و«الآن»، وأما قول الشاعر [من البسيط]:

٨٢- [أخو رغائب يُعطيها ويُسألها] يَأبَى الظَّلَامَةُ منه التَّوْفَلُ الزُّفَرُ
فإن «الزفر» هنا صفة، وليس بعَلَم، ومعناه: السيد. و«التوفل»: الكثير العطاء، فلو سميت رجلاً بـ «زفر»، هذا بعد خَلْعك منه اللام، لوجب صرفه حينئذ كـ «صُرِد»، و«تُعَرى»، و«جُعِل». وما لا ينصرف معدولاً عن «فاعِل» لا يجوز دخول اللام عليه، كـ «زَحَلَ»، و«قُتِمَ»، و«جُشِمَ».

وإنما كثرت الإضافة في الأعلام، ولم يستفحوا ذلك فيها استقباحهم تعريفها باللام، لوجهين: أحدهما: أن الإضافة قد تجدها في أنفس الأعلام كثيراً واسعاً، نحو: «عبد الله» و«عبد الصمد»، و«ذي الرُّمَّة»، و«أبي محمد» وسائر الكُنَى، فلم يتناف اللفظان، أعني العَلَم والإضافة. والوجه الثاني: أن الإضافة قد تكون منفصلة في كثير من كلامهم، فلا تفيد التعريف، نحو قوله تعالى: ﴿هَذَا بَلَلٌ أَلْكَبَتِ﴾^(١)، و﴿هَذَا عَارِضٌ مُّطَرّاً﴾^(٢)، وعامة أسماء

٨٢- التخريج: البيت لأعشى باهلة في الأصمعيّات ص ٩٠؛ وأمالى المرتضى ٢١/٢؛ وجمهرة اللغة ص ٧٠٦، ٩٧١، ١١٧٤؛ وخزانة الأدب ١/١٨٥، ١٨٦، ١٩٥؛ ولسان العرب ٤/٣٢٥ (زفر)، ١١١/٥ (قفر)، ٦٧٢/١١ (نفل)؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٥٣، ٢١٤.

اللغة: الأخ: هنا المَلَابِسُ الملازم للشيء. الرغائب: جمع رغبة وهي العطايا الكثيرة، أو الأشياء التي يُرَغَّبُ فيها. الظَّلَامَةُ: هي ما تطلبه عند الظالم. التوفل: البحر والكثير العطاء. الزُّفَرُ: الكثير الناصر والأهل والعدة.

المعنى: يريد الشاعر أن مرثيه كان كريماً كثير الهبات، يسأله الناس فَيُعْطِيهم، ولم يكن لأحد عنده مظلمة، ولم يكن أحد مهما كان قوياً ليظلم الناس خوفاً من هذا المرثي.

الإعراب: «أخو»: خبر لمبتدأ محذوف. وتقدير الكلام: هو أخو، والخبر مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة. «ورغائب»: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف. «يعطيها»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدرة على الباء للثقل، والفاعل مستتر تقديره: هو، و«ها»: مفعول به محله النصب. «ويُسألها»: الواو: حرف عطف. «يُسأل»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمّة، ونائب الفاعل مستتر تقديره «هو»، و«ها»: مفعول به. «يَأبَى»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدرة على الألف للتعذر. «الظَّلَامَةُ»: مفعول به منصوب بالفتحة. «منه»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «يَأبَى». «التوفل»: فاعل. «الزُّفَرُ»: صفة لـ«التوفل» مرفوعة مثله بالضمّة الظاهرة.

جملة «هو أخو رغائب»: ابتدائية لا محل لها. جملة «يعطيها»: صفة لـ«رغائب» محلها الجر. وعطف عليها جملة «يُسألها». وجملة «يَأبَى الظَّلَامَةُ منه التوفل»: خبر ثانٍ للمبتدأ «هو» محلها الرفع. والشاهد فيه: أن «الزُّفَرُ» صفة وليس بعلم، ومعناه: السيد.

(١) المائدة: ٩٥.

(٢) الأحقاف: ٢٤.

الفاعلين إذا أريد بها الحال والاستقبال، وكذلك باب «الحَسَنِ الرَّجُلِ». وليست اللام كذلك، لأنه لا يُنَوَّى فيها الانفصال، ولا تجد اللامَ معرفةً في الأعلام، كما تعرفُها الإضافة. فأما «الصُّعْقُ» و«الدَّبْرَانُ»، فإنَّهما ليست أعلامًا في الحقيقة، على ما تقدّم، وإنما تعريفُها باللام. وأما «الحارث» و«العباس» ونظائرهما، فإنَّ تعريفهما بالعلمية، وإنما دخلت اللام لأنها كانت ثابتة فيها قبل النقل، فأُورِثَ بعده إيدانًا بمعنى الوصفية، وقد تقدّم ذلك.

فصل

[تعريف المثنى والمجموع]

قال صاحب الكتاب: «وكلُّ مثنًى أو مجموع من الأعلام فتعريفُه باللام، إلا نحو «أبائين»، و«عمائيتين»، و«عرفات»، و«أذرعات». قال [من الطويل]:

٨٣- وَقَبْلِي مَاتَ الْخَالِدَانِ كِلَاهُمَا عَمِيدُ بَنِي جَحْوَانَ وَابْنُ الْمُضَلَّلِ
أَرَادَ «خَالِدَ بْنَ نُضْلَةَ»، و«خَالِدَ بْنَ قَيْسِ بْنِ الْمُضَلَّلِ»، وقالوا لَكَعْبِ بْنِ كِلَابٍ،
وَكَعْبِ بْنِ رَبِيعَةَ، وَعَامِرِ بْنِ مَالِكِ بْنِ جَعْفَرٍ، وَعَامِرِ بْنِ الطُّفَيْلِ، وقَيْسِ بْنِ عَنَابٍ،
وقَيْسِ بْنِ هَزْمَةَ: «الْكُغْبَانِ»، و«العامران»، و«القيسان». قال [من الرجز]:

٨٤- أَنَا ابْنُ سَعْدٍ أَكْرَمَ السَّفِيدِينَا

٨٣- التخرّيج: البيت للأسود بن يعفر في ديوانه ص ٥٧؛ ولسان العرب ٣/ ١٦٥ (خلد)، ١١/ ٣٩٦ (ضلل)، ١٤/ ١٣٣ (حجا)؛ ونوادير أبي زيد ص ١٦٠؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٢٤٤؛ وإصلاح المنطق ص ٤٠٣؛ وأما لي ابن الحاجب ص ٣٢٨؛ وجمهرة اللغة ص ٤٤٢، ٦٥٧، ١٠٣٧.
اللغة: الخالدان: خالد بن نضلة بن جحوان، وخالد بن قيس بن المضلل. عميد: رئيس.
المعنى: إذا حُمِّ قضاي ودنا هلاكي، فلست أول الهالكين، فقد هلك قبلي الخالدان السيدان العظيمان.
الإعراب: «وقبلي»: الواو: بحسب ما قبلها، و«قبلي»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة المفعولة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة المناسبة، متعلق بـ«مات». والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «مات»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «الخالدان»: فاعل مرفوع بالالف لأنه مثنى، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. «كلاهما»: تأكيد مرفوع بالالف لأنه ملحق بالمثنى، وهو مضاف، و«هما»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «عميد»: بدل من «الخالدان»، أو عطف بيان منه مرفوع بالضمّة الظاهرة، وهو مضاف. «بني»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. «جحوان»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضًا من الكسرة لأنه ممنوع الصرف. «وابن»: الواو: حرف عطف، و«ابن»: معطوف على «عميد» مرفوع بالضمّة الظاهرة، وهو مضاف. «المضلل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.
وجملة «مات الخالدان»: بحسب الواو.

والشاهد فيه قوله: «الخالدان» حيث عزف العلم المثنى بـ«أل».

٨٤- التخرّيج: الرجز لبرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٩١؛ والكتاب ٢/ ١٥٣؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الأعراب ص ٤٦٠؛ والمقتضب ٢/ ٢٢٣.

وفي حديث زيد بن ثابت - رضي الله عنه - : هؤلاء الْمُخَمَّدُونَ بالباب .
وقالوا : «طَلْحَةُ الطَّلَحَاتِ» ، و«ابن قيس الرُّقِيَّاتِ» ، وكذلك : «الْأَسَامَتَانِ» ،
و«الْأَسَامَاتُ» ، ونحو ذلك .

قال الشارح : اعلم إنك إذا ثبت الاسم العلم تَنَكَّر^(١) ، وزال عنه تعريف العلمية ،
لمشاركة غيره له في اسمه ، وضروريته بلفظ لم يقع به التسمية في الأصل ، فيجري مجرى
«رجل» و«فرس» ، فقول : «زيدان» و«عمران» ، كما قيل : «رجلان» ، و«فرسان» ؛ والفرق
بينهما أنَّ «الزيدين» و«العمرين» مشتركان في التسمية بـ «زيد» و«عمر» ، و«الرجلان»
و«الفرسان» مشتركان في الحقيقة ، وهي الذكورية والأدمية . ألا ترى أنك لو سميت امرأة
أو فرساً بـ «زيد» ، وجمعت بينه وبين رجل اسمه «زيد» ، لقلت : «الزيدان» في التثنية
لاشراكهما في اللقب ، مع اختلاف الحقيقتين .

وبؤيد عندك أنه نكرة أنك تصفه بالنكرة ، فتقول : «جاءني زيدان كريمان» ،
و«أريت زيدَين كريمَين» ، و«مررت بزيدَين كريمَين» فكريمان نكرة لا محالة ، وقد
جری وصفاً عليه ؛ فعلمت بذلك أنه نكرة . فإذا أردت التعريف كان بالألف واللام ،
والإضافة ، نحو : «الزيدان» ، و«العمران» ، و«زيداك» ، و«عمراك» . فتعريفه بعد
التثنية من غير وجه تعريفه قبل ، فإذا لا تكون التثنية إلا فيما يصح تنكيره ، فأما
المضمورات من نحو : «هُمَا» ، و«أُنثَى» ، والموصولات من نحو فولك : «اللَّذَانِ» ،
و«اللَّتَانِ» ، والمبهمات من نحو : «هَاتَانِ» و«هَذَانِ» ، فكلُّها صِبْغٌ صبغت للتثنية ،
ولبست بتثنية صناعية ، على ما سنذكر في موضعه .

وقد جاءت أعلام معارف بلفظ التثنية والجمع . وذلك إنما جاء في الأماكن من
الجبال والبقاع التي لا يفارق بعضها بعضاً ، نحو : «أبَانَيْنِ» ، و«عَمَانَيْنِ» ، و«غَرَفَاتِ» ،
و«أَذْرَعَاتِ» ؛ فـ «أبَانَانِ» جبلان متقابلان ، متصل أحدهما بالآخر ، فلما كانا^(٢) متصلين لا
يفارق واحد منهما صاحبه ، وحال كل واحد منهما في الخصب والقحط واحد ، لا يشار

= الإعراب : «أنا» : ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ . «ابن» : خبر مرفوع بالضم ، وهو مضاف .
«سعد» : مضاف إليه مجرور بالكسرة . «أكرم» : مفعول به لفعل محذوف تقديره : أمدح أو أعظم ،
وهو مضاف . «السعدبن» : مضاف إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم ، والألف : للإطلاق .
وجملة «أنا ابن سعد» : ابتدائية لا محل لها . وجملة «أكرم السعدين» : استئنافية لا محل لها .
والشاهد فيه قوله : «السعدبن» حيث عُرِف العلم المجموع بـ «أل» .

(١) في الطبعين : «ينكر» ، والنصحیح عن جدول التصحيحات السرفق بطبعة ليزغ ص ٩٠٤ .
(٢) في طبعة ليزغ : «كانتا» ، وصححت اللفظة في جدول التصحيحات المرفق بهذه الطبعة ص ٩٠٤ .

إلى واحد منهما بتعريف دون الآخر، جريا مجرى الشيء الواحد، نحو «يُثْرَبُ»، و«يَذْبُلُ» فخصا باسم علم؛ كما خُصَّ «يُثْرَبُ»، و«يَذْبُلُ» بذلك. قال الشاعر [من المنسرح]:

٨٥- لو بأبائين جاء بِخُطْبُهَا رُمْلَ مَا أَتَفُ خَاطِبِ بِدَمٍ
وحالُ «عمائتين»، وهما جبلان متناوحيان، حالُ «أبائين» قال الشاعر [من الكامل]:

٨٦- لو أنْ عُضَمَ عَمَائَتَيْنِ وَيَذْبُلِ سَمِعًا حَدِيثُكَ أَنْزَلَا الْأَوْعَالَ

٨٥- التخريج: البيت للمهلhel في ديوانه ص ٧٧؛ والأغاني ٤٣/٥؛ والدرر ٢٥٤/٦؛ وشرح شواهد المغني ٧٢٤/٢؛ والشعر والشعراء ٣٠٥/١؛ ولسان العرب ٥/١٣ (ابن)؛ ومعجم البلدان ٦٤/١ (أبانان)؛ ولعصم بن النعمان في معجم الشعراء ص ٢٧٥؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٠٢٨؛ وسر صناعة الإعراب ٤٦٢/٢؛ ولسان العرب ٣١٣/٢ (ضرح)؛ وجمع الهوامع ١٥٨/٢. اللغة: أبانان: جبلان: رُمْل: لطح.

المعنى: تلك الفتاة من تغلب، كبف زوجت لرجل من تلك القبيلة الحقيرة، فلو جاء زوجها خاطبًا بأبائين لضرب على أنفه ولطح وجهه بالدم.

الإعراب: «لو»: حرف امتناع لامتناع. «بأبائين»: الباء: حرف جر، «أبائين»: اسم مجرور بالياء لأنه متنى والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، والجار والمجرور متعلقان بـ«يخطبها». «جاء»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره هو. «يخطبها»: فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة، و«ها»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره هو. «رمل»: فعل ماضٍ مبني للمجهول، مبني على الفتحة الظاهرة. «ما»: زائدة. «أنف»: نائب فاعل مرفوع بالضممة، وهو مضاف. «خاطب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «بدم»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «رمل».

وجملة «لو بأبائين جاء.. رُمْل» ابتدائية لا محل لها. وجملة «رمل أنف خاطب بدم»: جواب شرط غير جازم لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: لو بأبائين، حيث جرى هذان الجبلان مجرى الشيء الواحد.

٨٦- التخريج: البيت لجريير في ديوانه ص ٥٠؛ والدرر ١٢٥/١؛ ومعجم ما استعجم ص ٩٦٦؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦٥/٥؛ وأمثالي ابن الحاجب ٦٦٠/٢؛ وتذكرة النحاة ص ١٥٣؛ وسر صناعة الإعراب ٤٦٢/١؛ والمنصف ٢٤٢/١، ٤١/٣؛ وجمع الهوامع ٤٢/١.

الإعراب: «لو»: حرف شرط غير جازم. «أن»: حرف مشبه بالفعل. «عصم»: اسم «أن» منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «عمائتين»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه متنى. «ويذبل»: الواو: للتعطف، «يذبل»: اسم معطوف على «عمائتين» مجرور بالكسرة. «سمعا»: «فعل ماضٍ مبني على الفتح لاتصاله بألف الاثنين، والألف: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «حديثك»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «أنزلا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح لاتصاله بألف الاثنين، والألف: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «الأوعالا»: مفعول به منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق.

وجملة «أن عصم... سمعا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «سمعا»: في محل رفع خبر «أن». وجملة «أنزلا»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب.

ومثل ذلك من الجمع «عَرَفاً»؛ وهي معرفة لأنها اسم ليقاع معلومة، غير متفرقة، ولا موجودة بعضها دون بعض. ويدل على أنها معارف ما حكاه سيبويه عنهم من قولهم: «هذه عرفاتٌ مباركاً فيها»^(١)؛ فانتصاب الحال بعدها يدل على أنها معرفة. وفيها لغتان: الصرف ونزكه. والصرف أفصح من حيث كان جمعاً لمواضع مجتمعة؛ كأن كل موضع منهم عَرَفةٌ، فجعلت مكاناً واحداً، ووضع لها اسم خاص. وتنوئتها في الحقيقة تنوينٌ مقابلة. والناء للجمع لا لمجرد التانيث. قال الله تعالى: ﴿كَأِذَا أَقْضَيْتُمْ مِنْ عَرَكَتٍ﴾^(٢) بالتوين.

وحال «أذرعَات» كحال «عرفات». قال امرؤ القيس [من الطويل]:

٨٧- تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ وَأَهْلُهَا يَبْثُرُ أَذْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي
يروى بالصرف ونزكه، على ما ذكر.

= والشاهد فيه قوله: «عصم عمايتين» حيث استخدم للجبلين اسماً واحداً مثني، جعله معرفة وأضاف إليه «عصم».

(١) الكتاب ٢٣٣/٣.

(٢) البقرة: ١٩٨.

٨٧- التخرّيج: البيت لامرؤ القيس في ديوانه ص ٣١؛ وخزانة الأدب ٥٦/١؛ والدرر ٨٢/١؛ ورصف المباني ص ٣٤٥؛ وسر صناعة الإعراب ص ٤٩٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢١٩/٢؛ وشرح التصريح ٨٣/١؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٣٥٩؛ والكتاب ٢٣٣/٣؛ والمقاصد النحوية ١/١٩٦؛ والمقتضب ٣٣٣/٣، ٣٨/٤؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٤١/١؛ وشرح ابن عقيل ص ٤٤.

اللغة: تنوّرتها: تبصرت ناراها من بعيد. أذرعَات: بلد في أطراف الشام. يثرب: اسم مدينة، وهي التي هاجر إليها الرسول ﷺ فيما بعد، فسُميت المدينة المنورة. أدنى: أقرب. نظر عال: أي يحتاج إلى نظر بعيد.

المعنى: يتوقم الشاعر أنه نظر إلى النار المشبوبة في دار الحبيبة، وهو بعيد عنها يتحرّق لرؤيتها ويتمنى لقاءها.

الإعراب: «تنوّرتها»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والناء ضمير متصل في محل رفع فاعل، و«ها»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «من أذرعَات»: جار ومجرور متعلقان بـ«تنوّرتها». «وأهلها»: الواو حالية، «أهلها»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «يَبْثُرُ»: جار ومجرور متعلقان بخبر المبتدأ المحذوف تقديره: موجودون. «أدنى»: مبتدأ مرفوع وهو مضاف. «دارها»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «نظر»: خبر المبتدأ مرفوع. «عالي»: نعت «نظر» مرفوع بالضمة المقدرة على الياء المحذوفة لأنه اسم منقوص، والياء: لإشباع الحركة.

جملة «تنوّرتها». . . الفعلية: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «وأهلها يَبْثُرُ» الاسمية: في محلّ نصب حال. وجملة «أدنى دارها نظر» الاسمية: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أذرعَات» حيث يجوز فيه:

وكذلك يقولون: «هذان أبانان يَتَنَبَّانِ»، فيقع بعده الحال؛ كما تقول: «هذا زيد واقفاً». وربما قيل لكل واحد منهما: «أبان».

وما عدا ما ذكر من التثنية والجمع، فتعريفه باللام، نحو قولك: «الزبدان»، و«العمران». فأما الأسماء التي ذكرها وهي «الخالدان»، و«الكُفَّبان»، وسائر ما مثل به، فشاهد على ما ادعاه من أنهم إذا ثنوا الاسم، أو جمعوه، تنكَّر^(١)، فإذا أرادوا تعريفه باللام، فمن ذلك الخالدان. وأنشد:

وقبلي مات الخالدان... إلخ

والصواب: «قبلي»، بالفاء؛ وهو للأشود بن يَغْفَرُ وقبلة [من الطويل]:

فإن يك يَوْمِي قد دَنَا وإِخَالُهُ كوارِدَةٌ يَوْمًا إلى ظِمٍّ مَنَهَلٍ
والشاهد فيه قوله: «والخالدان»؛ والمراد: خالد بن قيس من بني جَحْوان من بني أسد؛ وخالد بن قيس بن نَضْلَةَ بن المضلل؛ وهو من بني أسد أيضًا.

وقال ابن السكيت في إصلاحه: الخالدان: خالد بن نضلة بن جحوان بن فُقَعَس، وخالد بن قيس بن المضلل بن مالك الأصغر بن مُنْقِذ بن طَريف بن عمرو^(٢) بن قُعين^(٣). ووجه الشاهد فيه أنه لما ثنى «الخالدان» تنكَّر^(٤)، وإذا أُريد تعريفهما عزَّفهما باللام، وصار تعريفهما بعد التثنية تعريف عَهْد، بعد أن كان تعريف علمية.

يقول: إن كان قد دنا بومي، فليست بأول المؤنَّى؛ قد مات قبلي الخالدان، وكانا سيدين. و«إخال»: أظنُّ أنه قد قُرب، وبقي منه كما بقي من مَسِير الإبل إلى الماء للشُرْب. و«المناهل»: المواضع التي يجتمع فيها الماء، الواحد «مَنَهَل».

ومثله «الكُفَّبان»؛ وهما: كعب بن كلاب، وكعب بن ربيعة بن عُقَيْل بن كعب بن ربيعة بن عامر من بني صَفْصَعَة؛ و«العامران»: عامر بن الطُّفَيْل بن مالك بن جعفر بن

١ - الكسر مع التنوين، وذلك مراعاة لـ «أذرعات» قبل التسمية به، فهو جمع مؤنث سالم، وهذا الجمع يجزء بالكسرة الظاهرة، ويتون تنوين مقابلة لا تنوين تنكير.

٢ - الكسر بلا تنوين، لأنه جمع بحسب أصله، وعلم لمؤنث بحسب حاله، فجُزء بالكسرة كما يُجر جمع المؤنث السالم، ومنع من التنوين كما يمنع العلم المؤنث.

٣ - الفتح بغير تنوين لأنه علم مؤنث ممنوع من الصرف.

(١) في الطبعين: «ينكرا»، والتصحيح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليبزغ ص ٩٠٤.

(٢) في الطبعين: «عمر»، والتصحيح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليبزغ ص ٩٠٤.

(٣) في إصلاح المنطق ص ٤٠٣: «خالد بن نضلة بن الأشتر بن جحوان بن فُقَعَس، وخالد بن قيس بن المضلل بن مالك الأصغر بن مُنْقِذ بن طَريف بن قُعين».

(٤) في الطبعين: «ينكرا»، والتصحيح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليبزغ ص ٩٠٤.

كلاب، وهو أبو علي؛ وعامر بن مالك بن جعفر بن كلاب بن ربيعة، من بني مُلَاجِب الأسيئة، وهو أبو براء.

وقالوا: «القيسان»؛ وهما من طَيِّء: قيسُ بن عتاب بن أبي حارثة، من بني عَتُود، وقيس بن هَزَمَةَ بن عتاب. وقد رُوِيَ «عتاب» بالنون، و«عتاب» بالياء؛ وهو المشهور ابن أبي حارثة. وأما قول الآخر، وهو رُوِيَّة:

أنا ابن سعد أكرم السعدينا^(١)

فالرواية بنصب «أكرم» على الفخر والمدح. ولو خفضت على النعت لجاز. وقال: «السعدينا»، لأنَّ السُّعُود في العرب كثير؛ منهم: سعد بن مالك في ربيعة، وسعد بن دُبَيان في غَطَفان؛ وسعد بن بكر في قَوَازِن، وسعد بن هُذَيْم في قُضَاعَة. ورُوِيَّة من بني سعد بن زيد مِناة بن تميم، وفيهم الشَّرَف والعدَدُ.

وأما «المحمّدون» في حديث زيد بن ثابت، فهم: محمّد بن أبي بكر، ومحمّد بن حاطب، ومحمّد بن طَلْحَة بن عُبَيْد الله، ومحمّد بن جعفر بن أبي طالب.

وأما «طلحةُ الطَّلِحَات»، فهو^(٢): طلحة بن عبد الله بن خَلَف الخُزَاعِي. وفيه يقول عبيد الله بن قيس الرُّقَيَات [من الخفيف]:

٨٨- رَحِمَ اللَّهُ أَغْظَمًا دَفَنُوهَا بَسِجَسْتَانًا طَلْحَةَ الطَّلِحَاتِ

(١) تقدم تخريجه بالرقم ٨٤.

(٢) في الطبعين: «فهم»، والتصحيح، عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليزغ ص ٩٠٤.

٨٨- التخرّيج: البيت لمبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص ٢٠، والحيوان ٣٣٢/١، وخزانة الأدب ٨/١٠، ١٤، والدرر ٥٧/٦، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٩٤؛ ولسان العرب ٥٣٣/٢ (طلح)؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٩٨؛ والجنى الداني ص ٦٠٥؛ وخزانة الأدب ٤/٤١٤، ١٠/١٢٨؛ ورصف المباني ص ٢٩٧، ٣٤٨؛ ولسان العرب ٥/٢١٣ (نضر)؛ والمقتضب ١/١٨٨، ٤/٧؛ وجمع الهوامع ٢/١٢٧.

اللغة: طلحة الطلحات: اسم الممدوح، وقيل سبب تسميته بذلك أنه كان كريماً، وقد زوّج مئة رجل عربي من مئة امرأة عربية، وقد دفع مهورهن من ماله، فكل من ولد له ذكر سمّاه طلحة فأضيف إليهم. سجستان: موضع معروف.

المعنى: يترخم على عظام طلحة الطلحات المدفونة في سجستان.

الإعراب: «رحم»: فعل ماض مبني على الفتح. «الله»: لفظ الجلالة فاعل مرفوع بالضمّة. «أعظماً»: مفعول به منصوب بالفتحة. «دفنوها»: فعل ماض مبني على الضم، والوار: ضمير متصل في محل رفع فاعل، و«ها»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «بسجستان»: جار ومجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والعجّة، متعلّقان بـ«دفنوها». «طلحة»: بدل من أعظماً منصوب بالفتحة. «الطلحات»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «رحم الله»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «دفنوها»: في محل نصب صفة لـ«أعظماً».

والشاهد فيه قوله: «الطلحات» حيث جمع «طلحة» على «طلحات»، وعزفها بـ«ال».

قيل: إنما قيل له ذلك، لأنه كان في أجداده جماعة يسمون بطلحة، فأضيف إليهم، لأنه كان أكرمهم. وقيل: كان في زمانه جماعة، اسم كل واحد منهم طلحة، فعلاهم بالكرم؛ والطلحات المعروفون بالكرم هم: طلحة بن عمر بن عبّيد الله بن عمرو بن يَعمَر بن عثمان التيمي، وهو طلحة الجودي؛ وطلحة بن عبد الله بن عوف بن أبي عبد الرحمن بن عوف الزبيري، وهو طلحة الندي؛ وطلحة بن الحسن بن علي، وهو طلحة الخير؛ وطلحة بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر، وهو طلحة الدراهم.

وأما «ابن قيس الرقيّات» فهو: عبّيد الله بن قيس الرقيّات بن شريح بن مالك بن ربيعة، وهو التويعم؛ وإنما نسب قيس إلى الرقيّات، لأنه تزوّج عدّة نسوة وافق أسماؤهنّ كلّهن رقية. وقال غيره: كانت له عدّة جدّات أسماؤهنّ كلّهن رقية. وقيل: إنما أضيف إليهن، لأنه كان يُشَبَّب بعدّة نساء تسمين رقية، وهو قول المُكرّي. وقيل: سمّي «رقيّات» كما يسمّى الرجل بـ «مساجد». ومنه قوله: وقد يُقال: ابن قيس الرقيّات بتنوين «قيس»، ورفع «الرقيّات» على عطف البيان، كأته لقب له، كقولك: عبد الله بطة.

و«أسامة»: علمٌ للأسد، لا يدخله الألف واللام. والثنية: «الأسامتان»، إذا أُريد التعريف، و«الأسامات» للجمع، كـ «الطلحات»؛ كل ذلك معرّف باللام حين تنكر ثنيته وجمعه. فاعرفه.

فصل

[أسماء الكناية]

قال صاحب الكتاب: «وفلان»، و«فلانة»، و«أبو فلان»، و«أم فلانة»: كنايةات عن أسامي الأناسي وكُنَاهم. وقد ذكروا أنّهم إذا كنوا عن أعلام البهائم أدخلوا اللام، فقالوا: «الفلان»، و«الفلانة»، وأما «هَرّ» و«هَنّة» فللكناية^(١) عن أسماء الأجناس.

قال الشارح: اعلم أن المراد بالكناية التعبير عن المراد بلفظ غير الموضوع له، لضرب من الاستحسان والإيجاز. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ﴾^(٢)، كنى بذلك عن قضاء الحاجة، لأن كل من يأكل الطعام يحتاج إلى قضاء الحاجة. ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ يَنْفَوِرَ لَيْسَ فِي صَلَاتِهِ﴾^(٣) وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ^(٤)، كنى عن تكذيبهم

(١) في الطبعتين: «فللكنايةات»، والتصحيح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليزغ ص ٩٠٤.

(٢) المائدة: ٧٥.

(٣) في طبعة ليزغ «سفاة».

(٤) الأعراف: ٦٧.

في قولهم لهُودٍ عليه السلام^(١): ﴿إِنَّا لَنَرُّكَ فِي سَفَاهَةٍ﴾^(٢)، وهو مأخوذ من «كنوت» عن الشيء، و«كنيت»، بالواو والياء، إذا عبّرت عنه بعبارة أخرى توريةً. والمضممرات كلها كنبات عما تقدمها من الظواهر.

و«فلان» و«فلانة»: كنبات عن أعلام الأناسي خاصة، ولا يدخلها اللام، إيداناً بأن المكني عنه كذلك. قال الشاعر [من الرجز]:

٨٩- في لجة أميك فلاناً عن فل

أراد: فلاناً عن فلان، وإنما حذف تخفيفاً، وهذا الحذف من تغييرات النداء، واستعماله ههنا، في غير النداء، ضرورة.

و«أبو فلان»، و«أم فلان»: كناية عن الكنى، نحو: «أبي محمد»، و«أبي القاسم»، و«أم هانيء».

وإذا كنوا عن أعلام البهائم أدخلوا اللام، فقالوا: «الفلان»، و«الفلانة». وذلك لتقصّصهم عن درجة الأناسي في التعريف؛ إذ العلمية فيها إنما كان على التشبيه بالأناسي.

فأما «هن»، و«هنة» فكنبات عن الأجناس. فـ«هن»: كناية عن المذكر، و«هنة» كناية عن المؤنث؛ تقول: «عندي هنو زيد»، وإذا سئلت عنه قلت: كناية أو توريةً بياناً له وإيضاحاً. فإن نكرت وقلت: «هن»، و«هنة»، كان كناية عن النكرات، كما كان «فلان»

(١) عبارة «عليه السلام» لم ترد في طبعة لينغ.

(٢) الأعراف: ٦٦.

٨٩- التخرّيج: الرجز لأبي النجم في جمهرة اللغة ص ٤٠٧؛ وخزانة الأدب ٣٨٩/٢؛ والدرر ٣٧/٣؛ وسقط اللآلي ص ٢٥٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٤٣٩/١؛ وشرح التصريح ١٨٠/٢؛ وشرح شواهد المغني ٤٥٠/١؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٢٨؛ والطرائف الأدبية ص ٦٦؛ والكتاب ٢٤٨/٢، ٤٥٢/٣؛ ولسان العرب ٣٥٥/٢ (لجج)، ٣٢٤/١٣، ٣٢٥ (فلن)؛ والمقاصد النحوية ٢٢٨/٤؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٤٦٠/٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٢٧؛ والمقتضب ٢٣٨/٤؛ والمقرب ١٨٢/١؛ وجمع الهوامع ١٧٧/١.

اللغة: اللجة: الجلبة واختلاط الأصوات في الحرب.

الإعراب: «في لجة»: جار ومجرور متعلقان بـ«تضل» في بيت سابق. «أمسك»: فعل أمر، فاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت». «فلاناً»: مفعول به منصوب. «عن فل»: جار ومجرور متعلقان بـ«أمسك».

جملة «أمسك...»: في محل نصب مفعول به لفعل القول المحذوف الواقع نعتاً لـ«لجة» تقديره في لجة مقول في شأنها: أمسك...».

والشاهد فيه قوله: «عن فل» والأصل: «فلان»، وحذفت الألف والنون للضرورة.

كناية عن المعارف والأعلام. فإن أضفت كانت كناية عن المعارف المضافة؛ وأكثر ما يستعمل في المُنكرات والشدائد. قال الشاعر [من المتقارب]:

٩٠- وقد زابني قولها يا هنا هُ وَنَحَكَ أَلْحَفَتْ شَرًّا بِشَرِّ
فمعنى «يا هنا»: يا رجل. و«هنا»: لا يستعمل إلا في النداء. وقال الآخر [من السريع]:

٩١- رُحِبَ وفي رَجْلَيْكَ ما فيهما وقد بَدَا هُنْكَ من المِثْرِ

٩٠- التخريج: البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٦٠؛ وخزانة الأدب ١/ ٣٧٥، ٧/ ٢٧٥؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ٦٦، ٢/ ٥٦٠؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٣٨ (هنا)؛ ١٥/ ٣٦٦، ٣٦٧ (هنا)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٦٤؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٤٠٠؛ ولسان العرب ١٥/ ٣٦٩ (هنا)؛ والمنصف ٣/ ١٣٩.

اللمغة: رابني: أوقعني في الريبة، أي الشك: يا هنا: يا إنسان.

الإعراب: «وقد»: الواو: بحسب ما قبلها، «قد»: حرف تحقيق. «وابني»: فعل ماضٍ، و النون: للوقاية، و الياء: ضمير في محل نصب مفعول به. «قولها»: فاعل مرفوع، وهو مضاف، و«ها»: ضمير في محل جر بالإضافة. «يا»: حرف نداء. «هنا»: منادى مقصور مبني في محل نصب. «ويحك»: مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف، و الكاف: في محل جر بالإضافة. «ألحقت»: فعل ماضٍ، و«التاء»: ضمير في محل رفع فاعل. «شراً»: مفعول به. «بشر»: جار ومجرور متعلقان بـ«ألحقت».

وجملة «قد رابني»: بحسب ما قبلها. وجملة مفعول القول محلها النصب. وجملة «ألحقت»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «يا هنا» بمعنى: يا رجل، وهو لا يستعمل إلا في النداء كما قال الشارح.

٩١- التخريج: البيت للأقشیر الأسدي في ديوانه ص ٤٣؛ وخزانة الأدب ٤/ ٤٨٤، ٤٨٥، ٨/ ٣٥١؛ والدور ١/ ١٧٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٩١؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥١٦؛ وللفرزدق في الشعر والشعراء ١/ ١٠٦؛ وبلا نسبة في الأشياء والنظائر ١/ ٦٥، ٢/ ٣١؛ وتخليص الشواهد ص ٦٣؛ والخصائص ١/ ٧٤، ٣/ ٩٥، ٣١٧؛ ورصف المباني ص ٣٢٧؛ والكتاب ٤/ ٢٠٣؛ ولسان العرب ١١/ ٧١٦ (وأل)، ١٥/ ٣٦٧ (هنا)؛ وهمع الهوامع ١/ ٥٤.

اللمغة: هنك: فرجك. المثر: الرداء.

المعنى: يرد على امرأة لامته على شربه الخمر، بأنها لو شربتها لراحت لا تدري بحالها، ولظهرت عورتها.

الإعراب: «ورحت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «وفي»: الواو: حالية، «في»: حرف جر. «رجليك»: اسم مجرور بالياء لأنه مثنى، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل في محل جر مضاف إليه، والجار والمجرور متعلقان بخبر محذوف. «ما»: اسم موصول في محل رفع مبتدأ. «فيهما»: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف للمبتدأ. «وقد»: الواو: حالية، «قد»: حرف تحقيق. «بدا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر. «هنك»: فاعل =

أراد «هَنْكَ» بالرفع؛ أعربه بالحركة في حال الإضافة، وهي لغةٌ، وسكّنه تشبيهاً بـ «عَضْدٍ». وليس بأبعد من قول امرئ القيس [من السريع]:

٩٢- فاليَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِنْ مَأْمَنَ اللّٰهُ وَلَا وَاغِلٍ
لأنه في البيت منفصلٌ، وههنا متصلٌ.

= مرفوع وسكّن للضرورة، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل في محل جر مضاف إليه. «من المئزر»: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة لـ «هَنْكَ».

جملة «رحت»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب (وقد تقدمت «لو» وفعلها في بيت سابق). وجملة «في رجلِك ما فيهما»: في محل نصب حال. وجملة «قد بدا»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «هَنْكَ» حيث سكّن التّون تشبيهاً بـ «عَضْدٍ» وهي لغة.

٩٢- التخريج: البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٢٢؛ وإصلاح المنطق ص ٢٤٥، ٣٢٢؛ والأصمعيّات ص ١٣٠؛ وجمهرة اللغة ص ٩٦٢؛ وحامسة البحرّي ص ٣٦؛ وخزانة الأدب ١٠٦/٤، ٣٥٠/٨، ٣٥٢، ٣٥٤، ٣٥٥؛ والدرر ١/١٧٥؛ ورصف المبانّي ص ٣٢٧؛ وشرح التصريح ١/٨٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦١٢، ١١٧٦؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٦؛ والشعر والشعراء ١/١٢٢؛ والكتاب ٤/٢٠٤؛ ولسان العرب ١/٣٢٥ (حَقَب)، ١٠/٤٢٦ (ذلك)، ١١/٧٣٢ (وغل)؛ والمحاسب ١/١٥، ١١٠؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/٦٦؛ والاشتقاق ص ٣٣٧؛ وخزانة الأدب ١/١٥٢، ٣/٤٦٣، ٤/٤٨٤، ٨/٣٣٩؛ والخصائص ١/٧٤، ٢/٣١٧، ٣٤٠، ٣/٩٦؛ والمقرب ٢/٢٠٥؛ وجمع الهوامع ١/٥٤.

اللغة: استحقّب الشيء: أي شدّه وحمله خلفه، وهنا بمعنى ارتكّب. الإثم: الخطأ الكبير. الواغل: الداغل على قوم من غير أن يدعى إلى مشاركتهم في طعامهم أو شرايبهم.

المعنى: إنه مرتاح البال، لم يرتكّب أيّ إثم يعاقبه عليه الله، ولم يكن متطوّلاً.

الإعراب: «فالْيَوْمَ»: الفاء: حسب ما قبلها، «اليوم»: ظرف متعلق بـ «أشرب». «أشرب»: فعل مضارع مرفوع، وسكّن للضرورة، والفاعل أنا. «غير»: حال من فاعل «أشرب» منصوب، وهو مضاف. «مستحقّب»: مضاف إليه مجرور. «إنّما»: مفعول به لاسم الفاعل «مستحقّب». «من الله»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لـ «إنّما». «ولا»: الواو: حرف عطف، «لا»: لتأكيد النفي. «واغل»: اسم معطوف على «مستحقّب» مجرور بالكسرة.

جملة «أشرب غير مستحقّب»: بحسب ما قبلها.

والشاهد فيه قوله: «أشرب» حيث سكّن الباء ضرورة. ويروى: «فالْيَوْمَ أسقى»، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.

ومن أصناف الاسم

«المُعْرَبُ»

فصل

قال صاحب الكتاب: «الكلام في المُعْرَب، وإن كان خليقاً، من قِبَل اشتراك الاسم والفعل في الإعراب، بأن يقع في القسم الرابع، إلا أن اعتراضَ مُوجِبَيْنِ صَوَّبَ إيرادَه في هذا القسم. أحدهما: أن حَقَّ الإعراب للاسم في أصله، والفعلُ إِنَّمَا تَطْفُلُ عليه فيه بسبب المضارعة. والثاني: أن لا بدَّ من تقدُّم معرفة الإعراب للخواص في سائر الأبواب».

قال الشارح: اعلم أن المُعْرَب يفيد الكلمة والإعراب؛ فالكلمة ذات المعرَّب التي وقع بها الإعراب، اسماً كان أو فعلاً، إلا أن دلالتها على الكلمة دلالة تسمية ومطابقة، ودلالتها على الإعراب دلالة التزام؛ فهو من خارج من جهة الاشتقاق، إذ كان من لفظه.

والمراد بالمعرب ما كان فيه إعراب، أو قابلاً للإعراب. وليس المراد منه أن يكون فيه إعراب لا محالة. ألا ترى أنك تقول في «زيد» و«رجل»: إنهما معربان، وإن لم يكن فيهما في الحال إعراب، لأن الاسم إذا كان وحده مفرداً من غير ضميمة إليه، لم يستحق الإعراب، لأن الإعراب إنما يؤتى به للفرق بين المعاني، فإذا كان وحده، كان كصَوَّبَ تصوت به، فإن ركبته مع غيره تركيباً تحصل به الفائدة، نحو قولك: «زيدٌ منطلقٌ، وقام بكرٌ»، فحينئذ يستحق الإعراب لإخبارك عنه.

وقدَّم الكلام على المعرب قبل الإعراب، وإن كان المعرب مشتقاً من الإعراب، والمشتقُّ منه قبل المشتق؛ وذلك من قِبَلِ أَنَّهُ لَمَّا كان المعرب يقوم بنفسه من غير إعراب، والإعراب لا يقوم بنفسه، صار المعرب كالمحلِّ له، والإعراب كالعرض فيه، فكما يلزم تقديم المحلِّ على الحال، كذلك يلزم تقدُّم المعرب على الإعراب.

واعلم أَنَّهُ لَمَّا رَتَّبَ كتابه أربعة أقسام: قِسْماً في الأسماء، وقِسْماً في الأفعال، وقِسْماً في الحروف، وقِسْماً في المشترك، قَسَمَتِ القِسْمَةُ بإيراد الكلام على المعرب في قسم المشترك، من حيث كان يشترك فيه الاسم والفعل، فاعتذر عن الوفاء بذلك بأمرين:

أحدهما: أنَّ أصل الإعراب أن يكون للأسماء دون الأفعال، والأفعالُ محمولةٌ في الإعراب على الأسماء على ما سيوضح أمره في موضعه، فقدّم ذكره في قسم الأسماء، باعتبار أنه الأصل في ذلك؛ والأمر الثاني: أنه لما كانت الحاجة ماسةً إلى تقديمه، لأن إدراك المعاني مرتبطٌ به، قدّمه لذلك.

فصل

[تعريف الاسم المعرب]

قال صاحب الكتاب: «والاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل، لفظاً أو مَحَلّاً، بحركة أو حرف. فاختلفه لفظاً بحركة في كل ما كان حرف إعرابه صحيحاً أو جاريّاً مجراه، كقولك: «جاء الرجل»، و«رأيت الرجل»، و«مررت بالرجل».

قال الشارح: «قوله ما اختلف آخره»؛ يريد من الأسماء، لكثرت تركه ثقةً بعلم المخاطب به، ولولا ذلك التقدير، لكان اللفظ عامّاً يشمل الاسم والفعل المعربين، وإنّما مراده تفسير الاسم المُعَرَّب لا غير. ويجوز أن يكون أطلق العام، وأراد به الخاص، واحترز بذلك من المبني، لأن المبني لا يختلف آخره، وإنّما يلزم طريقة واحدة من سكون أو حركة؛ فحركة آخره كحركة أوله وخشوه في لزوم والثبات. والمراد باختلاف الآخر اختلاف الحركات عليه، لا أنَّ الحرف في نفسه يختلف ويتغير.

وقوله: «باختلاف العوامل»؛ يحترز ممّا قد يتحرّك من المبنيات على السكون، بغير حركة لالتقاء الساكنين، أو لإلقاء حركة غيره عليه.

فالأول نحو: «شُدَّ» و«شُدَّ»، و«شُدَّ»، و«مُدَّ»، و«مُدَّ»، و«مُدَّ»؛ فهذا وأشباهه يجوز فيه ثلاثة أوجه: الضم والفتح والكسر. فالضمُّ للإتباع، والفتح للتخفيف، والكسر لالتقاء الساكنين. ومن ذلك قولك: «أخذت من الرجل»؛ فتفتح النون لالتقاء الساكنين بسكونها وسكون اللام بعدها، وتقول: «أخذت من ابنك»، فتكسرهما لسكون النون وما بعدها.

وأما ما حرّك لإلقاء حركة غيره عليه، فنحو قولك: «كَمْ خَذْتُ؟» في: «كَمْ أخذت؟» و«كَمْ يَلِك؟» في: «كَمْ يَلِك؟» و«كَمْ خَتَا لك؟» في: «كَمْ أَخْتَا لك؟» ألفت حركات الهمزات على الميم تخفيفاً للهمزة، وقد فُرى «قَدْ فَلَحَ الْمُؤْمِنُونَ»^(١). وهذا يأتي في موضعه مستوفى. وهذا اختلافٌ كائنٌ في المبنيات، وليس بإعراب، لأنه لم يَخْدُثْ بعامل، فلذلك قَبِدَ الاختلاف أن يكون بعامل، ولم يُطْلَفْهُ.

(١) المؤمنون: ١. وهذه قراءة ورش وابن ذكوان وحفص وغيرهم.

انظر: إتحاف الفضلاء ص ٣١٧؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢٠١/٤.

وقوله: «لفظاً أو محلاً»؛ احتراز به من الأسماء التي لا يبين فيها الإعراب، وإنما يُدرك البیان من العوامل قبلها، وذلك نحو الأسماء المقصورة، من نحو: «عَصَا»، و«زَحَى»؛ والمنقوص في حالتي الرفع والجر، لأن هذه الأسماء معربة، وإن لم يظهر فيها إعراب، وإنما لم يظهر فيها إعراب لئلا حرف الإعراب عن تحمّل الحركات.

وجملة الأمر أن المعرب على ضربين: أحدهما: باختلاف في اللفظ بادٍ للأسماع؛ والآخر: باختلاف في المحل، بقدر تقديرًا من غير أن يُلَفَّظ به.

فالاختلاف في اللفظ يكون بحركة، أو حرف. فالاختلاف بالحركة يكون في كل اسم حرف إعرابه صحيح، أو جار مجرى الصحيح. فالصحيح ما لم يكن حرف إعرابه حرف علة، كالواو، والياء، والألف، وذلك نحو: «رجل»، و«فرس». فالآخر من هذه الكلام قد اختلف بحسب تعاقب العوامل في أولها، وهو: الابتداء، ورأيت، والباء^(١).

وقوله: «أو ما كان جارياً مجراه»؛ يريد أو ما كان جارياً مجرى الصحيح من المعتل، وذلك إذا سكن ما قبل حرف العلة منه، وإنما يتأتى ذلك في الواو، والياء.

فأما الألف فلا يمكن سكون ما قبلها، وإذا سكن ما قبل حرف العلة، جرى مجرى الصحيح في تعاقب حركات الإعراب عليه، نحو قولك: «هذا عَزُوٌّ وَظَبِيٌّ»، و«رأيت عَزَوْا وَظَبِيًّا»، و«مررت بغزوٍ وظبي». وإنما كان كذلك لأن الواو إذا انضم ما قبلها، والياء إذا انكسر ما قبلها، أشبهتا الألف، وصارتا مَدَّتَيْنِ، كما أن الألف كذلك، فحينئذ تثقل الضمة والكسرة عليهما، كنقلهما على الألف، إلا أن امتناع الألف من الحركة للتعذر، وامتناع الواو والياء منها نوع استحسانٍ للثقل، مع إمكان الإتيان بهما فيهما. فأما إذا سكن ما قبل الواو والياء، زال المَدُّ منهما، وفارقتا الألف بذلك، فجزتا لذلك مجرى الصحيح، ولم يثقل عليهما ضمة وكسرة.

وكذلك الواو المشددة، والياء المشددة، ندخلهما حركات الإعراب من غير ثقل؛ تقول: «هذا عَدُوٌّ وَكُرْسِيٌّ»، و«رأيت عدوًّا وكُرْسِيًّا»، و«مررت بعدوٍّ وكُرْسِيٍّ». وذلك لأن الحرف المشدّد يُعَدُّ بحرفين، الأول منهما ساكنٌ، والثاني متحركٌ. والواو الأولى من «عدوٍّ» والياء الأولى من «كُرْسِيٍّ» بمنزلة الزاي من «عَزَوْا»، والباء من «ظَبِيٍّ» والحاء من «نُحْيِيٍّ» في السكون، فلذلك كان حكمهما في تعاقب الحركات عليهما واحدًا.

فإن قيل: «قد اشترطتم في الاسم المعرب بالحركات أن يكون حرف إعرابه صحيحًا، فما تعنون بحرف الإعراب؟» فالجواب: أن المراد بقولنا: «حرف الإعراب»:

(١) الابتداء عامل الرفع في المبتدأ، و«رأيت» تنصب المفعول به، والباء حرف جر. والشارح مثل بها عن العوامل المختلفة، ولكنه لم يمثل عن الجوازم لأنه - كما قال - أراد الأسماء.

محلّ الإعراب، وهو من كلّ معرب آخره، نحو الدال من «زيد»، والباء من «يَضْرِبُ». وعلى هذا لا يكون للمبني حرف إعراب، لأنه لا إعراب فيه، وربما سُمّي آخر الكلمة مطلقاً حرف إعراب، سواء كانت معربة، أو لم تكن معربة، فعلى هذا حرف الإعراب من «ضَرَبَ»: «الباء»؛ على معنى أنه لو أعرب، أو كان ممّا يُعَرَّب، لكان محلّ الإعراب.

فإن قيل: «ولم كان الإعراب في آخر الكلمة، ولم يكن في أولها، ولا في وسطها؟» قيل: إنّما كان كذلك لوجهين: أحدهما: أن الإعراب دليل، والمعرب مدلول عليه. ولا يصح إقامة الدليل، إلّا بعد تقدّم ذكر المدلول عليه؛ فلذلك كان الإعراب آخرًا. الوجه الثاني: أنه لما احتيج إلى الإعراب، لم يخل من أن يكون أولاً، أو وسطاً، أو آخرًا. فلم يجز أن يكون أولاً، لأنّ الحرف الأول لا يكون إلّا متحرّكًا. فلو جعل الإعراب أولاً، لم يُعَلِّم إعراب هو أم بناءً. ومع ذلك، فإنّ من جملة الإعراب الجزم الذي هو سكون في آخر الأفعال. فلو كان الإعراب أولاً لامتنع منها الجزم، إذ الأول لا يمكن أن يكون ساكنًا. ولم يُجْعَل وسطاً، لأن بوسط الكلمة يُعرّف وزنها: هل هي على «فعلٍ»، كـ «فَرَسٍ»، أو «فعلٍ»، كـ «كَتَبٍ»، أو على «فعلٍ» كـ «عَصِيٍّ»، مع أن من الأسماء ما هو رباعي لا وسط له. فلما امتنع الأول والوسط بما ذكرناه، لم يبق إلّا جعل الإعراب آخرًا، فاعرفه.



[المُعرب بالحروف]

قال صاحب الكتاب: «واختلافه لفظاً بحرف في ثلاثة مواضع: في الأسماء الستة مضافة. وذلك نحو: «جاءني أبوه، وأخوه، وخموه، وهنوه، وفوه، وذو مال»، ورأيت أباه»، و«مررت بأبيه»، وكذلك الباقية؛ وفي «كلاً» مضافاً إلى مُضَمَّر، تقول: «جاءني كلاًهما»، و«رأيت كليهما»، و«مررت بكليهما»؛ وفي التثنية والجمع على حذها، تقول: «جاءني مُسْلِمَانٍ ومُسْلِمُونَ»، و«رأيت مسلمين ومسلمين»، و«مررت بمسلمين ومسلمين».



قال الشارح: اعلم أن أصل الإعراب أن يكون بالحركات، والإعراب بالحروف فزع عليها. وإنّما كان الإعراب بالحركات هو الأصل لوجهين: أحدهما: أنّا لما افتقرنا إلى الإعراب للدلالة على المعنى، كانت الحركات أولى، لأنها أقل وأخف، وبها نصل إلى الغرض، فلم يكن بنا حاجة إلى تكلف ما هو أثقل. ولذلك كثرت في بابها، أعني الحركات، دون غيرها، ممّا أعرب به. وقدّر غيرها بها ولم تُقدّر هي به. الوجه الثاني: أنّا لما افتقرنا إلى علامات تدلّ على المعاني وتفرق بينها، وكانت الكلم مركبة من

الحروف، وجب أن تكون العلامات غير الحروف؛ لأن العلامة غير المعلم، كالطراز في الثوب. ولذلك كانت الحركات هي الأصل؛ هذا هو القياس. وقد حُولف الدليل، وأعربوا بعض الكلم بالحروف لأمر اقتضاه، وذلك في مواضع. منها: الأسماء الستة المعتلة؛ إذا كانت مضافة؛ ومنها «يلا»؛ ومنها الثنية، والجمع السالم.

فأما الأسماء الستة المعتلة، وهي: «أخوك»، و«أبوك»، و«حموك»، و«فوك»، و«هنوك»، و«ذو مال»، فهذه الأسماء إذا أُضيفت إلى غير ضمير متكلم، كان رفعها بالواو، ونصبها بالالف، وجرها بالياء؛ نحو قولك: «هذا أخوك وأبوك»، و«رأيت أخاك وأباك» و«مررت بأخيك وأبيك». وكذلك سائرهما.

وإنما أعربت هذه الأسماء بالحروف، لأنها أسماء حُذفت لاماتها في حال إفرادها، وتضمنت معنى الإضافة، فجعل إعرابها بالحروف كالعوض من حذف لاماتها. واحترزنا بقولنا: «وتضمنت معنى الإضافة»، عن مثل «يَد»، و«دَم»، و«عَد»، وشبهها مما حُذفت لأمه.

فإن قيل: قولكم: «تضمنت معنى الإضافة» زيادة وصف لا تأثير له، وإحاقه بالعلة يكون حشواً، فلا يكون جزءً للعلة. فالجواب لا نُسلم أنه لا تأثير له، وذلك لأنه إذا تضمن معنى الإضافة، صار في معنى الثنية، لدلالته على شيئين، مع أننا نقول: إن إلحاق الوصف بالعلة، مع عدم المناسبة إذا ذكر احترازاً من ورود نقص، جاز كما لو كان له تأثير؛ وذلك لأن الأوصاف في العلة تفتقر إلى شيئين: أحدهما: أن يكون لها تأثير، والثاني: أن تكون للاحتراز. فكما لا يكون ما له تأثير حشواً، كذلك لا يكون ما فيه احتراز حشواً.

وقال قوم: إنما أعربت هذه الأسماء بالحروف توطئة لإعراب الثنية والجمع بالحروف؛ وذلك أنهم لما اعتمدوا إعراب الثنية والجمع بالحروف؛ جعلوا بعض المفردة بالحروف، حتى لا يُستوحش من الإعراب في الثنية والجمع السالم^(١) بالحروف. ونظير التوطئة ههنا قول أبي إسحاق: «إن اللام الأولى، في نحو قولهم: «والله لئن زرتني لأكرمك»، إنما دخلت زائدة مؤذنة باللام الثانية التي هي جواب القسم ومعتمده».

وقد اختلفوا في هذه الحروف؛ فذهب سبويه إلى أنها حروف إعراب، والإعراب فيها مقدّر، كما يقدّر في الأسماء المقصورة؛ وإنما قلبت في النصب والجر للدلالة على الإعراب المقدّر فيها، ولا يلزم مثل ذلك في الأسماء المقصورة، لأنهم أرادوا اختلاف أواخر هذه الأسماء توطئة للثنية والجمع، على ما ذكرنا، فلم يلزم في غيرها مما كان في معناها.

(١) يريد جمع المذكر السالم.

وذهب الأخفش إلى مثل مذهب سيبويه في أنها حروف إعراب، وبدل على الإعراب في أحد قوليه، إلا أنه لا يقول: إن فيها إعراباً مَثْبُوتاً.

وذهب الجَرَمِيّ إلى أن الانقلاب فيها بمنزلة الإعراب. وفيه ضعف؛ لأنه يلزم أن تكون في حال الرفع غيرَ معربة، لأنّ الواو لامُ الكلمة في الأصل، ولم تنقلب عن غيرها.

وذهب المازني إلى أنها معربة بالحركات، وأنّ الباء في «أبيك» حرفُ الإعراب، والخاء في «أخيك» حرفُ الإعراب، وكذلك الباقية، وهذه الحروف، أعني «الواو» و«الألف»، و«الياء»، إشباعٌ حدث عن الحركات؛ وإشباعُ حركات الإعراب حتى ينشأ عنها هذه الحروفُ كثيرٌ، في الشعر وغيره، وتؤيِّده عنده لغةٌ من يُعَرِّب بالحركات في حال الإضافة، نحو: «هذا أبُك»، و«رأيت أبُك»، و«مررت بأبُك»، وهو ضعيفٌ أيضاً؛ لأنّ هذا الإشباع إنّما يكون في ضرورة الشعر، ولا داعيَ يدعو إليه في حال الاختيار، ولا دليل عليه. مع أنّه يلزم منه أن يكون لنا اسمٌ ظاهرٌ معربٌ، على حرف واحد، وهو: «فوك»، و«ذو مال»، وذلك معدوم.

وذهب الزبائديّ إلى أنها أنفسها إعرابٌ. وذلك فاسدٌ أيضاً؛ لأنه يلزم منه أن يكون اسم معرب على حرف واحد، وهو «فوك»، وذو مال».

وكان عليّ بن عيسى الرُّبَيعِيّ يذهب إلى أنها معربةٌ بالحركات، وأن هذه الحروف، أعني: الواو والألف والياء، لاماتٌ؛ فإذا قلت: «هذا أخوك»، فأصله: «أخوك»، وإنّما نُقلت الضمة من الواو إلى الخاء، لثلاث تنقلباتٍ ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ وإذا قلت: «أخيك»، فأصله «أخوك»، فنقلت الكسرة من الواو إلى الخاء، ثم قلبتها ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها. ولا ينفك من ضَعْفٍ أيضاً، لأنّ نقل الحركة إنّما يكون إلى حرف ساكن.

وذهب الكوفيون^(١) إلى أنها معربة من مكائِن، بالحروف والحركات التي قبلها؛ فإذا قلت: «هذا أخوك»، فهو مرفوع، والواو علامةُ الرفع، والضمةُ التي قبلها؛ وإذا قلت: «رأيت أخاك»، فالألف علامةُ النصب، والفتحةُ التي قبلها؛ وإذا قلت: «مررت بأخيك»، فالياء علامةُ الجز، والكسرةُ التي قبلها. وهو قول ضعيف من قِبَلِ أن الإعراب أمانةٌ على المعنى، وذلك يحصل بعلامة واحدة، ولم يكن لنا حاجة إلى أكثر منها.

واعلم أن هذه الأسماء قد حُوِّلَ فيها القياس بحذف لامانها في حال إفرادها، لأنك إذا قلت: «أخ»، فأصله: «أخو»؛ «وأب»، فأصله: «أبو»،

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ص ١٧، ٣٣.

و«خَمَّ»، فأصله: «حَمَوَ»؛ و«هَنَ»، فأصله: «هَنَوَ». والذي يدل على ذلك قولهم في التثنية: «أَخَوَانٍ»، و«أَبَوَانٍ»، و«حَمَوَانٍ»، و«هَنَوَانٍ». وقالوا في الجمع: «هَنَوَاتٍ». قال الشاعر [من الطويل]:

٩٣- أَرَى ابْنَ نِزَارٍ قَدْ جَفَانِي وَمَلَنِي عَلَى هَنَوَاتٍ شَأْنَهَا مُتَنَابِعُ
وكان مقتضى القياس فيها أن تقلب الواو فيها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، إلا أنهم حذفوها تخفيفاً، مبالغة في التخفيف. والقياس ما قدّمناه؛ ألا ترى أنهم لم يحذفوا اللام في مثل «عَصَا»، و«زَحَى».

وَيُحْكِي أَنْ «بَلْحَارِثٍ» يَأْتُونَ بِهَا عَلَى الْقِيَاسِ مَقْصُورَةً، فيقولون: «هذا أَبَا وَأَخَا، ورأيت أَبَا وَأَخَا». قال الشاعر [من الرجز]:

٩٤- إِنْ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

٩٣- التخريج: البيت بلا نسبة في سِز صناعة الإعراب ١/١٥١، ٢/٥٥٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٣٥؛ ولسان العرب ١٥/٣٦٦، ٣٦٩ (هنا)؛ والمفتضب ٢/٢٧٠؛ والمنصف ٣/١٣٩.

اللغة: الهنوات: الأفعال يُسْتَفْعَلُ ذكرها. ومتتابع: متالٍ، ويروى: متتابع بالياء، وهو بمعنى «متتابع»، ويروى: شأنها مكان «كلها».

المعنى: إن ابن نزار هذا نفر مني وتخلّى عني بعد إساءاتي المشكورة.

الإعراب: «أرى»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الألف للتعذر، وفاعله مستتر وجوبا تقديره: أنا. «ابن»: مفعول به منصوب. «نزار»: مضاف إليه مجرور. «قد»: حرف تحقيق. «جفاني»: فعل ماض مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعذر، والنون: للوقاية، والياء: مفعول به محله النصب، والفاعل مستتر جوازاً تقديره: هو. «وملني»: الواو: حرف عطف، «ملني»: فعل ماض مبني على الفتح، والنون: للوقاية، والياء: للمتكلم مفعول به محله النصب، والفاعل مستتر تقديره (هو). «على هنوات»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «جفاني». «شأنها»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، و«ها»: مضاف إليه محله الجر. «متتابع»: خبر للمبتدأ «شأنها» مرفوع بالضمّة.

وجملة «أرى»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «جفاني»: مفعول به ثانٍ للمفعول «أرى» محلها النصب، وعطف عليها جملة «ملني». وجملة «شأنها متتابع»: صفة لـ «هنوات» محلها الجر.

والشاهد فيه: جمع «هنة» على «هنوات» بالواو، فدلّ على أنّ «هنة» من ذوات الاعتلال، وأنّ لامها واو، وكان القياس أن تقلب الواو فيها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، إلا أنهم حذفوها لتخفيف.

٩٤- التخريج: الرجز لرؤبة في ملحون ديوانه ص ١٦٨؛ وله أو لأبي النجم في الدرر ١/١٠٦؛ وشرح التصريح ١/٦٥؛ وشرح شواهد المغني ١/١٢٧؛ والمقاصد النحوية ١/١٣٣، ٣/٦٣٦؛ وله أو لرجل من بني الحارث في خزانة الأدب ٧/٤٥٥؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٤٦؛ والإنصاف ص ١٨؛ وأوضح المسالك ١/٤٦؛ وتخليص الشواهد ص ٥٨؛ وخزانة الأدب ٤/١٠٥، ٧/٤٥٣؛ ورصف الميباني ٢٤، ٢٣٦؛ وسِز صناعة الإعراب ٢/٧٠٥؛ وشرح الأشموني ١/٢٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/٥٨٥؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٣؛ ومغني اللبيب ١/٣٨؛ ومعجم الهوامع ١/٣٩ =

وَيُحْكَمُ أَنْ مِنْهُمْ مَنْ يَحذف لاماتها في كلِّ حال، وَيُغَرِّبُهَا بالحركات في حال إضافتها، فيقول: «هذا أَبُكَ»، و«رَأَيْتَ أَبُكَ»، و«مررت بأبِكَ».

وأما «فَمَ»، فأصله: «فَوَّة»، بزنة «فَوَزٍ». يدلُّك على ذلك قولك في تكسيره: «أَفَوَّاهُ»، وفي تصغيره: «فَوِيَّة». فهذا وحده لأمه هاء، والهاء مشبَّهة بحروف العلَّة لخفضها، وَقُرِّبَها في المَخْرَج من الألف، فَحُذِفَتْ كحذف حرف العلَّة، فبقيت الواو، التي هي عين، حرف الإعراب، وكان القياس قلبها أَلَفًا لتحركها بحركات الإعراب وانفتاح ما قبلها، ثُمَّ بدخل التنوين على حدِّ دخوله في نحو: «عَصَا»، و«رَحَى»، فَحُذِفَ الألف لالتقاء الساكنين، فبقي الاسم المعرب على حرف واحد، وذلك معدومٌ النظير. فلمَّا كان القياس يُؤدِّي إلى ما ذُكر، أبدلوا من الواو ميماً، لأن الميم حرفٌ جَلَدٌ، يتحمَّل الحركات من غير استئصال. وهما من الشفتين فهما متقاربان، وقلت: «هذا فَمَ»، و«رَأَيْتَ فَمًا»، و«مررت بفَمَ».

وأما «ذو مالٍ» فأصل «ذو» فيه «ذَوَا»، مثل «عَصَا»، و«قَفَا»، يدلُّ على ذلك قوله تعالى: ﴿ذَوَاتَا أَفْئَانٍ﴾^(١). وأن تكون لامة ياء أمثلُ من أن تكون واوًا، وذلك لأنَّ القضاء عليها بالواو يُصَيِّرُها من باب «الْقُوَّة»، و«الْهُوَّة»، ممَّا عينه ولامه من واد واحد؛ والقضاء عليها بالياء بصيِّرُها من باب «شَوَّبْتُ»، و«تَوَبَّتُ»، وهو أكثر من الأوَّل، والعمل إنما هو على الأكثر.

وأما «ذو» فلا تُستعمل إلَّا مضافةً، ولا تضاف إلَّا إلى اسم جنس، من نحو: «مال» و«عَقْل»، ونحوهما. ولا تضاف إلى صفة، ولا مضمر؛ فلا يُقال: «ذو صالح»، ولا «ذو

= اللغة: المجد: الرفعة والشرف. غايتها: أي متنهاها. والمقصود بالغائيتين: الحب والنسب.

المعنى: إنَّ أبا هذه المرأة وجدَّها قد بلغا في المجد الذروة.

الإعراب: «إن»: حرف مشبَّه بالفعل. «أباها»: اسم «إن» منصوب بالألف لأنَّه من الأسماء الستة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير في محلِّ جرٍّ بالإضافة. «وأيا»: الواو: حرف عطف، «أبا»: معطوف على «أباها» منصوب بالألف لأنَّه من الأسماء الستة، وهو مضاف. «أباها»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدَّرة على الألف للتعذر، وهو مضاف، و«ها»: ضمير في محلِّ جرٍّ بالإضافة. «قد»: حرف تحقيق. «بلغا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والألف: فاعل. «في»: حرف جرٍّ. «المجد»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلَّقان بـ«بلغا». «هايتها»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدَّرة على الألف للتعذر، وهو مضاف، و«ها»: ضمير في محلِّ جرٍّ بالإضافة. جملة «إنَّ أباها...»: لا محلَّ لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة «بلغا...»: في محلِّ رفع خبر «إنَّ».

والشاهد فيه قوله: «إنَّ أباها وأبا أباها...» غايتها «حيث ألزم المثنى الألف في حالتي الجز والنصب، على لغة بني الحارث بن كعب، والأشهر الجرة والنصب بالياء.

طالِح»، ولا يجوز «ذُو»، ولا «ذَوْكَ». لأنها لم تدخل إلَّا وَصْلَةً إلى وصف الأسماء بالأجناس، كما دخلت «الَّذِي» وصْلَةً إلى وصف المعارف بالجَمَل، وكما أُتي بـ «أَيُّ» وصْلَةً إلى نداء ما فيه الألف واللام في قولك: «يا أَيُّها الرجلُ»، «ويا أَيُّها الناسُ». وقد جاء مضافاً إلى المضمير. قال كَعْب بن زُهَيْر [سن الوافر]:

٩٥- صَبَحْنَا الْخَزْرَجِيَّةَ مُرَهَفَاتٍ أَبَارَ ذَوِي أُرُومَتِهَا ذُؤُوهَا
وقال الآخر [من مجزوء الرمل]:

٩٦- إِنَّمَا يَغْرِفُ ذَا الْقَضِ لِي مِنَ النَّاسِ ذُؤُوهُ
والذي جسر على ذلك كون الضمير عائداً إلى اسم الجنس.
وأضعف من ذلك قول من يقول: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَذَوْبِهِ»، من قِبَلِ أن مضمرة لا يعود إلى جنس. والذي حسنه قليلاً أنها ليست بصفة موجودة الموصوف، فجرت مجزئ ما ليس بصفة.

٩٥- التخریج: البيت لكعب بن زهير في ديوانه ص ١٠٤؛ وأما لي ابن الحاجب ص ٣٤٤؛ ولسان العرب ٤٥٨/١٥ (ذو)؛ وبلا نسبة في الدرر ٢٨/٥؛ والمقرب ٢١١/١؛ وجمع الهوامع ٥٠/٢.
شرح المفردات: الخزرجية: الخزرج. المرهفات: السيوف الحادة. أرومتها: أصلها.

الإعراب: «صبحنا»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بـ «نا» الفاعلين، و«نا»: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «الخزرجية»: مفعول به منصوب بالفتحة. «مرهفات»: مفعول به ثانٍ منصوب بالكسرة عوضاً عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم. «أبار»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «ذوي»: مفعول به منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. «أرومتها»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «ذووها»: فاعل «أبار» مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه.

وجملة «صبحنا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أبار»: في محل نصب صفة لـ «مرهفات».

والشاهد فيه قوله: «ذووها» حيث أضاف «ذو» إلى ضمير «ها»، والغالب أن تضاف إلى اسم جنس.

٩٦- التخریج: البيت لأبي العتاهية في ديوانه ص ٤٢٣؛ وبلا نسبة في الدرر ٢٧/٥؛ ولسان العرب ٤٥٨/١٥ (ذو)؛ وجمع الهوامع ١٢٥/٢.

الإعراب: «إنما»: كافة ومكفوفة. «يعرف»: فعل مضارع مرفوع بالضم. «ذا»: مفعول به منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. «الفضل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «من الناس»: جازٍ ومجرور متعلقان بحال محذوفة. «ذووه»: فاعل «يعرف» مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه.

وجملة «يعرف»: ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «ذووه» حيث أضاف «ذو» إلى الضمير والذي سوغ ذلك كون الضمير عائداً إلى اسم الجنس.

فأما قوله تعالى، في قراءة ابن مسعود: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عَالَمٍ عَلِيمٌ﴾^(١)، فالأشبه بالقياس أن يكون «العالم» ههنا مصدرًا كـ «الفالج»، و«الباطل». فكأنه قال: «وفوق كل ذي علم عليم»، فالقراءتان في المعنى سواء. ويجوز أن يكون على مذهب من يرى زيادة «ذي»، فيكون حاصله: و«فوق كل عالم عليم». ويجوز أن يكون من إضافة المسمى إلى الاسم، أي: و«فوق كل شخص يسمى عالمًا، أو يقال له: عالم، عليم»؛ وذلك على حد قول الشاعر [من الطويل]:

إِلَيْكُمْ ذَوِي آلِ النَّبِيِّ تَطْلَعَتْ نَوَازِعُ مِنْ قُلُوبِي ظِمَاءٌ وَأَلْبَبُ^(٢)

على ما سنذكر في موضعه.

والموضع الثاني: ما اختلف آخره في اللفظ بحرف، وهو «كِلَا». اعلم أن «كِلَا» اسم مفرد، يفيد معنى التثنية؛ كما أن «كُلًّا» اسم مفرد، يفيد معنى الجمع والكثرة. هذا مذهب البصريين^(٣).

وذهب الكوفيون إلى أنه اسم مُثنًى لفظًا ومعنى. والصواب مذهب البصريين؛ بدليل جواز وقوع الخبر عنه مفردًا، نحو قولك: «كِلَا أَخَوَيْكَ مُقْبِلٌ». قال الشاعر [من الوافر]:

٩٧- كِلَا يَوْمَيِ أَمَامَةٍ يَوْمٌ ضَدُّ وَإِنْ لَمْ نَأْتِهَا إِلَّا لِإِمَامَا

(١) يوسف: ٧٦. وانظر: البحر المحيط ٥/٣٣٣؛ والمحنتب ١/٣٤٦؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/١٨٥.

(٢) تقدم بالرقم ٥٣.

(٣) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ص ٤٣٩، ٤٥٠. ٩٧ - التخریج: البيت لجرير في ديوانه ص ٧٧٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٩١؛ ولسان العرب ١٥/٢٢٩ (كلا).

اللغة: لمامًا: أحيانًا على غير مواظبة.

المعنى: يريد أنه يزور أمانة في بعض الأحيان على غير مواظبة، وهي دائمًا تصدّه. الإعراب: «كِلَا»: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف، وهو مضاف. «يومي»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، وحذفت النون للإضافة. «أمانة»: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. «يوم»: خبر مرفوع بالضمة. «صد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «وإن»: الواو: حالية، «إن»: وصلية زائدة. «لم»: حرف نفي وجزم وقلب. «نأتها»: فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة الجزم حذف حرف العلة، والفاعل: ضمير مستتر وجوبا تقديره: نحن، و«ها»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «إلا لمامًا»: «إلا»: حرف حصر، «لمامًا»: حال منصوب بالفتحة.

وجملة «كِلَا يومي أمانة يوم صد»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «وإن لم نأتها إلا لمامًا»: في محل نصب حال.

وقال الآخر [من الوافر]:

٩٨ - أَكْأَشِرُهُ وَأَعْلَمُ أَنْ كِلَانَا عَلَى مَا سَاءَ صَاجِبُهُ خَرِيصُ
فأخبر عنها بالمفرد، وهو «يوم صد»، و«حريص»؛ وكلاهما مفرد، ولو كانت تثنية
حقيقية، لفظاً ومعنى، كما زعموا، لَمَا جاز إِلَّا «يَوْمًا صَدَّ» و«حريصان»؛ ألا ترى أنه لا
يجوز بوجه أن نقول: «الزيدان قائم».

ومما يدل على إفرادها من جهة اللفظ جوازُ إضافتها إلى المثنى؛ كقولك: «جاءني
كلا أخوتي»، وكلا الرجلين»، و«مررت بهما كليهما». ولو كانت تثنية على الحقيقة، لم
يجز ذلك، ولكان من قبيل إضافة الشيء إلى نفسه، وذلك ممتنع؛ ألا ترى أنه لا يقال:
«مررت بهما اثنيهما»، كما نقول: «مررت بهما كليهما».

ومما يدل على إفرادها أنك متى أضفتها إلى ظاهر، كانت بالألف على كل حال،
وليس المثنى كذلك.

فإن قيل: فقد عاد الضمير إليها بلفظ التثنية، نحو قوله [من البسيط]:

٩٩ - كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَزْيُ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَغَا وَكَلَّا أَنْفَيْهِمَا رَابِي

= والشاهد فيه قوله: «كلا يومي أمانة يوم» حيث أخير بـ«يوم» وهو مفرد عن «كلا»، وذلك يدل على
أن «كلا» مفرد لفظاً.

٩٨ - التخريج: البيت لعدي بن زيد في الكتاب ٧٤/٣؛ ولبس في ديوانه؛ ولعمرو بن جابر الحنفي في
حماسة البحرني ص ١٨؛ وبلا نسبة في المقتضب ٢٤١/٣.

اللغة: أكاشره: أضاحكه وأمازحه. الحريص: الشره الجشع.

المعنى: أتبنم في وجهه، وأمازحه، وأعلم - كما يعلم - أنني أتمنى ما يسره، كما يتمنى ما
يسوؤني.

الإعراب: «أكاشره»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، و«الهاء»: ضمير متصل في محل نصب مفعول
به، و«الفاعل»: ضمير مستتر تقديره «أنا». «وأعلم»: الواو: عاطفة، «أعلم»: فعل مضارع مرفوع
بالضمة، و«الفاعل»: ضمير مستتر تقديره «أنا». «أن»: حرف مخفف من «أن»، و«اسمها»: ضمير
الشان المحذوف، والتقدير: أنه. «كلانا»: مبتدأ مرفوع بالألف لأنه ملحق بالمثنى، و«نا»: ضمير
متصل في محل جر بالإضافة. «على»: حرف جر. «ما»: اسم موصول بمعنى «الذي» في محل جر
بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بـ«حريص». «ساء»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل
ضمير مستتر تقديره: «هو». «صاحبه»: مفعول به منصوب بالفتحة، والهاء: ضمير متصل في محل
جر بالإضافة. «حريص»: خبر «كلانا» مرفوع بالضمة. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها سذ
سذ مفعولي «أعلم».

وجملة «أكاشره»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «أعلم»: معطوفة عليها لا محل لها. وجملة «كلانا
حريص»: في محل رفع خبر «أن». وجملة «ساء صاحبه»: صلة الموصول لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «أن كلانا حريص» حيث أخبر عن «كلا» بالمفرد.

٩٩ - التخريج: البيت للفرزدق في أسرار العربية ص ٢٨٧؛ وتخليص الشواهد ص ٦٦؛ والخصائص ٣/ =

فقال: «قد أفلعا»، وأنت لا تقول: «زيدٌ قاما». فالجواب: أن هذا محمولٌ على المعنى، كما يُحمَلُ على معنَى «كُلٌّ»، و«مَنْ»؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْفِتْنَةِ فَرْدًا﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿وَكُلُّ أُمَّةٍ دَخَرْنَاهُ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾^(٣). وفي موضع آخر: ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾^(٤)، وقال: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَبْعُدُ اللَّهُ عَن حَرْفٍ﴾^(٥)؛ فأعاد الضمير على اللفظ تارةً بالإفراد، وعلى المعنى أُخْرَى بالجمع، فكذلك «كِلَا» لفظة مفردة، ومعناها الثنية، فلَكَ أن تحمل الخبر تارةً على اللفظ فتُفْرده، وتارةً على المعنى فتثنيه.

ونونه صاحبُ الكتاب، فقال: «كِلَا»^(٦)، لأنه عنده مفرد، من قبيل المنصور، وهو غير مضاف، وألفُ «كِلَا» لامٌ، وليست زائدة، لثَلَا يبقى الاسم الظاهر على حرفَيْن، وليس ذلك في كلامهم أصلاً. وذهب بعضهم إلى أنها منقلبة عن ياء، وذلك لأنه رآها قد أميلت. قال سيبويه: لو سُمِّيَتْ بـ «كِلَا»، وثُنِيَتْ، لقلبت الألف ياءً، لأنه قد سُمِعَ فيها

= ٣١٤؛ والدرر ١/١٢٢؛ وشرح التصريح ٢/٤٣؛ وشرح شواهد المغني ص ٥٥٢؛ ونوادر أبي زيد ص ١٦٢؛ ولم أقع عليه في ديوانه؛ وهو للفرزدق أو لجبرير في لسان العرب ٩/١٥٦؛ (سكف)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١/١٣١، ٤/٢٩٩؛ والخصائص ٢/٤٢١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٧١؛ ومغني اللبيب ص ٢٠٤؛ وجمع الهوامع ١/٤١. اللغة: كلاهما: يقصد عضيدة بنت جبرير وزوجها الأبلق، أو جبريرا وابنته. أفلعا: كفا عنه وتركاه. رابي: منتفخ.

المعنى: إن عضيدة وزوجها حينما جَدَّ الخطب تركاه، وبإساءة منظرهما وأنفهما منتفخ قبيح. الإعراب: «كلاهما»: مبتدأ مرفوع بالألف لأنه ملحق بالمشى، وهما: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «حين»: ظرف مبني على الفتح في محل نصب متعلق بـ «أفلعا». «جدَّ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «الجزري»: فاعل مرفوع بالضمّة. «بينهما»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل «جدَّ»، والضمير «هما» في محل جر بالإضافة. «قد أفلعا»: «قد»: حرف تحقيق، متعلق بالفعل «جدَّ»، وألف الاثنين في محل رفع فاعل. «وكلا»: الواو حالية، «كلا»: مبتدأ مرفوع بالألف لأنه ملحق بالمشى. «أنفبهما»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مشى وحذفت النون للإضافة، و«هما»: ضمير متصل مبني على السكون في محل جر بالإضافة. «رابي»: خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدّرة.

وجملة «كلاهما قد أفلعا»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «قد أفلعا»: في محل رفع خبر. وجملة «وكلا أنفبهما رابي» في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «كلاهما قد أفلعا» وقوله «وكلا أنفبهما رابي» فقد أعاد الضمير إلى «كلاهما» في العبارة الأولى مشى، وذلك قوله: «أفلعا» مراعاةً لمعنى «كلا». وأخبر عن «كلا» في العبارة الثانية بمفرد، وذلك في قوله «رابي» مراعاةً للفظ «كلا»، فدل ذلك على أنه يجوز مراعاة لفظ «كلا»، ومراعاة معناها.

(٢) النمل: ٨٧.

(١) مريم: ٩٥.

(٤) يونس: ٤٢.

(٣) الأنعام: ٢٥.

(٦) الكتاب ٣/٣٦٤.

(٥) الحج: ١١.

الإمالة. والأمثل أن تكون منقلبة عن واو، لأنها قد أبدلت تاءً في «كلتا»، وإبدال التاء من الواو، أضعاف^(١) إبدالها من الياء؛ والعمل إنما هو على الأكثر. وإنما أميلت لكسرة الكاف، ولأنها تنقلب ياءً، وذلك إذا أضيفت إلى مضمر في حال النصب والجزم، نحو: «ضربت الرجلين كليهما»، و«مررت بهما كليهما». وإنما قلبوها في هذه الحال تشبيهاً بـ «عليك»، و«إليك»، و«لديك». ووجه الشبه بينهما أن آخرها ألف، كأواخر هذه الكلم؛ وهي ملازمة للإضافة، كما أن تلك كذلك؛ وليس لها تصرف غيرها، مما يستعمل مفرداً ومضافاً، فجرت مجرى الأدوات، نحو: «على»، و«إلى»، والظروف غير المتمكنة، نحو: «لدى»، فقلبوا ألفها لذلك ياءً، كما قلبوا الألف في «عليك»، و«إليك»، و«لديك»، ولم يقلبوها في الرفع ياءً، فيقولوا: «قام الرجلان كليهما»، لأنها بعدت برفعها عن شبه «عليك»، و«إليك»، و«لديك»؛ إذ كُنْ لا حَظَّ لهنَّ في الرفع. فهذه الألف، وإن فهم من اختلافها الإعراب، فليس الاختلاف في الحقيقة لأجل الإعراب، بل إنما ذكرت لك.

وحال «كلتا» كحال «كلا» في الإفراد والانقلاب، إلا أنها مؤنثة. قال الله تعالى: ﴿كَلَّمَا الْبَنَتَيْنِ مَا تَأْتِ أَكْهَبَا﴾^(٢).

وقد اختلف العلماء في هذه التاء. فذهب سيبويه إلى أن الألف للتأنيث^(٣)، والتاء بدل من لام الكلمة، كما أبدلت منها في «بنت»، و«أخت»، ووزنها «فعلَى» كـ «ذُكِرَى» و«جُفِرَى»، وهو ثبت.

وذهب أبو عمر الجرمي إلى أن التاء للتأنيث، والألف لام الكلمة، كما كانت في «كلا».

والأوجه الأول، وذلك لأمرين: أحدهما: ندرة البناء، وأنه ليس في الأسماء «فَعْتَلٌ». والثاني: أن تاء التأنيث لا تكون في الأسماء المفردة إلا وقبلها مفتوح، نحو: «خَمْرَةٌ»، و«طَلْحَةٌ»، و«قائمة»، و«قاعدة»؛ و«كلتا» اسم مفرد عندنا، وما قبل التاء فيه ساكن، فلم تكن تاءه للتأنيث، مع أن تاء التأنيث لا تكون حشواً في كلمة؛ فلو سُميت رجلاً بـ «كلتا»، لم تصرفه في معرفة ولا نكرة، كما لو سُميت بـ «ذُكِرَى»، و«سَكِرَى»، لأن الألف للتأنيث.

وقيام مذهب أبي عمر الجرمي أن لا تصرفه في المعرفة، وتصرفه في النكرة، لأنه كـ «قائمة»، و«قاعدة» إذا سُمي بهما، فاعرفه.

فأما الثنية وجمع السلامة فإنهما يُعْرَبَانِ بالحروف، وتختلف أواخرهما بها. فأما الثنية فإن إعرابها بحرفين؛ الألف والياء. فالألف للرفع، والياء للنصب والجزم، إلا أنك

(١) في الطبعين: «أضعف»، والتصحيح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليبزغ ص ٩٠.

(٢) الكهف: ٣٣.

(٣) الكتاب ٣١٧/٤.

تفتح ما قبل الياء، فتقول: «جاءني الزيدان والعمران»، و«رأيت الزيدَين والعمرَين»؛ و«مررت بالزيدَين والعمرَين».

والجمعُ السالمُ إعرابه بحرقتين أيضًا، وهما الواو والياء، فالرفع بالواو، نحو قولك: «جاءني الزيدون والمسلمون»؛ والجَر والنصب بالياء؛ إلّا أنك تكسر ما قبل الياء في الجمع، فَرَقًا بينه^(١) وبين التثنية. تقول: «رأيت الزيدَين، والعمرَين»؛ و«مررت بالزيدَين، والعمرَين». والتثنية والجمع فَضْلان يُستقصى الكلام عليهما فيهما.

قال صاحب الكتاب: «واختلافه محلًّا في نحو: «العَصَا»، و«سُعْدَى»، و«القاضي»، في حالتي الرفع والجَر، وهو في النصب كـ «الضارب»».

قال الشارح: يريد أن اختلاف الآخر يقدر تقديرًا، من غير أن يُلقَظ به، وذلك إذا كان حرفُ الإعراب نايبًا عن تحمُّل الحركة؛ بأن يكون حرفَ عِلَّة، كالألف في «عَصَا» و«حُبْلَى»، والياء في «قاضٍ»؛ لأنَّ الكلمة في نفسها معربةٌ بحُكْمِ الاسمِية، إذ لم يعرض فيها ما يُخرِجها عن التَّمَكُّن، واستحقاقِ الإعراب. وإنَّما حرفُ الإعراب في «عَصَا» وشبهه أَلِفٌ، والألف لا تتحرَّك بحركة، لأنَّها مدَّةٌ في الحَلَق، وتحريكُها يمنعهَا من الاستطالة والامتداد، ويُفْضِي بها إلى مُخْرَجِ الحركة. فكونُ الإعراب لا يظهر فيها لم يكن لأنَّ الكلمة غيرُ معربة، بل لثُبُوتِ محلِّ الحركة. بخلافِ «مَنْ»، و«كَمْ»، وتحوُّلِهما من المبنيات، فإنَّ الإعراب لا يتعذر على حرفِ الإعراب منها، لأنَّه حرفٌ صحيحٌ يمكن تحريكه. فلو كانت الكلمة في نفسها معربة، لَظْهَرَ الإعرابُ فيها، وإنَّما الكلمة جَمْعًا في موضع كلمة معربة. وكذلك ياءُ «القاضي»، و«الداعي»، لا يظهر فيهما الرفعُ والجَرُّ، لِثَقَلِ الضَّمَّة والكسرة على الياء المكسورِ ما قبلها، فهي نايبةٌ عن تحمُّلِ الضَّمَّة والكسرة.

واعلم أن صاحب الكتاب لم يستقصِ الكلام على المقصور والمنقوص، وإنَّما أشار إليهما إشارةً، ولا بدَّ من التنبيه على نُكُتِ بآتيهما، بما فيه مَقْنَعٌ إن شاء الله تعالى. المقصور: اعلم أن المقصور كلُّ اسم وقعَتْ في آخره ألف مفردة، نحو: «العَصَا»، و«الْفَتَى»، و«حُبْلَى»، و«سُكْرَى».

وقولنا: «مفردة»، احترازٌ من مثل: «حَمَرَاءَ، وصَحْرَاءَ»، وبإيهما. فإنَّ هذه الأسماء في آخرها ألفان: أَلِفُ التَّأْنِيثِ المنقلبةُ همزةً، وأَلِفٌ أُخْرَى قبلها للمَدِّ. وإنَّما سَمَّيْنا مقصورًا لأنَّه قُصِرَ عن الإعراب كُلِّهِ، أي حُبِسَ عنه، فلم يدخله رفعٌ ولا نصبٌ ولا جَرٌّ.

(١) في طبعة لينغ «بينها»، وقد صحَّحتها في ذيل النصِّحَات ص ٩٠٤.

فتقول في الرفع «هذه عصا ورخى يا فتى»؛ وفي الجز: «مررت بعصا ورخى يا فتى»؛ وفي النصب: «رأيت عصا ورخى يا فتى».

والقصر: الحبس. ومنه قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ مَقْصُورَاتُ الْبَنَاتِ﴾^(١) أي محبوسات، وإنما لم يدخله شيء من حركات الإعراب، لأن في آخره ألفاً؛ والألف لا تتحرك بحركة، على ما تقدّم، فكان فيها مقدراً؛ فإذا قلت: في الرفع: «هذه عصا»، ففي الألف ضمة منوية؛ وإذا قلت في النصب: «رأيت عصا»، ففي الألف فتحة منوية؛ وإذا قلت في الجز: «مررت بعصا»، ففي الألف كسرة منوية.

والمقصور على ضربين: منصرف، وغير منصرف.

فالمنصرف: ما يدخله التنوين وحده؛ نحو: «عصا»، و«رخى». ثم يلتقي ساكنان الألف، التي هي لام الكلمة، والتنوين بعدها ساكن، فيحذف لالتقاء الساكنين. وكانت الألف أولى بالحذف من التنوين لوجوه ثلاثة:

أحدها: أن التنوين دخل لمعنى، ويزول بزوال ذلك المعنى، وليست الألف كذلك لأنها لام الكلمة.

الثاني: أن الألف إذا حذفت، بقي قبلها ما يدل على الألف المحذوفة، وهي الفتحة قبلها؛ وليس على حذف التنوين دليل.

الثالث: أن الساكن الأول هو المانع من النطق بالثاني، فكان حذفه هو الوجه لإزالة المانع، فلذلك تقول: «هذا عصا»، و«رأيت عصا»، و«مررت بعصا»، بالتنوين من غير ألف.

وغير المنصرف: ما كان في آخره ألف التانيث المفردة؛ نحو: «حُبْلَى» و«سَكْرَى». فهذا لا يدخله شيء من الإعراب، لأن في آخره ألفاً، والألف لا تقبل الحركة؛ ولا يدخله التنوين، لأنه غير منصرف، لأجل التانيث اللازم، فتقول: «هذه حُبْلَى وَسَكْرَى»، و«رأيت حُبْلَى وَسَكْرَى»، و«مررت بحُبْلَى وَسَكْرَى»، فالألف ثابتة على كل حال لا تُحذف، إلا إذا لقيها ساكن بعدها من كلمة أخرى، نحو: «حُبْلَى الْقَوْمِ» و«سَكْرَى ابْنِكَ». فاعرفه.

والمُنْقُوص: كل اسم وقعت في آخره ياء قبلها كسرة، نحو: «القاضي»، و«الداعي»، و«قاضٍ»، و«داعٍ». فهذا يدخله النصب وحده مع التنوين، ولا يدخله رفع، ولا جر. وإنما سمي منقوصاً لأنه نقص شيئان: حركة وحرفاً. فالحركة هي الضمة، أو الكسرة حذفت للمثقل؛ والحرف هو الياء، حذفت لالتقاء الساكنين. فتقول في الرفع: «هذا قاضٍ، يا فتى»؛ وفي الجز: «مررت بقاضٍ، يا فتى». وكان الأصل: «هذا قاضي»، بضم الياء وتنوينها، و: «مررت

بقاضي، بكسر الياء وتنوينها أيضاً؛ فاستنقلت الضمة والكسرة على الياء المكسور ما قبلها، لأنها قد صارت مدّة كالألف، بسعة مخرجها وكون حركة ما قبلها من جنسها، على ما تقدّم، فحذفت الضمة والكسرة لما تقدّم، ولما حذفت سكنت الياء، وكان التنوين بعدها ساكناً، فحذفت لالتقاء الساكنين، على ما ذكرناه في المقصور. فلذلك تقول في الرفع: «هذا قاضٍ»؛ وفي الجزر: «مررت بقاضٍ». قال الله تعالى: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾^(١)، وقال: ﴿عَلَى شَفَا جُرُوفٍ هَارٍ﴾^(٢)؛ وتقول في النصب: «رأيت قاضياً»، تُثبِت الفتحة لخفتها. قال الله تعالى: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ﴾^(٣)، وقال: ﴿أَجِيبُوا دَعَاءَ اللَّهِ﴾^(٤). فاعرفه.

فصل

[نوعا الاسم المعرب]

قال صاحب الكتاب: «والاسم المعرب على نوعين؛ نوعٌ يستوفي حركات الإعراب والتنوين، كـ «زَيْدٌ»، و «رَجُلٌ»، ويسمى المنصرف؛ ونوعٌ يختزل عنه الجزر والتنوين، لشبه الفعل، ويحرك بالفتح في موضع الجزر، كـ «أَحْمَدٌ»، و «مَرْوَانٌ» إلا إذا أضيف، أو دخله لام التعريف، ويسمى غير المنصرف. واسم المتمكن بجمعهما، وقد يُقال للمنصرف، الأمكن».

* * *

قال الشارح: اعلم أن الاسم المعرب على ضربين؛ منصرف، وغير منصرف. فالمنصرف: ما دخلته الحركات الثلاث مع التنوين، سواء كان دخولها عليه لفظاً، أو تقديرًا. فاللفظ نحو: «هذا رجلٌ، و فرسٌ، وزيدٌ، وعمروٌ»؛ و«رأيت رجلاً، و فرساً، وزيداً، وعمراً»؛ و«مررت برجلٍ، و فرسٍ، وزيدٍ، وعمرو»؛ والتقدير نحو قولك: «هذا عصاً ورخى»؛ و«رأيت عصاً ورخى»، و«مررت بعصاً ورخى». فهذه الأسماء كلها متمكنة، وما كان مثلها، وإن لم يظهر فيها الإعراب؛ لأن عدم ظهور الإعراب إنما كان لثبوت حرف الإعراب عن تحمّل الحركة على ما ذكرنا. والمتمكن وصف راجع إلى جملة المعرب. وأصل الصرف التنوين وحده، على ما سنذكر في موضعه، وهذا الضرب من الأسماء سُمي المتمكن الأمكن.

فالمتمكن أعظم من الأمكن؛ فكلُّ أمكن متمكن، وليس كلُّ متمكن أمكن. والتمكن: رُسوخ القدم في الاسمية. وقولنا: اسمٌ متمكن؛ أي: راسخ القدم في الاسمية. وقولنا: اسمٌ متمكن؛ أي: هو بمكانٍ منها؛ أي: لم يخرج إلى شبه الحرف، فيمتنع من الإعراب.

(٣) آل عمران: ١٩٣.

(١) طه: ٧٢.

(٤) الأحقاف: ٣١.

(٢) التوبة: ١٠٩.

والأمكن، على زنة «أفعل» التي للتفضيل؛ أي: هو أنتم تمكّننا من غيره، لم يعرض فيه شبه الحرف، فيُخرجُه إلى البناء؛ ولم يشابه الفعل، فينقُص تمكّنه، ويمتنع منه بعض حركات الإعراب، وهو الجز، ويمتنع منه التنوين الذي هو من خصائص الأسماء؛ فكان بذلك أمكن من غيره؛ أي: أرسخَ قدماً في مكانه من الاسمية. وقد ذهب بعضهم إلى أن «المكان» مأخوذ من «كَانَ يَكُونُ»، فهو «مَفْعَلٌ» منه، كـ «المَقَام»، و«المَرَّاح». ولا أراه صحيحاً، لقولهم: «تَمَكَّنَ». ولو كان من الكون، لقليل: تَكُونُ. فأما «تَمَسَّكَنَ»، و«تَمَذَّرَع» فقليل، من قبيل الغلط، لا يُقاس عليه. وقد قالوا في الجمع: «أُمَكِنَةُ». وهذا نص.

الضرب الثاني، وهو غير المنصرف. وهو ما يشابه الفعل من وجهين؛ فلم يدخله جز ولا تنوين، ويكون آخره في الجز مفتوحاً؛ نحو: «هذا أَحْمَدُ، وَعُمَرُ»؛ و«رَأَيْتُ أَحْمَدَ وَعُمَرَ»؛ و«مررت بأحمد وعمر». والبغداديون يسمون باب ما لا ينصرف: باب ما لا يُجْرَى. والصرف قريب من الإجراء، لأنَّ صَرْفَ الاسم إجراؤه على ما له من الأصل، من دخول الحركات الثلاث التي هي علامات الإعراب، ويدخله التنوين أيضاً؛ وذلك لأنَّ الاسم بإطلاقه يستحق وجوه الإعراب للفرق بين المعاني الطارئة عليه بعد دلالة على سَمَاءه.

والاسم على ضربين: نكرة، ومعرفة. والنكرة هي الأصل، والأخف عليهم، والأمكن عندهم. والمعرفة فرع. فلما كانت النكرة أخف عليهم، ألحقوها التنوين دليلاً على الخفة. ولذلك لم يلحق الأفعال لثقلها.

ولا بد من بيان ثقل الأفعال. فإنَّ مَدَارَ هذا الباب على شَبهِ ما لا ينصرف بالفعل^(١) في الثقل، حتى جرى مجراه فيه، ولذلك حُذِفَ التنوين ممّا لا ينصرف لثقله، حَمَلًا على الفعل. وإنما قلنا: إنَّ الأفعال أثقل من الأسماء لوجهين:

أحدهما: أنَّ الاسم أكثر من الفعل؛ من حيث أنَّ كلَّ فعل لا بدَّ له من فاعل اسم يكون معه، وقد يستغني الاسم عن الفعل. وإذا ثبت أنه أكثر في الكلام، كان أكثر استعمالاً؛ وإذا كثر استعماله، خَفَّ على الألسنة لكثرة تداوله. ألا ترى أن العَجَمِيَّ إذا تعاطى كلام العرب، ثَقُلَ على لسانه لقلّة استعماله له؛ وكذلك العربيُّ إذا تعاطى كلام العجم، كان ثَقِيلاً عليه لقلّة استعماله له.

الوجه الثاني: أنَّ الفعل يقتضي فاعلاً ومفعولاً، فصار كالمركب منهما، إذ لا يستغني عنهما. والاسم لا يقتضي شيئاً من ذلك، إذ هو سِمَةٌ على المسمى لا غير، فهو مفرد، والمفرد أخف من المركب.

فقد ثبت بهذا البيان أنَّ الأفعال أثقل من الأسماء. وهي مع ثقلها فروع في الأسماء

(١) في الطبعين: «الفعل»، والتصحيح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليبزغ ص ٩٠٤.

من حيث كانت مشتقة من المصادر، التي هي ضرب من الأسماء، على الصحيح من المذهب، وأنها مفتقرة إلى الأسماء من حيث كانت لا تقوم بأنفسها، وكان في الأسماء ما هو فرع على غيره، من حيث إنه ثانٍ له، ودخيلٌ عليه، فحصل بين هذا الضرب من الأسماء، وبين الأفعال، مشاركة ومشابهة في الفرعية.

والشيء إذا أشبه الشيء أعطي حكمًا من أحكامه، على حسب قوة الشبه. وليس كل شبيه بين شيئين يُوجب لأحدهما حكمًا هو في الأصل للآخر، ولكن الشبه إذا قوي، أوجب الحكم؛ وإذا ضعف، لم يُوجب. فكلما كان الشبه أخص، كان أقوى؛ وكلما كان أعم، كان أضعف. فالشبه الأعم كشبه الفعل بالاسم من جهة أنه يدل على معنى؛ فهذا لا يُوجب له حكمًا، لأنه عام في كل اسم وفعل. وليس كذلك الشبه من جهة أنه ثانٍ باجتماع السببين فيه، لأن هذا يختص نوعًا من الأسماء دون سائرهما فهو خاص، مُقَرَّب الاسم من الفعل. فإذا اجتمع في الاسم عِلَتَانِ قَرَعَتَانِ من العِلَلِ التسع، أو عِلَّةٌ واحدة مكررة، على ما سيوضح فيما بعد، إن شاء الله تعالى؛ فإنه يُشبه الفعل من وجهين، ويسري عليه ثقل الفعل، فحينئذ منع الصرف، فلم يدخله جر ولا تنوين.

واختلفوا في منع الصرف ما هو؟ فقال قوم: هو عبارة عن منع الاسم الجر والتنوين دفعة واحدة، وليس أحدهما تابعًا للآخر؛ إذ كان الفعل لا يدخله جر ولا تنوين. وهو قولٌ بظاهر الحال.

وقال قوم ينتمون إلى التحقيق: إن الجر في الأسماء نظير الجزم في الأفعال، فلا يُمنع الذي لا ينصرف ما في الفعل نظيره، وإنما المحذوف منه عَلَمُ الجفة، وهو التنوين وحده، لثقل ما لا ينصرف، لمشابهة الفعل. ثم يتبع الجر التنوين في الزوال، لأن التنوين خاصة للاسم، والجر خاصة له أيضًا، فتتبع الخاصة الخاصة. ويدل على ذلك أن المرفوع والمنصوب لا مدخل للجر فيه، إنما يذهب منه التنوين لا غير.

قال أبو علي: لو جُرَّ الاسم الذي لا ينصرف، مع حذف تنوينه، فقبل: «مرت بأحمد وإبراهيم»؛ لأشبهه المبنيات؛ نحو: «أُمِّي» و«جَبْرِ». ثم لما منع الجر، ولا بد للجاز من عمل وتأثير، شارك النصب في حركته لتواخيهما؛ كما شارك نصب الفعل جزقه في مثل «لم يَفْعَلًا»، و«لن يَفْعَلًا» وأخواتهما.

على أن أبا الحسن وأبا العباس، رحمهما الله، ذهبا إلى أن غير المنصرف مبني في حال فتحه إذا دخله الجار. والمحققون على خلاف ذلك. وهو رأي سيبويه. فعلى هذا القول إذا قلت: «نظرت إلى الرجل الأَسْمَرِ وأَسْمَرَكَم». فالاسم باقي على منع صرفه، وإن أنجز؛ لأن الشبه قائم، وعَلَمُ الصرف، الذي هو التنوين، معدوم.

وعلى القول الأول يكون الاسم منصرفًا؛ لأنه لما دخله الألف واللام

والإضافة، وهما خاصة للاسم، بُعد عن الأفعال، وغلبت الاسمية فانصرف.
وقوله: «واسم المتمكن يجمعهما»؛ يريد: أن ما لا ينصرف متمكن، لأن المتمكن هو استحقاق الاسم الإعراب بحكم الاسمية؛ وما لا ينصرف مُعَرَّب، فهو متمكن لذلك وإن كان غيره أمكن منه. فاعرفه.

فصل

[أسباب منع الصرف]

قال صاحب الكتاب: «والاسم يمتنع من الصرف متى اجتمع فيه اثنان من أسباب تسعة، أو تكرر واحد؛ وهي: العَلَمِيَّة، والتأنيث اللازم لفظاً أو معنى، في نحو: «سُعاد» و«طَلحة».

ووزن الفعل الذي يغلبه، في نحو: «أفعل»، فإنه فيه أكثر منه في الاسم، أو يخصه، في نحو: «ضرب»، إن سُمي به.

والوصفية، في نحو: «أخمر».

والعدل عن صيغة إلى أخرى، في نحو: «عمر»، و«ثلاث».

وأن يكون جمعا ليس على زنته واحد، كـ «مساجد»، و«مصاييح»، إلا ما اعتلّ آخره، نحو: «جوار»، فإنه في الرفع والجر كـ «قاص»، وفي النصب كـ «ضوارب»، و«حضاير»، و«سراويل» في التقدير؛ جمع «حضر» و«سراويل».

والتركيب، في نحو: «مغديكرب» و«بغليك».

والعجمة، في الأعلام خاصة.

والألف والنون المضارعتان لألفي التأنيث، في نحو: «سكران»، و«عثمان»، إلا إذا اضطر الشاعر، فصرف.



قال الشارح: الأسباب المانعة من الصرف تسعة؛ وهي: العَلَمِيَّة، والتأنيث، ووزن الفعل، والوصف، والعدل، والجمع، والتركيب، والعجمة، والألف والنون الزوائد.

فهذه التسعة متى اجتمع منها اثنان في اسم، أو واحد يقوم مقام سببين، امتنع من الصرف، فلم يدخله جر ولا تنوين، ويكون في موضع الجر مفتوحاً؛ وذلك قولك: «هذا أخمد وعمر»، و«مررت بأحمد وعمر». وإنما كان كذلك لشبهه بالفعل لاجتماع السببين فيه. وذلك أن كل واحد فرغ على غيره، فإذا اجتمع في الاسم سببان، فقد اجتمع فيه فرعان، فصار فرعاً من جهتين:

أحدهما: أنه لا يقوم بنفسه، ويفتقر إلى اسم يكون معه، والاسم لا يفتقر إلى فعل، فكان فرعاً عليه.

والآخر: أنه مشتق من المصدر الذي هو ضرب من الأسماء، فلما أشبهه في الفرعية، امتنع منه الجزؤ والتنوين، كما امتنع من الفعل. والتعريف فرع على التنكير، لأن أصل الأسماء أن تكون نكرات، ولذلك كانت المعرفة ذات علامة وافتقار إلى وضع لنقله عن الأصل؛ كنقل «جَعْفَرٍ» عن اسم النهر الذي هو نكرة شائع إلى واحد بعينه. فالتعريف المانع من الصرف هو الذي ينقل الاسم من جهة أنه متضمن فيه، من غير علامة تدخل عليه، وهو تعريف العلمية.

والتأنيث فرع على التذكير لوجهين:

أحدهما: أن الأسماء قبل الاطلاع على تأنيثها وتذكيرها يعبر عنها بلفظ مذكر، نحو: «شَيْءٌ»، و«حَيَوَانٌ»، و«إِنْسَانٌ». فإذا علم تأنيثها، رُكِبَ عليها العلامة. وليس كذلك المؤنث.

الثاني: أن المؤنث له علامة على ما سبق، فكان فرعاً.

وقوله: «التأنيث اللازم» وصف احتراز به عن تأنيث الفرق؛ وهو الفارق بين المذكر والمؤنث في مثل: «قائمة»، و«قاعدة»، ونحوهما من الصفات؛ و«امريء»، و«امراة»، ونحوهما من الأجناس.

ومن ذلك ما كان من التأنيث فارقاً بين الواحد والجمع، مثل: «قَمَحٌ»، و«قَمَحَةٌ»، و«شَعِيرٌ»، و«شَعِيرَةٌ». فهذا التأنيث لا اعتداد به، وإنما المانع من الصرف التأنيث اللازم. فإن سُمِّيَ بشيء مما ذكر، وفيه تاء التأنيث العارضة، لزمه التأنيث بالتسمية، فلم يجز سقوطها، واعتد بها سبباً مانعاً من الصرف إذا انضم إليه غيره، نحو: «طَلْحَةٌ»، و«حَمْزَةٌ»، فإنهما لا ينصرفان لاجتماع التأنيث والتعريف، فإذا نُكِرَ انصرف، لأنه لم يبق فيه إلا التأنيث وحده.

فأما أَلَفُ التأنيث المقصورة والممدودة، نحو: «حَبْلِي»، و«بُشْرِي»، و«سَكْرِي»، و«خُمْرَاءُ»، و«صَفْرَاءُ»، فإن كل واحدة منهما مانعة من الصرف بانفرادها، من غير احتياج إلى سبب آخر، فلا ينون شيء من ذلك في النكرة. فإذا لم ينصرف في النكرة، فأخزى أن لا ينصرف في المعرفة، لأن المانع باقٍ بعد التعريف، والتعريف مما يزيده ثقلًا.

وإنما كان هذا التأنيث وحده كافياً في منع الصرف لأن الألف للتأنيث، وهي تزيد على تاء التأنيث قوة، لأنها يُبْنَى معها الاسم، وتصير ك بعض حروفه، ويتغير الاسم معها عن بنية التذكير، نحو: «سَكْرَانٌ»، و«سَكْرِي»؛ و«أَخْمَرٌ»، و«خُمْرَاءُ»؛ فبنية كل واحد من المؤنث غير بنية المذكر. وليست التاء كذلك، إنما تدخل الاسم المذكر من غير تغيير بنية دلالة على التأنيث، نحو: «قائم»، و«قائمة».

ويؤيد عندك ذلك وُضوحاً أنّ ألف التانيث إذا كانت رابعة، تثبت في التفسير، نحو: «حُبْلَى»، و«حَبَالَى»، و«سَكْرَى»، و«سُكَارَى»؛ كما تثبت الراء في «خَوَافِرَ»، والميم في «دِرَاهِمَ». وليست التاء كذلك، بل تُحذف في التفسير؛ نحو «طَلْحَةَ»، و«طِلَاحَ»؛ و«جَفَنَةً»، و«جَفَانٍ». فلما كانت الألف مختلطة بالاسم الاختلاط الذي ذكرناه، كانت لها مَرِيَّةٌ على التاء، فصارت مشاركتها لها في التانيث علةً، ومزيّتها عليها علةً أخرى، كآته تانيثان. فلذلك قال صاحب الكتاب: «متى اجتمع سببان أو تكرر واحد». ويعبر عنها بأنها علة تقوم مقام عَلتين، والفقهاء فيها ما ذكرناه.

فأما الألف الزائدة للإلحاق، نحو: «أَرْطَى»، و«حَبَنْطَى»، وما أشبه ذلك من الأسماء المذكّرة التي في آخرها ألف زائدة، فهي تنصرف في النكرة، نحو: «هذا أَرْطَى»، و«رأيت أَرْطَى»، و«مررت بأَرْطَى». فتنبؤته دليل على تكبيره وصرفه. فإن سميت به رجلاً، لم ينصرف للتعريف وشبه ألفه بألف التانيث، من حيث إنها زائدة، وإنها لا تدخل عليها تاء التانيث؛ لأنّ العلميّة تحظر الزيادة، كما تحظر النقص، فنقول: «هذا أَرْطَى مُقْبَلًا»، من غير تنوين.

وقوله «لفظاً أو معنى» يريد باللفظ: أن يكون فيه علامة تانيث في اللفظ، وإن لم يكن مسمّاه مؤنثاً كـ «طلحة»، و«حمزة»، فإنهما لا ينصرفان للتعريف ولفظ التانيث، وإن كان مسمّى كلّ واحد منهما مذكراً.

ويريد بالمعنى: أن يكون مسمّاه مؤنثاً، وإن لم يكن فيه علامة تانيث ظاهرة، وإنما يقدر فيه علامة التانيث تقديرًا، نحو: «هِنْدَ»، و«جَمَلَ»، و«سُعَادَ»، و«زَيْنَبَ». والذي يدلّ أن علم التانيث مقدّر أنّه يظهر في التصغير؛ فنقول: «هِنْدَةٌ»، و«جَمِيلَةٌ»، فتظهر التاء. فأما «زَيْنَبَ»، و«سُعَادَ»، فإن تاء التانيث لا تظهر في تصغيرهما، لأن الحرف الزائد على الثلاثة يتنزّل منزلة علم التانيث. ولو سميت رجلاً بـ «زَيْنَبَ»، و«سُعَادَ»، لم تصرفهما أيضاً، لغلبة التانيث على الاسم، فكذلك لو سمّيته بـ «عَنَاقَ»، لكان حكمه حكم «سُعَادَ» في غلبة التانيث، فلا ينصرف.

وأما وزن الفعل فهو من الأسباب المانعة للصرف. وهو فرع، لأن البناء للفعل؛ إذ كان يَحْضَهُ، أو يغلب عليه، فكان أولى به.

وجملة الأمر أن وزن الفعل على ثلاثة أضرب: وزنٌ يخصّ الفعل، لا يوجد في الأسماء؛ وضربٌ يكون في الأفعال والأسماء، إلّا أنّه في الأفعال أغلب؛ وضربٌ يكون فيهما من غير غلبة لأحدهما على الآخر.

فالأول؛ نحو: «ضَرِبَ»، و«ضُورِبَ». فهذان بناءان يخصّان الأفعال، لأنّه بناء ما لم يسمّ فاعله، فلا يكون مثله في الأسماء، وإنما جاء «دُئِلَ»، وهو اسم قبيلة أبي

الأسود^(١)، وقد تقدّم الكلام عليها في الأعلام. فإذا سمّيت بـ «ضَرْب»، أو «ضُورِب»، لم ينصرف ذلك الاسم في المعرفة، للتعريف ووزن الفعل. فلو حُفِّفَ هذا الاسم، أعني «ضَرْب» ونحوه، بأن أسكنت عينه، فقلت: «ضَرْب»، على حدّ قولهم في «كُتِفَ»: «كُتِفَ»، بسكون الناء؛ فسيويه، رحمه الله، يصرفه لزوال لفظ بناء الفعل^(٢).

ولأبي العباس فيه تفصيل ما أحسنه! وهو: إن كان التخفيف قبل النقل والتسمية انصرف للزوم الإسكان له، ومَصِيرُهُ إلى زنة الاسم، نحو: «قُفِّلَ»، و«بُرِّدَ»؛ وإن كان الإسكان بعد النقل والتسمية لم ينصرف، إذ الإسكان عارضٌ، بدليل جواز استعمال الأصل. فالحركة وإن كانت محذوفة من اللفظ، فهي في حكم المنطوق بها.

ولو سمّيت بمثل «رَدَّ»، و«شُدَّ»، و«قِيلَ»، و«بِيعَ»، لانصرف. لأنّ هذا إعلالٌ لازمٌ لَرَفْضِ أصله، وهو عدم استعماله، فصار كأنه لا أصل له غير البناء الذي هو عليه. والتحق «رَدَّ» و«شُدَّ» بـ «حَبَّ»، و«دُرَّ»؛ و«قِيلَ»، و«بِيعَ» بـ «فِيلَ»، و«دِيلَ».

ومن ذلك «فَعَّلَ» مثل «ضَرَّبَ»، و«كَسَّرَ» بتضعيف العين؛ إذا سمّيت بشيء من ذلك لم ينصرف في المعرفة، للتعريف ووزن الفعل. وينصرف في النكرة، لزوال أحد السبّتين، وهو التعريف؛ لأنّ هذا أيضًا بناءٌ خاصٌّ للفعل، لا حظ فيه للأسماء. وإنّما وردت ألفاظ في الأعلام. قالوا: «خَضَمَ»، وهو اسم رجل، وهو خَضَم بن عمرو بن كلاب بن تميم. قال الشاعر [من الرجز]:

لولا الإله ما سَكَنَّا خَضَمًا ولا ظَلَلْنَا بالمشائي قُبَمًا^(٣)

يريد بلاد «خَضَم»، أي بلاد «بني تميم»؛ قالوا: «عَثَرُ»، و«بَذَرُ»؛ ف «عَثَرُ»: اسم مكان، و«بَذَرُ» ماءٌ معروفٌ. قال الشاعر، وهو زُهَيْر [من البسيط]:

١٠٠- لَيْثٌ بِعَثَرٍ بِصَطَاذِ الرِّجَالِ إِذَا مَا كَذَبَ اللَّيْثُ عَنْ أَقْرَابِهِ صَدَقَا

(١) في الطبعين: «أبي أسود»، والتصحيح عن جدول التصحيحات المرفق بطبعة ليبزغ ص ٩٠٤.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٢٢٦، ٢٢٧.

(٣) تقدم بالرقم ٤٨.

١٠٠ - التخرّيج: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٥٤؛ ولسان العرب ٧٠٩/١ (كذب)، ٥٤٢/٤ (عثر)؛ والتنبيه والإيضاح ١٦١/٢؛ وتهذيب اللغة ١٧٤/١٠؛ وجمهرة اللغة ص ٤٢١؛ وناج العروس ١٢٤/٤ (كذب)، ٥٢٩/١٢ (عثر).

الإعراب: «ليث»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «بعثر»: الباء: حرف جر، «عثر»: اسم مجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، والجازر والمجرور متعلقان بمحذوف نعت لبـ «ليث». «بصطاد»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «الرجال»: مفعول به منصوب بالفتحة. «إذا»: ظرف زمان متضمن معنى الشرط، متعلق بجوابه. «ما»: زائدة. «كذب»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «الليث»: فاعل مرفوع بالضمة. «عن أقْرَابِهِ»: جازر ومجرور =

وقال الآخر، وهو كَثِيرٌ [من الطويل]:

١٠١- سَقَا اللّهُ أَمْوَاهَا عَرَفْتُ مَكَانَهَا جُرَابًا وَمَلَكُومًا وَبَذَرًا وَالغَمْرًا

وهذه أعلام؛ ولا اعتداد بالأعلام في الأبنية، وقد تقدّم شرح ذلك.

فأما «بَقَمٌ»، للنبت المصبوغ به، و«سَلَمٌ» لبنت المقدس؛ فهما أعجميان^(١).

وأما الضرب الثاني؛ وهو ما يغلب وجوده في الأفعال، نحو: «أَفْكَلٌ»: وهو

اسمٌ للرَّعْدَةِ، و«أَيْدَعٌ»: وهو صِبْغٌ، و«أَرْمَلٌ»، و«أَكْلَبٌ»، و«إِصْبَعٌ»، و«يَزْمَعٌ»: وهي

حجارة دِفَاقٌ تُلْمَعُ؛ و«يَعْمَلٌ»: وهو جمع «يَعْمَلَةٌ»، وهي الناقَةُ السَّريعة؛ و«يَلْمَقُ»:

وهو من أسماء القَبَاء؛ فهذه الأبنية في الأسماء، وإن كانت صالحة العَدَّة، فهي في

الأفعال أعم وأغلب، لأن في أولها هذه الزوائد، وهي تكثر في أوائل الأفعال

المضارعة، فكأن البناء للفعل. لذلك فـ «أَفْكَلٌ»، و«أَيْدَعٌ»، و«أَرْمَلٌ»، بمنزلة

«أَذْهَبٌ»، و«أَشْرَبٌ»، من الأفعال. و«أَكْلَبٌ» بمنزلة «أَقْتُلُ»، و«أُخْرِجُ». و«إِصْبَعٌ»

بمنزلة «اعْلَمْ»، و«اسْمَعْ» في الأمر، وفي المضارع فيمن يكسر حرف المضارعة ما

= متعلقان بالفعل «كذب»، والهاء: ضمير متصل في محل جر مضاف إليه. «صدقا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. والالف للإطلاق.

وجملة «ليث يصطاد»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يصطاد»: في محل رفع خبر

«ليث». وجملة «كذب»: في محل جر مضاف إليه. وجملة «صدقا»: جواب شرط غير جازم لا

محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «بعثر» حيث جاء اسماً ممنوعاً من الصرف على وزن الفعل «فَعَّلَ»، ويريد: بيلاد عثر.

١٠١ - التخرّيج: البيت لكثير عزة في ديوانه ص ٥٠٣؛ وخزانة الأدب ٢/٣٥٥؛ ولسان العرب ٤/٥١

(بذر)؛ وبلا نسبة في ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٢١؛ والمتنصف ٢/١٥٠، ٣/١٢١.

اللغة: جراب، وملكوم، وبذر، والغمر: أسماء مواضع فيها مياه.

المعنى: دعا بالشفيا للمياه، وهو يريد الدعاء لأهل هذه الأمواه.

الإعراب: «سقى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر. «الله»: لفظ الجلالة فاعل مرفوع بالضمة.

«أمواها»: مفعول به منصوب بالفتحة. «عرفت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير

متصل مبني في محل رفع فاعل. «مكانها»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف، وها: ضمير

متصل مبني في محل جر بالإضافة. «جُرَابًا»: بدل منصوب. «وملكومًا»: الواو: حرف عطف،

«ملكومًا»: اسم معطوف منصوب. وكذلك إعراب «وبذر» و«الغمر».

وجملة «سقى الله»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «عرفت مكانها»: في محل نصب

نعت «أمواها».

والشاهد فيه قوله: «وبذر» حيث منعه من الصرف للعلمية ووزن الفعل.

(١) في الطبعيتين: «عجميان»، والصحيح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليبزغ ص ٩٠٤.

عَدَا الْيَاءَ. وَ«يَزْمَعُ»، وَ«يَعْمَلُ»، وَ«يَلْمُقُ» بِمَنْزِلَةِ «بَذْهَبُ»، وَ«يَرْكَبُ».

فإذا سُمِّيَ بشيءٍ من ذلك، لم ينصرف في المعرفة، للتعريف ووزن الفعل. لأنه لما غلب في الفعل، كان البناء له؛ والأسماء دخيلة عليه.

وأما الضرب الثالث، وهو البناء الذي يشترك فيه الأسماء والأفعال، وذلك بأن سُمِّيَ بمثل «ضَرَبَ»، وَ«عَلِمَ»، وَ«ظَرَفَ»؛ فإنه منصرف، معرفة كان أو نكرة، لأنه يكثر في الأسماء كثرته في الأفعال من غير غلبة. فنظيرُ «ضَرَبَ» في الأفعال من الأسماء «جَبَلٌ»، وَ«قَلَمٌ». ونظيرُ «عَلِمَ»: «كَنِفٌ»، وَ«رَجُلٌ». ونظيرُ «ظَرَفَ»: «عَضُدٌ»، وَ«يَقْطُ». وليس ذلك في أحدهما أغلب منه في الآخر، فلم يكن الفعل أولى به، فلم يكن سبباً.

وقد ذهب عيسى بن عمر إلى منع صرف ما سُمِّيَ بشيءٍ من ذلك، واحتج بقول الشاعر [من الوافر]:

١٠٢- أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَّلَاعُ الثَّنَائِيَا مَتَى أَضْعُ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

١٠٢ - التخریج: البيت لسحيم بن وثيل في الاشتقاق ص ٢٢٤؛ والأصمعيات ص ١٧؛ وجمهرة اللغة ص ٤٩٥، ١٠٤٤؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٦٦؛ والدرر ١/ ٩٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٥٩؛ والشعر والشعراء ٢/ ٦٤٧؛ والكتاب ٣/ ٢٠٧؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٥٦؛ وبلا نسية في الاشتقاق ص ٣١٤؛ وأمالی ابن الحاجب ص ٤٥٦؛ وأوضح المسالك ٤/ ١٢٧؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٠٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٥٣١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٤٩؛ ولسان العرب ١٤/ ١٢٤ (ثنى)، ١٥٢ (جلا)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٢٠؛ ومجالس ثعلب ١/ ٢١٢؛ ومغني اللبيب ١/ ١٦٠؛ والمقرب ١/ ٢٨٣؛ وهمع الهوامع ١/ ٣٠.

اللغة: جلا: أي جلا الأمور وكشفها. وابن جلا: كناية عن أنه شجاع ومعرف. طلاع: صيغة مبالغة لـ«طالع». الثنايا: ج الثنية، وهي الطريق في الجبل. أضع العمامة: أي عمامة الحرب. وقيل: العمامة تلبس في الحرب وتوضع في السلم.

المعنى: يصف شجاعته وإقدامه بأنه لا يهاب أحداً، وأنه قادر على الاضطلاع بعظام الأمور. الإعراب: «أنا»: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. «ابن»: خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة، وهو مضاف. «جلا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «وطلاع»: الواو: حرف عطف، و«طلاع»: معطوف على «ابن» مرفوع بالضممة الظاهرة. وهو مضاف. «الثنايا»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعذر. «متى»: اسم شرط جازم مبني في محل نصب مفعول فيه متعلق بالفعل «تعرفوني». «أضع»: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وحرك بالكسر متعدياً لالتقاء الساكنين، وهو فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا. «العمامة»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «تعرفوني»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون، والنون الثانية: للوقاية، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به.

وجملة «أنا ابن جلا...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «جلا»: في محل جر صفة =

قال الرواية: «جَلَا»، من غير تنوين، وهو فعلٌ سُمِّيَ به أبوه. وليس في ذلك حجةٌ عند سيبويه^(١)، لاحتمال أن يكون سُمِّيَ بالفعل، وفيه ضميرٌ فاعل، فيكون جملة؛ والجَمْلُ تُحْكِي إذا سُمِّيَ بها، نحو «بَرَقَ نَحْرُهُ»، و«شَابَ قَرْنَاهَا»؛ أو يكون جملةٌ غيرٌ مسمًى بها، في موضع الصفة لمحدوف، والتقدير: «أنا ابنُ رجلٍ جَلَا»، كما قال [من الوافر]:

١٠٣- كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقْيَشٍ يُشْفَعُ بَيْنَ رِجْلَيْهِ بَشَرٌ
والمراد جَمَلٌ من جمال بني أقيش، فلا يكون منه على كلا الوجهين حجةٌ.

وأما الوصف فهو فرع على الموصوف، وهو علةٌ في منع الصرف، لأن الصفة تحتاج إلى الموصوف، كاحتياج الفعل إلى الفاعل. فالموصوف متقدمٌ على الصفة، كقولك: «مررت برجلٍ أسمرٍ، وثوبٍ أحمرٍ». والصفة مشتقةٌ، كما أن الفعل مشتقٌ، فكان فرعاً، كما أن الفعل فرعٌ. فإذا انضمَّ إليه سببٌ آخر، فمنع الصرف، نحو: «أَحْمَرُ»،

= لموصوف محذوف. وجملة الشرط استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تعرفوني»: لا محل لها من الإعراب لأنها جواب شرط جازم غير مقترن بالغاء أو بـ«إذا». والشاهد فيه قوله: «أنا ابن جلا» حيث منعه الشاعرُ من الصرف.
(١) انظر: الكتاب ٢٠٧/٣.

١٠٣ - التخريج: البيت للناطقة الذبباني في ديوانه ص ١٢٦؛ وخزانة الأدب ٦٧/٥، ٦٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٥٨/٢؛ والكتاب ٣٤٥/٢؛ ولسان العرب ٣٧٣/٦ (وقش)، ٢٨٦/٨، ٢٨٧ (قمع)، ١٣/٢٤١ (شنن)؛ والمقاصد النحوية ٦٧/٤؛ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١/٢٨٤؛ وشرح الأشموني ٤٠١/٢؛ ولسان العرب ٢٣١/٤ (خدر)، ٢٦٤/٦ (أقش)، ٢٧٢/١٤ (دنا)؛ والمقتضب ١٣٨/٢.

اللغة: يقع: يصوت. الشن: القرية الباسية.

المعنى: يصف مهجزةً بالجبن والضعف، ويشبهه بجمال يقرع لها بين أقدامها فتفز مدعورة.
الإعراب: «كأنك»: حرف مشبه بالفعل، والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب اسمها. «من جمال»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لخبر «كأن» المحذوف، والتقدير: «كأنك جمل معروف من جمال...». «بني»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. «أقيش»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «يقعقع»: فعل مضارع للمجهول مرفوع، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «بين»: ظرف مكان منصوب متعلق بـ«يقعقع»، وهو مضاف. «رجليه»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «بشن»: جار ومجرور متعلقان بـ«يقعقع».

وجملة «كأنك...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يقعقع»: في محل رفع صفة لخبر «كأن» المحذوف.

والشاهد فيه قوله: «كأنك من جمال» حيث حذف الموصوف استغناءً عنه بدلالة الكلام.

و«أَصْفَرُ»، و«عَطْشَانٌ»، و«سَكْرَانٌ». ف «أَحْمَرُ»، وشَبِيهُهُ، لا ينصرف للصفة ووزن الفعل. وكذلك لو صَفَرْتَهُ، لكان غيرَ منصرف أيضاً، لأنَّ هذا الفعل قد صُغِرَ في التعجّب. قال الشاعر [من البسيط]:

١٠٤- يا ما أَمِيلِحْ غَزَلَانَا شَدْنٌ لَنَا من هُوَلِيَانَكُنَّ الضَالِ والسُّمْرِ
وأما العَدْلُ فهو اشتقاقٌ اسم عن اسم، على طريق التغيير له. نحو اشتقاق «عُمَرُ» عن «عامِرٍ». والمشتقُّ فرْعٌ على المشتقِّ منه. والفرق بين العدل وبين الاشتقاق، الذي ليس بعدل، أنَّ الاشتقاق يكون لمعنى آخر، أخذ من الأول، كـ«ضَارِبٍ» من «الضَّرْبِ»؛ فهذا ليس بعدل، ولا من الأسباب المانعة من الصرف، لأنَّه اشتقَّ من الأصل بمعنى الفاعل، وهو غيرُ معنى الأصل الذي هو «الضَّرْبُ». والعدل هو أن تريد لفظاً، ثم تعدل عنه إلى لفظ آخر، فيكون المسموعُ لفظاً، والمرادُ غيره. ولا يكون العدلُ في المعنى، إنما يكون في اللفظ، فلذلك كان سبباً، لأنَّه فرْعٌ على المعدول عنه. ف «عُمَرُ» علَمٌ معدولٌ عن «عامِرٍ» علَمٌ أيضاً. وكذلك «زُقَرُ» معدولٌ عن «زافرٍ» علَمٌ أيضاً. وفي الأعلام

١٠٤ - التخریج: البيت للمجنون في ديوانه ص ١٣٠؛ وله أو للعرجي أو لبديوي اسمه كامل الثقفى أو لذي الرمة أو للحسين بن عبد الله في خزانة الأدب ١/٩٣، ٩٦، ٩٧؛ والدرر ١/٢٣٤؛ ولكامل الثقفى أو للعرجي في شرح شواهد المغني ٢/٩٦٢؛ وللعرجي في المقاصد النحوية ١/٤١٦، ٣/٦٤٣؛ وصدره لعلني بن أحمد العريني في لسان العرب ١٣/٢٣٥ (شدن)؛ ولعلني بن محمد العريني في خزانة الأدب ١/٩٨؛ ولعلني بن محمد المغربي في خزانة الأدب ٩/٣٦٣؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١١٥؛ وخزانة الأدب ١/٢٣٧، ٥/٢٣٣؛ وشرح الأسموني ٢/٣٦٦؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/١٩٠؛ ومغني اللبيب ٢/٦٨٢؛ وجمع الهوامع ١/٧٦، ٢/١٩١.

اللغة: أميلح: تصغير تحبب، وملح: حسن. شدن: فوين وترعرعن، واستغنين عن أمهاتهن. هؤلاء: تصغير هؤلاء. الضال والسر: نوعان من النبات. المعنى: يتعجب من حسن النسوة الصغار مثبها إياهن بالغزلان الصغار وقد استغنت عن أتهانها بأكل الضال والسر.

الإعراب: «يا»: حرف تنبيه. «ما»: نكرة تامة بمعنى شيء مبنية في محل رفع مبتدأ. «أميلح»: فعل ماضٍ جامد لإنشاء التعجب مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هن. «غزلانا»: مفعول به منصوب بالفتحة. «شدن»: فعل ماضٍ مبني على السكون الظاهر على النون الأولى، والنون: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «لنا»: اللام حرف جر، «نا»: ضمير متصل في محل جر بحرف الجر، متعلقان بـ«شدن». «من هوليائكن»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لـ«غزلانا»، و«كن»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «الضال»: بدل مجرور بالكسرة. «والسر»: الراو: حرف عطف، «السر»: اسم معطوف على مجرور، مجرور مثله بالكسرة. جملة «يا ما أميلح»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «شدن»: في محل نصب صفة لـ«غزلانا». والشاهد فيه قوله: «أميلح» حيث صغر «أملح» وهو فعل التعجب.

«زافر»، وإليه تُنسب «الزافرية»، و«الزافر» من «زَفَرَ» الحِمْلُ «بِزَفْرِهِ» إذا حمّله. و«قُتْمٌ» معدول عن «قاثم» علماً، وهو منقول من «القاثم»، وهو اسمُ الفاعل من «قُتِمَ» إذا أعطى كثيراً. و«زُحَلٌ» معدول عن «زاحل»، سُمي بذلك لبُعده. فهذه الأسماء كلها معدولة. ألا ترى أن ذلك ليس في أصول النكرات. و«فُعَلٌ» يأتي على ضروب منها ما ذكرناه من المعدول، ومنها أن يجيء جنساً، نحو «صُرِدٌ»، و«تُعَرٌ»، و«سُبَيْدٌ» لطائر. ويجيء صفة كـ «حُطَمٌ». قال الشاعر [من الرجز]:

١٠٥ - فدلَّها الليلُ بسَوَاقٍ حُطَمٌ

و«زَفَرَ» من قوله [من البسيط]:

يَأْبَى الظُّلَامَةُ مِنْهَا التَّوْقُلُ الزَّفَرُ^(١)

ويجيء جمعاً نحو «ثُقْبَةٍ»، و«ثُقْبٍ»؛ و«رُطْبَةٍ»، و«رُطْبٍ». فلو سُمي بشيء من ذلك لانصرف، لأنه منقول من نكرة. واعتبارُ العدل من ضروب «فُعَلٍ» بامتناع الألف واللام منه. وعرفنا أنه معدول أنه ورد في اللغة غير منصرف، وليس فيه من موانع الصرف سوى التعريف. وكان «عُمَرُ» علماً معدولاً عن «عامر» وصفاً، وهو مصروفٌ على أصل ما ينبغي أن يكون عليه الأسماء، و«عَمَرُ» لفظة من لفظ «عامر»، وهو غير مصروف، فعلم أن سببه مع التعريف كونه مغيراً عنه.

١٠٥ - التوضيح: الرجز لرشيد بن رميض في الأغاني ١٥/١٩٩، ٢٠٠؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٥٥؛ وللأغلب العجلي في الحماسة الشجرية ١/١٤٤، وله أو لأبي زغبة الأنصاري في شرح أبيات سيبويه ٢/٢٨٦؛ وله أو لأبي زغبة الخزرجي أو لرشيد بن رميض في لسان العرب ١٢/١٣٩ (حطم)؛ ولأبي زغبة الخزرجي أو للحطم القيسي في لسان العرب ١٢/٨٢ (خفق)؛ وبلا نية في أساس البلاغة (حطم)؛ وجمهرة اللغة ص ٨٣٠؛ وسمط اللآلي ص ٥٩؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٣٩؛ والمقتضب ١/٥٥، ٣/٣٢٣.

اللغة: الحُطَمُ: الشديد السُّوق، كأنه يحطم ما مرَّ عليه لشدة قسوته، والضمير في (لَهَا) يعود إلى إبل يصفها، ولَقَّها معناه جمعها.

المعنى: لقد جمع الليل هذه الإبل بسواقٍ شديد عنيف.

الإعراب: «قد»: حرف تحقيق. «لَهَا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و«ها»: مفعول به. «الليل»: فاعل مرفوع. «بَسَوَاقٍ»: جار ومجرور متعلقان بـ «لَهَا». «حُطَمٌ»: صفة لـ «سواقٍ» مجرورة وعلامة جرّها الكسرة، وسكنت للضرورة.

وجملة «لَهَا الليلُ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: وصف «سَوَاقٍ» بـ «حُطَمٌ» لأنه نكرة، وليس معدولاً عن «حاطم»، لأن «فُعَلٌ» لا يُندلج عن «فاعل» إلا في باب المعرفة نحو: عُمَرُ، وزُفَرُ.

(١) تقدم بالرقم ٨٢.

والمعدول بأبه السماع. ألا ترى أنهم لم يقولوا في «ماليك»: «مُلك»، ولا في «حارث»: «حُرث»، كما قالوا: «عُمَر»، و«زُفَر».

والمعدول على ضربين: معرفة، ونكرة. فالمعرفة قد تقدم ذكرها، وهو نحو «عمر»، و«زفر»، وهو من قبيل المرتجل، لأنه يُغيّر في حال العلمية، فلو نُكّر لانصرف، نحو قولك: «مررت بزُحَل، وزحل آخر؛ وعُمَر، وعُمَر آخر»، لبقائه بلا سبب؛ لأنه لما زال التعريف بالتنكير، زال العدل أيضاً؛ لأنه إنما كان عدل عن معرفة علم؛ فإذا نُكّر، لم يكن ذلك العلم مراداً فانصرف.

وأما المعدول في حال التنكير، فنحو: «أَحَاد»، و«ثَلَاث»، و«رُبَاع»، وما كان منها نكرات، بدليل قوله تعالى: ﴿أَوَّلُ آيِنَعَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبُعَ﴾^(١)، فـ «مثنى»، و«ثلاث»، و«رباع»، في موضع الصفة لـ «أجنحة»، وهي نكرة. قال الشاعر [من الطويل]:

١٠٦- وَلَيْكُنَّ أَهْلِي بِوَادِ أُنَيْسُهُ ذُنَابٌ تَبَغَّى النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدٌ^(٢)
فأجراه وصفاً لـ «ذئاب»، وهو نكرة؛ وصفة النكرة نكرة. والمانع له من الصرف

(١) فاطر: ١. (٢) في الطبعين: «وموحد»، وهذا خطأ..

١٠٦ - التخريج: البيت لمساعدة بن جؤية الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ١١٦٦؛ وشرح أبيات ميبويه ٢/ ٢٣٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٤٢؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٥٠؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٥٦٧؛ والجنى الداني ص ٦١٩؛ واللمع ص ٢٣٨؛ وما يتصرف وما لا يتصرف ص ٤٤؛ والمقتضب ٣/ ٣٨١.

اللغة: أنيسه: ضد وحشه، ولعلها معدولة عن أنامه. تبغى: تطلب. المعنى: إن أهلي موجودون في وادٍ تسكنه الحيوانات المتوحشة، فألطف وآنس ما فيه ذئاب تطلب الناس وتطاردها واحداً واحداً، أو اثنين معاً. أو: هم في وادٍ بشره كالذئاب التي تطارد الناس. الإعراب: «ولكنما»: الواو: حرف استئناف، «لكنما»: كافة ومكفوفة. «أهلي»: مبتدأ مرفوع بالضمّة المقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «بوادٍ»: جار ومجرور بكسرة مقدّرة على الياء المحذوفة بسبب تنوين الاسم المقصور، متعلّقان بخبر «أهلي» المحذوف، بتقدير «أهلي موجودون أو مقيمون». «أنيسه»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «ذئاب»: خبر «أنيسه» مرفوع بالضمّة. «تبغى»: (أصلها تبغى) فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الألف، والفاعل ضمير مستتر تقديره «هي». «الناس»: مفعول به منصوب بالفتحة. «مثنى»: صفة «ذئاب» مرفوعة بضمة مقدّرة على الألف. «وموحد»: الواو: للعطف، «موحد»: معطوف على «مثنى» مرفوع بالضمّة.

وجملة «أهلي مقيمون»: استثنائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أنيسه ذئاب»: في محلّ جرّ صفة لـ «الوادي». وجملة «تبغى»: في محلّ رفع صفة لـ «ذئاب».

والشاهد فيه قوله: «مثنى وموحد» حيث جاء بالعديدين «واحد واثنان» معدولين إلى «مثنى» و«موحد»، فمنعهما من الصرف ولم ينوّنهما، والمانع له من الصرف هو الوصف.

على هذا الوصف، والعدل عن العدد المكرر. فأما الوصف فظاهر؛ وأما العدل فالمراد بـ «مثنى»: اثنتي اثنتين. وكذلك «ثلاث»، و«رُبَاع»، فالعدل هنا يوجب التكرير، فإذا قال: «جاء القومُ ثلاثَ وِرباعٍ»، فمعناه أنهم تحزَّبوا وقتَ المجيء ثلاثةَ ثلاثة، وأربعةَ أربعة. وقالوا: «مَوْخَدٌ» كـ «مَثْنَى»، و«مَثَلَتْ». فأما «مَثَلْتُ»، و«مَرَبَعٌ» إلى العَقْد، فقياسٌ؛ ولم يُسَمَّع. ونظيرُ «ثلاث»، و«رُبَاعٍ» في الصفة والوزن «أَحَادٌ» و«ثَنَاءٌ»؛ وقد سَمِعَا. قال الشاعر [من الوافر]:

١٠٧- مَنَنْتُ لَكَ أَنْ تُتَلَقِّيَنِي الْمَنَايَا أَحَادًا أَحَادًا فِي شَهْرِ حَلَالٍ
وأما ما وراء ذلك إلى «عُشَارَ»، فغيرُ مسموع، والقياسُ لا يدفعه، على أنه قد جاء في شعر الكُمَيْت [من المتقارب]:

١٠٨- [وَلَسَمَ يَسْتَرِيثُوكَ خَثَى رَمِيَتْ فَوْقَ الرِّجَالِ] خِصَالًا عُشَارًا

١٠٧- التخريج: البيت لعمر بن ذي الكلب الهذلي في جمهرة اللغة ص ١٠٢، ٥٠٧، ١٠٤٧؛ وشرح أشعار الهذليين ٥٧٠/٢؛ ولسان العرب ١٥١/١٢ (جسم)؛ والمعاني الكبير ص ٨٤٠؛ وللهذلي في شرح أشعار الهذليين ٢٤٥/١؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ١٧؛ والدرر ٩٠/١؛ وجمع الهوامع ٢٦/١. (ويروى: «في الشهر الحرام».)
اللفظة: مَنَنْتَ: قُدِّرَتْ. وأحَادَ أَحَادَ: واحدًا واحدًا.

المعنى: يقول: لقد قُدِّرَتْ لك المنايا أن التقيك وحدي، وأن تلتقيني وحدك.
الإعراب: «مَنَنْتَ»: فعل ماضٍ، والتاء: للثأنيث. «لَكَ»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «مَنَنْتَ». «أَنْ»: حرف ناصب ومصدر. «تَلَقِّيَنِي»: مضارع منصوب بـ«أَنْ» وعلامة نصبه الفتحة، والتون: للوقاية، وباء المتكلم: مفعول به، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره «أنت». والمصدر المؤول من «أَنْ» والفعل «تَلَقِّيَنِي» مفعول به للفعل «مَنَنْتَ». «الْمَنَايَا»: فاعل لـ«مَنَنْتَ». «أَحَادَ أَحَادَ»: حال منصوبة. «في شهرٍ»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تَلَقِّيَنِي». «حَلَالٍ»: صفة لـ«شهرٍ». وجملة «مَنَنْتَ الْمَنَايَا»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تَلَقِّيَنِي»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. والشاهد فيه: أن «أَحَادَ أَحَادَ» معدولان عن «واحدًا واحدًا».

١٠٨- التخريج: البيت للكُمَيْت في ديوانه ١٩١/١؛ وأدب الكاتب ص ٥٦٧؛ وخزانة الأدب ١٧٠/١، ١٧١، والدرر ٩١/١؛ ولسان العرب ٥٧٢/٤ (عشر)؛ وبلا نسبة في الخصائص ١٨١/٣؛ وجمع الهوامع ٢٦/١.

اللفظة: يَسْتَرِيثُوكَ: يجدونك رائثًا، أي: بطيئًا، من الريث، وهو البطء. رَمِيَتْ: زدت، يقال: رمى على الخمسين، وأرمى أي: زاد.

المعنى: يقول: لما نشأت نشء الرجال أسرع في بلوغ الغاية التي يطلبها طلاب المعالي، ولم يقنعك ذلك حتى زدت عليهم بعشر خِصَالٍ.

الإعراب: «وَلَسَمَ»: الوار: بحسب ما قبلها، «لَمْ»: حرف نفي وقلب وجزم. «يَسْتَرِيثُوكَ»: فعل مضارع مجزوم بـ«لَمْ» وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، وواو الجماعة: فاعل محله الرفع. «حَتَّى»: حرف غاية وإبتداء. «رَمِيَتْ»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بـ«تاء»

فإن سُمِّيَ رجلٌ بـ «مُتْنَى»، و«ثَلَاث»، و«رُبَاع» ونظائرها، انصرف في المعرفة؛ فتقول فيه: «هذا مُتْنَى وثَلَاث» بالتنوين، لأن الصفة بالتسمية قد زالت؛ وزال العدلُ أيضاً لزوال معنى العدد بالتسمية، وَحَدَّثَ فيه سببٌ آخر غيرُهما، وهو التعريف، فانصرف لبقائه على سبب واحد. فإن نكّرتَه بعد التسمية لم ينصرف، على قياس قول سيبويه؛ لأنه أشبه حاله قبل النقل. وينصرف على قياس قول أبي الحسن؛ لخُلُوه من سببِ البتة.

وحكي أن ابن كيسان قال: قال أهل الكوفة: «مُتْنَى»، و«مَوْحَدٌ»، بمنزلة «عُمَرُ»، وإن هذا الاسم معرفة، فإذا سميت به رجلاً لم ينصرف، كما لم ينصرف، «عمر» اسم رجل. ولسائر المعدولة فصولٌ يأتي الكلام عليها هناك مفصلاً، إن شاء الله تعالى.

وأما الجمع المانع من الصرف، فهو كلُّ جمع يكون ثالثه ألفاً وبعدها حرفان أو ثلاثة أحرف أو سَطَها ساكنٌ، كـ «دَوَابٍّ»، و«مَحَادٍّ»، و«مَسَاجِدٍّ»، و«مَنَابِرٍّ»، و«دَنَابِيرٍ»، و«مَقَاتِيحٍ». فكلُّ ما كان من هذا النوع، فإنه لا ينصرف نكرةً ولا معرفةً. قال الله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ﴾^(١). وقال الله تعالى: ﴿هَٰذِهِتَّ صَوَامِعٌ وَبَيْعٌ وَصُلُوتٌ وَمَسْجِدٌ﴾^(٢). وقال تعالى: ﴿يَعْمَلُونَ لَّهُ مَا يَشَاءُونَ مِنْ مَحْرِبٍ وَتَمْثِيلٍ وَحِفَافٍ كَالْجَوَابِ﴾^(٣). فهذا الجمع، وما كان مثله مما فيه شبهٌ بالتصغير؛ ووجه الشبه بينهما أن ثالثه حرفٌ لينٌ زائدٌ، وبعد الثالث مكسورٌ، كما أنه في التصغير كذلك، فـ «دَرَاهِمٌ» في الجمع كـ «دُرَيْهَمٍ»، و«دَنَابِيرُ» كـ «دُنَابِيرٍ»، ليس بينهما فرقٌ إلا ضَمُّ أَوَّلِ الاسمِ المصغر، وفتحُ أَوَّلِ هذا الجمع. وهو غيرُ مصروف، والذي منعه من الصرف كونه جمعاً لا نظير له في الآحاد، فصار بعدمِ النظر كأنه جُمع مرتين؛ وذلك أن كلَّ جمع له نظيرٌ من الواحد، فحكمه^(٤) في التفسير والصرف كحكم نظيره. فـ «كِلَابٌ» منصرفٌ في النكرة والمعرفة، لأنَّ نظيره في الواحد «كِتَابٌ»، و«إِنَانٌ» كذلك، فلو كان «كِلَابٌ» ممَّا يُجْمَع، لكان قياسُ جَمْعِهِ «كُلُبٌ»، على حدِّ «كِتَابٍ»، و«كُتُبٍ». وكذلك باقي المجموع.

وهذا الجمعُ، أعني «مساجد»، و«دراهم» لما كان الجمع الذي ينتهي إليه المجموعُ،

= الفاعل، والتاء: محلها الرفع. «فَوْقُ»: مفعول فيه ظرف مكان متعلق بالفعل «رميت». «الرجال»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «خِصَالاً»: مفعول به للفعل «رميت». «عشاراً»: صفة لـ«خِصَالاً» وصفة المنصوب منصوبة مثله.

جملة «يسترثوك»: بحسب الواو. وجملة «رميت»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه أنَّ «عُشَارَ» المعدول عن «عُشْرَةٍ» قد جاء في قول الكميت هذا.

(١) الحج: ٣٦.

(٢) الحج: ٤٠.

(٣) سبأ: ١٣.

(٤) في الطبعتين: «وحكمه»، والتصحيح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليبزغ ص ٩٠٤.

ولا نظير له في الأحاد، مكسّر على حذّه، صار كأنه جُمع مرتّين، نحو: «كَلْبٍ، وأَكْلَبٍ، وأَكَالِبٍ»؛ و«رَهْطٍ، وأَرْهَطٍ، وَأَرَاهِطٌ». وكُرّرت العلة، وقامت مقامَ عِلَّتَيْنِ كما قلنا في ألف التانيث.

وليس في الأسباب ما يمنع الصرفَ وحده، ويقوم مقامَ عِلَّتَيْنِ، سوى ألف التانيث، وهذا الضرب من الجموع، فإذا كان هذا الجمع صحيحًا غيرَ معتلٍّ، فإنه غيرُ منصرفٍ، نحو: «هذه مساجدٌ ودراهمٌ». ويكون في موضع الجز مفتوحًا، فإن كان معتلًا بالياء، نحو: «جَوَارٍ»، و«غَوَاشٍ»، فإنه ينوّن في الرفع والجرّ، ويُفتح في النصب من غير تنوين، نحو: «هذه جوارٍ وغواشٍ»، و«مررت بجوارٍ وغواشٍ»؛ و«رأيت جَوَارِيَّ وغواشيَّ»؛ كما تقول: «رأيت ضوَارِبَ».

وفيه مذهبان؛ أحدهما: قولُ الخليل وسيبويه أنه لما كان جمعًا، والجمع أثقلُ من الواحد، وهو الجمعُ الذي ينتهي إليه الكثرةُ على ما تقدّم، نحو «أكالِبٍ»، و«أراهِطٌ»، و«أشافٍ»، وكان آخره ياء مكسورًا ما قبلها، وكانت الضمة والكسرة مقدّرتين فيهما، وهما مستثقلتان، وذلك ممّا يزيد ثقلًا، فحذفوا الياء حذفًا تخفيفًا، فلمّا حذفوا الياء، نقص الاسمُ عن مثال «مَفَاعِلٍ»، فدخله التنوينُ، على حدّ دخوله في «قِصَاعٍ»، و«جِفَانٍ» لأنه صار على وَزْنِهِ؛ والذي يدلّ على ذلك أنك إذا صرّت إلى النصب لم تحذف الياء، لخفة الفتحة، ولأنهم لمّا حذفوا الياء في الرفع والجرّ، ودخله التنوينُ، وافقَ المفردَ المنقوصَ، فصار قولُك: «هذه جوارٍ وغواشٍ»؛ و«مررت بجوارٍ وغواشٍ»، كقولك: «هذا قاضٍ»، و«مررت بقاضٍ»، أرادوا أن يوافقوه في النصب، لئلا يختلف حالاهما.

وذهب أبو إسحاق الزجاجُ إلى أن التنوين في «جوارٍ»، و«غواشٍ» ونحوه، بدلُ من الحركة الملقاة عن الياء في الرفع والجرّ لثقلهما؛ ولمّا دخل التنوينُ، عوضًا على ما ذكرنا، حُذفت الياء لالتقاء الساكنين، سكونها وسكون التنوين بعدها، على ما قلنا في: «قاضٍ»، و«غازٍ». ولا يلزم ذلك في النصب، لثبوت الفتحة، وهذا الوجه فيه ضعفٌ، لأنه يلزم أن يعوّض في نحو: «يَغْزُو»، و«يَرْمِي».

فإن قيل: إن الأفعال لا يدخلها تنوينٌ، فلذلك لم يعوّضوا في: «يغزو»، و«يرمي». فالجواب: إن الأفعال إنما يمتنع منها تنوينُ التمكين، وهو الدال على الخفة؛ فأما غير ذلك من التنوين فإنه يدخلها. ألا ترى إلى قوله [من الوافر]:

وقولي إن أصبْتُ لَقَدْ أَصَابَسُ^(١)

وقوله [من الطويل]:

١٠٩- أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا أَنْجِلِينَ [بصْنَج وما الإصباحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِينَ]

وقول العَجَّاج [من الرجز]:

١١٠- [ما هاجَ أحرزاً وشَجُوا قد شجا] مِنْ طَلَلٍ كَالْأَتْحَمِيِّ أَنَّهُجْنَ

وتنوين «جوار»، و«غواش» ليس بتنوين تمكين، إنما هو عوض؛ فلا يمتنع من الأفعال، كما لا يمتنع تنوين التثنية.

١٠٩ - التخریج: البيت لامرئ الفيس في ديوانه ص ١٨؛ والأزهية ص ٢٧١؛ وخزانة الأدب ٣٢٦/٢، ٣٢٧؛ وسر صناعة الإعراب ٥١٣/٢؛ ولسان العرب ٣٦١/١١ (شلل)؛ والمقاصد النحوية ٤/٣١٧؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٧٨؛ ورصف المباني ص ٧٩؛ وشرح الأشموني ٤٩٣/٢. شرح المفردات: انجلى: انكشف. الأمثل: الأفضل.

المعنى: يقول مخاطباً الليل: أيها الليل الطويل ليكن زوالك قريباً بضياء من الصبح. وإن لم يكن الصبح عندي بأفضل من الليل، لأنني أفاسي الهموم نهاراً كما أفاسيها ليلاً.

الإعراب: «ألا»: حرف استفتاح وتنبيه. «أيها»: منادى مبني على الضم في محل نصب، و«ها» للتنبيه. «الليل»: بدل من «أي» مرفوع بالضمّة. «الطويل»: نعت «الليل» مرفوع. «ألا»: تأكيد للاولى. «انجلن»: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت»، والنون للترنم. «بصبح»: جار ومجرور متعلقان بـ«انجل». «وما»: الواو: حالبة، و«ما»: حرف نفي أو من أخوات «ليس». «الإصباح»: مبتدأ أو اسم «ما» مرفوع بالضمّة. «منك»: جار ومجرور متعلقان بـ«أمثل». «بأمثلن»: الباء حرف جر زائد، «أمثل»: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه خبر المبتدأ، أو منصوب محلاً على أنه خبر «ما». والنون للترنم.

والشاهد فيه قوله: «انجلن» و«أمثلن» حيث دخلت نون التثنية على الفعل وعلى الاسم.

١١٠ - التخریج: الرجز للعجاج في ديوانه ١٣/٢؛ وتخليص الشواهد ص ٤٧؛ والخصائص ١٧١/١؛

وسر صناعة الإعراب ٥١٤/٢؛ وشرح شواهد المغني ٧٩٤/٢؛ والمقاصد النحوية ٢٦/١؛ ولرؤية في معاهد التنصيص ١٤/١؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٥٤؛ ولسان العرب ٢٧/٨ (بيع).

اللغة: الشجو: الحزن. الطلل: آثار الديار. الأتحمي: نوع من الملابس المخططة. أنهجن: أي بلي واهترأ.

المعنى: يتساءل لماذا تحرك دمع عينه وهطل، عندما رأى آثار ديار صارت كملابس بالية مهترئة.

الإعراب: «ما»: مبتدأ. «هاج»: فعل ماض. «أحرزاً»: مفعول به منصوب. «وشجوا»: الواو حرف عطف، و«شجوا»: مفعول مطلق منصوب. «قد»: حرف تحقيق. «شجا»: فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «من طلل»: جار ومجرور متعلقان بـ«هاج». «كالأتحمي»: جار ومجرور متعلقان بحال من فاعل «هاج». «أنهجن»: فعل ماض مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو، والنون: بدل عن ألف الإطلاق.

وجملة «ما هاج» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «هاج»: خبر المبتدأ «ما» محلها الرفع. وجملة «شجا» معطوفة في محل رفع. وجملة «أنهجن»: في محل نصب حال من «الأتحمي». وجملة «يا صاح»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «ما هاج»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «وأنهجن» حيث جاءت نون التثنية بدلاً من ألف الإطلاق.

وكان يُؤسّس، وعيسى، وأبو زيد، والكسائي، فيما حكاه أبو عثمان، ينظرون إلى «جوار»، ونحوه من المنقوص؛ فكل ما كان له نظير من الصحيح مصروف، صرفوه؛ وما لم يكن نظيره مصروفًا، لم يصرفوه، وفتحوه في موضع الجز، كما يفعلون في غير معتل^(١)، ويسكنونه في موضع الرفع خاصة. قال الفرزدق [من الطويل]:

١١١- وَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلىَ هَجَوْتُهُ وَلَكِنْ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلىَ مَوَالِيَا
ففتح في موضع الجز، وهو قول أهل بغداد؛ والصرف قول الخليل، وسيبويه^(٢)، وأبي عمرو بن العلاء، وابن أبي إسحاق، وسائر البصريين.

فأما قول صاحب الكتاب: «وحضاجر، وسراويل، في التقدير جمع حضجر، وسراويل»، فأشكال أورده على نفسه، لأنه قد تقدّم من قاعدة هذا الباب أن يكون جمعًا لا نظير له في الآحاد؛ و«حضاجر» على زنة «ذراهم»، و«سواهم»: الضبع^(٣) مفرد. قال الشاعر [من مجزوء الكامل]:

هَلَّا غَضِبْتَ لِرَحْلِ جَا رِكَ إِذْ تُجَرِّدُهُ حَضَاجِرُ^(٤)

(١) في نسخة «المعتل». (عن هامش الطبعة المصرية).

١١١- التخرّيج: البيت للفرزدق في إنباه الرواة ١٠٥/٢؛ وبغية الوعاة ٤٢/٢؛ وخزانة الأدب ٢٣٥/١ - ٢٣٩، ١٤٥/٥؛ والدرر ١٠١/١؛ وشرح أبيات سيبويه ٣١١/٢؛ وشرح التصريح ٢٢٩/٢؛ والكتاب ٣١٣/٣، ٣١٥؛ ولسان العرب ٤٧/١٥ (عرا)، ٤٠٩ (ولى)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١٤؛ ومراتب النحويين ص ٣١؛ والمفاصد النحوية ٣٧٥/٤؛ والمفتضب ١٤٣/١؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٥٤١/٣؛ وهمع الهوامع ٣٦/١.

المعنى: يقول: لو كان عبد الله من الموالي لهجوته، ولكنه مولى موال، أي أنه خيس لا يستحق أن أهجوه.

الإعراب: «ولو»: الواو حرف استئناف، «لو»: حرف شرط غير جازم. «كان»: فعل ماضٍ ناقص. «عبد»: اسم «كان» مرفوع، وهو مضاف. «الله»: اسم الجلالة، مضاف إليه مجرور. «مولى»: خبر «كان» منصوب. «هجوته»: فعل ماضٍ، والناء ضمير في محل رفع فاعل، والهاء ضمير في محل نصب مفعول به. «ولكن»: الواو حرف استئناف، «لكن»: حرف مشبّه بالفعل. «عبد»: اسم «لكن» منصوب، وهو مضاف. «الله»: اسم الجلالة، مضاف إليه مجرور. «مولى»: خبر «لكن» مرفوع، وهو مضاف. «مواليا»: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف لأنه على صيغة منتهى الجموع، والألف للإشباع. وجملة: «لو كان عبد الله...» استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «هجوته» لا محل لها من الإعراب لأنها جواب شرط غير جازم. وجملة «لكن عبد الله...» استئنافية لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «مولى مواليا» حيث عامل الاسم المنفوص الممنوع من الصرف في حالة الجز معاملة الاسم الصحيح، فأثبت الياء، وجرّه بالفتحة بدلاً من الكسرة، وهذا شاذ.

(٢) انظر الكتاب ٣١٢/٣ - ٣١٣.

(٣) في نسخة: «وهو اسم للضبع» (عن هامش الطبعة المصرية).

(٤) تقدم بالرقم ٦٣.

و«سراويل»: اسم مفرد لهذا اللباس، فكانَ في ذلك هَدْمٌ هذه القاعدة، بإيراد نظير لهذا الجمع من الأحاد، ثم انفصل عنه بأن قال: «أما حضاجرٌ، فجمعٌ عند سيبويه، سُمِّيَتْ به الضِعُّ»؛ وهو معرفة، والمعارف من أسماء المُدُن والناس، قد سُمِّيَ بالجمع، نحو قولهم للقبيلة: «كِلَابٌ»، وقالوا: «المَدائنُ» لموضع معروف، وهو كثيرٌ. فواحدٌ «حضاجرٌ»: «حَضَجَرٌ»، وقد تقدّم الكلام عليه.

وأما «سراويل» فهو عند سيبويه^(١)، والنحويين، أعجميٌّ وَقَعَ في كلام العرب، فوافق بناءه بناء ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة؛ وهو «قناديل»، و«ذنانير». قال الشاعر، وهو ابن مُقْبِل [من الطويل]:

١١٢- يُمَشِّي بها ذُبُّ الرِّبَادِ كَأَنَّهُ فَتَى فَارِسِيٍّ فِي سِرَاوِيلِ رَامِحٍ
ويروى: «أتى دُونَهَا ذُبُّ الرِّبَادِ»، هكذا أنشده صاحب الصَّحاح^(٢). قوله: «ذُبُّ الرِّبَادِ»: الثَّورُ الوَحْشِيُّ. والمراد: فتى فارسيٍّ رَامِحٌ في سراويل.
ومن الناس من يجعله جمعاً لـ «مِرْزَوَالَةٍ»، وهي قطعةٌ جِرْقِيَّةٌ منه، كـ «دَخَارِيصَ»، وأنشدوا [من المتقارب]:

١١٣- عَلَيْهِ مِنَ اللَّؤْمِ مِرْزَوَالَةٌ فَلَيْسَ بِرِقٍّ لِمُسْتَغْطِفٍ

(١) انظر الكتاب ٢٢٩/٣.

١١٢ - التخریج: البيت لنسيم بن مقبل في ديوانه ص ٤١؛ وجمهرة اللغة ص ٦٦؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٢٨؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٨٥٠؛ ولسان العرب ١/ ٣٨١ (ذُبُّ)؛ وللراعي النيميري في ملحق ديوانه ص ٣٠٣؛ وديوان المعاني ١٣٢/٢.
شرح المفردات: ذُبُّ الرِّبَادِ: الثَّورُ الوَحْشِيُّ. سُمِّيَ بذلك لأنه يرود، أي: يذهب ويحيى لا يثبت في مكان واحد. الرامح: ذر الرمح.
المعنى: يصف الشاعر ثوراً وحشياً، تشبَّهه بالفارسي ذي السراويل، للسواد الذي في قوائمه، وشبَّه قرنه بالرمح.

الإعراب: «يمشي»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء. «بها»: جاز ومجرور متعلقان بـ«يمشي». «ذُبُّ»: فاعل «يمشي» مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «الرِّبَادِ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «كأنه»: حرف مشبه بالفعل، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «كأن». «فتى»: خبر «كأن» مرفوع بضمة مقدرة على الألف المحذوفة لفظاً. «فارسي»: نعت «فتى» مرفوع بالضمة. «في»: حرف جر. «سراويل»: اسم مجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، والجاز والمجرور متعلقان باسم الفاعل بعده. «رامح»: صفة ثانية لفتى مرفوعة بالضمة. وجملة «يمشي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «كأنه فتى»: في محل نصب حال. والشاهد فيه قوله: «سراويل» حيث منعها من الصرف.

(٢) لم أُنَظَر عليه في الصحاح.

١١٣ - التخریج: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ٢٣٣؛ والدرر ١/ ٨٨؛ وشرح الأسموني ٢/ ٥٢٢ =

فيكون كـ «عِشْكَالَةٍ»، و«عِشْكَابِلَ»، وهو رأي أبي العباس. ويضعف من جهة المعنى، لأنه لا يريد أن يكون عليه من اللؤم قطعة، وإنما هو هَجَوٌ، والسرّاويل: تمام اللباس، فأراد أنه تام التردّي باللؤم.

قال أبو الحسن: من العرب من يجعله واحداً، فيصرفه، والسماع حجة عليه.

قال أبو علي: الوجه عندي أن لا ينصرف في النكرة، لأنه مؤنث على بناء لا يكون في الأحاد، فمن جعله جمعا، فأمره واضح؛ ومن جعله مفردا، فهو أعجمي، ولا اعتداد بالأبنية الأعجمية.

وأما التركيب فهو من الأسباب المانعة من الصرف، من حيث كان المركب فرعاً على الواحد، وثانياً له، لأن البسيط قبل المركب، وهو على وجهين؛ أحدهما: أن يكون من اسمين، ويكون لكل واحد من الاسمين معنى، فيكون حكمهما حكم المعطوف أحدهما على الآخر؛ فهذا يستحق البناء لتضمنه معنى حرف العطف، وذلك نحو: «خمسَ عشرة»، وبابه. ألا ترى أن مدلول كل واحد من الخمسة والعشرة مراد؛ كما لو عطفت أحدهما على الآخر، فقلت: «خمسَ وعشرة»، فلما حذفت حرف العطف، وتضمن الاسمان معناه، بُنِيَ كما بُنِيَ «كَيْفَ»، و«أَيْنَ»، لما تضمننا معنى همزة الاستفهام: وكما بُنِيَ «مَنْ» حين تضمن معنى حرف الجزاء، وهي «إن».

وأما القسم الثاني، وهو الداخل في باب ما لا ينصرف، فهو أن يكون الاسمان كشيء واحد، ولا يدل كل واحد منهما على معنى، ويكون موقع الثاني من الأول موقع هاء التأنيث. فما كان من هذا النوع، فإنه يجري مجرى ما فيه تاء التأنيث، من أنه لا ينصرف في المعرفة، نحو «حَضَرَمَوْتُ»؛ تقول: «هذا حَضَرَمَوْتُ»، و«مررت بحَضَرَمَوْتُ»، فلا ينصرف؛ لأنه معرفة مركب، والاسم الثاني من الصدر بمنزلة تاء

= شرح التصريح ٢/٢١٢؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/٢٧٠؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٠٠؛

ولسان العرب ١١/٣٣٤ (سرل)؛ والمقتضب ٣/٣٤٦؛ وجمع الهوامع ١/١٥.

اللغة: السروالة: قطعة، أو خرقعة. اللؤم: شح النفس ودناءة الآباء.

المعنى: يريد أنه رجل ليس لا يحسن قلبه على أحد وإن كان ضعيفاً طالباً للعطف.

الإعراب: «عليه»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المقدم. «من اللؤم»: جار ومجرور متعلقان بحال

من «سروالة». «سروالة»: مبتدأ مؤخر. «فليس»: الفاء: حرف استئناف، «ليس»: فعل ماض ناقص،

واسمه مستتر تقديره: هو. «يرق»: فعل مضارع مرفوع، فاعله مستتر تقديره: هو. «المستعطف»:

جار ومجرور متعلقان بـ«يرق».

جملة «عليه سروالة»: ابتدائية لا محل لها، من الإعراب، وجملة «ليس يرق» استئنافية لا محل لها

من الإعراب، وخبر «ليس» محلها النصب.

والشاهد فيه: أن «الراويل» عربي، وهو جمع سروالة.

التأنيث ممّا دخلت عليه. ألا ترى أنّك تفتح آخر الأول منهما، كما تفتح ما قبل تاء التأنيث؛ فإن نكرته صرفته، تقول: «هذا حضر موت وحضر موت آخر»، منعت الأول الصرف؛ لأنّه معرفة، وصرفت الثاني؛ لأنّه لما زال التعريف، بقيت علّة واحدة، وهو التركيب، فانصرف، وفتح الاسم الأول للتركيب. وينزل الثاني من الأول منزلة تاء التأنيث، ويمتنع الثاني من الصرف للتركيب والتعريف. وكلّ ما كان من ذلك، كان على ما ذكرنا مع منع الصرف.

ويجوز فيه إضافة الأول إلى الثاني، فإذا أضفت، أعربت الأول بما يستحقّه من الإعراب؛ ونظرت في الثاني، فإن كان ممّا ينصرف، صرفته؛ وإن كان ممّا لا ينصرف، لم تصرفه. فتقول فيما يضاف إلى المنصرف: «هذا حضر موت وتغل بك»، وإن أضفت إلى ما لا ينصرف، قلت: «هذا رام هزمز ومار سرجس»، و«رأيت رام هزمز ومار سرجس»؛ و«مررت برام هزمز ومار سرجس». قال جرير [من الوافر]:

١١٤- لقيتم بالجزيرة خيل قيس
فقلتم ما سرجس لا قينا
أنشد على قول من أضاف. فمن لم يصف يقول: «مار سرجس» بالضم، لأنّه يجعله كالاسم الواحد حكمًا؛ يقول: «يا مار سرجس».

وأما «معديكرب» ففيه الوجهان؛ التركيب والإضافة. فإن ركبتهما، جعلتهما اسمًا واحدًا، وأعربتتهما إعراب ما لا ينصرف، فتقول: «هذا معديكرب»، و«رأيت معديكرب»، و«مررت بمعديكرب»، كما تقول: «هذا طلحة»، و«رأيت طلحة»، و«مررت بطلحة». وإذا أضفت، كان لك في الثاني منع الصرف، وصرفه. فإذا صرفته اعتقدت فيه

١١٤ - التخريج: البيت لجرير في ديوانه ص ٧٥٠؛ وتذكرة النحاة ص ٣٠١؛ وشرح أبيات ميبويه ٢/ ٢٨٣؛ ولسان العرب ١٠٦/ ٦ (سرجس)؛ والمقتضب ٢٣/ ٤، ٢٤.

اللغة: قيس: هم قيس عيلان، ومار سرجس: اسم نبطي سمي به جرير تغلب نقيًا لهم عن العرب.
المعنى: عندما لقيتم خيل قيس عيلان فلتهم خورًا وجبنًا لا تقاتلكم.
الإعراب: «لقيتم»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و«تم»: فاعل مبني على السكون في محل رفع.
«بالجزيرة»: جار ومجرور متعلقان بحال من الضمير في «لقيتم». «خيل»: مفعول به. «قيس»: مضاف إليه. «قلتم»: الفاء: حرف عطف، «قلتم»: مثل «لقيتم». «مار»: منادى مضاف منصوب.
«سرجس»: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة لأنه ممنوع من الصرف. «لا»: نافية للجنس: «قتالا»: اسم «لا» مبني على الفتح، والألف: للإطلاق، وخبر «لا» محذوف.
وجملة «لقيتم»: ابتدائية لا محل لها، وعطف عليها جملة «قلتم». وجملة «يا مار سرجس»: اعتراضية لا محل لها. وجملة «لا قتال»: مقول القول محلها نصب.

والشاهد فيه قوله: «مار سرجس» حيث أضاف جزأه الأول «مار» إلى الثاني «سرجس»، ومنع الثاني من الصرف للعلمية والعجمة، ويجوز رفعه على أن يجعل الثاني من تمام الأول بمنزلة هاء التأنيث من المذكر (كما في الرواية الثانية).

التذكير، وإذا منعته الصرف، اعتقدت فيه التأنيت؛ فتقول في المنصرف: «هذا معدي كرب»، و«رأيت معدي كرب»، و«مررت بمعدي كرب»، كما تقول: «هذا غلام زيد»، و«رأيت غلام زيد»، و«مررت بغلام زيد». وتقول في غير المنصرف: «هذا معدي كرب»، و«رأيت معدي كرب»، و«مررت بمعدي كرب»، كما تقول: «هذا غلام زَيْنَب»، و«رأيت غلام زَيْنَب»، و«مررت بغلام زَيْنَب».

واعلم أنَّ في «معديكرب» شذوذين: أحدهما: من جهة البنية؛ لأنهم قالوا: «مغدي»، بالكسر، على زنة «مَفْعِل»، والقياسُ «مَفْعَل»، بالفتح، نحو: «المَرْمَى»، و«المَغْرَى». وما اعتلت فاؤه يجيء المكان منه على «مَفْعِل»، بالكسر، نحو: المنورد، و«المَوْضِع»؛ فهذا وجه من الشذوذ. والوجه الثاني: سكونُ الياء من «معديكرب»، وهو في موضع حركة؛ ألا ترى أنَّك إذا رَكَبْتَ فقلت: «هذا معديكرب»، كانت الياء بإزاء الراء من «خَضْرَمَوْث»، واللام من «بَغْلَبْكَ»، وبكلاهما مفتوح. وإذا أضفت كان ينبغي أن تُسَكَّنَ في موضع الرفع والجر، وتفتح في موضع النصب، كما في سائر المنقوصة من نحو: «هذا قاضي زيد»، و«مررت بقاضي زيد»، و«رأيت قاضي زيد». ولم يجز الأمر في «معديكرب» كذلك، بل سكنت في حال النصب، كما سكنت في حال الرفع والجر؛ وذلك لأنهم شبهوها في حال التركيب وحصولها حشواً بما هو من نفس الكلمة، نحو الياء في «ذذبيس»^(١)، والياء في «غِيضُمُوز»^(٢). قال الخليل: شبهوها بالألف في «مثنى»، و«مغنى»؛ وأما في حال الإضافة، فسكنوها أيضاً تشبيهاً لها بالمركبة، للزوم هذا الاسم الإضافة؛ ولأنهم لما سكنوها في المركب، وهو موضع لا تكون^(٣) فيه إلا مفتوحة، سكنوها هاهنا، لأنه موضع قد تسكن فيه؛ ألا ترى أنها قد تسكن في الرفع والجر، فحُمِلَ النصب في مثل هذا على الرفع والجر، لجواز إسكانه في ضرورة الشعر، حملاً على المرفوع والمجرور، تشبيهاً لها بالألف. فاعرفه.

وأما العُجْمَة، فإنها من الأسباب المانعة من الصرف، لأنَّ العجمة دخيلة على كلام العرب؛ لأنها تكون أولاً في كلام العجم، ثم تُعْرَبُ، فهي ثانية له، وفرغ عليه.

واعلم أن قولهم: «العجمة»، ليس المراد منه لغة فارس لا غير، بل كل ما كان خارجاً عن كلام العرب، من رُوم ويونان وغيرهم.

وتنقسم العجمة إلى قسمين:

أحدهما: ما عُزِبَ من أسماء الأجناس، فنقل إلى العربي جنساً شائعاً، واستعمل استعمال الأجناس، فجرى مجرى العربي، فلا يكون من أسباب منع الصرف. واعتباره

(١) الدردبيس: الداهية، والشيخ الكبير، والخزعة السوداء. (لسان العرب ٦/ ٨١ (دريس)).

(٢) العيضموز: المعجوز الكبيرة. (لسان العرب ٥/ ٣٨٠ (عضم)).

بدخول الألف واللام عليه، وذلك كـ «الإبريسم»، و«الذبياج»، و«الفِرند»، و«اللجام»، و«الإسْتَبْرَق»، فهذا النوع من الأعجمي جار مجرى العربي، يمنع من الصرف ما يمنعه، ويوجه له ما يوجه.

والثاني: من المعرب ما نُقل عِلْمًا، نحو: «إسحاق»، و«يَعْقُوبَ»، و«فِرْعَوْنَ»، و«هَامَانَ»، و«خُثْلَحَ»، و«تَكِينَ»؛ فهذه في لغتها الأعجمية أعلام، والأعلامُ معارف، والمعرفة أحد الأسباب المانعة من الصرف، وقد عُرِيت بالنقل، فزادها ذلك ثِقَلًا.

والأسماء الأعجمية تُعرَف بعلامات؛ منها: خروجها عن أبنية العرب، نحو: «إسماعيل»، و«جَبْرِيلَ». ومنها: مُقَابَرَةُ ألفاظِ العجم، إلا أنها غُيِّرَتْ إلى المُعَرِّبة، نحو: «أَبْرَاهَامَ» إذ قالوا: «إِبْرَاهِيمَ» على الإخلاص. ومنها: تركُ الصرف، نحو: «إِبْلِيسَ»، ولو كان عربيًّا لانصرف. ومن زعم أنه من «أَبْلَسَ»، إذا بَيْسَ، فقد غلط؛ لأنَّ الاشتقاق لا يكون في الأسماء الأعجمية.

وأما الألف والنون المضارعتان لألفي التانيث، فهي من الأسباب المانعة من الصرف، من حيث كانتا زائدتين، والزائدُ فرْعٌ على المَزِيد عليه. وهما مع ذلك مضارعتان لألفي التانيث، نحو: «حَمَرَاءَ»، و«صَحْرَاءَ»، والألف في «حمرَاءَ» و«صحراء» يمنع الصرف، فكذلك ما أشبهه، وذلك نحو: «عَطْشَانُ»، و«سَكْرَانُ»، و«غَرِثَانُ»، و«غَضْبَانُ»، واعتباره أن يكون «فَعْلَانُ»، ومؤنثه «فَعْلَى»، نحو قولك في المذكر: «عَطْشَانُ»، وفي المؤنث: «عَطْشَى»، و«سَكْرَانُ»، وفي المؤنث: «سَكْرَى»، و«غَرِثَانُ»، وفي المؤنث: «غَرِثَى»؛ لا تقول: «سَكْرَانَةٌ»، ولا «عَطْشَانَةٌ»، ولا «غَرِثَانَةٌ» في اللغة الفُصْحَى. وإنما قلنا: «فَعْلَانُ»، ومؤنثه «فَعْلَى»، احترازًا من «فَعْلَانُ» آخر، لا «فَعْلَى» له في الصفات. قالوا: «رَجُلٌ سَيْفَانُ»، للطويل الممشوق؛ وقالوا: «امْرَأَةٌ سَيْفَانَةٌ»، ولم يقولوا: «سَيْفَى»، وقالوا: «رَجُلٌ نُدْمَانُ»، و«امْرَأَةٌ نُدْمَانَةٌ»، ولم يقولوا: «نُدْمَى». فهذا ونحوه مصروفٌ لا محالة.

ووجه المضارعة بين الألف والنون في «سكران» و«سكرا»، وبين ألفي التانيث في: «حمرَاءَ»، و«قصبَاءَ»؛ أنهما زِيدَتَا زَيْدًا معًا، كما أنهما في «حمرَاءَ» كذلك؛ وأنَّ الأول من الزائدين في كلِّ واحد منهما أَلِفٌ؛ وأنَّ صيغة المذكر فيهما مخالفةٌ لصيغة المؤنث؛ وأنَّ الآخر من كلِّ واحد منهما يمتنع من إلحاق تاء التانيث. فكما لا تقول في «حمرَاءَ»، و«صفراءَ»: «حمرَاءَةٌ»، و«صفراءَةٌ»، كذلك لا تقول في «عطشانَ»: «عطشانَةٌ»، ولا في: «غضبانَ»: «غضبانَةٌ». بل تقول في المؤنث: «غَضْبَى»، و«عَطْشَى».

وقولنا: «في اللغة الفُصْحَى» احترازٌ عما رُوِيَ عن بعض بني أُسْدٍ: «غضبانَةٌ»، و«عطشانَةٌ»، فألحق النون تاء التانيث، وفرق بين المذكر والمؤنث بالعلامة، لا بالصيغة.

وقياس هذه اللغة الصرف في النكرة كـ «ندمان»، فتقول: «هذا عطشان»، و«رأيت عطشاناً»، و«مررت بعطشان».

وأما الأعلام، نحو: «مَرْوَان»، و«عَدْنَان»، و«غَبْلَان»، فهي أسماء لا تنصرف للتعريف وزيادة الألف والنون. واعلم أن هذه الألف والنون في هذه الأعلام، وما كان نحوها، محمولات على باب «عطشان»، و«سكران»، لقُرْب ما بينهما، ألا ترى أنهما زائدتان كزيادتهما، وأنه لا يدخل عليها تاء التأنيث؛ لا تقول: «مروانة»، ولا «عدنانة»، لأن العلمبة تحظر الزيادة، كما تحظر النقص. وليس المانع من الصرف كونه على زنة «فَعْلَان»، ألا ترى أن «عُثْمَانَ»، و«ذُبْيَانَ»، و«سُفْيَانَ» حكمها حكم «عَدْنَانَ»، و«غَبْلَانَ».

فإن قيل: فأنت تقول: «سَلْمَانَ»، و«سَلَمَى»، فهل كان كـ «عُطْشَانَ»، و«عُطْشَى» قيل: ليس «سلمان، وسلمى»، من قبيل «عطشان، وعطشى»؛ إنما ذلك من قبيل تلافِي اللغة، وأمرٌ حصل بحكم الاتفاق، لا أنه كان مقصوداً. وقد كثرت زيادة الألف والنون آخرًا على هذا الحد، فإن جهل أمرها في موضع، فُضي بزيادة النون فيه، إلى أن تقوم الدلالة بخلافه؛ فإن سَمِيت رجلاً بـ «سِرْحَانٍ»، أو امرأة، منعته الصرف؛ لأنه صار حكمه حكم «عَدْنَانَ»، و«ذُبْيَانَ». فإن نكرته، انصرف لا محالة. فإن سَمِيت بـ «رُمَانٍ»؛ فسبويه والخليل لا بصرفانه^(١)، وبحكماني على الألف والنون بالزيادة، حملاً على الأكثر؛ وأبو الحسن يصرفه، ويحملها على أنها أصل، وحجته أنه قد كثر في الثبات «فُعَالٌ»، نحو: «سُمَاقٍ»، و«حَمَاضٍ»، و«عُتَابٍ»، و«جُمَارٍ».



وقوله: «إلا إذا اضطر الشاعر فصرف»؛ يعني أن الاسم إذا اجتمع فيه سببان من الأسباب التسعة، امتنع من الصرف، ولم يجز صرفه، إلا في ضرورة الشعر، فإن ضرورة الشعر تُبيح كثيرًا مما يحظره النثر، واستعمال ما لا يسوغ استعماله في حال الاختيار والسعة. فجميع ما لا ينصرف يجوز صرفه في الشعر لإتمام القافية، وإقامة وزنه^(٢) بزيادة التنوين. وهو من أحسن الضرورات، لأنه رَدُّ إلى الأصل، ولا خلاف في ذلك، إلا ما كان في آخره ألف التأنيث المقصورة، فإنه لا يجوز صرفه للضرورة، لأنه لا ينفع بصرفه، لأنه لا يسدُّ ثُلْمَةً في البيت من الشعر، وذلك أنك إذا نَوَّنت مثل «حُبْلَى»، و«سَكْرَى»، فقلت: «حُبْلَى»، و«سَكْرَى»، فتحذف ألف التأنيث لسكونها، وسكون التنوين، بعدها، فلم يحصل بذلك انتفاع، لأنك زدْتَ التنوين، وحذفت الألف، فما ربحت إلا كَسْرَ قياس، ولم تحظْ بفائدة.

واعلم أنك إذا نَوَّنت اسمًا غير منصرف ضرورة، جررته أيضًا؛ لأنك تردّه إلى

أصله، فتحرّكه بالحركات الثلاث التي تنبغي له، نحو قوله [من الطويل]:

١١٥- إذا ما غَزَوْا بِالْجَيْشِ حَلَّقَ فَوْقَهُمْ عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِغَصَائِبِ
فخفّض «عصائب» لما رذها إلى أصلها.

قال صاحب الكتاب: أما السبب الواحد، فغيرُ مانع أبداً، وما تعلق به الكوفيون في إجازة منه في الشعر ليس بثبت.

قال الشارح: السبب الواحد لا يمنع الصرف في حال الاختيار والسعة. وقد أجاز الكوفيون، والأخفش، وجماعة من المتأخرين البصريين؛ كأبي عليّ، وابن بُرّهان وغيرهما، تركَ صرف ما ينصرف. وأباه سيبويه، وأكثر البصريين. وقد أنكر المنع أبو العباس المبرّد، وقال: «ليس لمنع الصرف أصل يُرذ إليه»، وقد أنشد من أجاز ذلك أبياتاً صالحةً العدة. قال عباس بن مرداس [من المتقارب]:

١١٦- فما كان حِصْنٌ ولا حِسابٌ يَفُوقان مِرْداسَ في مَجْمَعِ

(١) في الطبعين: «وزنها»، والنصح عن جدول التصحيحات الملحقة بطبعة لينغ ص ٩٠٤. ١١٥ - التخرّيج: البيت للناطقة الذبياني في ديوانه ص ٤٢؛ وخزانة الأدب ٢٨٩/٤؛ والشعر والشعراء ص ١٧٥؛ ولسان العرب ٦٠٥/١ (عصب)؛ وبلا نبة في شرح التصريح ٢٢٧/٢. المعنى: إذا رأيت جوارح الطيور أمبتهم للقتال، علمت أن ستكون ملحمة، فهي ترفرف فوق رؤوسهم، ويهتدي بعضها ببعض.

الإعراب: «إذا»: ظرف زمان متضمن معنى الشرط متعلق بجوابه. «ما»: زائدة. «غزوا»: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والألف: فارقه. «بالجيش»: جاز ومجرور متعلقان بـ«غزوا». «حلّق»: فعل ماض مبني على الفتح. «فوقهم»: «قوى»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و«هم»: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «عصائب»: فاعل مرفوع بالضمة متعلق بـ«حلّق»، وهو مضاف. «طير»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «تهتدي»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الباء للثقل، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هي. «بمعصائب»: جاز ومجرور متعلقان بـ«تهتدي».

وجملة «غزوا»: في محل جر مضاف إليه وجملة «حلّق»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. وجملة «تهتدي»: في محل رفع صفة لـ«عصائب».

والشاهد فيه قوله: «بمعصائب» حيث خفّض هذه الكلمة رجوعاً إلى الأصل.

١١٦ - التخرّيج: البيت لعباس بن مرداس في ديوانه ص ٨٤؛ والأغاني ٢٩١/١٤؛ وخزانة الأدب ١/١٤٧، ١٤٨، ٢٥٣، والدرر ١٠٤/١؛ وسمط اللآلي ص ٣٣؛ وشرح التصريح ١١٩/٢؛ والشعر والشعراء ١٠٧/١، ٣٠٦، ٧٥٢/٢؛ ولسان العرب ٩٧/٦ (ردس)؛ والمقاصد النحوية ٣٦٤/٤؛ وبلا نبة في سز صناعة الإعراب ٥٤٦/٢، ٥٤٧؛ ولسان العرب ٣١٦/١٠ (فوق).

اللغة: حصن: هو أبو عيينة بن حصن الفزاري. حابس: أبو الأقرب بن حابس. مرداس: أبو العباس ابن

مرداس السلمي.

«يفوقان شَيْخِي فِي مَجْمَعٍ»؛ وشَيْخُهُ: هو مرداس. وإن صَحَّت روايتهم، فَإِنَّهُ جَعَلَهُ قَبِيلَةً لَتَقْدُمُهُ، وكثرة أشياعه.

وأما «عامرُ ذو الطول» فأبو القبيلة، ويجوز أن يكون جعله القبيلة نفسها، فلم يصرفه، ثُمَّ رَدَّ الْكَلَامَ فِي الصِّفَةِ إِلَى اللَّفْظِ. ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ شَعْمًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِّشَعْمٍ﴾^(١)، صرف الأول؛ جعله أبا القبيلة، ومنعه الصرف ثانياً؛ لأنه جعله نفس القبيلة. وأما قوله مُضْعَبٌ: «حين جَذَّ الأمر»، فَإِنَّ الرِّوَايَةَ الصَّحِيحَةَ: «وَأَنْتُمْ حِينَ جَذَّ الْأَمْرَ». وإن صَحَّت تلك الرواية، حمله على إرادة القبيلة. وكان أبو بكر بن السَّرَّاج يقول: «لو صَحَّت الرواية في ترك صرف ما ينصرف»^(٢)، ما كان بأبعد من قوله [من الطويل]:

١١٩- فَبَيْتَاهُ بِشَرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ جَمَلَ رَحْوُ الْجِلَاطِ نَجِيبٌ

إنما هو «فَيْتَا هو»، فحذف الواو من «هُوَ»، وهي متحركة، من نفس الكلمة؛ وإذا جاز حذف ما هو من نفس الحرف، كان حذف التنوين، الذي هو زيادة، للضرورة أولى. والذي ذكره ابن السَّرَّاج لا أراه؛ لأنَّ التنوين حرفٌ دخل لمعنى، فإذا حُذِفَ، أُخْلَّ بِذَلِكَ المعنى. وليس كذلك ما هو من نفس الكلمة؛ ألا ترى أَنَّهُ لَمَّا اجتمع التنوين مع باء

(١) هود: ٦٨.

(٢) في الطبعتين: صرف ما لا ينصرف، تحريف. والتصحيح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليبزغ ص ٩٠٤.

١١٩ - التخريج: البيت للعجير السلولي في خزانة الأدب ٥/٢٥٧، ٢٦٠، ٤٧٣/٩؛ والدرر ١/١٨٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٣٣٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٨٤؛ والكتاب ص ١٤١؛ ولسان العرب ٣/٤٣٥ (هدب)، ٤٧٦/١٥ (ها)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١/١٥٠، ٢٦٥/٥؛ والخصائص ١/٦٩؛ ورصف المباني ص ١٦.

المعنى: وبينما هو يبيع رحله، بعد أن أضلَّ بعيره ويش من عوده، إذ سمع من يعرف البعير لبطله صاحبه. الإعراب: «فَيْتَاهُ»: الفاء: بحسب ما قبلها، «بينا»: ظرف زمان مبني على السكون، متعلق بـ«قال»، وأصل الهاء: «هو»: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. «يشري»: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة للثقل، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو «رحله»: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والهاء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «قال»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة. «قائل»: فاعل مرفوع وعلامة رفع الضمة الظاهرة. «لمن»: اللام: حرف جر، «من»: اسم استفهام مبني على السكون في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف. «جمل»: مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. «رخو»: صفة أولى لـ«جمل» مرفوعة بالضمة وهو مضاف. «الملاط»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «نجيب»: صفة ثانية مرفوعة بالضمة.

وجملة «هو يشري»: في محل جر بالإضافة. وجملة «قال قائل»: استثنائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لمن جمل»: في محل نصب مفعول به.

والشاهد فيه قوله: «فَيْتَاهُ» فإن أصل هذه الكلمة «فينا هو» حيث حذف الواو من «هو» للضرورة.

المنقوص، في مثل «قاضي»؛ ومع المقصور في مثل «عَصَا»، وافترض الحال حذف أحدهما، حذف لام الكلمة، وبقي التنوين: لأن حذف التنوين ربما أوقع لبساً، وليس كذلك حذف الواو من قوله: «فيناها يشري رحله».

واعلم أن النصوص الواردة في هذا الباب ليس ردها بالسهل. والمذهب فيه منع صرف المنصرف من الأسماء، إذا كان فيه علة واحدة من العِلَل التسع؛ حتى لو اجتمع معها علة أخرى، امتنع من الصرف في حال الاختيار والسعة. فللضرورة اعتُبر مُطْلَقُ الثقل. وفي حال الاختيار اعتُبر ثقلٌ مخصوص. فإذا اعتبرت النصوص الواردة في هذا الباب، كان أكثرها أعلاماً معارف، فامتنع الصرف للضرورة بسبب واحد من سببتين. فلو جاء مثل «رجل»، و«فرس» وأريد منه الصرف للضرورة، لم يجز عندي. فأما صاحب الكتاب فإنه اختار منع جواز صرف ما ينصرف في الضرورة، وهو مذهب سيبويه، والأكثر من البصريين، وقد ذكرتُ حجتهم في ذلك.

قال صاحب الكتاب: «وما أحد سببه، أو أسبابه، العَلَمِيَّة؛ فحكمه الصرف عند التنكير، كقولك: «رَبُّ سَعَادٍ، وَقَطَامٍ» لبقائه بلا سبب، أو على سبب واحد».

قال الشارح: قد ذكرنا أن العَلَمِيَّة أخذ الأسباب المانعة من الصرف، من حيث كان التعريف فرعاً، والتنكير أصلاً، على ما مضى. والعَلَمِيَّةُ تجامع ستة أسباب من موانع الصرف:

أحدها: العجمة، في مثل «إبراهيم»، و«إسماعيل»، و«إسحاق»، و«يعقوب»، فهذه الأسماء لا تنصرف للتعريف والعجمة. قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ رَفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ﴾^(١). وقال عز من قائل: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾^(٢). الثاني: وزن الفعل، نحو: «يَزِيدُ»، و«تَغْلِبُ»، و«يَشْكُرُ»، و«يَعْمَرُ»، و«خَضَمَ»، و«ضَرَبَ»، إذا سُمِّيَ به، فهذا، وما كان مثله، لا ينصرف، للتعريف ووزن الفعل. الثالث: العدل، في مثل: «عُمَرُ»، و«رُقَرُ»، و«حَذَامُ»، و«قَطَامُ»، عدل من «عامرٍ»، و«زافرٍ»، و«حاذمةً»، و«فاطمةً»، أعلاماً.

الرابع: زيادة الألف والنون، في نحو: «عُثْمَانُ»، و«دُبْيَانُ»، و«سَلْمَانُ»، و«عَذْنَانُ»، فهذا لا ينصرف للتعريف وزيادة الألف والنون.

الخامس: التركيب، نحو: «تَغْلِبُكَ»، و«مَغْدِيكَرِبُ»، و«زَامُ هُرْمُزُ»، وما كان مثلها، مما يجعل الاسمان فيه اسماً واحداً؛ فهذه الأسماء لا تنصرف للتعريف والتركيب.

(١) البقرة: ١٢٧.

(٢) الأنعام: ٨٤.

السادس: التأنيث، في مثل: «طَلْحَة»، و«حَمْرَة»، و«سُعَادَة»، و«قَطَامَة»، فهذه لا تنصرف للتعريف والتأنيث؛ فالتأنيث في نحو: «طلحة»، و«حمزة» بالتاء، وفي «سُعَادَة» بتقدير التاء، إلا أنه لا يظهر لكون الحرف الزائد على الثلاثة ينزل منزلة علامة التأنيث، ولذلك يتعاقبان، إلا فيما لا يُغْتَذ به؛ وذلك في تصغير «وَرَاءٍ»، و«قُدَامٍ»، فقد قيل: «وَرِيَّةٌ»، و«قُدَيْمِيَّةٌ»، وهو قليل. وأما «سَقَرٌ»، وما كان مثله، فإن حركة عينه قامت مقام الحرف الرابع على ما سنذكر.

فهذه الستة إحدى عِلَّتَيْهَا: التعريف. فإذا نُكِّرَتْ، زالت إحدى العِلَّتَيْنِ، وهو التعريف، فبقيت عِلَّةٌ واحدةٌ، فينصرف، فتقول: «هذا إبراهيم وإبراهيم آخر، وأحمد وأحمد آخر، وعمر وعمر آخر، وعثمان وعثمان آخر»، وهذا بعلبك وبعلبك آخر، وهذا حمزة وحمزة آخر.



وقوله: «نحو رَبِّ سُعَادٍ وقَطَامٍ، لبقائه بلا سبب، أو على سبب واحد؛ فالمراد أن «سُعَادَة»، وما كان مثله، مثل: «طَلْحَة»، فيه التعريف والتأنيث، فإذا نُكِّرَ، انصرف لزوال التعريف. و«قَطَامٍ» فيه ثلاث عِلَلٍ: التعريف والتأنيث، والعدل. فإذا نُكِّرَ زال التعريف، وزال أيضًا العدل، لزوال التعريف؛ لأنه إنما كان معدولاً في حال التعريف، فبقي في كل واحد منهما سبب واحد، وهو التأنيث، وهذا الضرب من التأنيث لا أثر له إلا مع التعريف، فإذا زال التعريف، بطل حكمه، وصار الاسم في حكم ما لا سبب فيه، فإن شئت أن تقول: بقي بلا سبب، لأن السبب الباقي لا أثر له، وإن شئت أن تقول: بقي على سبب واحد، وهو التأنيث لفظاً.

ومثله: «عُمَرُ»، إذا نُكِّرَتْ، زال التعريف، وزال العدل بزواله أيضًا. وهذا إنما يطرد فيما مَثَّلَ به من «سُعَادَة»، و«قَطَامٍ»، ونظائرها، إلا في كل ما أحد سببيه التعريف، ألا ترى أن «أَذْرَبِيحَان» قد اجتمع فيه التعريف، والتركيب، والعجمة، وزيادة الألف والنون، فإذا زال التعريف جاز أن يقال: لبقائه بلا سبب، إذ كان لا أثر لهذه الأسباب إلا مع التعريف، ولا يقال: بقي على سبب واحد، لأنه لما زال التعريف، بقي فيه أكثر من سبب واحد، فاعرفه.



قال صاحب الكتاب: «إلا نحو: «أَحْمَرٌ»، فإن فيه خلافاً بين الأخفش، وصاحب الكتاب»^(١).



قال الشارح: لما أطلق، وقال وما أحد سببيه، أو أسبابه، العلمية، فحكمه الصرف عند التنكير. استثنى «أَحْمَرٌ»، ونحوه من الصفات، إذ كان فيه خلافاً، إذا سُمِّيَ به، ثم

(١) المقصود بـ«صاحب الكتاب» سيويه.

نُكِّر؛ فَإِنَّ سَبِيْوِيَه يَمْنَعُ مِنْ صَرْفِهِ بَعْدَ تَنْكِيرِهِ^(١)، كَمَا كَانَ يَمْنَعُهُ فِي حَالِ نَعْرَبِهِ؛ إِلَّا أَنْ الْمَانِعَ مِنَ الصَّرْفِ مُخْتَلِفٌ؛ فَبِإِذَا حَالَ التَّعْرِيفِ الْمَانِعُ مِنَ الصَّرْفِ التَّعْرِيفُ وَوَزْنُ الْفِعْلِ، وَفِي حَالِ التَّنْكِيرِ شَبْهُهُ بِحَالِهِ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ.

وَذَهَبَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ إِلَى صَرْفِهِ، لِأَنَّهُ بِالنَّسْمِيَةِ فَارَقَ الصِّفَةَ، وَعَرَضَ فِيهِ التَّعْرِيفُ وَوَزْنُ الْفِعْلِ، عَلَى مَا ذَكَرَ. فَإِذَا نُكِّرَ، زَالَ التَّعْرِيفُ، وَبَقِيَ فِيهِ عِلَّةٌ وَاحِدَةٌ، وَهِيَ الْوِزْنُ وَحْدَهُ، فَانْصَرَفَ.

وَأَرَى الْقِيَاسَ مَا قَالَهُ أَبُو الْحَسَنِ، وَكَذَلِكَ مَا كَانَ نَحْوَهُ، مِثْلَ: «سَكْرَانٌ، وَعَطْشَانٌ»، إِذَا سَمِيَ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، ثُمَّ نُكِّرَ، فَهُوَ عَلَى الْخِلَافِ.

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ: «وَمَا فِيهِ سَبِيَانٌ مِنَ الثَّلَاثِي السَّاكِنِ الْحَنْثِيِّ - «ك» «نُوح»، وَ«لُوط» - مَنْصَرَفٌ فِي اللَّغَةِ الْفَصِيحَةِ الَّتِي عَلَيْهَا التَّنْزِيلُ، لِمَقَاوِمَةِ السُّكُونِ أَحَدَ السَّبَبَيْنِ. وَقَوْمٌ يُجْرُونَهُ عَلَى الْقِيَاسِ، فَلَا يَصْرِفُونَهُ. وَقَدْ جَمَعَهُمَا الشَّاعِرُ فِي قَوْلِهِ [مَنْ الْمَنْسَرَحُ]:

١٢٠- لَمْ تَنْلَفَعْ بِفَضْلٍ مِثْرَ زَهْرَاهَا دَعْدٌ وَلَمْ تُسَقِّ دَعْدٌ فِي الْعُلْبِ

قَالَ الشَّارِحُ: أَعْلِمُ أَنَّ مَا كَانَ سَاكِنَ الْوَسْطِ مِنَ الثَّلَاثِي الْمَوْثُوتِ، إِذَا كَانَ مَعْرِفَةً، فَالْوَجْهُ مَنْعُ الصَّرْفِ، لِاجْتِمَاعِ السَّبَبَيْنِ. وَقَدْ يَصْرِفُهُ بَعْضُهُمْ لِحَفْظِهِ بِسُكُونِ وَسْطِهِ، فَكَأَنَّ الْخَفَةَ فَاءُ مَوْتِ أَحَدِ السَّبَبَيْنِ، فَبَقِيَ سَبَبٌ وَاحِدٌ، فَانْصَرَفَ عِنْدَ هَؤُلَاءِ. وَفِيهِ رَدٌّ إِلَى الْأَصْلِ. وَقَدْ أَشَدَّ قَوْلَ جَرِيرٍ:

لَمْ تَنْلَفَعْ بِفَضْلٍ... إلخ

(١) الْكِتَابُ ١٩٣/٣، ١٩٨.

١٢٠ - التَّخْرِيجُ: الْبَيْتُ لَجَرِيرٍ فِي مِلْحَقِ دِيْوَانِهِ ص ١٠٢١؛ وَلِسَانُ الْعَرَبِ ١٦٦/٣ (دَعْدُ)، ٣٢١/٩ (لَفْعُ)؛ وَلَعَبِيدُ اللَّهِ بْنِ قَبِيْسِ الرِّقَاتِ فِي مِلْحَقِ دِيْوَانِهِ ص ١٧٨؛ وَبِلَا نِسْبَةٍ فِي أَدَبِ الْكَاتِبِ ص ٢٨٢؛ وَأُمَالِي ابْنِ الْحَاجِبِ ص ٣٩٥؛ وَالْخَصَائِصُ ٦١/٣؛ وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ ٥٢٧/٢؛ وَشَرْحُ قَطْرِ السَّنْدِ ص ٣١٨؛ وَالْكِتَابُ ٢٤١/٣؛ وَمَا يَنْصَرَفُ وَمَا لَا يَنْصَرَفُ ص ٥٠؛ وَالْمَنْصَفُ ٧٧/٢.

الْإِعْرَابُ: «لَمْ»: حَرْفُ جَزْمٍ. «تَنْلَفَعْ»: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مُجَزُومٌ. «بِفَضْلٍ»: جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقَانِ بِ«تَنْلَفَعْ»، وَ«فَضْلٌ»: مُضَافٌ. «مِثْرَ زَهْرَاهَا»: مُضَافٌ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ، وَهُوَ مُضَافٌ، وَ«هَا»: ضَمِيرٌ مُتَصِلٌ مَبْنِيٌّ فِي مَحَلٍّ جَزْ بِالإِضَافَةِ. «دَعْدُ»: فَاعِلٌ مَرْفُوعٌ. «وَلَمْ»: الْوَائِ: حَرْفُ عَطْفٍ، «لَمْ»: حَرْفُ جَزْمٍ. «تَسَقِّ»: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ مُجَزُومٌ بِحَذْفِ حَرْفِ الْعِلَّةِ مِنْ آخِرِهِ. «دَعْدُ»: نَائِبٌ فَاعِلٌ مَرْفُوعٌ. «فِي الْعُلْبِ»: جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقَانِ بِ«تَسَقِّ».

وَجُمْلَةُ «لَمْ تَنْلَفَعْ...»: لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ لِأَنَّهَا ابْتِدَائِيَّةٌ. وَجُمْلَةُ «لَمْ تَسَقِّ...»: مَعْطُوفَةٌ عَلَى جُمْلَةِ «لَمْ تَنْلَفَعْ» لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: صَرَفَ «دَعْدُ» وَمَنْعَهَا مِنَ الصَّرْفِ، وَكَلَا الْأَمْرَيْنِ جَائِزٌ.

والشاهد فيه صرف «دَعْد» وترك صرفها. و«التلْفَع»: التَّقْعُ، والتَرْدِي. و«العَلْبُ»: جمع «عَلْبِيَّة»، كـ «ظُلْمَةٍ» و«ظُلْمٍ». وهو إناء من جلد يشرب به الأعراب. يصفها بأنها حَضْرِيَّة^(١)، رقيقة العيش، لا تلبس ما يلبسه العرب، ولا تشرب مما يشربون. ومثله قول الآخر [من الطويل]:

أَلَا حَبِذَا هِنْدٌ وَأَرْضٌ بِهَا هِنْدٌ وَهِنْدٌ أَتَى مِنْ دُونِهَا النَّأْيُ وَالْبُعْدُ^(٢)

فصرف «هندًا» في موضعين من البيت. وليس ذلك من قبيل الضرورة؛ لأنه لو لم يصرف، لم ينكسر وزن البيت. والقياسُ الصرف، لأن مراعاة اللفظ فيما لا ينصرف هو الباب. ألا ترى أنهم قالوا: «دَلْدَلًا»، و«جَنْدِلًا» فصرفوه، وإن كان المراد «دَلَالًا»، و«جَنَادِلًا» غير مصروفين، لأنهما بزنة «مَسَاجِدَ»، لكنهم حذفوا الألف منهما تخفيفًا؛ وما حذف للتخفيف، كان في حكم المنطوق به؛ ويؤيدُ وضوحًا أن الألف مرادة، أنه قد اجتمع فيها أربع متحرّكات متواليات في كلمة، مع كون الألف مرادة، فهو مصروفٌ لمراعاة اللفظ.

وكان الزجّاج لا يرى صرف نحو: «هند»، و«دعد»، و«جمل»، ولا صرف شيء من المؤنث يسمى باسم على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن.

فأما الاسم الأعجمي الثلاثي الساكن الوسط فمصروفٌ ألبتة، نحو: «لوط»، و«نوح». قال الله تعالى: ﴿أَمْرَأَتُ نُوحٍ وَأَمْرَأَتُ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا﴾^(٣).

واعلم أن اعتمادهم في نحو: «هند»، و«دعد»، وما كان مثلهما الصرف ومثله؛ واعتمادهم في نحو: «نوح»، و«لوط» الصرف ألبتة، مع تساويهما في الخفة، لسكون أوسطهما، دليلٌ على أن حكم التانيث أقوى في منع الصرف من العجمة. وصاحب الكتاب لم يفرق بين «هند»، و«جمل» وبين «لوط»، و«نوح»، وجعل حكم «نوح»، و«لوط» في الصرف ومنعه كـ «هند»، و«دعد»؛ وهو القياس، إلا أن المسموع ما ذكرنا.

قال صاحب الكتاب: «وأما ما فيه سبب زائد، كـ «ماء»^(٤)، و«جور»^(٥)، فإنّ فيهما ما في «نوح» مع زيادة التانيث، فلا مقال في امتناع صرفه».

قال الشارح: أما «ماء»، و«جور» إذا سُمي بهما امرأتان، فلا كلام في منع

(١) في الطبعين: «حضرية»، تحريف. والتصحیح عن جدول التصحيحات المرفق بطبعة ليبزغ ص ٩٠٤.

(٢) تقدم بالرقم ١٤.

(٣) التحريم: ١٠.

(٤) ماء: اسم بلدة بأرض فارس. (معجم البلدان ٤٩/٥).

(٥) جور: مدينة بفارس بينها وبين شيراز عشرون فرسخًا. (معجم البلدان ١٨١/٢).

صرفهما، لأنه قد اجتمع فيه ثلاثة أسباب: التعريف، والتأنيث، والعجمة؛ ولذلك لو سُميت امرأة بـ «ذُكَّ»، أو «حُشْ»، لكان غيرَ مصروف، لما ذكرناه، ولو سُميت بهما رجلاً، لكان حكمهما حكم «نُوحٍ»، و«لُوطٍ».

قال صاحب الكتاب: «والتكرُّر^(١) في نحو: «بُشْرَى»، و«صَحْرَاءَ»، و«مَسَاجِدَ»، و«مَصَابِيحَ»، تُزَلُّ البناء على حرف تأنيث لا يقع منفصلاً بحالٍ، والزنة التي لا واحد عليها، منزلة تأنيث ثانٍ، وجمع ثانٍ».

قال الشارح: لما ذكر في أثناء هذا الفصل أنَّ السبب الواحد لا يكون مانعاً من الصرف البتة، خاف أن ينوهم منوهم أن نحو: «حُبْلَى»، و«بُشْرَى»، و«صَحْرَاءَ»، و«مَسَاجِدَ» ناقض لما قرَّره، فتبَّه عليه، وعرف أنَّ العلة هاهنا متكررة؛ وذلك أنَّ ألف التأنيث المقصورة والممدودة في نحو: «حُبْلَى»، و«سُكْرَى»، و«حَمْرَاءَ»، و«صَحْرَاءَ» هي المانعة من الصرف وحدها، وأنَّ الصفة لا أثر لها، بل هي سبب زائد على المانع. ألا ترى أنَّ نحو: «حُبَارَى»، و«بُهْمَى»، و«شُكَاكَى» أسماء غير صفات، وليس فيها إلا الألف وحدها؛ وأنَّ «صحراء»، و«طُرَفَاءَ» ليست بصفة، وليس مع الألف الممدودة فيهما بواها، وإنما مُنعت الصرف لأنها لازمة للتأنيث، وقد بنيت الكلمة عليها، فتتنزل منزلة الجزء منها، فلذلك ثبت في التكسير، نحو: «حُبْلَى»، و«حَبَالَى»؛ و«سُكْرَى»، و«سُكَارَى»؛ و«صَحْرَاءَ»، و«صَحَارَى».

ولست التاء كذلك في نحو: «طَلْحَةَ»، و«حَمْرَةَ»، إنما هي علامة منفصلة بمنزلة اسم ضمٍّ إلى اسم، ولذلك تحذف في التكسير في نحو: «قُرْبَى»، و«قُرَى»؛ و«ظُلْمَةَ»، و«ظَلَمَ»؛ و«جَفَنَةَ»، و«جِفَانٍ»؛ و«طَلْحَةَ»، و«طِلَاحَ». فالألف تُشارك التاء في التأنيث، وتزيد عليها باللزوم، فصار لزوم التأنيث بمنزلة تأنيث ثانٍ. فهذا معنى تكرر العلة.

وكذلك نحو: «مَسَاجِدَ»، و«مَصَابِيحَ»، وذلك أنَّ هذا الجمع لما لم يكن له نظير في الآحاد، وليس في المجموع جمع إلا وله نظير في الآحاد، على ما تقدّم، فصار هذا الجمع لعدم النظر كأنه جمع ثانٍ، فتكررت العلة، وقد تقدّم ذلك مبسوطاً.

(١) قوله: «والتكرُّر» يريد أنَّ العلة في الأسماء التالية متكررة، فألف التأنيث في «بُشْرَى» و«صحراء» علة، ولزومها الكلمة بمنزلة تأنيث ثانٍ. والزنة التي لا واحد عليها في «مَسَاجِدَ» و«مَصَابِيحَ» بمنزلة تأنيث ثانٍ وجمع ثانٍ.

القول في وجوه إعراب الاسم

فصل

قال صاحب الكتاب: «هي الرِّفْعُ والنَّصْبُ والجَزْ. وكلُّ واحد منها عَلِمَ على معنى؛ فالرِّفْعُ عَلِمَ الفاعلية، والفاعلُ واحدٌ ليس إلَّا. وأما المُبْتَدَأُ، وَخَبَرُهُ، وَخَبْرُ «إِنَّ» وأخواتها، و«لَا» التي لَنَفِي الجِنْسِ، واسمُ «مَا» و«لَا» المشبَّهَتَيْنِ بـ «لَيْسَ»، فمُلْحَقَاتُ بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب.

وكذلك النصبُ عَلِمَ المفعولية؛ والمفعولُ خمسةٌ أُضرب: المفعولُ المُطْلَقُ، والمفعولُ به، والمفعولُ فِيهِ، والمفعولُ مَعَهُ، والمفعولُ لَهُ. والحالُ، والتمييزُ، والمستثنى المنصوبُ، والخبرُ في بابِ «كَانَ»، والاسمُ في بابِ «إِنَّ»، والمنصوبُ بـ «لَا» التي لَنَفِي الجِنْسِ، وخبرُ «مَا» و«لَا» المشبَّهَتَيْنِ بـ «لَيْسَ» ملحقَاتُ بالمفعول.

والجَزْ عَلِمَ الإضافة. وأما التَّوابعُ فهي في رفعها ونصبها وجزها داخلةٌ تحت أحكام المتبوعات؛ ينصبُ عملُ العاملِ على القبيلَيْنِ^(١) انصبَابَةً واحدةً. وأنا أُسَوِّقُ هذه الأجناسَ كُلُّهَا مرتبةً مفضَّلةً، بِعَوْنِ اللَّهِ وَحُسْنِ تَأْيِيدِهِ.

قال الشارح: اعلم أن الإعراب في اللغة: البيان. يقال: أَعْرَبَ عن حاجته، إذا أبان عنها. ومنه قوله عليه السلام: «الثَّيْبُ تُعْرَبُ عن نفسها»^(٢). وهو مشتقٌّ من لَفْظِ «العَرَب» ومعناه؛ وذلك لما يُعْزَى إليهم من الفصاحة. يقال: «أَعْرَبَ»، و«تَعَرَّبَ»، إذا تَخَلَّقَ بِخُلُقِ العرب في البيان والفصاحة. كما يقال: «تَمَعَّدَ»، إذا تَكَلَّمَ بكلامٍ مَعَدٍّ.

و«الإعراب»: الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم، لتعاقب العوامل في أولها. ألا ترى أنك لو قلت: «ضَرَبَ زيدٌ عمرو»، بالسكون من غير إعراب، لم يُعْلَمِ الفاعل من المفعول. ولو اقتصر في البيان على جَفْظِ المَرْبَةِ، فَيُعْلَمِ الفاعلُ بِتَقْدَمِهِ، والمفعولُ بِتَأَخُّرِهِ، لضاق المذهبُ، ولم يُوجَدْ من الانساعِ بالتقديم والتأخير ما يُوجَدُ

(١) أي: التابع والمتبوع.

(٢) ورد الحديث في مسند أحمد بن حنبل ٤/١٩٢؛ وكنز العمال ٤٤٦٦١؛ وانظر موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف ٤/٤٧٥.

بوجود الإعراب؛ ألا ترى أنك تقول: «ضرب زيدٌ عمرًا»، و«أكرم أخاك أبوك»، فيُعْلَمُ الفاعل برفعه، والمفعول بَنَصْبِهِ، سواءً تقدّم أو تأخّر. فإن قيل: فأنت تقول: «ضَرَبَ هذا هذا»، و«أكرم عيسى موسى»، وتقتصر في البيان على المرتبة. قيل: هذا شيءٌ قادت إليه الضرورة هنا لتعذر ظهور الإعراب فيهما، ولو ظهر الإعراب فيهما، أو في أحدهما، أو وجدت قرينةً مَعْنَوِيَّةٌ أو لَفْظِيَّةٌ، جاز الاتساع بالتقديم والتأخير؛ نحو: «ضرب عيسى زيدًا». فظهور الرفع في «زيد» عزفك أن «عيسى» مفعولٌ، ولم يظهر فيه الإعراب. وكذلك لو قيل: «أكلَ كُمَثْرَى عيسى»، جاز تقديم المفعول لظهور المعنى لِسَبْقِ الخاطر إلى أن الكُمَثْرَى مأكولٌ. وكذلك لو ثَبَتَهُمَا، أو نَعَتَهُمَا، أو أحدهما، جاز التقديم والتأخير، فتقول: «ضرب المُوسَيَانِ العيسَيَيْنِ»، و«ضرب عيسى الكريم موسى»، فحينئذ يجوز التقديم والتأخير في ذلك كله، لظهور المعنى بالقرائن.

واعلم أنهم قد اختلفوا في الإعراب ما هو؟ فذهب جماعةٌ من المحققين إلى أنه معنًى؛ قالوا: وذلك اختلافٌ أواخرَ الكَلِمِ، لاختلاف العوامل في أولها، نحو: «هذا زيدًا»، و«رأيت زيدًا»، و«مررت بزيدًا». والاختلافُ معنًى لا محالةً.

وذهب قومٌ من المتأخرين إلى أنه نفسُ الحركات. وهو رأيُ ابنِ دُرُسْتَوِيٍّ. فالإعرابُ عندهم لفظٌ لا معنًى، فهو عبارةٌ عن كلِّ حركةٍ أو سكونٍ يَطْرَأُ على آخر الكلمة في اللفظ، يَحْدُثُ بهامِلٌ، وَيَبْطُلُ بِبُطْلَانِهِ.

والأظهر المذهب الأول، لاتفاهم على أنهم قالوا: حركاتُ الإعراب. ولو كان الإعرابُ نفسَ الحركات، لكان من إضافة الشيء إلى نفسه، وذلك ممتنعٌ.

وقوله: «وُجُوهُ الإعراب»؛ يريد به أنواعُ إعرابِ الأسماء التي هي الرفع والنصب والجر؛ لأنه لما كانت معاني المسمى مختلفة، تارةً تكون فاعلة، وتارةً تكون مفعولة، وتارةً تكون مضافًا إليها؛ كان الإعرابُ المضافُ إليه مختلفًا، ليكون الدليل على حسب المدلول عليه.

واعلم أن سبويه فصل بين ألقابِ حركاتِ الإعراب، وألقابِ حركاتِ البناء؛ فسَمَى حركاتِ الإعراب رفعًا ونصبًا وجرًا وجزمًا، وحركاتِ البناء؛ ضمًّا وفتحًا وكسرًا ووقفًا، للفرق بينهما^(١). فإذا قيل: هذا الاسم مرفوعٌ، أو منصوبٌ، أو مجرورٌ، عُلِمَ بهذه الألقاب أن عاملاً عَمِلَ فيه، يجوز زواله ودخولُ عاملٍ آخر يُحْدِثُ عملَه، ووقعت الكفاية في الفرق بهذا اللفظ، وأغنى عن أن يقول ضمّةٌ حدثت بهامِلٌ، أو فتحةٌ حدثت بهامِلٌ، أو كسرةٌ حدثت بهامِلٌ، فكان في التسمية فائدةً الإيجاز والاختصار.

وقد خالفه الكوفيون، وسموا الضمة اللازمة: رفعًا، والفتحة والكسرة: نصبًا، وجزًا. والصواب مذهب سيويه، لما فيه من الفائدة.

واعلم أن إعراب الأسماء من هذه الأربعة الرفع والنصب والجز. ولا يدخل الاسم جزمًا. وإنما لم تجزم الأسماء لتمكنها، ولزوم الحركة والتنوين لها، فلو جُزمت، لأبطل الجازم الحركة؛ وإذا زالت الحركة، زال بزوالها التنوين، لأن التنوين تابع للحركة؛ ولو زالا اختلت الكلمة بذهاب شيئين: أحدهما: الحركة، وهو دليل كونها فاعلة أو مفعولة أو مضافًا إليها؛ والآخر: التنوين، الذي هو دليل كونه منصرفًا.

فإن قيل: فهل أذهب الجازم الحركة وحدها. قيل: لو حذفت الحركة للجازم، لزم تحريك حرف الإعراب لسكونه وسكون التنوين بعده. ولو فعلنا ذلك لعاد لفظ المجزوم، إلى لفظ غير المجزوم فلم يصح الجزم فيه، لأنه لا يسلم سكونه.

ويُحكى عن المازني أنه قال: لم يدخل الجزم الأسماء لأنه بعوامل يمنع دخولها على الأسماء من جهة المعنى، نحو: «لَمْ»، و«لَمَّا»، و«إِن» المُجَازِيَّة، وما جرى مجراها.



وقوله: «وكل واحد منها علم على معنى»؛ يريد: الرفع والنصب والجز؛ كل واحد منها علم على معنى من معاني الاسم، التي هي الفاعلية، والمفعولية، والإضافة. ولولا إرادة جعل كل واحد منها على معنى من هذه المعاني، لم تكن حاجة إلى كثرتها وتعددتها.



ثم قال: «فالرفع علم الفاعلية»، فقدم الكلام على الفاعل من بين المرفوعات، لا سيما المبتدأ المُشارِك^(١) في الإخبار عنه؛ وذلك لأن الفاعل يُظهر برفعه فائدة دخول الإعراب الكلام، من حيث كان تكلف زيادة الإعراب إنما احتمل للفرق بين المعاني، التي لولاها وقع لبس. فالرفع إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز أن يكون كل واحد منهما فاعلاً ومفعولاً؛ ورفع المبتدأ والخبر لم يكن لأمر يُخشى التباسه، بل لضرب من الاستحسان، والتشبيه بالفاعل، من حيث كان كل واحد منهما مُخبراً عنه؛ وافتقار المبتدأ إلى الخبر الذي بعده، كافتقار الفاعل إلى الخبر الذي قبله، ولذلك رفع المبتدأ والخبر.

وذهب سيويه^(٢)، وابن السراج، إلى أن المبتدأ والخبر هما الأول، والأصل في

(١) في الطبعين: «لمشاركة»، والتصحيح عن جدول النصحيحات الملحق بطبعة ليزرغ ص ٩٠٥.

(٢) الكتاب ٢٤/١.

استحقاق الرفع؛ وغيرهما من المرفوعات محمولٌ عليهما. ومنه قولُ سيبويه: «اعلم أن الاسم أوله الابتداء»؛ يريد أوله المبتدأ، لأن المبتدأ هو الاسم المرفوع، والابتداء هو العامل، وذلك لأن المبتدأ يكون مُعْرَى من العوامل اللفظية، ويُعْرَى الاسم من^(١) غيره في التقدير قبل أن يقترون به غيره، والذي عليه جذاقُ أصحابنا اليوم المذهب الأول.

وصاحبُ هذا الكتاب ذكر الفاعلَ أولاً، وحمل عليه المبتدأ، والخبر، واسمَ كان، وخبرَ «إن»، وخبرَ «لَا» التي لنفي الجنس، واسم «ما» و«لَا» التي بمعنى «لَيْسَ»؛ وجعل لكل واحد منها فصلاً يأتي عقيب هذا، مرتباً هذا الترتيب، ويستقصي عليها الكلام هناك.

وقوله: «والفاعل واحدٌ ليس إلا»؛ يريد: أن كل فعل، متعدياً^(٢) كان أو غير متعدٍ، لا يكون له إلا فاعلٌ واحدٌ. والعلّة في ذلك أن الفعل حديثٌ، وخبرٌ، فلا بد له من مُحَدِّثٍ عنه، يُسَنِّدُ ذلك الحديث إليه، ويُنسَبُ إليه، وإلا عِدِمَتْ فائدته. فإذا ذكرت بعده اسماً، وأسندت ذلك الفعل إليه، اشتغل به، وصار حديثاً عنه. وإن جئت بعده باسم آخر، وقع فضلة، فينتصب انتصاب الفضلات، وهو المفعول به.

وقوله: «ليس إلا»؛ يريد: ليس إلا ذلك، فحذف المستثنى منه تخفيفاً، وحذف المستثنى أيضاً. وحذف المستثنى بعد «إلا» سائغٌ، إذا وقعت بعد «لَيْسَ». وسيوضح في موضعه من الاستثناء، إن شاء الله تعالى.

(١) في الطبعين: «عن»، والتصحيح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليبزغ ص ٩٠٥.

(٢) في الطبعين: «متعدي»، والتصحيح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليبزغ ص ٩٠٥.

ذكر المرفوعات

الفاعل

فصل

[تعريف الفاعل]

قال صاحب الكتاب: «هو ما كان المُسْتَدُّ إليه، من فعلٍ أو شَيْئِهِ، مقدَّمًا عليه أبدًا؛ كقولك: «ضَرَبَ زيدٌ»، و«زيدٌ ضاربٌ غلامه»، و«حَسَنَ وجهه». وحقُّه الرفع، ورافعه ما أُسند إليه».

* * *

قال الشارح: اعلم أنه قدَّم الكلام في الإعراب على المرفوعات؛ لأنها اللوازم للجملة، والعُمْدَةُ فيها، والتي لا تخلو منها وما عداها فضلةً، يستقلُّ الكلامُ دونها.

ثم قدَّم الكلام على الفاعل؛ لأنه الأصل في استحقاق الرفع، وما عداه محمولٌ عليه، على ما تقدَّم شرحه. واعلم أن الفاعل في عُرْفِ النحويين: كلُّ اسمٍ ذكرته بعد فعلٍ، وأُسندتْ ونسبتْ ذلك الفعلُ إلى ذلك الاسم. ولذلك كان في الإيجاب والنفي سَوَاءً. وبعضهم يقول في وصفه: كلُّ اسمٍ تقدَّمه فعلٌ، غيرُ مغَيَّرٍ عن بُنيته، وأُسندتْ ونسبتْ ذلك الفعلُ إلى ذلك الاسم؛ ويريد بقوله: «غيرُ مغَيَّرٍ عن بُنيته» الانفصالَ من فعلٍ ما لم يُسمَّ فاعله. ولا حاجةً إلى الاحتراز من ذلك، لأنَّ الفعلَ إذا أُسندَ إلى المفعول، نحو: «ضَرَبَ زيدٌ»، و«أَكْرَمَ بكرٌ»، صار ارتفاعه من جهةِ ارتفاعِ الفاعل؛ إذ ليس من شرطِ الفاعل أن يكون مُوجِّدًا للفعل، أو مؤثِّرًا فيه.

وقال بعضهم في وصفه: هو الاسم الذي يَجِبُ تقديمُ خبره لمجرِّد كونه خبرًا، كأنه احترازٌ بقوله: «لمجرِّد كونه خبرًا» من الخبر إذا تضمَّن معنى الاستفهام، من نحو: «أَبْنَى زيدٌ؟» و«كَيْفَ محمَّدٌ؟» و«متى الخروجُ؟» فإنَّ هذه الظروف التي وقعت أخبارًا يَجِبُ تقديمُها، لكن لا لمجرِّد كونه خبرًا؛ بل لما تضمَّن الخبرُ من الاستفهام الذي له صَدْرُ الكلام.

وهذا الكلام عندي ليس بمرَضِيٍّ؛ لأنَّ خبرَ الفاعل، الذي هو الفعلُ، لم يتقدَّم لمجرِّد كونه خبرًا؛ إذ لو كان الأمرُ كذلك، لوجب تقديمُ كلِّ خبرٍ من نحو: «زيدٌ قائمٌ»،

وعبد الله ذاهباً»، فلما لم يجب ذلك في كل خبر، علم أنه إنما وجب تقديم خبر الفاعل لأمر وراء كونه خبراً، وهو كونه عاملاً فيه؛ ورتبة العامل أن يكون قبل المعمول؛ وكونه عاملاً فيه سبب أوجب تقديمه، كما أن تضمن الخبر همزة الاستفهام في قولك: «أين زيد؟» ونظائره، سبب أوجب تقديمه، فاعرفه.

وفي الجملة الفاعل في عَرَفَ أهل هذه الصُّنعة أمرٌ لفظي؛ يدل على ذلك تسميتهم إياه فاعلاً في الصُّور المختلفة من النفي، والإيجاب، والمستقبل، والاستفهام، ما دام مقدماً عليه؛ وذلك نحو: «قام زيد»، و«سَيَقُومُ زيد»، و«هل يقوم زيد؟» و«زيد في جميع هذه الصُّور فاعلٌ، من حيث إن الفعل مستند إليه، ومقدم عليه، سواء فعل أو لم يفعل. ويؤيد إعراضهم عن المعنى عندك وضوحاً أنك لو قدّمت الفاعل، فقلت: «زيد قام»، لم يبق عندك فاعلاً، وإنما يكون مبتدأ وخبراً معروضاً للعوامل اللفظية.



وقوله: «وحقُّه الرفع»؛ يعني وخَصَّتْهُ من الحركات الرفع. ورافعه ما أسند إليه من الفعل، أو ما كان في معناه من الأسماء، مثال الفعل «قام زيد»، رفعت «زيداً» بـ «قام». ومثال ما هو في معنى الفعل من الأسماء نحو أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين، نحو قولك: «زيد ضارب غلامه، وحسن وجهه، ومضروب أخوه»، فهذا في تقدير «يضرب غلامه، وحسن وجهه، ويضرب أخوه»؛ فارتفاع كل واحد من «الغلام»، و«الوجه» و«الأخ» كارتفاع «زيد» بالفعل قبله من قولك: «ضرب زيد». وربما قال بعضهم في عبارته: «الفاعل ما ارتفع بإسناد الفعل إليه». وهو تقريب، وهو في الحقيقة غير جائز، لأن الإسناد معنى، ولا خلاف أن عامل الفاعل لفظي.

فإن قيل: ولم كان حق الفاعل أن يكون مرفوعاً؟ فالجواب عن ذلك من وجوه.

أحدها: أن الفاعل رُفِعَ للفرق بينه وبين المفعول الذي لولا الإعراب لجاز أن يُتوهم أنه فاعل، وكان الغرض اختصاص كل واحد منها بعلامة تميزه عن صاحبه، وكان زمام هذا الأمر بيد الواضع.

وثانيها: أن الفاعل إنما اختص بالرفع لقوته، والمفعول بالنصب لضعفه. والمعنى بقوة الفاعل تمكُّنه بلزومه الفعل وعدم استغناء الفعل عنه؛ وليس المفعول كذلك، بل يجوز سقوطه، وحذفه. ألا ترى أنك تقول: «ضرب زيد»، ويكون الكلام مستقلاً؛ وإن لم تذكر مفعولاً. ولو أخذت تحذف الفاعل، ولم تُقيم مقامه شيئاً، نحو: «ضرب زيداً»، من غير فاعل، لم يكن كلاماً؛ وإذا كان الفاعل أقوى، والمفعول أضعف.

والضمّة أقوى من الفتحة، لأن الضمّة من الواو، والفتحة من الألف، والواو أقوى من الألف، لأنها أضيق مخرجاً، ولذلك يسوغ تحريك الواو، ولا يمكن ذلك في

الألف، لِسَعَةٍ مخرجها؛ ومخرجُ الحرف كلما اتسع ضَعْفُ الصوت الخارج منه؛ وإذا ضاق، صلب الصوت، وقَوِيَ. فاسبوا بأن أعطوا الأقوى الأقوى، والأضعف الأضعف.

وجه ثالث: أن الفاعل أقلُّ من المفعول، إذ الفعل لا يكون له إلا فاعل واحد، وقد يكون له مفعولات كثيرة، نحو: «ضَرَبَ زيدٌ عمراً»، و«أعطيتُ زيداً درهماً»، و«أعلمتُ زيداً عمراً خيراً الناس»، فيتعدى إلى مفعول واحد، وإلى اثنين، وإلى ثلاثة، ولك أن تأني بالمصدر بعد ذلك، والظرف من الزمان، والظرف من المكان، والمفعول له، والمفعول معه، والحال، والاستثناء.

والضمة أثقل من الفتحة؛ فأعطوا الفاعل، الذي هو قليل، الرفع الذي هو ثَقِيلٌ، وأعطوا المفعول، الذي هو كثير، النصب الذي هو خفيف. وإنما فعلوا ذلك لوجهين: أحدهما: لِيَقِلَّ في كلامهم ما يستثقلون، وهو الضمة. والثاني: أنهم خصّوا الفاعل بالرفع، والمفعول بالنصب، ليكون ذلك عَدَلاً في الكلام، فيكون ثَقُلَ الرفع موازياً لِقَلَّةِ الفاعل، وخِفَّةُ النصب موازية لكثرة المفعول. ومثله مثل مَنْ نُصِبَ بين يديه حَجَرَانِ؛ أحدهما خمسة أربطال، والآخر عشرة أربطال، ثم قيل له: عالج إن شئت الخفيف^(١) عشر مِزات، وإن شئت عالج الثَقِيلَ خمس مِزات. فتكون كثرة ممارسة الخفيف موازية لِقَلَّةِ ممارسة الثَقِيلِ، فيكون ذلك جارياً على منهاج الحِكْمَةِ والعَدْلِ. فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: «والأصل أن يلي الفعل، لأنه كالجُزء منه؛ إذا قُدِّم عليه غيره، كان في النِّية مؤخراً، ومن ثَمَّ جاز: «ضَرَبَ غُلامه زيداً»، وامتنع: «ضرب غلامه زيداً».

قال الشارح: اعلم أن القياس في الفعل، من حيث هو حركةُ الفاعل، في الأصل، أن يكون بعد الفاعل؛ لأنَّ وجوده قبل وجود فعله، لكنه عَرَضَ للفعل أن كان عاملاً في الفاعل والمفعول، لتعلُّقهما به، واقتضائه إياهما، وكانت مرتبة العامل قبل المفعول، فقُدِّم الفعل عليهما لذلك، وكان العلمُ باستحقاقِ تقدُّمِ الفاعل على فعله، من حيث هو مُوجِّدُهُ ثانياً، فأغنى أَمْنُ اللبَسِ فيه عن وضع اللفظ عليه، فلذلك قُدِّم الفعل، وكان الفاعل لازماً له، يتنزل منزلة الجُزء منه، بدليل أنه لا يستغني عنه، ولا يجوز إخلاء الفعل عن فاعل، ولذلك إذا اتَّصل به ضميره، أسكن آخره، نحو: «ضَرَبْتُ»، و«ضَرَبْنَا»، و«ضَرَبْتُمْ»، على ما سنذكر في الفصل الذي بعده.

وقد تقدَّم من الدليل، في شرح الخطبة، على شدة اتصالِ الفاعل بالفعل، واختلاطه

(١) في الطبعين: «الخفيفة»، وهذا تحريف.

به، ما فيه مَقْتَعٌ. وإذا كان الفاعل كالجُزء من الفعل، وجب أن يترتب بعده. ولهذا المعنى لا يجوز أن يتقدم عليه، كما لا يجوز تقديم حرفٍ من حروف الكلمة على أولها. ووجب تأخير المفعول من حيث كان فَضْلَةً، لا يتوقف انعقاد الكلام على وجوده؛ فإذا رُبُّهُ الفعل يجب أن يكون أولاً، ورُبُّهُ الفاعل أن يكون بعده، ورُبُّهُ المفعول أن يكون آخرًا. وقد تقدم المفعول لضربٍ من التوسع والاهتمام به، والنية به التأخير. ولذلك جاز أن يقال: «ضرب غلامه زيداً» ف «الغلام» مفعولٌ، وهو مضافٌ إلى ضمير الفاعل، وهو بعده متأخرٌ عنه، فهو في الظاهر إضمارٌ قبل الذكر. لكنه لما كان مفعولاً، كانت النية به التأخير؛ لأنه لما وقع في غير موضعه، كانت النية به التأخير إلى موضعه، ويكون الضمير قد تقدم في اللفظ دون المعنى، وذلك جائزٌ.

ولو قلت: «ضرب غلامه زيداً»، برفع «الغلام»، مع أنه متصلٌ بضمير المفعول، لكان مستنغاً؛ لأن الضمير فيه قد تقدم على الظاهر لفظاً ومعنى، لأن الفاعل وقع أولاً وهي مرتبته، والشئ إذا وقع في مرتبته، لا يجوز أن يُتَوَى بها غيرها. وقد أقدم أبو الفتح بن جني على جواز مثل ذلك، وجعله قياساً؛ قال: «وذلك لكثرة ما جاء من تقديم المفعول على الفاعل، حتى صار تقديم المفعول كالأصل»، وحمل عليه قول الشاعر [من الطويل]:

١٢١- جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيٌّ بَنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ قَعَلَ
وذلك خلاف ما عليه الجمهور، والصواب أن تكون الهاء عائدةً إلى المصدر، والتقدير: «جَزَى رَبُّ الْجَزَاءِ»، وصار ذكر الفعل كتقديم المصدر، إذ كان دالاً عليه. ومثله قولهم: «من كَذَبَ كان شراً له»، أي: كان الكذبُ شراً له. وبعضهم يقول:

١٢١- التخریج: البيت للناطقة الليثاني في ديوانه ص ١٩١؛ والخصائص ٢٩٤/١؛ وله أو لأبي الأسود الدولي في خزنة الأدب ٢٧٧/١، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٧؛ والدرر ٢١٧/١؛ وللناطقة أو لأبي الأسود أولعبد الله بن همارق في شرح التصريح ٢٨٣/١؛ والمقاصد النحوية ٤٨٧/٢؛ ولأبي الأسود الدولي في ملحق ديوانه ص ٤٠١؛ وتخليص الشواهد ص ٤٩٠؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٢٥/٢؛ وشرح الأشموني ٥٩/٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٥٢؛ ولسان العرب ١٠٨/١٥ (عوي)؛ وجمع الهوامع ٦٦/١.

الإعراب: «جَزَى»: فعل ماضٍ. «رَبُّهُ»: فاعل مرفوع وهو مضاف، والهاء: في محلّ جَزَ بالإضافة. «عَدِيٌّ»: جار ومجرور متعلقان بـ«جَزَى». «عَدِيٌّ»: مفعول به منصوب. «بَنَ»: نعت «عَدِيٌّ»، منصوب، وهو مضاف. «حَاتِمٍ»: مضاف إليه مجرور. «جَزَاءَ»: مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف. «الْكِلَابِ»: مضاف إليه مجرور. «الْعَاوِيَاتِ»: نعت «الْكِلَابِ» مجرور. «وَقَدْ»: الوار: حالية، «قَدْ»: حرف تحقيق. «فَعَلَ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح وسكن للوقف، والفاعل هو. وجملة «جَزَى رَبُّهُ...» الفعلية لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة «قَدْ فَعَلَ» الفعلية في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيٌّ» حيث عاد الضمير في الفاعل «رَبُّهُ» إلى المفعول «عَدِيٌّ»، والمفعول متأخر لفظاً ورتبة. وهذا ممنوع عند جمهرة النحاة، وأجازه بعضهم.

الضمير في البيت يعود إلى المفعول بعده، ولكن على سبيل الضرورة، ولا يجوز مثله في حال الاختيار وسعة الكلام. فاعرفه.

فصل

[الفاعل المضمَر]

قال صاحب الكتاب: «ومضمَرُه في الإسناد إليه كمُظْهَرُه؛ تقول: «ضربت»، و«ضربتُ»، و«ضربوا»، و«ضربن»، وتقول: «زيدٌ ضَرَبَ»، فتثني في «ضَرَبَ» فاعلاً، وهو ضميرٌ يرجع إلى «زيد» شبيهة بالناء الراجعة إلى «أنا»، و«أنت» في «أنا ضربتُ»، و«أنت ضربتَ».



قال الشارح: لا فرق بين إسناد الفعل إلى الفاعل الظاهر، وبين إسناده إلى المضمَر، من جهة حصول الفائدة. واشتغال الفعل بالفاعل المضمَر كاشتغاله بالظاهر، إلا أنك إذا أسندته إلى ظاهر، كان مرفوعاً، وظهر الإعراب فيه؛ وإذا أسندته إلى مضمَر، لم يظهر الإعراب فيه، لأنه مبني، وإنما يُحَكَّم على محلّه بالرفع. فإذا قلت: «ضَرَبْتُ»، كانت الناء في محلّ مرفوع، لأنها الفاعلة. واعلم أن الفعل الماضي إذا اتصل به ضميرُ الفاعل، سكن آخره، نحو: «ضَرَبْتُ»، و«قِيلْتُ»، وذلك لثلاث يتوالى في كلمة أربع متحرّكات لوازم. فقولنا «لوازم» تحرّز من ضمير المفعول، لأن الفعل لا يسكن لامه إذا اتصل به ضميرُ المفعول، لأن ضمير المفعول ليس بلازم للفعل؛ ألا ترى أنه يجوز إسقاطه وحذفه، وأن لا تذكره، فتقول: «ضَرَبْتُكَ»، بالتحريك، فيجتمع فيه أربع متحرّكات، إذا لم تكن لوازم، لأن ضمير المفعول في حكم المنفصل؛ فعلى هذا تقول: «ضَرَبْتُنا»، بسكون الباء، إذا أردت الفاعل. ويقع الظاهر بعده منصوباً، لأنه المفعول. وتقول «ضَرَبْتُنا»، بحركة الباء، إذا أردت المفعول، ويقع الظاهر بعده مرفوعاً، لأنه الفاعل. فقد بان الفرق بين «ضَرَبْتُنا»، و«ضَرَبْتُنا»؛ و«حَدَّثْتُنا»؛ و«حَدَّثْتُنا»؛ إذا أسكنت فالضمير فاعل، وإذا حرّكت فالضمير مفعول.

وقوله: «فهو ضميرٌ يرجع إلى زيد»؛ يريد بذلك أنك إذا أخبرت عن «أنا»، وهو ضميرٌ منفصل، فقلت: «أنا ضربت»، وعن «أنت» في قولك «أنت ضربت»؛ فكما يعود إلى كلّ واحد منهما ضميرٌ متصل، يظهر في اللفظ له صورة، تُدركها الحاسة في الخط، كان كذلك في الغائب، ولم يظهر له صورة، ولا لفظ، حملاً لما جهل أمره على ما علم. فاعرفه.

فصل

[التنازع]

قال صاحب الكتاب: «ومن إضمار الفاعل قولك: «ضَرَبَنِي وضربتُ زيداً»، تُضَجِر

في الأول اسمٌ مَن ضربه وضربته إضماراً على شريطة التفسير، لأنك لما حاولت في هذا الكلام أن تجعل «زيداً» فاعلاً ومفعولاً، فوجهت الفعلين إليه، استغنيت بذكره مرّة. ولما لم يكن بُدٌّ من إعمال أحدهما فيه، أعملت الذي أوليته إياه. ومنه قول طُفَيْل؛ أنشده سيبويه [من الطويل]:

١٢٢- [وَكُفْمًا مُدْمَاةً كَأَنَّ مُتَوْنَهَا] جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنٌ مُذْهَبٌ

قال الشارح: هذا الفصل من بابِ إعمالِ الفعلين. وهو بابُ الفاعلين والمفعولين. اعلم أنك إذا ذكرت فعلين، أو نحوهما من الأسماء العاملة، ووجهتهما إلى مفعول واحد؛ نحو: «ضَرَبْتَنِي وضربتُ زيداً»، فإنَّ كلَّ واحد من الفعلين موجهٌ إلى «زيد» من جهة المعنى، إذ كان فاعلاً للأول، ومفعولاً للثاني، ولم يجر أن يعملهما جميعاً فيه، لأنَّ الاسم الواحد لا يكون مرفوعاً ومنصوباً في حال واحدة. على أنَّ الفراء قد ذهب إلى أنك إذا قلت: «قَامَ وَقَعْدَ زيدٌ»، فبكلا الفعلين عاملٌ في «زيد». وهو ضعيفٌ، لأنَّ من الجائز

١٢٢ - التخرُّج: البيت لطيفيل الغنوي في ديوانه ص ٢٣؛ وأمالى ابن الحاجب ص ٤٤٣؛ والإنصاف ١/ ٨٨؛ والرد على النحاة ص ٩٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٨٣؛ والكتاب ١/ ٧٧؛ ولسان العرب ٢/ ٨١ (كمت)، ٤/ ٤١٣ (شعر)، ١٤/ ٢٧٠ (دمي)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢٤؛ ويلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٥١٥؛ وتذكرة النحاة ص ٣٤٤؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٠٤؛ والمقتضب ٤/ ٧٥. اللغة: كمتاً: جمع أكمت وهو الذي يخالط حمرة سواد. مدامة: شديدة الحمرة كأنها مغطاة بالدم. متونها: ظهورها. المذهب: المموه بالذهب. استشعرت: لبسته شعاراً وهو ما يلي الجسد من الثياب.

المعنى: يصف خيلاً بأنها ذات لون أحمر مائل إلى الذهبي بسبب انعكاس أشعة الشمس على عرقها. الإعراب: «وكمتاً»: الواو: عاطفة، «كمتاً»: اسم معطوف على «الخيّل» في بيت سابق نصّه: جَلَبْنَا مِنَ الْأَعْرَافِ أَعْرَافَ غَمْرَةٍ وَأَعْرَافَ لُبْنَى الْخَيْلِ يَا بُعْدَ مُجَلَّبٍ «مدماة»: صفة لـ «كمتاً» منصوبة بالفتحة. «كأن»: حرف مشبّه بالفعل. «متونها»: اسم «كأن» منصوب بالفتحة، وهو مضاف و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جرٍّ بالإضافة. «جرى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «فوقها»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، وهو مضاف و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جرٍّ بالإضافة. «واستشعرت»: الواو: حرف عطف، و«استشعرت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: تاء التانيث الساكنة، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «لون»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «مذهب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «كأن متونها...»: في محل نصب صفة لـ «كمتاً». وجملة «جرى»: في محل رفع خبر «كأن». وجملة «استشعرت»: معطوفة على جملة «جرى».

والشاهد فيه قوله: «جرى واستشعرت لون» حيث تقدّم عاملان «جرى» و«استشعرت»، وتأخر عنهما معمول واحد «لون»، وأول العاملين يطلبه فاعلاً، والثاني يطلبه مفعولاً، وقد أعمل الثاني.

تغييرَ أحدِ العاملين بغيره من التواصب، وحيتثُ بذوي إلى أن يكون الاسم الواحد مرفوعاً ومثبوتاً في حال واحدة، وذلك فاسدٌ. وإذا لم يجز أن يعمل مفعلاً فيه، وجب أن يعمل أحدهما فيه، وتقدّر للآخر معمولاً يدلّ عليه المذكورُ.

وذهب الجميع إلى جوازِ إعمالِ أَيْهَمَا شَيْئٍ، واختلفوا في الأولوية^(١)؛ فذهب البصريون إلى أن إعمالَ الثاني أولى، وذهب الكوفيون إلى أن إعمالَ الأول أولى^(٢). فإذا قلت: «ضربني وضربتُ زيداً»، نصبت «زيداً»، لأنك أعملت فيه «ضربتُ»، ولم تُعمل الأولَ فيه لفظاً، وإن كان المعنى عليه.

وذهب سيبويه^(٣) إلى أن في «ضربني» فاعلاً مضمراً دلّ عليه المذكورُ. وحملَه على القول بذلك امتناعُ خُلُوِّ الفعل من فاعلٍ في اللفظ.

وذهب الكسائي إلى أن الفاعل محذوفٌ دلّ عليه الظاهرُ. وكان الفراء لا يرى الإضمارَ قبل الذكر.

وأثرُ هذا الخلافِ يظهر في الثبنة والجمع، فتقول على مذهب سيبويه في الثبنة: «ضرباني وضربتُ الزيدَين»؛ وفي الجمع: «ضربوني وضربتُ الزيدَين»، فتُظهر علامةَ الثبنة والجمع، لأنّ فيه ضميراً. وتقول على مذهب الكسائي: «ضربني وضربتُ زيداً»، وفي الثبنة: «ضربني وضربتُ الزيدَين»؛ وفي الجمع: «ضربني وضربتُ الزيدَين»، فتوحّد الفعلَ الأولَ في كلّ حالٍ لخُلُوِّه من الضمير.

والصحيح مذهب سيبويه، لأنّ الإضمارَ قبل الذكر قد ورد عنهم في مواضعٍ على شريطةِ التفسير؛ من ذلك إضمارُ الشَّانِ والقِصَّةِ والحديثِ في بابِ المبتدأ والخبر وما دخل عليهما، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٤)؛ وهو إضمارُ الشَّانِ والحديثِ، وفسره بعده؛ ونحو قول الشاعر [من الطويل]:

١٢٣- إذا مُتَّ كانَ النَّاسُ نِصْفَانِ: شَامِتٌ وَآخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

(١) في الطبعتين: «الأولوية»، والتصحيح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة لينغ ص ٩٠٥.

(٢) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. ص ٨٣، ٩٦.

(٣) الكتاب ٧٨/١.

(٤) الإخلاص: ١.

١٢٣- التخريج: البيت للعجير السلولي في الأزهية ص ١٩٠؛ وتخليص الشواهد ص ٢٤٦؛ وخزانة الأدب ٧٢/٩، ٧٣؛ والدرر ٢٢٣/١، ٤١/٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١٤٤/١، والكتاب ٧١/١؛ والمقاصد النحوية ٨٥/٢؛ ونوادير أبي زيد ص ١٥٦؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٣٦؛ واللمع في العربية ص ١٢٢؛ وجمع الهوامع ٦٧/١، ١١١.

اللغة: صنفان: نوعان. الشامت: الذي يفرح بمصيبة غيره. مثن: مادح.

المعنى: يقول: إن الناس سيفترقون في شأنه إلى فرقتين: إحداهما تشمت به لكثرة غيظه لها، =

المراد: كان الشأن والأمرُ الناسُ نصفان.

ومن ذلك قوله: «نَعَمْ رجلاً زيد»، ففي «نَعَمْ» فاعلٌ مضمَرٌ فسرته النكرة بعده، والتقدير: «نعم الرجلُ رجلاً زيد»، أي المضمَرُ كنايةً عن رجلٍ. ومثله: «رُبُّهُ رجلاً» أدخل «رُبَّ» على مضمَرٍ لم يتقدَّم له ذكرٌ ظاهر، وفتره بما بعده؛ ويسميه الكوفيون المضمَرُ المجهول.

وأما حذفُ الفاعلِ البتَّة، وإحلاء الفعل عنه، فغيرُ معروف في شيء من كلامهم. فكان ما قلناه، وهو الحملُ على الإضمار بشرط التفسير أَوْلَى؛ إذ كان له نظيرٌ من كلام العرب، فكان أقلُّ مخالفة.

وقوله: «نَضْمِرُ في الأول اسم من ضربك وضربته»؛ يريد مضمَر الاسم المذكور، لأنَّه فاعلٌ ومفعولٌ من جهة المعنى؛ إذ كان ضارباً ومضروباً. ولذلك يُترجم ببابِ الفاعلين والمفعولين اللذين يفعل كل واحد منهما بصاحبه مثل ما يفعل به الآخر. فإذا قلت: «ضربني وضربُ زيداً»، أضمرت في الأول اسم «زيد» الذي فَعَلَ بك من الضرب مثل ما فعلت به. فأما البيت الذي أنشده، وهو من أبيات الكتاب، لطَفِيلُ الغنَوِيِّ [من الطويل]:

وَكُنْمَا مُدْمَاةً كَأَنَّ مُنُونَهَا جَرَى قَوْفُهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنٌ مُذْهَبٌ

فشاهد على إعمال الثاني، وهو اختيارُ سبويه، نصب «اللون» بـ «استشعرت»، وأضمر في «جَرَى» فاعلاً دلَّ عليه «لَوْنٌ مَتَّعِبٌ». ولو كان أعمل الأول، لَرَفَعَ اللون

= وأخرى ثني عليه لما نالت منه من خير.

الإعراب: «إذا»: ظرف زمان يتضمن معنى الشرط متعلق بجوابه. «مت»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير في محل رفع فاعل. «كان»: فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير الشأن محذوف. «الناس»: مبتدأ مرفوع. «نصفان»: خبر المبتدأ مرفوع بالالف لأنه مثني. «شامت»: بدل من «نصفان»، مرفوع، وقيل: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «نصف منهم شامت». «وآخر»: الراو: حرف عطف، «آخر»: معطوف على شامت، وقيل: مبتدأ أصله نعت لمحذوف مبتدأ تقديره: «ونصف آخر». مثن: نعت «آخر» على الأول، وخبر للمبتدأ على الثاني. «بالذي»: جار ومجرور متعلقان بـ «متن». «كنت»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير متصل في محل رفع اسم «كان». «أصنع»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنا».

وجملة «إذا مت...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «مت»: في محل جر بالإضافة. وجملة «كان الناس...»: جواب الشرط لا محل لها من الإعراب. وجملة «الناس نصفان»: في محل نصب خبر «كان». وجملة «كنت أصنع»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «كان الناس نصفان» حيث أضمر في «كان» ضمير الشأن، وأخبر عنه بالجملة الاسمية بعده.

بالفعل الأول، وكان أظهر ضمير المفعول في «استشعرت»، وقال: «استشعرت»؛ كأنه يصف خيلاً، وأن ألوانها كُملت مشوبةً بخمرة، كأن عليها شعار ذهب. و«الشعار»: ما يلي الجسد من الثياب، و«المذهب»: هاهنا؛ من أسماء الذهب. فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: «وكذلك إذا قلت: «ضربت وضربني زيد»، رفعت، لإيلائك إياه الرفع، وحذفت مفعول الأول استغناءً عنه. وعلى هذا يُعمل الأقرب أبداً، فنقول: «ضربت وضربني قومك». قال سيبويه ولو لم تحمِل الكلام على الآخر، لقلت: «ضربت وضربوني قومك»^(١). وهو الوجه المختار الذي ورد به التنزيل. قال الله تعالى: ﴿آتُونِي أَقْرَبَ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾^(٢)، و﴿هَازِمٌ أَقْرَبُوا كِتَابَ﴾^(٣) وإليه ذهب أصحابنا البصريون»^(٤).

قال الشارح: إذا قلت: «ضربت وضربني زيد»، برفع «زيد»، أعملت الثاني، وهو فعلٌ ومفعولٌ، وليس بعد الفعل والمفعول إلا الفاعل؛ والفاعل حقه الرفع، وهذا معنى قوله: «لإيلائك إياه الرفع»، بشير بذلك إلى قُربه منه، وحذفت مفعول الأول استغناءً عنه، ولم نُضَمِّره، لأن المفعول فضلةٌ، فلم تحتج إلى إضماره. وعلى هذا يُعمل الأقرب أبداً، وذلك متقضى القياس، فنقول: «ضربت وضربني قومك»، أعملت الثاني، ولذلك رفعت «القوم»، ووحدت الفعل لخلوه من الضمير. ولو أعملت الأول لقلت: «ضربت وضربوني قومك»، بنصب «القوم» وإظهار ضمير الجماعة في الفعل الثاني؛ لأن تقديره: «ضربت قومك وضربوني».

والوجه المختار: «ضربت وضربني قومك»، وبه ورد الكتاب العزيز. قال الله تعالى: ﴿آتُونِي أَقْرَبَ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾^(٥)؛ أعمل الثاني، ولو أعمل الأول لقال: «آتوني أقرغه عليه قطراً»، إذ التقدير: «آتوني قطراً أقرغه عليه». ومثله قوله تعالى: ﴿هَازِمٌ أَقْرَبُوا كِتَابَ﴾^(٦)؛ أعمل الثاني، وهو «أقرؤوا»، ولو أعمل الأول لقال: «هَازِمٌ أقرؤوه

(١) الكتاب ٧٦/١؛ وفيه: «وإنما كلامهم»: «ضربت وضربني قومك»، أي: بإعمال العامل الثاني.

(٢) الكهف: ٩٦.

(٣) الحاقة: ١٩.

(٤) انظر المسألة الثالثة عشرة في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين

والكوفيين». ص ٨٣، ٩٦.

(٥) الكهف: ٩٦.

(٦) الحاقة: ١٩.

كتابه». واعلم أن هذا الاستدلال بالظاهر والغالب؛ وذلك لأنه يجوز أن يكون أعمل الأول، وحذف المفعول الثاني، لأن المفعول فضلة يجوز أن لا يأتي به. ومثله قول الفرزدق [من الطويل]:

١٢٤- وَلَكِنْ يَضْفًا لَوْ سَبَيْتُ وَسَبَيْتُ بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ بَنِي مَنَافٍ وَهَاشِمٍ
فهذا مثل قولهم: «ضربت وضربني قومك»، أعمل الثاني، وهو «سبني»، ولو أعمل الأول لقال: «وسبوني»، لأن التقدير: «لو سببت بني عبد شمس وسبوني».



قال صاحب الكتاب: «وقد يُغْمَلُ الأوَّلُ، وهو قليل. ومنه قولُ عمر بن أبي ربيعة [من الطويل]:

١٢٥- [إذا هي لم تُسَنِّكْ بَعْدَ أَرَاكِ] تُشْخَلْ فَانْتَكَتْ بِهِ عُوْدُ إِسْجَلِ

١٢٤ - التخریج: البيت للفرزدق في ديوانه ٣٠٠/٢؛ وأساس البلاغة (نصف)؛ وتذكرة النحاة ص ٣٤٥، والرد على النحاة ص ٩٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١٩١/١؛ ولسان العرب ٣٣٢/٩ (نصف)؛ والمقتضب ٧٤/٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٧٩/٥.
اللمعة: نصفًا؛ إنصافًا وعدلاً.

المعنى: إن من العدل والإنصاف أن أتبادل السباب مع من هم أهل لي وأكفاء. الإعراب: «ولكن»: الواو: بحسب ما قبلها، «لكن»: حرف مشبّه بالفعل. «نصفًا»: اسم «لكن» منصوب بالفتحة. «لو»: حرف شرط غير جازم. «سببت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «وسبني»: الواو: للعطف، «سب»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «بنو»: فاعل «سبني» مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. «عبد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «شمس»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «ابن»: صفة «عبد» مجرورة بالكسرة. «مناف»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «وهاشم»: الواو: حرف عطف، «هاشم»: معطوف على «عبد شمس» مجرور مثله.

وجملة «لكن نصفًا...»: بحسب ما قبلها. وجملة «لو سببت...»: الشرطية مع جوابها المحذوف في محل رفع خبر «لكن». وجملة «وسبني بنو...»: معطوفة على جملة «لو سببت». وجملة جواب الشرط غير الجازم المحذوفة المقدرة بـ«لكن نصفًا»: لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «سببت وسبني بنو» حيث تنازع الفعلان (العاملان) المعمول ذاته «بنو عبد شمس»، الأول يطلبه مفعولاً، والثاني يطلبه فاعلاً، وقد أعمل الثاني، وهو جائز في الباب التنازع.

١٢٥ - التخریج: البيت لعمر بن أبي ربيعة في ملحقات ديوانه ص ٤٩٨؛ والرد على النحاة ص ٩٧؛ والكتاب ٧٨/١؛ ولطفيل الغنوي في ديوانه ص ٦٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١٨٨/١؛ ولعمر أو لطفيل أو للمقتنع الكندي في المقاصد النحوية ٣٢/٣؛ ولعبد الرحمن بن أبي ربيعة المخزومي أو لطفيل الغنوي في شرح شواهد الإيضاح ص ٨٩، وبلا نسبة في أمالي أبي الحاجب ٤٤٤/١؛ والدرر ١/٢٢٢؛ وشرح الأشموني ٢٠٥/١؛ وجمع الهوامع ٦٦/١.

اللمعة: تستاك: تستعمل السواك لتنظيف الأسنان. الأراك: نوع من الشجر تؤخذ منه أعواد السواك. =

وعليه الكوفيون. وتقول على المذهبيين: «قاما وقعد أخواك»، و«قام وقعد أخواك». وليس قول امرئ القيس [من الطويل]:

١٢٦- [ولو أن ما أسمع لأدنى معبشة] كفايني ولم أطلب قليل من المال

= تنخل: تم اختياره بدقة. إسحل: نوع من الشجر طيب الرائحة.

المعنى: إذا لم تنظف أسنانها بعود الأراك، نظفتها بعود إسحل.

الإعراب: «إذا»: ظرف زمان يتضمن معنى الشرط، خافض لشرطه متعلق بجوابه. «هي»: ضمير منفصل مبني في محل رفع فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: «إذا لم تستك...». «لم»: حرف نفي وجزم وقلب. «تستك»: فعل مضارع مجزوم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «بعود»: جار ومجرور متعلقان بـ«تستك»، وهو مضاف. «أراك»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «تنخل»: فعل ماضٍ مبني للمجهول. «فامساكت»: الفاء: حرف عطف، و«استاكت»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «به»: جار ومجرور متعلقان بـ«استاك». «عود»: نائب فاعل مرفوع بالضم، وهو مضاف. «إسحل»: مضاف إليه.

وجملة «إذا هي...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة الفعل المحذوف في محل جزم بالإضافة. وجملة «لم تستك»: تفسيرية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تنخل»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «تنخل فامساكت به عود إسحل» حيث تنازع عاملان معمولاً واحداً، والعامل الأول: «تنخل» يطلبه ليكون نائب فاعل له، والثاني: ليتعدى إليه بحرف الجزاء، وقد أعمل الشاعر العامل الأول «تنخل» فرفع «عود» على أنه نائب فاعل له، وأضمر ضمير هذا المعمول مع العامل الثاني، ولو أنه أعمل العامل الثاني، لقال: «تنخل فامساكت بعود إسحل» على أن يكون في «تنخل» ضمير مستتر تقديره: هو. يعود إلى «عود إسحل» المتأخر.

١٢٦ - التخريج: البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٩؛ والإنصاف ٨٤/١؛ وتذكرة النحاة ص ٣٣٩؛ وخزانة الأدب ٣٢٧/١، ٤٦٢؛ والدرر ٣٢٢/٥؛ وشرح شذور الذهب ص ٢٩٦؛ وشرح شواهد المغني ٣٤٢/١، ٦٤٢/٢؛ وشرح قطر الندى ص ١٩٩؛ والكتاب ٧٩/١؛ والمقاصد النحوية ٣/٣٥؛ وجمع الهوامع ١١٠/٢؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢٠١/١، ٦٠٢/٣؛ وشرح شواهد المغني ٨٨٠/٢؛ ومغني اللبيب ٢٥٦/١؛ والمقتضب ٧٦/٤؛ والمقرب ١٦١/١.

الإعراب: «ولو»: الواو: حرف عطف، «لو»: حرف امتناع لامتناع. «أن»: حرف مشبّه بالفعل. «ما»: حرف مصدرى. «أسمع»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الألف للتّعذر، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنا، والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محل نصب اسم «أن»، واسمها وخبرها في محل رفع فاعل لفعل محذوف والتقدير: «لو ثبت كون سمعي»، «لأدنى»: جار ومجرور متعلقان بـ«أدنى»، و«أدنى»: مضاف. «معيشة»: مضاف إليه مجرور. «كفايني»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتّعذر، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل، في محل نصب مفعول به. «ولم»: الواو: حرف عطف، «لم»: حرف نفي وجزم وقلب. «أطلب»: فعل مضارع مجزوم، والفاعل...: أنا، والمفعول به محذوف والتقدير: «لم أطلب الملك...». «قليل»: فاعل «كفى» مرفوع. «من المال»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لـ«قليل».

وجملة «أسمع...»: معطوفة على جملة سابقة. وجملة «كفايني»: لا محل لها من الإعراب لأنها =

من قبيل ما نحن بصّده؛ إذ لم يُوجَّه فيه الفعل الثاني إلى ما وُجَّه إليه الأول.

قال الشارح: قد ذكرنا أنه لا خلاف في جوازِ إعمالِ أيِّ الفعلين شئت، لتعلُّق معنى الاسم بكلِّ واحد من الفعلين. وإنما الخلاف في الأول منهما. فذهب الكوفيون إلى أنَّ إعمالَ الفعل الأول أولى، وتعلَّقوا بأبيات أنشدوها، منها قول عمر بن أبي ربيعة:

إذا هي لم تَسْنَكْ بعُودِ أراكِ تُنْخَلْ فاستاكث به عودُ إسْجَلِ

الشاهد فيه رفع «عودِ إسْجَلِ» بالفعل الأول، والتقدير: تُنْخَلْ عودُ إسْجَلِ فاستاكث به. ولو أعمل الثاني لقال: تُنْخَلْ فاستاكث بعُودِ إسْجَلِ. فقلوه: «تُنْخَلْ» أي: «اختير»، و«الإسْجَلُ»: شجرٌ يُشَبِّه الأثل، يُسْتَاك به، ينبت بالحجاز. وهذا لا دليل فيه، لأن ذلك يدلُّ على الجواز، ولا خلاف فيه. وأما أن يدلَّ على الأوليّة فلا.

وحجّة البصريين في ترجيح إعمالِ الثاني أنه أقرب إلى المعمول، وليس في إعماله تغييرُ المعنى، إذ لا فرق في المعنى بين إعمالِ الأول والثاني، وتكتسب به رعاية جانبِ القُربِ وحُرْمَةِ المجاورة. ومما يدلُّ على رعايتهم جانبَ القرب والمجاورة أنهم قالوا: «جُحِرُ ضَبٌّ حَرِبَ»، «وماءٌ شَنُّ بارِدٍ»، فأتبعوا الأوصاف إعرابَ ما قبلها، وإن لم يكن المعنى عليه؛ ألا ترى أنَّ الضبَّ لا يوصف بالخراب، والشَّنُّ لا يوصف بالبرودة، وإنما هما من صفات الجُحُر والماء. ومن الدليل على مراعاة القرب والمجاورة قولهم: «حَسَنَتْ بِصَدْرِهِ وَصَدَرَ زَيْدٌ»، فأجازوا في المعطوف وجهين؛ أجودهما الخفضُ ههنا حملاً على الباء، وإن كانت زائدة في حكم الساقط، للمقرب والمجاورة. وكان إعمالُ الثاني فيما نحن بصّده أولى للمقرب والمجاورة، والمعنى فيهما واحد.

قال: وتقول على المذهبين: «قاما وقعدا أخواك»، و«قام وقعد أخواك».

قد تقدّم من قولنا أنه إذا وُجَّه الفعلان إلى اسم واحد، لا يجوز أن يعمل فيهما جميعاً، وإذ كانت القضية كذلك، وجب أن يعمل فيه أحدهما لفظاً ومعنى، ويعمل

= جواب شرط غير جازم. وجملة «لم أطلب»: لا محل لها من الإعراب لأنها اعتراضية.

والشاهد فيه قوله: «كفاني ولم أطلب قليل» حيث جاء قوله: «قليل» فاعلاً لـ «كفاني»، وليس البيت من باب الننازع، لأن من شرط الننازع صحة نوجه كل واحد من العاملين إلى المعمول المتأخر مع بقاء المعنى صحيحاً والأمر ههنا ليس كذلك، لأن القليل ليس مطلوباً.

الآخر فيه من جهة المعنى لا غير. فتقول على مذهب سيويه: «قاما وقعد أخواك، فثُني الفعل الأول، لأن فيه ضميرًا. وتقول: «قام وقعد أخواك» على مذهب البكسائي، وتوحد الفعلين جميعًا؛ الأول لأن فاعله محذوف عنده. والثاني لأنه عمل في الظاهر بعده. وتقول على مذهب الفراء: «قام وقعد أخواك»، فتوحد الفعلين جميعًا أيضًا، لخلوهما من الضمير، لأنهما جميعًا غملاً في هذا الاسم الظاهر ورَفَعاه.

فأما بيت امرئ القيس [من الطويل]:

فلو أن ما أسعى لأذني مبيشة كَفَانِي ولم أطلب قليل من المال

فليس من هذا الباب، لأن شرط هذا الباب أن يكون كل واحد من الفعلين موجَّهاً إلى ما وُجه إليه الآخر، وهو الاسم المذكور، وليس الأمر في البيت كذلك، لأن الفعل الأول موجَّه إلى القليل من المال، والثاني موجَّه إلى الملك، ولم يجعل القليل مطلوباً، وإنما كان مطلوبه الملك. وتلخيص معنى البيت: إنني لو سعيْتُ لمنزلة دَنِيَّة، كفاني قليل من المال، ولم أطلب الكثير؛ ألا ترى أنه قال في البيت الثاني:

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثِّلٍ وقد يذكرك المَجْدُ المؤَثِّلُ أمثالي

ولو نصب «قليلًا» بـ «أطلب» استحال المعنى، وصار التقدير: «كفاني قليل ولم أطلب قليلاً»، فيكون هذا عطفَ جملة على (١) جملة لا تعلق لإحدهما (٢) بالأخرى، كقولك: «ضربني زيد»، و«لم أكرم بكرًا»؛ وحذف المفعول من الجملة الثانية لدلالة البيت الثاني عليه؛ يصف بُعدَ همته، فيقول: لو كان سَعِيي في الدنيا لأذني حَظَّ فيها، لكفنتني البلغة من العيش، ولم أتعشَّ ما أتجشَّم. وإنما طَلَبِي مَعَالِي الأمور، كالملك ونحوه. فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: ومن إضماره قولهم: «إذا كان غداً فائتي»، أي: إذا كان ما نحن عليه غداً.

قال الشارح: يريد ومن إضمار الفاعل أن الإنسان يقول لِمَنْ يخاطبه في أمر يطلبه: «إذا كان غداً فائتي» يريد: إذا كان ما نحن عليه غداً فائتي. ف «كَانَ». ههنا، بمعنى الحدوث، والتقدير: إذا حدث هذا الأمر غداً، فائتي، فأضمر الفاعل لدلالة الحال عليه، وصار تفسير الحال كتقديم الظاهر. ونحو منه [من الطويل]:

(١) في الطبعين: «إلى»، والتصحيح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليزغ ص ٩٠٥.

(٢) في الطبعين: «لأحدهما»، والتصحيح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليزغ ص ٩٠٥.

١٢٧- فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي إِلَى قَطْرِ لَا إِخَالِكَ رَاضِيًا
المراد: فَإِنْ كَانَ لَا يَرْضِيكَ مَا جَرَى فِي الْحَالِ الَّتِي نَحْنُ عَلَيْهَا.

فصل

[إضمار عامل الفاعل]

قال صاحب الكتاب: «وقد يجيء الفاعل ورافعه مضمراً؛ يقال: «مَنْ فَعَلَ؟» فنقول: «زَيْدٌ»، بإضمار «فَعَلَ»، ومنه قوله عز وجل: «يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ»^(١)، فيمن قرأها مفتوحة الباء^(٢)، أي: يَسْبِّحُ لَهُ رِجَالٌ. ومنه بيت الكتاب [من الطويل]:

١٢٨- لِيُنَبِّكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ [وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِفُ]
أي: لِيُنَبِّكَ ضَارِعٌ.

١٢٧- التخريج: البيت لسوار بن المضرب في شرح التصريح ٢٧٢/١؛ والمقاصد النحوية ٤٥١/٢؛ وبلا نسبة في خزنة الأدب ٤٧٩/١٠؛ والخصائص ٤٣٣/٢؛ والمحتب ١٩٢/٢.

الإعراب: «فَإِنْ»: الفاء حرف استئناف، و«إِنْ»: حرف شرط جازم. «كَانَ»: فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر. «لَا»: حرف نفي. «يَرْضِيكَ»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الباء للثقل، فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، يعود إلى اسم «كَانَ»، والكاف ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «حَتَّى»: حرف جرّ. «تَرُدَّنِي»: فعل مضارع منصوب بـ«أَنْ» مضمرة وعلامة نصبه الفتحة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، والنون حرف للوقاية، والياء ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. والمصدر المؤول من «أَنْ تَرُدَّنِي» في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلقان بـ«يَرْضِيكَ». «إِلَى قَطْرِ»: جار ومجرور متعلقان بـ«تَرُدَّنِي». «لَا»: حرف نفي. «إِخَالِكَ»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وكسرت همزته على غير القياس، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. والكاف ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به أوّل. و«رَاضِيًا»: مفعول به ثانٍ منصوب.

وجملة «تَرُدَّنِي»: صلة الموصول الحرفي لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لَا يَرْضِيكَ»: في محلّ نصب خبر «كَانَ»، وجملة «لَا إِخَالِكَ رَاضِيًا»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو إذا الفجائية. وجملة فعل الشرط وجوابه استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. والشاهد فيه إضمار فاعل «كَانَ» التامة هنا، وذلك للدلالة الحال عليه، والمواد: فَإِنْ كَانَ لَا يَرْضِيكَ مَا جَرَى فِي الْحَالِ الَّتِي نَحْنُ عَلَيْهَا.

(١) النور: ٣٦ - ٣٧.

(٢) وهذه قراءة ابن عامر، وعاصم، وحفص، وشعبة، وغيرهم.

انظر: البحر المحيط ٤٥٨/٦؛ وتفسير الطبري ١١٢/١٨؛ وتفسير القرطبي ٢٧٥/١٢؛ وتفسير الرازي ٤/٢٤؛ والنشر في القراءات العشر ٣٣٢/٢.

١٢٨- التخريج: البيت للمحارث بن نهيك في شرح شواهد الإيضاح ص ٩٤؛ والكتاب ٢٨٨/١؛ وللبيد بن ربيعة في ملحق ديوانه ص ٣٦٢؛ ولنهشل بن حريّ في خزنة الأدب ٣٠٣/١؛ ولضرار بن نهشل في الدرر ٢/٢٨٦؛ ومعاهد التنصيص ٢٠٢/١؛ وللمحارث بن ضرار في شرح أبيات سيبويه ١١٠/١؛ ولنهشل، أو للمحارث، أو لضرار، أو لمزرد بن ضرار، أو للمهلhel في ديوانه ص ٢٣ =

قال الشارح: اعلم أن الفاعل قد يُذكر، وفعله الرفع له محذوفٌ لأمر يدل عليه، وذلك أن الإنسان قد يرى مضروباً أو مقتولاً، ولا يعلم من أوقع به ذلك الفعل من الضرب أو القتل، وكل واحد منهما يقتضي فاعلاً في الجملة، فيسأل عن الفاعل، فيقول: «من ضربه؟» أو: «من قتله؟» فيقول المسؤول: «زيد»، أو: «عمرو»، يريد: ضربه زيد، أو قتله عمرو، فيرتفع الاسم بذلك الفعل المقدّر، وإن لم ينطق به، لأن السائل لم يشك في الفعل، وإنما يشك في فاعله، ولو أظهره فقال: «ضربه زيد»، لكان أجود شيء، وصار ذكر الفعل كالتأكيد.

ومن ذلك قوله تعالى: «يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ * رَجَالٌ»^(١) بفتح الباء في قراءة عاصم وابن عامر. وذلك أنه بناء لِمَا لم يسم فاعله، فأقام الجار والمجرور بعده مقامَ الفاعل، ثم فسر من يُسَبِّحُ على تقدير سؤال سائل: «من يُسَبِّحُه؟» فقال: «رجال»، أي: يُسَبِّحُ له رجال، فرفع «رجالاً» بهذا الفعل المضمر الذي يدل عليه «يُسَبِّحُ»، لأنه لما قال: «يُسَبِّحُ له»، دلَّ أنْ ثَمَّ مسبِّحاً.. ومثله بيتُ الكتاب:

لِيُبَيِّنَكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ وَمَخْتَبِطٌ مِمَّا تُطْبِخُ الطَّوَائِحُ

البيت لابن نهيك التَّهْشَلِي. والشاهد فيه رفع «ضارع» بفعل محذوف، كأنه قيل: «من يبكيه؟» فقال: «ضارعٌ لخصومة»، أي: يبكيه ضارع لخصومة. «والمختبِط»: المحتاج، وأصله ضربُ الشجر للإبل ليسقط ورقها وتُغْلَفَ. يصف أنه كان مُقيماً بحُجَّة

= والمقاصد النحوية ٢/ ٤٥٤؛ وخزانة الأدب ١/ ٣١٣؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٣٤٥، ٧/ ٢٤ وأمالى ابن الحاجب ص ٤٤٧، ٧٨٩؛ وأوضح المسالك ٢/ ٩٣؛ وتخليص الشواهد ص ٤٧٨؛ وخزانة الأدب ٨/ ١٣٩؛ والخصائص ٢/ ٣٥٣، ٤٢٤، وشرح الأشموني ١/ ١٧١؛ والشعر والشعراء ص ١٠٥، ١٠٦؛ والكتاب ١/ ٣٦٦، ٣٩٨؛ ولسان العرب ٢/ ٥٣٦ (طرح)؛ والمحتسب ١/ ٢٣٠؛ ومغني اللبيب ص ٦٢٠؛ والمقتضب ٣/ ٢٨٢؛ رهمع الهوامع ١/ ١٦٠.

الإعراب: «ليبك»: اللام: للأمر، «يبك»: فعل مضارع للمجهول مجزوم بحذف حرف العلة. «يزيد»: نائب فاعل مرفوع. «ضارع»: فاعل لفعل محذوف تقديره: «يبكيه». «لخصومة»: جار ومجرور متعلّقان بـ «ضارع»: «ومختبِط»: الواو: حرف عطف، و«مختبِط»: معطوف على «ضارع». «مما»: جار ومجرور متعلّقان بـ «مختبِط». «تطبخ»: فعل مضارع مرفوع. «الطوائح»: فاعل مرفوع. وجملة «ليبك...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يبكيه ضارع»: المقدّرة بدل من جملة «ليبك يزيد». وجملة «تطبخ...»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه: إضمار عامل الفاعل لقرينة، والتقدير: يبكيك ضارع. و«ضارع» فاعل لفعل محذوف دلّ عليه دخول الاستفهام المُقدّر، كأنه قيل: من يبكيه؟ فقبل: ضارع، أي: يبكيه ضارع، ثم حذف الفعل، و«يزيد» نائب فاعل «يبك» المجزوم بلام الأمر.

المظلوم، ناصراً له، مؤامياً للفقير المحتاج. و«الضارع»: الذليل الخاضع. و«تطيع»: تذهب وتُهْلِكُ، يُقال: أطاحت السُّنُونُ، إذا ذهبت^(١) به في طلب الرُّزْقِ، وأهلكته. و«الطَّوائِحُ»: جمعُ «مُطَيِّحَةٍ»، وهي القَوَافِذُ، يُقال: طَوَّحَتْهُ الطَّوائِحُ، أي: تَرَامَتْ به المَهَالِكُ، والقياسُ أن يُقال: «المَطَاوِخُ»، لأنَّه جمعُ «مطبعة»؛ وإنما جاء على حذف الزوائد، كما قال الله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ﴾^(٢)، والقياسُ: «ملاقِح»، لأنَّه جمعُ «مُلقِحَةٍ»، وإنما جاء محذوف الزوائد وزواه الأصمعيُّ: «لَيْتَنِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لخصومة»، على بنية الفاعل، ولا شاهد فيه على هذه الرواية. فعلى قياس قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ * رِجَالٌ﴾^(٣) أجاز سيبويه: «ضُرِبَ زَيْدٌ عَمْرُو»، لأنَّكَ لَمَّا قُلْتَ: «ضُرِبَ» عُلِمَ أَنَّ لَهُ ضَارِباً، والتقديرُ ضَرَبَهُ عَمْرُو! ومثله قراءة من قرأ ﴿رَبِّينَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾^(٤)، قال أبو العباس: «المعنى: رَبَّيْنَهُ شُرَكَاؤُهُمْ»، فرفع الشركاء بفعل مضمر دلَّ عليه: رَبَّينَ.

قال صاحب الكتاب: والمرفوع في قولهم: «هل زيد خرج؟» فاعل فعل مضمر يفسره الظاهر. وكذلك، في قوله عز وجل: ﴿وَإِنْ أَمَدَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾^(٥)، وبيت الحماسة [من البسيط]:

١٢٩- [إِذَا لِقَامَ بِضُرِّي مَعْشَرُ خُشْنٍ عَشْدَ الْحَفِيفَةِ] إِنْ ذُو لَوْثَةٍ لَنَا

- (١) في الطبعتين: «أذهبت»، والتصحيح عن جدول التصحيحات المرفق بطبعة ليبزغ ص ٩٠٥. وفي هامش الطبعة المصرية: «في نسخة ذهبت به».
- (٢) الحجر: ٢٢.
- (٣) النور: ٣٦ - ٣٧.
- (٤) الأنعام: ١٣٧. وهذه قراءة أبو عبد الرحمن السلمي والحسن وغيرهم.
- انظر: البحر المحيط ٤/ ٢٢٩، ٢٣٠؛ وتفسير الطبري ١٢/ ١٣٧؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٦٣؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/ ٣٢١.
- (٥) التوبة: ٦.

١٢٩ - التخريج: البيت لقريط بن أنيف في خزانة الأدب ٧/ ٤٤١؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٦٨؛ وللحماسي في مغني اللبيب ١/ ٢١؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٨/ ٤٤٥، ٤٤٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٤٣؛ ولسان العرب ١٣/ ١٤٠ (خشن)؛ ومجالس ثعلب ٢/ ٤٧٣.

المعنى: لو كنت من غيركم لنصرني وساندني قومٌ أشداء حين أغضب إذا ما لنتم وضعفتم.

الإعراب: «إِذَا»: حرف جواب وجزاء مهمل لا عمل له. «لِقَامَ»: اللام: واقعة في جواب شرط متقدم. «قَامَ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «بِضُرِّي»: الباء: حرف جر، و«نصرني»: اسم مجرور بالكسرة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «قَامَ». «مَعْشَرُ»: فاعل مرفوع بالضم. «خُشْنٍ»: صفة مرفوعة بالضم.

«عند»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بالفعل «قَامَ»، وهو مضاف. «الحفيظة»: مضاف إليه =

وفي مثل للعرب: «لو ذات سوارٍ لطمثني»^(١)، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾^(٢)، على معنى: ولو ثبت. ومنه المثل: «إلا حظية فلا ألبنة»^(٣)، أي: إن لا تكن لك في النساء حظية فإني غير ألبنة.

قال الشارح: اعلم أن الاستفهام يقتضي الفعل، وبطلبه. وذلك من قبيل أن الاستفهام في الحقيقة إنما هو عن الفعل، لأنك إنما تستفهم عما تشك فيه، وتجهل عمله. والشك إنما وقع في الفعل، وأما الاسم فمعلوم عندك. وإذا كان حرف الاستفهام إنما دخل للفعل، لا للاسم، كان الاختيار أن يليه الفعل الذي دخل من أجله. وإذا وقع الاسم بعد حرف الاستفهام، وكان بعده فعل، فالاختيار أن يكون مرتفعاً بفعل مضمر، دل عليه الظاهر؛ لأنه إذا اجتمع الاسم والفعل، كان حملاً على الأصل أولى، وذلك نحو قولك: «أزيد قام؟» ورفعته بالابتداء حسن، لا قبح فيه، لأن الاستفهام يدخل على المبتدأ والخبر. وأبو الحسن الأخفش يختار أن يكون مرتفعاً بفعل مضمر على ما قلناه. وأبو عمر الجزمي يختار أن يكون مرتفعاً بالابتداء، لأن الاستفهام يقع بعده المبتدأ والخبر، كما ذكرناه، ولا يفتر إلى نكلف تقدير محذوف.

وأما تمثيل صاحب الكتاب بقوله: «هل زيد قام؟» فلم يمثل بالهمزة، فيقول: «أزيد

= مجرور بالكسرة. «إن»: حرف شرط جازم. «ذو»: فاعل لفعل مقدر يفسره المذكور بعده، مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. «لوثة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «لانا»: فعل ماض مبني على الفتح، والالف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو.

وجملة «قام بنصري معشر خشن»: جواب شرط متقدم غير جازم لا محل لها من الإعراب. وجملة «لان ذو لوثه»: جملة فعل الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «لان»: تفسيرية لا محل لها من الإعراب. وجواب الشرط معطوف لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: إن لان ذو لوثه خشنوا.

والشاهد فيه: إضمار فعل الفاعل «ذو».

(١) ورد المثل في جمهرة الأمثال ١٩٣/٢؛ وزهر الأكم ٧٧/١؛ والعقد الفريد ١٢٩/٣؛ وفصل المقال ص ٣٨١؛ وكتاب الأمثال ص ٢٦٨؛ ولسان العرب ١٢/٥٤٣ (لطم)؛ والمستقصى ٢/٢٩٧؛ ومجمع الأمثال ١٧٤/٢.

يريد: لو لطمثني حزة ذات حلتي لاحتملت، ولكن لطمثني أمة عاطل. يقوله كريم يظلمه دني، فلا يقدر على احتمال ظلمه.

(٢) الحجرات: ٥.

(٣) ورد المثل في جمهرة الأمثال ٦٧/١؛ والعقد الفريد ١٠٥/٣؛ وفصل المقال ص ٢٣٧؛ وكتاب الأمثال ص ١٥٧؛ ولسان العرب ١٤/٣٩ (ألا)، ١٨٥ (حظا)؛ ومجمع الأمثال ١/٢٠؛ والمستقصى ١/٣٧٣.

والحظية: الحظوة والمكانة، والألبنة: التقصير. يضرب في الحث على مداراة الناس لنيل ما يحتاج إليه منهم.

قام؟ وذلك من قِبَل أن سيوييه يفرق بين الهمزة و«هَلْ». فعنده إذا قلت: «أزِيدُ قام؟» جاز أن يرتفع الاسم بالابتداء جوازًا حسنًا. وإذا قلت: «هل زيدُ قام؟» يقع إضمارُ الفعل لازمًا، ولم يرتفع الاسم بعده إلا بفعل مضمر على أنه فاعلٌ، وقُبِحَ رفعه بالابتداء. ولم يجز تقديمُ الاسم هنا إلا في الشعر، فلذلك مثله بـ «هَلْ» دون الهمزة.

وإنما قُبِحَ رفعه بعد «هَلْ» بالابتداء، ولم يقُبِحَ بعد الهمزة؛ وذلك من قِبَل أن الهمزة أمُّ الباب، وأعمُّ تصرُّفًا، وأقواها^(١) في باب الاستفهام؛ لأنها تدخل في مواضع الاستفهام كلها، وغيرها مما يُستفهم به، يلزم موضعًا، ويختص به، وينتقل عنه إلى الاستفهام، نحو: «مَنْ» و«كَمْ» و«هَلْ»، فـ «مَنْ»: سؤالٌ عَمَّنْ يعقل. وقد تنتقل فتكون بمعنى «الَّذِي»، و«كَمْ»: سؤالٌ عَن عَدَدٍ، وقد تُستعمل بمعنى «رُبَّ»، و«هَلْ»: لا يُسألُ بها في جميع المواضع. ألا ترى أنك تقول: «أزِيدُ عندك أم عمرو؟» على معنى «أبُهِمَا عندك؟» ولم يجز في ذلك المعنى أن تقول: «هل زيدُ عندك أم عمرو؟» وقد تنتقل عن الاستفهام إلى معنى «قَدْ»، نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ مِنْ الْأَدْهِرِ﴾^(٢)، أي: قد أتى. وقد تكون بمعنى النفي، نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِنْسَانِ﴾^(٣).

وإذا كانت الهمزة أعمَّ نصرُفًا، وأقوى في باب الاستفهام، توسعوا فيها أكثر مما توسعوا في غيرها من حروف الاستفهام، فلم يستقبحوا أن يكون بعدها المبتدأ والخبر، ويكون الخبرُ فعلًا. واستقبح ذلك في غيرها من حروف الاستفهام لقلَّةِ نصرُفها.

فإن قيل: إذا كان الاستفهام يقتضي الفعل، على ما أقررتم، فما بالكم ترفعون بعده المبتدأ والخبر؟ فتقولون: «أزِيدُ قائمٌ؟» و«هل زيدُ قائمٌ؟» فالجواب: أن الجملة قبل دخول الاستفهام تدلُّ على فائدة؛ فدخل الاستفهام سؤالاً عن تلك الفائدة.

وذكرُ قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾^(٤)؛ فـ «أخذ» هنا مرتفع بفعل مضمر تفسيره الظاهر الذي هو «استجارك»، والتقدير: «إن استجارك أحدٌ من المشركين استجارك فأجره»، وذلك أن «إن» في باب الجزاء بمنزلة الألف في باب الاستفهام. وذلك لأنها تدخل في مواضع الجزاء كلها، وسائر حروف الجزاء نحو: «مَنْ» و«مَتَى» لها مواضع مخصوصة؛ فـ «مَنْ»: شرطٌ فيمن يعقل، و«مَتَى»: شرطٌ

(١) في الطبعين: «وأقواها»، وقد صحَّحتها طبعة ليزغ ص ٩٠٥: «أقواهما»، وأعتقد أن هذا التصحيح غير صحيح، فالمقصود أن الهمزة أقوى أدوات الاستفهام.

(٢) الإنسان: ١.

(٣) الرحمن: ٦٠.

(٤) التوبة: ٦.

في الزمان، وليست «إن» كذلك، بل تأتي شرطاً في الأشياء كلها، فلذلك حسن أن يُلَبِّسَ الاسم في اللفظ، ويُقدَّر له عامل، وذلك نحو: «إن زيد أتاني آتياً»، ترفع «زيداً» بفعل مضمر يُفسَّرُه هذا الظاهر، والتقدير: إن أتاني زيد أتاني آتياً، قال النمر بن تولب [من الكامل]:

١٣٠- لا تجزعي إن منفساً أهلكته وإذا هلكك فعبئ ذلك فاجزعي
نصب «منفساً» بعد «إن» بإضمار فعل تقديره: «إن أهلكك منفساً أهلكته». ويجوز رفع «منفس»، فيقال: «إن منفساً أهلكته»، على تقدير «إن هلك منفس». ولا بد من تقدير فعل إما ناصب وإما رافع.

١٣٠- التخريج: البيت للنمر بن تولب في ديوانه ص ٧٢؛ وتخليص الشواهد ص ٤٩٩؛ وخزانة الأدب ٣١٤/١، ٣٢١، ٣٦١/١؛ وسمط اللآلي ص ٤٦٨؛ وشرح أبيات مسيبويه ١/١٦٠؛ وشرح شواهد المغني ١/٤٧٢، ٢/٨٢٩؛ والكتاب ١/١٣٤؛ ولسان العرب ٦/٢٣٨ (نفس)، ١١/٢١١ (خلل)؛ والمقاصد النحوية ٢/٥٣٥؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ٢٤٨؛ والأشباه والنظائر ٣/١٥١؛ والجنى الداني ص ٧٢؛ وجواهر الأدب ص ٦٧؛ وخزانة الأدب ٣/٣٢، ٩/٤١، ٤٣، ٤٤؛ والردة على النحاة ص ١١٤؛ وشرح الأشموني ١/١٨٨؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٦٤؛ وشرح قطر الندى ص ١٩٥؛ ولسان العرب ٤/٦٠٤ (عمر)، ومغني اللبيب ١/١٦٦، ٤٠٣؛ والمقتضب ٢/٧٦.

اللفظة: لا تجزعي: لا تخافي. المنفس: (هنا) المال الكثير. أهلكته: أنفقت. هلكك: مٹ.

المعنى: يخاطب الشاعر زوجته بقوله: لا تخافي على إنفاقي المال وتبذيره، فإنني ما دمت حياً لن تحتاجي إلى شيء، وإذا مٹ فعند ذلك اجزعي، لأنك لن تجدي من بعدي مَن يؤمّن لك حاجتك.

الإعراب: «لا»: ناهية جازمة. «تجزعي»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون، والياء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «إن»: حرف شرط جازم. «منفساً»: مفعول به لفعل محذوف، منصوب بالفتحة، والتقدير: «أهلكك منفساً». «أهلكته»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني، في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «وإذا»: الواو: حرف استئناف، «إذا»: ظرف يتضمّن معنى الشرط، خافض لشرطه متعلّق بجوابه. «هلكك»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «فعند»: الفاء: زائدة، و«عند»: ظرف زمان متعلّق بالفعل «اجزعي»، وهو مضاف. «ذلك»: اسم إشارة مبني في محل جر بالإضافة. واللام حرف للبعد والكاف خطاب. «فاجزعي»: الفاء: واقعة في جواب الشرط، «اجزعي»: فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بياء المخاطبة. والياء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل.

وجملة «لا تجزعي»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إن منفساً أهلكته فلا تجزعي» الشرطية: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أهلكته»: تفسيرية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إذا هلكك فلا تجزعي» الشرطية: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «هلكك»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «اجزعي»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها جواب شرط غير جازم.

والشاهد فيه قوله: «إن منفساً أهلكته» حيث نصب «منفساً» بإضمار فعل دلّ عليه ما بعده، لأن حرف الشرط يقتضي فعلاً مظهرًا أو مضمراً. هذا على رواية البصريين. أما الكوفيون فيروونه برفع «منفس» بفعل مفسر بالمذكور، والتقدير: إن هلك، أو أهلك منفس.

وزعم الفراء أن «أحدًا» في الآية يرتفع بالعائد الذي عاد إليه، وهو ضميرُ الفاعل الذي في «استجارك». وهو قول فاسد، لأننا إذا رفعناه بما قال، فقد جعلنا استجارك خبرًا لـ «أحد» وصار الكلام كالمبتدأ والخبر.

وأما بيت الحماسة [من البسيط]:

إِذَا لَقَامَ يَنْضَرِي مَغْشَرُ خُشْنٍ عِنْدَ الْحَفِيفَةِ إِنْ ذُو لَوْثَةٍ لَانَا

الشاهد فيه: رفع «ذو لوثة» بفعل مضمّر دلّ عليه «لانا»، والتقدير: «إن لأن ذو لوثة لانا»، لمكان حرف الجزاء، وهي «إن»، واقتضائها الفعل، وأنه لا يقع بعدها مبتدأ وخبر؛ لا يجوز أن يُقال: «إن زيد قائم أكرمك»، و«الخُشْنُ» جمع «أخشن»، بمعنى «الخُشْن»، والجمع «خُشْن» يسكون الشين، نحو قوله [من الرجز]:

١٣١- أَلَيْنُ مَسًّا فِي حَوَايَا الْبَطْنِ مِنْ يَشْرِبِيَّاتٍ قِذَاذٍ خُشْنٍ
وتحريكُ الشين في البيت ضرورة، و«الحَفِيفَةُ»: العَضْبُ. و«الْثَوْتَةُ»: الضَّعْفُ والاسترخاء؛ أي: إنهم يخشون إذا لأن الضعيفَ لَعَجَزٍ أو ذَلَّةٍ. يصفهم بالَمَنَّةِ.

وأما المثل، وهو قولهم: «لو ذات سوارٍ لطمَنتي»، فالاسم الذي هو «ذات سوار» مرتفعٌ بعد «لو» بفعل مقدّر دلّ عليه «لطمَنتي»، والتقدير: «لو لطمَنتي ذات سوار لطمَنتي»، من قبل أن «لو» تقتضي الفعل اقتضاء «إن» الشرطية، لأن «لو» شرطٌ فيما مضى، كما أن «إن» شرطٌ فيما يستقبل.

ويحكى أن حاتمًا الطائي أَسْرَفَ في بلاد بني عَثْرَةَ، فغاب عنها الرجال، وبقي فيما بين نسائهم حاتمٌ مقيّدًا مغلولًا، ثم اتفق لهؤلاء الرجال، فارتحلن بحاتم. فلما بلغن بعض الطريق، مَسَّهنَّ الجُوعُ. وكان عادةُ الجاهلية أكلُ الفَصِيدِ في المَحْمَصَةِ^(١). فقال: افْكُكُنَّ

١٣١ - التخرّيج: الرجز بلا نسبة في شرح عمدة الحفاظ ص ٧٦٣، ولسان العرب ١٣/ ٧٣ (نقن)، ١٣/ ١٤٠ (خشن)؛ والمقاصد النحوية ٤٦/ ٤.

شرح المفردات: حوايا البطن: الأمعاء - يثريّات: منسوبة إلى مدينة يثرب. القِذَاذ: جمع قَذ: السهم الذي لا ريش عليه.

الإعراب: «ألين»: خبر لمبتدأ محذوف مرفوع بالضمّة. «مسّا»: تمييز منصوب بالفتحة. «في حوايا»: جاز ومجرور متعلّقان بـ «ألين». «البطن»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «من»: حرف جر. «يثريّات»: اسم مجرور بالكسرة الظاهرة، والجاز والمجرور متعلّقان بـ «ألين». «قِذَاذ»: صفة مجرورة بالكسرة. «خشن»: صفة ثانية مجرورة بالكسرة.

وجملة «هي ألين»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «خُشْن» حيث حرك الشين للضرورة.

(١) الفصيد: دَمٌ كان يُوضَع في الجاهلية في معنى من قَصِد عرق البعير، ويُسَوَّى، وكان أهل الجاهلية يأكلونه ويُطعمونه الضيف في الأزمة. (لسان العرب ٣/ ٣٣٦ (فصد)).
والمخمصة: المجاعة، والجوع. (لسان العرب ٩٧/ ٣٠ (خمص)).

عني العُلُّ لأفُزِدَ. ففككن عنه، فنزل عن الناقة ونَحَرها، ففيل له في ذلك، فقال: «هكذا فَرَدِي أَنَّهُ»، فلطمته جاريةً بما فعل، فقال: «لو ذاتُ سوارٍ لطمتني»، يريد: لو حُرَّةٌ لطمتني. والمعنى لو لطمتني من كانت في الشَّرَفِ لي كُفْتًا، لَهَا عَلِيٌّ ذَلِكَ.

وأما المَثَلُ الآخر، وهو قول العرب: «إِلَّا خَطِيئَةٌ فَلَا أَلِيَّةُ»^(١)، فمعناه: «إِنْ لَا تَكُنْ لَكَ فِي النِّسَاءِ حَظِيَّةٌ، فَإِنِّي غَيْرُ أَلِيَّةٍ»؛ كَأَنَّهَا قَالَتْ: «إِنْ كُنْتُ مِمَّنْ لَا تَحْطَى عِنْدَهُ امْرَأَةٌ، فَإِنِّي غَيْرُ أَلِيَّةٍ». ولو عَنَتْ بِالْحَظِيَّةِ نَفْسَهَا، لَمْ يَكُنْ إِلَّا نَصَبًا؛ إِذِ التَّقْدِيرُ: «إِلَّا أَكُنْ حَظِيَّةً»، فَيَكُونُ مَنْصُوبًا، لِأَنَّهُ خَبَرُ «كَانَ». يُضْرَبُ لِمَنْ أَخْطَأَتْهُ الْحُطُوءُ، فَيَقَالُ: إِنْ أَخْطَأْتُكَ الْحُطُوءُ فِيمَا تَطْلُبُ، فَلَا تَأُلْ أَنْ تَتَوَدَّدَ إِلَى النَّاسِ، لَعَلَّكَ تُذَكِّرُ بَعْضَ مَا تَرِيدُ. وَأَصْلُهُ فِي الْمَرْأَةِ تَصَلَّفُ عِنْدَ زَوْجِهَا. وَ«حَظِيَّةٌ»، وَ«أَلِيَّةٌ» «فَعِيلَةٌ» مِنْ «الْحُطُوءِ»، وَ«الْأَلُو». وَ«الْوُثُّ» أَي: قَصَرْتُ. وَالْأَصْلُ «حَظِيوَةٌ»، وَ«أَلِيوَةٌ»، وَإِنَّمَا قُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً لَوْقُوعِ الْيَاءِ السَّاكِنَةِ قَبْلُهَا عَلَى حَذِّ «مَبِيدٍ» وَ«مَبِيتٍ».

وأما قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾^(٢) فَ «أَنَّ» وما بعدها من الاسم والخبر بتأويل مصدر من لفظ الخبر مضاف إلى الاسم، وهو في موضع رفع بفعل محذوف، وتقديره: ولو ثبت صَبْرُهُمْ، أو وقع، لما ذكرناه من أَنَّ «لو» لا يَلْبِثُهَا إِلَّا الْفَعْلُ. وَاَعْلَمُ أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: «لَوْ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ لَأَكْرَمَنَاهُ»، لَمْ يَجْزْ؛ وَإِذَا قُلْتَ: «لَوْ أَنَّ زَيْدًا قَامَ لَأَكْرَمَنَاهُ»، جَازَ، وَذَلِكَ لَوْقُوعِ الْفَعْلِ فِي خَبَرِ «أَنَّ»، فَيَكُونُ مَفْسُورًا لِذَلِكَ الْفَعْلِ الْمَحْذُوفِ الرَّافِعِ، كَأَنَّا قُلْنَا: «لَوْ صَحَّ أَنَّ زَيْدًا قَامَ»، أَوْ: «لَوْ ثَبَتَ».

فإن قيل: فكيف يكون «قام»، من قولك: «لَوْ أَنَّ زَيْدًا قَامَ» دَالًّا عَلَى «صَحَّ» وَ«ثَبَّتَ»، وليس من لفظه؟ قيل: لَمَّا كَانَا فِي الْمَعْنَى شَيْئًا وَاحِدًا، جَازَ أَنْ يَفْشَرَ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ؛ أَلَا نَرَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ تَقُولَ: «قَامَ زَيْدٌ»، وَبَيْنَ أَنْ تَقُولَ: «صَحَّ قِيَامُ زَيْدٍ»، أَوْ: «ثَبَّتَ قِيَامُ زَيْدٍ»؛ فَلَمَّا كَانَ إِنْيَاهُ فِي الْمَعْنَى، جَازَ أَنْ يَدُلَّ «قَامَ» عَلَى «صَحَّ»، لِأَنَّ الصَّحَّةَ لِلْقِيَامِ، فَيَجُوزُ أَنْ يَدُلَّ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ، مِنْ حَيْثُ هُمَا فَعْلَانِ مَاضِيَانِ، وَأَحَدُهُمَا مَلْتَبَسٌ بِالْآخَرِ، مِنْ حَيْثُ كَانَتْ «أَنَّ» وَمَا اتَّصَلَ بِهَا فِي مَوْضِعِ الْمَصْدَرِ، وَالْفَعْلُ الْمَضْمَرُ مُسْتَدًّا إِلَيْهِ. وَقَدْ أَجَازَ سَبِيوِيهِ أَنْ تَكُونَ «أَنَّ» وَمَا اتَّصَلَ بِهَا بَعْدَ «لَوْ»، وَإِنْ كَانَ فِيهَا مَعْنَى الْمَجَازَةِ، فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ؛ وَجَازَ، لِأَنَّ الْفَعْلَ الَّذِي هُوَ خَبَرُ «أَنَّ» يُصَحِّحُ لَهَا مَعْنَى الْمَجَازَةِ. وَسَاغَ ذَلِكَ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ عَامِلَةٌ كـ «إِنْ» الشَّرْطِيَّةِ، فَجَازَ أَنْ يَفْعَ بَعْدَهَا الْمَبْتَدَأُ. وَقَالَ السِّيْرَافِيُّ: لَوْ كَانَتْ «أَنَّ» فِي مَوْضِعِ اسْمٍ مَبْتَدَأٍ، لَجَازَ أَنْ يُقَالَ: «لَوْ أَنَّ زَيْدًا جَالِسٌ أَتَيْنَاكَ»، عَلَى مَعْنَى: «لَوْ وَقَعَ هَذَا»؛ وَالْحَقُّ الْأَوَّلُ لَاقْتِضَائِهَا الْفَعْلَ.

(١) تقدّم تخريجه منذ قليل.

(٢) الحجرات: ٥.

المبتدأ والخبر

فصل

[تعريفهما]

قال صاحب الكتاب: «هما الاسمان المجردان للإسناد، نحو قولك: «زيدٌ منطلقٌ». والمراد بالتجريد إخلاؤهما من العوامل التي هي «كَانَ»، «وَإِنَّ»، و«حَيْثُ» وأخواتها. لأنهما إذا لم يخلوا منها، تلغى بهما، وغصبتهما القَرَارَ على الرفع. وإنما اشترط في التجريد أن يكون من أجل الإسناد، لأنهما لو جُزدا، لا للإسناد، لكانا في حكم الأصوات التي حقها أن يُنْعَقَ بها غير معربة، لأن الإعراب لا يُستحقُّ إلا بعد العَقْد، والتركيب، وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما، لأنه معنى قد تناولهما معًا تناوُلًا واحدًا، من حيث إن الإسناد لا يتأتى بدون طَرَفَيْنِ: مسندٍ ومسندٍ إليه. ونظير ذلك أن معنى التشبيه في «كَانَ» لما اقتضى مشبَّهاً ومشبَّهاً به، كانت عاملةً في الجزأين؛ وشبَّههما بالفاعل أن المبتدأ مثله في أنه مسندٌ إليه، والخبر في أنه جزءٌ ثانٍ من الجملة».

قال الشارح: هذا الفصل واضحٌ من كلام صاحب الكتاب. غير أننا نذكرُ نُكْتًا تختصُّ بهذا الفصل، لا بد منها.

اعلم أن المبتدأ: كلُّ اسم ابتدأته، وجردته من العوامل اللفظية، للإخبار عنه. والعوامل اللفظية هي أفعالٌ وحروفٌ، تختصُّ بالمبتدأ والخبر. فأما الأفعال فنحو: «كَانَ» وأخواتها، والحروفُ نحو: «إِنَّ» وأخواتها، و«مَا» الجبازية.

وإنما اشترط أن يكون مجردًا من العوامل اللفظية لأن المبتدأ شرطه أن يكون مرفوعًا، وإذا لم يتجرد من العوامل، تلغى به، فرفعه تارة، ونصبته أخرى، نحو: «كان زيدٌ قائمًا»، و«إن زيدًا قائمٌ»، و«ما زيدٌ قائمًا»، و«ظننت زيدًا قائمًا». وإذا كان كذلك، خرج عن حكم المبتدأ والخبر إلى شبه الفعل والفاعل، وهذا معنى قوله: غصبتهما القَرَارَ على الرفع.

وقوله: «المجردان للإسناد»، يريد بذلك أنك إذا قلت: «زيدٌ»، فُجِردَ من العوامل اللفظية، ولم تُخبر عنه بشيء، كان بمنزلة ضُوتِ ضُوتِ لا يستحق الإعراب، لأن الإعراب إنما أتى به للفرق بين المعاني. وإذا أُخبرت عن الاسم بمعنى من المعاني

المفيدة احتيج إلى الإعراب ليدلّ على ذلك المعنى . فأمّا إذا ذكرته وحده ، ولم تُخبر عنه ، كان بمنزلة صوت تصوّته غير معرب .



وقوله : «وكونُهُما مجرّدين للإسناد هو رافعُهُما لأنّه معنًى قد تناولهُما معاً تناولاً واحداً» إشارة إلى أنّ العامل في المبتدأ والخبر تجريدهُما من العوامل اللفظيّة .

وهي مسألة قد اختلف فيها العلماء ؛ فذهب الكوفيون إلى أنّ المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ ، فهما يترافعان^(١) . قالوا : وإنّما قلنا : ذلك لأنّنا وجدنا المبتدأ لا بدّ له من خبر ، والخبر لا بدّ له من مبتدأ ، فلمّا كان كلّ واحد منهما لا يتفكّ من الآخر ، ويقنضي صاحبه ، عجل كلّ واحد منهما في صاحبه ، بمثل عمَل صاحبه فيه . قالوا : ولا يمتنع الشيء أن يكون عاملاً ومعمولاً في حال واحدة ، وقد جاء لذلك نظائر ؛ منها قوله تعالى : ﴿أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ ۖ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾^(٢) ، فنصب «أيّها» بـ «تدعوا» ، وجزم «تدعوا» بـ «أيّ» ، فكان كلّ واحد منهما عاملاً ومعمولاً في حال واحدة . ومثله قوله تعالى : ﴿أَتَيْنَا تَكْوَنًا يُدْرِكُكُمْ الْمَوْتُ﴾^(٣) ، فـ «أتينّا» منصوبٌ بـ «تكوّنوا» ، لأنّه الخبر ، و«تكوّنوا» مجزومٌ بـ «أتينّا» . وذلك كثيرٌ في كلامهم ؛ فكذلك ههنا . وهو فاسدٌ لأنّه يؤدّي إلى مُحال ، وذلك أنّ العامل حقّه أن يتقدّم على المعمول . وإذا قلنا : إنّهما يترافعان ، وجب أن يكون كلّ واحد منهما قبل الآخر ، وذلك محالٌ ، لأنّه يلزم أن يكون الاسم الواحد أولاً وآخرًا في حال واحدة . ومما يؤيد فساد ما ذهبوا إليه جواز دخول العوامل اللفظيّة عليهما ، نحو : «كان زيدٌ أخاك» ، و«إنّ زيدًا أخوك» ، و«ظننتُ زيدًا أخاك» ، فلو كان كلّ واحد منهما عاملاً في الآخر ، لمّا جاز أن يدخل عليه عاملٌ غيره . وأمّا الآيات التي أوردوها ، فإنّ الجواب عنها من وجهين :

أحدهما : أنّا لا نسلم أنّ الجزم في الفعل بنفس الاسم المنصوب ، وإنّما هو بتقدير حرف الشرط الذي هو «إنّ» ، والنصب في الاسم بالفعل المذكور ؛ فإذا العامل في كلّ واحد منهما غير الآخر .

الثاني : أنّا نسلم أنّ كلّ واحد منهما عاملٌ في الآخر ، إلّا أنّه باعتبارين : فالجزم باعتبار نيابته عن حرف الشرط ، لا من حيث هو اسمٌ ؛ والنصب في الاسم بالفعل نفيه ، فهما شيان مختلفان ، وليس كذلك ما نحن فيه ، لأنّه باعتبار واحدٍ يكون عاملاً ومعمولاً ، وهو كونه مبتدأً وخبراً .

(١) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين . ص ٤٤ - ٥١ .

(٢) النساء : ٧٨ .

(٣) الإسراء : ١١٠ .

وذهب البصريون إلى أنَّ المبتدأ يرتفع بالابتداء، وهو معني ثم اختلفوا فيه؛ فذهب بعضهم إلى أنَّ ذلك المعنى هو التَّعَرِّيُّ من العوامل اللفظية. وقال الآخرون: هو التعري، وإسناد الخبر إليه^(١). وهو الظاهر من كلام صاحب هذا الكتاب. والقول على ذلك أنَّ التعري لا يصح أن يكون سببًا، ولا جزءًا من السبب؛ وذلك أنَّ العوامل توجب عملاً، والعدم لا يوجب عملاً، إذ لا بدَّ للموجب والموجب من اختصاص يوجب ذلك، ونسبة العدم إلى الأشياء كلها نسبة واحدة.

فإن قيل: العوامل في هذه الصنعة ليست مؤثرة تأثيراً حقيقياً، كالإحراق للنار، واليزيد والبل للماء، وإنما هي أمارات ودلالات، والأمانة قد تكون بعدم الشيء، كما تكون بوجوده، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان، وأردت أن تميز أحدهما من الآخر، وصبغت أحدهما، وتركت صبغ الآخر، لكان ترك صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر؛ فكذلك ههنا.

قيل: هذا فاسد، لأنه ليس الغرض من قولهم: «إنَّ التعري عامل» أنه مُعرَّف للعامل. إذ لو زعم أنه مُعرَّف، لكان اعترافاً بأنَّ العامل غير التعري. وكان أبو إسحاق يجعل العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلم؛ يعني من الإخبار عنه. قال: لأنَّ الاسم لما كان لا بدَّ له من حديث يُحدث به عنه، صار هذا المعنى هو الرافع للمبتدأ.

والصحيح أنَّ الابتداء اهتمامك بالاسم، وجعلك إياه أولاً لثان كان خبراً عنه. والأولى معني قائم به يكسبه قوة؛ إذ كان غيره متعلقاً به، وكانت رتبته مُتَقَدِّمةً على غيره. وهذه القوة تُشَبِّه به الفاعل، لأنَّ الفاعل شرط تحقق معنى الفعل، وأنَّ الفاعل قد أُسند إليه غيره، كما أنَّ المبتدأ كذلك، إلا أنَّ خبر المبتدأ بعده، وخبر الفاعل قبله، وفيما عدا ذلك هما فيه سواء.

وأما العامل في الخبر فذهب قومٌ إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده، وهو ظاهر مذهب صاحب الكتاب؛ ألا ترى إلى قوله: «وكوئُهما مجردين للإسناد هو رافعُهما»، وإنما قلنا ذلك لأنه قد ثبت أنه عامل في المبتدأ، فوجب أن يكون عاملاً في الخبر، لأنه يقتضيهما معاً؛ ألا ترى أنَّ «كأنَّ» لما اقتضت مشبَّهًا ومشبَّهًا به، كانت عاملةً في الجزأين، كذلك ههنا؛ هذا معنى قوله: «لأنَّه معني يتناولهما معاً تناوُلًا واحدًا»؛ يعني الابتداء.

وذهب آخرون إلى أنَّ الابتداء والمبتدأ جميعاً يعملان في الخبر؛ قالوا: لأنَّنا وجدنا الخبر لا يقع إلا بعد المبتدأ والابتداء، فوجب أن يعمل فيهما. وهذا القول عليه كثيرٌ من البصريين. ولا ينفك من ضعف؛ وذلك من قيل أنَّ المبتدأ اسم، والأصل في الأسماء ألا

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ص ٤٤ - ٥١.

تعمل. وإذا لم يكن لها تأثير في العمل - والابتداء له تأثير - فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير لها^(١). ويمكن أن يقال: إن الشئتين إذا تراكبا، حدث لهما بالتركيب معنى لا يكون في كل واحد من أفراد ذلك المركب. والذي أراه أن العامل في الخبر هو الابتداء وحده، على ما ذكر، كما كان عاملاً في المبتدأ؛ إلا أن عمله في المبتدأ بلا واسطة، وعمله في الخبر بواسطة المبتدأ، يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ، وإن لم يكن للمبتدأ أثر في العمل، إلا أنه كالشرط في عمله، كما لو وضعت ماء في قدرة، ووضعتها على النار، فإن النار تُسخن الماء، فالتسخين حصل بالنار عند وجود القدر، لا بها، فكذلك هنا.

وذهب قوم إلى أن الابتداء عمل في المبتدأ، والمبتدأ وحده عمل في الخبر. وهذا ضعيف؛ لأن المبتدأ اسم، كما أن الخبر اسم، وليس أحدهما بأولى من صاحبه في العمل فيه، لأن كل واحد منهما يقتضي صاحبه.

فصل

[نوعا المبتدأ]

قال صاحب الكتاب: «والمبتدأ على نوعين: معرفة، وهو القياس، ونكرة؛ إما موصوفة، كالتي في قوله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ تَوَدَّ أَنْ يُسَلِّطَهُمْ عَلَيْهَا فَلْيَقْتُلُوا آلَ مَرْيَمَ وَمِمَّا يُغْتَابُونَ عَنْ رَبِّكَ فَجَعَلَهُمْ جُنُودًا لِمَلِكٍ ۚ وَارْتَضَىٰ آلَ مَرْيَمَ أَنِ امْرَأَتُهُ تَفْضَحَ عَنْهُمَا فَخُذُوا آلَ مَرْيَمَ بِمَا لَكُمْ بِهِ زُلْمًا ۚ وَتَعَالَىٰ عَنِ الدُّرُجِ رَبُّكَ ۚ﴾»^(٢)، وإما غير موصوفة كالتي في قولهم: «أرجل في الدار أم امرأة؟» و«ما أخذ خير منك؟» و«فَرَّ أَهْرَ ذَا نَابٍ»^(٣)؛ و«تحت رأسي سرج»، و«على أبيه دزغ».



قال الشارح: اعلم أن أصل المبتدأ أن يكون معرفة، وأصل الخبر أن يكون نكرة؛ وذلك لأن الغرض في الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده، وتنزيله منزلك في علم ذلك الخبر. والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه؛ ألا ترى أنك لو قلت: «رجل قائم»، أو «رجل عالم»، لم يكن في هذا الكلام فائدة، لأنه لا يُستكر أن يكون رجل قائماً وعالماً، في الوجود، ممن لا يعرفه المخاطب. وليس هذا الخبر الذي تُنزل فيه المخاطب منزلك فيما تعلم.

(١) في الطبعتين: «له»، والتصحيح عن جدول التصحيحات المرفق بطبعة ليزغ ص ٩٥.

(٢) البقرة: ٢٢١.

(٣) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في خزانة الأدب ٤/٤٦٩، ٩/٢٦٢؛ وزهر الأكم ٣/٢٢٩؛ ولسان العرب ٥/٢٦١ (هرز)؛ ومجمع الأمثال ١/٣٧٠؛ والمستقصى ٢/١٣٠.

وذو الناب: الكلب. وأهر الكلب: جعله بهز، أي: جعله يصوت دون أن ينبج. يُضرب عند ظهور أمارات الشر.

فإذا اجتمع معك معرفة ونكرة، فحق المعرفة أن تكون هي المبتدأ، وأن يكون الخبر النكرة؛ لأنك إذا ابتدأت بالاسم الذي يعرفه المخاطب، كما تعرفه أنت، فإنما ينتظر الذي لا يعلمه؛ فإذا قلت: «قائم»، أو: «حكيم»، فقد أعلمته بمثل ما علمت، مما لم يكن بعلمه، حتى يُشارِكَك في العلم. فلو عكست وقلت: «قائم زيد»، فـ «قائم» منكور، لا يعرفه المخاطب، لم تجعله خبراً مقدماً، يستفيدة المخاطب. ولا يصح أن يكون «زيد» الخبر، لأن الأسماء لا تُستفاد. ولا يُساوي المتكلمُ المخاطب، لأن النكرة ما لا يعرفه المخاطب، وإن كان المتكلمُ يعرفه؛ ألا ترى أنك تقول: «عندي رجل»، فيكون منكوراً، وإن كان المتكلمُ يعرفه. فالمعرفة والنكرة بالنسبة إلى المخاطب، فلذلك قال: «المبتدأ على نوعين: معرفة، وهو القياس».

وقد ابتدؤوا بالنكرة في مواضع مخصوصة لحصول الفائدة. وتلك المواضع: النكرة الموصوفة؛ والنكرة إذا اعتمدت على استفهام، أو نفي، وإذا كان الخبر عن النكرة ظرفاً أو جازاً ومجروراً، وتقدم عليها، نحو: «تحت رأسي سرج»، «ولي مال»، وإذا كان في تأويل النفي، نحو قولهم: «شرُّ أهرَّ ذا ناب».

فأما النكرة الموصوفة، فنحو قولك: «رجلٌ من بني تميم جاءني»، ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ﴾^(١)؛ لما وُصف الرجل بأنه من بني تميم، والعبد بأنه مؤمن، تَخَصَّصَ^(٢) من رجل آخر، ليس له تلك الصفة، فترب بهذا التخصيص من المعرفة، فحصل بالإخبار عنه فائدة؛ وإنما يُراعى في هذا الباب الفائدة.

وكذلك إذا اعتمدت النكرة على استفهام، أو نفي، لأن الكلام صار غير موجب، فتضمنت النكرة معنى العموم، فأفادت، فجاز الابتدأ بها لذلك. وذلك نحو قولك: «أرجلٌ عندك أم امرأة؟» و «ما أحدٌ خيرٌ منك». وقالوا في المثل: «شرُّ أهرَّ ذا ناب». فالابتدأ بالنكرة فيه حسن، لأن معناه «ما أهرَّ ذا ناب إلا شرٌّ»، فالابتدأ ههنا محمول على معنى الفاعل، وجرى مثلاً، فاحتمل. والأمثال تُحتمل ولا تُغير.

ومعنى «شرُّ أهرَّ ذا ناب» أنهم سمعوا هريز كلب في وقت لا يهرُّ مثله فيه إلا لسوء ظن. ولم يكن غرضهم الإخبار عن شرِّ، وإنما يريدون الكلب أهرَّ شرِّ. وإنما كان محمولاً على معنى النفي، لأن الإخبار به أقوى، لأنه أوكَّد؛ ألا ترى أن قولك: «ما قام إلا زيد» أوكَّد من قولك: «قام زيد». وإنما احتيج إلى التوكيد في هذه المواضع، من حيث كان أمراً مهماً، لما ذكرناه.

(١) البقرة: ٢٢١.

(٢) في الطبعين: «يخصص»، والتصحيح عن جدول التصحيحات المرفق بطبعة ليزغ ص ٩٠٥.

ومما جاء من ذلك قولهم في المثل: «شيء ما جاء بك»^(١)؛ يقوله الرجل لرجل جاءه، ومجيئه غير معهود في ذلك الوقت، أي: ما جاء بك إلا شيء، أي: حادث لا يُعهد مثله.

وأما قولهم: «تحت رأسي سرج»، و«على أبيه درع»، و«لَكَ مال»؛ فالذي سوغ ذلك كونك صدرت في الخبر معرفة هي المحدث عنها في المعنى؛ ألا ترى أن «السرج» من قولك: «تحت رأسي سرج»، وإن كان المحدث عنه في اللفظ، فالرأس مضاف إلى ضمير المتكلم، وهو الياء من «رأسي»، وهذا الضمير هو المحدث عنه في المعنى، كأنك قلت: «أنا متوسد سرجاً». وكذلك «على أبيه درع». كأنك قلت: «أبوه متدرع». وكذلك «لَكَ مال»، المعنى: أنت ذو مالٍ. فلما كان المعنى مفيداً، جاز، وإن كان اللفظ على خلافه. والذي يؤيد عندك ما قلناه، أنك لو قلت: «تحت رأس سرج»، و«على رجل درع»، و«لرجل مال»، لم يكن كلاماً.

وإنما اشترط ههنا أن يكون الخبر مقدماً لوجهين: أحدهما: أن الظرف والجار والمجرور قد يكونان وصفين للنكرة، إذا وقعا بعدها، لأنه في الحقيقة جملة من حيث كان متعلقاً بـ «استقر»، وهو فعل. ويدل أنه جملة أنه يقع صلة، والصلا لا تكون إلا جملاً. وإذا كان كذلك، فلو قلت: «سرج تحت رأسي»، أو: «درع على أبيه»، أو قال: «درهم لي»، لتوهم المخاطب أنه صفة، وينتظر الخبر فيقع عنده لبس. والوجه الثاني: أنهم استقبحوا الابتداء بالنكرة في الواجب، فلما سمح ذلك عندهم في اللفظ، آخروا المبتدأ، وقدموا الخبر. وإنما كان تأخيرُه أحسن من تقديمه، لأنه وقع موقع الخبر، ومن شرط الخبر أن يكون نكرة، فصلح اللفظ، وإن كنا قد أخطأنا علماً أنه المبتدأ. ومن ذلك قولهم: «سلام عليك»، و«وَيْلٌ لَّه» قال الله تعالى: ﴿سَلَامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُكَ رَبِّي﴾^(٢) و﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾^(٣). ومن ذلك: «أمت في حجر لا فيك»^(٤)، فهذه الأسماء كلها إنما جاز الابتداء بها لأنها ليست أخباراً في المعنى، إنما هي دعاء، أو مسألة، فهي في معنى الفعل، كما لو كانت منصوبة، والتقدير: ليسلم الله عليك، وليلزمه الويل. وقولهم: «أمت في حجر لا فيك» معناه: ليسكن الأمت في الحجارة، لا فيك. و«الأمت»: اختلاف انخفاض وارتفاع. قال الله تعالى: ﴿لَا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا﴾^(٥). والمعنى أبقاك الله بعد فناء

(١) لم أقع على هذا المثل فيما عدت إليه من مصادر.

(٢) المطففين: ١.

(٣) مريم: ٤٧.

(٤) ورد المثل في اللسان ٥/٢ (أمت)؛ والمستقصى ١/٣٦٠.

(٥) طه: ١٠٧.

الحجارة، لأنَّ الحجارة ممَّا يوصف بالبقاء. قال الشاعر [من البسيط]:

١٣٢- ما أَطْيَبَ العَيْشَ لو أَنَّ الفَتَى حَجَرَ تَنْبُو الحَوَادِثُ عَنْهُ وَهُوَ مَلْمُومٌ
فلما كانت في معنى الفعل، كانت مُفيدة، كما لو صرحت بالفعل. والفرق بين
الرفع والنصب أنَّك، إذا رفعت، كأنَّك ابتدأت شيئاً قد ثَبَّتَ عندك، واستقر؛ وإذا
نصبت، كأنَّك تعمل في حالٍ حديثك في إثباتها.

فصل

[نوعا الخبر]

قال صاحب الكتاب: «والخبر على نوعين: مفرد، وجملة؛ فالمفرد على ضربين:
خالٍ عن الضمير، ومتضمنٌ له. وذلك: «زَيْدٌ غلامُك»، «وعمرٌ منطلقٌ».



قال الشارح: اعلم أن خبر المبتدأ هو الجزء المستفاد الذي يستفيدة السامع، ويصير
مع المبتدأ كلاماً تاماً. والذي يدلُّ على ذلك أن به يقع التصديق والتكذيب؛ ألا ترى أنَّك
إذا قلت: «عبدُ الله منطلقٌ»، فالصِّدْقُ والكِذْبُ إنَّما وقعا في انطلاق عبد الله، لا في
عبد الله، لأنَّ الفائدة في انطلاقه، وإنَّما ذكرت عبد الله، وهو معروفٌ عند السامع،
لثبوتِ إليه الخبر الذي هو الانطلاق.

١٣٢- التخرُّج: البيت لابن مقبل في ديوانه ص ٢٧٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/٦٦١؛ وبلا نسبة في
الحيوان ٤/٣١٠؛ وخزانة الأدب ١١/٣٠٤؛ والخصائص ١/٣١٨؛ وشرح الأشموني ٣/٦٠٢،
ولسان العرب ٥/٢ (أمت)، ١٢/٥٨٠ (نعم).

اللفظة: تنبو: ترتد. ملموم: مجتمع الأطراف. حوادث الدهر: مصائبه.

المعنى: ليتني حجر، إذا لَمَّا أَلْمَنِي الدهر بنكباته، ورددته خائباً.

الإعراب: «ما»: نكرة تعجبية تامة بمعنى شيء مبنية على السكون في محل رفع مبتدأ. «أطيب»: فعل
ماضي جامد لإنشاء التعجب، مبني على الفتحة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره هو.
«العيش»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «لو»: حرف امتناع لامتناع. «أن»: حرف مشبه بالفعل.
«الفتى»: اسمها مرفوع بالضممة المقدرة على الألف للتعذر. «حجر»: خبرها مرفوع بالضممة الظاهرة.
والمصدر الم-وَل من «أن» ومعمولها في محل رفع فاعل لفعل محذوف تقديره: ثبت «تنبو»: فعل
مضارع مرفوع بالضممة المقدرة على الواو للثقل. «الحوادث»: فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة. «عنه»: جار
ومجرور متعلقان بالفعل تنبو. «وهو»: الواو: حالية، و«هو»: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ.
«ملموم»: خبر مرفوع بالضممة الظاهرة، والمصدر المؤول من «أن» ومعمولها فاعل لفعل محذوف.

وجملة «ما أطيَّب العيش»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أطيب العيش»: في محل رفع
خبر للمبتدأ «ما». وجملة «لو ثبت كون الفتى حجراً مع الجواب المحذوف» حالية، وجملة «ثبت
كون الفتى» جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «تنبو»: في محل رفع صفة
حجر. وجملة «وهو ملموم»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه تمثي الشاعر أن يكون حجراً، لأنَّ الخَجَرَ باقي رغم حوادث الدهر.

وخبر المبتدأ على ضربين: مفرد، وجملة. فإذا كان الخبر مفرداً، كان هو المبتدأ في المعنى، أو منزلاً منزله. فالأول نحو قولك: «زيد منطلق»، و«محمد نبي»؛ فالمنطلق هو «زيد»، و«محمد» هو النبي ﷺ. ويؤيد عندك ههنا أن الخبر هو المبتدأ، أنه يجوز أن تفسر كل واحد منهما بصاحبه؛ ألا تراك لو سئلت عن زيد من قولك: «زيد منطلق»، فقبل: «من زيد هذا الذي ذكرته؟» لقلت: «هو المنطلق»، ولو قيل: «من المنطلق؟» لقلت: هو زيد. فلما جاز تفسير كل واحد منهما بالآخر، دل على أنه هو. وأما المنزّل منزلة ما هو هو، فنحو قولهم: «أبو يوسف أبو حنيفة»؛ فأبو يوسف ليس أبا حنيفة، إنما سدّ مسدّه في العلم، وأغنى غناءه. ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا مُهْتَمِّمِينَ﴾^(١)، أي: من كالأهمّات في حُرمة التزويج، وليس بأهمّات حقيقة. ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿إِنْ أَهْتَمُّهُمْ إِلَّا إِلَيَّ وَلَدَنَّهُمْ﴾^(٢)، فبقي أن لا تكون أهمّات حقيقة إلا الوالدات.

ثم المفرد على ضربين: يكون متحملاً للضمير، وخالياً منه. فالذي يتحمّل الضمير ما كان مشتقاً من الفعل، نحو اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، وما كان نحو ذلك من الصفات. وذلك قولك: «زيد ضارب»، و«عمرو مضروب»، و«خالد حسن»؛ و«محمد خير منك»؛ ففي كل واحد من هذه الصفات ضمير مرفوع بأنه فاعل لا بد منه، لأن هذه الأخبار في معنى الفعل، فلا بد لها من اسم مسند إليه؛ ولما كانت مسندة إلى المبتدأ في المعنى، ولا يصح تقديم المسند إليه على المسند، أسند إلى ضميره. وهذا هو التحقيق. والذي يدل على تحمّلها الضمير المرفوع أنك لو أوقعت موقع المضمّر ظاهراً، لكان مرفوعاً، نحو: «زيد ضارب أبوه ومكرّم أخوه وحسن وجهه». وإذا عملت في الظاهر لكونه فاعلاً، عملت في المضمّر إذا أسندت إليه لكونه فاعلاً، وذلك من حيث كان الخبر في حكم الفعل، من حيث لا يغري الفعل من فاعل، كذلك هذه الأسماء.

وتحمّل هذه الأشياء الضمير مُجمَع عليه، من حيث كان الخبر منسوباً إلى ذلك المضمّر. ولو نسبته إلى ظاهر، لم يكن فيه ضمير، نحو: «زيد ضارب غلامه»، لأن الفعل لا يرفع فاعلين، وكذلك ما كان في حكمه، وجارياً مجراه.

وأما القسم الثاني، وهو ما لا يتحمّل^(٣) الضمير من الأخبار، وذلك إذا كان الخبر اسماً محضاً غير مشتق من فعل، نحو: «زيد أخوك»، و«عمرو غلامك»، فهذا لا يتحمّل الضمير، لأنه اسم محض عارٍ من الوصفية. والذي يتضمّن الضمير من الأسماء ما تقدّم وصفه من الأخبار المشتقة، كاسم الفاعل، وغيره، ممّا ذكرناه. وهذه الأسماء ليست

(٢) المجادلة: ٢.

(١) الأحزاب: ٦.

(٣) في الطبعين: «تحمّل»، والتصحيح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليزغ ص ٩٠٥.

كذلك، وإنما الإخبارُ بأنَّه مالكٌ للغلام، ومختصٌّ بأخوة زيد. وقد ذهب الكوفيون، وعليُّ بن عيسى الرُّمانيُّ من المتأخِّرين من البصريين، إلى أنَّه يتحمَّل الضمير. قالوا: لأنَّه، وإن كان اسمًا جامدًا غيرَ صفة، فإنَّه في معنَى ما هو صفةٌ؛ ألا ترى أنَّك إذا قلت: «زيدٌ أخوك»، و«جعفرٌ غلامُك»، لم تُرِدِ الإخبارَ عن الشخصِ بأنَّه مسمَّى بهذه الأسماء، وإنما المرادُ إسنادُ معنى الأخوة، وهي القرابة، ومعنَى العُلامية، وهي الخدمة، إليه؛ وهذه المعاني معاني أفعال.

والصحيح الأول، وعليه الأكثرُ من أصحابنا؛ لأنَّ تحمَّلَ الضميرِ إنما كان من جهة اللفظ، لا من جهة المعنى، وذلك لما فيه من معنى الاشتقاق، ولفظُ الفعل، وهو معدومٌ ههنا. واعلم أنَّ خبرَ المبتدأ إذا كان مفردًا، سواء كان مشتقًّا أو غيرَ مشتقٍّ، فإنَّه يكون مرفوعًا مثلَ المبتدأ، لأنَّ الابتداء والتَّعَرِّيَّ، كما رفعَ المبتدأ على ما ذكرناه، كذلك رفعَ الخبر، لأنَّ تناوله إياه كتناوله المبتدأ، إلَّا أنَّ تناوله المبتدأ بلا واسطة، وتناوله الخبر بواسطة المبتدأ، فكان المبتدأ شرطًا لا علةً. وقد تقدَّم ذلك.

[أنواع الجملة الخبرية]

قال صاحب الكتاب: «والجملة على أربعة أضرب: فعلية، واسمية، وشرطية، وظرفية، وذلك: «زيدٌ ذهب أخوه»، و«عمرو أبوه منطلق»، و«بكرٌ إنَّ ثَغَطِه يشكرُك»، و«خالدٌ في الدار».

* * *

قال الشارح: اعلم أنَّ الجملة تكون خبرًا للمبتدأ كما يكون المفرد، إلَّا أنَّها إذا وقعت خبرًا؛ كانت نائيةً عن المفرد واقعةً موقعه، ولذلك يُحكَّم على موضعها بالرفع على معنَى أنَّه لو وقع المفرد الذي هو الأصلُ موقعها، لكان مرفوعًا، والذي يدلُّ على أنَّ المفرد أصلٌ والجملة فرعٌ عليه أمران: أحدهما أنَّ المفرد بسيطٌ والجملة مركَّبٌ، والبسيطُ أوَّلُ والمركَّبُ ثانٍ، فإذا استقلَّ المعنى بالاسم المفرد، ثم وقعت الجملة موقعه، فالاسمُ المفرد هو الأصلُ، والجملة فرعٌ عليه، والأمر الثاني أنَّ المبتدأ نظيرُ الفاعل في الإخبار عنهما، والخبر فيهما هو الجزء المستفاد، فكما أنَّ الفعل مفردٌ، فكذلك خبرُ المبتدأ مفردٌ.

واعلم أنَّه قسم الجملة إلى أربعة أقسام: فعلية، واسمية، وشرطية، وظرفية، وهذه قِسْمَةُ أبي علي، وهي قِسْمَةٌ لفظية، وهي في الحقيقة ضربان: فعلية واسمية، لأنَّ الشرطية في التحقيق مركَّبةٌ من جملتين فعليتين: الشرطُ فعلٌ وفاعلٌ، والجزاء فعلٌ وفاعلٌ، والظرفُ في الحقيقة للخبر الذي هو «استغفر»، وهو فعلٌ وفاعلٌ. فمثالُ الجملة الفعلية: «زيدٌ قام أبوه»، ف «زيدٌ» مرتفعٌ بالابتداء، و«قامَ» في موضع خبره، وفيه ضميرٌ

يرتفع بأنه فاعلٌ كارتفاع «الأب» في قوله: «زَيْدٌ قام أبوه». وهذا الضميرُ يعود إلى المبتدأ الذي هو «زَيْدٌ»، ولولا هذا الضميرُ، لم يصحَّ أن تكون هذه الجملةُ خبرًا عن هذا المبتدأ؛ وذلك لأنَّ الجملةَ كُلَّ كلامٍ مستقلٌّ قائم بنفسه، فإذا لم يكن في الجملة ذكرٌ يربطها بالمبتدأ حتى تصيرَ خبرًا وتصيرَ الجملةُ من تمام المبتدأ، وقعت الجملةُ أجنبيَّةً من المبتدأ، ولا تكون خبرًا عنه، ألا ترى أنَّك لو قلت: «زَيْدٌ قامَ عمرو»، لم يكن كلامًا لعدم العائد فإذا كان ذلك كذلك؛ لم يكن بدُّ من العائد، وتكون الجملة التي العائدُ منها في موضع رفع خبرًا، وأما الجملة الاسميَّةُ فإن يكون الجزء الأولُ منهما اسمًا كما سميت الجملةُ الأولى فعليةً، لأنَّ الجزء الأولُ فعلٌ، وذلك؛ نحو: «زَيْدٌ أبوه قائمٌ»، و«محمَّدٌ أخوه منطلقٌ»، فـ «زَيْدٌ» مبتدأ أولٌ، و«أبوه» مبتدأ ثانٍ، و«قائمٌ» خبرُ المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره في موضع رفعٍ لوقوعه موقعَ خبرِ المبتدأ الأول، كما كان قولك: «قام أبوه» كذلك في المسألة الأولى، فأخبرت عن المبتدأ الثاني - وهو الأب - بمفرد، ولذلك لم تحتج إلى ضمير، وأخبرت عن المبتدأ الأول بجملةٍ من مبتدأ وخبرٍ، وهي «أبوه قائمٌ»، والهاءُ عائدةٌ إلى المبتدأ، ولولا هي لم يصحَّ الخبرُ كما قلنا في الجملة الفعلية.

وأما الجملة الثالثة وهي الشرطيَّةُ فنحو قولك: «زَيْدٌ إن يَفْعُمَ أَقْمَ معه»، فهذه الجملةُ، وإن كانت من أنواع الجملِ الفعلية، وكان الأصل في الجملة الفعلية أن يستقلَّ الفعلُ بفاعله، نحو: «قام زَيْدٌ»، إلا أنَّه لما دخل هاهنا حرف الشرط، ربط كُلَّ جملةٍ من الشرط والجزاء بالأخرى حتى صارتا كالجملة الواحدة؛ نحو: المبتدأ والخبر، فكما أنَّ المبتدأ لا يستقلُّ إلا بذكرِ الخبر، كذلك الشرط لا يستقلُّ إلا بذكرِ الجزاء، ولصيرورة الشرط والجزاء كالجملة الواحدة، جاز أن يعود إلى المبتدأ منها عائدٌ واحدٌ؛ نحو: «زَيْدٌ إن تُكْرِمَهُ يَشْكُرَكَ عمرو»، فالهاءُ في «تكرمه» عائدةٌ إلى «زَيْدٍ»، ولم يَعدْ من الجزاء ذكرٌ، ولو عاد الضميرُ منهما جاز، وليس بلازم، نحو: «زَيْدٌ إن يَفْعُمَ أَكْرِمَهُ»، ففي «يَفْعُمُ» ضميرٌ من «زَيْدٍ». وكذلك «الهاءُ» في «أَكْرِمَهُ» تعود إليه أيضًا.

الرابعة: الظرف، والظرفُ على ضربين: ظرفٌ من الزمان، وظرفٌ من المكان، وحقيقةُ الظرف ما كان وعاءً، وسمي الزمان والمكان ظروفاً لوقوع الحوادث فيهما، وقد يقع الظرفُ خبرًا عن المبتدأ؛ نحو قولك: «زَيْدٌ خَلَفَكَ»، و«الْقِتَالُ الْيَوْمَ».

واعلم أنَّ الظرف على ضربين: ظرفٌ زمان، وظرفٌ مكان، والمبتدأ أيضًا على ضربين: جُثَّةٌ و حَدَثٌ. فالجُثَّةُ ما كان شخصًا مَرْتَبًا، والحدث ما كان معنًى، نحو المصادر مثل «العلم» و«الثَّغْرَةُ»، فإذا كان المبتدأ جُثَّةً، نحو: «زَيْدٌ» و«عمرو»، وأردت الإخبارَ عنه بالظرف، لم يكن لك الظرفُ إلا من ظروف المكان، نحو قولك: «زَيْدٌ عِنْدَكَ»، و«عمرو خَلَفَكَ». وإذا كان المبتدأ حَدَثًا، نحو: «الْقِتَالُ» و«الخُرُوجُ»، جاز أن

يُخْبِرُ عنه بالمكان والزمان. والعِلَّةُ في ذلك أَنَّ الجُثَّةَ قد تكون في مكان دون مكان، فإذا أُخْبِرَتْ باستقرارها في بعض الأماكن ثبت اختصاصها بذلك المكان مع جواز أن تكون في غيره. وكذلك الحدث يقع في مكان دون كان؛ مثلاً ذلك قولك: «زَيْدٌ خَلَفَكَ» فـ «خلفك» خبرٌ عن «زيد»، وهو مكانٌ معلومٌ بجواز أن يخلو منه «زيد» بأن يكون أمامك، أو يمينك، أو في جهةٍ أخرى غيرهما. فإذا خُصِّصَتْ بـ «خَلَفَكَ» استفاد المخاطب ما لم يكن عنده. وكذلك «القتالُ أمامك» يجوز أن يقع في مكانٍ غير ذلك؛ وأما ظرف الزمان، فإذا أُخْبِرَتْ به عن الحدث أفاد، لأنَّ الأحداث ليست أموراً ثابتةً موجودةً في كلِّ الأحيان؛ بل هي أعراضٌ منقضية تحدث في وقت دون وقت. فإذا قلت: «القتالُ اليوم»، أو «الخروج بعد غدٍ» استفاد المخاطب ما لم يكن عنده لجواز أن يخلو ذلك الوقت من ذلك الحدث؛ وأما الجُثُّ فأشخاصٌ ثابتةٌ موجودةٌ في الأحيان كلها، لا اختصاص لحلولها بزمان دون زمان، إذ كانت موجودة في جميع الأزمنة، فإذا أُخْبِرَتْ، وقلت: «زيدٌ اليوم»، أو «عمرو الساعة»، لم تُفِدِ المخاطب شيئاً ليس عنده، لأنَّ التقدير: زيدٌ حالٌ، أو مستقرٌّ في اليوم، وذلك معلومٌ، لأنَّه لا يخلو أحدٌ من أهل عصرِكَ من اليوم، إذ كان الزمان لا يتضمَّن واحداً دون واحد، فإن قيل: فأنت تقول: «الليلة الهلال»، والهلالُ جُثٌّ، فكيف جاز هاهنا ولم يجز فيما تقدَّم؟ فالجواب: أنَّه إنَّما جاز في مثل «الليلة الهلال» على تقدير حذف المضاف، والتقدير: الليلة حدوثُ الهلال، أو طلوعُ الهلال، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه لدلالة قرينة الحال عليه، لأنك إنَّما تقول ذلك عند توقُّع طلوعه، فلو قلت: «الشمسُ اليوم»، أو «القمرُ الليلة»، لم يجز إلا أن يكونا متوقَّعين، وكذلك لو قلت: «اليومَ زيدٌ» لمن يتوقَّع وصوله وحضوره، جاز.

واعلم أنَّ الخبر إذا وقع ظرفاً أو جاراً ومجروراً، نحو: «زيدٌ في الدار» و«عمرو عندك»، ليس الظرفُ بالخبر على الحقيقة، لأنَّ «الدار» ليست من «زيد» في شيء، وإنَّما الظرفُ معمولٌ للخبر ونائبٌ عنه، والتقدير: زيدٌ استقرَّ عندك، أو حدثك، أو وقَّع، ونحو ذلك، فهذه هي الأخبار في الحقيقة بلا خلاف بين البصريين، وإنَّما حذفها، وأقامت الظرفَ مقامها إيجازاً لما في الظرف من الدلالة عليها، إذ المراد بالاستقرار استقرارُ مُطلَق، لا استقرارٌ خاصٌّ على ما تقدَّم بيَّنه، فلو أردت بقولك: «زيدٌ عندك» أنَّه جالسٌ، أو قائمٌ، لم يجز الحذف، لأنَّ الظرف لا يدلُّ عليه، لأنَّه ليس من ضرورة كونه في الدار أن يكون جالساً أو قاعداً.

واعلم أنَّ أصحابنا قد اختلفوا في ذلك المحذوف: هل هو اسمٌ، أو فعلٌ، فذهب الأكثر إلى أنَّه فعلٌ، وأنَّه من خَبَرِ الجُمْلِ، وتقديره: زيدٌ استقرَّ في الدار، أو حلَّ في الدار، ويدلُّ على ذلك أمران: أحدهما جَوَازُ وقوعه صلةً، نحو قولك: «الذي في الدار زيدٌ»، والصلة لا تكون إلا جملةً، فإن قيل: التقدير: الذي هو مستقرٌّ في الدار كما قال:

«ما أنا بالذي قائل لك شيئاً»، والمراد: بالذي هو قائل، فكَذلك هنا يكون الظرف متعلقاً باسم مفرد على تقدير مبتدأ محذوف؛ قيل: أطراد وقوع الظرف خبراً من غير «هو» دليل على ما قلناه، فإن ظهرت في اللفظ كان حسناً، وإن لم تأت بها فحسن أيضاً، ولم يقبح قُبِحَ «مَا أَنَا بِالَّذِي قَائِلٌ لَكَ» ولا هو في قَلْتَهُ، فاطراد «جاءني الذي في الدار»، وقلة «ما أنا بالذي قائل لك شيئاً» تدل على ما ذكرناه، والأمر الثاني أن الظرف والجار والمجرور لا بد لهما من متعلق به، والأصل أن يتعلّق بالفعل، وإنما يتعلّق بالاسم إذا كان في معنى الفعل ومن لفظه، ولا شك أن تقدير الأصل الذي هو الفعل أولى، وقال قوم منهم ابن السراج: إن المحذوف المقدّر اسم، وإن الإخبار بالظرف من قبيل المفردات، إذ كان يتعلّق بمفرد، فتقديره: مستقرّ أو كائن ونحوهما، والحجّة في ذلك أن أصل الخبر أن يكون مفرداً على ما تقدّم، والجملة واقعة موقعه، ولا شك أن إضمار الأصل أولى، ووجه ثاب أنّك إذا قدّرت فعلاً كان جملة، وإذا قدّرت اسماً كان مفرداً، وكلّما قلّ الإضمار والتقدير، كان أولى.

واعلم أنّك لما حذف الخبر الذي هو «استقرّ» أو «مستقرّ»، وأقامت الظرف مقامه على ما ذكرناه، صار الظرف هو الخبر، والمعاملة معه، وهو مُغايِرُ المبتدأ في المعنى، ونقلت الضمير الذي كان في الاستقرار، إلى الظرف، وصار مرتفعاً بالظرف كما كان مرتفعاً بالاستقرار، ثم حذف الاستقرار، وصار أصلاً مرفوضاً لا يجوز إظهاره للاستغناء عنه بالظرف. وقد صرح ابن جني بجواز إظهاره. والقول عندي في ذلك أن بعد حذف الخبر الذي هو الاستقرار، ونقل الضمير إلى الظرف، لا يجوز إظهار ذلك المحذوف؛ لأنّه قد صار أصلاً مرفوضاً، فإن ذكرته أولاً، وقلت: «زيد استقرّ عندك»، لم يمنع منه مانع.

واعلم أنّك إذا قلت: «زيد عندك» فـ «عندك» ظرف منصوب بالاستقرار المحذوف سواء كان فعلاً أو اسماً، وفيه ضمير مرفوع، والظرف وذلك الضمير في موضع رفع بأنّه خبر المبتدأ. وإذا قلت: «زيد في الدار أو من الكرام»، فالجار والمجرور في موضع نصب بالاستقرار على حدّ انتصاب «عندك» إذا قلت: «زيد عندك»، ثم الجار والمجرور والضمير المنتقل في موضع رفع بأنّه خبر المبتدأ. وذهب الكوفيون^(١) إلى أنّك إذا قلت: «زيد عندك، أو خلّفك» لم ينتصب «عندك» و«خلّفك» بإضمار فعل ولا بتقديره، وإنما ينتصب بخلاف الأول، لأنك إذا قلت: «زيد أخوك» فـ «زيد» هو الأخ، فكل واحد منهما رَفَعَ الآخر، وإذا قلت: «زيد خلّفك» فإن «خلّفك» مخالف لـ «زيد» لأنّه ليس إياه، فنصبناه بالخلاف. وهذا قول فاسد، لأنّه لو كان الخلاف يوجب النصب، لانتصب الأول كما ينتصب الثاني، لأنّ الثاني إذا خالف الأول، فقد خالف الأول الثاني أيضاً، لأنّ

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيّين، ص ٢٤٥ - ٢٤٧.

الخلافاً لعدم المماثلة، فكل واحد قد فعل بصاحبه مثل ما فعل صاحبه به، وأيضاً فإن من مذهبهم: أن المبتدأ مرتفعٌ بعائدٍ يعود إليه من الظرف إذا قلت: «زيدٌ عندك»، وذلك العائدُ مرفوعٌ، وإذا كان مرفوعاً، فلا بد له من رافعٍ وإذا كان له رافعٌ في الظرف كان ذلك الرفعُ هو الناصب فاعرفه.

فصل

[شرط الجملة الخبرية]

قال صاحب الكتاب: «ولا بد في الجملة الواقعة خبراً من ذكرٍ يرجع إلى المبتدأ، وقولك: «في الدار» معناه استقرَّ فيها، وقد يكون الراجعُ معلوماً، فبُستغنى عن ذكره. وذلك في مثل قولهم: «البُرُّ الكَرُّ بَيْتَيْنِ وَالسَّمْنُ مَتَوَانٍ بِدَرْهَمٍ»^(١) وقوله تعالى: «وَلَكِنْ صَبَرٌ وَعَفْوٌ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ»^(٢).

* * *

قال الشارح: قد تقدّم قولنا: إن خبر المبتدأ إذا وقع جملة فعلية كانت، أو اسمية، أو شرطية، أو ظرفية، فلا بد فيها من ضمير يرجع إلى المبتدأ يربطها بالمبتدأ لئلا تقع أجنبية من المبتدأ إذا كانت غير الأولى. وقوله: «إذا قلت زيدٌ في الدار معناه استقرَّ فيها» يعني أنه يتعلّق بمحذوف، وقد تقدّم بيان ذلك.

وقوله: «وقد يكون الراجعُ معلوماً فبُستغنى عن ذكره» يعني أن الراجع إلى المبتدأ إذا كان الخبرُ جملةً؛ فإنه يجوز حذفه، وإسقاطه مع شدة الحاجة إليه، وذلك إذا كان موضع المضمّر معلوماً غير ملتبس، كقولهم: «السَّمْنُ مَتَوَانٍ بِدَرْهَمٍ» فـ «السَّمْنُ» مبتدأ، و«متوان» مبتدأ ثانٍ، و«بدرهم» خبرُ المبتدأ الثاني، و«المتوان» وخبره خبرُ المبتدأ الأول. والعائدُ محذوفٌ تقديره: متوان منه بدرهم. فموضع «منه» المحذوف رفعٌ لأنه صفةٌ لـ «مَتَوَانٍ»، وفيه ضميران: أحدهما مرفوعٌ يعود إلى الموصوف، وهو المتوان، والثاني الهاء المجرورة، وهي تعود إلى السمن. لا بد من هذا التقدير لئلا ينقطع الخبر عن المبتدأ، ولم يتصل به. وساغ حذفُ العائد هاهنا لأن حصولَ العلم به أغنى عن ظهوره، وذلك أن السمن هنا جنسٌ، وما بعده بعض من الجنس، وإنما يذكر هذا الكلام لتسعير الجنس، يقابل كل مقدار منه بمقدار من الثمن، فكأنه قال: «السمنُ كله متوان منه بدرهم». ولولا هذا التقدير لكان المعنى أن السمن كله متوان، وأنه بدرهم، والمراد غير ذلك.

(١) البُرُّ: الحنطة. والكُرُّ: مكيا لاهل العراق يساري ستين قفيّزا. والمتوان: مثني «منا»، وهو مكيا ل يكال به السمن وغيره. (لسان العرب ٥/ ١٣٧) (كرر)، ٢٩٧/ ١٥ (منا)).

(٢) الشورى: ٤٣.

ومثله «الْبُرُّ الْكُرُّ بِسْتَيْنٍ»، إِلَّا أَنَّ المحذوف هاهنا شيان: أحدهما ما هو من الكلام وفيه العائد وهو منه، وتقديره: البرُّ الكرُّ منه بستين، إلّا أن موضع «منه» هنا نصبٌ على الحال، لأنه لا يجوز أن يكون نَعْتًا لـ «الكرِّ»، إذ كان معرفة، والعاملُ في الحال الجارُّ والمجرورُ الذي هو الخبرُ، وهو «بستين». وصاحبُ الحال المضمَرُ المرفوعُ فيه، وجاز تقدُّمه عليه وإن كان العاملُ معنًى، لأنَّ لفظ الحال جارٌّ ومجرورٌ، فصار كقولك: «كُلَّ يوم لك ثوبٌ». وفي «مِثْنُهُ» ضميران على ما ذكر. أحدهما: مرفوعٌ يعود إلى المضمَر في «بستين»، والآخرُ «الهاء» العائدة إلى المبتدأ الأوَّل الذي هو «الْبُرُّ» وهي الرابطة. والثاني من المحذوفين ما هو من نفس الكلام وليس فيه عائدٌ، وهو التمييزُ، والتقديرُ: البرُّ الكرُّ بستين درهمًا، فترك ذكر «الدرهم» للعلم به، وهو من تمام الكلام، ألا ترى أنَّك لو لم تُرْده لالتبس، ولم يُعْلَم من أيِّ الأنواع هو الثمنُ، ولا يُستبعد حذفُ العائد من الخبر أو شيء من الخبر للدلالة عليه، فإنه قد جاء حذفُ الجملة التي هي خبرٌ بأسرها للدلالة عليها، نحو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي يَلِينُ مِنَ الْمَجِصِ مِنْ نَسَائِكَ إِنْ أَرَبْتُمْ فَعِدَّتُهُمْ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحْصُنْ﴾^(١) معناه: «فَعِدَّتُهُمْ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ» إلّا أنه حُذِفَ للدلالة الأوَّل عليه، وإذا جاز حذفُ الجملة بأسرها، كان حذفُ شيء منها أسهل.

وأما قوله تعالى: ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ لِذَلِكَ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْآمُورِ﴾^(٢)، ف «من» في موضع رفع بالابتداء، و«صَبَرَ» و«غَفَرَ» الصَّلَةُ، والعائدُ ضميرُ الفاعل فيهما. وقوله: «إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ» في موضع الخبر. و«إِنَّ» المكسورة تُقَدَّرُ تقديرُ الجُمْل، فلذلك إذا وقعت خبرًا، افتقرت إلى ضمير عائد إلى المبتدأ كما تفتقر الجملة إذا وقعت خبرًا، ولم يوجد العائد في الآية، فكان مرادًا تقديرًا، وإِنَّمَا حُذِفَ لقوَّة الدلالة عليه. والمعنى: إِنَّ ذَلِكَ الضَبْرُ منه، أي: من الصابر.

فصل

[تقديم الخبر على المبتدأ]

قال صاحب الكتاب: «يجوز تقديمُ الخبر على المبتدأ كقولك: «تَمِيحِي أَنَا»، و«مَشْنُوَةٌ مِنْ يَشْنُوكَ»، وكقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ نَحْيَهُمْ وَنَمَاتُهُمْ﴾^(٣)، و﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾^(٤) المعنى: سواءٌ عليهم الإنذارُ وعدمه، وقد التزم تقديمه فيما وقع فيه المبتدأ نكرة والخبر ظرفًا، وذلك قولك: «في الدار رجلٌ».

(٣) الجانية: ٢١.

(١) الطلاق: ٤.

(٤) البقرة: ٦.

(٢) الثوري: ٤٣.

قال الشارح: يجوز تقديم خبر المبتدأ مفردًا كان أو جملةً، فمثال المفرد قولك: «قائمٌ زيدٌ»، و«ذاهبٌ عمروٌ». و«قائمٌ» خبرٌ عن «زيد» وقد تقدّم عليه، وكذلك «ذاهبٌ» خبرٌ عن «عمرو». ومثال الجملة: «أبوه قائمٌ زيدٌ»، و«أخوه ذاهبٌ عمروٌ»، ف «أبوه» مبتدأ و«قائمٌ» خبره، والجملة في موضع الخبر عن «زيد»، وقد تقدّم عليه. وكذلك «أخوه ذاهبٌ» مبتدأ وخبرٌ في موضع الخبر عن «عمرو»، وذهب الكوفيون^(١) إلى منع جواز ذلك، واحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك، لأنه يؤدّي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره، ألا ترى إنك إذا قلت: «قائمٌ زيدٌ»، كان في «قائمٌ» ضمير «زيد» بدليل أنه يظهر في التثنية والجمع، فنقول: «قائمَانِ الزيدَانِ»، و«قائمُونِ الزيدُونِ»، ولو كان خاليًا عن الضمير لكان مَوْحَدًا في الأحوال كلها. وكذلك إذا قلت: «أبوه قائمٌ زيدٌ»، كانت «الهاء» في «أبوه» ضمير «زيد»، فقد تقدّم ضمير الاسم على ظاهره، ولا خلاف أن رُبْنَةُ ضمير الاسم أن يكون بعد ظاهره. والمذهب الأول لكثرة استعماله في كلام العرب قالوا: «مَشْنُوهُ مَنْ يَشْنُوْكَ»، و«تَمِيْمِي أَنَا»، ف «من يشنؤك» مبتدأ، وقوله: «مَشْنُوهُ» الخبر. وهو مقدّم. وكذلك «تَمِيْمِي أَنَا»: «أَنَا» مبتدأ و«تَمِيْمِي» خبرٌ مقدّم. ألا ترى أن الفائدة المحكوم بها إنما هي كونه تميميًا لا «أَنَا» المتكلّم؛ وأما قولهم: إنّه يؤدّي إلى تقديم المضمر على الظاهر، فنقول: إنّ تقديم المضمر على الظاهر إنما يمتنع إذا تقدّم لفظًا ومعنى، نحو: «ضَرَبَ غلامُه زيدًا» وأما إذا تقدّم لفظًا والنية به التأخير، فلا بأس به، نحو: «ضرب غلامه زيدٌ» ألا ترى أن الغلام هاهنا مفعولٌ، ومَرْبُتُهُ المفعول أن يكون بعد الفاعل، فهو، وإن تقدّم لفظًا، فهو مؤخّرٌ تقديرًا وحكمًا. ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَرْجَصْ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَى﴾^(٢). «الهاء» في «نفسه» عائدة إلى «موسى» وإن كان الظاهر متأخرًا، لأنه في حكم المقدّم من حيث كان فاعلاً، ومثله قولهم في المثل: «في أكفانه لُفٌ الميت»^(٣)، وقالوا: «في بيته يؤتَى الحكم»^(٤). فقد تقدّم المضمر على الظاهر فيهما لفظًا، لأن النية بهما التأخير، والتقدير: لُفٌ الميت في أكفانه، ويؤتَى الحكم في بيته، وإذا ثبت ما ذكرناه، جاز تقديم خبر المبتدأ عليه، وإن كان فيه ضمير، لأن النية فيه التأخير، من قبل أن مرتبة المبتدأ قبل الخبر فاعرفه.

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. ص ٦٥ - ٧٠.

(٢) طه: ٦٧.

(٣) لم أقع على هذا المثل فيما عدت إليه من مصادر.

(٤) ورد المثل في جمهرة الأمثال ١/٣٦٨، ٢/١٠١؛ والدرّة الفاخرة ٢/٤٥٦؛ والفاخر ص ٧٦؛

وكتاب الأمثال ص ٥٤؛ واللسان ١١/١٥٢ (حسل)، ١٢/١٤٢ (حكم)؛ والمستقصى ٢/١٨٣؛

ومجمع الأمثال ٢/٧٢؛ والوسيط في الأمثال ص ١٣٢.

وأما قوله تعالى: ﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾^(١) و﴿سَوَاءٌ نَجَّيْتَهُمْ وَمَتَّعْتَهُمْ﴾^(٢) فـ «محباهم» مبتدأ، و«ممااتهم» عطفت عليه، و«سواء» خبرٌ مقدَّم. وإنما وُحِدَ الخبر هاهنا والمُخْبِرُ عنه اثنان لوجهين: أحدهما أن «سواء» مصدرٌ في معنى اسم الفاعل في تأويل مُسْتَوٍ، والمصدر لا يثنى ولا يُجْمَع، بل يُعَبَّرُ بلفظة الواحد عن التثنية والجمع، فيقال: «هذا عدلٌ»، و«هذان عدلٌ»، و«هؤلاء عدلٌ»، فكذلك هاهنا. والوجه الآخر أن يكون أراد التقديم والتأخير، كأنه قال: «محباهم سواءٌ وممااتهم»، كما قال [من الطويل]:

١٣٣- [فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ] فإني وقَّيَّارٌ بها لغريبُ
أراد: فإني لغريبٌ بها وقَّيَّارٌ، وكذلك قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾^(١) الفعل هاهنا في تأويل المصدر، والمعنى: سواءٌ عليهم الإنذار وعدم الإنذار، فـ «الإنذار» وما عطفت عليه مبتدأ في المعنى، و«سواء» الخبر، وقد تقدَّم: و«سواء» مصدرٌ في معنى اسم الفاعل، والتقدير: مستَوِيان على ما تقدَّم، ألا ترى أنَّ موضع الفائدة الخبر، والشكُّ إنما وقع في استواء الإنذار وعدمه، لا في نفس الإنذار وعدمه، ولفظُ

(٢) الجائية: ٢١.

(١) البقرة: ٦.

١٣٣ - التخرُّج: البيت لضابئ بن الحارث البرجمي في الأصمعيَّات ص ١٨٤؛ والإنصاف ص ٩٤؛ وتخليص الشواهد ص ٣٨٥؛ وخزانة الأدب ٣٢٦/٩، ٣١٢/١٠، ٣١٣، ٣٢٠؛ والدرر ٦/١٨٢؛ وشرح أبيات سيويه ٣٦٩/١؛ وشرح التصريح ٢٢٨/١؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٦٧؛ والشعر والشعراء ص ٣٥٨؛ والكتاب ٧٥/١؛ ولسان العرب ١٢٥/٥ (قبر)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٠٣/١؛ ووصف المباني ص ٢٦٧؛ وسر صناعة الإعراب ص ٣٧٢؛ وشرح الأسموني ١٤٤/١؛ ومجالس ثعلب ص ٣١٦، ٥٩٨؛ وجمع الهوامع ١٤٤/٢.

اللفظة: الرحل: الإقامة. القَيَّار: هو صاحب الفير أي الزفت، وقيل هنا اسم راحلته.

المعنى: إنَّ من كانت لإقامته في المدينة كان غريباً فيها هو وراحلته.

الإعراب: «فمن»: الفاء: بحسب ما قبلها، «من»: اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ. «يك»: فعل مضارع ناقص مجزوم لأنه فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «أمسى»: فعل ماضٍ ناقص. «بالمدينة»: جار ومجرور متعلقان بخبر «أمسى» المحذوف. «رحله»: اسم «أمسى» مرفوع، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «فإني»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «إني»: حرف مشبه بالفعل، والياء: ضمير في محل نصب اسم «إن». «وقيار»: الواو: حرف اعتراض، «قَيَّار»: مبتدأ مرفوع بالضمه خبره محذوف. «بها»: جار ومجرور متعلقان بـ«غريب». «لغريب»: اللام: المرحلة، أو الابتدائية، «غريب»: خبر «إن» مرفوع بالضمه، وخبر «قيار» محذوف.

وجملة «من يك...»: بحسب ما قبلها. وجملة «يك...»: في محل رفع خبر المبتدأ «من». وجملة «أمسى بالمدينة رحله»: في محل نصب خبر «يك». وجملة «إني لغريب»: في محل جزم جواب الشرط. وجملة «قيار...»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: تأخير خبر «إن»، وهو «غريب»، والتقدير: فإني لغريبٌ بها وقَّيَّارٌ.

الاستفهام لا يمنع من ذلك، إذ المعنى على التَّعْيِين والتحقيق، لا على الاستفهام، وإثما الهمزة هاهنا مستعارة للتسوية، وليس المراد منها الاستفهام، وإثما جاز استعارتها للتسوية، لاشتراكهما في معنى التسوية، ألا ترى أنك تقول في الاستفهام: «أزيدٌ عندك أم عمرو؟» و«أزيدٌ أفضل أم خالد؟» والشيثان اللذان يُسأل عنهما قد استوى عِلْمُكَ فيهما، ثم تقول في التسوية: «ما أبالي أَفَعَلَ أم لم يفعل». فأنث غيرُ مستفهم، وإن كان اللفظ الاستفهام، وذلك لمشاركته الاستفهام في التسوية لأن «معنى ما أبالي أَفَعَلَ أم لم يفعل» أي: هما مستويان في عِلْمِي، كما قال في الاستفهام كذلك. هذا هو التحقيق من جهة المعنى؛ وأما إعراب اللفظ، فقالوا: «سواء» مبتدأ، والفعْلان بعده كالخبر؛ لأنَّ بهما تَمَامَ الكلام وحُصول الفائدة، فكأنهم أرادوا إصلاح اللفظ وتَوْفِيقَهُ حَقَّه.

وقوله: «وقد التزم تقديمه فيما وقع فيه المبتدأ نكرة والخبر ظرفاً، وذلك قولك: «في الدار رجلٌ» قد تقدّم في الفصل قبله لِمَ ابْتَدِءَ بالنكرة هنا، وَلِمَ التَّزَمَ تقديمه بما أغنى عن إعادته.

قال صاحب الكتاب: «وأما «سَلَامٌ عليك»، و«وَيْلٌ لك»، وما أَشْبَهَهُمَا مِنَ الْأَذْعِيَةِ فمتروكةٌ على حالها إذا كانت منصوبةً منزلةً منزلة الفعل، وفي قولهم: «أَيْنَ زَيْدٌ»، و«كَيْفَ عمرو»، و«مَتَى الْقِتَالُ».

قال الشارح: لما تقدّم من كلامه أنه قد التزم تقديم الخبر إذا وقع المبتدأ نكرة، والخبر ظرفاً، أورد على نفسه إشكالاً، وهو قولهم: «سَلَامٌ عليك»، و«وَيْلٌ له»، فإن المبتدأ نكرة، والخبر جازٌ ومجرورٌ، ولم يتقدّم على المبتدأ، ثم أجاب بأن المبتدأ في قولك: «لك مالٌ»، و«تَحَنَّنْ بِسَاطٍ» إنما التزم تقديم الخبر هناك خوفاً من التباس الخبر بالصفة، وهاهنا لا يَلْبَسُ، لأنه دعاء، ومعناه ظاهرٌ. ألا ترى إنك إذا قلت: «سَلَامٌ عليك» و«وَيْلٌ له» بالرفع، كان معناه كمعناه منصوباً، وإذا كان منصوباً، كان منزلاً منزلة الفعل، فقولك: «سَلَامًا عليك»، و«وَيْلاً لك» بمنزلة: «سَلَّمَ الله عليك»، و«عَذَّبَكَ الله»، فلما كان المعنى فيه ينزع إلى معنى الفعل، لم يُغَيَّرَ عن حاله، لأنَّ مرتبة الفعل أن يكون مقدّماً.

وأما قوله: «وفي قولهم: «أَيْنَ زَيْدٌ»، و«كَيْفَ عمرو»، و«مَتَى الْقِتَالُ»، فبريد أنه قد التزم هاهنا تقديم الخبر أيضاً، وإثما قدّم الخبر في هذه المواضع لتضمُّنِهِ همزة الاستفهام، وذلك أنك إذا قلت: «أَيْنَ زَيْدٌ»، فأصله: أزيدٌ عندك، فحذفوا الظرف، وأنوا بـ «أَيْنَ» مشتبهةً على الأمكنة كلّها، وضمَّنوها معنى همزة الاستفهام، فقدموها لتضمُّنِهَا الاستفهام، لا لكونها خبراً. وكذلك إذا قلت: «كَيْفَ زَيْدٌ» معناه: على أيِّ حالٍ زَيْدٌ.

وإذا قلت: «مَنْ الْقِتَالُ»، فمعناه: القتالُ غداً، ونحوه، فعمل فيه ما عمل بـ «أَيْنَ»، وستوضح أحوال هذه الظروف المستفهم بها في أماكنها إن شاء الله تعالى.

فصل

[حذف المبتدأ أو الخبر]

قال صاحب الكتاب: «ويجوز حذف أحدهما، فمن حذف المبتدأ قول المستهل: «الهِلَالُ وَاللَّهُ»، وقولك وقد شَمِمتَ رِيحًا: «الْمِسْكُ وَاللَّهُ»، أو رأيتَ شخصًا فقلت: «عَبْدُ اللَّهِ وَرَبِّي»، ومنه قولُ المَرْقُش [من السريع]:

١٣٤- [لا يبعد السُّلْبُ التَّلْبِيبَ والـ غارات] إذ قال الحَمِيسُ نَعَمْ

ومن حذف الخبر قولهم: «خرجتُ فإذا السَّيْحُ»، وقولُ ذي الرُّمَّة [من الطويل]:

١٣٥- فَيَا ظَنِيَّةَ الوَغَسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلِ وَبَيْنَ الثَّقَا آتَتْ أُمُّ أُمِّ سَالِمٍ!

١٣٤ - التخریج: البيت للمرقش الأكبر في إصلاح المنطق ص ٦٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٨٩؛ ولسان العرب ١٢/ ٤١٧ (عمم)، ٣١٦/ ١٥ (ندي).

المعنى: فليبقني الله لابسا درعي، وحاملا سلاحي، متأهبا للحرب، منتظرا إشارة الجيش للإغارة على الأنعام.

الإعراب: «لا يبعد»: «لا»: ناهية تفيد الدعاء، و«يبعد»: فعل مضارع مجزوم، وحرك بالكسر منعاً لاتقاء الساكنين. «الله»: فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة. «التلب»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «والغارات»: الواو: عاطفة، و«الغارات»: اسم معطوف على «التلب»، منصوب بالكسرة عوضاً عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم. «إذ»: ظرف مبني على السكون في محل نصب متعلق بالفعل «يبعد». «قال»: فعل ماض مبني على الفتحة الظاهرة. «الخميس»: فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة. «نعم»: خبر لمبتدأ محذوف مرفوع، وسكن لضرورة الشعر.

وجملة «لا يبعد الله»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «قال»: في محل جر بالإضافة. والجملة المحذوفة بعد «نعم» مقول القول في محل نصب مفعول به.

والشاهد فيه قوله: «نعم» فهي خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: «هذه نعم»، وليت حرف جواب.

١٣٥ - التخریج: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٧٦٧؛ وأدب الكاتب ص ٢٢٤؛ والأزهية ص ٣٦؛ والأغاني ١٧/ ٣٠٩؛ والخصائص ٢/ ٤٥٨؛ والدرر ٣/ ١٧؛ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧٢٣؛ وشرح أبيات سيويه ٢/ ٢٥٧؛ وشرح شواهد الشافية ص ٣٤٧؛ والكتاب ٣/ ٥٥١؛ ولسان العرب ١١/ ١٢٣ (جلل)، ١٥/ ٤٣٠ (أ)، ٤٩١ (يا)؛ واللمع ص ١٩٣، ٢٧٧؛ ومعجم ما استمع ص ٣٨٨؛ والمقتضب ١/ ١٦٣؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٤٥٧، ٢/ ٦٧٧؛ والإنصاف ٢/ ٤٨٢؛ وجمهرة اللغة ص ١٢١٠؛ والجنى الداني ص ١٧٨، ٤١٩؛ وخزانة الأدب ٥/ ٢٤٧، ١١/ ٦٧؛ ووصف المباني ص ٢٦، ١٣٦؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٦٤؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧٢.

الإعراب: «فيا»: الفاء: بحسب ما قبلها، «يا»: حرف نداء. «ظبية»: منادى مضاف منصوب بالفتحة الظاهرة. «الوغياء»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «بين»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب=

وقوله تعالى: ﴿صَبْرٌ جَمِيلٌ﴾^(١) يحتمل الأمرين. أي: فأمرني صبرٌ جميلٌ، أو فصبرٌ جميلٌ أجملٌ.



قال الشارح: اعلم أن المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعهما، فالمبتدأ معتمد الفائدة، والخبر محل الفائدة، فلا بدّ منهما، إلا أنه قد توجد قرينة لفظية، أو حالبة تُغني عن التُّطْق بأحدهما، فيُحذف لدالتها عليه، لأنّ الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ، جاز أن لا تأتي به، ويكون مرادًا حُكمًا وتقديرًا.

وقد جاء ذلك متجيبًا صالحًا، فحذفوا المبتدأ مرةً، والخبر أخرى، فمما حُذف فيه المبتدأ قولُ المستهمل: «الهِلالُ وَاللَّهُ» أي: هذا الهلالُ والله، والمستهملُ طالبُ الهلال كما يقال لطالبِ الفهم: مستفهمٌ، ولطالبِ العلم: مستعلمٌ. ومثله إذا شممت ربحًا طيبةً قلت: «المِسْكُ والله» أي: هو المسكُ والله، أو هذا المسكُ، وكذلك لو رأيت صورةَ شخص فصار آية لك على معرفة ذلك الشخص، فإذا رأيته بعدُ قلت: «عبدُ الله وزبني»، كأنك قلت: «ذاك عبدُ الله»، أو «هذا عبدُ الله»، وكذلك لو حَدَّثْتُ عن شمائل رجلٍ، ووُصف بصفاتٍ مثل «مررت برجلٍ راحمٍ المَساكين بارٌّ بالذئبة» فعُرفَ بتلك الأوصاف، فقلت: «زيدٌ واللَّهُ»، أي: هو زيدٌ، أو المذكورُ زيدٌ؛ وأما بيتُ المَرْقَش الأَكْبَرِ [من السريع]:

لَا يُبْعِدُ اللَّهَ التَّلَبُّبَ وَالْـ غَارَاتِ إِذْ قَالَ الْخَبِيسُ نَعَمْ
فَالْتَلَبُّ: لُبُّ السَّلاح، والخميسُ: الجيشُ، والتَّعَمُّ: الإبلُ، قال الفراء: هو ذَكَرُ

= بالفتحة الظاهرة متعلق بحال محذوفة من «ظبية»، وهو مضاف. «جلاجل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «وبين»: الواو: عاطفة، و«بين»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب معطوف على الظرف السابق، وهو مضاف. «التقا»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعذر. «أأنت»: «آ»: حرف استفهام، و«أنت»: ضمير منفصل مبني على الكسر في محل رفع مبتدأ. «أم»: حرف عطف. «أم»: اسم معطوف على «أنت» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «سالم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «يا ظبية الوعاء»: بحسب ما قبلها. وجملة «أأنت...» مع الخبر المحذوف: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أأنتِ أم أمُّ سالمٍ» حيث حذف خبر المبتدأ «أأنت»، والتقدير: أنت أجمل أم أمُّ سالم؟ واستشهد به سيبويه على أن ناسًا من العرب يدخلون ألفًا بين ألف الاستفهام وبين الهمزة إذا التقيا.

لا يؤنَّث. يقال: «هذا نَعَمْ واردٌ». والمعنى أنه يتأسف على الغير، ولا سيما في أوقات إقبالهم على الغنائم، فيقول الجيش: «نَعَمْ»، أي: هذا نَعَمْ فاطلبوه، إلا أنه حذف للعلم به، وقد حذف الخبر أيضًا كما حذف المبتدأ، وأكثر ذلك في الجوابات. يقول القائل: «من عندك؟» فتقول: «زيد»، والمعنى: زيدٌ عندي، إلا أنك تركته للعلم به، إذ السؤال إنما كان عنه.

ومن ذلك قولهم: «خرجتُ فإذا السَّبُعُ». اعلم أن «إذا» تكون على ضربين: زمانًا، وفيها معنى الشرط، وتضاف إلى الجملة الفعلية، وإذا وقع بعدها اسمٌ كان ثم فعلٌ مقدَّرٌ، نحو: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾^(١)، ﴿وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ﴾^(٢)، والتقدير: إذا انشقت السماء انشقت، وإذا مدت الأرض مدت، كأن ذلك لتضمُّنه معنى الشرط، والشرط يقتضي الفعل. وتكون بمعنى المفاجأة، وهي في ذلك على ضربين: تكون اسمًا، وتكون حرفًا. وإذا كانت اسمًا، كانت ظرفًا من ظروف الأَمَكينة، وإذا كانت حرفًا، كانت من حروف المعاني الدالة على المفاجأة، كما أن «إن» حرفٌ دالٌّ على معنى المُجازاة. والهمزة حرفٌ دالٌّ على معنى الاستفهام، فإذا قلت: «خرجتُ فإذا السَّبُعُ» وأردت به الظرفية، لم يكن ثم حذفٌ، وكان «السَّبُعُ» مبتدأ، و«إذا» الخبر قد تقدَّم، كما نقول: «عندي زيدٌ» ويتعلّق الظرف باستقرارٍ محذوفٍ. فإن ذكرت اسمًا آخر، كان منصوبًا على الحال، نحو: «خرجتُ فإذا السَّبُعُ واقفًا، أو عاديًا»، والعاملُ في الحال الظرف، وإن شئت رفعتَه على الخبر، وجعلت الظرف من صلته، فإن جعلتها حرفًا، كان الخبر محذوفًا لا محالة، والتقدير: خرجتُ فإذا السَّبُعُ حاضرٌ أو موجودٌ، لأنَّ المبتدأ لا بدَّ له من خبر، ولا خبر لها هاهنا ظاهرًا، فوجب أن يكون مقدَّرًا، وأما قول ذي الرُّمّة [من الطويل]:

فيا ظبيّة الوُغساء... إلخ

فالخبر محذوفٌ فيه، والتقدير: آنتِ الظُّبْيَةُ أم أمّ سالم، والمراد: إنكما التبستما عليّ لشدة تشابهكما، فلم أعرف إحدكما من الأخرى. والوُغساء: الأرض اللينة ذات الرَّمْل. وجُلاجلٌ: موضعٌ، ويروى بالحاء غير المعجمة. والثفا: الكَثيب من الرمل. وقوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾^(٣) احتمل الأمرين، وذلك أن يكون «صبرٌ» مبتدأ والخبر محذوف، والمعنى: فصبرٌ جميلٌ أجملٌ من غيره، أو فعندي صبرٌ جميلٌ. وجاز الابتداء بقوله: صبرٌ جميلٌ، وهو نكرة، لأنها قد وُصفت، والنكرة إذا وُصفت جاز الابتداء بها، وقد تقدَّم بيان ذلك، ويجوز أن يكون «صبرٌ جميلٌ» خبرًا، والمبتدأ محذوفٌ، والتقدير: فأمرني صبرٌ جميلٌ، أو صنّعي صبرٌ جميلٌ.

قال صاحب الكتاب: «وقد التزم حذف الخبر في قولهم: «لولا زيد لكان كذا» لسدّ الجواب مسدّه، ومما حذف فيه الخبر لسدّ غيره مسدّه قولهم: «أقائم الزيدان»، و«ضربي زيدًا قائمًا»، و«أكثر شربي السويق ملتونًا»، و«أخطب ما يكون الأمير قائمًا» وقولهم: «كل رجل وضيعته».



قال الشارح: اعلم أنّ «لولا» حرف يدخل على جملتين: إحداهما مبتدأ وخبر، والأخرى فعل وفاعل، فتعلّق إحداهما بالأخرى، وتربطها بها كما يدخل حرف الشرط على جملتين فعليّتين. فيربط إحداهما بالأخرى، فتصيران كالجملة الواحدة، فتقول: «قام زيد، خرج محمّد»، فهاتان جملتان متباينتان، لا تعلّق لإحداهما بالأخرى، فإذا أتيت بـ «إن» الشرطيّة، فقلت: «إن قام زيد خرج محمّد»، ارتبطت الجملتان، وتعلّقت إحداهما بالأخرى، حتّى لو ذكرت إحدى الجملتين منفردة لم تُفقد، ولم تكن كلامًا. وكذلك «لولا»، تقول: «زيد قائم، خرج محمّد»، فهاتان جملتان متباينتان، إحداهما مبتدأ وخبر، والأخرى فعل وفاعل، فإذا أتيت بـ «لولا» وقلت: «لولا زيد قائم لخرج محمّد»، ارتبطت الجملة الثانية بالجملة الأولى، فصارتا كالجملة الواحدة، إلّا أنّه حذف خبر المبتدأ من الجملة الأولى لكثرة الاستعمال حتّى رُفِض ظهوره، ولم يجز استعماله. فإذا قلت: «لولا زيد لخرج محمّد»، كان تقديره: لولا زيد حاضر أو مانع، ومعناه أنّ الثاني امتنع لوجود الأوّل، وليست الجملة الثانية خبرًا عن المبتدأ، لأنّه لا عائد منها إلى زيد، والجملة إذا وقعت خبرًا، فلا بدّ فيها من عائد إلى المبتدأ. وإنّما اللام وما بعدها كلامٌ يتعلّق بـ «لولا» وجواب لها، وقد شبّه سبويه ما حذف من خبر المبتدأ بعد «لولا» بقولهم: «إمّا لا»، ومعناه أنّ رجلاً أمر بأشياء يفعلها وقد شبّهت عليه، فوقف في فعلها، فقبل له: «أفعل كذا، وكذا إن كنت لا تفعل الجميع». وزادوا على «إن ما»، وحذفوا الفعل وما يتصل به، وكثر حتّى صار الأصل مهجورًا، وربّما وقع بعد «لولا» هذه الفعل والفاعل لاشتراكهما في معنى الآخر، ألا ترى أنّه لا فرق من جهة المعنى بين «زيد قائم» و«قام زيد». قال الجُمُوح [من البسيط]:

١٣٦ - قالت أمانة لما جئت زائرها هَلَّا زَمَيْتِ بِنَغْضِ الْأَسْهَمِ الشُّرْدِ

١٣٦ - التخرّيج: البيتان للجموح الظفري في خزانة الأدب ١/ ٤٦٢؛ ولسان العرب ٤/ ٥٤٥ (عذر)؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ١٧٠؛ وتذكرة النحاة ص ٧٩، ٣٨٧؛ وجمهرة اللغة ص ٦٩٢، ١٢٣٠؛ وخزانة الأدب ١١/ ٢٤٧.

اللغة: أمانة: اسم امرأة. الأسهم السود: كناية عن الأسطر المكتوبة. لا درّ درّك: لا زكا عملك. حددت: منعت. العذرى: المعذرة.

المعنى: عندما جئت أزور «أمانة» قالت لي: أما تقدّر على هجائهم ببعض الأبيات المكتوبة؟ فقلت =

لا دَرَّ ذَرُّكَ إِنْسِي قَدْ رَمَيْتُهُمْ لَوْلَا حُدِّدْتُ وَلَا عُذِّرِي لِمَسْخُودٍ
والمراد: لولا الحد. وقال الكوفيون^(١): الاسم الواقع بعد «لولا» يرتفع بـ«لولا»
نفسها لثباتها عن الفعل، والتقدير: لولا يمنع زيد. وهذا ضعيف لوجوه:
منها: أنه لو كان الأمر على ما ادعوه لجاز وقوع «أحد» بعدها، لأن «أحدًا» يعمل
فيها النفي، ولم يُسمع عنهم مثل ذلك.

الوجه الثاني: إنه لو كان معناه النفي على ما ادعوه، لجاز أن تعطف عليه
بـ«الواو» و«لَا» لتأكيد النفي، فتقول: «لولا زيد ولا خالد لأكرمك»، نحو قوله تعالى:
﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ وَمَا يَسْتَوِي الْأَنْجَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ﴾^(٢).
فلما لم يجر ذلك ولم يُستعمل، دل على أن الجحد قد زایلها.

= لها: لا زكا عملك ولا نما، قد أفعل ولكني ممنوع، ولا معذرة لممنوع من الهجاء.
الإعراب: «قالت»: فعل ماض مبني على الفتح، والتاء: تاء التأنيث الساكنة. «أمامة»: فاعل مرفوع
بالضمة. «لما»: اسم مبني في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان، متعلق بـ«قالت». «جئت»: فعل
ماضي مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «وأثرها»: حال منصوبة
بالفتحة، وها: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «هلا»: حرف تحضيض. «رमित»: فعل ماض
مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «ببعض»: جار ومجرور متعلقان
بـ«رमित». «الأسهم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «السود»: صفة للأسهم مجرورة بالكسرة.
«لا»: نافية لا عمل لها. «دز»: فعل ماض مبني على الفتح. «درك»: فاعل «دز» مرفوع بالضمة،
والكاف: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «إن»: حرف شبه بالفعل، والياء: ضمير
متصل في محل نصب اسمها. «قد»: حرف تحقيق. «رमितهم»: فعل ماض مبني على
السكون، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل، و«هم»: ضمير متصل في محل نصب مفعول
به. «لولا»: حرف شرط غير جازم. «حددت»: فعل ماض مبني للمجهول مبني على السكون،
والتاء: ضمير متصل في محل رفع نائب فاعل. «ولا»: الواو: للاستئناف، «لا»: نافية للجنس تعمل
عمل «إن». «عذري»: اسم «لا» مبني على الفتحة المقدرة على الألف للتعذر، في محل نصب.
«لمحدود»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف (كائنة).

وجملة «قالت أمامة»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «جئت»: في محل جر بالإضافة.
وجملة «هلا رमित»: مقول القول في محل نصب مفعول به. وجملة «لا دَرَّ ذَرُّكَ»: استئنافية لا محل
لها. وجملة «إني قد...»: استئنافية لا محل لها. وجملة «رमितهم»: في محل رفع خبر «إن». -
وجملة «لولا حددت...»: الشرطية استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة جواب الشرط غير
الجازم المقدرة بـ«فإنني قد رमितهم» لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا عذري...»: استئنافية لا
محل لها من الإعراب.

والشاهد فيها قوله: «لولا حددت» حيث أدخل «لولا» على الفعل، وقد كثر دخولها على الاسم،
فدل هذا الشاهد على أنها لا تختص بالاسم فقط. ودخلها على الاسم والفعل بجعلها غير عاملة،
فيكون الاسم بعدها مبتدأ.

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. ص ٧٠ - ٧٨.

(٢) فاطر: ١٩.

الوجه الثالث: أن الحرف إنما يعمل إذا اختص بالمعمول، نحو حروف الجر، فإنها مختصة بالأسماء، ونحو حروف الجزم اختصت بالدخول على الأفعال و«لولا» هذه غير مختصة، بل تدخل على الأسماء، نحو: «لولا زيد لأكرمك»، وتدخل على الأفعال في نحو ما أنشدناه من البيهقي، فاعرفه.



قال: «ومن ذلك قولهم: أقاتم الزيدان» يعني أنه حذف الخبر لسد الفاعل مسدده، واعلم أن قولهم: «أقاتم الزيدان» إنما أفاد نظراً إلى المعنى، إذ المعنى: أيقوم الزيدان؟ فتم الكلام، لأنه فعل وفاعل، و«أقاتم» هنا اسم من جهة اللفظ وفعل من جهة المعنى، فلما كان الكلام تاماً من جهة المعنى، أرادوا إصلاح اللفظ، فقالوا: «أقاتم» مبتدأ و«الزيدان» مرفوع به، وقد سد مسد الخبر من حيث إن الكلام تم به، ولم يكن ثم خبر محذوف على الحقيقة. ولو قلت: «أقاتم الزيدان» من غير استفهام، لم يجز عند الأكثر، وقد أجاز ابن السراج، وهو مذهب سيويه لتضمنه معنى الفعل، وإن كان فيه قبح، لأن اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل حتى يعتمد على كلام قبله من مبتدأ، نحو: «زيد ضارب أبوه»، أو موصوف، نحو: «مررت برجل ضارب أبوه»، أو ذي حال، نحو: «هذا زيد ضارباً أبوه»، أو على استفهام، أو نفي بخلاف الفعل، فإنه يعمل معتمداً وغير معتمد، وسنذكر أحكامه مستقصى في فصل اسم الفاعل.

وأما قولهم: «ضربي زيداً قائماً»، فهي مسألة فيها أذنى إشكال يحتاج إلى كشف، وذلك أن المعنى: ضربت زيداً قائماً، أو أضرب زيداً قائماً، فالكلام تام باعتبار المعنى، إلا أنه لا بد من النظر في اللفظ، وإصلاحه لكون المبتدأ فيه بلا خبر، وذلك أن قولك: «ضربي»، مبتدأ، وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، و«زيداً» مفعول به و«قائماً» حال، وقد سد مسد خبر المبتدأ، ولا يصح أن يكون خبراً فيرتفع، لأن الخبر إذا كان مفرداً يكون هو الأول، والمصدر الذي هو الضرب ليس القائم، ولا يصح أن يكون حالاً من «زيد» هذا، لأنه لو كان حالاً منه، لكان العامل فيه المصدر الذي هو ضربي؛ لأن العامل في الحال هو العامل في ذي الحال. ولو كان المصدر عاملاً فيه، لكان من صلته، وإذا كان من صلته، لم يصح أن يسد مسد الخبر، لأن الساد مسد الخبر يكون حكمه حكم الخبر، فكما أن الخبر كان جزءاً غير الأول، فكذلك ما سد مسدّه ينبغي أن يكون غير الأول. وإذا كان الأمر كذلك، كان العامل فيه فعلاً مقدراً فيه ضمير فاعل، يعود إلى زيد، وهو صاحب الحال، والخبر ظرف زمان مقدّر مضاف إلى ذلك الفعل والفاعل، والتقدير: ضربي زيداً إذا كان قائماً، ف «إذا» هي الخبر. والحق أنها في موضع نصب متعلقة باستقرار محذوف تقديره: استقر أو مستقر، ثم حذف العامل لدلالة الظرف عليه على ما تقدم، ونقل الضمير من الفعل إلى الظرف وصار الظرف. وما ارتفع به في موضع

مرفوع، لآته خبر مبتدأ، فالظرف وحده في موضع نصب. يدل على ذلك أنه يظهر النصب فيما كان معرباً، نحو: «القتال اليوم وعندك»، ونحو ذلك، والظرف مع الضمير في موضع خبر المبتدأ. فإذا أريد المضي قُدر بـ «إذ». وإذا أريد المستقبل، قُدر بـ «إذا». والظرف الذي هو «إذا» أو «إذ» يضاف إلى الفعل والفاعل الذي هو «كان»، والضمير الذي فيه، و«كان» هذه المقدرة هي التامة، وليست الناقصة، فحذف الفعل، وأقيم الظرف مقامه. ثم حذف الفعل لدلالة الظرف عليه.

فإن قيل: ولم قُدر الخبر بـ «إذا» أو «إذ» دون غيرهما من ظروف المكان، قيل: لأتهما ظرفاً زمان، وظروف الزمان يكثر الإخبار بها عن الأحداث، والإخبار بها مختص بالحدث، فكان تقديره بها^(١) أولى، وكانت «إذ» و«إذا» أولى من غيرهما من ظروف الزمان لشمولهما. فـ «إذ» تشمل جميع ما مضى، و«إذا» تشمل جميع المستقبل. فلما أريد تقدير جزء من الزمان، كان أولى بذلك لما ذكرناه.

فإن قيل: ولم قلتم: إن «كان» المقدرة هي التامة دون أن تكون الناقصة، قيل: لو كانت «كان» المقدرة الناقصة، لكان «قائماً» من قولك: «ضربي زيداً قائماً» الخبر، ولو كان خبراً لجاز أن يقع معرفة، لأن أخبار «كان» تكون معرفة ونكرة، فالمعرفة نحو قولك: «كان زيد أخاك»، و«كان محمد قائماً»، ومثال النكرة «كان زيد قائماً». فلما اقتصر ههنا على النكرة، ولم تقع المعرفة فيه ألبتة، دل ذلك على أنه حال وليس بخبر.

وأما المسألة الثانية: وهي «أكثر شربي السويق ملتوتاً» فالكلام عليها كالكلام على المسألة قبلها في تقدير الخبر والعامل فيه، إلا أن قوله: «أكثر شربي» ليس بمصدر، وإنما لما أضيفت «أكثر» إلى «شربي» الذي هو المصدر، صار حكمه حكم المصدر، لأن «أفعل» بعض ما يضاف إليه. تقول: «زيد أفضل القوم»، فيكون بعض القوم، و«الياقوت أفضل الحجارة» لأنه بعض الحجارة، ولو قلت: «الياقوت أفضل الزجاج» لم يجز، لأنه ليس من الزجاج، فكذلك إذا قلت: «صمت أحسن الصيام» تنصب «أحسن» على المصدر، لأنه لما أضيفته إلى المصدر، صار مصدرًا، فكذلك لما أضيفت «أكثر» إلى «الشرب» الذي هو مصدر، صار مصدرًا، وجاز أن يُخبر عنه بالزمان كما يخبر عن سائر المصادر.

وأما المسألة الثالثة: وهي «أخطب ما يكون الأمير قائماً»، فهي في تقدير حذف الخبر كالمسألة الأولى، إلا أن فيها اتساعاً أكثر من الأولى، وذلك أن فيها وجهين من التقدير: أحدهما نحو المسألة قبلها. فقولك: «أخطب ما يكون الأمير» بمعنى «أخطب

(١) في طبعة لينغ «به»، وقد صححتها هذه الطبعة في جدول التصحيحات ص ٩٠٥.

كُونَ الأمير» لَأَنَّ «مَا» مع الفعل بتأويل المصدر، نحو قول الشاعر [من الوافر]:

١٣٧- يَسُرُّ الْمَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي [وكان ذهابهنَّ له ذهاباً]

وكذلك مَا يَكُونُ بمعنى الكون، والمرادُ بكونه وجوده، والتقدير: أخطبُ وجود الأمير إذا كان قائماً، جُعل وجوده خطيباً مبالغته، ويكون «إذا» الخبر، وهو في موضع نصب بالاستقرار على ما تقدّم، يدلّ على ذلك أنّه قد حُكي عن بعض العرب: «أخطبُ ما يكون الأمير يوم الجمعة» بنصب «يوم»، فدلّ ذلك على أنّ «إذا» في موضع نصب، كما تقول: «زبّدُ عندك» وفيه ضميرٌ، والظرفُ والضميرُ في موضع رفع لأنّه الخبر.

الوجه الثاني أن يكون قوله: «أخطب ما يكون» بمعنى الزمان، لأنّ «مَا» تكون بمعنى الزمان، لأنها في تأويل المصدر، والمصدرُ يُستعار للزمان على تقدير حذف مضاف، كأنّه قال: «أخطبُ أوقات كون الأمير»، كما يُقال: «مقدّم الحاج»، و«خُفوق النّجم»، أي: زمنٌ مقدّم الحاج، وزمنٌ خفوق النجم. ويكون الخبر «إذا كان قائماً» على ما تقدّم، إلّا أنّ «إذا» على هذا في موضع رفع خبراً عن الأول، كما تقول: «وقْتُ القتال يوم الجمعة». فكأنّه قال: «أخطبُ الأوقات التي يكون الأمير فيها خطيباً إذا كان قائماً»، ومثله على سقّة الكلام ﴿بَلْ مَكْرُ أَيْلٍ وَالنَّهَارِ﴾^(١)، وهما لا يمكران، لكن لما كان فيهما جعله لهما، ومثله ﴿أَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا أَيْلَ لَيْسَكُونَا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا﴾^(٢) والنهار لا يُبصر إنّما

١٣٧ - التخرّيج: البيت بلا نسبة في الأشياء والنظائر ٣/٣٧؛ والجنى الداني ص ٣٣١؛ والدرر ١/٢٥٣؛

وشرح التصريح ١/٢٦٨؛ وسمع الهوامع ١/٨١.

اللغة: ما ذهب الليالي: أي توالي الليالي، مرورها.

المعنى: يقول: يفرح المرء بمرور الأيام، وهو لا يعلم أنّ في مرورها انتزاعاً لأيام حياته، ومن ثمّ اقتراباً لدنو أجله.

الإعراب: «يسرّ»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة. «المرء»: مفعول به منصوب بالفتحة. «ما»: حرف مصدري. «ذهب»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محلّ رفع فاعل «يسرّ». «الليالي»: فاعل «ذهب» مرفوع بالضمة المقدّرة على الياء للثقل. «وكان»: الواو: حرف استئناف، و«كان»: فعل ماضٍ ناقص. «ذهابهنّ»: اسم «كان» مرفوع بالضمة، وهو مضاف: «هنّ»: ضمير متّصل مبني في محلّ جرٍّ بالإضافة. «له»: اللام: حرف جرٍّ، والهاء ضمير متّصل مبني في محلّ جرٍّ بحرف الجرّ. والجار والمجرور متعلّقان بـ«ذهابا». «ذهابا»: خبر «كان» منصوب بالفتحة.

وجملة «يسرّ»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «كان ذهابهنّ...» استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ما» حيث اعتبرت حرفاً تسبّك مع ما بعدها بمصدر. وزعم الأخفش وابن السراج أنّ «ما» هنا اسم موصول.

يُبَصَّر فيه، والذي أُخَوِّج إلى تقدير المصدر بالزمان ههنا أنه قد نُقِل عنهم: «أخطبُ ما يكون الأميرُ يومَ الجمعة» بالرفع، فكذلك قُدِّر الأولُ بالزمان، وقُضي على «إذا» التي هي الخبرُ بالرفع فاعرفه.

وأما قولهم: «كلُّ رجلٍ وضِيعَتُهُ» فالمرادُ كلُّ رجلٍ وضِيعَتُهُ مفرونان، إلا أنك حذفْتَ الخبرَ واكتفيتَ بالمعطوف، لأنَّ معنى الواو هنا كمعنى «مَعَ»، فقولك: «كلُّ رجلٍ وضِيعَتُهُ» بمعنى: مع ضِيعَتِهِ، وهذا كلامٌ مكثفٌ فالواوُ ههنا كالواو في قولك: «استوى الماءُ والخَشْبَةُ»، إلا أنَّ قولنا: «استوى الماءُ والخَشْبَةُ» أوْلُهُ فعلٌ يعمل فيه. وليس ههنا فعلٌ، وإنما هو اسمٌ عُطف على اسم بالواو التي معناها معنى «مَعَ»، فُعْطِفَتْ لفظاً، والمعنى معنى الملابس. واعلم أنَّ الواو التي بمعنى «مَعَ» لا بدَّ فيها من معنى الملابس، والواو التي لمُطَلِّقِ العُطف قد تخلو من ذلك، ألا ترى أنك إذا قلت: «ما صنعتُ وأباك» المعنى: ما صنعت مع أبيك، وما صنع أبوك معك. وكذلك إذا قلت: «كلُّ رجلٍ وضِيعَتُهُ» لأنَّ معناه مع ضِيعَتِهِ، ولو قلت: «زيدٌ وعمرٌو خارجان» لم يجوز حذفُ الخبر، لأنَّه ليس في اللفظ ما يدلُّ عليه، وليس كذلك «كلُّ رجلٍ وضِيعَتُهُ»، لأنَّ معناه: مع ضِيعَتِهِ، و«مَعَ» تدلُّ على المقارنة فاعرفه.

فصل

[مجيء المبتدأ والخبر معرفتين]

قال صاحب الكتاب: «وقد يقع المبتدأ والخبر معرفتين معاً كقولك: «زيدٌ المنطلقُ»، و«اللَّهُ إِلَهُنَا»، و«مُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا»، ومنه قولك: «أنتَ أنتَ»، وقول أبي النُّجُم [من الرجز]:

أنا أبو النُّجُم وشُعْري شُعْري - ١٣٨

١٣٨ - الشخريج: الرجز لأبي النجم في أمالي المرتضى ١/ ٣٥٠؛ وخزانة الأدب ١/ ٤٣٩؛ والخصائص ٣/ ٣٣٧؛ والدرر ١/ ١٨٥؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٦١٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٤٧؛ والمنصف ١/ ١٠؛ وجمع الهوامع ١/ ٦٠؛ وبلانة في خزانة الأدب ٨/ ٣٠٧، ٦/ ٤١٢؛ والدرر ٥/ ٧٩؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٠٣، ٢٩٠؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٢٩، ٢/ ٤٣٥، ٤٣٧؛ وجمع الهوامع ٢/ ٥٩.

الإعراب: «أنا»: ضمير منفصل مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «أبو»: خبر مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. «النجم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «وشعري»: الواو حرف عطف، و«شعري»: مبتدأ مرفوع بالضمّة المقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة المناسبة، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «شعري»: خبر مرفوع بالضمّة المقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة المناسبة، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه.

وجملة «أنا أبو النجم»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «شعري شعري»: معطوفة على =

ولا يجوز تقديم الخبر هنا، بل أيهما قدمت فهو المبتدأ.



قال الشارح: قد تقدم من قولنا أَنَّ حَقَّ المبتدأ أن يكون معرفة، وحقَّ الخبر أن يكون نكرة بما أغنى عن إعادته.

وقد يكون المبتدأ والخبر معًا معرفتين، نحو: «زيد أخوك»، و«عمرو المنطلق»، و«الله إلهنا»، و«محمد نبينا». فإذا قلت: «زيد أخوك»، وأنت تريد أخوة النسب، فإنما يجوز مثل هذا، إذا كان المخاطب يعرف زيدًا على انفراده، ولا يعلم أنه أخوه لفُرقة كانت بينهما، أو لسبب آخر، أو يعلم أن له أخًا، ولا يدري أنه زيد هذا، فتقول: «زيد أخوك» أي: هذا الذي عرفته هو أخوك الذي كنت علمته، فتكون الفائدة في اجتماعهما، وذلك الذي استفادته المخاطب. فمتى كان الخبر عن المعرفة معرفة، كانت الفائدة في مجموعهما. فإن كان يعرفهما مجتمعين، لم يكن في الإخبار فائدة.

وكذلك إذا قلت: «زيد المنطلق» فالمخاطب يعرف زيدًا، ويعرف أن شخصًا انطلق، ولا يعلم أنه زيد المنطلق، فزيد معروف بهذا الاسم منفردًا، والمنطلق معروف بهذا الاسم منفردًا، غير أن الذي عرفهما بهذين الاسمين منفردين قد يجوز أن يجهل أن أحدهما هو الآخر، ألا ترى أنك لو سمعت بزيد، وشهر أمره عندك من غير أن تراه، لكنك عارفاً به ذكرًا وشهرةً، ولو رأيت شخصًا، لكنك عارفاً به عيتًا، غير أنك لا تركب هذا الاسم الذي سمعته على الشخص الذي رأيته إلا بمعرفة أخرى بأن يقال لك: «هذا زيد فاعرفه».

فأما قولهم: «الله ربنا»، و«محمد نبينا» فإنما يقال ذلك ردًا على المخالفة والكفر، أو يقال على سبيل الإقرار والاعتراف لطلب الثواب بقوله. وأما قولهم: «أنت أنت»، فظاهر اللفظ فاسد، لأنه قد أخبر بما هو معلوم، وأنه قد اتحد الخبر والمخبر عنه لفظًا ومعنى. وحكم الخبر أن يكون فيه من الفائدة ما ليس في المبتدأ، وإنما جاز ههنا، لأن المراد من التكرير بقوله: «أنت أنت» أي: أنت على ما عرفته من الوييزة والمنزلة، لم تتغير معنى. وتكرير الاسم بمنزلة «أنت» على ما عرفته، وهذا مفيد يتضمن ما ليس في الجزء الأول، وعليه قول أبي النجم [من الرجز]:

أنا أبو النجم وشغري وشغري

معناه: وشغري شعري المعروف الموصوف كما بُلغْتَ، وعُرِفْتَ، وعلى هذا قياس الباب، وإذا كان الخبر معرفة كالمبتدأ، لم يجوز تقديم الخبر، لأنه متى شُكِلَ ولبس، إذ كل واحد منهما يجوز أن يكون خبرًا ومخيرًا عنه، فأيهما قدمت كان المبتدأ، ونظير ذلك

= الجملة السابقة لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أنا أبو النجم» حيث وقع المبتدأ والخبر معرفين معًا.

الفاعل والمفعول إذا كانا معاً لا يظهر فيهما الإعراب، فإنه لا يجوز تقديم المفعول، وذلك نحو: «ضربَ عيسى موسى»، اللهم إلا أن يكون في اللفظ دليل على المبتدأ منهما، نحو قوله [من الطويل]:

لُعَابُ الْأَفَاعِي الْقَاتِلَاتِ لُعَابُهُ ١٣٩-

وقوله [من الطويل]:

١٤٠- بَثُونًا بَثُو أَبْنَانُنَا وَبَنَاتُنَا بَثُوهُنَّ أَبْنَاءَ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ
ألا نرى أنه لا يحسن أن يكون «بنونا» هو المبتدأ، لأنه يلزم منه أن لا يكون له بنون إلا بنيتي أبناؤه، وليس المعنى على ذلك، فجاز تقديم الخبر هنا مع كونه معرفة لظهور المعنى وأمن اللبس، وصار هذا لجواز تقديم المفعول على الفاعل إذا كان عليه دليل، نحو: «أكلَ كُمَثَرَى مُوسَى»، و«أَبْرَأَ المَرَضَى عَيْسَى».

١٣٩ - التخریج: لم أفع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

الإعراب: «لعاب»: خبر مقدم مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «الأفاعي»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الإياء للثقل. «القاتلات»: نعت مجرور بالكسرة. «لعابه»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، والهاء ضمير متصل مبني في محلّ جز بالإضافة. وجملة «لعاب... لعابه»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. والشاهد فيه: تقديم الخبر على المبتدأ مع استوائهما في التعريف إذ المعنى أن لعاب المهجوز مثل لعاب الأفاعي لا العكس.

١٤٠ - التخریج: البيت للفرزدق في خزانة الأدب ١/٤٤٤؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/٦٦؛ وتخليص الشواهد ص ١٩٨؛ والحيوان ١/٣٤٦؛ والدرر ٢/٢٤؛ وشرح الأسموني ١/٩٩؛ وشرح التصريح ١/١٧٣؛ وشرح شواهد المغني ٣/٨٤٨؛ وشرح ابن عقيل ص ١١٩؛ ومغني اللبيب ٢/٤٥٢؛ وهمع الهوامع ١/١٠٢.

الإعراب: «بنونا»: خبر مقدم للمبتدأ مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف، و«نا»: ضمير في محلّ جز بالإضافة. «بثو»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. «أبنائنا»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف، و«نا»: ضمير متصل في محلّ جز بالإضافة. «وبناتنا»: الواو: حرف عطف، «بناتنا» مبتدأ أزل مرفوع، وهو مضاف، و«نا»: ضمير متصل مبني في محلّ جز بالإضافة. «بثوهن»: مبتدأ ثانٍ مرفوع، وهو مضاف، و«هن»: ضمير متصل مبني في محلّ جز بالإضافة. «أبناء»: خبر للمبتدأ الثاني، وهو مضاف. «الرجال»: مضاف إليه. «الأباعد»: نعت «الرجال» مجرور بالكسرة.

وجملة «بنونا بثو...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «بناتنا بثوهن أبناء الرجال»: معطوفة على الجملة السابقة. وجملة «بثوهن أبناء الرجال»: في محلّ رفع خبر المبتدأ الأزل. والشاهد فيه قوله: «بنونا بنو أبنائنا» حيث جاز تقديم الخبر على المبتدأ مع مساواتهما في التعريف، لأجل القرينة المعنوية، لأن الخبر هو محط الفائدة، فما يكون فيه التشبيه الذي تذكر الجملة لأجله فهو الخبر، وهو قوله: «بنونا» إذ المعنى أن بني أبنائنا مثل بنينا لا أن بنينا مثل بني أبنائنا.

فصل [تعدد الخبر]

قال صاحب الكتاب: «وقد يجيء للمبتدأ خبران فصاعداً، منه قولك: هذا خلُّو حامضٌ»، وقوله عز وجل: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْكَرِيمُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ فقال ليأثيرد^(١).

قال الشارح: يجوز أن يكون للمبتدأ الواحد خبران وأكثر من ذلك؛ كما قد يكون له أوصاف متعددة، فتقول: «هذا خلُّو حامضٌ» تريد أنه قد جمع بين الطَّعْمَيْنِ، كأنك قلت: «هذا مُرٌّ»، فالخبر وإن كان متعدداً من جهة اللفظ، فهو غير متعدّد من جهة المعنى، لأن المراد أنه جامع للطَّعْمَيْنِ، وهو خبر واحد، وتقول: «هذا قائمٌ قاعدٌ» على معنى: راكم، قال الشاعر [من الرجز]:

١٤١- مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي مُقَيِّظٌ مُصَصِّفٌ مُشَشِّي
تَحْذِئُهُ مِنْ نَعَجَاتٍ سِتٍّ سُودٌ جَعَادٌ مِنْ نَعَاجِ الدُّشْتِ

(١) البروج: ١٤ - ١٦.

١٤١ - التخرّيج: الرجز لرؤية في ملحقات ديوانه ص ١٨٩؛ وجمهرة اللغة ص ٦٢؛ والدرر ٣٣/٢؛ والمقاصد النحوية ٥٦١/١؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٥٢٥/٢؛ وتخليص الشواهد ص ٢١٤؛ والدرر ١٠٩/٥؛ وشرح أبيات سبويه ٣٣/٢؛ والكتاب ٨٤/٢؛ ولسان العرب ٨/٢ (بتت)، ٤٥٦/٧ (قِظ)، ٢٠١/٩ (صيف)، ٤٢١/١٤ (شتا)؛ وجمع الهوامع ١٠٨/١، ٦٧/٢.

اللغة: البت: الكساء، أو طيلسان من خز. المقيظ: الذي يكفي للقيظ أي الحر. المصّيف: الذي يكفي للصف. المشّتي: الذي يكفي للشتاء.

المعنى: يقول: إذا كان لأمري كساءاً، فإن لي كساء يكفيني لجميع الفصول.

الإعراب: «من»: اسم شرط جازم مبني في محل رفع مبتدأ. «يك»: فعل مضارع ناقص مجزوم، لأنه فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر تقديره: «هو». «ذا»: خبر «يك» منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. «بت»: مضاف إليه مجرور. «فهذا»: الفاء رابطة جواب الشرط، «هذا»: اسم إشارة في محل رفع مبتدأ. «بتي»: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والياء ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «مقيظ»: خبر أول لمبتدأ محذوف تقديره: «هو» مرفوع. «مصّيف»: خبر ثانٍ للمبتدأ المحذوف «هو». «مشّتي»: خبر ثالث للمبتدأ «هو»، والياء للإشباع. «تخذته»: فعل وفاعل ومفعول به. «من نعجات»: جار ومجرور متعلقان بـ«تخذته». «ست»: نعت مجرور. «سود»: نعت ثانٍ مجرور. «جعاد»: نعت ثالث مجرور. «من نعاج»: جار ومجرور متعلقان بنعت رابع لبـ«نعجات». «الدشت»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «من يك...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يك ذا بت»: في محل رفع خبر المبتدأ. وجملة «فهذا بتي»: في محلّ جزم جواب الشرط. وجملة «هو مقيظ»: في محل رفع صفة لبـ«بتي». وجملة «تخذته»: في محل رفع نعت رابع لبـ«بتي».

ومثله قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ﴾ ذُو الْمَرْثِ الْمَجِيدُ ﴿قَالَ لِمَا بَرِدُ﴾^(١). واعلم أنك إذا أخبرت بخبرين فصاعداً، كان العائد على المخبر عنه راجعاً من مجموع الجزئين، والمراد العائد المستقل به جميع الخبر، وذلك إنما يعود من مجموع الاسمين؛ فأما كل واحد منهما على الانفراد، ففيه ضمير يعود إليه لا محالة من حيث كان راجعاً إلى معنى الفعل، فيعود من كل واحد منهما ضمير عَوْدَ الضمير من الصفة إلى الموصوف، والظرف إلى المظروف؛ فأما عَوْدَ الضمير من الخبر المستقل به إلى المبتدأ، فإنما يكون من المجموع سواء كان الخبران ضميين أم لم يكونا.

فصل

[دخول الفاء على الخبر]

قال صاحب الكتاب: «إذا تضمن المبتدأ معنى الشرط، جاز دخول الفاء على خبره، وذلك على نوعين: الاسم الموصول، والنكرة الموصوفة إذا كانت الصلة أو الصفة فعلاً أو ظرفاً، كقول الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْإِثْمِ وَالْكَفَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾^(٢)، وقوله: ﴿وَمَا يَكُم مِّن نِّعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾^(٣) وكقولك: «كل رجل يأتيني، أو في الدار فله درهم»، فإذا دخلت «لَيْتَ» أو «لَعَلَّ»، لم تدخل الفاء بالإجماع. وفي دخول «إِنَّ» خلاف بين الأخفش وصاحب الكتاب.



قال الشارح: اعلم أن الأسماء على ضربين: منها ما هو عارٍ من معنى الشرط والجزاء، وضرب يتضمن معنى الشرط والجزاء، فالأول نحو: «زيد» و«عمرو» وشبههما، فما كان من هذا القبيل لم يدخل الفاء في خبره. تقول: «زيد منطلق» ولو قلت: «زيد منطلق» لم يجز، وكان أبو الحسن الأخفش يجيز ذلك على زيادة الفاء، وذكر أن ذلك ورد عنهم كثيراً، حكى: «أخوك فوجد» على معنى «أخوك وجد» والفاء زائدة وأنشد [من الطويل]:

١٤٢- وَقَائِلَةَ خَوْلَانٍ فَانْكَبَ قَتَانَهُمْ وَأُكْرُوْمَةُ الْخَيْمَيْنِ خَلَوْ كَمَا هَيَا

= والشاهد: قوله: «فهذا بني مقبظ، مصنف، مشتي» حيث وردت أخبار متعددة لمبتدأ واحد من غير عطف.

(٢) البقرة: ٢٧٤.

(١) البروج: ١٤ - ١٦.

(٣) النحل: ٥٣.

١٤٢ - التخريج: البيت بلا نسبة في الأزهية ص ٢٤٣ والجنى الداني ص ٧١؛ وخزانة الأدب ١/٣١٥، ٤٥٥، ٣٦٩/٤، ١٩/٨، ٣٦٧/١١، والدرر ٢/٣٦؛ والرد على النحاة ص ١٠٤؛ ورصف المباني ص ٣٨٦؛ وشرح أبيات سيويه ١/٤١٣؛ وشرح الأشموني ١/١٨٩؛ وشرح التصريح ١/٢٩٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٨٦؛ وشرح شواهد المغني ١/٤٦٨، ٢/٨٧٣؛ والكتاب ١/١٣٩، =

والمراد: وقائلة خولان أنكح فئاتهم، وسيبويه لا يرى زيادتها ويتأول ما ورّد من ذلك على أنها عاطفة^(١)، وأنه من قبيل عطف جملة فعلية على جملة اسمية.

وما كان متضمناً معنى الشرط، فالأسماء الموصولة، والنكرات الموصوفة. فالأسماء الموصولة نحو: «الذي»، و«التي»، وأخواتهما، فهذه الأسماء لا يتم إلا بصلات وعائِد، وصلاتها تكون جملة خبرية محتملة للصدق والكذب، وهي الجمل التي تقع أخباراً للمبتدأ، فالموصول لا يُخبر عنه حتى يتم بصلته، فإذا استوفى صلته، صار بمنزلة الاسم الواحد، فقولك: «الذي أبوه قائم»، أو «الذي قام أبوه» بمنزلة «زيد» أو «عمرو» ويفتقر إلى جزء آخر يكون خبراً حتى يتم كلاماً، كما يفترق «زيد» و«عمرو»، فتقول: «الذي أبوه قائم منطلق»، فيكون «الذي أبوه قائم» بمنزلة «زيد»، ثم أخبرت عنه بـ «منطلق»، كما تقول: «زيد منطلق».

فإذا كان الموصول شائعاً لا لشخص بعينه، وكانت صلته جملة من فعل وفاعل أو ظرف أو جارٍّ ومجرور، وأخبرت عنه، جاز دخول الفاء في خبره لتضمنه معنى الجزاء. وذلك قولك: «الذي يأتيني فله درهم»، والذي عندي فمكرم». قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ﴾^(٢) إلخ. وقال تعالى: ﴿وَمَا يَكُم مِّنْ نَّعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾^(٣)، وقوله: ﴿الَّذِينَ

= ١٤٣؛ ولسان العرب ٢٣٩/١٤ (خلا)؛ ومغني اللبيب ١/١٦٥؛ والمقاصد النحوية ٥٢٩/٢؛ وجمع الهوامع ١١٠/١.

اللغة: خولان: اسم قبيلة. الأكرومة: فعل الكرم. الحيان: حي أمها وحي أبيها، والمقصود فتاة ذات كرم ومجد من ناحية الأم والأب. الخلو: الخالية.

المعنى: يقول: رب قائلة لي أن أنكح فتاة من خولان، وهي أصيلة الجدّين مصون وباقية كما هي. الإعراب: «وقائلة»: الواو: واو «رب»، «قائلة»: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ، خبره محذوف. «خولان»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «هذه خولان» مرفوع. «فأنكح»: الفاء: حرف استئناف، «أنكح»: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله... وجوباً: «أنت». «فئاتهم»: مفعول به، وهو مضاف، و«هم»: في محل جرّ بالإضافة. «وأكرومة»: الواو: حالية، «أكرومة»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «الحيين»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى. «خلو»: خبر المبتدأ. «كما»: الكاف: حرف جر، و«ما»: يجوز أن تكون زائدة، وعليه تكون «هي» ضميراً في محل جرّ، والجار والمجرور متعلقان بخبر ثانٍ للمبتدأ «أكرومة» المحذوف. ويجوز أن تكون «ما» اسماً موصولاً، في محل جرّ بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر ثانٍ للمبتدأ. و«هيا»: مبتدأ خبره محذوف، والألف: للإطلاق. والمجملّة تكون صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

جملة «قائلة...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أنكح»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «خولان فأنكح فئاتهم» حيث يجيز الأخفش زيادة الفاء على اعتبارها هنا زائدة - في جميع خبر المبتدأ.

(١) انظر الكتاب ١٣٨/١ - ١٤٠.

(٢) البقرة: ٢٧٤.

(٣) النحل: ٥٣.

يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْإِثْلِ وَالْإِهْكَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً^(١) كله من صلة «الذين» وهو في موضع اسم مرفوع بالابتداء، وقوله: ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾^(٢) في موضع الخبر، وكذلك قوله: ﴿وَمَا يَكُم مِّن نِّعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾^(٣)، فقوله: ﴿فَمِنَ اللَّهِ﴾ الخبر.

وإنما اشترطنا لدخول الفاء أن يكون شائعاً غير مخصوص، وأن تكون صلته فعلاً أو جاراً ومجروراً، لأنه إذا كان كذلك، كان فيه معنى الشرط والجزاء، فدخلت فيه الفاء كما تدخل في الشرط المَحْضِ، وذلك أنه إذا كان شائعاً، كان مُبْهِمًا غير مخصوص، وباب الشرط مبني على الإبهام، فإن جعلته لواحد مخصوص، نحو: «زيد الذي أتاني فله درهم»، لم يجر دخول الفاء في خبره لبُعْده عن الشرط والجزاء، ألا ترى أنك تقول: «من يخرج فله درهم»، فيكون مُبْهِمًا غير مخصوص، فكذلك إذا قلت: «الذي يأتيني فله درهم» لا بد أن يكون شائعاً لا لمخصوص.

فإن قيل: فأنت تقول: «إن أتاني زيد فله درهم»، فيكون الأول مخصوصاً، فهلا جاز ذلك في «الَّذِي» إذا أردت به مخصوصاً. فالجواب أن الشرط لا بد فيه من إبهام. فأنت إذا قلت: «من يأتيني فله درهم»، فالإبهام واقع في الفعل والفاعل معاً، ألا ترى أن الفعل مبهم يحتمل أن يوجد، وأن لا يوجد، والفاعل مبهم يعود إلى «مَنْ». وإذا قلت: «إن أتاني زيد فله كذا» فالفاعل، وإن كان مخصوصاً، فالفعل مبهم، وأنت إذا قلت: «الذي يأتيني» وأردت به مخصوصاً، لم يكن فيه إبهام ألْبَتَّة، لأن الموصول مخصوص، والفعل مبني على تيقن وجوده، فحلاً من إبهام ألْبَتَّة، ففارق الشرط. وإنما اشترط وصله بالفعل، لأن الشرط لا يكون إلا بالفعل ألْبَتَّة. فلو قلت: «الذي أبوه قائم له درهم» لم يجر دخول الفاء في الخبر هنا لعدم مشابهة الشرط.

وأما إذا وصل الموصول بظرف أو جار ومجرور، فإنه - وإن لم تكن صلته فعلاً ملفوظاً - به فإنه مقدَّر حُكْمًا. فإذا قلت: «الذي في الدار، أو عندك» فكأنك قلت: «الذي استقر، أو وجد» أو نحو ذلك، فإذا وجدت هذه الشرائط في الموصول، جاز دخول الفاء في خبره.

فإن قيل: فما الفرق بين الخبر عن الموصول إذا كان فيه الفاء، وبينه إذا لم يكن؟ قيل: إذا كان الخبر عن الموصول بالفاء آذن ذلك بأن الخبر مستحق بالفعل الأول، ألا ترى أنك إذا قلت: «الذي يأتيني فله درهم» آذن ذلك بأن الدرهم مستحق له بإتيانه، لأن الفاء للتعقيب، والمسبب يوجد عقيب السبب، وإذا قلت: «الذي يأتيني له درهم» يدل على استحقاق الدرهم من غير أن يدل على أنه بالإنيان.

وكذلك النكرة الموصوفة بالفعل أو الظرف أو الجار والمجور، نحو: «كل رجل يأتيني، أو في الدار فله درهم» حكمه حكم الموصول في دخول الفاء في خبرها لشبهها بالشرط والجزاء كالموصول، لأن النكرة في إيهامها كالموصول إذا لم يزد به مخصوص. والصفة كالصلة، فإذا كانت بالفعل، أو ما هو في تقدير الفعل من جاز ومجور، كانت الموصول في شبه الشرط والجزاء، فدخلت الفاء في خبرها كدخولها في خبر الموصول. فإن وقع في الصلة شرط وجزاء، لم تدخل الفاء في آخر الكلام. وذلك قولك: «الذي إن يزرني أرزله له درهم»، ولو قلت هنا: «فله» لم يجز، لأن الشرط لا يجاب دفعيتين وكذلك «كل رجل إن يزرني أكرمه له درهم»، ولا يجوز «فله درهم»، لأن الصفة قد تضمنت الجواب، ولم يحتاج إلى إعادته، ولو قلت: «الذي أبوه أبوك فزيد»، لم يجز، لأنه لم يتقدم في الصلة ما يصح به الشرط، وكذلك لو قلت: «كل إنسان فله درهم»، لم يجز، لأنه لم يتقدم صفة يستفاد منها معنى الشرط، فجري هذان في الامتناع مجرى «زيد فائق»، و«عمر فمطلق».

فإن دخلت على هذا الموصول، أو النكرة الموصوفة بالحروف الناصبة للمبتدأ الرافعة للخبر، وهي: «إن»، و«أن»، و«كان»، و«ليت»، و«لعل»، و«لكين»، فذهب سبويه إلى أن «كان» و«ليت» و«لعل» و«لكين» تمنع من دخول الفاء في الخبر، لأنها عوامل تُغيّر اللفظ والمعنى، فهي جارية مجرى الأفعال العاملة، فلما عملت في هذه الموصولات والنكرة الموصوفة، بعدت عن الشرط والجزاء، فلم تدخل الفاء في خبرها كدخولها في خبر الموصولات إذا لم يكن فيها أدوات الشرط، ولا يعمل فيها ما قبلها من الأفعال وغيرها. وأما «إن» فذهب سبويه إلى جواز دخول الفاء في خبرها مع هذه الأشياء لأنها، وإن كانت عاملة، فإنها غير مُغيّرة معنى الابتداء والخبر، ولذلك جاز العطف عليها بالرفع على معنى الابتداء. وقال الأخفش: لا يجوز دخول الفاء مع «إن» عاملة كأخواتها. والأول أقرب إلى الصحة. وقد ورد به التنزيل قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^(١)، وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ فَإِنَّهُمْ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾^(٢) إلى أن قال: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾^(٣)، وقال: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾^(٤)، فادخل الفاء في الخبر. فالأخفش يحمل الفاء في ذلك كله على الزيادة، والأول أظهر لأن الزيادة على خلاف الأصل، وسيوضح ذلك في حروف العطف إن شاء الله تعالى.

(١) الأحقاف: ١٣.

(٣) آل عمران: ٢١.

(٢) آل عمران: ٢١.

(٤) الجمعة: ٨.

خبرُ «إِنَّ» وأخواتها

فصل

قال صاحب الكتاب: «هو المرفوع في نحو قولك: «إِنَّ زَيْدًا أَخوك»، و«لَعَلَّ بِشْرًا صَاحِبُكَ»، وارتفأه عند أصحابنا^(١) بالحرف، لأنه أشبه الفعل في لزومه الأسماء، والماضي منه في بناءه على الفتح، فألحق منصوبه بالمفعول ومرفوعه بالفاعل، ونَزَلَ قولك: «إِنَّ زَيْدًا أَخوك» منزلة «ضَرَبَ زَيْدًا أَخوك»، و«كَانَ عَمْرًا الْأَسَدُ» منزلة «فَرَسَ عَمْرًا الْأَسَدُ»، وعند الكوفيين^(٢) هو مرتفع بما كان مرتفعاً به في قولك: «زَيْدٌ أَخوك»، ولا غَمَلٌ للحرف فيه.



قال الشارح: اعلم أن هذه الحروف، وهي «إِنَّ» وأخواتها وهي ستّة: «إِنَّ»، و«أَنَّ»، و«لَكِنَّ»، و«لَيْتَ»، و«لَعَلَّ»، و«كَأَنَّ» من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، فتنصب ما كان مبتدأ وترفع ما كان خبراً، وإنما عيِّلَتْ لشَبَهِها بالأفعال، وذلك من وجوه: منها اختصاصها بالأسماء كاختصاص الأفعال بالأسماء، الثاني أنها على لفظ الأفعال، إذ كانت على أكثر من حرفين كالأفعال، الثالث أنها مبنية على الفتح كالأفعال الماضية، الرابع أنها يتصل بها المضمَرُ المنصوب، ويتعلّق بها كتعلّقه بالفعل من نحو «ضَرَبَكَ» و«ضَرَبْتَهُ» و«ضَرَبْتَنِي»، فلَمَّا كانت بينها وبين الأفعال ما ذكرنا من المشابهة، كانت داخلة على المبتدأ والخبر. وهي مقتضية لهما جميعاً، ألا نرى أن «إِنَّ» لتأكيد الجملة، و«لَكِنَّ» للاستدراك، فلا بد من الخبر لأنه المستدرَك، ولا بد من المبتدأ ليُعْلَمَ خبر مَنْ قد استدرَك. و«لَيْتَ» في قولك: «لَيْتَ زَيْدًا قَادِمٌ» تَمَنُّ لِقْدُومِ زَيْدٍ. و«لَعَلَّ» تَرْجُ، و«كَأَنَّ» تفتضي مشبهاً ومشبهاً به، فلَمَّا اقتضتُهما جميعاً، جرت مجرى الفعل المتعدي، فلذلك نصب الاسم، ورفعت الخبر، وشُبِهُت من الأفعال بما قُدِّمَ مفعوله على فاعله. فقولك: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ» بمنزلة «ضَرَبَ زَيْدًا رَجُلٌ». وإنما قُدِّمَ المنصوب فيها على المرفوع قَرَفًا بينها وبين الفعل، فالفعل من حيث كان الأصل في العمل جرى على سَنَنِ

(١) يريد بأصحابه البصريين. وانظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين،

ص ١٧٦ - ١٨٥.

(٢) انظر المصدر نفسه، ص ١٧٦ - ١٨٥.

قياسه في تقديم المرفوع على المنصوب، إذ كان رُتَبَةُ الفاعل مقدَّمةً على المفعول. وهذه الحروف لما كانت في العمل قُروعا على الأفعال ومحمولةً عليها، جعلت دونها بأن قُدِّم المنصوب فيها على المرفوع خطأ لها عن درجة الأفعال، إذ تقدِّم المفعول على الفاعل فرع، وتقدِّم الفاعل أصل على ما ذكر.

وذهب الكوفيون إلى أن هذه الحروف لم تعمل في الخبر الرفع، وإنما تعمل في الاسم النصب لا غير، وإنما الخبر مرفوع على حاله كما كان مع المبتدأ. وهو فاسد، وذلك من قِيلَ أن الابتداء قد زال، وبه وبالمبتدأ كان يرتفع الخبر، فلما زال العامل، بطل أن يكون هذا معمولاً فيه، ومع ذلك فإننا وجدنا كل ما عمل في المبتدأ عمل في خبره، نحو: «ظننتُ وأخواتها، لما عملت في المبتدأ عملت في الخبر، وكذلك «كَانَ» وأخواتها لما عملت في المبتدأ عملت في الخبر، وليس فيه تشوية بين الأصل والفرع، لأنه قد حصلت المخالفة بتقديم المنصوب على المرفوع فاعرفه.

فصل

قال صاحب الكتاب: «وجميع ما ذكر في خبر المبتدأ من أصنافه وأحواله وشرائطه قائم فيه ما خلا جوارز تقديمه، إلا إذا وقع ظرفاً كقولك: «إن في الدار زيداً»، و«لعل عندك عمراً»، وفي التنزيل ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾^(١).



قال الشارح: يعني أن هذه الحروف داخلَةٌ على المبتدأ والخبر، وكل ما جاز في المبتدأ والخبر جاز في هذه الحروف، لا فرق، فالمراد بأصنافه كونه مفرداً وجملَةً، وبأحواله كونه معرفةً ونكرةً، وبشرائطه افتقاره إلى عائِد من الخبر إذا كان جملةً.

وقوله: «من أصنافه» يعني أن خبر المبتدأ كما يكون مفرداً، أو جملةً، أو ظرفاً، كذلك في هذه الحروف، تقول في المفرد: «إن زيداً قائمٌ» كما تقول في المبتدأ: «زيد قائمٌ»، وفي الجملة: «إن زيداً أبوه قائمٌ»، كما تقول: «زيد أبوه قائمٌ»، و«إن زيداً قام أبوه» كما تقول: «زيد قام أبوه»، وتقول في الظرف: «إن زيداً عندك» و«إن محمداً في الدار» فموضع الظرف رفع، لأنه خبر «إن» كما كان خبر المبتدأ قبل دخول هذه الحروف، فإن كان اسم «إن» جُئَةً، وأخبرت عنه بالظرف، لم يكن ذلك الظرف إلا ظرف مكان، ولا تُخبر عنه بالزمان، فنقول: «إن زيداً عندك». ولو قلت: «إن زيداً اليوم» لم يجز، لأن هذه الأخبار في الحقيقة إنما هي أخبارُ أسماءٍ هذه الحروف؛ وأما قولهم: خبر إن، وخبر كان، فتقريب، لأن الحروف، والأفعال لا يُخبر عنها.

وقوله: «وأحواله» يعني أن أحوال أخبار هذه الحروف كأحوال أخبار المبتدأ من

حيث إنه يكون الخبرُ نكرةً ومعرفةً كما يكون كذلك في المبتدأ والخبر، فنقول: «إن زيدًا قائمٌ»، و«إن زيدًا أخوك» كما تقول ذلك في المبتدأ.

وأما شرائطه فإنه إذا اجتمع معرفةً ونكرةً، فالاسم هو المعرفة، والخبر هو النكرة، كما كان كذلك في المبتدأ والخبر، وإذا كان جملةً، فلا بد فيها من عائِدٍ إلى المبتدأ، كما كان كذلك في المبتدأ والخبر، فكلُّ ما جاز في المبتدأ والخبر جاز مع «إن» وأخواتها، لا فرق بينهما، إلا أن الذي كان مبتدأً مرفوعاً ينتصب ههنا بـ «إن» وأخواتها.

ولا يجوز تقديم خبرها ولا اسمها عليها، ولا تقديم الخبر فيها على الاسم. ويجوز ذلك في المبتدأ، وذلك لعدم تصرف هذه الحروف، وتكونها فُرُوعاً على الأفعال في العمل، فأنحطت عن درجة الأفعال، فجاز التقديم في الأفعال، نحو: «قائمًا كان زيدًا»، و«كان قائمًا زيدًا»، ولم يجز ذلك في هذه الحروف.

اللَّهُمَّ إِلَّا أن يكون الخبرُ ظرفًا أو جازًا ومجرورًا، فلا يجوز أن تقول: «إن منطلق زيدًا»، ويجوز أن تقول: «إن في الدار زيدًا»، وذلك أنهم قد توسعوا في الظروف وخضوها بذلك لكثرتها في الاستعمال، ألا ترى أنهم قد فصلوا بها بين المضاف والمضاف إليه في نحو قوله [من السريع]:

١٤٣- [لَمَّا رَأَتْ سَاتِدَمَا اسْتَعْبِرَتْ] لِسَلِّهِ دُرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا

١٤٣- التخريج: البيت لعمرو بن قميئة في ديوانه ص ١٨٢؛ وخزانة الأدب ٤/ ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤١١، ٤١٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٦٧؛ والكتاب ١/ ١٧٨؛ ومعجم البلدان ٣/ ١٦٨ (ساتيدما)؛ وبلا نوبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٣٢؛ والكتاب ١/ ١٩٤؛ واللامات ص ١٠٧؛ ومجالس ثعلب ص ١٥٢؛ والمقتضب ٤/ ٣٧٧.

اللغة: ساتيدما: اسم جبل. استعبرت: بكت.

المعنى: لما رأت تلك المرأة جبل ساتيدما تذكرت بلادها، فبكت شوقاً إليها، فواعجبني ممن يلومها على بكانها وشوقها لبلادها.

الإعراب: «لما»: اسم شرط غير جازم مبني على السكون في محل نصب ظرف زمان متعلق بالفعل «استعبرت». «رأت»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة، والتاء: للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي. «ساتيدما»: مفعول به منصوب بالفتحة المفعلة على الألف للتعذر. «استعبرت»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة، والتاء: للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «الله»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف. «دُرّ»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «اليوم»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل «لامها». «من»: اسم موصول مبني على السكون في محل جر مضاف إليه. «لامها»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به.

وجملة «لما رأت استعبرت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «رأت»: في محل جر =

والمعنى: لله درُّ من لامها اليوم، ومثله [من البسيط]:

١٤٤- كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ يُغَالِهُنَّ بَنَّا أَوَاخِرَ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيحِ

والمراد: أصوات أواخر الميس من يغالهن بنّا. ومنه [من الوافر]:

١٤٥- كَمَا حُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

= بالإضافة. وجملة «استعبرت»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لامها»: صلة الموصول الاسمي لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «لله درُّ اليوم من لامها» حيث فصل بين المضاف «دَرُّ» والمضاف إليه «مَنْ» بالظرف «اليوم».

١٤٤ - التخریج: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٩٩٦؛ وخزانة الأدب ١٠٨/٤، ٤١٣، ٤١٩؛ والحيوان ٣٤٢/٢؛ والخصائص ٤٠٤/٢؛ وسر صناعة الإعراب ص ١٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٩٢/١؛ والكتاب ١٧٩/١، ١٦٦/٢، ٢٨٠؛ ولسان العرب ٧/٢٤٤ (نقض)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٨٦٣؛ ورصف المباني ص ٦٥؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٠٨٣؛ وكتاب اللامات ص ١٠٧؛ والمقتضب ٣٧٦/٤.

اللغة: الإيغال: الإبعاد. الميس: شجر تنخذ منه الرجال والأقناب. الفراريج: جمع فزوج، وهو الصغير من الدجاج. إنقاض: صوت.

المعنى: إن أصوات الرجال والأقناب عند ابتعاد الإبل بنّا أصبحت مثل أصوات الدجاج. الإعراب: «كأن»: حرف مشبه بالفعل. «أصوات»: اسم «كأن» منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «من»: حرف جر. «يغالهن»: اسم مجرور وعلامة جره الكسرة، والجار والمجرور متعلقان بحال محذوفة من اسم «ليس»، «هن»: ضمير متصل في محلّ جر مضاف إليه. «بنّا»: جار ومجرور متعلقان بالمصدر «إيغال». «أواخر»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «الميس»: مضاف إليه مجرور بالكسرة «أصوات»: خبر «كأن» مرفوع بالضمّة. «الفراريج»: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة. جملة «كأن أصوات... أصوات...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «كأن أصوات من يغالهن بنّا أواخر الميس» حيث فصل بين المضاف «أصوات» والمضاف إليه «أواخر الميس» بالجارين والمجرورين «من يغالهن بنّا» وأصل الكلام: كأن أصوات أواخر الميس من يغالهن بنّا أصوات الفراريج.

١٤٥ - التخریج: البيت لأبي حنّة النعميري في الإنصاف ٤٣٢/٢؛ وخزانة الأدب ٢١٩/٤؛ والدرر ٥/٤٥؛ وشرح التصريح ٥٩/٢؛ والكتاب ١٧٩/١؛ ولسان العرب ١٢/٣٩٠ (عجم)؛ والمقاصد النحوية ٣/٤٧٠؛ وبلا نسبة في الخصائص ٤٠٥/٢؛ ورصف المباني ص ٦٥؛ وشرح ابن عقيل ص ٤٠٣؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٩٥، ولسان العرب ٤/١٥٨ (حبر)؛ والمقتضب ٣٧٧/٤؛ وجمع الهوامع ٥٢/٢.

شرح المفردات: يقارب: يجعل بعض الكتابة قريبة من بعض. يزيل: يبعد الكتابة.

المعنى: يقول: إن ما بقي من آثار الدار شبيه بكتابة اليهودي الذي يقرب بين السطور مرة، وأخرى يبعد بينهما.

الإعراب: «كما»: الكاف حرف جز، و«ما»: مصدرية. والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محلّ جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بلفظ من بيت سابق. «خطّ»: فعل ماضٍ =

والمراد: بكفَّ يهودي يوماً. وإذا جاز الفصلُ به بين المضاف والمضاف إليه، وهما كالشيء الواحد، كان جَوَازُهُ في «إِنَّ» واسمِهِ أسهلُّ، إذ هما شيئان منفصلان، ومما سَوَّغَ الفصلَ بالظرف هو كَوْنُ هذه الحروف ليست مما يعمل في الظروف، وإنما العاملُ الاستقرارُ المحذوفُ فاعرفه.

فصل

[حذف خبر «إِنَّ»]

قال صاحب الكتاب: «وقد حُذِفَ في نحو قولهم: «إِنَّ مَالاً»، و«إِنَّ وَلَدًا» و«إِنَّ عَدَدًا»، أي: «إِنَّ لَهُمْ مَالاً، ويقول الرجل للرجل: «هل لكم أحدٌ إِنَّ الناسَ عليكم»، فيقول: «إِنَّ زَيْدًا»، و«إِنَّ عَمْرًا» أي: إِنَّ لَنَا، وقال الأَعَشَى [من المنسرح]:

١٤٦- إِنَّ مَخْلًا وَإِنْ مُرْتَحِلًا وَإِنْ فِي السُّفْرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلًا

= للمجهول. «الكتاب»: نائب فاعل مرفوع. «بكفَّ»: جار ومجرور متعلقان بـ«خطَّ». «يومًا»: ظرف زمان منصوب، متعلق بـ«خطَّ». «يهودي»: مضاف إليه مجرور. «يقارب»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو» «أو»: حرف عطف. «يزيل»: معطوف على «يقارب» مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هو».

وجملة «خَطَّ الكتاب»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «يقارب»: في محل جر نعت «يهودي». وجملة «يزيل» معطوفة على جملة: «يقارب».

والشاهد فيه: قوله: «بكفَّ يومًا يهودي» حيث فصل بين المضاف «كف» والمضاف إليه «يهودي» بأجنبي هو «يومًا». وأصل الكلام: «كما خطَّ الكتاب يومًا بكفَّ يهودي».

١٤٦ - التخرُّج: البيت للأعشى في ديوانه ص ٢٨٣؛ وخزانة الأدب ٤٥٢/١٠، ٤٥٩؛ والخصائص ٢/

٣٧٣؛ والدرر ١٧٣/٢؛ ومزَّ صناعة الإعراب ٥١٧/٢؛ والشعر والشعراء ص ٧٥؛ والكتاب ٢/

١٤١؛ ولسان العرب ٢٧٩/١١ (رحل)؛ والمحتسب ٣٤٩/١؛ والمقتضب ١٣٠/٤؛ والمقرب ١/

١٠٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٢٩/٢؛ وأمثالي ابن الحاجب ٣٤٥/١؛ وخزانة الأدب ٩/

٢٢٧؛ ورصف المباني ص ٢٩٨؛ وشرح شواهد المغني ٢٣٨/١، ٦١٢/٢؛ والصاحبي في فقه اللغة

ص ١٣٠؛ ولسان العرب ١٦٣/١١ (جلل).

اللغة: محلاً: مصدر ميمي من حلَّ أي أقام، ومرتحلاً: مصدر ميمي من ارتحل، أي سافر. السفر:

المسافرون. مهلاً: تأخيراً وتمهلاً.

المعنى: إن حللنا أو أقمنا، وإن ارتحلنا أو متنا، فإن في المسافرين قبلنا عبرة لنا لتعظ.

الإعراب: «إِنَّ»: حرف مشبه بالفعل. «محلاً»: اسم «إِنَّ» منصوب بالفتحة، وخبرها محذوف، والتقدير:

«إن محلاً مقدَّر لنا». «وإن»: الواو: للعطف، و«إِنَّ»: حرف مشبه بالفعل. «مرتحلاً»: اسم «إِنَّ» منصوب

بالفتحة، وخبرها محذوف، والتقدير: «إن مرتحلاً مقدَّر لنا». «وإن»: الواو: للعطف، و«إِنَّ»: حرف

مشبه بالفعل. «في السفر»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر «إِنَّ» المتقدِّم على اسمها «مهلاً». «إذ»: حرف

تعليل. «مضوا»: فعل ماضٍ مبني على الضمِّ المقدَّر على الألف المحذوفة، والواو: ضمير متصل

مبني في محل رفع فاعل، والألف: للتفريق. «مهلاً»: اسم «إِنَّ» مؤخر منصوب بالفتحة.

وجملة «إِنَّ محلاً مقدَّر لنا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وجملة «إِنَّ مرتحلاً...»: معطوفة =

وتقول: «إن غيرها إبلاً وشاء»، أي: إن لنا، وقال [من الرجز]:

١٤٧- يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا

أي: يا ليت لنا. ومنه قولُ عُمَرَ بن عبد العزيز لقرشيٍّ مَثَّ إليه بقرابة: «فإن ذاك»، ثم ذكر حاجته، فقال: «لعلَّ ذاك» أي: فإن ذاك مصدق، ولعلَّ مطلوبك حاصل، وقد ألزَمَ حذفه في قولهم: «لَيْتَ شَيْعِرِي».

قال الشارح: اعلم أنَّ أخبارَ هذه الحروف إذا كانت ظرفاً أو جاراً ومجروراً، فإنه قد يجوز حذفها، والتسكوت على أسمائها دونها، وذلك لكثرة استعمالها والاتساع فيها على ما ذكرناه، ودلالة قرائن الأحوال عليها.

وذلك قولهم: «إنَّ مالا»، و«إنَّ ولدًا»، و«إنَّ عددًا» كأن ذلك وقع في جواب «هل لهم مال؟»، و«هل ولد؟» و«هل عدد؟»، ف قيل في جوابه: «إنَّ مالا، وإنَّ ولدًا وإنَّ عددًا»، أي: إنَّ لهم مالا، وإنَّ لهم ولدًا، وإنَّ لهم عددًا، ولم يُخْتَجِ إلى إظهاره لتقدُّم السؤال عنه. ولم يأتِ ذلك إلَّا فيما كان الخبرُ ظرفاً أو جاراً ومجروراً.

قال: «ويقول الرجل للرجل: هل لكم أحدٌ، إنَّ الناس عليكم، أي: ألبَّ، فيقول: «إنَّ زيدًا، وإنَّ عمراً» المعنى: إنَّ لنا زيدًا، وإنَّ لنا عمراً، واستغنى عن ذكره لتقدُّمه في السؤال، قال الأعشى [من المنسرح]:

إِنَّ مَحَلًّا إلخ

ويُروى: «وإنَّ للسُّفَرِ إذ مضوا مهلاً»، ومعناه: إنَّ لنا محلاً، يعني في الدنيا

= عليها لا محلَّ لها من الإعراب، وجملة «إنَّ مهلاً...»: معطوفة عليها لا محلَّ لها من الإعراب. وجملة «مضوا»: اعتراضية لا محلَّ لها من الإعراب. والشاهد فيه: حذف خبر «إنَّ»، والتقدير: إنَّ لنا محلاً.

١٤٧ - التخريج: الرجز للبعاج في ملحقات ديوانه ٣٠٦/٢؛ وشرح شواهد المغني ٦٩٠/٢؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٦٢/٤؛ والجنى الداني ص ٤٩٢؛ وجواهر الأدب ص ٣٥٨؛ وخزانة الأدب ١٠/٢٣٤، ٢٣٥؛ والدرر ١٧٠/٢؛ ووصف المباني ص ٢٩٨؛ وشرح الأشموني ١٣٥/١؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٣٤؛ والكتاب ١٤٢/٢؛ ومغني اللبيب ٢٨٥/١؛ وهم الهوامع ١٣٤/١.

المعنى: ليت الزمان يعود بي القهقري إلى أيام الشباب، ولكن هيهات هيهات!

الإعراب: «يا»: حرف تنبيه ودعاء. «ليت»: حرف مشبه بالفعل. «أيام»: اسم «ليت» منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف. «الصبا»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعذر. «رواجعاً»: حال منصوبة بالفتحة الظاهرة.

وجملة «ليت أيام الصبا رواجعاً»: ابتدائية لا محلَّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ليت أيام الصبا رواجعاً» حيث حذف خبر «ليت»، والتقدير: يا ليت أيام الصبا لنا رواجع.

إذا عِشْنَا، وَإِنَّ لَنَا مَرْتَحِلًا إِلَى الْآخِرَةِ، وَأَرَادَ بِالسَّفَرِ الْمَسَافِرِينَ مِنَ الدُّنْيَا إِلَى الْآخِرَةِ، فَيَقُولُ: فِي رَحِيلٍ مَن رَحَلَ وَمَضَى مَهْلٌ، أَيْ لَا يَرْجِعُ، وَقِيلَ: إِنَّ فِي السَّفَرِ يَرِيدُ: مَن قَدَّمَ لآخِرَتِهِ فَازَ وَظَفِيرَ. وَالْمَهْلُ: السَّبْقُ. فَهَذَا كُلُّهُ عِنْدَ سَيَبَوِيهِ عَلَى حَذْفِ الْخَبَرِ كَتَحْوٍ مَا تَقَدَّمَ تَقْدِيرُهُ. وَلَا يَرَى الْكُوفِيُّونَ حَذْفَ الْخَبَرِ إِلَّا مَعَ التَّكْرَةِ، وَالْبَصْرِيُّونَ يَرُونَهُ مَعَ الْمَعْرِفَةِ وَالتَّكْرَةِ. وَكَانَ الْفَرَّاءُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهُ إِنَّمَا يُحَذَفُ مِثْلُ هَذَا إِذَا كُتِرَتْ «إِنَّ»، لِيُعْلَمَ أَنَّ أَحَدَهُمَا مُخَالَفٌ لِلْآخَرِ عِنْدَ مَنْ يَظُنُّهُ غَيْرَ مُخَالَفٍ، وَحُكِيَ أَنَّ أَعْرَابِيًّا قِيلَ لَهُ: «الزَّبَابَةُ الْفَأْرَةُ»، قَالَ: «إِنَّ الزَّبَابَةَ، وَإِنَّ الْفَأْرَةَ»، وَمَعْنَاهُ: إِنَّ هَذِهِ مُخَالَفَةٌ لِهَذِهِ. وَالْخِلَافُ الَّذِي بَيْنَ الْأَسْمَيْنِ يَدُلُّ عَلَى الْخَبَرِ، وَالْفَائِدَةُ أَنَّ «المحلَّ» خِلَافُ «المرتحل»، وَهُوَ قَوْلٌ غَيْرُ مَرْضِيٍّ عِنْدَ أَصْحَابِنَا، فَإِنَّهُ قَدْ وَرَدَ فِي الْوَاحِدِ الَّذِي لَا مُخَالَفَ مَعَهُ. قَالَ الْأَخْطَلُ [مِن الطَّوِيلِ]:

١٤٨- حَلَا أَنْ حَيًّا مِنْ قُرَيْشٍ تَفَضَّلُوا عَلَى النَّاسِ أَوْ أَنَّ الْأَكَارِمَ تَهَشَّلَا وَقَالُوا: «إِنَّ غَيْرَهَا إِبِلًا وَشَاءَ». فَقَوْلُهُمْ: «غَيْرَهَا» اسْمٌ «إِنَّ» وَالْخَبَرُ مُضْمَرٌ عَلَى التَّحْوِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، كَأَنَّهُ قَالَ: إِنَّ لَنَا غَيْرَهَا، أَوْ عِنْدَنَا غَيْرَهَا، وَانْتَصَبَ «إِبِلًا» وَ«شَاءَ» عَلَى التَّمْيِيزِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ، «إِبِلًا» وَ«شَاءَ» اسْمٌ «إِنَّ» وَ«غَيْرَهَا» حَالًا. وَقَدْ نَصَّ سَيَبَوِيهِ^(١) عَلَى أَنَّ الْإِبِلَ وَالشَّاءَ انْتِصَابُهُمَا انْتِصَابُ «الْفَارِسِ» إِذَا قُلْتُ: «مَا فِي النَّاسِ مِثْلُهُ فَارِسًا» كَأَنَّهُ يَقْدِرُهُ بِالمَشْتَقِّ أَيْ مَاشِيَةً، وَلَا يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ عَطْفَ بَيَانٍ، لِأَنَّ عَطْفَ الْبَيَانِ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْمَعَارِفِ، وَمِنْهُ قَوْلُ رُؤَبَةَ [مِن الرِّجَزِ]:

بِالْيَسْتِ أَيْامَ الصُّبَا رَوَّاجِعَا

١٤٨- التَّخْرِيجُ: الْبَيْتُ لِلْأَخْطَلِ فِي خَزَانَةِ الْأَدَبِ ١٠/٤٥٣، ٤٥٤، ٤٦١، ٤٦٢؛ وَلِسَانُ الْعَرَبِ ١١/

٦٨٢ (نَهْشَل)؛ وَبِلَا نِسْبَةٍ فِي الْخَصَائِصِ ٢/٣٧٤؛ وَالْمَقْرَبُ ١/١٠٩.

اللُّغَةُ: الْحَيُّ: الْقَبِيلَةُ. تَفَضَّلُوا: رَجَحُوا عَلَى النَّاسِ بِالْفَضْلِ وَالْمَزِيَّةِ.

الْمَعْنَى: يَرِيدُ أَنْ حَيًّا مِنْ قَبِيلَةِ قُرَيْشٍ، وَنَهْشَلًا فَاقُوا النَّاسَ فِي الْفَضْلِ، وَالْكَرَمِ.

الْإِعْرَابُ: «حَلَا»: فَعْلٌ مَاضٍ جَامِدٌ، فَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ: هُوَ، وَيَرَى بَعْضُهُمْ أَنَّهُ لَا فَاعِلَ لَهُ، لِأَنَّهُ بِمَعْنَى حَرْفِ الْاسْتِثْنَاءِ «إِلَّا». «أَنَّ»: حَرْفٌ مِثْلُهُ بِالْفِعْلِ. «حَيًّا»: اسْمٌ «أَنَّ» مُنْصَوْبٌ.

«مِنْ قُرَيْشٍ»: جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقَانِ بِصِفَةِ لـ «حَيًّا». «تَفَضَّلُوا»: فَعْلٌ مَاضٍ، وَالْوَاوُ: فَاعِلٌ، وَالْأَلْفُ: لِلتَّفْرِيقِ. «عَلَى النَّاسِ»: جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقَانِ بِ«تَفَضَّلُوا». «أَوْ»: حَرْفٌ عَطْفٌ بِمَعْنَى الْوَاوِ. «أَنَّ»: حَرْفٌ مِثْلُهُ بِالْفِعْلِ.

«الْأَكَارِمُ»: اسْمٌ «أَنَّ» مُنْصَوْبٌ. «نَهْشَلًا»: بَدَلٌ مِنْ «الْأَكَارِمِ»، وَخَبَرٌ «أَنَّ» الثَّانِيَّةِ مَحْذُوفٌ لِدَلَالَةِ خَبَرِ الْأُولَى عَلَيْهِ، وَالْمَصْدَرُ الْمُزُولُ مِنْ «أَنَّ» الْأُولَى وَمَعْمُولُهَا مَفْعُولٌ بِهِ لِلْفِعْلِ

«حَلَا»، وَعَطْفٌ عَلَيْهِ الْمَصْدَرُ الْمُزُولُ مِنْ «أَنَّ» الثَّانِيَّةِ وَمَعْمُولُهَا.

جُمْلَةٌ «تَفَضَّلُوا»: خَبَرٌ «أَنَّ» مَحَلُّهَا الرِّفْعُ. وَجُمْلَةٌ «حَلَا» اسْتِثْنَائِيَّةٌ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ: «حَلَا أَنْ حَيًّا... تَفَضَّلُوا... أَوْ أَنَّ الْأَكَارِمَ نَهْشَلًا» حَيْثُ حَذَفَ خَبَرُ «أَنَّ».

(١) الْكِتَابُ ٢/١٤١.

على تقدير: يا ليت لنا أيتام الصبا رواجعا، فيكون «أيتام الصبا» اسم «لَيْتَ» والخبر الجار والمجرور المقتدر، و«رواجعا» حال، وتنوينه ضرورة. وقيل: تقديره: أقبلت رواجعا، فيكون «أقبلت» الخبر، و«رواجعا» أيضا حال. وكان بعضهم ينصب الاسم والخبر بعد «لَيْتَ» تشبيها لها بـ «وِدِدْتُ» و«تَمَنَّيْتُ»، لأنها في معناهما، وهي لغة بني تميم. يقولون: «ليت زيدا قائما» كما يقولون: «ظننتُ زيدا قائما». وعليه الكوفيون والأول أقيس، وعليه الاعتماد، وهو رأي البصريين.

فأما ما حكى عن عمر بن عبد العزيز، فالخبر محذوف، أي: فإن ذاك مصدق، ولعل مطلوبك حاصل، فأما ساق حذف الخبر ههنا، وإن لم يكن ظرفا لدليل الحال عليه كما يُحذف خبر المبتدأ عند الدلالة عليه، نحو قولك: «من القائم؟» فيقال: «زيد»، أي: زيد القائم، والجيد أن يقدّر المحذوف ظرفا، نحو: «إن لك ذاك» أي: حقّ القرابة، و«لعلّ لك ذاك»، فالمعنى واحد إلا أنه من جهة اللفظ جارٍ على منهاج القياس.

وقوله: «متّ عليه بقرابة» المتّ: المدّ، والمراد تدلّى إليه بقرابة، والمواتّ الوسائل. قال: وقد التزم حذفه في قولهم: «لَيْتَ شعري». يجوز في «قدّ» الكسر والضم. فالكسر أجود لأنه الأصل في التقاء الساكنين، والضمّ للإتباع لثقل الخروج من كسر إلى ضمّ من نحو: «وَعَذَابُ أَزْكَفٍ»^(١)، «وَعُيُونُ أَتْلُوهَا»^(٢)، والمراد: قد التزم حذف الخبر، وذلك أن «شعري» مصدر «شَعَرْتُ أَشْعُرُ شِعْرًا وشِعْرَةً» إذا فطن وعلم، ولذلك سُمّي الشاعر شاعرا، لأنه فطن لما خفي على غيره، وهو مضاف إلى الفاعل. فقولك: «ليت شعري» بمعنى: ليت علمي. والمعنى لَيْتَنِي أَشْعُرُ. فـ «أشْعُرُ» هو الخبر، وناب «شعري» الذي هو المصدر عن «أشْعُرُ». ونابت الياء في «شعري» عن اسم «لَيْتَ» الذي في قولك: «لَيْتَنِي».

و«أشْعُرُ» من الأفعال المتعدية، وقد يُعلّق عن العمل، فيقال: «ليت شعري أزيدُ قام أم عمرو» ومعنى التعليق إبطال عمله في اللفظ وإعماله في الموضع، فيكون موضع الاستفهام وما بعده نصبا بالمصدر، فهو داخل في صلته. وقيل: الخبر محذوف، وقد ناب معمول المصدر عن الخبر، فلم يُظهِروا خبر «ليت» ههنا لسدّ معمول المصدر مسدّه، وصار ذلك كقولهم: «لولا زيد لأكرمك» في حذف الخبر لسدّ جواب «لولا» مسدّه. وقالوا: «ليت شعري زيد عندك أم عند عمرو». رفعوا «زيدا»، ولم يُغْمِلُوا فيه المصدر لأنه داخل في الاستفهام، وقيل: إن الجملة بعد «شعري» في موضع الخبر. والأول أقيس لعدم العائد من الجملة، فاعرفه.

خبر «لا» التي لنفي الجنس

فصل

قال صاحب الكتاب: «هو في قول أهل الحجاز: «لا رجل أفضل منك»، و«لا أحد خير منك»، وقول حاتم [من البسيط]:

١٤٩- [إذا اللقاح غدت ملقى أصرتها] ولا كريم من الولدان مصبوح
يحتمل أمرين: أحدهما أن يترك فيه طائئته إلى اللغة الجبازية، والثاني أن لا يجعل «مصبوحة» خبرًا، ولكن صفة محمولة على محل «لا» مع المنفي، وارتفاعه بالحرف أيضًا لأن «لا» محذوف بها حذف «إن» من حيث إنها تقيضها لازمة للأسماء لزومها.

١٤٩ - التخريج: البيت لحاتم بن عبد الله الطائي في ملحق ديوانه ص ٢٩٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٧٣؛ ولأبي ذؤيب الهذلي في ملحق شرح أشعار الهذليين ص ١٣٠٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٠٥؛ ولرجل جاهلي من بني النبيت في المقاصد النحوية ٣٦٨/ ٢، ٣٦٩ (وقد خطأ العيني نسبته إلى حاتم وإلى أبي ذؤيب)؛ وبلا نسبة في تخلص الشواهد ص ٤٢٢؛ ورصف المباني ص ٢٦٦، ٢٦٧؛ وشرح الأشموني ١/ ٤٥١؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٠٩؛ والكتاب ٢/ ٢٩٩؛ ولسان العرب ٤/ ٤٥٢ (صرر)؛ والمقتضب ٤/ ٣٧٠.

اللقاح: اللقح: ج اللقوح، وهي الناقة الحلوب. الأصرة: ج الصرار، وهو خبط يشد به رأس ضرع الناقة لئلا يرضعها ولدها. مصبوح: مسقي الصبوح، والصبوح: شراب الصباح.
الإعراب: «إذا»: ظرف يتضمن معنى الشرط خافض لشرطه متعلق بجوابه. «اللقاح»: اسم «غدت» المحذوف يفتره ما بعده، والخبر محذوف، والتقدير: «إذا غدت اللقاح غدت...». «غدت»: فعل ماض ناقص، والتاء: للتأنيث، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «ملقى»: خبر «غدت» الأولى بالفتحة المفردة على الألف للتعذر. «أصرتها»: نائب فاعل لـ «ملقى» مرفوع بالضمة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جز بالإضافة. «ولا»: الواو: حالية، و«لا»: نافية للجنس. «كريم»: اسم «لا» مبني على الفتح في محل نصب. «من الولدان»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت لـ «كريم». «مصبوح»: خبر «لا» مرفوع.

وجملة «إذا غدت اللقاح غدت...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «غدت اللقاح»: في محل جز بالإضافة. وجملة «غدت» الثانية: تفسيرية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا كريم...»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «ولا كريم من الولدان مصبوح» حيث ذكر خبر «لا» وهو «مصبوح»، هذا كما يرى الحجازيون، أما النعمانيون فيرون أن الخبر مقدر، وأن «مصبوح» صفة اسم «لا» مرفوع على المحل.

قال الشارح: إنما خصّ أهل الحِجَاز دون غيرهم، لأنّ أهل الحِجَاز يُظهِرون الخبر فيظهر فيه العمل، وبنو تميم لا يُظهِرونه ألبتّة فلا يظهر فيه عمل «لا».

واعلم أنّ «لا» النافية على ضربين: عاملةٌ وغيرُ عاملة. فالعاملةُ التي تنفي على جهة استغراق الجنس، لأنها جوابُ «ما كان» على طريقة «هل من رجل في الدار؟» فدخلُ «مِنْ» في هذا لاستغراق الجنس، ولذلك تختصّ بالنكرات لشمولها. ألا ترى أنّه لا يجوز «هل من زيد في الدار؟» كما يجوز «هل زيدٌ في الدار؟» فهذه التي لاستغراق الجنس عاملةٌ النصبُ فيما بعدها من النكرات المفردة، ومبنيةٌ معها بناء «خمسَةَ عشر»، وإنّما استحققت أن تكون عاملةً لشبّهاها بـ «إِنَّ» الناصبة للأسماء. وَوَجْهُ الشُّبْهِ بينهما أنّها داخلَةٌ على المبتدأ والخبر كما أن «إِنَّ» كذلك، وأنّها نقيضةٌ «إِنَّ» لأنّ «لا» للنفي و«إِنَّ» للإيجاب، وَحَقُّ النقيض أن يُخْرَجَ على حَدِّ نقيضه من الإعراب، نحو: «ضربتُ زيدًا»، و«ما ضربتُ زيدًا»، فقولك: «ضربتُ زيدًا» فعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ، وقولك: «ما ضربتُ زيدًا» نفيٌ لذلك، ومع ذلك فقد أعربتْ إعرابه من حيث كان نقيضه يُشعرُ بمعنى الرفع له. فلمّا أشبهت «لا» «إِنَّ» وكانت «إِنَّ» عاملةً في المبتدأ والخبر؛ كانت «لا» كذلك عاملةً في المبتدأ والخبر، لأنّها تقتضيها جميعًا كما تقتضيها «إِنَّ». ولَمّا نصبوا بها، لم تعمل إلّا في نكرة على سبيل حرف الخفض الذي في المسألة، لأنّها كالتائبة عنها، إلّا أنّ «لا» بُنيت مع النكرة؛ لأنّها لما وقعت في جواب «هل من رجلٍ عندك؟» على سبيل الاستغراق، وجب أن يكون الجواب أيضًا بحرف الاستغراق الذي هو «مِنْ»، ليكون الجواب مطابقًا للسؤال فكان قياسه «لا من رجلٍ في الدار»، ليكون النفي عامًا كما كان السؤال عامًا، ثم حُذِفَتْ «مِنْ» من اللفظ تخفيفًا، وتضمّن الكلام معناها. فوجب أن يُبنى لتضمّنه معنى الحرف كما بُني «خمسَةَ عشر» حين تضمّن معنى حرف العطف.

فإن قيل: أيكون الحرف مع الاسم اسمًا واحدًا؟ قيل: هذا موجودٌ في كلامهم، ألا ترى أنّك تقول: «قد علمتُ أنّ زيدًا منطلقًا»، فـ «أنّ» حرف، وهو مع ما عوّل فيه اسمٌ واحدٌ، والمعنى: علمتُ انطلاقَ زيد، وكذلك «أن» الخفيفة مع الفعل المضارع إذا قلت: «أريدُ أن تقومَ»، والمعنى: أريدُ قيامك. فكذلك «لا» والاسم المنكّرُ بعدها بمنزلة اسم واحد. ونظيره قولك: «يا ابنَ أُمّ»، فالاسم الثاني في موضع خفض بالإضافة وجعلنا اسمًا واحدًا، وكذلك «لا رجلٌ في الدار» فـ «رَجُلٌ» في موضع منصوبٍ منوّن، لكنّه جعل مع «لا» اسمًا واحدًا. ولذلك حُذِفَ منه التنوين، وبُني على حركة، لأنّ له حالة تمكّن قبل البناء، فمُيزَ بالحركة عما بُني من الأسماء، ولم يكن له حالة تمكّن، نحو: «مَنْ» و«كَمْ». وَخُصَّ بالفتحة لأنّها أخفُّ الحركات، وليس الغرض إلّا تحريكه، فلم يكن بنا حاجةٌ إلى تكلف ما هو أثقلُ منها، فلذلك نقول: «لا رجلٌ عندك، ولا غلامٌ لك»، تريد

النفي العام. قال الله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾^(١). وقال: ﴿لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَىٰ يَئُودَ﴾^(٢)، وموضع «لا» وما عملت فيه مبتدأ، لأنها جواب ما حاله كذلك، ألا ترى أن قولك: «هل من رجل في الدار؟» في موضع رفع بالابتداء؟ كذلك «لا رجل». فإن قدرت دخولها على كلام قد عمل غيرها فيه، لم تعمل فيه شيئاً، وكان الكلام على ما كان عليه موجباً، وذلك قولك: «أزيد في الدار أم عمرو؟» فتقول: «لا زيد في الدار ولا عمرو». وكذلك تقول: «أرجل في الدار أم امرأة؟» والجواب: لا رجل في الدار ولا امرأة. وكذلك إن جعلتها جواباً، كقولك: «هل رجل في الدار؟» قلت: «لا رجل في الدار». وهذا قليل إذ كان التكرير والبناء أغلب عليها، وكان هذا في مواضع «لا» و«نعم».

واعلم أنه قد ذهب الكوفيون^(٣) وأبو إسحاق الزجاج وجماعة من البصريين إلى أن حركة «لا رجل»، و«لا غلام» حركة إعراب، واحتجوا لذلك بقولهم: «لا رجل وغلماً عندك»، بالعطف على اللفظ، فلو لا أنه معرب، لم يحز العطف عليها لأن حركة البناء لا يُعطف عليها؛ لأنه إنما يُعطف للاشتراك في العامل. والقول هو الأول لحذف التنوين منه، إذ لو كان معرباً لثبت فيه التنوين كما ثبت في قولك: «لا خيراً منك في الدار»، ونحو ذلك من الموصوفات. وأما قولهم: إنه جاز العطف على اللفظ، نحو: «لا رجل وغلماً»، فتقول: إنما جاز كما جاز فيه الوصف على اللفظ، نحو: «لا رجل ظريفاً» بالتنوين، وذلك من قبل أنها، وإن كانت حركة بناء، فهي مشبهة بحركة الإعراب، وذلك لأطرافها في كل نكرة مفتية بـ «لا» من غير اختصاص باسم بعينه، فجرث لذلك مجرى العامل الذي يعمل في كل اسم يباشره ويلاقيه. ومثله الضمة في الاسم المفرد المناذی العَلَم، نحو: «با حَكَم»، لأطرافها في كل منادئ مفرد علم.

واعلم أن أصحابنا قد اختلفوا في رفع خبر «لا» فذهب بعضهم إلى أنها لا تعمل في الخبر لضعفها عن العمل في شيئين بخلاف «إن» فإنها مشبهة بالفعل، فنصبت، ورفعت كالفعل، و«لا» هذه لا تُشبه الفعل، وإنما تُشبه «إن» المشددة، فجرت مجرى الحروف الناصبة للفعل، نحو: «أن» و«لن»، وهي لا ترفع شيئاً كذلك هذه. وذهب أبو الحسن ومن يتبعه إلى أن «لا» هذه ترفع الخبر، وذلك لأنها داخلة على المبتدأ والخبر، فهي تقتضيها جميعاً. وما اقتضى شيئين وعمل في أحدهما، عمل في الآخر. وليس كذلك نواصب الأفعال، لأنها لا تقتضي إلا شيئاً واحداً وهو المختار. وأما الكوفيون فالخبر عندهم مرفوع بالمبتدأ على ما كان، وهي قاعدتهم في «إن» وأخواتها^(٤).

(٢) التوبة: ١١٨.

(١) هود: ٤٣.

(٣) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ص ٢٦٦ - ٢٧٠.

(٤) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ص ١٧٦ - ١٨٥.

فصل

[حذف خبر «لا» النافية للجنس]

قال صاحب الكتاب: «ويحذفه الجحازيون كثيرًا، فيقولون: «لا أهل، ولا مال»، و«لا بأس»، و«لا فتى إلا علي»، و«لا سيف إلا ذو الفقار». ومنه كلمة الشهادة، ومعناها لا إله في الوجود إلا الله، وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلاً».

* * *

قال الشارح: اعلم أنهم يحذفون خبر «لا» من «لا رجل ولا غلام»، و«لا حوّل ولا قوة» وفي كلمة الشهادة؛ نحو: «لا إله إلا الله»، والمعنى: لا رجل ولا غلام لنا، ولا حول ولا قوة لنا، وكذلك لا إله في الوجود إلا الله، ولا أهل لك، ولا مال لك، ولا بأس عليك، ولا فتى في الوجود إلا علي، ولا سيف في الوجود إلا ذو الفقار. فالخبر الجارّ مع المجرور، وهو محذوف، ولا يصح أن يكون الخبر «الله» في قولك: «لا إله إلا الله». وذلك لأمرين: أحدهما أنه معرفة «لا» لا تعمل في معرفة. الثاني أن اسم «لا» هنا عام؛ وقولك: «إلا الله» خاص، والخاص لا يكون خبرًا عن العام. ونظيره: «الحيوان إنسان»، فإنه ممتنع، لأن في الحيوان ما ليس بإنسان، وقولك: «الإنسان حيوان» جائز لأن الإنسان حيوان حقيقة، وليس في الإنسان ما ليس بحيوان، ويجوز إظهار الخبر، نحو: «لا رجل أفضل منك»، و«لا أحد خير منك»، هذا مذهب أهل الحجاز.

وأما بنو تميم فلا يجيزون ظهور خبر «لا» ألبتة، ويقولون هو من الأصول المرفوضة، ويتأولون ما ورد من ذلك، فيقولون في قولهم: «لا رجل أفضل منك»: إن «أفضل» نعت لـ «رجل» على الموضع. وكذلك «خير منك» نعت لـ «أحد» على الموضع. وكان أبو العباس المبرّد يجوز أن يكون «أفضل منك» مرفوعًا بـ «لا» على الخبر، ويجوز أن يكون رفعًا بخبر الابتداء إذ كانت «لا» وما بعدها في موضع ابتداء على ما تقدّم، وأما البيت الذي هو [من البسيط]:

ولا كريم من الولدان مصبوح

فأنشده لحاتم الطائي، وما أظنه له. قال الجرمي: هو لأبي ذؤيب الهذلي وقبلة:

هَلَّا سَأَلْتُ هَذَاكَ اللَّهَ مَا حَسْبِي عِنْدَ الشَّتَاءِ إِذَا مَا هَبَّ الرِّيحُ

وَرَدَّ جَاوِزَهُمْ خَرْقًا مَصْرُمَةً وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ

المصبوح: الذي سقى اللبن ضبا حًا. وصف سنة شديدة الجذب، قد ذهبَتْ بالمرتفق، فاللبن عندهم متعذّر، لا يسقاه الوليد الكريم فضلًا عن غيره لعدمه، فجازرهم يزد عليهم من المرعى ما ينحرونه للضيّف، إذ لا لبن عندهم. والخرف: الناقة المبيّنة.

ومصبوح: يجوز أن يكون صفةً للمنفى على الموضع ويضمّر الخبر، وعليه بنو تميم، ويجوز أن يكون خبرًا كما قال أهل الحجاز، واختاره الجرّمي.

فإن قيل لمّ جاز اطّرادُه في المنفي، نحو: «لا رجل، ولا غلام، ولا مَلَجًا»، ولم يطرد في الإثبات، نحو: «إنّ مالاً، وإنّ إبلاً؟» فالجواب: إنّ عموم النفي ينبيء عن معنى الخبر، وليس للإثبات عموم كعموم النفي، فإن أردت خبرًا خاصًا لم يكن بدّ من ذكره، نحو: «لا رجل في الدار»، لأنّ عموم النفي لا يدلّ على الخبر الخاص، فإن وقع النفي في جواب «هل من رجل في الدار؟» مصرّحًا به، فقلت في جوابه: «لا رجل»، ومعناه: في الدار، جاز، وإن لم تذكره لتقدّم ذكره ودلالة ما سبق عليه.

اسم «لا» و«ما» المشبهتين بـ «ليس»

فصل

قال صاحب الكتاب: «هو في قولك: «ما زيدٌ منطلقاً»، و«لا رجلٌ أفضل منك»، وشبهها بـ «لَيْسَ» في النفي، والدخول على المبتدأ والخبر، إلّا أنّ «ما» أوْعَلَ في الشَّبه بها لاختصاصها بنفي الحال. ولذلك كانت داخلةً على المعرفة والنكرة جميعاً، فقبل: «ما زيدٌ منطلقاً»، و«ما أحدٌ أفضل منك». ولم تدخل «لا» إلّا على النكرة، فقبل: «لا رجلٌ أفضل منك»، وامتنع «لا زيدٌ منطلقاً»، واستعمال «لا» بمعنى «ليس» قليلٌ ومنه بيتُ الكتاب [من مجزوء الكامل]:

١٥٠- مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَسْرَاحُ

١٥٠- التخرّيج: البيت لسعد بن مالك في الأنبياء والنظائر ٨/١٠٩، ١٣٠؛ وخزانة الأدب ١/٤٦٧؛ والدرر ٢/١١٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٨/٢؛ وشرح التصريح ١/١٩٩؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٠٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٥٨٢، ٦١٢؛ والكتاب ١/٥٨؛ ولسان العرب ٢/٤٠٩ (برح)؛ والمؤتلف والمختلف ص ١٣٥؛ والمقاصد النحوية ٢/١٥٠؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٣٢٦؛ والإنصاف ص ٣٦٧؛ وأوضح المسالك ١/٢٨٥؛ وتلخيص الشواهد ص ٢٩٣؛ ووصف المباني ص ٢٦٦؛ وشرح الأشموني ص ١٢٥؛ وكتاب اللامات ص ١٠٥؛ ومغني اللبيب ص ٢٣٩، ٦٣١؛ والمقتضب ٤/٣٦٠.

اللغة: النيران: أي الحروب. ابن قيس: نسبة إلى جدّه قيس بن ثعلبة.

المعنى: يعرّض الشاعر بالحارث بن عباد الذي اعتزل حرب تغلب وبكر، ويفخر بنفسه ويقول: أنا ذلك المشهور بالنجدة والبلاء الحسن.

الإعراب: «من»: اسم شرط جازم مبني في محلّ رفع مبتدأ. «صدّ»: فعل ماضٍ، وهو فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «عن نيرانها»: جار ومجرور معلقان بـ«صدّ»، و«نيران» مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «فأنا»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، و«أنا»: ضمير منفصل مبني في محلّ رفع مبتدأ. «ابن»: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «قيس»: مضاف إليه مجرور. «لا»: نافية تعمل عمل «ليس». «براح»: اسم «لا» مرفوع، وخبرها محذوف، والتقدير: «لا براخ لي».

وجملة «من صدّ...» الشرطية: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة فعل الشرط وجوابه في محلّ رفع خبر المبتدأ. وجملة «فأنا ابن قيس...»: في محلّ جزم جواب الشوط المقترن بالفاء. والشاهد فيه قوله: «لا براح» حيث أعمل «لا» عمل «ليس»، فرفع بها الاسم «براح»، وحذف الخبر.

قال الشارح: اعلم أن «ما» حرفٌ نفي يدخل على الأسماء والأفعال. وقياسه أن لا يعمل شيئاً، وذلك لأنَّ عوامل الأسماء لا تدخل على الأفعال، وعوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء على حدِّ همزة الاستفهام، و«هل». ألا ترى أنك لما قلت: «هل قام زيد؟» و«هل زيد قائم؟» فوليته الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، لم يجز إعمالها في شيء من الأسماء والأفعال لعدم اختصاصها؟ فهذا هو القياس في «ما»؛ لأنك تقول: «ما قام زيد» كما تقول: «ما زيد قائم»، فيليها الاسم والفعل، غير أنَّ أهل الحجاز يشبهونها بـ«لَيْسَ» ويرفعون بها الاسم، وينصبون بها الخبر كما يُفَعَّل بـ«لَيْسَ». كذلك تقول: «ما زيد منطلقاً»، و«ما أخوك خارجاً»، فاللغة الأولى أقيس، والثانية أفصح، وبها ورد الكتاب العزيز قال الله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَتَرًا﴾^(١)، وقال: ﴿مَا هَذَا بَتَرًا﴾^(٢). ويروى عن الأصمعي أنه قال ما سمعته في شيء من أشعار العرب، يعني نصب خبر «ما» المشبهة بـ«لَيْسَ»، و«ما» هذه، وإن كانت مشبهة بـ«ليس» وتعمل عملها، فهي أضعف عملاً منها، لأنَّ «لَيْسَ» فعلٌ و«ما» حرفٌ، ولذلك من الضعف إذا تقدّم خبرها على اسمها أو دخل حرف الاستثناء بين الاسم والخبر؛ بطل عملها، وارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر، نحر قولك: «ما قائم زيد»، و«ما مضيء من أغتب»، و«ما زيد إلا قائم». قال الله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾^(٣)؛ وأما «لَيْسَ» فإنها تعمل على كلِّ حال. تقول: «ليس زيد قائماً»، و«ليس قائماً زيد»، و«ليس زيد إلا قائماً»، ووجه الشبه بين «لَيْسَ» و«ما» أنهما جميعاً لنفي ما في الحال، وأنَّ «لَيْسَ» مختصة بالمبتدأ والخبر، فإذا دخلت «ما» على المبتدأ والخبر، أشبهتها من جهة النفي ومن جهة الدخول على المبتدأ والخبر، وكذلك إذا قلت: «ما زيد إلا قائم»، لم يكن لها عملٌ لانقراض النفي بدخول «إلا»، وكذلك إذا تقدّم الخبر، نحو: «ما قائم زيد»، لأنَّ نَصْدَ الابتداء والخبر قد غُيِّرَ.

وذهب الكوفيون^(٤) إلى أن خبر «ما» في قولك: «ما زيد قائماً» ليس منتصباً بـ«ما»، وإنما هو منصوبٌ بإسقاط الخافض، وهو الباء كأنَّ أصله: «ما زيد بقائم». فلما سقطت الباء انتصب الاسم. وهذا غير مرضي، لأنَّ الخافض إذا سقط إنما ينتصب الاسم بعده إذا كان الجار والمجرور في موضع نصب، فإذا سقط الخافض، وصل الفعل أو ما هو في معناه إلى المجرور، فنَصَبَهُ. فالنصب إنما هو بالفعل المذكور لا بسقوط الخافض. ألا ترى أنك تقول: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾^(٥)، فيكون

(٢) المجادلة: ٢.

(١) يوسف: ٣١.

(٣) آل عمران: ١٤٤.

(٤) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ص ١٦٥ - ١٧٣.

(٥) الرعد: ٤٣؛ والإسراء: ٩٦.

الاسم مجرورًا بالباء، فإذا سقطت الباء كان الاسم مرفوعًا، نحو: «كفى الله»؛ لأنه لم يكن موضعهما نصبًا بل رفعًا. وكذلك تقول: «بحسبك زيد»، فإذا سقط الخافض، قلت: «حسبك زيد» بالرفع؛ لأنه كان في موضع مبتدأ. وكذلك تقول: «ما جاءني من أحد». وتقول: «ما جاءني أحد» فترفع، لأن موضع كان مرفوعًا، فبان بما ذكرته أن خبر «ما» ليس منصوبًا بما ذكره من سقوط الباء، وإنما هو بنفس الحرف الذي هو بنفس الحرف الذي هو «ما» للشبه الذي ذكرناه.

وأما بنو تميم فإنهم لا يغمّلونها ويجرون فيها على القياس ويجعلونها بمنزلة «هل» والهمزة، ونحوهما مما لا عمل له لعدم الاختصاص على ما تقدم.

وأما «لا» المشبهة بـ«ليس» فحكمها حكم «ما» في الشبه والإعمال. ولها شرائط ثلاث: أحدها أن تدخل على نكرة، والثاني أن يكون الاسم مقدّمًا على الخبر. والثالث أن لا يفصل بينها وبين الاسم بغيره، فتقول: «لا رجل منطلقًا» كما تقول: «ليس زيد منطلقًا»، ويجوز أن تدخل الباء في خبرها لتأكيد النفي كما تدخل في خبر «ليس» و«ما»، تقول: «لا رجل بقائم» كما تقول: «ليس زيد بقائم». ويجوز حذف الخبر منه. قال سعد بن مالك:

مَنْ ضَدَّ عَنْ نِجْرَانِهَا... إلخ

وصف نفسه بالشجاعة والثبات في الحرب. إذا قرأ الأقران، والهاء في «نيرانها» تعود إلى الحرب، جعل «لا» بمنزلة «ليس»، وزفع «براح» بها، والخبر محذوف، وتقديره: لا براح لي. ويجوز أن يكون رفع «براح» بالابتداء وحذف الخبر، وهو رأي أبي العباس المبرّد^(١). والأول أجود، لأنه كان يلزم تكرير «لا»، كقوله تعالى: ﴿لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفْعَةٌ﴾^(٢). هذا رأي سيبويه^(٣). ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحِينَ مَكِ﴾^(٤) هي لا هذه دخلت عليها التاء لتأنيث الكلمة، لأن «لا» كلمة، ومثلها تاء «ثُمّت». وقيل: دخلت للمبالغة في النفي كما قالوا: «علامة» و«تسابة». والتقدير: ولات حين نحن فيه حين مناص، فالاسم محذوف إلا أن عملها مختص بـ«الحين» فك «لأت» حال مع «الحين»، ليست لها مع غيره، كما كان لـ«لذن» مع «غدوة» حين نصبها، نحو: «لذن غدوة». ولا يكون اسمها إلا مضمراً، وقد شبهها سيبويه بـ«ليس»، ولا يكون في الاستثناء من حيث إن اسمها لا يكون إلا مضمراً، من نحو: «أتاني القوم ليس زيدًا، ولا يكون زيدًا»، والتقدير: ليس بعضهم زيدًا، ولا يكون بعضهم زيدًا، وكذلك «لأت» مع «الحين»، وقد

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٢٩٥، ٢٩٦.

(١) انظر: المقتضب ٤/ ٣٥٧ - ٣٦٣.

(٤) ص: ٣.

(٢) البقرة: ٢٥٤.

قالوا: «لات حين مناص» بالرفع على أنه الاسم، والخبر محذوف. وهو قليل والأول أكثر.

و«ما» أفعَدُ وأوغلُ في شَبَه «ليس» لأن «ما» لنفي ما في الحال لا غير، و«لا» قد يكون لنفي الماضي، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا صَدْقَ وَلَا كَلَّ﴾^(١)، أي: لم يصدق ولم يضل. ومنه قول الشاعر [من الرجز]:

وَأَيُّ أَمْرٍ سَيِّئٍ لَا فَعْلَةٍ - ١٥١

أي: لم يفعله، فلما كانت «ما» ألزَمَ لنفي ما في الحال، كانت أوغلُ في الشَبَه بـ «ليس» من «لا»، فلذلك قلَّ استعمال «لا» بمعنى «ليس»، وكثر استعمال «ما». فكانت لذلك أعمُ تصرفًا، فعملت في المعرفة والنكرة، نحو: «ما زيد قائمًا»، و«ما أحدٌ مثلك»، و«لا» ليس لها عملٌ إلَّا في النكرة، نحو: «لا رجلٌ أفضل منك». وقال أبو الحسن الأخفش: «لا» و«لات» لا يعملان شيئًا، لأنهما حرفان، وليسا فعلين. فإذا وقع بعدهما مرفوع، فبالابتداء، والخبر محذوف، وإذا وقع بعدهما منصوب، فبالضمار فعل. فإذا قال: «ولات حين مناص»، كان التقدير: ولا أرى حين مناص. ونحو قول جرير [من الوافر]:

١٥٢- فَلَا حَسَبًا فَخَزْتُ بِهِ لَتْنِي وَلَا جَدًّا إِذَا ارْزَحَمَ الْجُدُودُ

(١) القيامة: ٣١.

١٥١ - التخریج: الرجز لشهاب بن العيف في خزانة الأدب ٨٩/١٠، ٩٠؛ ولابن العيف العبدی أو عبد المسيح بن عسلة في شرح شواهد المغني ٦٢٤/٢؛ وللعفيف العبدی في لسان العرب ٩١/١ (زنا)؛ وبلا نسبة في الجني الداني ص ٢٩٧، ٢٩٨؛ ومغني اللبيب ٢٤٣/١. المعنى: لم يترك فعلًا سيئًا إلَّا فَعَلَهُ.

الإعراب: «وَأَيُّ» الواو: بحسب ما قبلها، و«أَيُّ» اسم استفهام مرفوع بالضمّة على أنه مبتدأ، وهو مضاف. «أمر»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «سَيِّئٍ»: صفة مجرورة بالكسرة. «لا»: حرف نفي. «فَعْلَةٍ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به.

وجملة «أَيُّ أمر...»: بحسب ما قبلها. وجملة «فَعْلَةٍ»: في محل رفع خبر المبتدأ. والشاهد فيه: أن مجيء «لا» لنفي الماضي خاصٌ بالشعر.

١٥٢ - التخریج: البيت لجرير في ديوانه ص ٣٣٢؛ وخزانة الأدب ٢٥/٣؛ وشرح أبيات سيويه ٨٣/١، ٥٦٨؛ والكتاب ١٤٦/١؛ وبلا نسبة في الرد على النحاة ص ١١٣.

اللغة: تيم: قبيلة عمر بن لُجأ، الشاعر الذي يهجو جرير هنا.

المعنى: فلم تجد لقبيلتك شيئًا تفخر به، ولا كان لها حظ في علو المرتبة؛ ولم تجد جدًّا شريفًا تفخر به إذا ما فاخرت الناس بجذودهم.

الإعراب: «فَلا»: الفاء استئنافية، «لا»: حرف نفي. «حَسَبًا»: مفعول به لفعل محذوف منصوب =

على تقدير: فلا ذكرتُ حسبًا. كذلك في «لات».

= بالفتحة، والتقدير: «فلا ذكرتُ حسبًا». «فخرت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والثناء: ضمير متصل مبني في محلِّ رفع فاعل. «به»: جار ومجرور متعلقان بـ«فخرت». «لثيم»: جار ومجرور متعلقان بالفعل المحذوف. «ولا»: الواو: حرف عطف، و«لا»: حرف زائد لتوكيد النفي. «جدًا»: معطوف على «حسبًا» منصوب بالفتحة. «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان، متضمن معنى الشرط، خافض لشرطه متعلق بجوابه. «ازدحم»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «الجدود»: فاعل مرفوع بالضمّة.

وجملة «فلا ذكرتُ حسبًا»: استثنائية لا محلَّ لها من الإعراب. وجملة «فخرت»: في محلِّ نصب صفة لـ«حسبًا». وجملة «ازدحم»: في محلِّ جرٍّ مضاف إليه. والشاهد فيه قوله: «فلا حسبًا» حيث نصب «حسبًا» بعد النفي بفعل مضمر فُسِّرَ ما بعده «فخرت».

ذكر المنصوبات

المفعول المطلق

فصل

[تعريفه]

قال صاحب الكتاب: «هو المصدر، سُمِّي بذلك لأنَّ الفِعْلَ يصْدُرُ عنه، ويسميه سيبويه الحَدَثَ والحَدَثَانِ^(١)، وربما سَمَّاهُ الفِعْلَ، وينقسم إلى مُبْهَمٍ، نحو: «ضربتُ ضَرْبًا»، وإلى مَوْقُتٍ، نحو: «ضربتُ ضَرْبَةً وضربتين».

قال الشارح: اعلم أنَّ المصدر هو المفعول الحقيقي لأنَّ الفاعل يُخْرِجُهُ ويُخْرِجُهُ مِنَ الْعَدَمِ إِلَى الوجود، وصِبْغَةُ الفعل تدلُّ عليه، والأفعال كُلُّهَا منعِيَّةٌ إليه سواء كان يتعدَّى الفاعل أو لم يتعدَّه، نحو: «ضربتُ زيدًا ضَرْبًا»، و«قام زيدٌ قيامًا». وليس كذلك غيره من المفعولين، ألا ترى أنَّ زيدًا من قولك: «ضربتُ زيدًا» ليس مفعولاً لك على الحقيقة، وإنما هو مفعولٌ لله سبحانه، وإنما قيل له: مفعولٌ على معنى أنَّ فِعْلَكَ وقع به، وإنما سُمِّيَ مصدرًا لأنَّ الفعل صدر عنه، وأخذ منه، ولهذا قيل للمكان الذي يصْدُرُ عنه الإِبِلُ بعد الرِّي: مصدرٌ، كما قيل: مَوْزِدٌ لمكان الورود، ويسميه سيبويه الحَدَثَ والحَدَثَانِ، وذلك لأنَّها أحداثُ الأسماء التي تُحْدِثُهَا، والمراد بالأسماء: أصحابُ الأسماء، وهم الفاعلون، وربما سَمَّاهُ الفِعْلَ من حيث كان حركة الفاعل.

واعلم أنَّ الأفعال مشتقَّةٌ من المصادر كما أنَّ أسماء الفاعلين والمفعولين مشتقَّةٌ منها، ولذلك قال: لأنَّ الفعل صدر عنه، وإنما قلنا ذلك لأنَّ المصادر تختلف كما يختلف سائرُ أسماء الأجناس، ألا تراك تقول: «ضربتُ ضَرْبًا»، و«ذهبتُ ذَهَابًا»، و«قعدتُ قُعُودًا»، و«كذبتُ كِذَابًا»، ولم تأتِ على منهاج واحد، ولو كانت مشتقَّةً من الأفعال، لَجَزَّتْ على سنن واحد في القياس، ولم تختلف كما لم تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين؟ ألا ترى أنَّ الفاعل من الثلاثي يأتي على «فاعلٍ» لا يختلف، نحو: ضَرَبَ فهو ضارِبٌ، وقتل فهو قاتِلٌ، ومن

(١) الكتاب ١/٣٤.

الرُّبَاعِيَّ عَلَى «مُفْعِلٍ»، نَحْوُ: أَخْرَجَ فَهُوَ مُخْرِجٌ، وَأَكْرَمَ فَهُوَ مُكْرِمٌ، وَمِنْ «فَاعِلٍ» عَلَى «مُفَاعِلٍ»، نَحْوُ: ضَارَبَ فَهُوَ مُضَارِبٌ، وَقَاتَلَ فَهُوَ مُقَاتِلٌ، فَلَمَّا اخْتَلَفَتِ الْمَصَادِرُ كَاخْتِلَافِ أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ، نَحْوُ: «رَجُلٍ» وَ«فَرَسٍ» وَ«عَلَامٍ»، وَلَمْ تَكُنْ عَلَى مِنْهَاجٍ وَاحِدٍ كَأَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ، وَالْمَفْعُولِينَ دَلَّ عَلَى أَنَّهَا الْأَصْلُ.

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَصَادِرَ أَصْلٌ وَأَنَّ الْأَفْعَالَ مُشْتَقَّةٌ مِنْهَا أَنَّ الْفِعْلَ يَدُلُّ عَلَى الْحَدَثِ وَالزَّمَانِ، وَلَوْ كَانَتْ الْمَصَادِرُ مُشْتَقَّةً مِنَ الْأَفْعَالِ، لَدَلَّتْ عَلَى مَا فِي الْأَفْعَالِ مِنَ الْحَدَثِ وَالزَّمَانِ، وَعَلَى مَعْنَى ثَالِثٍ كَمَا دَلَّتْ أَسْمَاءُ الْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ عَلَى الْحَدَثِ وَذَاتِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مُشْتَقٍّ يَكُونُ فِيهِ الْأَصْلُ وَزِيَادَةُ الْمَعْنَى الَّتِي اشْتَقَّ لَهُ، فَلَمَّا لَمْ تَكُنْ الْمَصَادِرُ كَذَلِكَ، عَلِمَ أَنَّهَا لَيْسَتْ مُشْتَقَّةً مِنَ الْأَفْعَالِ، وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ^(١) إِلَى أَنَّ الْأَفْعَالَ هِيَ الْأَصْلُ، وَالْمَصَادِرُ مُشْتَقَّةٌ مِنْهَا، وَاحْتَجُّوا فِي ذَلِكَ بِأَنَّ الْمَصَادِرَ تَعْتَلُّ بِاعْتِلَالِ الْأَفْعَالِ وَتَصِيحُ بِصَحَّتِهَا، أَلَا تَرَى أَنَّكَ نَقُولُ: «قَامَ قِيَامًا»، فَيَعْتَلُّ الْمَصْدَرُ اعْتِلَالُ أَلْفِهِ بِاعْتِلَالِ عَيْنِ الْفِعْلِ تَقْلِبُهَا أَلْفًا، وَنَقُولُ: «لَاوَدَ لَوَادًا» فَيَصِحُّ الْمَصْدَرُ وَإِنْ كَانَ عَلَى زَنْتِهِ لَصَحَّةُ فِعْلِهِ، وَهُوَ «لَاوَدَ». وَقَالُوا أَيْضًا: رَأَيْنَا الْفِعْلَ عَامِلًا فِي الْمَصْدَرِ، وَرَبَّةُ الْعَامِلِ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ الْمَعْمُولِ، وَمَقْدَمًا عَلَيْهِ.

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرُوهُ لَا حِجَّةَ لَهُمْ فِيهِ؛ أَمَّا قَوْلُهُمْ إِنَّهُ يَعْتَلُّ بِاعْتِلَالِ الْفِعْلِ، وَيَصِحُّ بِصَحَّتِهِ فَلَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَصْدَرَ فَرْعٌ، لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَعْتَلُّ الْفَرْعُ بِاعْتِلَالِ الْأَصْلِ لَمَّا بَيْنَهُمَا مِنَ الْمَلَابَسَةِ طَلَبًا لِلتَّشَاكُلِ، وَلَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَصْلٌ، أَلَا تَرَى أَنَّ بَعْضَ الْأَفْعَالِ قَدْ تَعْتَلُّ بِاعْتِلَالِ الْآخَرِ، وَلَا يَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ بَعْضَهَا أَصْلٌ لِبَعْضٍ؟ أَلَا تَرَى أَنَّكَ قُلْتَ: «أَقَامَ»، وَ«أَقَالَ»، فَأَعْلَلْتَهُمَا بِقَلْبٍ عَيْنُهُمَا أَلْفًا بِالْحَمَلِ عَلَى «قَامَ» وَ«قَالَ» حِينَ اعْتَلَا لَتَجْرِي الْأَفْعَالُ عَلَى سَنَنِ وَاحِدٍ وَمِنْهَاجٍ وَاحِدٍ فِي الْاعْتِلَالِ وَالصَّحَّةِ؟ وَكَذَلِكَ قَالُوا: «أَعَزَّيْتُ»، وَ«ادْعَيْتُ»، فَقَلَّبُوا الْوَاوَ يَاءَ حَمَلًا عَلَى «يُعْزِي» وَ«يَدْعِي»، فَقَدْ رَأَيْتَ كَيْفَ اعْتَلَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَفْعَالِ لَاعْتِلَالِ الْآخَرِ، وَلَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ بَعْضَهَا فَرْعٌ عَلَى بَعْضٍ. وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّ الْأَفْعَالَ تَكُونُ عَامِلَةً فِي الْمَصَادِرِ، فَنَقُولُ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ عَامِلَةً فِيهَا، وَلَا تَكُونُ أَصْلًا لَهَا، وَذَلِكَ لِأَنَّا قَدْ أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّ الْأَفْعَالَ وَالْحُرُوفَ عَامِلَةً فِي الْأَسْمَاءِ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ: إِنَّهَا أَصْلٌ لَهَا. كَذَلِكَ هَاهُنَا.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: وَيَنْقَسِمُ إِلَى مُبْهَمٍ، نَحْوُ: «ضَرَبْتُ ضَرْبًا»، وَإِلَى مَوْقِفٍ، نَحْوُ: «ضَرَبْتُ ضَرْبَةً وَضَرَبَتَيْنِ»، فَالْمَعْنَى بِهِ أَنَّ الْمَصْدَرَ يُذَكِّرُ لِتَأْكِيدِ الْفِعْلِ، نَحْوُ: «قُمْتُ قِيَامًا»، وَ«جَلَسْتُ جُلُوسًا»، فَلَيْسَ فِي ذِكْرِ هَذِهِ الْمَصَادِرِ زِيَادَةٌ عَلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ أَكْثَرُ مِنْ أَنَّكَ أَكَّدْتَ فِعْلَكَ. أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: «ضَرَبْتُ» دَلَّ عَلَى جَنْسِ الضَّرْبِ مُبْهَمًا مِنْ

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ص ٢٣٥ - ٢٤٥.

غير دلالة على كَمَيْتِهِ، أو كَيْفِيَّتِهِ؟ فإذا قلت: «ضَرَبْتُ ضَرْبًا»، كان كذلك، فصار بمنزلة «جاءني القومُ كُلُّهم» من حيث لم يكن في «كُلِّهم» زيادةً على ما في القوم. ويُذكر لزيادة فائدة على ما في الفعل، نحو قولك: «ضَرَبْتُ ضَرْبَةً وَضَرْبَتَيْنِ»، فالمصدرُ هاهنا قد دلَّ على الكَمَيْتَةِ، لأن يذكره عرفت عدد الضربات، ولم يكن ذلك معلومًا من الفعل، ومثله في زيادة الفائدة: «ضَرَبْتُهُ ضَرْبًا شَدِيدًا»، و«قَمْتُ قِيَامًا طَوِيلًا» أفدت أن الضرب شديد، والقيام طويل.

وقوله: «مَوْقُتٌ» يعني أن له مقدارًا معيَّنًا، وإن لم يتعين هو في نفسه كما تقول في الأزمنة: «سِرْتُ يَوْمًا وَلَيْلَةً»، فيكون لها مقدارٌ معيَّنٌ، وإن لم يتعين اليومُ والليْلَةُ، ومثله في الأمكنة: «سَرْتُ قَرْسَخًا وَمِيْلًا»، فهو مَوْقُتٌ لأن له مقدارًا معيَّنًا، وإن لم يتعينا في أنفسهما، فاعرفه.

فصل

[ما يأتي مفعولاً مطلقاً]

قال صاحب الكتاب: «وقد يُقرَن بالفعل غيرُ مصدره ممَّا هو بمعناه، وذلك على نوعين: مصدرٌ وغير مصدر. فالمصدرُ على نوعين؛ ما يلاقي الفعل في اشتقاقه، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾^(١)، وقوله: ﴿وَيَبْدُلْ إِلَيْهِ يَبْيِلًا﴾^(٢) وما لا يلاقيه فيه، كقولك: «قعدتُ جُلوسًا»، و«حبستُ مَنَعًا». وغيرُ المصدر نحو قولك: «ضربته أنواعًا من الضرب، وأيُّ ضربٍ ومنه رَجَعَ القَهْقَرَى»، و«اشتَمَلَ الصَّمَاءُ»، و«قَعَدَ الْقَرْفُصَاءُ»، لأنها أنواعٌ من الرجوع والاشتغال والقعود، ومنه «ضربته سَوَاطٍ».

قال الشارح: قد تقدّم أن المصدر أحدُ المفعولات، ودلالة الفعل عليه كدلالته على الزمان، لأنَّ الفعل يتضمَّن كل واحد منهما. والفعلُ إنما ينصب ما كان فيه دلالةً عليه، فالفعلُ يعمل في مصدره بلا خلاف، نحو: «قَمْتُ قِيَامًا»، و«ضَرَبْتُ ضَرْبًا» لقوَّة دلالاته عليه إذ كانت دلالاته عليه لفظيةً. وكذلك يعمل فيما كان في معناه وإن لم يكن جاريًا عليه. وهو على ضربين: أحدهما أن يكون من لفظ الفعل وحروفه، وهذا معنى قوله: «ما يلاقي الفعل في اشتقاقه»، يريد أن فيه حروف الفعل. والثاني ما لا يكون فيه لفظُ الفعل، ولا فيه حروفه. فالأوَّلُ نحو قولك: «اجْتَوَرُوا تَجَاوَرًا» و«تَجَاوَرُوا اجْتَوَارًا»، لأنَّ معنى «اجتوروا» و«تَجَاوَرُوا» واحدٌ، ومثله قوله تعالى: ﴿وَيَبْدُلْ إِلَيْهِ يَبْيِلًا﴾^(٣). ألا ترى أن «التبديل» ليس بمصدر «يَبْدُلْ»، وإنما هو مصدر «يَبْدُلْ»، فهو فَعْلٌ مثل «كَسَرَ». ومصدره

(٣) المزمّل: ٨.

(٢) المزمّل: ٨.

(١) نوح: ١٧.

الجاري عليه «التَّكْبِيرُ» و«تَبْتَلُ» تَفْعَلْ مثل «تَكْسِرُ» و«تَجْزَعُ». ومصدره إنما هو «التَّبْتُلُ» مثل «التَّجْرُعُ»، فجري «التَّبْتُلُ» على «تَبْتَلُ» وليس له في الحقيقة؛ لأن معناهما يؤول إلى شيء واحد، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتُكَ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾^(١)، ف «نبات» في الحقيقة مصدر «نَبَتَ»، وقد جرى على «أَنْبَتَ»، وفي قراءة ابن مسعود ﴿وَأَنْزَلَ تَنْزِيلًا﴾^(٢) إذ معنى «أَنْزَلَ» و«نَزَلَ» واحد، ومنه بيت الكتاب [من الوافر]:

١٥٣- وَخَيْرُ الْأَمْرِ مَا اسْتَقْبَلَتْ مِنْهُ وَلَيْسَ بِأَنْ تَتَّبِعَهُ أَتْبَاعًا
فإنه أكد قوله: «تتبعه» بقوله: «اتباعًا». و«اتباع» افتعال، وهو في الحقيقة مصدر. وقياسه أن يقول: «تتبعًا»، ولكن لما كان معنى «تتبع»، و«اتبع» واحدًا، أكد كل واحد منهما بمصدر صاحبه، وقال رُوَيْتَةُ [من الرجز]:

١٥٤- وَقَدْ تَطَوَّيْتُ أَنْطَوَاءَ الْحِضْبِ

(١) نوح: ١٧.

(٢) الإسراء: ١٠٦.

١٥٣ - التخریج: البيت للقطامي في ديوانه ص ٣٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٣٣٢/٢؛ والشعر والشعراء ٢/٧٢٨؛ ولسان العرب ٨/٢٧ (تبع)؛ وبلا نسية في أدب الكاتب ص ٦٣٠؛ والأشباه والنظائر ١/٢٤٥؛ وجمهرة الأمثال ١/٤١٩؛ والمقتضب ٣/٢٠٥.
اللفظ: واضحة.

المعنى: خير الأمور ما فُكِّرَتْ فيه قبل فعله، فلم تفعله إلا بعد إحكام الرأي، فإن فعلت أمرًا من غير تأمل لم يمكنك أن تتلافى ما فرطت فيه.

الإعراب: «وخير»: الواو: بحسب ما قبلها «خير»: مبتدأ مرفوع بالضممة. «الأمر»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «ما»: اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل رفع خبر. «استقبلت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله ببناء الفاعل، والتاء: ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل. «منه»: جار ومجرور متعلقان بحال من المفعول به المقدر له «استقبلت» والتقدير: ما استقبلته كائنًا منه، والأمر هنا بمعنى الأمور. «وليس»: الواو: حرف عطف، «ليس»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، واسم «ليس» مستتر جوازًا تقديره «هو». «بأن»: الباء: حرف جر زائد، «أن»: حرف ناصب ومصدر. «تتبعه»: فعل مضارع منصوب بـ «أن» وعلامة نصبه الفتحة، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: أنت، والهاء مفعول به في محل نصب. «اتباعًا»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة، والمصدر المؤول من «أن» والفعل «تتبع» مجرور لفظًا منصوب محلاً على أنه خبر «ليس».

وجملة «خير الأمر ما استقبلت»: بحسب الواو. وجملة «استقبلت»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها. وجملة «ليس بأن تتبعه»: معطوفة على جملة «استقبلت». وجملة «تتبعه» صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

والشاهد فيه: وقوع «اتباع» مصدرًا لـ «تتبع» لأن المعنى واحد.

١٥٤ - التخریج: الرجز لرُوَيْتَةَ في ديوانه ص ١٦؛ والدرر ٣/٥٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢٩١/١؛ ولسان =

الحِضْبُ بالحاء غير المعجمة والضاد المعجمة: الحَبَّةُ. لَأَنَّ «تَطَوَّيْتُ» و«انْطَوَّيْتُ» في المعنى واحدٌ. وهكذا كُلُّ مُصَدَّرَيْنِ يرجعان إلى معنى واحد، فهذه المصادر أكثر النحويين يُعْمِلُ فيها الفعلَ المذكورَ لاتِّفَاقَهُما في المعنى، وهو رأي أبي العباس المبرِّد والسِّيرافي. وبعضهم يَضْمِرُ لها فعلاً من لفظها فيقول: التقدير: اجتوروا فتجاوزوا تجاوزاً، وتجاوزوا فاجتوروا اجتوراً. وكذلك قوله تعالى: ﴿أَنْتُمْ كَرُمٌ عَلَى الْأَرْضِ بِأَنَّا﴾^(١) أي: أَنْتُمْ كَرُمٌ فَنَبِّئْهُمْ نَبَأَنَا. فتكون هذه المصادر منصوبةً بفعل محذوف دلَّ عليه الظاهر، وهو مذهب سيويه^(٢).

وأما الضرب الثاني، وهو ما لا يلاقي الفعل في الاشتقاق بأن يكون من غير لفظه وإن كان معناهما متقارباً، نحو قولك: «شَيْئُهُ بُغْضًا»، و«بُغْضُهُ كَرَاهَةٌ»، و«قَعَدْتُ جُلُوسًا»، و«حَبَسْتُ مَنَعًا»، فأكثرُ النحويين يُجِيزُ أن يعملَ الفعلُ في مصدر الآخر، وإن لم يكن من لفظه لاتِّفَاقَهُما في المعنى، نحو: «أَعْجَبَنِي الشَّيْءُ حُبًّا»، لأنَّه إذا أعجبَكَ فقد أحبيته. قال الشاعر [من الرجز]:

١٥٥- يُعْجِبُهُ السَّخُونُ وَالْبُرُودُ وَالتَّمَرُ حُبًّا مَا لَهُ مَزِيدُ

= العرب ١/ ٣٢١ (حُضْب)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٥/ ١٨ (طوى)؛ وجمع الهوامع ١/ ١٨٧.

اللغة: الحُضْبُ: الحبة الدقيقة، أو الذكر الضخم من الحيات.

المعنى: يريد أنه كثر فُضُول جسمه، فالتَفُّ بعضه على بعض التفاف الحية على نفسها.

الإعراب: «وقد»: الواو: بحسب ما قبلها، «قد»: حرف تحقيق. «تطوي»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء: ضمير مبني على الضم في محل رفع فاعل. «انطواء»: مفعول مطلق منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. «الحِضْبُ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «نطوي»: بحسب الواو.

والشاهد فيه: مجيء «انطواء» مصدرًا لـ «تطوى»؛ لأنَّ المعنى واحد.

(١) نوح: ١٧.

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ٨١، ٨٢.

١٥٥ - التخریج: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٢؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤٥؛ واللمع في العربية ص ١٣٣.

اللغة: السخون: الساخن من المرق. البرود: البارد.

الإعراب: «يمجبه»: فعل مضارع مرفوع، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «السخون» فاعل مرفوع بالضمّة. «والبرود» الواو: حرف عطف، و«البرود» معطوف على «السخون» مرفوع بالضمّة. والتمر: الواو: حرف عطف، و«التمر»: معطوف على «السخون» مرفوع بالضمّة. «حُبًّا»: مفعول مطلق منصوب. ما: حرف نفي. «له» جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم. «مزید» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمّة.

وجملة «يمجبه...»: ابتدائية لا محلَّ لها من الإعراب. وجملة «ما له مزيد»: في محل نصب نعت «حُبًّا».

وقالوا: «رُضُّهُ إِذْ لَآ». وذهب الآخرون إلى أن الفعل لا يعمل في شيء من المصادر إلا أن يكون من لفظه، نحو: «قَمْتُ قِيَامًا»، لأن لفظه يدل عليه إذ كان مشتقًا منه. وما كان مما تقدم ذكره، نحو: «قَعَدْتُ جُلُوسًا»، و«حَبَسْتُ مَنَعًا»، فهو منصوبٌ بفعلٍ مقدَّر دلَّ عليه الظاهر، فكأنك قلت: «قَعَدْتُ، فجلستُ جلوسًا»، و«حَبَسْتُ، فمَنَعْتُ مَنَعًا». وكذلك كلُّ ما كان من هذا الباب، وهو رأيُ سيبويه^(١)، لأن مذهبه أنه إذا جاء المصدر منصوبًا بعد فعلٍ ليس من حروفه كان انتصابه بإضمار فعلٍ من لفظ ذلك المصدر؛ فأما قولهم: «ضربته أنواعًا من الضرب، وأيُّ ضربٍ، وأيُّما ضربٍ» فهذه تعمل فيها الأفعال التي قبلها بلا خلاف، وانتصابها على المصدر. والحقُّ فيها أنها صفاتٌ قد حُذفت موصوفاتها، فكأنه إذا قال: «ضربته أنواعًا من الضرب» فقد قال: «ضربته ضربًا متنوعًا»، أي: مختلفًا. وإذا قال: «أيُّ ضربٍ، أيُّما ضربٍ»، فقد قال: «ضربته ضربًا. أيُّ ضربٍ وأيُّما ضربٍ» على الصفة، ثم حُذف الموصوف، وأقيم الصفة مقامه.

وأما «رجع القهقري»، و«اشتمل الصَّماء»، و«قعد القرفصاء» فقال سيبويه^(٢): إنها مصادر وهي منصوبة بالفعل قبلها، لأن القهقري نوعٌ من الرجوع، فإذا تعدَّى إلى المصدر الذي هو جنسٌ عامٌّ كان متعدّيًا إلى النوع، إذ كان داخلًا تحته، وكذلك «القرفصاء» نوعٌ من القعود، وهي قِغْدَةُ المحتبي. والصَّماء: أن يُلقِي طَرَفَ رِداءه الأيمن على عاتقه الأيسر. وقال أبو العباس: هذه حُلَى وتَلَقِيَّاتٌ وصفت بها المصادر، ثم حُذفت موصوفاتها، فإذا قال: «رجع القهقري»، فكأنه قال: الرجعة القهقري وإذا «اشتمل الصَّماء»، فكأنه قال: «الاشتمالة الصَّماء»، وإذا قال: «قعد القرفصاء»، فكأنه قال: القِغْدَةُ القرفصاء. والفرق بين انتصابه إذا كان صفةً وبين انتصابه إذا كان مصدرًا وإن كان العاملُ الفعلُ في كلا الحالين، أن العامل فيه إذا كان مصدرًا عملٌ بمباشرةٍ من غير واسطة، وإذا كان صفةً عملٌ فيه بواسطة الموصوف المقدَّر؛ وأما «ضربته سَوَطًا» فهو منصوبٌ على المصدر، وليس مصدرًا في الحقيقة، وإنما هو آلةٌ للضرب، فكأن التقدير: ضربته ضربته بالسوط، فموضعُ قولك: «بالسوط» نصبٌ صفةٍ لضربته، ثم حُذفت الموصوف، وأقيمت الصفة مقامه، ثم حُذف الجرّ، فتعدَّى الفعلُ فنصب، وأفاد الغدوُ الدلالة على الآلة فاعرفه.

فصل

[المصادر المنصوبة بأفعال مضمرة]

قال صاحب الكتاب: «والمصادر المنصوبة بأفعالٍ مضمرةٍ على ثلاثة أنواع: ما

= والشاهد فيه قوله: «يعجبه... حبًا ما له مزيد» حيث نصب المصدر الذي من معنى الفعل، وليس من لفظه على أنه مفعول مطلق، لأن الحب بمعنى الإعجاب.

(٢) الكتاب ١/٣٥.

(١) الكتاب ١/٨١، ٨٢.

يُستعمل إظهارُ فعله وإضماره، وما لا يُستعمل إظهارُ فعله، وما لا يُفعلُ له أصلاً. وثلاثُها تكون دعاءً وغيرَ دعاءٍ، فالتنوع الأول قولك للقدام من سفره: «خَيْرٌ مَقْدَمٌ»، ولمن يُقَرِّمُط في عداته: «مَوَاعِيدَ عُرْقُوبٍ»^(١)، وللعَضْبَان: «غَضَبَ الْخَيْلِ عَلَى اللَّجْمِ»^(٢)، ومنه قولهم: «أَوْ قَرَقًا خَيْرًا مِنْ حُبٍّ»^(٣) بمعنى «أَوْ أَفْرَقَكَ خَيْرًا مِنْ حُبٍّ».

قال الشارح: قد تقدّم من قولنا أَنَّ المصدر ينتصب بالفعل، وهو أحدُ المفعولات. وقد يُخذف فعله للدليل الحال عليه. وهو في قولك على ثلاثة أضرب: منها ضربٌ يُخذف فعله ويجوز ظهوره، فأنت فيه بالخيار، إن شئت أظهرته وإن شئت أضمرته. وضربٌ لا يجوز استعمال فعله، ولا إظهاره. وضربٌ ليس له فعلٌ أثبتة. فالضرب الأول، نحو قولك لمن لَقِيتهُ وعليه وَغَاءُ السَّفَرِ، ومعه آتَه، فعلمت أنه آتٍ من سفره، فقلت: «خَيْرٌ مَقْدَمٌ»، أي: قَدِمْتَ خيرَ مقدمٍ، فـ «خيرٌ» منصوبٌ على المصدر لأنه أَفْعُلُ، وإنما حُذفت ألفه تخفيفاً، وأُفْعِلُ بعضُ ما يضاف إليه، فلَمَّا أضفته إلى مصدر صار مصدرًا، ومن ذلك إذا رأيت رجلاً يَعدُّ ولا يَفي قلت: «مَوَاعِيدَ عُرْقُوبٍ»، أي: وعدتني مواعيدَ عرقوب، فهو مصدرٌ منصوبٌ بـ «وَعَدْتَنِي»، ولكنه ترك لفظه استغناءً عنه بما فيه من ذكرِ الخُلْفِ، واكتفاءً بعلم المخاطب بالمراد. قال الشَّماخ [من الطويل]:

وَوَاعَدْتَنِي مَا لَا أَحَاوِلُ نَفْعَهُ مَوَاعِيدَ عُرْقُوبٍ أَخَاهُ بَيِّنَرِبٍ
وَيُرَوِّى لِلْأَشْجَعِي:

١٥٦- وَعَدْتُ وَكَانَ الْخُلْفُ مِنْكَ سَجِيَّةً مَوَاعِيدَ عُرْقُوبٍ أَخَاهُ بَيِّنَرِبٍ

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في نمار القلوب ص ١٣١؛ وجمهرة الأمثال ٤٣٣/١؛ وجمهرة اللغة ص ١٧٣، ١١٢٣، ١١٩٨؛ والدرّة الفاخرة ١٧٨/١؛ والفاخر ص ١٣٣؛ وفصل المقال ص ١١٣؛ وكتاب الأمثال ص ٨٧؛ ومجمع الأمثال ٣١١/٢.

(٢) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في كتاب الأمثال لمجهول ص ٧٩.
(٣) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في زهر الأكم ١١٩/٢؛ والفاخر ص ٢٩٦؛ ولسان العرب ٤٢٣/١ (رغب)، ٣٠٤/١٠ (فرق)؛ ومجمع الأمثال ٢٤٨/١، ٧٦/٢، ٧٧.

١٥٦ - التخریج: نسب البيت لأكثر من شاعر، فهو لابن عبيد الأشجعي في خزائن الأدب ٥٨/١؛ وللأشجعي في لسان العرب ٢٣١/١ (ترب)، ٥٩٥ (عرقب)؛ ولعلامة في جمهرة اللغة ص ١١٢٣؛ وللشماخ في ملحق ديوانه ص ٤٣٠؛ وشرح أبيات سيويه ٣٤٣/١؛ وللشماخ أو للأشجعي في الدرر ٢٤٥/٥؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٧٣، ٢٥٣، ١١٩٨؛ والكتاب ٢٧٢/١؛ والمقرب ١/١٣١ (وراجع ديوان شماخ ص ٤٣٠ - ٤٣٢).

اللغة: الخلف: عدم إنجاز الوعد. السجية: الطبع. عرقوب: رجل يضرب به المثل في خلف المواعيد. يترب: موضع باليامة.

وهذا عرقوبٌ وعدٌ وعَدَا، فأخلف، فَضْرَبَ به المَثَلُ، وذلك أَنَّهُ أَنَا أَنَحْ له يسأله شيئاً، فقال عرقوبٌ: «إِذَا أَطْلَعَ نَخْلِي». فلَمَّا أَطْلَعَ قال: «إِذَا أَبْلَحَ». فَلَمَّا أَبْلَحَ قال: «إِذَا أَزْهَى». فَلَمَّا أَزْهَى قال: «إِذَا أَرْطَبَ». فَلَمَّا أَرْطَبَ، قال: «إِذَا صَارَ ثَمَرًا». فَلَمَّا صَارَ ثَمَرًا أَخَذَهُ مِنَ اللَّيْلِ وَلَمْ يُعْطِهِ شَيْئًا. أَنْكَرَ أَبُو عُبَيْدٍ «يَشْرِب» لَأَنَّهُ عَرَفُوهُ رَجُلًا مِنَ الْعَمَالِيقِ، وَكَانُوا بِالْبُعْدِ مِنَ «يَشْرِب» مَدِينَةِ الرَّسُولِ ﷺ، وَإِنَّمَا هِيَ بِتَرْبٍ بِنَاءٍ مُعْجَمَةٌ يُنْتَنِنُ مِنْ فَوْقِهَا، وَرَاءَ مَفْتُوحَةٍ، وَهِيَ مَوْضِعٌ قَرِيبٌ مِنَ الْيَمَامَةِ.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: «غَضِبَ الْخَيْلُ عَلَى اللَّجْمِ» وَذَلِكَ مِثْلُ بَضْرَبَ لِمَنْ يَغْضَبُ عَلَى مَنْ لَا يُرْضِيهِ. وَالْمُرَادُ: غَضِبَتْ غَضَبَ الْخَيْلِ عَلَى اللَّجْمِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ شِدَّةَ الْغَضَبِ، فَغَضِبَ الْمَصْدَرُ بِالْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ، وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَرْفَعُ هَذَا كُلَّهُ، فَيَقُولُ لِلْقَادِمِ مِنْ سَفَرِهِ: «خَيْرٌ مُقَدِّمٌ»، أَيْ: قُدُّومُكَ خَيْرٌ مُقَدِّمٌ، فَيَكُونُ «خَيْرٌ مُقَدِّمٌ» خَيْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ، وَكَذَلِكَ «مَوَاعِيدُ عَرْقُوبٍ» أَيْ: عِدَاتُكَ مَوَاعِيدُ عَرْقُوبٍ. وَمِثْلُهُ «غَضِبَ الْخَيْلُ عَلَى اللَّجْمِ»، أَيْ: غَضِبُكَ غَضَبُ الْخَيْلِ عَلَى اللَّجْمِ؛ وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: «أَوْ فَرَقًا خَيْرًا مِنْ حُبٍّ» فَتَكَلَّمُ بِذَلِكَ رَجُلٌ عِنْدَ الْحِجَاجِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ قَدْ صَنَعَ عَمَلًا، فَاسْتَجَادَهُ، فَقَالَ الْحِجَاجُ: «أَكُلْ هَذَا حَبًّا؟» فَقَالَ الرَّجُلُ مُجِيبًا: «أَوْفَرَقًا خَيْرًا مِنْ حَبٍّ؟» أَيْ: فَعَلَيْتُ هَذَا لِأَنِّي أَفَرَقْتُكَ فَرَقًا خَيْرًا مِنْ حَبٍّ، فَهُوَ أَنْبَلُ لَكَ، وَأَجَلُّ. وَلَوْ رَفَعَ لَجَازًا، كَأَنَّهُ قَالَ: أَوْ أَمْرِي فَرَقٌ خَيْرٌ مِنْ حَبٍّ. فَهَذَا النَّوْعُ أَنْتَ مُخَيَّرٌ فِيهِ بَيْنَ إِظْهَارِ الْعَامِلِ وَحَذْفِهِ، فَإِنْ أَظْهَرْتَهُ فَرِيزَادَةٌ فِي الْبَيَانِ، وَإِنْ حَذَفْتَهُ فَثِقَةٌ بِدَلِيلِ الْحَالِ عَلَيْهِ.

قال صاحب الكتاب: «والنوع الثاني قولك: «سَفِيًّا وَرَغْبًا، وَخَيْبَةً، وَجَذَعًا،

= الإعراب: «وعدت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «وكان»: الواو: حرف عطف، «كان»: فعل ماضٍ ناقص. «الخلف»: اسم «كان» مرفوع بالضمّة. «منك»: حرف جرّ، والكاف ضمير متصل مبني في محل جرّ بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلقان بالخلف. «سجية»: خير «كان» منصوب بالفتحة. «مواعيد»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «عرقوب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «أخاه»: مفعول به لـ«مواعيد» منصوب بالالف لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، والهاء ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. «بيترب»: الباء حرف جرّ، «يترب»: اسم مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث ووزن الفعل، وحرك بالكسر مراعاة للرويّ، والجار والمجرور متعلقان بـ«مواعيد». وجملته «وعدت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملته «وكان الخلف منك سجيّة» استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «وعدت مواعيد عرقوب أخاه» حيث أعمل المصدر المجمع «مواعيد» مضافًا إلى فاعله «عرقوب» وناصبًا المفعول به «أخاه»، وهذا دليل على أَنَّ المصدر المجمع يجوز أن يعمل كما لو كان مفردًا.

وَعَقْرًا، وَبُؤْسًا، وَبُعْدًا، وَسُخْقًا، وَحَمْدًا، وَشُكْرًا لَا كُفْرًا، وَعَجَبًا، وَأَفْعَلُ ذَلِكَ وَكِرَامَةً، وَمَسْرَةً، وَنَعَمَ، وَنِعْمَةً غَيْنٍ، وَنَعَامَ عَيْنٍ، وَلَا أَفْعَلُ ذَلِكَ وَلَا كَيْدًا وَلَا هَمًّا، وَلَا أَفْعَلَنَّ ذَلِكَ وَرَغَمًا وَهَوَانًا.

قال الشارح: اعلم أن هذه المصادر قد وردت منصوبة بإضمار فعل، وذلك الفعل لم يظهر مع هذه المصادر، وذلك قولك في الدعاء للإنسان: «سَقِيَا وَرَعِيَا»، والمراد: سقاك الله سقيًا ورعاك الله رعيًا، فانتصبا بالفعل المضمر، وجعلوا المصدر بدلًا من اللفظ بذلك الفعل. وذلك أنهم قد استغنوا بذكر المصدر عن ذكر الفعل، كما قالوا: «الْحَذَرُ»، والمعنى اخذِرِ الحَذَرُ، ولم يذكروا «اخذِرْ»، فلما استغنوا بذكر هذه المصادر عن ذكر الفعل، صار قولك: «سَقِيَا وَرَعِيَا» كقولك «سَقَاكَ اللَّهُ، ورعاكَ اللَّهُ»، فلو أظهرت الفعل صار كتنكرار الفعل، ومن ذلك قولك للمدْعُو عليه: «خَبِيَّةٌ، وَجَذَعًا، وَعَقْرًا، وَبُؤْسًا، وَبُعْدًا، وَسُخْقًا». فقولك: «خَبِيَّةٌ» بدل عن «خَبِيَّتِكَ اللَّهُ»، وهو مصدر منصوب به، وكذلك «جَذَعًا» معناه: جَذَعَكَ اللَّهُ. ومثله «عَقْرًا، وَبُؤْسًا، وَبُعْدًا، وَسُخْقًا» أي: عَقَرَهُ اللَّهُ عَقْرًا، وَأَبْأَسَهُ اللَّهُ بُؤْسًا، وَأَبْعَدَهُ اللَّهُ بُعْدًا، وَأَسَحَقَهُ اللَّهُ سَحْقًا، على حذف الزوائد، وكل هذه المصادر دعاء عليه أو له، وهي منصوبة بفعل مضمر متروك إظهاره، لأنها صارت بدلًا من الفعل، وبعضهم يظهر الفعل تأكيدًا، فيقول «سَقَاكَ اللَّهُ سَقِيًا، ورعاكَ اللَّهُ رَعِيًا» وليس بالكثير، ومنهم من يرفع فيقول: «سَقِي لَكَ، وَرَعِي»، والمعنى مفهوم كما يقال: «سَلَامٌ عَلَيْكُمْ»، وإثما يُخْرِجُهُ مُخْرِجٌ مَا قَدْ ثَبَتَ. قال الشاعر [من الطويل]:

١٥٧- أَقَامَ وَأَقْوَى ذَاتَ يَوْمٍ وَخَبِيَّةً لَأَوَّلٍ مَنْ يَلْقَى وَشَرُّ مُيَسَّرُ

١٥٧ - التخريج: البيت لأبي زيد الطائي في ديوانه ص ٦١؛ والدرر ٦٣/٣؛ وشرح أبيات سبويه ١/١٥٣؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٢٩٧/٥ (يسر)؛ وجمع الهوامع ١/١٨٨.
اللغة: أقوى: لم يجد شيئًا يأكله.

المعنى: يصف أسدًا بأنه أقام في مكان لا طعام فيه، لذا فالشر كل الشر لأول من يلقاه هذا الأسد.
الإعراب: «أقام»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «وأقوى»: الواو: حالية على تقدير «قد» بعدها، «وأقوى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، والفاعل مستتر جوازًا تقديره: هو. «ذات»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلق بـ «أقوى». «يوم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «وخبيبة»: الواو استئنافية، «خبيبة»: مبتدأ مرفوع بالضممة وجاز الابتداء بالنكرة لأنه مصدر ناب عن فعله. «لأول»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف. «من»: اسم موصول مبني على السكون في محل جرٍّ بالإضافة. «يلقى»: فعل مضارع مرفوع بالضممة المقدرة على الألف للتعذر، والفاعل مستتر جوازًا تقديره: هو. «وشر»: الواو: حرف عطف، و«شر»: معطوف على «خبيبة» مرفوع بالضممة. «ميسر»: صفة لـ «شر» مرفوعة بالضممة الظاهرة.

يصف أسدًا؛ وأما قولهم: «خَمَدًا وَشَكَرًا» إلخ، فهذه المصادر ليست من المصادر التي قبلها من وجوه، وهي منها من وجه آخر. وذلك أَنَّ هذه المصادر أفعالها الناصبة لها المضمره أخبارٌ يُخْبِرُ بها المتكلم عن نفسه، وليست بدعاء لأحد، أو عليه، فلم تكن منها من هذا الوجه. ومن جهة أَنَّ الفعل المضمر مستقبلٌ أشبهت الدعاء لاستقباله، فمعناهما: أَحْمَدُ اللَّهُ حَمْدًا، وأشكره شكرًا، وأُعْجِبُ عَجَبًا، وأُكْرِمُكَ كَرَامَةً، وَأُسْرِكُ مَسْرَةً؛ وأما قولهم: «لا كَيْدًا، ولا هَمًّا» فمعناه: لا أكاذُ كَيْدًا أن أفعل، وهو من «كَذْتُ أكاذُ» من أفعال المقارَبة، وليس من الكَيْد الذي هو المَكْر، ولا «أَفْعُمُ به هَمًّا» من الهِمَّة لا من الهمّ الذي هو الحُزْن، كأنه يُؤَكِّد ما ينفي أن يفعل. وقوله: «لأفعلنَ وَرَعْمًا وهوانًا» أي: أَرْغَمُكَ بفعله رَعْمًا وأهينُكَ به هوانًا، وأصلُ الرَّغْمِ لُصُوقُ الأَثْفِ بالثَّرَابِ، وهو كنايةٌ عن الدَّلِّ، وقد جاء بعضُ هذه المصادر مرفوعًا بأنّه خبرٌ مبتدأ محذوف. قال رُوْبَةُ [من الكامل]:

١٥٨- عَجِبَ لَيْتَكَ قَضِيَّةً وإقامتي فيكم على تلك القضية أعجب

= وجملة «أقام»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «أقوى»: حالية محلها النصب، والتقدير: أقام وقد أقوى، أي: مقويًا. وجملة «حَيَّةٌ لأول»: استئنافية لا محل لها. وجملة «يَلْقَى»: صلة الموصول لا محل لها.

والشاهد فيه: رفع «حَيَّة» على الابتداء، لأنه مصدر نائب عن فعله يُدْعَى به، والوجه في المصادر التي يُدْعَى بها أن تنصب على المفعولية المطلقة.

١٥٨ - التخرّيج: البيت لضمرة بن جابر في الدرر ٣/ ٧٢؛ ولهني بن أحمر في الكتاب ١/ ٣١٩؛ ولسان العرب ٦١/ ٦ (حيس)؛ ولهمام بن مرة في الحماسة الشجرية ١/ ٢٥٦؛ وبلا نسبة في سبط اللآلي ص ٢٨٨؛ وشرح التصريح ٢/ ٨٧؛ وجمع الهوامع ١/ ١٩١.

اللغة: قال الشنترى: «كان هذا الشاعر مَمَّن يَبِز أمه ويخدمها، وكانت مع ذلك تؤثر أخا له عليه يقال له جندب. وقبلة:

وإذا تكون كريمة أدعى لها وإذا يحاس الحبس يُدعى جندب فعجب من ذلك ومن صبره عليه».

الإعراب: «عجب»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «لتلك»: اللام حرف جز، «تلك»: اسم إشارة مبني في محلّ جز بحرف الجز، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ، أو به «عجب» إذا اعتبرت خبراً لابتدأ محذوف تقديره «أمري عجب». «قضية»: تمييز اسم الإشارة «تلك» منصوب بالفتحة. «وإقامتي»: الواو حرف عطف، «إقامتي»: مبتدأ مرفوع بضمّة منع من ظهورها اشتغال المحلّ بالحركة المناسبة، وهو مضاف، والياء ضمير متصل مبني في محلّ جز بالإضافة. «فيكم»: في: حرف جر، الكاف: ضمير متصل مبني في محلّ جز بحرف الجز، والجار والمجرور متعلقان بـ«إقامة». «على» حرف جز. «تلك»: اسم إشارة مبني في محلّ جز بحرف الجز. والجار والمجرور متعلقان بـ«إقامة». «القضية»: بدل من تلك مجرور بالكسرة. «أعجب»: خبر للمبتدأ «إقامتي» مرفوع بالضمّة.

وجملة «عجب لتلك قضية»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «وإقامتي أعجب» معطوفة لا محلّ لها من الإعراب.

حكاه يونس مرفوعاً، كأنه قال: «أمري عجب». قال سيبويه^(١): وسمعنا من العرب الموثوق بعزيتهم من يقال له: «كيف أصبحت»، فيقول: «حمد الله، وثناء عليه» بالرفع، كأنه قال: «أمري، وشأني حمد الله وثناء عليه»، والنصب هو الوجه على الفعل المتروك إظهاره.

قال صاحب الكتاب: «ومنه «إنما أنت سيرا سيرا»، و«ما أنت إلا قتلاً قتلاً»، وإلا سيرا البريد، وإلا ضرب الناس، وإلا شرب الإبل»، ومنه قوله تعالى: «فإمّا يتأبّد ولنا فداء»^(٢)، ومنه «مررت فإذا له صوت صوت حمار، وإذا له صراخ صراخ الثكلى، وإذا له دقّ دقّ بالمنحاز حبّ القلقل»^(٣).

قال الشارح: إنما يقال هذا لمن يكثر منه ذلك الفعل، ويواصله، فاستغنى بدلالة الصدر عن إظهاره، وليس ذلك مما يختص بالمخاطب، بل تستعمله في الإخبار عن الغائب، كما تستعمله في المخاطب، فتقول: «زيد سيرا سيرا» إذا أخبرت عنه بمثل ذلك المعنى. ونقول: «أنت اللّهُر سيرا سيرا»، و«أنت هذا اليوم سيرا سيرا»، و«كان عبد الله سيرا سيرا» إذا أخبرت بشيء متصل بعضه ببعض. وإن رفعت، وقلت: «ما أنت إلا سيرا سيرا» على معنى «ما أنت إلا صاحب سيرا»، وحذفت الصاحب، وأقمت السير مقامه، لم يدل على كثرة ومواصلة كما دلّ النصب، إنما أخبرت أنه صاحب سيرا لا غير.

واعلم أنك إذا رفعت كان على وجهين:

أحدهما: أن يكون على حذف مضاف، وهو صاحب، على ما تقدّم.

والثاني: أن تجعله نفس السير والقتل، لما كثر ذلك منه توسّعاً ومجازاً، كما يقال: «رجل عدل ورضى» إذا كثر عدله والرضى عنه، كما يقال [من البسيط]:

١٥٩- تَزَنُّعُ مَا عَفَلْتُ حَتَّى إِذَا أَذْكَرْتُ فَيَأْتِيَنِي إِبْرَاهِيمُ وَإِدْبَارُ

= والشاهد فيه قوله: «عجب» حيث رفع «عجب» على الابتداء مع أنه نكرة، أو على إضمار مبتدأ تقديره: «أمري عجب» فكلمة عجب تفارق «سبحان الله» من جهة أنها تتصرف فتستعمل مرفوعة.

(١) الكتاب ١/٣١٩، ٣٢٠.

(٢) محمد: ٤.

(٣) إن القول: «دقّك بالمنحاز حبّ القلقل» من أمثال العرب، وقد ورد في زهر الأكم ٢/٢٤١؛ وفصل المقال ص ٤٣٤؛ وكتاب الأمثال ص ٣١١؛ ولسان العرب ٥/٤١٥ (نحز)، ١١/٥٦٧ (قلقل)؛ ومجمع الأمثال ١/٢٦٥؛ والمستقصى ٢/٨٠.

والمنحاز: الهاون، المهراس. والقلقل: نبت له حب أسود أصلب ما يكون من الحبوب. يضرب في الإلحاح على الشحيح.

١٥٩ - التخرّيج: البيت للخنساء في ديوانها ص ٣٨٣؛ والأشباه والنظائر ١/١٩٨؛ وخزانة الأدب ١/ =

جعلها نفس الإقبال والإدبار مبالغة وتوسعا، فالرفع في ذلك كله على ما ذكرت لك، والنصب على تقدير فعل مضمّر لا يظهر، إذ قد صار المصدر بدلًا منه، فقولك: «إنما أنت سيرًا سيرًا، وما أنت إلا قتلاً قتلاً» معناه: تبير سيرًا سيرًا، وتقتل قتلاً قتلاً.

وقوله: «إلا سيرَ البريد، وإلا ضربَ الناس، وإلا شربَ الإبل» معناه ما أنت إلا تبير سيرًا مثل سير البريد، وما أنت إلا تشرب شربًا مثل شرب الإبل، ثم حذف الموصوف، وأقام الصفة مقامه، ثم حذف المضاف، وهو «مثل» وأقام المضاف إليه مقامه على حدّ «وَشَكِلَ الْفَرِيَّةَ»^(١)، وهذا الحذف، والإضمار، وإن كثر، فهو فاش في كلام العرب مطرد؛ وأما «ضربَ الناس»؛ فتقديره: ما أنت إلا تضربُ الناس ضربًا. ويجوز في هذا وحده التنوين، ونصب «الناس» لأنّه مصدر مضاف إلى مفعول ولا يكون مضافًا إلى الفاعل لأنّه بصير معناه: يضربه مثل ضربِ الناس، وهو من الناس إلا أن يريد أن يضربه الضرب المعهود المتعارف، فحينئذ يكون من قبيل «شربِ الإبل» و«سيرِ البريد».

وأما قوله تعالى: «فَإِنَّمَا تَبْعُدُ وَإِنَّمَا فِدَاءٌ»^(٢) فالمعنى: فإما أن تمُتوا مئًا، وإما أن تُفادوا فداءً، فهما مصدران منصوبان بفعل مضمّر.

وأما قولهم: «مررتُ فإذا له صوتٌ صوتٌ حمارٍ إلخ، فهو منصوب، وفي نضبه وجهان:

= ٤٣١، ٣٤/٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢٨٢/١؛ والشعر والشعراء ٣٥٤/١؛ والكتاب ٣٣٧/١؛
ولسان العرب ٣٠٥/٧ (رمط)، ٥٣٨/١١ (فيل)، ٤١٠/١٤ (سوا)؛ والمقتضب ٣٠٥/٤؛
والمنصف ١٩٧/١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٨٧/٢، ٦٨/٤؛ وشرح الأشموني ٢١٣/١؛
والمحتسب ٤٣/٢.

اللغة: ترتع: ترعى. أذكرت: تذكرت.

المعنى: تريد الخنساء أن حالها وقد فقدت أخاها صخرًا كحال ناقة فقدت وليدها فَمَا تشغل عنه بالرعي حتى تذكره، فتهيج مقبلة، ومدبرة.

الإعراب: «ترتع»: فعل مضارع مرفوع، فاعله مستتر تقديره: «هي». «ما»: مصدرية زمانية. «غفلت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والناء للتأنيث لا محل لها، والفاعل مستتر تقديره: «هي». «حتى»: حرف غاية وابتداء. «إذا»: ظرفية شرطية غير جازمة محلها النصب متعلقة بجوابها. «أذكرت»: مثل «غفلت». «فإنما»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «إنما» كافة ومكفوفة. «هي»: مبتدأ محلها الرفع. «إقبال»: خبر مرفوع. «وإدبار»: الواو: حرف عطف، «إدبار» معطوف على «إقبال». والمصدر المؤول من «ما» والفعل «غفلت» منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بالفعل «ترتع».

جملة «ترتع»: صفة لـ «عجول» محلها الرفع، وجملة «غفلت»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب، وجملة «إذا أذكرت فإنما هي إقبال وإدبار»: استئنافية لا محل لها، وجملة «أذكرت»: في محل جر بالإضافة، وجملة «هي إقبال»: جواب شرط غير جازم لا محل لها.

والشاهد فيه: أن اسم المعنى بصح وقوعه خبرًا عن اسم العين إذا لزم ذلك المعنى لتلك العين حتى صار كأنه هي. وهذا واضح في قول الخنساء: هي إقبال وإدبار.

أحدهما: أن يكون منصوباً بالمصدر المذكور، إذ كان في معنى الفعل، وذلك أن قولنا: «له صوت» في معنى «يُصَوْتُ»، فالمصدرُ نائبٌ عن الفعل، وانتصابُ «صوت حمار» على هذا إما على المصدر، وإما على الحال. وعلى كلا الوجهين في «صوت حمار» معنى التشبيه، فإذا نصبته على المصدر، فتقديره: فإذا هو يُصَوْتُ تصويراً مثل صوت حمار، ثم حذف على ما ذكرنا متقدماً. وإذا كان حالاً، فتقديره: فإذا هو مُشَبَّهاً صوت حمار، أو مُمثلاً صوت حمار.

والوجه الثاني: أن يكون نصبه بإضمار فعل يجوز أن يكون الفعلُ من لفظِ الصوت، ويجوز أن يكون من غير لفظه، فإذا كان من لفظه، فتقديره: فإذا له صوت يصوت صوت حمار، ويكون نصبُ «صوت حمار» على المصدر، أو على الحال نحو ما تقدّم. وإذا قدرَ الفعلُ العاملُ من غير لفظِ الأول، لم يكن نصبُ «صوت حمار» إلا على الحال لا غير، كأنك قلت: «له صوت يُخْرِجه صوت حمار، أو يُمثله صوت حمار».

ومثله: «له صُراخٌ صُراخُ الثُّكَلَى»، و«له دَقٌّ دَقٌّ بالمنحاز حبّ الفُلُقِل»، والمنحاز: الهاوؤن، والفُلُقِل بالكسر وقافين: حبّ أسود، وهو أصل ما يكون من الجُوب، والعامة تقول فُلُقُلٌ بالنضَم والفاء، وهو تصحيفٌ منهم. والكلامُ عليها كالكلام في المسألة المتقدمة، والثُّكَنَة في ذلك أنه يريد: مررتُ به وهو يُصَوْتُ، ولم يُرَدْ أن يصفه بذلك أو يُبدِله منه فاعرفه.



قال صاحب الكتاب: «ومنه ما يكون توكيداً؛ إما لغيره كقولك: «هذا عبدُ الله حقاً، والحقُّ لا الباطل»، و«هذا زيدٌ غير ما تقول»، و«هذا القول لا قولك»، و«أجذكَ لا تفعلُ كذا»؛ أو لنفسه كقولك: «له علي ألف درهم عِرفاً»، وقول الأخوص [من الكامل]:

١٦٠ - إني لأمنحك الصُدودَ وإنني قَسَمًا إليك مع الصُدود لأمنيلُ

١٦٠ - التخرّيج: البيت للأخوص في ديوانه ص ١٦٦؛ والأغاني ٢١/ ١١٠؛ وخزانة الأدب ٤٨/ ٢، ٨/ ٢٤٣، ٢٤٤؛ والزهرة ص ١٨١؛ وسقط اللآلئ ص ٢٥٩؛ وشرح أبيات سيويه ١/ ٢٧٧؛ وبلا نية في أمالي المرتضى ١/ ١٣٥؛ وخزانة الأدب ٨/ ١٧٧، ٩/ ١٦٢؛ والمقتضب ٣/ ٢٣٣، ٢٦٧؛ والمقرب ١/ ٢٥٦.

اللغة: الصُدود: الإعراض.

المعنى: أيها البيت أقسم إنني لأتظاهر بالإعراض عنك انقاء ألسنة الناس، وإنني مع هذا الإعراض لميال إليك متعلق بك.

الإعراب: «إني»: «إن»: حرف مشبه بالفعل، وباء المتكلم: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «إن». «لأمنحك»: اللام: المزحلقة للتوكيد، و«أمنحك»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وكاف الخطاب:

ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا. «الصُدود»: =

وقوله تعالى: ﴿صُنِعَ اللَّهُ^(١)﴾ و﴿وَعَدَ اللَّهُ^(٢)﴾ و﴿يَكْتُبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ^(٣)﴾ و﴿مَبْنَعَهُ^(٤)﴾، وقولهم: «اللَّهُ أَكْبَرُ دَفْعَةَ الْحَقِّ».



قال الشارح: اعلم أن «حَقًّا» و«الْحَقَّ» ونحوهما مصادر، والناصب لها فعلٌ مَقْدَرٌ قبلها دلّ عليه معنى الجملة، فتؤكد الجملة، وذلك الفعل أُحْقِ، وما جرى مجراه، وذلك أنك إذا قلت: «هذا عبدُ الله» جاز أن يكون إخبارك عن يَقيّن منك وتحقّق، وجاز أن يكون على شكّ، فأكدته بقولك: «حَقًّا»، كأنك قلت: «أُحْقِ ذلك حَقًّا».

وهذه المصادر يجوز أن تكون نكرة، نحو: «حَقًّا»، ويجوز أن تكون معرفة، نحو: «الحَقُّ لا الباطل»، وذلك لأن انتصابها انتصاب المصدر المؤكّد لا على الحال التي لا يجوز أن تكون إلّا نكرة، وإذا قلت: «هذا عبدُ الله الحَقُّ، لا الباطل»، فـ «الحَقُّ» منصوبٌ على المصدر المؤكّد لما قبله، والباطل عطفٌ عليه بـ «لَا»، كما يقال: «رَأَيْتُ زَيْدًا لَا عَمْرًا».

وإذا قال «هذا عبدُ الله غَيْرَ ما تقول» فـ «غَيْرَ» منصوبٌ على المصدر، وتحقيقه: هذا عبدُ الله حَقًّا غَيْرَ ما تقول، أي: غَيْرَ قولك، فحذفت الموصوف، وأقمت الصفة مقامه، والمفهوم من هذا الكلام أن المتكلّم قد اعتقد أن قول المخاطب باطل. وتلخيص معناه: هذا عبد الله حَقًّا لا باطلاً.

وإذا قال: «هذا القولُ لا قولك»، فكأنه قال: «هذا القولُ لا أقول قولك»، أي: مثل قولك، يعني أنني أقول الحَقَّ، ولا أقول باطلاً مثل قولك. ولو أسقطت الإضافة، وقلت: «هذا القولُ لا قولاً»، و«هذا القولُ غَيْرَ قولٍ»، لم يحسن الحذف لسقوط الفائدة؛ لأنه لم يكن فيما بقي ما يدلّ على البطلان، فلو وصفت بما يدلّ على البطلان، نحو: «هذا القولُ لا قولاً

= مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة. «وإنني»: الواو: حالية، و«إنني»: حرف مشبه بالفعل، والنون: للوقاية، وياء المتكلم: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «إن». «قسماً»: مفعول مطلق لفعل محذوف منصوب بالفتحة. «إليك»: جار ومجرور متعلقان بـ «أميل». «مع»: ظرف منصوب متعلق بحال محذوفة من الضمير في «إنني». «الصدود»: مضاف إليه مجرور بـ «لأميل»: اللام: المرحلة للتوكيد، و«أميل»: خبر «إن» مرفوع بالضمّة.

وجملة «إني لأمنحك»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أمنحك»: في محل رفع خبر «إن». وجملة «إنني لأميل»: في محل نصب حال. وجملة «أقسم قسماً»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب، اعترضت بين «إن» وخبرها «أميل».

والشاهد فيه: نصب «قسماً» على المصدر المؤكّد لما قبله من الكلام الدال على القسم، لأنه لما قال: إني لأمنحك الصدود، علّم أنه مقسم، فقال: قَسَمًا، مؤكداً لذلك.

(٢) يونس: ٤.

(١) النمل: ٨٨.

(٤) البقرة: ١٣٨.

(٣) النساء: ٢٤.

كذِبًا»، أو «غَيْرَ قِيلٍ ضَعِيفٍ»، ونحو ذلك، مما يدل على ضيئه أو صحته. نَجَازٌ لِحُصُولِ الفائدة والتوكيد، وهذا هو المطلوب من هذا الفصل. وقال الرَّجَاجُ إذا قلت: «هذا زيدٌ حقًا»، و«هذا زيدٌ غَيْرُ قِيلٍ باطلٍ»، لم يجز تقديم «حقًا». لا تقول: «حقًا هذا زيدٌ» فإن ذكرت بعض هذا الكلام، فوسطته، وقلت: «زيدٌ حقًا أخوك»، جاز.

وأما سيبويه فلم يمنع من جَوَازِ تقديم «حقًا»، بل قال في الاستفهام: «أَجِدُكَ لا تفعلُ كذا وكذا»، كأنه قال: «أحقًا لا تفعل كذا وكذا». ففي ذلك إشارة إلى جَوَازِهِ. واعلم أنَّ قولهم في الاستفهام: «أَجِدُكَ لا تفعل كذا» أصله من الجِدِّ الذي هو نقيض الهزل، كأنه قال: أَتَجِدُ ذلك جدًّا غير أنه لا يُستعمل إلا مضافًا حتَّى يُعْلَمَ مَنْ صاحبُ الجِدِّ، ولا يجوز تركُ الإضافة، نحو: «لَبَّيْكَ»، و«مَعَاذَ اللَّهِ» على ما سيأتي. قال الشاعر [من الطويل]:

١٦١- [خليليُّ هُبَا طالما قَدْ رَقْدْتُما] أَجِدُّكُما لا تَقْضِيانِ كَرَاكُما
وأما ما يكون تأكيدًا لنفسه، فنحو قولهم: «له علي ألف درهم عُرْقًا»، ومثله قوله:
إني لأمنحك الصدودَ.....

١٦١ - التخريج: البيت لقن بن ساعدة في خزانة الأدب ٧٧/٢، ٨٠؛ ولعيسى بن قدامة الأسدي في الأغاني ١٩٤/١٥؛ ولقن بن ساعدة أو لعيسى بن قدامة أو للحسن بن الحارث في الأغاني ١٩٠/١٥؛ وللأسدي في شرح ديوان الحماسة للرمزوقي ص ٨٧٥؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١١٣/٣ (جدد).
اللغة: هُبَا: استيقظا. رقدتما: من الرقد، وهو النوم في الليل أو النهار. تقضيان: من قضيت وَطَرِي إذا نلت وبلغته. الكرى: النوم.

المعنى: يا خليلي استيقظا فقد طال نومكما ألم تقضيا وطرا من هذا النوم الطويل.
الإعراب: «خليلي»: منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم لاشتغال المحل بالكسرة المناسبة لياء المتكلم، والياء: مضاف إليه محله الجر. «هُبَا»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والألف: فاعل محله الرفع. «طال»: فعل ماضٍ مبني على الفتح.
«ما»: مصدرية. «قد»: حرف تحقيق. «رَقْدْتُما»: فعل ماضٍ مبني على السكون و«تما»: فاعل محله الرفع. والمصدر المؤول من «ما» والفعل «رقد» فاعل للفعل «طال». «أَجِدُّكُما»: الهمزة حرف استفهام لا محل له من الإعراب، «جِدُّ»: منصوب بنزع الخافض عند بعضهم، وحال منصوب عند آخرين، والتقدير: لا تقضيان كراكما جادين. وقيل: جَدُّكُما مفعول مطلق لفعل محذوف، والكاف: مضاف إليه محله الجر، والميم للعماد والألف علامة نثنية. «لا»: نافية مهملة. «تقضيان»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والألف: فاعل محله الرفع، «كراكما»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر، و«كما»: مضاف إليه محله الجر.
وجملة «خليلي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «هُبَا»: استئنافية لا محل لها، وجملة «طال رفودكُما»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «رقدتما»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «تقضيان»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.
والشاهد فيه: أن «جَدُّكُما» ليس مصدرًا مؤكدًا لقوله: «تقضيان»، بل يوجه التوجيهات التي ذكرناها في إعرابه.

وذلك أنه لما قال: «له علي ألف درهم»، فقد أقرّ واعترف، فإذا قال: «عُرِفَا» بمعنى: «اعتراف»، فلم يزد بذكره عما تقدّم من الكلام، فكان تأكيداً، نحو: «ضربت ضرباً». والفرق بين هذا والذي قبله حتى جعل هذا تأكيداً لغيره، وجعل هذا تأكيداً لنفسه، أنك إذا قلت: «هذا عبد الله حقاً» فقولك من قبل أن تذكر «حقاً» يجوز أن يُظن أن ما قلته حق، وأن يُظن أن ما قلته باطل، فتأتي بـ «حقاً»، فتجعل الجملة مقصورة على أحد الوجهين الجائزين عند السامع. وقوله: «له علي ألف درهم» هو اعتراف حقاً كان، أو باطلاً، فصار هذا تأكيداً لنفسه إذ كان الذي ظهر هو الاعتراف.

وأما قوله في البيت: «قَسَمَا»، فهو مصدر مؤكّد، وذلك أن قوله: «وإني إليك مع الصدود لأقبل» يفهم منه القسم؛ فإذا قال: «قَسَمَا»، كان تأكيداً لنفسه.

وأما قوله تعالى: ﴿صُنِعَ اللَّهُ﴾^(١)، فهو مصدر من هذا القبيل، وذلك أن قبله ﴿وَرَى الْجِبَالَ تَحْسِبُهَا جَمَادًا وَهِيَ ثَمَرٌ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهَا فِتْنَةٌ﴾^(٢) فـ «صُنِعَ اللَّهُ» منصوب على المصدر المؤكّد لأن ما قبله صُنِعَ اللَّهُ في الحقيقة.

وكذلك ﴿وَعَدَ اللَّهُ﴾^(٣) لأن قبله: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَقَرُّحُ الْمُؤْمِنُونَ * يَنْصُرُ اللَّهُ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ * وَعَدَ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾^(٤) نصب «وَعَدَ اللَّهُ» لأن ما قبله وَعَدَ من الله، فكان تأكيداً لذلك.

وأما قوله: ﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾^(٥) فقد اختلف النحويون فيه^(٦)، وذهب أصحابنا والغزالي من الكوفيين إلى أنه نصب على المصدر المؤكّد، وذلك أنه لما تقدّم من قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ﴾^(٧) إلى قوله: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾^(٨). فقوله: «كتاب الله عليكم» بمنزلة «فرض الله عليكم»، و«تحريم الله عليكم»؛ لأن الابتداء بتحريم المذكورات من النساء إلّا من سبي وأخرج من دار الحرب، فإنها تحل لمن ملكها، وإن كان لها زوج لأنه تقع الفرة بينها وبين زوجها، فهذه شريعة شرعها الله، وكتاب كتبه عليكم، فانتصب المصدر بما دل عليه سياق الآية، كأنه فعل تقديره: كَتَبَ اللَّهُ عليكم، فأضيف المصدر إلى الفاعل. وقال الكسائي: «كتاب الله» منصوب بـ «عَلَيْكُمْ» على الإغراء، كأنه قال:

(١) النمل: ٨٨.

(٢) الروم: ٤ - ٦.

(٣) النمل: ٨٨.

(٤) الروم: ٤.

(٥) النساء: ٢٤.

(٦) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ص ٢٢٨، ٢٣٥.

(٧) النساء: ٢٤.

(٨) النساء: ٢٣.

«عليكم كتاب الله»، فقدم المنصوب، قال: وذلك جائز، قد ورد به السماع وهو القياس، فالسماع قول الراجز:

١٦٢- يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ ذَلَوِي دُونَكَا إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ
والمراد: دونك دلوي. وأما القياس فإن الظرف نائب عن الفعل تقديره: الزموا كتاب الله، ولو ظهر الفعل، لجاز تقديم معموله عليه، فكذلك ما ناب عنه، والحق المذهب الأول، لأن هذه الظروف ليست أفعالاً، وإنما هي نائبة عن الفعل، وفي معناه، فهي فروع في العمل على الأفعال، والفروع أبداً منحطة عن درجاة الأصول، فإعمالها فيما تقدم عليها تنويّة بين الأصل والفرع، وذلك لا يجوز.

وأما ما أنشده من البيت فلا حجة فيه، لأننا نقول: «دلوي» رفعاً بابتداء، والظرف الخبر كما تقول: دلوي عندك. وأما القياس الذي ذكره فليس بصحيح لأنه يؤدي إلى التسوية بين الأصل والفرع. وقد أجاز بعض النحويين أن يكون «دلوي» منصوباً بإضمار فعل، كأنه قال: أملاً دلوي، ويؤيد ذلك أنه لو قال: يا أيها المائح دلوي، ولم يزد عليه، جاز لدليل الحال عليه.

ومن ذلك قولهم: «اللّه أكبر دعوّة الحق»، لأن قولك: «اللّه أكبر»، إنما هو

١٦٢ - التخريج: الرجز لجارية من بني مازن في الدرر ٣٠١/٥؛ وشرح النصريح ٢٠٠/٢؛ والمقاصد النحويّة ٣١١/٤؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٦٥؛ والأشباه والنظائر ٣٤٤/١؛ وأوضح المسالك ٨٨/٤؛ وجمهرة اللغة ص ٥٧٤؛ وخزانة الأدب ٢٠٠/٦، ٢٠١، ٢٠٦؛ وذبل سمط اللآلي ص ١١؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٣٢؛ وشرح عمدة حافظ ص ٧٣٩؛ ولسان العرب ٦٠٩/٢ (ميج)؛ ومعجم ما استعجم ص ٤١٦؛ ومغني اللبيب ٦٠٩/٢؛ والمقرب ١٣٧/١؛ وهمع الهوامع ١٠٥/٢.

اللغة والمعنى: المائح: النازل إلى البئر ليملا الدلو منها مغترفاً. دونكا: اسم فعل بمعنى «خذ» يقول: يا أيها المستقي من البئر خذ دلوي واستقي منها.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «أيها»: منادى مبني على الضم في محل نصب على النداء، و«ها»: للتنبيه. «المائح»: نعت «أي» مرفوع. «دلوي»: مفعول به مقدم لـ «دونكا» وهو مضاف. والياء ضمير في محل جر بالإضافة. «دونكا»: اسم فعل أمر بمعنى «خذ»، والفاعل أنت، والألف للإطلاق. «إني»: حرف مشبّه بالفعل، والياء ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «إن». «رأيت»: فعل ماضٍ، والتاء فاعل. «الناس»: مفعول به منصوب. «يحمدونك»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والألف للإطلاق.

وجملة «أيها المائح» الفعلية لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة «دونكا» الفعلية لا محل لها من الإعراب لأنها تفسيرية. وجملة «إني رأيت» استئنائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «رأيت» في محل رفع خبر «إن». وجملة «يحمدونك» في محل نصب حال من «الناس». والمعاذ فيه قوله: «دلوي دونكا» حيث تقدم مفعول اسم فعل الأمر «دونكا» عليه.

دُعَاءٌ إِلَى الْحَقِّ، وَأَنْ يُثْنِيَ السَّامِعُ إِلَى جُمْلَةٍ الْقَائِلِينَ بِالتَّوَجُّيدِ، وَإِلَى مَنْ شِعَارُهُمْ قَوْلُ: «اللَّهُ أَكْبَرُ»، فَيَكُونُ دَعْوَةً يَتَدَاعَوْنَ بِهَا، كَأَنَّهُ قَالَ: دَعُوا دُعَاءَ الْحَقِّ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ [مَنْ الرِّجْزُ]:

١٦٣- إِنْ نَزَارًا أَصْبَحْتَ نَزَارًا دَعْوَةً أَبْرَارٍ دَعَاؤًا أَبْرَارًا
نصب «دعوة» على المصدر، لأنَّ معنَى «أصبحَ نزارًا»، أي: يتداعون نزارًا، وذلك أنَّ نزارًا، وهو أبو ربيعة ومضَر، لَمَّا وَقَعَ بَيْنَ رِيبَعَةٍ وَمُضَرٍ تَبَايُنٌ وَحُرُوبٌ بِالْبَصْرَةِ، وَصَارَتْ رِيبَعَةٌ مَعَ الْأَزْدِ فِي قِتَالٍ مُضَرٍّ، وَكَانَ رِئِيسُهُمْ مَسْعُودُ بْنُ عَمْرِو الْأَزْدِيِّ، ثُمَّ إِنَّ رِيبَعَةً صَالِحَتْ مُضَرَ، فَصَارَ كَأَنَّ نَزَارًا تَفَرَّقَتْ، ثُمَّ اجْتَمَعَتْ، فَقَالَ: أَصْبَحْتُ نَزَارًا، أَي: أَصْبَحْتُ مَجْتَمِعَةً الْأَوْلَادِ إِذْ دَعَا بَعْضُهُمْ بَعْضًا. وَفِي حَالِ التَّبَايُنِ كَانَ يَقُولُ: الْمُضَرِّي بِالْمُضَرِّ، وَيَقُولُ الرَّيْبَعِيُّ بِالرِّيبَعَةِ، لِأَنَّ أَحَدَ الْفَرِيقَيْنِ مَا كَانَ يَنْصُرُ الْآخَرَ، فَقَوْلُهُ: «أَصْبَحْتُ نَزَارًا» بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ: «دَعَا بَعْضُهُمْ بَعْضًا بِهَذَا اللَّفْظِ»، ثُمَّ جَاءَ بِالمصدر، وهو «دعوة أبرار»، وَأَضَافَهُ إِلَى الْفَاعِلِ، لِأَنَّهُ أُبَيِّنُ، إِذْ لَوْ قَالَ: تَمَرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعًا، أَوْ كِتَابًا، لَمْ يَكُنْ فِيهِ مِنَ الْبَيَانِ مَا فِيهِ مِنَ الْإِضَافَةِ، وَفِي الْجُمْلَةِ هَذَا الْفَصْلُ الَّذِي فِيهِ الْمَصْدَرُ الْمُؤَكَّدُ لغيره، نَحْوُ: «هَذَا زَيْدٌ حَقًّا».

وَمَا أَكَّدَ نَفْسَهُ، نَحْوُ: «لَهُ عَلَيَّ أَلْفُ دِرْهَمٍ عُرْفًا» يَنْتَصِبُ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلِ غَيْرِ كَلَامِكَ الْأَوَّلِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِحَالٍ، وَلَا مَفْعُولٍ لَهُ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَحَقُّ حَقًّا، وَأَتَجِدُّ جِدًّا، وَلَا أَقُولُ فَوَلِّكَ، وَكَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ كِتَابًا. وَلَا يَظْهَرُ الْفِعْلُ كَمَا لَمْ يَظْهَرِ فِي بَابِ «سَقِيَا لَكَ وَحَمْدًا»، فَاعْرِفْهُ.

قال صاحب الكتاب: «ومنه ما جاء مُثْنًى، وهو «حَتَانِيكَ»، و«لَبِيكَ»، و«سَعْدِيكَ»،

١٦٣- التخرُّج: الرجز لرؤبة في الكتاب ٣٨٢/١؛ وليس في ديوان رؤبة.

الإعراب: «إِنَّ»: حرف مشبه بالفعل. «نزارًا»: اسم «إن» منصوب بالفتحة. «أصبحت»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، وتاء التانيث: لا محل لها من الإعراب، واسم «أصبح» ضمير مستتر جوارًا تغديره: هي. «نزارًا»: خبر «أصبح» منصوب بالفتحة. «دعوة»: مفعول مطلق لفعل محذوف تغديره: دعوا دعوة أبرار. «أبرار»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «دعوا»: فعل ماضٍ مبني على الضم المقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، وواو الجماعة: فاعل محله الرفع، والألف للتعريف. «أبرارًا»: مفعول به منصوب بالفتحة.

وجملة «إن نزارًا أصبحت نزارًا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أصبحت نزارًا»: خبر «إن» محلها الرفع.

والشاهد فيه: نصب «دعوة» على المصدر المؤكد به ما قبله، لأنه لَمَّا قَالَ: إِنْ نَزَارًا أَصْبَحْتَ نَزَارًا عَلِمَ أَنَّهُمْ عَلَى دَعْوَةِ بَرَّةٍ لِاصْطِلَاحِهِمْ وَتَأْلَفِهِمْ.

و«دَوَالَيْكَ»، و«هَذَاذَيْكَ»، ومنه ما لا يتصرف، نحو: «سُبْحَانَ اللَّهِ»، و«مَعَاذَ اللَّهِ»، و«عَمْرِكَ اللَّهُ»، و«قَعْدَكَ اللَّهُ».

قال الشارح: اعلم أن هذه المصادر التي وردت بلفظ التثنية الغرض من التثنية فيها التأكيد، وأنه شيء يعود مرة بعد مرة، وليس المراد منها الاثنين فقط، كما تقول: «ادْخُلُوا الْأَوَّلَ فالأَوَّلَ»، والغرض أن يدخل الجميع، وجئت بـ «الأَوَّلَ الأول» حتى يعلم أنه شيء بعد شيء. ومنه يقال: جاءني القوم رجلاً فرجلاً، على هذا المعنى. ولا يحتاج إلى أكثر من تكريره مرة واحدة، وانتصابه على المصدر الموضوع موضع الفعل، والتقدير: تَحَنَّنْ عَلَيْنَا تَحَنُّنًا، وثني مبالغة وتكثيرًا، أي: تَحَنُّنًا بعد تَحَنُّنٍ، ولم يُقصد بها قصد التثنية خاصة، وإنما يراد بها التأكيد، فجعلت التثنية علمًا لذلك لأنها أولُ تضعيف العدد وتكثيره، وهذا المثنى لا يتصرف، ومعنى عدم التصرف أنه لا يكون إلا مصدرًا منصوبًا، ولا يكون مُثْنًى إلا في حال الإضافة، كما لم يكن «سُبْحَانَ اللَّهِ»، و«مَعَاذَ اللَّهِ» إلا مضافين. وإنما لم يتمكّن إذا ثبت؛ لأنه دخله بالتثنية لفظًا معنى التأكيد، فدخل هذا اللفظ هذا المعنى في موضع المصدر فقط، فلذلك لم ينصرفوا فيه، وربما وخذوا «حَنَانًا». قال الله تعالى: «وَحَنَانًا مِن لَّدُنَّا»^(١). وقال الشاعر [من الطويل]:

١٦٤- فقالت حنان ما أتى بك ههنا أدو نسب أم أنت بالحي عارف

(١) مريم: ١٣.

١٦٤ - التخرّيج: البيت لمنذر بن درهم الكلبي في خزنة الأدب ١١٢/٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٢٣٥؛ وبلا نسبة في أمالي الزجاجي ص ١٣١؛ والدرر اللوامع ٦٦/٣؛ وشرح الأشموني ١٠٦/١؛ وشرح التصريح ١٧٧/١؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ١٩٠؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٦٦؛ والكتاب ١/٣٢٠، ٣٤٩؛ ولسان العرب ١٣/١٢٩ (حنن)؛ والمقاصد النحوية ١/٥٣٩؛ والمفتضب ٣/٢٢٥؛ وجمع الهوامع ١/١٨٩.

اللغة: الحنان: العطف والرحمة.

المعنى: يصوّر الشاعر غيرة محبوبته التي التقاها مصادفة. فأنكرته خوفًا عليه من قومها الغياري، ورحمة به لتجشّمه الأهوال، فلغته جوابًا إذا ما سأله أحد عن سبب مجيئه، وهو النسب أو المعرفة بالحي.

الإعراب: «فَقَالَتْ»: الفاء: بحسب ما قبلها، «قالت»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، وفاعله... جوارًا: هي. «حنان»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره «أمري». «ها»: اسم استفهام في محل رفع مبتدأ. «أتى»: فعل ماضٍ وفاعله... «هو». «بك»: جار ومجرور متعلقان بـ «أتى». «ههنا»: «ها»: للتثنية، «هنا»: ظرف مكان متعلق بـ «أتى». «أدو»: الهمزة للاستفهام، و«دو»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: أنت ذو نسب، وهو مضاف. «نسب»: مضاف إليه مجرور. «أم»: حرف عطف. «أنت»: ضمير=

فرفع لما أفرد، لأنه لم يدخله معنى غير الذي يوجب اللفظ كما كان ذلك في حال التثنية، فإذا قلت: «خَانَيْكَ»، فهو منصوب بفعل مضمر تقديره: تَحْنُنْ نَحْنًا بعد تَحْنُنْ، لكنهم حذفوا الفعل، لأن المصدر صار بدلاً منه كما كان ذلك في «سَقَبَا لَكَ وَرَغَبَا». قال الشاعر [من الطويل]:

١٦٥- أَبَا مُنْذِرٍ أَفْنَيْتَ فَاَسْتَبَقِ بَعْضَنَا خَانَيْكَ بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ
وَالنَّحْنُ: الرحمة والخير، فمعنى قول القائل: «خَانَيْكَ»: تَحْنُنْ نَحْنًا بعد تَحْنُنْ، أي كلما كنت في رحمة وخير، فلا تقطعن ذلك، وَلَيْكِنْ مَوْصُولًا بِآخَرٍ مِنْ رَحْمَتِكَ.

وأما «لَبَيْكَ» و«سَعْدَيْكَ»، فهما مثنيان، ولا يُفْرَدُ منهما شيء، ولا يُسْتَعْمَلَانِ إِلَّا مضافين لما ذكرته لك من إرادة معنى الكثير، فلما تَضَمَّنَ لَفْظُ التثنية ما ليس له في الأصل من معنى الكثير، لزم طريقة واحدة لِيُنْبِئَ عن ذلك المعنى، فـ «لَبَيْكَ» مأخوذ من قولهم: أَلَبَّ بِالْمَكَانِ إِذَا أَقَامَ بِهِ، وَأَلَبَّ عَلَى كَذَا إِذَا أَقَامَ عَلَيْهِ، وَلَمْ يُفَارِقْهُ.

= منفصل في محل رفع مبتدأ. «بالحي»: جار ومجرور متعلقان بـ«عارف». «عارف»: خبر المبتدأ. جملة «فقلت»: بحسب ما قبلها. وجملة «أمرني حنان»: في محل نصب مفعول به. وجملة «ما أتى بك»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أتى بك»: في محل رفع خبر المبتدأ «ما». وجملة «أذو نسب»: المؤلفة من المبتدأ المحذوف والخبر استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أنت بالحي عارف»: معطوفة على جملة «أذو نسب».

والشاهد فيه قوله: «حنان» المرفوع بتقدير مبتدأ، فرفع لما أفرد؛ لأنه لم يدخله معنى غير الذي يوجب اللفظ كما كان ذلك في حال التثنية.

١٦٥ - التخریج: البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٦٦؛ والدرر ٦٧/٣؛ ولسان العرب ١٣/١٣٠ (حنن)؛ وجمع الهوامع ١/١٩٠؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٢٧٣، والمقتضب ٣/٢٢٤. اللغة: أبو منذر: كنية عمرو بن هند.

الإعراب: «أبا»: منادى مضاف منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة. «منذر»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «أفْنَيْتَ»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع. «فاستبق»: الفاء: استئنافية، «استبق»: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، وفاعله مستتر وجوباً تقديره: أنت. «بعضنا»: مفعول به منصوب بالفتحة، ونا: مضاف إليه محله الجبر. «خَانَيْكَ»: مفعول مطلق منصوب بالياء لأنه مثني، وكاف الخطاب: مضاف إليه محله الجبر. «بعض»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «الشَرُّ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة «أهون»: خبر مرفوع بالضمة. «من بعض»: جار ومجرور متعلقان بـ«أهون».

وجملة «أبا منذر»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أفْنَيْتَ»: استئنافية لا محل لها. وكذلك جملة «استبق»: وجملة «تحنن خنانيك».

والشاهد فيه: نصب «خنانيك» على المصدر الموضوع موضع الفعل، التقدير: تَحْنُنْ عَلَيْنَا نَحْنًا، وثني مبالغة وتكثيراً أي: تَحْنُنْ نَحْنًا بعد تَحْنُنْ ولم يقصد التثنية خاصة. وإنما جعلت التثنية علماً للتكثير هنا، لأنها تضعيف العدد وتكثيره.

و«سَعْدَيْكَ» مأخوذ من المساعدة والمتابعة، وإذا قال الإنسان: «لَبَّيْكَ»، فكأنه قال: دَوَامًا على طاعتك، وإقامة عليها مرة بعد مرة.

وكذلك «سَعْدَيْكَ» أي: مساعدة بعد مساعدة، ومتابعة بعد متابعة، فهما اسمان مثنيان، وهما منصوبان على المصدر بفعل مضمر تقديره من غير لفظه، بل من معناه، كأنك قلت في «لَبَّيْكَ»: «داومْتُ وأقمْتُ»، وفي «سَعْدَيْكَ»: «تابعْتُ، وطاوَعْتُ»، وليس من قبيل «سَقَيْتُ لَكَ وَرَغَيْتُ»، تقديره: سقاك الله، ورعاك الله، إذ لا يحسن أن يقال: أَلْبَسْتُ لَبَّيْكَ، وَأَسَعَدْتُ سَعْدَيْكَ، إذ ليس لهذه المصادر أفعال مستعملة تنصبهما، إذ كانت غير متصرفة، ولا هي مصادرُ معروفة كـ «سَقَيْتُ» وَ «رَغَيْتُ». وأما قولهم: «لَبَّيْ يُلَبِّي»، فهو فعل مشتق من لَفِظ «لَبَّيْكَ»، كما قالوا: «سَبَّحَلْ» وَ «حَمْدَلْ» مِنْ «سُبَّحَانَ اللَّهِ» وَ «الْحَمْدُ لِلَّهِ».

وقد ذهب يونس^(١) إلى أن «لَبَّيْكَ» اسم مفرد غير مثني، وأن الباء فيه كالباء التي في «عَلَيْكَ» وَ «لَدَيْكَ»، وأصله «لَبَّبْ» «فَعْلَلْ»، ولا يكون «فَعْلَلْ» لَفْظًا «فَعْلَلْ» في الكلام، وكثرة «فَعْلَلْ»، فقلبت الباء التي هي لام من «لَبَّبْ» ياء هزبًا من التضعيف، فصارت لَبَّيْ، ثم أبدلت الباء ألفًا لتحركها، وانفتاح ما قبلها، فصارت «لَبَّأ»، ثم لما أُضيفت إلى الكاف في «لَبَّيْكَ»، قُلِبَت الألف ياءً كما قُلِبَت الألف في «إِلَيَّ» وَ «لَدَى» إذا وصلتهما بالضمير، فقلت: «إِلَيْكَ»، وَ «عَلَيْكَ»، وَ «لَدَيْكَ». ووجه الشبه بينهما أن «لَبَّيْكَ» اسم ليس له تصرفٌ غيره من الأسماء، لأنه لا يكون إلا مضافًا كما أن «إِلَيْكَ» وَ «عَلَيْكَ» وَ «لَدَيْكَ» لا تكون إلا منصوبة المواضع ملازمة الإضافة، فقلبوا ألفه ياءً، فقالوا: «لَبَّيْكَ» كما قالوا «لَدَيْكَ»، وَ «عَلَيْكَ».

واحتج سيويه على يونس فقال^(٢): لو كانت الباء في «لَبَّيْكَ» بمنزلة ياء «لَدَيْكَ» وَ «إِلَيْكَ» لوجب أنك متى أضفتها إلى ظاهر، أقررت ألفها بحالها كما أنك إذا أضفت «لَدَى» وَ «عَلَى» وَ «إِلَى» إلى الظاهر، أقررت ألفها، وكنت تقول: هذا لَبَّي زَيْد، وَلَبَّي جَعْفَر، كما تقول: لَدَى زَيْد، وَإِلَى عمرو، وَأُنشد [من المتقارب]:

١٦٦- دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مَسُورًا قَلْبِي فَلَبَّي يَدَي مَسُورٍ

(١) الكتاب ٣٥١/١. (٢) الكتاب ٣٥١/١.

١٦٦ - التخرّيج: البيت لرجل من بني أسد في الدرر ٦٨/٣؛ وشرح التصريح ٣٨/٢؛ وشرح شواهد المغني ٩١٠/٢؛ ولسان العرب ٢٣٩/٥ (لبي)؛ والمقاصد النحوية ٣٨١/٣؛ وبلا نسبة في خزنة الأدب ٩٢/٢، ٩٣؛ وسر صناعة الإعراب ٧٤٧/٢؛ وشرح أبيات سيويه ٣٧٩/١؛ وشرح الأشموني ٣١٢/٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٨٣، ٣٨٥؛ والكتاب ٣٥٢/١؛ ولسان العرب ٧٣١/١ (لب)، ٤/٣٨٨ (سور)؛ والمحتجب ٧٨/١، ٢٣/٢؛ ومغني اللبيب ٥٧٨/٢؛ وجمع الهوامع ١٩٠/١.

اللغة: نابني: أصابني. مسور: اسم رجل. لبي: أجاب. لبي يدي مسور: أي دعاء لمسور بأن يجاب دعاؤه كلما دعا إجابة بعد إجابة.

المعنى: يقول: لما نكبن الدهر دعوت مسورًا، فلبّي دعائي، وأنا أدع له بالتوفيق ودوام النعمة. =

فَجَعَلَ «لَبِّي يَدِي مَسُورًا» بالياء، وإن كان مضافًا إلى الظاهر الذي هو «يَدَيَّ» دليل على أنه تشنية، ولو كان مفردًا من قبيل «لَذِي» وَ «كَيْلًا» لكان بالألف، وبعض العرب يقول: «لَبَّ لَبَّ» مبنية على الكسر، ويجعله صوتًا معرفة مثل «غاقٍ» كأنه على صوت المَلْبِي، فاعرفه.

ومن ذلك قولهم: «دَوَالِيكَ» كأنه مأخوذ من المداولة وهي المناوبة، ف «دواليك» تشنية «دوالٍ»، كما أن «حَوَالِيكَ» تشنية «حَوَالٍ»، وَ «دَوَالٍ» وقع موقع «مداولة»، والمراد الكثرة، لا نفس التشنية، قال الشاعر عبد بني الحُحُحاس [من الطويل]:

١٦٧- إِذَا شَقُّ بُرْدٍ شَقُّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ دَوَالِيكَ حَتَّى لَيْسَ لِلْبُرْدِ لَإِسْ

= الإعراب: «دعوت»: فعل ماضٍ، والتاء: فاعل. «لما»: جار ومجرور متعلقان بـ«دعوت». «ثاني»: فعل ماضٍ، والنون: للوقاية، والياء: ضمير في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هو». «مسورًا»: مفعول به. «فلبي»: الفاء: حرف عطف، «لبي»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هو». «فلبي»: الفاء: استئنافية، «لبي»: مفعول مطلق منصوب بالياء لأنه مثنى، وهو مضاف. «يدي»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، وهو مضاف. «مسور»: مضاف إليه مجرور.

وجملة «دعوت مسورًا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ثاني»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «لبي»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «.. لبي»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «فلبي يدي» حيث أضاف «لبي» إلى الاسم الظاهر «يدي»، وبقيت ياءه وهذا دليل على أنه مثنى.

١٦٧ - التخریج: البيت لسحيم عبد بني الحُحُحاس في ديوانه ص١٦؛ وجمهرة اللغة ص٤٣٨؛ والدرر ٣/ ٦٥؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٧؛ والكتاب ١/ ٣٥٠؛ ولسان العرب ٣/ ٥١٧ (هذذ)، ١١/ ٢٥٣ (دول)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤٠١؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص١٢٧٢؛ والخصائص ٣/ ٤٥؛ ورصف المباني ص١٨١؛ ومجالس ثعلب ١/ ١٥٧؛ والمحتسب ٢/ ٢٧٩؛ وجمع الهوامع ١/ ١٨٩. شرح المفردات: البرد: الثوب المخطط. دواليك: تداولاً بعد تداول.

الإعراب: «إذا»: ظرف زمان يتضمن معنى الشرط، متعلق بجوابه. «شَقَّ»: فعل ماضٍ مبني للمجهول. «برْدٌ»: نائب فاعل مرفوع. «شَقَّ»: فعل ماضٍ مبني للمجهول. «بالبرد»: جار ومجرور متعلقان بـ«شَقَّ». «مثله»: نائب فاعل مرفوع، وهو مضاف، والهاء ضمير في محل جر بالإضافة. «دواليك»: حال منصوب بالياء لأنه مثنى، وهو مضاف، والكاف في محل جر بالإضافة. «حتى»: حرف ابتداء. «ليس»: فعل ماضٍ ناقص. «للبرد»: جار ومجرور متعلقان باسم «ليس» المؤخر «لابس»: اسم «ليس» مرفوع بالضمة، وخبره محذوف تقديره: موجودًا.

وجملة «إذا شَقَّ...»: الشرطية ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «شَقَّ»: في محل جر بالإضافة. وجملة «شَقَّ مثله»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. وجملة «... دواليك»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ليس للبرد لابس»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

فـ «دواليك» في البيت في موضع الحال، ومعناه: إذا شُقَّ بردٌ شُقٌّ بالبرد مثله دواليك، أي: متداولين. وذلك أن من عادة العرب كانت إذا أرادت عقد تأكيد المودة بين الرجل والمرأة ليس كل واحد منهما يُزِد الآخر، ثم تَدَاوَلَا على تخريقه هذا مرة، وهذه مرة، فهو يصف تداولهما على شُقِّ البرد حتى لا يبقى فيه مَلَبَسٌ.

وقالوا: «هَذَاذِيكَ»، والكلام عليه على ما تقدم، وهو مأخوذ من «هَذَا يَهْدُ» إذا أسرع في القراءة والضرب. قال العجاج [من الرجز]:

صَرَبْنَا هَذَاذِيكَ وَطَعْنَا وَخَضَا ١٦٨-

كأنه يقول: هذا بعد هَذَا من كل جهة، فـ «صَرَبْنَا» منصوب على المصدر، أي: يضرب ضربًا، و«هَذَاذِيكَ» نصب على المصدر، وهو بدل من الأول، ونُثِيَ للتكثير، كأنه يقطع الأعتاق بضربه، ويبلغ الأحواف بطعنه. والوَخْضُ: الطعن الجاف.

وأما قولهم: «سُبْحَانَ اللَّهِ»، فهو مصدر منصوب غير متصرف، ولا منصرف؛ وأما كونه غير متصرف فإنه لم يستعمل إلا منصوبًا، ولا يدخله رفع ولا جر ولا ألف ولا م، كما تدخل على غيره من المصادر، نحو «السقي» و«الرغي». وهو من المصادر، التي لا تستعمل أفعالها، كأنه قال: «سَبَّحَ سُبْحَانًا» بنخفيف الباء، كقولك: «كَفَرَ كُفْرَانًا»، و«شَكَرَ

= والشاهد فيه قوله: «دواليك» حيث جاء في موضع الحال..

ملاحظة: روي عجز البيت:

دَوَالِيكَ حَتَّى كَلْنَا غَيْرُ لَابَسٍ

١٦٨ - الفخر: الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ١٤٠؛ وجمهرة اللغة ص ٦١٥؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٠٦؛ والدرر ٣/ ٦٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣١٥؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٧؛ والمحتسب ٢/ ٣٧٩؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٩٩؛ وبلانة في إصلاح المنطق ص ١٥٨؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣١٣؛ والكتاب ١/ ٣٥٠؛ ولسان العرب ٣/ ٥١٧ (هَذَا)؛ ومجالس ثعلب ١/ ١٥٧؛ وجمع الهوامع ١٨٩/ ١.

اللغة: هذاذيك: إسرًا بعد إسرار. طعنًا وخضًا: أي طعنًا يصل إلى الجوف. يمضي: يوصل.

المعنى: يقول: اضرب ضربًا بعد ضرب بلا هوادة، واطعن طعنًا يصل إلى الجوف.

الإعراب: «صَرَبْنَا»: مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف تقديره: «اضرب ضربًا». «هَذَاذِيكَ»: مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: أسرغ منصوب بالياء لأنه مثني، وهو مضاف، والكاف ضمير متصل مبني في محل جز بالإضافة. «وطعنًا»: الواو: حرف عطف، «طعنًا»: مفعول مطلق منصوب لفعل محذوف تقديره: اطنن. «وخضًا»: نعت «طعنًا» منصوب.

وجملة «اضرب» المحذوفة: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أسرع» المحذوفة: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «اطعن» المحذوفة: استئنافية لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «هذاذيك» أي: ضربًا يقال فيه: هذاذيك، أي: إسرًا بعد إسرار.

شُكْرَانًا». ومعناه التثنية والبراءة، وقد استعمل مضافاً، وغير مضاف، وإذا لم يُضَفْ، ترك صرفه، فقيل: «سبحان من زيد»، كأنه جعل عَلَمًا على معنى البراءة، وفيه الألف والنون زائدتان، نحو قول الأعشى [من السريع]:

أقول لما جاءني فخره سبحان من عَلَقَمَةَ الفاخر^(١)

وهو مثل «عُثْمَان» في منع الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، فأما «سَبَّحَ يُسَبِّحُ» فهو فعلٌ ورد على «سبحان» بعد أن ذكر وعُرف معناه، فاشتقوا منه فعلاً. قالوا: «سَبَّحَ زيد»، أي: قال: «سبحان الله»، كما تقول: «بَسْمَلٌ» إذا قال: «بسم الله»، وقد يجيء «سبحان» منوناً في الشعر. قال الشاعر [من البسيط]:

سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانًا نَعُودُ بِهِ وَقَبْلَنَا سَبَّحَ الْجُودِيُّ وَالْجُمْدُ^(٢)

وفي توينه وجهان:

أحدهما: أن يكون نكرة.

والثاني: أن يكون معرفةً إلا أنه نونه ضرورة، ويروى: «نَعُودُ بِهِ» بالبدال غير المعجمة، أي: نَعَاودُهُ مرّةً بعد مرّة.

وقالوا: «مَعَاذَ اللَّهِ»، و«عِيَاذَ اللَّهِ» وكِلَاهُمَا منصوبٌ على المصدر. تقول: «أَعُوذُ بالله» أي: أَلْجَأُ إِلَى اللَّهِ عَوْذًا وَعِيَاذًا، فهذان مصدران متصرفان، تقول: الْعَوْذُ بِاللَّهِ، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ، وَأَمَّا «مَعَاذَ اللَّهِ» فلا يكون إلا منصوبًا، ولا يدخله الألف واللام، ولا الرفع والجر.

وأما قولهم: «عَمَّرَكَ اللَّهُ» فهو مصدرٌ لم يُستعمل إلا في معنى الْقَسَمِ، ونصبه على تقدير فعل، وفي تقدير ذلك الفعل وجهان: منهم من يُقَدِّرُ: أَسْأَلُكَ بِعَمْرِكَ اللَّهُ، وَبِقَوْمِيكَ اللَّهُ، أي: وَضَفَيْكَ اللَّهُ بِالْبَقَاءِ وَالْعَمْرِ. والعمر: البقاء. تقول: «بِعَمْرِ اللَّهِ». كأنك تحلف ببقاء الله. قال [من الوافر]:

١٦٩- إِذَا رَضِيتَ عَلَيَّ بَنُو قِشِيرٍ بِعَمْرِ اللَّهِ أَغْجَبَسِي رِضَاهَا

(١) تقدم بالرقم ٦٧.

(٢) تقدم بالرقم ٦٨.

١٦٩ - التخرّيج: البيت للتحقيق العقيلي في أدب الكاتب ص ٥٠٧؛ والأزهية ص ٢٧٧؛ وخزانة الأدب ١٠/١٣٢، ١٣٣؛ والدور ٤/١٣٥؛ وشرح التصريح ٢/١٤؛ وشرح شواهد المغني ١/٤١٦؛ ولسان العرب ١٤/٣٢٣ (رضي)؛ والمقاصد النحوية ٣/٢٨٢؛ ونوادر أبي زيد ص ١٧٦؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/١١٨؛ والإنصاف ٢/٦٣٠؛ وجمهرة اللغة ص ١٣١٤؛ والجنى الداني ص ٤٧٧؛ والخصائص ٢/٣١١، ٣٨٩؛ ورصف المباني ص ٣٧٢؛ وشرح الأسموني ٢/٢٩٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/٩٥٤؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٦٥؛ ولسان العرب ١٥/٤٤٤ (يا) =

ومنهم من يقدر: **أَنْشُدْكَ بِعَمْرِ اللَّهِ**، فيكون الناصبُ «أَنْشُدْكَ»، وهم يستعملون «أَنْشُدْكَ» في هذا المعنى كثيراً، ثم حُذِفَ الباءُ، فوصل الفعلُ، فنصب «عمرَكَ»، ثم حُذِفَ الفعلُ، فبقي «عمرَكَ اللهُ»، و«اللهُ» منصوبٌ بالمصدر الذي هو «عمرَكَ»، كأنه قال: **بَوَضِّفَكَ اللهُ بِالْبِقَاءِ**، وقد أجاز الأخفشُ الرفعَ في «اللهُ» بالمصدر كأنه: قال **بَذَكَّرَ اللهُ إِيَّاكَ بِالْبِقَاءِ**.

وقالوا: «قَعْدَكَ اللهُ» بمعنى: **عمرَكَ اللهُ**، وفيه لغتان: **قَعْدَكَ اللهُ**، و**قَعْدَكَ اللهُ**، ومعناه: أسألتُك بقعدك أي **بَوَضِّفَكَ اللهُ** بالثبات والدوام، مأخوذةً من قَوَاعِدِ البيت، وهي أصولُه. والأصل في ذلك القَعُودُ الذي هو ضدُّ القيام لثبوته، وعدم الحركة معه، ولا يُستعمل «عمرَكَ اللهُ» و«قَعْدَكَ اللهُ» إلا في القسم.

قال صاحب الكتاب: «والنوع الثالث نحو **دَفَّرَا** و**بَهَّرَا** و**أَفَّهَ** و**تَفَّهَ** و**وَيَّنَحَكَ** و**وَيَّنَسَكَ** و**وَيَّلَكَ** و**وَيَّنَكَ**».

قال الشارح: وأما القسم الثالث وهو، نحو: «**دَفَّرَا**» و«**بَهَّرَا**» و«**أَفَّهَ**» و«**تَفَّهَ**»، فهذه أيضاً من قبيل ما قبلها من المصادر من حيث إنها غير متصرفة بأن تكون مرفوعة، أو مجرورة، أو بالالف واللام، وأنها منصوبة بأفعال غير مستعملة، إلا أن الفرق بينهما أن ما قبلها لها أفعال، ولم تستعمل. وهذه لا يؤخذ منها فعلٌ البتة، فإذا سُئِلَتْ عنها مثلث بقولك: «تَنَتَّا» لقُرْبِ معناهما. وليس من «**أَفَّهَ**» و«**تَفَّهَ**» و«**بَهَّرَا**» و«**دَفَّرَا**» فعلٌ، وإنما تُرَدُّها

= والمحتسب ٥٢/١، ٣٤٨؛ ومغني اللبيب ١٤٣/٢؛ والمقتضب ٣٢٠/٢؛ وجمع الهوامع ٢٨/٢. اللغة: بنو قشير: هم قوم قشير بن كعب بن ربيعة بن صعصعة، اشتركوا في الفتوحات الإسلامية. المعنى: إذا رضيت عني بنو قشير سرني رضاها، وأراح بالي لما له من تأثير عظيم عليّ. الإعراب: «إذا»: ظرف زمان يتضمن معنى الشرط، متعلق بجوابه. «رضيت»: فعل ماضٍ، والهاء: للتأنيث. «عليّ»: جار ومجرور متعلقان بـ«رضيت». «بنو»: فاعل مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. «قشير»: مضاف إليه مجرور. «بعمر»: الباء: حرف جرّ وقسم، «عمر»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلقان بفعل القسم المحذوف، و«عمر» مضاف. «الله»: اسم الجلالة مضاف إليه مجرور. «أعجبنى»: فعل ماضٍ، والنون: للوقاية، والياء: ضمير في محل نصب مفعول به. «رضاها»: فاعل مرفوع، و«ها»: ضمير في محل جر مضاف إليه. وجملة «إذا رضيت...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «رضيت»: في محل جر بالإضافة. وجملة القسم «بعمر...»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أعجبنى»: لا محل لها من الإعراب لأنها جواب شرط غير جازم. والشاهد فيه قوله: «بعمر الله» حيث أقسم ببقاء الله - جلّ وعزّ - كأنه قال: **أَنْشُدْكَ بِعَمْرِ اللهِ**.

إلى «نتنا»، لأنه مصدرٌ لفعل معروف، وهو «نَتَنَ نَتْنًا»، وقد قالوا: «بَهَرَ الْقَمَرُ الْكَوَكِبَ» إذا غَطَّاهَا، ومنه قولُ ذي الرُّمَّة [من البسيط]:

١٧٠- حَتَّى بَهَرَتْ فَمَا تَخْفَى عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَحَدٍ لَا يَعْرِفُ الْقَمَرَ
ويقال: «بَهَرًا» في معنى «عَجَبًا». ومنه قولُ عمر بن أبي ربيعة [من الخفيف]:

١٧١- ثُمَّ فَالُوا تُجِيبُهَا فَلْتُ بَهَرًا عَدَدَ الرُّمْلِ وَالْخَصَى وَالْثُرَابِ

١٧٠- التخريج: البيت للذي الرمة في ديوانه ص ١١٦٣؛ والدرر ٦/١٩٩؛ ولسان العرب ٤/٨١، ٨٢ (بهر)؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ٢/١٥٠.

الإعراب: «حتى»: حرف ابتداء وجر. «بهرت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والهاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «فما»: الفاء: حرف استئناف، و«ما»: حرف نفي. «تخفى»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت. «على أحد»: جاز ومجرور متعلقان بـ«تخفى». «إلا»: حرف استثناء مهمل يفيد الحصر. «على أحد»: جاز ومجرور متعلقان بـ«تخفى». «لا»: حرف نفي. «يعرف»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «القمرا»: مفعول به منصوب بالفتحة، والألف للإطلاق.

وجملة «بهرت»: في محل جر بـ«حتى»، وجملة «تخفى»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يعرف»: في محل جر صفة لـ«أحد».

والشاهد فيه قوله: «بهرت» حيث ورد بمعنى «غطت».

١٧١- التخريج: البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٤٣١؛ والأغاني ١/٨٧، ١٤٨؛ وأمثالي المرتضى ٢/٢٨٩؛ والدرر ٣/٦٣؛ وجمهرة اللغة ص ٣٣١؛ والخصائص ٢/٢٨١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٢٦٧؛ وشرح شواهد المغني ص ٣٩، ولسان العرب ٤/٨٢ (بهر)؛ وبلا نسبة في أمثالي المرتضى ١/٣٤٥؛ والكتاب ١/٣١١؛ وكتاب اللامات ص ١٢٤؛ وهمع الهوامع ١/١٨٨. اللغة: بهرًا: غلبه وقهرًا.

المعنى: يسألونه هل تحبها؟ فيجيب: أحبها مرغماً مغلوباً على أمري، بحبٍ لا ينتهي كعدد ذرات الرمل والحصى والتراب.

الإعراب: «ثم»: حرف عطف. «قالوا»: فعل ماضٍ مبني على الضم، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والألف: للتفريق. «تحبها»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، و«ها»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت. «قلت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والهاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «بهرًا»: مفعول مطلق لفعل محذوف، منصوب بالفتحة. «هدد»: صفة ثانية منصوبة للمفعول المطلق المحذوف (أحبها حباً بهرنياً بهراً). «الرمل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «والحصى»: الواو: للعطف، «الحصى»: معطوف على مجرور مثله بكسرة مقدرة على الألف. «والتراب»: الواو: للعطف، «التراب»: معطوف على مجرور مثله بالكسرة.

وجملة «ثم قالوا»: معطوفة على البيت السابق. وجملة «تحبها»: في محل نصب مقول القول إذا كان التقدير حذف همزة الاستفهام (أتحبها)، وفي محل رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره «أنت» إذا كان التقدير أنها خبرية لا استفهامية. وجملة «قلت: بهرًا»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة=

ويقال: «بَهْرًا لِفُلَانٍ» إذا دُعِيَ عليه بِسُوءٍ، كأنه قال: «تَعَسَّأَ لَهُ». ولا أعلم أحدًا تعرَّضَ لتفسير ذلك إلا سيبويه^(١). وتفسير «دَفْرًا» «نَتْنَا» أيضًا. والدَّفْرُ: النَّثْنُ، ولذلك سُمِّيَتِ الدُّنْيَا «أُمَّ دَفَارٍ»، ولم يُستعمل منه فعلٌ.

وأما قولهم: «وَيْحَكَ»، و«وَيْسَكَ»، و«وَيْلَكَ»، و«وَيْبَكَ»، فهي من المصادر التي لا أفعالَ لها، كأنهم كرهوا أن يبنوا منها فعلاً لاعتلالِ عينها وفائها، لما يلزم من الثَّقُلِ في تصريف فعلها لو استعمل، فاطَّرح لذلك، وأجروها مُجَرِّى المصادر المفردة المدعوَّ بها، وجعلوا الإضافة فيها بمنزلة اللام في قولهم: «سَقَيْتُ لَكَ»؛ لأنه لولا اللام في «سَقَيْتُ لَكَ»، لما عُلِمَ مَنْ يُعْنَى. وكذلك لولا الإضافة في هذه المصادر، لم يعلم المَكْلُمُ مَنْ يُعْنَى، والإضافة فيها مسموعةٌ، ولا يجوز القِيَامُ عليها، فلا يجوز أن تقول: «سَقَيْتُكَ» قياساً على «وَيْحَكَ»، لأنَّ العرب لم تَدْعُ به، وإنما وجب اتِّبَاعُ العرب فيما استعملوه ههنا، ولم يُجَاوِزوه، لأنها أُمُيَّا قد حُذِفَ منها الفعلُ، وجُعِلَتْ بدلاً من اللفظ به على مذهبِ أرادوه من الدِّعَاءِ، فلا يجوز تجاؤزه، لأنَّ الإضمار والحذف اللَازِمَ، وإقامة المصادر مقامَ الأفعال حتى لا تظهر الأفعال معها، ليس بقياسٍ مستمرٍّ، فتجاوَزَ فيه الموضعُ الذي لزمه، فقد شَبَّهَ سيبويه^(٢) هذا الموضعَ بقولهم: «عَدَدْتُكَ»، و«عَدَدْتُ لَكَ»، و«وَزَنْتُكَ»، و«وَزَنْتُ لَكَ»، و«كَلْتُكَ»، و«كَلْتُ لَكَ». لا تُتَجَاوَزُ هذه الأفعالُ، فلا يُقال: «وهبْتُكَ» في معنى «وهبْتُ لَكَ».

واعلم أن مذهبَ سيبويه والبصريين أجمعين أن أصلها «وَيْحٌ»، و«وَيْلٌ» و«وَيْسٌ»، و«وَيْبٌ»، دخلت عليها كافُ الخطاب. وقال الفراء: أصلها كُلُّهَا «وَيْيٌ»، فأما «ويلك» فهي «وَيْيٌ» عنده زيدت عليها لامُ الجز، فإذا كان بعدها مضمراً كانت اللامُ مفتوحةً، كقولك: «وَيْلَكَ»، و«وَيْلَهُ» وإن كان بعدها ظاهراً، جاز فتُحُ اللامُ وكسرُها، ففتحُ اللام مع الظاهر لغةً، وهو الأصلح فيها، والكسرُ على قياس الاستعمال. وأنشد [من الكامل]:

١٧٢- يا زُبَيْرُ قَاتُ أَخَا بَنِي خَلْفٍ مَا أَنْتَ وَئِلَ أَبِيكَ وَالْفَخْرُ

= «بهربي بهراً»: في محل نصب صفة أولى للمفعول المطلق المحذوف (أحبها حباً). وجملة «أحبها حباً»: المحذوفة مقول القول محلها نصب.

والشاهد فيه قوله: «قلت: بهراً» حيث امتعمل المصدر «بهراً» بمعنى «عجباً».

(١) الكتاب ١/٣٥٤.

(٢) الكتاب ١/٣١٨.

١٧٢ - التخریج: البيت للمخبل السعدي في ديوانه ص ٢٩٣؛ وخزانة الأدب ٦/٩١، ٩٢، ٩٥؛ والدرر ١٦٧/٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٢١١، ٣٦٢؛ ولسان العرب ١١/٧٤٠ (ويل)؛ وخزانة الأدب ٤/ =

وأنشده بفتح اللام وكسرها، فالذين كسروا اللام تركوها على أصلها، والذين فتحوها خلطوها بـ «وَيَ»، كما قالت العرب: «يَا لَ تَيْم»، ثم أفردت هذه اللام فخلطت بيائها كأنها منها، ثم كثر استعمالها، فأدخلوا عليها لآماً أخرى، فقالوا: «وَيْلٌ لَكَ».

وأما «وَيْحٌ» و «وَيْسٌ» و «وَيْبٌ» فكنائيات عن الوَيْل، فـ «وَيْلٌ» كلمة تُقال عند الشَّم والتوبيخ معروفة، وكثرت حتى صارت للتعجب. يقولها أحدهم لمن يُجبّ ويلمن يُبغض، وكنا بـ «الْوَيْس» عنها، ولذلك قال بعضُ العلماء: «وَيْسٌ» ترخُّمٌ، كما كنوا عن غيرها، فقالوا: «قَاتَلَهُ اللَّهُ!» ثم استعظموا ذلك، فقالوا: «قَاتَعَهُ اللَّهُ، وَكَاتَعَهُ»، وله نظائر، والقول ما قاله سيبويه، ولو كان الأمر على ما قال الفراء، لَمَا قيل: «وَيْلٌ لزيد» بضم اللام والتنوين.

واعلم أنَّ هذه المصادر إذا أُضيفت لم تنصرف ولم تكن إلا منصوبةً لما ذكرناه، ولأنك لو رفعتها بالابتداء لم يكن لها خبرٌ، فإن أفردتها، وجئت باللام جاز الرفع، فتقول: «وَيْلٌ لَكَ، وَوَيْحٌ لَهُ»، فيكون الجاز والمجرور الخبر، ويجوز النصب مع اللام فتقول: «وَيْحاً لَهُ، وَوَيْلاً لَهُ» قال جرير [من الطويل]:

١٧٣- كَسَا اللَّؤْمُ نَيْمًا خُضْرَةً فِي جُلُودِهَا فَوَيْلًا لَتَيْمٍ مِنْ سَرَابِيلِهَا الْخُضْرِ

= ١٥٠؛ والمؤتلف والمختلف ص ١٧٩؛ وبلا نسبة في الكتاب ٢٩٩/١؛ وجمع الهوامع ١٤٢/٢. اللغة: ويب: ويل.

المعنى: يهجو الشاعر الزبرقان بن بدر بأنه ليس أهلاً للمفاخر.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «زبرقان»: منادى مفرد علم مبني على الضم في محل نصب. «أخا»: بدل من «زبرقان» منصوب بالألف على المحل، وهو مضاف. «بني»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. «خلف»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «ما»: اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «أنت»: ضمير رفع منفصل مبني في محل رفع خبر. «وَيْلٌ»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «أبيك»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محل جر بحرف الجر. «والفخر»: الواو: حرف عطف، و«الفخر»: معطوف على «أنت» مرفوع بالضم.

وجملة «يا زبرقان»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ما أنت»: استثنائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «وَيْلٌ» مع عامله المحذوف: اعتراضية بين المعطوف والمعطوف عليه لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: فتح لام «ويل» مع الاسم الظاهر، والكسر جائز.

١٧٣ - التخريج: البيت لجرير في ديوانه ص ٥٩٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١٥١/١، ٢٣٠؛ واللامات ص ١٢٥؛ ولسان العرب ١١/٧٣٨ (ويل)؛ وبلا نسبة في المقتضب ٣/٢٢٠.

اللغة: الخُضْرَة: السواد هنا. والويل: القبح، وهو مصدر لا فعل له. والسراويل: جمع سِرْبال، وهو القميص.

والفرق بين النصب والرفع أنك إذا رفعتها فكأنك ابتدأت شيئاً قد ثبتت عندك واستقر، وفيها ذلك المعنى، أعني الدعاء، كما أن «حَسْبُكَ» فيه معنى التَّهْيِ، وإذا نصبت كنت تَرْجَاهُ في حالِ حديثك، ونعمل في إثباته، فاعرفه.

فصل

[الأسماء المنصوبة بأفعال مُضْمَرَة]

قال صاحب الكتاب: «وقد تُجْرَى أسماء غير مصادر ذلك المُجْرَى، وهي على ضربين: جواهر، نحو قولهم: تَرَبَّأَ وَجَنَدَلًا، وَقَاهَا لِيْفِكَ. وصفات، نحو قولهم: هَنِيئًا مَرِيئًا، وعائلاً بك، وأقائماً وقد قَعَزَ النَّاسُ، وأقاعداً وقد سَارَ الرَّكْبُ».

قال الشارح: اعلم أن الأسماء على ضربين: جواهر ومعانٍ. والمراد بالجواهر في عُرْفِ النحويين الشُّخُوصُ، والأجسامُ المتشخَّصَةُ، والمعاني هي المصادرُ كالجَلْمِ والقُدْرَةِ. فكما نصبوا أشياء من المصادر بفعل متروك إظهاره نحو ما تقدّم من نحو «سَقِيًا»، و«زَعِيًا»، و«خَنَائِيكَ»، و«تَبْيِيكَ»، وَ «وَيْلَهُ»، وَ «وَيْحَهُ» وما أشبه ذلك ممّا دُعي به من المصادر، فكذلك أجروا أشياء من الجواهر غير المصادر مُجْرَاهَا، فنصبوها نَصْبَهَا على سبيلِ الدُّعَاءِ.

وذلك نحو قولهم: «تَرَبَّأَ لَكَ، وَجَنَدَلًا»، ومعناه: أَلَزَمَكَ اللَّهُ أَوْ أَطْعَمَكَ اللَّهُ تَرَبَّأً، أي: تَرَبَّأً، وَجَنَدَلًا، أي: صَحْرًا. واختزل الفعل ههنا، لأنهم جعلوه بدلاً من قولك: «تَرَبَّيْتُ بِدَاك وَجَنَدَلْتُ»، فإن أَدَخَلْتَ «لَكَ» ههنا، وقلت: «تَرَبَّأَ لَكَ وَجَنَدَلًا لَكَ» كان

= المعنى: نسب إليهم اللّوم معبراً عن ذلك بأسوداد جلودهم وثيابهم، كما يعبر عن نقاء المرء بوصف ثوبه بالطهارة، فيقال: فلان طاهر الثوب.

الإعراب: «كسا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعذر. «اللّوم»: فاعل مرفوع بالضمّة. «تَيْبًا»: مفعول به أول منصوب بالفتحة. «خضرة»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة. «في جلودها»: جار ومجرور متعلقان بـ«كسا»، و«ها»: مضاف إليه محله الجر. «قويلاً»: الفاء: استئنافية، «ويلاً»: مفعول مطلق لفعل محذوف وغير مستعمل. «لّيم»: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف لمبتدأ محذوف، والتقدير: إرادتي لّيم، وهذه اللام هي التي تدعى لام التبيين عند النحاة. «من سرايلها»: جار ومجرور متعلقان بـ«ويلاً» أو بناصبه المحذوف، أو بصفة من «ويلاً» على تقدير: ويلاً حاصلاً من سرايلها، أي بسبب سرايلها، و«ها»: مضاف إليه محله الجر. «الخضري»: صفة لـ«سرايل» مجرورة بالكسرة.

وجملة «كسا اللّوم»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ويلاً مع عامله المحذوف»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إرادتي كائنة لّيم، أو دعائي كائن لّيم»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب اعترضت بين شبه الجملة (من سرايلها) وبين ما تتعلق به.

والشاهد فيه قوله: «ويلاً» بالنصب، والأكثر في كلامهم رفعه بالابتداء، وإن كان نكرة لأنّه في معنى المنصوب.

دخولها كدخولها في «سَفَيَا لَكَ» لبيان مَنْ تَعْنِي بالدعاء. فإن عليم الداعي أنه قد عُلِمَ من بعني، جاز أن لا يأتي به لظهوره، وَرُبَمَا جاء به مع العلم تأكيداً، وإن لم يُعْلَم المعنى بالدعاء؛ فلا بدّ من الإتيان به، وَرُبَمَا رفعت العرب هذا فقالوا: «تُرَبُّ له»، قَرَفَعَهُ بالابتداء، قال الشاعر [من الطويل]:

١٧٤- لَفَدَ أَلْبَ الوَاشُونَ أَلْبَا لِبَيْنِهِمْ فَتُرَبُّ لَأَفْوَاهِ الوُشَاةِ وَجَنَدُلُ
و«تُرَبُّ» مبتدأ، والخبرُ «لَأَفْوَاهِ الوُشَاةِ»، وفيه معنى المنصوب في الدعاء كما كان في قولك: «سلامٌ عليك» معنى الدعاء.

وأما قولهم: «فاهاً لِفَيْكَ»، فقد حكى أبو زيد: «فاها لفيك» بمعنى «الخَيْبَةُ لك». وأنشد لرجلٍ من بَلْهَجِيم، وهو أبو سِدْرَةَ الأَسَدِي [من الطويل]:

١٧٥- [تَحَسَّبَ هَوَاسٌ وَأَبْقَنَ أَتْنِي بِهَا مُفْتَنِدٌ مِنْ وَاحِدٍ لَا أَغَايِرُهُ]
فَقُلْتُ لَهُ: فَاهَا لِفَيْكَ فإِنَّهَا قَلُوصُ أَمْرِي قَارِيكَ مَا أَنْتَ حَاذِرُهُ

١٧٤- التخریج: البيت بلا نسبة في الدرر ٣/ ٧٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٨٣؛ والمقتضب ٣/ ٢٢٢؛ وجمع الهوامع ١/ ١٩٤.

اللغة: أَلْب: معى في إفساد ذات البين. لِبَيْنِهِمْ: أي للتفريق بين الأحبة. والجندل: الحجارة، واحدها جندلة.

المعنى: لقد سعى الواشون في التفريق بين الأحبة، فالخيبة والهلاك لهؤلاء الواشين. الإعراب: «لقد»: اللام: للتوكيد، و«قد»: حرف تحقيق، ويقال: إن اللام رابطة لجواب قسم مقدّر. «أَلْب»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «الواشون»: فاعل مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم. «أَلْبَا»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة. «البينهم»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «أَلْب»، و«هم»: في محل جرٍّ بالإضافة. «فَتُرَبُّ»: الفاء: استئنافية، «تُرَبُّ»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «لَأَفْوَاهِ»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف. «الوشاة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «وجندل»: الوار: حرف عطف، «جندل»: معطوف على «تُرَبُّ» مرفوع بالضمّة.

وجملة «لقد أَلْب»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، أو جواب قسم لا محل لها. وجملة «تُرَبُّ لَأَفْوَاهِ الوُشَاةِ»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه: رفع «تُرَبُّ» على الابتداء، وخبره الجار والمجرور مع ما فيه من معنى الدعاء، والقياس في ذلك النصب عند سيبويه.

١٧٥- التخریج: البيتان لأبي سدرَةَ الأَسَدِي في خزانة الأدب ٢/ ١١٦، ١١٨؛ وسمط اللآلي ص ٥٣٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٦١؛ ولسان العرب ١/ ٣١٧ (حسب)، ٤٥٧/ ١٣ (يقن) (البيت الأول فقط)، ٥٢٨/ ١٣ (نوه)؛ ولرجلٍ من بني الهجيم في نوادر أبي زيد ص ١٨٩ (البيت الثاني فقط).

اللغة: تَحَسَّبَ: خيب، أو معناه: تَحَسَّن. وهَوَاسٌ: اسم للأسد. أَغَايِرُهُ: أحاربه. فاها لفيك: أي قَمَّ الداهية لفيك. والقُلُوصُ: الناقة الفتية. قاربك: من القري، وهو طعام الضيف.

المعنى: توقع الأسد أن أفتدي نفسي منه بناقتي الشابة هذه، فقلت له هلكتُ وخيبتُ إنها ناقة شجاع سيقريك ما تخشاه من الطعن والضرب بدلاً من أن يقدم ناقته لك.

وإنما يعنون به فَمَ الداهية، فالضميرُ يعود إلى الداهية، بدلَ على ذلك قوله [من المتفارب]:

١٧٦- وداهيّة من دواهي المئو ن يحسبها الناس لأقالها

= الإعراب: «تحسب»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «هؤامس»: فاعل مرفوع بالضمة. «وأقبل»: الواو: حرف عطف، «أقبل»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله مستتر جوازاً تقديره: هو. «أنني»: «أن»: حرف مشبه بالفعل، وباء المتكلم: اسم «أن» في محل نصب. «بها»: جار ومجرور متعلقان بـ«مفتدي». «مفتدي»: خبر «أن» مرفوع بالضمة المقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، والمصدر المؤول من «أن» واسمها وخبرها سُدَّ مسدً مفعولي «تحسب». «من واحد»: جار ومجرور متعلقان بـ«مفتدي». «لا»: حرف نافية لا محل له. «أغامره»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والهاء: مفعول به محله نصب، والفاعل مستتر وجوباً تقديره: أنا. «فقلت»: الفاء: حرف عطف، «قلت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بباء الفاعل، وهذه التاء في محل رفع فاعل. «له»: جار ومجرور متعلقان بـ«قلت». «فاها»: مفعول به لفعل محذوف، والتقدير جعل الله فاها لفيك، منصوب بالالف لأنه من الأسماء الستة، و«ها»: في محل جر بالإضافة. «لفيك»: جار ومجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة والجار والمجرور متعلقان بـ«جعل» المحذوف. «فإنها»: الفاء: استئنافية، و«إن»: حرف مشبه بالفعل، و«ها»: اسم «إن» محله النصب. «قلوصي»: خبر مرفوع بالضمة. «امري»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «قاريك»: صفة لـ«امري» مجرورة بالكسرة، والكاف: في محل جر بالإضافة. «ما»: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول به لاسم الفاعل «قاريك». «أنت»: مبتدأ. «خافره»: خبر مرفوع بالضمة، والهاء: في محل جر بالإضافة.

وجملة «تحسب هؤامس»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أقبل»: معطوفة على «تحسب». وجملة «لا أغامره»: صفة لـ«واحد» محلها الجر. وجملة «قلت»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «جعل الله فاها لفيك»: مقول القول محلها النصب. وجملة «إنها قلوص امري»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أنت خافره»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: نصب «فاها» بفعل مضمّر تقديره: جعل الله فاها لفيك، والمقصود: فم الداهية لفيك.

١٧٦- التخرّيج: البيت لعامر بن جوين الطائي في خزانة الأدب ١١٧/٢، وشرح أبيات سيبويه ١/٢٠٣؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٥٢٨/١٣ (فوه).

اللغة: الداهية: الأمر العظيم. لا قالها: ليس لها فم.

المعنى: وربّ أمر عظيم مما بيعت ويهلك، يخشاه الناس لأنهم لا يعرفون كيف يتقونه.

الإعراب: «وداهية»: الواو: واو ربّ، «داهية»: اسم مجرور لفظاً، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. «من دواهي»: جار ومجرور بكسرة مقدرة على الياء، متعلقان بصفة محذوفة لـ«داهية». «المتون»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «يحبها»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، و«ها»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «الناس»: فاعل مرفوع بالضمة. «لا»: حرف نفي يعمل عمل «إن». «فا»: اسم «لا» منصوب بالالف لأنه من الأسماء الستة، وهذا شاذ لأن إعراب الأسماء الستة بالحروف يشترط له أن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلم ويمكن أن يحمل قوله: «لا فا» على لغة القصر، والبناء على الفتح =

و«فاها» منصوبٌ بمنزلة «تُربّا» و«جندلاً»، كأنك قلت: «تربّا لِفِيكَ». وإنما يَحْضُون القَمَ بذلك، لأن أكثرَ المتألف فيما يأكله الإنسان ويشربه. وصار «فاها» بدلاً من اللفظ بقولك: «ذهاك الله». وإنما قلنا بدلاً من هذا اللفظ تقريباً، لأنه فَم الداهية في التقدير، ففُذِرَ الفعلُ المتصرفُ من الداهية، وليس القصدُ إلا تقديرَ فعلٍ ناصبٍ، لبس شيئاً معيناً لا يتجاوز، وإنما يُفْضَد ما يلائم المعنى، ويُقَارِب اللفظ.

وقالوا: «هَينئاً مَريئاً»، وهما صفتان. تقول: «هذا شيءٌ هَينئٌ مَريئٌ»، كما تقول: «هذا رجلٌ جَبيِلٌ صَبيحٌ»، ونحوهما ممّا هو على فِعيلٍ من الصفات. ولم يأت من الصفات ما يُدْعَى به إلا هذان الحرفان، وليسا بمصدرَين، إنما هما من أسماء الجواهر كالتراب والجنْدَل وانتصابُهما بفعلٍ مقدّر تقديرُهُ: ثَبَتَ لك ذلك هَينئاً مَريئاً، فنكون حقيقةً نُضَيِّبه على الحال، وذلك نقوله لشيء تراه عنده ممّا يأكل أو يستمتع به على سبيل الدعاء بلفظ الخبر، كما تقول: «رَجمَهُ اللهُ»، ثم حُذِفَ الفعل وجُعِل بدلاً من اللفظ بقولهم: «يَهَنئُكَ»، يدلّ على ذلك أنّه يظهر «يهَنئُكَ» في الشعر على سبيل الدعاء، قال الأَخْطَل [من البسيط]:

١٧٧ - إلى إمام تُغادينا فواضِلُهُ أَظْفَرُهُ اللهُ فَلَيْهَينِءٌ له الطَّفَرُ

= أي أن «فا» اسم «لا» مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعذر، وذلك على لغة من قال: جاء أباك. «لها»: جار ومجرور متعلقان بخبر «لا» المرفوع المحذوف. وجملة «وداهية ترهبها»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «يحسبها»: في محلّ رفع خبر لـ«داهية». وجملة «لا فإلها»: في محلّ رفع، أو جرّ صفة لـ«داهية». والشاهد فيه قوله: «وداهية... لا فإلها» حيث جعل للداهية فمّاً.

١٧٧ - التخرّيج: البيت للأخطل في ديوانه ص ١٦٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١٧٢/١؛ ولسان العرب ١/ ١٨٥ (هنا).

اللغة: الإمام: عبد الملك بن مروان. تُغادينا: تباكرنا. والفواضل: العطايا. أظفره الله: أراد أظفره بقبس بن عيلان.

المعنى: لقد عُجِنّا رُكابنا إلى عبد الملك بن مروان الذي لا تُحرم عطاباه، والذي ندعو الله أن يُظَفِرَه بعدوه.

الإعراب: «إلى إمام»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «عجنا» المذكور في البيت الذي قبل البيت الشاهد من قصيدته. «تُغادينا»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، و«نا»: في محل نصب مفعول به. «فواضله»: فاعل مرفوع بالضمة، والهاء: في محل جر بالإضافة. «أظفره»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والهاء: في محل نصب مفعول به. «الله»: فاعل مرفوع بالضمة. «فليهنئ»: الفاء: استئنافية، واللام: لام الأمر، و«يهنئ»: فعل مضارع مجزوم بلام الأمر. «له»: جار ومجرور متعلقان بـ«يَهَنئُ». «الطَفَرُ»: فاعل مرفوع بالضمة.

وجملة «تُغادينا فواضله»: صفة لـ«إمام» محلها الجر. وجملة «أظفره الله»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ليهنئ»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

دعاءً له يَهْنِئُ، و«الظَفَرُ» فاعله، فصار «يهْنِئُ له الظَفَرُ» بمنزلة «هنيئًا له الظَفَرُ»، وصار اختزال الفعل وحذفه في «هنيئًا له» كحذفه في قولهم: «الحَذَرُ»، وتقديره: اخْذَرِ الحَذَرُ. وقالوا: «عائذًا بك». قال الشاعر [من البسيط]:

١٧٨- أَلْجَيْتُ عَذَابَكَ بِالْقَوْمِ الَّذِينَ طَعَنُوا وَعَائِذًا بِكَ أَنْ يَغْلِبُوا فَيُطْغُونِي وقالوا: «أقائمًا وقد قعد الناس؟» و«أقاعدًا وقد سار الرُّكْبُ؟» فإن هذه أسماء فاعلين، وهي منصوبة على الحال. وقد قَدَّر سيبويه^(١) العامل فيها بأفعالٍ من ألفاظها على حد قولك: «أقيامًا والناسُ قُعُودٌ». و [من الرجز]:

١٧٩- أَطْرَبَا وَأَنْتَ فَيُسْرِي [والدهرُ بالإنسانِ دَوَارِي]

= والشاهد فيه قوله: «ليهْنِئُ له الظَفَرُ» وتصريحه بالفعل، فذل على أن معنى «هنيئًا له الظفر» كمعنى «ليهْنِئُ له الظفر»، وأن «هنيئًا» موضوع موضع «ليهْنِئُ» لذلك لزمه نصب خاصة. ١٧٨ - التخريج: البيت لعبد الله بن الحارث السهمي في لسان العرب ٤٩٨/٣ (عوذ)؛ وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ٣٨١/١؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٤٧٥. اللغة: يَطْغُونِي: يَدْخُلُونِي في طغيانهم.

المعنى: دعا الله عز وجل أن يلحق عذابه بالطاغين، وأن يسلمه منهم، واستعاذ بالله من أن يزيد أمر الطغاة فيفسدوا عليه دينه.

الإعراب: «الحق»: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله مستتر وجوبًا تقديره: أنت. «عذابك»: مفعول به منصوب بالفتحة، وكاف الخطاب: مضاف إليه محله الجر. «بالقوم»: جار ومجرور متعلقان بـ«الحق». «الذين»: اسم موصول مبني على الفتح في محل جر صفة لـ«القوم». «طغوا»: فعل ماضٍ مبني على الضمة المقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، وواو الجماعة: في محل رفع فاعل، والألف: فارقة. «وعائذًا»: الواو: استئنافية، و«عائذًا»: اسم فاعل مشتق نائب عن مصدره في النصب على المفعولية المطلقة للفعل المحذوف، وقبل: منصوب على الحالية، وعامله محذوف، والتقدير: أعوذ بك عائذًا أو أخضع لك عائذًا. «بك»: جار ومجرور متعلقان بـ«عائذًا» أو بعامله (أعوذ). «أن»: حرف مصدري وناصب. «يعلموا»: فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، وواو الجماعة: فاعل محله الرفع، والألف: فارقة. «فيطغوني»: الفاء: حرف عطف، و«يطغوني»: معطوف على «يعلموا» والنون: للوقاية، وباء المتكلم: مفعول به محله النصب.

والمصدر المؤول من «أن» والفعل «يعلموا» مجرور بحرف جر محذوف، أو منصوب بنزع الخافض، أما المصدر المؤول من «أن» والفعل «يطغوني» فمعطوف على المصدر السابق، والتقدير: وعائذًا بك من علوهم وطغيانهم.

وجملة «أَلْجَيْتُ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «طَعَنُوا»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها من الإعراب. وجملة «أعوذ عائذًا»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: رضع (عائذًا) موضع المصدر الموضوع مؤضع الفعل، والتقدير: أعوذ بك عائذًا، أي عيادًا.

(١) الكتاب ١/٣٣٨.

١٧٩ - التخريج: الرجز للعجاج في ديوانه ٤٨٠/١؛ وجمهرة اللغة ص ١١٥١؛ وخزانة الأدب ١١/ =

فكأنه قال: «أعوذُ عائذاً بك»، و«أتقوم قائماً»، و«أتقعدُ قاعداً». وخذفه استغناءً، وقد أنكره بعضُ النحويين، وقال: الفعلُ لا يعمل في اسمِ الفاعل إذا كان حالاً من لفظِ الفعل لعدمِ الفائدة، إذ قد علم أنه لا يقوم إلا قائماً، ولا يقعد إلا قاعداً، لأنَّ الفعل قد دلَّ عليه، وإذا ورد شيءٌ من ذلك فتأوَّله بالمصدر، فيكون تقديرُ «عائذاً»، و«قائماً» و«قاعداً» إذا جعلتِ العاملُ «أعوذُ»، و«تقومُ»، و«تقعدُ» بتقدير «عياذٍ» و«قيامٍ» و«قعودٍ»، وهو رأيُ أبي العباس. والذي قدره سيبويه لا يمتنع لأنَّ الحال قد يردُّ مؤكِّداً كما يردُّ المصدرُ مؤكِّداً، وإن كان الفعلُ قد دلَّ على ما دلَّ عليه اسمُ الفاعل. قال الله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾^(١)، فذكر «رسولاً» وإن كان الفعلُ قد دلَّ عليه على سبيلِ التوكيد.

واعلم أنه لا يجوز إضمارُ الفعلِ الدالِّ على الحال إلا أن تكون الحالُ مشاهدةً تدلُّ عليه. لو قلتُ مبتدئاً من غيرِ حال تدلُّ عليه: «قائماً»، أو «قاعداً» كما تقول في المصدر: «قياماً يا زيدُ» لم يجز، لأنَّ المصدر مأخوذٌ من لفظِ الفعل، فهو دالٌّ على فعلٍ معيَّن، وليس كذلك الحالُ لأنه لا يدلُّ على فعلٍ مخصوص، لأنه يجوز أن تقول: «ثَبَّتَ قائماً»، أو «جاء قائماً»، أو «ضَجَّ قائماً». وإنما جاز أن تقول: «أقائمًا» وقد قعد الناسُ لما شُوهِد منه من أماراتِ القيام، والتأهَّب له، حتى صار بمنزلةِ الذي رآه في حال قيام وقعود، وكذلك «عائذاً بك» كأنه رأى شيئاً يُتَّقَى، فصار عند نفسه في حال استعاذته، فقال: «عائذاً بك»، كأنه قال: «أعوذُ عائذاً بك». وإذا ذكرت شيئاً من هذا

= ٢٧٤، ٢٧٥؛ والدرر ٣/ ٧٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٥٢؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٨١٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٤٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤١، ٢/ ٧٢٢؛ والكتاب ١/ ٣٣٨؛ ولسان العرب ٥/ ٩٣ (قسر)، ١١٧ (قنسر)؛ والمحتسب ١/ ٣١٠؛ ومغني اللبيب ١/ ١٨؛ وبلا نسبة في خزنة الأدب ٦/ ٥٤٠؛ والخصائص ٣/ ١٠٤؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٠٥؛ والمقتضب ٣/ ٢٢٨، ٢٦٤، ٢٨٩؛ والمقرب ١/ ١٦٢، ٢/ ٥٤؛ والمنصف ٢/ ١٧٩؛ وجمع الهوامع ١/ ١٩٢، ٢/ ١٩٨.

اللغة: الطرب: الاهتزاز فرحاً أو حزناً. قنصري: شيخ كبير. دوازي: كثير الدوران والتقلب من حالة إلى حالة.

المعنى: هل يليق بك الاهتزاز وأنت شيخ كبير، تدرك ولا شك أن دوام الحال من المحال؟! الإعراب: «أطرباً»: الهمزة: حرف استفهام، «طرباً»: مفعول مطلق لفعل محذوف، والتقدير: «أطرب طرباً». «وأنْتَ»: الواو: حالية، «أنت»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «قنصري»: خبر مرفوع بالضمة. «والدهر»: الواو: للمعطف، «الدهر»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «بالإنسان»: جار ومجرور متعلقان بالخبر «دوازي». «دوازي»: خبر مرفوع بالضمة.

جملة «أطرب طرباً»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «أنت قنصري»: في محل نصب حال، وجملة «الدهر دوازي»: معطوفة عليها في محل نصب حال مثلها.

والشاهد فيه قوله: «أطرباً» حيث استخدم مصدر الفعل «نطرب» مفعولاً مطلقاً دون ذكر فعله.

الباب، فالفعل متّصل في حالٍ ذُكر إياه، فأنت تعمل في نيتته، فاعرفه.

فصل

[إضمار المصدر]

قال صاحب الكتاب: «ومن إضمار المصدر قولك: «عبد الله أظنه منطلق» تجعل الهاء ضمير الظن، كأنك قلت: «عبد الله أظن ظني منطلق»، وما جاء في الدعوة المرفوعة «واجعلوا الوارث ميثاً»^(١) محتملٌ عندي أن يُوجّه على هذا.



قال الشارح: قوله: «من إضمار المصدر» بوجه أنه قد تقدّم إضمار مصدر حتى عطف عليه، والذي تقدّم إضمار فعلٍ عاملٍ في المصدر.

وقوله: «عبد الله أظنه منطلق» فد «عبد الله»، مبتدأ، و«منطلق» الخبر، و«الظن» ملغى، والهاء ضمير المصدر أضمر لتقدّم ذكر الفعل. والفعل دالٌّ على مصدره إذ كان من لفظه، ومشتقاً منه، فصار تقدّمه كتقدّم المصدر. فكما يُكنى عن المصدر إذا تقدّم، فكذلك يُكنى عنه إذا تقدّم الفعل، وذلك قولهم: «من كذب كان شراً له»، أي: كان الكذب شراً له، فكذلك تقول: «عبد الله ظننته منطلق»، فتكون الهاء عائدة إلى «الظن». قال الشاعر العبدي [من الطويل]:

١٨٠ - فجَالَ عَلَى وَحْشِيٍّ وَتَخَالَه عَلَى ظَهْرِهِ سَبًّا جَدِيدًا يَمَانِيَا

فالهاء في «تخاله» عائدة على المصدر، كأنه قال: «فتخال الخال»، ألا ترى أنه أتى بمفعولٍ «تخال»، وهو الجار والمجرور الذي هو «عَلَى ظَهْرِهِ» و«سَبًّا»، فاستوفى الفعل ما

(١) ورد الحديث في النهاية في غريب الحديث والأثر ١٧٢/٥.

١٨٠ - التخرّيج: لم أُنقِ عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة: الوحشي: الجانب الأيسر. السَّبُّ: الحبل.

الإعراب: «فجَالَ»: الفاء: بحسب ما قبلها، «جال»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله، ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «على وحشي»: جار مجرور متعلقان بـ«جال»، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «وتخاله»: الواو: حرف استئناف، «تخال»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به أول، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت. «على ظهره»: جار ومجرور متعلقان بحال محذوف من الضمير في «تخاله»، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «سبًّا»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة. «جديداً»: صفة منصوبة بالفتحة. «يمانياً»: صفة ثانية منصوبة بالفتحة.

وجملة «جال»: بحسب الفاء. وجملة «تخاله»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «تخاله»: حيث أعاد الضمير في الفعل على مصدره.

يقتضيه، فلم يَبْقَ إِلَّا أن يكون ضمير المصدر. واعلم أنك إذا أتيت بضمير المصدر، نحو «عبد الله ظننته منطلقاً»، قُبِحَ إلغاء الفعل، لأن الإتيان بضمير المصدر كالإتيان به إذ كان كناية عنه، والمصدر مؤكد للفعل، وقُبِحَ إلغاؤه بعد تأكيده. وأقبح من ذلك أن تُصرَحَ بالمصدر، ثم تُلغِيه، نحو: «عبد الله ظننتُ ظناً منطلقاً»، لأن التصريح بالمصدر كتكرير الفعل، فلذلك كان أقبح، ولو قلت: «ظننته عبد الله منطلقاً» لم يجرز الإلغاء البتة، لأنك إذا قَدِمْتَ الفعلَ على مفعوليته، لم يجرز الإلغاء، فإذا أَكَّدَ بالمصدر مع ذلك، كان إلغاؤه أَجْدَرَ بالامتناع.

قال: وما جاء في الدعوة المرفوعة «وَأَجْعَلْهُ الْوَارِثَ مِنَّا»، يجوز أن تكون الهاء عائدة إلى ما تقدّم، لأن من جملة الدعاء «وَأَمْتِنَا اللَّهُمَّ بِأَسْمَاعِنَا، وَأَبْصَارِنَا مَا أَحْيَيْتَنَا»، فيجوز أن تكون الهاء عائدة إلى المذكور، كأنه قال: واجعل الإمامَ الْوَارِثَ مِنَّا، قال: وَيُمْكِنُ أن يُوجَّهَ على إضمار المصدر، كأنه قال: واجعل الْوَارِثَ مِنَّا، أي: أَعْضَاءَنَا، إشارة إلى السَّمْعِ والبَصَرِ جَعْلًا، ثم كَتَى عن الْجَعْلِ.

المفعول به

فصل

[تعريفه]

قال صاحب الكتاب: «هو الذي يقع عليه فعلُ الفاعل في مثل قولك: «ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا» و«بَلَغْتُ الْبَلَدَ». وهو الفارقُ بين المتعدي من الأفعال، وغير المتعدي. ويكون واحدًا فصاعدًا إلى الثلاثة، على ما سيأتيك بيانه في مكانه إن شاء الله. ويجيء منصوبًا بعاملٍ مضمَرٍ مستعملٍ إظهاره، أو لازمٍ إضماره».



قال الشارح: قد تقدّم القول: إنّ المصدر هو المفعول في الحقيقة، فإذا قلت: «قام زيدٌ»، و«فَعَلَ زَيْدٌ قِيَامًا»، كانا في المعنى سواءً، ألا ترى أنّ القائل إذا قال: «مَنْ فعل هذا القيام؟» فتقول: «زَيْدٌ فَعَلَهُ»، والمفعول به ليس كذلك، ألا ترى أنك إذا قلت: «ضربتُ زيدًا»، لم يصحّ تعبيره بأن تقول: «فعلتُ زيدًا»؛ لأنّ «زيدًا» ليس ممّا تفعله أنت، وإنما أحللت الضربَ به، وهو المصدر. وهذا معنى قوله: «هو الذي يقع عليه فعلُ الفاعل». يريد يقع عليه المصدر، لأنّ المصدر فعلُ الفاعل، وذلك؛ نحو: «ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا»، و«أَكْرَمَ مُحَمَّدٌ خَالِدًا».

وقوله: هو الفارق بين المتعدي من الأفعال وغير المتعدي، يعني أنّ اعتبار المتعدي إنّما هو بالمفعول به، لأنّ جميع الأفعال لازمها ومتعديها يتعدى إلى المصدر، والظرف من الزمان، والظرف من المكان؛ وأمّا المفعول به فلا يصل إليه إلّا ما كان متعديًا. ومعنى التعدي أنّ المصدر الذي هو مدلولُ الفعل، وهو فعلُ الفاعل، على ضربين: ضربٌ منهما يلاقي شيئًا، ويؤثر فيه، فيسمّى متعديًا، وضربٌ منهما لا يلاقي شيئًا، فيسمّى غير متعدٍ. فكلُّ حركة للجسم كانت ملاقيّةً لغيره سُميت متعديّةً، وكلُّ حركة له لم تكن ملاقيّةً لغيره كانت لازمةً، أي: هي لازمةٌ للفاعل، لا تتجاوزه نحو «قامَ»، و«فَعَدَ»، وسيُوضح ذلك في قسم الأفعال.

ويكون واحدًا فصاعدًا إلى الثلاثة، يعني أنّ الفعل قد يتعدى إلى مفعول واحد، نحو: «ضربَ زيدٌ عمرًا»، وقد يتعدى إلى مفعولين، نحو: «أعطى»،

«وظَنُّ»، وقد يتعدى إلى ثلاثة، نحو: «أَغْلَمَ»، و«أَرَى» وسيوضح أمرُ ذلك في فصلِ الأفعال.

وقد يُحذف العامل في المفعول، وذلك على ضربين: أحدهما: ما يجوز إظهاره وحذفه. والثاني: ما لا يجوز ظهوره، ولا يُستعمل إلا محذوف العامل، وسيوضح ذلك في فصلٍ عقيب هذا الفصل، فاعرفه.

المنصوب بالمستعمل إظهاره

فصل

[تعريفه]

قال صاحب الكتاب: «هو قولك لِمَنْ أَخَذَ يَضْرِبُ الْقَوْمَ، أَوْ قَالَ: «أَضْرَبُ شَرَّ النَّاسِ»: «زَيْدًا»، بِإِضْمَارِ «أَضْرَبَ»؛ وَلِمَنْ قَطَعَ حَدِيثَهُ: «حَدِيثُكَ»؛ وَلِمَنْ صَدَرَتْ عَنْهُ أَفَاعِيلُ الْبُخْلَاءِ: «أَكُلْ هَذَا بُخْلًا»، بِإِضْمَارِ «هَاتِ» وَ«تَفْعَلُ».

قال الشارح: قد تقدّم قولنا إنَّ قرائنَ الأحوال قد تغني عن اللفظ، وذلك أنَّ المراد من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا ظهر المعنى بقرينةٍ حاليةٍ، أو غيرها، لم يُحتج إلى اللفظ المطابق، فإنَّ أتى باللفظ المطابق، جاز، وكان كالتأكيد، وإن لم يؤت به فللاستغناء عنه، فلذلك يجوز حذف العامل.

وهو في ذلك على ثلاثة أضرب: ضرب لا يجوز حذف العامل، وضرب يجوز حذفه وإثباته، وضرب يُحذف، ولا يجوز إثباته.

فالأوّل: أن تقول: «زَيْدًا» مثلاً، وتريد: اضرب زيداً، وليس ثمَّ قرينة تدل عليه. فهذا لا يجوز، لاحتمال أن يكون المراد: اضرب زيداً، أو أَكْرِمَ زيداً، أو اشتهِمَ زيداً، أو غير ذلك، ممَّا لا يُخصى، فهذا يكون إلباساً، فلذلك لا يجوز مثله.

والضرب الثاني: وهو ما يجوز استعماله وحذفه وأنت مخير فيه، فهو أن ترى رجلاً يضرب، أو يشتم، فتقول: «زَيْدًا»، تريد: اضرب زيداً، ويجوز إظهاره فتقول: «اضرب زيداً»، وقال: «أَضْرَبُ شَرَّ النَّاسِ»، فقال بعضُ السامعين: «زَيْدًا»، أي: اضرب زيداً، فإنه شرُّ الناس. وكذلك إذا كان رجلٌ في حديث، ثم حَضَرَ مَنْ قَطَعَ الْحَدِيثَ مِنْ أَجْلِهِ، فتقول: «حَدِيثُكَ»، معناه: هَاتِ حَدِيثَكَ، أَوْ أَتِمَّ حَدِيثَكَ.

وكذلك إذا صدرت من إنسانٍ أَفَاعِيلُ الْبُخْلَاءِ مثل أن يُطْلَبَ مِنْهُ مَا جَرَتْ الْعَادَةُ أَنْ لَا يَرِدَ مِنْ مِثْلِهِ، أَوْ يُخْبَرَ عَنْهُ بِمِثْلِ ذَلِكَ، فتقول: «أَكُلْ هَذَا بُخْلًا»، معناه: أَتَفْعَلُ كُلَّ هَذَا بُخْلًا. وهذه الأشياء كلها منصوبةً بالعامل المحذوف للدلالة عليه، ولو ظَهَرَ لَجَاز.

فصل

قال صاحب الكتاب: «ومنه قولك لمن زكنت أنه يريد مكة: «مكة ورب الكعبة»، ولين سدد سهما: «البرطاس والله»، وللمستهلين إذا كبروا: «الهلال والله» تضيير «يريد»، «ويصيب»، «وأيضروا»، ولرائي الرؤيا: «خيرًا وما سرًا»، و«خيرًا لنا وشرًا لعدونا» أي: رأيت خيرًا، ولين يذكر رجلًا: «أهل ذاك وأهله»، أي: ذكرت أهله، ومنه قوله [من الخفيف]:

١٨١- لَن تَراها ولو تأملت إلا وَلَهَا في مفارقِ الرأسِ طبيبًا
أي: وترى لها.

ومنه قولهم: «كاليوم رجلًا» بإضمار «لم أرَ». قال أوس [من الكامل]:

١٨٢- [حتى إذا الكلابُ قال لها] كاليوم مَطْلُوبًا ولا طَبِيبًا



١٨١ - التخريج: البيت لعبد الله بن قيس الرقيات في ملحق ديوانه ص ١٧٦؛ والكتاب ٢٨٥/١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٥/٦؛ والخصائص ٤٢٩/٢؛ والمقتضب ٢٨٤/٣.
اللفظة: المفارق: ج مفرق، وهو مكان افتراق شعر الرأس.
المعنى: فلن تراها مهما انتظرت إلا وقد علا الشيب رأسها.
الإعراب: «لن»: حرف نصب. «تراها»: فعل مضارع منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. «ولو»: الواو: اعتراضية، و«لو»: حرف امتناع لامتناع. «تأملت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «إلا»: حرف حصر. «ولها»: الواو: حالية، و«لها»: جار ومجرور متعلقان بالفعل المحذوف «تري». «في مفارق»: جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة، و«مفارق»: مضاف «الرأس»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «طبيبًا»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة.

وجملة «لن تراها»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لو تأملت...»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إلا ولها في مفارق الرأس»: مع الفعل المحذوف في محل نصب حال، وحذف جواب الشرط لدلالة سياق الكلام عليه.
والشاهد فيه قوله: «طبيبًا» حيث نصبه بفعل محذوف على اعتباره فعلًا قلبيًا.

١٨٢ - التخريج: البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص ٣؛ وأمثالي المرنضى ٧٣/٢؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٤٤٠.

اللفظة: الكلاب: مروض الكلب على الصيد.

الإعراب: «حتى»: حرف استئناف. «إذا»: اسم شرط غير جازم مبني على السكون، خافض لشرطه متعلق بجوابه. «الكلاب»: فاعل لفعل محذوف يقصره المذكور بعده. «قال»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر تقديره هو. «لها»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «قال».

قال الشارح: قوله: «ومنه» يريد مما حُذِفَ منه الفعل، ويجوز إظهاره، فإن حذفته فللاستغناء عنه، وإن أظهرته فللتأكيد البيان.

فمن ذلك إذا رأيت رجلاً متوجّهاً وَجْهَ الحاج قاصداً في هَيْئَةِ الحاج، قلت: «مَكَّةُ وَاللَّهِ»، كأنك قلت: «يريد مَكَّةُ وَاللَّهِ». وإن شئت أضمرت لفظ الماضي، كأنك قلت: «أراد مَكَّةَ»، كأنك أخبرت بهذه الصيغة أنه كان فيها أَمْسٍ، ولو أظهرت ما أضمرت لجاز.

وكذلك إذا رأيت أن رجلاً قد سَدَّ سَهْمًا قَبْلَ القِرْطَاسِ، فقلت: «القرطاس واللّه»، أي: يُصِيبُ القِرْطَاسَ، كأنك لما شاهدت إجادة التسديد، فحدست الإصابة. وكذلك لو سمعت وَفَعَ السهم في القرطاس، قلت: «القرطاس واللّه»، أي: أصاب القرطاس. ومن ذلك لو رأيت ناساً يرقبون الهلال، وأنت متباعد منهم، فكبروا، لقلت: «الهلال واللّه»، أي: أبصروا الهلال واللّه.

ومن ذلك إذا قصَّ إنسانٌ عليك رؤيا رآها، فعبرتها له، قلت: «خيرًا لنا وما سرّ»، و«خيرًا لنا وشرًا لعدونا» تقول ذلك على سبيل التفاضل، كأنك قلت: «رأيت خيرًا، وأبصرت خيرًا، ورأيت ما سرّ»، أي الذي سرّ، ورأيت خيرًا، لنا وشرًا لعدونا، وما أشبه ذلك.

ومن ذلك إذا ذكر رجلٌ، فأثنى عليه خيرٌ، أو شرٌّ، فقلت: «أهل ذاك»، أو «أهلّه» معناه ذكرت أهل ذاك، أو أهلّه، والهاء تعود إلى الذكور أو النساء، كأنك قلت: «ذكرت أهلًا لذلك الذكر، أو النساء»، لأنه في ذكره، فحملته على المعنى. وأما قول الشاعر [من الخفيف]:

لن تـراها... إلخ

فقد ذهب سيبويه^(١) إلى أنه منصوب على المعنى، لأنه لما قال «لن تراها إلا ولها

= «كاليوم»: الكاف اسم بمعنى «مثل» مبني في محل نصب مفعول فيه متعلق بـ«قال»، وهو مضاف، و«اليوم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «مطلوبًا»: مفعول به لفعل مقدر، منصوب بالفتحة الظاهرة. «ولا»: الوار: حرف عطف، و«لا»: زائدة لتوكيد النفي. «طلبًا»: معطوف على «مطلوبًا»، منصوب بالفتحة الظاهرة.

وجملة «إذا الكلاب قال...»: استثنائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «قال الكلاب»: في محل جر بالإضافة. وجملة «قال لها»: تفسيرية لا محل لها من الإعراب. والجملة المقدرّة «لم أر...»: في محل نصب مفعول به، مقول القول.

والشاهد فيه قوله: «مطلوبًا» حيث نصب بفعل مقدر محذوف، والتقدير: لم أر كاليوم مطلوبًا ولا طلبًا.

(١) الكتاب ١/ ٢٨٥.

في مفارق الرأس طيبًا»، دلّ على أنّ الطيب داخلٌ في الرؤية، فنُصِبَ على هذا التأويل، ومثله قوله [سن السريع]:

١٨٣- تَذَكَّرْتُ أَرْضًا بِهَا أَهْلُهَا أَخْوَالُهَا فِيهَا وَأَعْمَامُهَا
لأنّ الأخوال، والأعمام قد دخلوا في التذكّر، وقد ردّ هذا وأشباهه أبو العباس المبرّد، وذكر أنّ مثل هذا لا يجوز، لأنّه لا يُحمَلُ على المعنى إلّا بعد تمام الكلام الأوّل، لأنّه حمَلٌ على التأويل، ولا يصحّ تأويل الكلام إلّا بعد تمامه.

وأما التقدير: لن تراها - وإن تأملت - إلّا رأيت لها في مفارق الرأس طيبًا، فهو منصوبٌ بإضمار فعل، وإليه ذهب صاحبُ هذا الكتاب.

فصل

[شواهد على حذف العامل]

قال صاحب الكتاب: قال سيويه^(١): وهذه حُجَجٌ سُمِعَتْ من العرب، يقولون: «اللَّهُمَّ ضَيْعًا، وَذُنْبًا»^(٢)، وإذا سألتهم ما تعنون؟ قالوا: اللَّهُمَّ أَجْمَعُ فِيهَا ضَيْعًا وَذُنْبًا، وسمع أبو الخطاب بعض العرب، وقيل له: لِمَ أفسدتم مكانكم؟ فقال: «الصُّبَيَّانِ بِأَيِّ»، أي: لِمَ الصبيّان. وقيل لبعضهم: أَمَا بِمَكَانٍ كَذَا وَجَدَ؟ فقال: «بَلَى وَجَاذًا»، أي: أعرف به وجاذًا.



قال الشارح: قوله: «وهذه حُجَجٌ سُمِعَتْ من العرب» يعني شواهد من كلام العرب

١٨٣ - التخرّيج: البيت لعمر بن قميّة في خزّانة الأدب ٤/٤٠٧؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/٤٢٧؛ والمحتسب ١١٦/١.

الإعراب: «تذكّرت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها. «أرضًا»: مفعول به منصوب بالفتحة. «بها»: جار ومجرور متعلقان بالفعل المقدّر تذكّرت. «أهلها»: مفعول به منصوب بالفتحة للفعل المقدّر، و«ها»: في محل جرٍّ بالإضافة. «أخوالها»: بدل من «أهلها» منصوب بالفتحة، و«ها»: في محل جرٍّ بالإضافة. «فيها»: جار ومجرور متعلقان بحال من «أخوالها». «وأعمامها»: الواو: حرف عطف، «أعمام»: معطوف على «أخوالها» و«ها»: مضاف إليه محله الجر. وجملة «تذكّرت»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تذكّرت أهلها»: في محل نصب صفة للأرض. والشاهد فيه: نصب «أهلها» على إضمار فعلٍ دلّ عليه ما قبله، والتقدير: تذكّرت أهلها فيها وأعمامها.

(١) الكتاب ٢٥٥/١.

(٢) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في خزّانة الأدب ٤/١٨؛ ولسان العرب ٨/٢١٨ (ضبع)، ٧٢٢/١١ (وجل)، والمستقصى ١/٢٧٢، ٣٤٢.

المعنى: اجمع الضيع والذنب. وإذا اجتمع في الغنم تمانعا، فيسلم الغنم. يفوله الرجل في الدعاء لغنمه. وقيل: يقال في الدعاء على غنم الأعداء.

على جَوَازِ حذف الفعل العاملِ، وذلك قولهم في مَثَلٍ من أمثالهم: «اللَّهُمَّ ضُبْعًا، وَذُبْيًا»، كأنَّ قائله يدعو على غَنَمٍ غيره، فإذا قيل: «ما تعنون؟» قالوا: «اللَّهُمَّ أَجْمَعُ فيها ضُبْعًا وَذُبْيًا»، فأَضْمَرَ العامل.

قال سيبويه^(١): كلهم يُفسَّر ما يَنْوِي، يعني يُقدَّر المحذوف على هذا الوجه.

قال أبو العباس: سمعنا أنَّ هذا دعاء لها، لا دعاء عليها، لأن الضبع والذئب إذا اجتمعا تَقَاتَلَا، فَأَقْلَتَتِ الغنمُ.

ومن ذلك ما حكاه سيبويه^(٢) عن أبي الخطاب الأخفش - وكان من مشايخ سيبويه - أنه سمع بعض العرب، وقد قيل له: «لِمَ أَفْسَدْتُمْ مَكَائِكُمْ؟» فقال: «الصُّبْيَانُ بِأَبِي»، كأنَّه خاف أن يُلَامَ، فقال: «لِمَ الصُّبْيَانُ»، فأَضْمَرَ ما ينصب.

ومن ذلك ما حكاه سيبويه^(٣) قال: «وَحَدَّثَنِي مَنْ يُوثِقُ بِهِ أَنَّهُ قِيلَ لِبَعْضِهِمْ: «أَمَّا بِمَكَانٍ كَذَا وَجَدْتُ؟»، بِالْجِيمِ الْمُعْجَمَةِ وَالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ - وهو نُفْرَةٌ فِي الْجَبَلِ تُمَسِّكُ الْمَاءَ - فقال: بَلَى وَجَادًا، أَي: أَعْرِفُ بِهِ وَجَادًا، فأَضْمَرَ العامل.

(١) الكتاب ١/٢٥٥.

(٢) الكتاب ١/٢٥٥.

(٣) الكتاب ١/٢٥٥، ٢٥٦، وانظر: لسان العرب ٣/٥١٩ (وجد).

المنصوب باللازم إضماره

المُنَادَى

فصل

قال صاحب الكتاب: منه المُنَادَى، لَأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ»، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: «يَا أُرَيْدُ، أَوْ أَغْنِي عَبْدَ اللَّهِ»، وَلَكِنَّهُ حُذِفَ لِكثَرَةِ الِاسْتِعْمَالِ، وَصَارَ «يَا» بَدَلًا مِنْهُ. وَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَتَصَبَّ لَفْظًا، أَوْ مَخْلًا. فَانْتِصَابُهُ لَفْظًا إِذَا كَانَ مَضَافًا كـ «عَبْدَ اللَّهِ»، أَوْ مَضَارِعًا لَهُ كَقَوْلِكَ: «يَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ»، وَ«يَا ضَارِيًا زَيْدًا»، وَ«يَا مَضْرُوبًا غِلَامُهُ»، وَ«يَا حَسَنًا وَجْهَ الْأَخِ»، وَ«يَا ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ»؛ أَوْ نَكْرَةً كَقَوْلِهِ [مَنْ الطَوِيلُ]:

١٨٤- فَيَا زَاكِبًا إِنَّمَا عَرَضْتَ فَبَلَّغْنِ» [نداماي من نَجْرَانِ لَا تَلَاقِيَا]

١٨٤ - التخرُّيج: البيت لعبد يغوث بن وقاص في الأشباه والنظائر ٢٤٣/٦؛ وخزانة الأدب ١٩٤/٢، ١٩٥، ١٩٧؛ وشرح اختيارات المفضل ص ٧٦٧؛ وشرح التصريح ١٦٧/٢؛ والعقد الفريد ٢٢٩/٥؛ والكتاب ٢٠٠/٢؛ ولسان العرب ١٧٣/٧ (عرض)؛ والمقاصد النحوية ٢٠٦/٤؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٤١٣/١، ٢٢٣/٩؛ ووصف المبهاني ص ١٣٧؛ وشرح الأشموني ٤٤٥/٢؛ وشرح شذور الذهب ص ١٤٥؛ وشرح ابن عقيل ص ٥١٥؛ وشرح قطر الندى ص ٢٠٣؛ والمقتضب ٢٠٤/٤. اللغة: عرضت: أتيت العروض، وهي مكة والمدينة وما حولهما. نداماي: ج ندمان، ونديم، أي المجلس إلى شرب الخمر. نجران: مدينة بالحجاز. المعنى: يقول الشاعر لراكب: إِذَا أَتَيْتَ الْعُرُوضَ، فَبَلِّغْ أَصْحَابِي بِأَنْتِي لَنْ أَتَقِيَ بِهِمْ بَعْدَ الْيَوْمِ، لِأَنَّهُ سَيَفَارِقُ الْحَيَاةَ.

الإعراب: «فيا»: الفاء: حسب ما قبلها، و«يا»: حرف نداء. «راكبًا»: منادى منصوب. «إنما»: «إن»: حرف شرط جازم، و«ما»: زائدة. «عرضت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، وهو فعل الشرط. «فبلغن»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «بلغن»: فعل أمر مبني على الفتح لأنصالة بنون التوكيد الخفيفة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. «نداماي»: مفعول به أول، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «من»: حرف جر. «نجران»: اسم مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف حال من «ندامي». «ألا»: «أن»: مخففة من «أن»، واسمها ضمير الشأن المحذوف، والتقدير: «أنه» أي: الحال والشأن. «لا»: نافية للجنس. «تلاقيا»: اسم مبني على الفتح في محل نصب اسم «لا»، والألف: للإطلاق، وخبر «لا» محذوف، والتقدير: «أن لا نلاقي حاصل لنا». والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل نصب مفعول به ثانٍ للفعل «بلغ».

قال الشارح: اعلم أنّ المنادى عند البصريين أحدُ المفعولات، والأصلُ في كلِّ منادى أن يكون منصوبًا، وإنما بنوا المفردَ المعرفةَ على الضمِّ لعلَّةٍ نذكرها، والذي يدلُّ على أنّ الأصل في كلِّ منادى النصبُ قولُ العرب: «يا إِيَّاكَ» لما كان المنادى منصوبًا، وكثُرَ عنه؛ أتوا بضمير المنصوب، هذا استدلالٌ سيبويه.

وقد قالوا: «يا أَنتَ» أيضًا، فكثُرَ عنه بضمير المرفوع نظرًا إلى اللفظ، كما قالوا: «يا زيدُ الظريفُ». فأتبعوا النعتَ على اللفظ. قال الشاعر [من الرجز]:

١٨٥- يا مُرِّي ابنَ واقعِ يا أَنتَ أَنتَ الَّذي طَلَقْتَ عامَ جُفَا
فإذا قلت: «يا إِيَّاكَ»، كان تقديره: يا إِيَّاكَ أعني.

ومن قال: إنَّ «إِيَّاكَ» مضافٌ على ما يشرح في موضعه، قال: لم ينصب «أنتَ» لأنه مفرد، ونصب «إِيَّاكَ» لأنه مضاف. ومما يدلُّ على أنّ أصلَ المنادى النصبُ؛ نَضِبُهُم المضافُ في قولهم: «يا عبدَ الله»، والمثابرةُ له من نحو «يا خيرًا من زيد»، والمنيكوزُ من نحو «يا رجلًا»، و«يا راكبًا». والناصبُ له فعلٌ مضمَّرٌ تقديره: أُنَادِي زِيدًا، أو أُرِيدُ، أو أَدْعُو، أو نحو ذلك. ولا يجوز إظهارُ ذلك، ولا اللفظُ به، لأنَّ «يا» قد نابت عنه؛ ولأنَّك إذا صرَّحتَ بالفعل، وقلت: «أُنَادِي»، أو «أُرِيدُ»، كان إخبارًا عن نفسك، والنداءُ

= وجملة «يا راكبًا»: بحسب ما قبلها. وجملة «فبلغن»: في محلِّ جزم جواب الشرط. وجملة «لا تلتايا»: في محلِّ رفع خبر «أن» المخففة.

والشاهد فيه قوله: «يا راكبًا» حيث نصب المنادى لأنه نكرة. والفراء والكسائي لا يجيزان ذلك إلا أن يكون وصفًا لموصوفٍ مقدَّر، أو لكونه معرفة، أنا البصريون فلا يرون بأسًا في ذلك.

١٨٥- التخريج: الرجز للأحوص في ملحق ديوانه ص ٢١٦؛ وشرح التصريح ١٦٤/٢؛ والمقاصد النحوية ٢٣٢/٤؛ ولسالم بن دارة في خزانة الأدب ١٣٩/٢، ١٤٣، ١٤٦؛ والدرر ٢٧/٣؛ ونوادير أبي زيد ص ١٦٣؛ وبلد نسبة في الإنصاف ٣٢٥/١؛ وسر صناعة الإعراب ٣٥٩/١؛ وشرح الأشموني ٤٤٣/٢؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٠١؛ والمقرب ٧٦/١؛ وجمع الهوامع ١٧٤/١.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «مر»: منادى مبني على الضمِّ المقدَّر على النداء المحذوفة للترخيم في محلِّ نصب. «يا»: حرف نداء. «ابن»: منادى منصوب وهو مضاف. «واقع»: مضاف إليه مجرور. «يا»: حرف نداء. «أنتا»: منادى مبني في محلِّ نصب، والألف: للإطلاق. «أنت»: ضمير منفصل في محلِّ رفع مبتدأ. «الذي»: اسم موصول في محلِّ رفع خبر المبتدأ. «طلَّقت»: فعل ماضٍ، والنداء: ضمير في محلِّ رفع فاعل. «عام»: ظرف زمان منصوب، متعلق بـ «طلَّقت». «جعنا»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت»، والألف: للإطلاق.

وجملة النداء «يا أبجر»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة النداء الثانية «يا ابن واقع»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وكذلك جملة «يا أنتا». جملة «أنت الذي...»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «طلَّقت»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «جعنا»: في محلِّ جز بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «يا أنتا» حيث كُتِبَ عن المنادى بضمير الرفع نظرًا إلى اللَّفْظ.

ليس بإخبار، وإنما هو نفس التصويت بالمنادى، ثم يقع الإخبار عنه فيما بعد، فتقول: «نَادَيْتُ زَيْدًا».

وكان أبو العباس المبرِّد يقول الناصبُ نفسُ «يا» لنيابتها عن الفعل، قال: «ولذلك جازت إمالتها».

وكان أبو عليٍّ يذهب في بعض كلامه إلى أن «يا» ليس بحرف، وإنما هو اسمٌ من أسماء الفعل. والمذهب الأول، فالمنصوب في اللفظ على ثلاثة أضرب: مضاف، ومشابه للمضاف، ونكرة؛ فأما المضاف فهو منصوبٌ على أصل النداء الذي يجب فيه النصبُ كما بيَّنا، المعرفة والنكرة في ذلك سواء، فتقول في المعرفة: «يا عبدَ الله أَقْبِلْ»، ويا غلامَ زيد أَقْعَلْ»، وتقول في النكرة «يا عبدَ امرأةٍ تَعَالْ»، ويا رجلَ سَوْءٍ تُبْ».

وأما المضارع للمضاف، فحكمه النصبُ أيضًا كما كان المضاف كذلك، وذلك قولك: «يا خيرًا من زيد»، و«يا ضاربًا زَيْدًا»، و«يا مضروبًا غلامه»، و«يا حسنًا وَجْهَ الأخ»، و«يا ثلاثةً وثلاثين» كله منصوبٌ لما ذكرناه من شَبِّهِ المضاف، ووجهُ الشبه بينهما من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن الأولَ عاملٌ في الثاني، كما كان المضافُ عاملاً في المضاف إليه.

فإن قيل: المضافُ عاملٌ في المضاف إليه الجزئ، وهذا عاملٌ نَصْبًا، أو زَعْمًا، فقد اختلفا؛ قيل: الشيء إذا أشبه الشيء من جهةٍ، فلا بد أن يفارقه من جهاتٍ أخرى، ولولا تلك المفارقة، لكان إياه، فلم تكن المفارقة قاذبةً في الشَّبه.

الوجه الثاني: من المشابهة أن الاسم الأول مختصٌ بالثاني، كما أن المضاف يتخصَّص بالمضاف إليه، ألا ترى أن قولنا: «يا ضاربًا رجلاً» أخصَّ من قولنا: «يا ضاربًا».

الثالث: أن الاسم الثاني من تمام الأول، كما أن المضاف إليه من تمام المضاف، ألا ترى أن الجار والمجرور في قولك: «يا خيرًا من زيد» من صلةٍ «خير»، وإذا كان من صلتِهِ ومتملِّقًا به، كان من تمامه. وكذلك «يا ضاربًا زَيْدًا» فـ «زيد» منصوبٌ بـ «ضاربٍ»، فهو من تمامه، وكذلك «يا مضروبًا غلامه»، فالغلامُ مرتفعٌ باسم المفعول الذي هو «مضروبٌ». وكذلك «يا حسنًا وَجْهَ الأخ» نصبتُ «الوجه» على الشَّبه بالمفعول، ولا يحسن رفعه لأنه يفتقر إلى عائِدٍ.

فهذه كلها منصوبةٌ، سواء جعلتها أعلامًا، أو لم تجعلها. فإن جعلتها أعلامًا، نصبتها لشَّبهها بالمضاف، وإن جعلتها معرفةً بالقصد فهي منصوبةٌ لذلك، وإن كانت نكرةً، كانت منصوبةً كسائر النكرات.

والتنوين في جميع ذلك كحرفٍ من وسط الاسم، إذ كان ما بعده من تمامه،

وصلته، فصارت «الراء» من «خير» و«الباء» من «ضارب» بمنزلة «الياء» من «الذي».

وأما قوله: «يا ثلاثة وثلاثين» فإن سميت بهما وجعلتهما عَلَمًا، نصبتُهما كما لو سميت بـ «زيد» و«عمرو»، لأنك جعلتهما بإزاء حقيقة واحدة، فكان الثاني من تمام الأول، وتابعا له في إعرابه بإشراك الواو، فصار كأنَّ الأول عاملٌ في الثاني، فانتصب كما ينتصب «يا خيرا» من زيد» فحرفُ النداء نَصَبَ الاسمَ الأول، والثاني يتبعه في الإعراب لزوماً لطريقته التي كان عليها قبل التسمية، وهي متابعة المعطوف المعطوف عليه في الإعراب.

فإن ناديت جماعة، هذه عدَّتْهم، قلت: «يا ثلاثة وثلاثون، وإن شئت نصبتُ الثاني، فقلت: «يا ثلاثة وثلاثين»، كما تقول: «يا زيد والحارث، والحارث»، فالرفع عطفٌ على اللفظ، والنصب عطفٌ على المحل، لأنهما اسمان متغايران، كلٌ واحد منهما بإزاء حقيقة غير الأخرى، وليس كذلك إذا سميت بهما، وجعلتهما عبارة عن حقيقة واحدة.

الثالث: النكرة وهي منصوبة أيضا في النداء، وذلك قولك: «يا رجلا»، و«يا غلاما» فـ «غلام»، و«رجل» في هذا الموضع يُراد به الشائع؛ لأنه لم يُوجَّه الخطاب نحوهما مختصا بالنداء.

ومثال ذلك الأعشى يقول: «يا رجلا خذ بيدي»، و«يا غلاما أجرني»، فلا يقصد بذلك غلاما بعينه، ولا رجلا بعينه، فالنصب في هذه الأقسام الثلاثة من جهة واحدة، وأما قول الشاعر، وهو عبدُ يَعُوْثَ [من الطويل]:

فَيَا رَاكِبًا إِنَّمَا عَرَضْتُ فَبَلَّغْنِي نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانٍ أَنْ لَا تَلْقِيَا^(١)

فالشاهد فيه نصبُ «راكب» لأنه منادى منكور، إذ لم يقصد قصداً راكم بعينه، وإنما أراد راكمًا من الرُّكَّابِ، يُبَلِّغُ خبره، ولو أراد راكمًا بعينه لَبَنَّاه على الضم، وإنما قال هذا لأنه كان أَسِيرًا.

* * *

قال صاحب الكتاب: «وانتصابه محلاً إذا كان مقرداً معرفة، كقولك: «يا زيد»، و«يا غلام»، و«يا أيُّها الرجل» أو داخلة عليه لامُ الاستغاثة أو التعجب كقوله [من الخفيف]:

١٨٦ - يَا لَعَطَافِنَا وَيَا لَرِيَّاحٍ [وَأَبِي الْحَشَرَجِ الْقَشَى الشَّفَاحِ]

(١) تقدم بالرقم ١٨٤.

١٨٦ - التخريج: البيت بلا نسبة في خزنة الأدب ٢/١٥٥؛ والدرر ٣/٤٣؛ وشرح الأشموني ٢/٤٦٢؛ والكتاب ٢/٢١٦ - ٢١٧؛ وكتاب اللامات ص ٨٩؛ والمقاصد النحوية ٤/٢٦٨؛ والمقتضب ٢/٢٥٧؛ وجمع الهوامع ١/١٨٠.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «لَعَطَافِنَا»: جار ومجرور متعلفان بـ«يا» أو بالفعل الذي نابت عنه، و«نا»: ضمير متصل مبني في محلّ جز مضاف إليه. الواو: حرف عطف. و«يا لرياح»: مثل «يا»

وقولهم: «يا للماء»، و«يا للدَّواهي» أو مندوبًا، كقولك: «يا زَيْدًا».



قال الشارح: وأما انتصابه محلًّا فإذا كان المندوب مفردًا معرفة؛ فإنه يُنتهى على الضم، ويكون موضعه نصبًا، وذلك على ضربين: أحدهما ما كان معرفة قبل النداء، والثاني ما كان متعريفًا في النداء، ولم يكن قبل كذلك، وذلك، نحو «يا زيد» و«يا رجل»، فـ «رجل» نكرة في الأصل، وإنما صار معرفة في النداء. وذلك أنك لما قصدت فضده، وأقبلت عليه، صار معرفة، باختصاصك إيَّاه بالخطاب دون غيره. قال الأعشى [من البسيط]:

١٨٧- قالت هُزَيْرَةُ لَمَّا جِثَّتْ زَائِرَهَا وَيَلِيَّ عَلَيْكَ وَيُلِيَّ مِنْكَ يَا رَجُلُ
لَمَّا أَرَادَتْ رَجُلًا بَعِينَهُ. بناء على الضم؛ وأما «يا زيد»، و«يا حَكَمٌ»، فهي معارف أيضًا.

فإن قيل: هل التعريف الذي في «يا زيد» و«يا حَكَمٌ» في النداء تعريفُ العَلَمَةِ بقي على حاله بعد النداء كما كان قبل النداء، أم تعريفٌ حَدَثَ فيه غيرُ تعريف

= لعطف. «وأي»: الواو: حرف عطف، و«أي»: معطوف على «رياح» مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. «الحشرج»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «الفتى»: بدل من «أي الحشرج». «الشَّحاح»: صفة لـ «الفتى» مجرورة مثله بكسرة. وجملة «يا لعطفنا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «يا لرياح». والشاهد فيه: دخول لام الاستغاثة على المندوب، ونصبه محلًّا.

١٨٧- التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص ١٠٧؛ وخزانة الأدب ٨/ ٣٩٤، ١١/ ٣٥٢؛ ولسان العرب ١١/ ٧٣٧ (ويل)؛ والمحتسب ٢/ ٢١٣.

المعنى: يصف الشاعر سوء حاله، فيقول: إن حبيته هريرة قالت له عندما زارها: ويلي منك لعدم استفادني شيئًا منك، وويلي عليك لفقرك.

الإعراب: «قالت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. «هريرة»: فاعل مرفوع بالضمّة. «لما»: ظرف زمان مبني في محلّ نصب مفعول فيه. «جثت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «زائرها»: حال منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «ويلي»: مفعول مطلق لفعل محذوف يفيد الاستهجان، منصوب بالفتحة المقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. «عليك»: جازر ومجرور متعلقان بالمصدر. «وويلي»: الواو: حرف عطف، «ويلي»: تعرب كسابقتهما. «منك»: جازر ومجرور متعلقان بالمصدر قبلهما. «يا»: حرف نداء. «رجل»: مندوب نكرة مقصودة مبني على الضمّ في محلّ نصب على النداء.

وجملة «قالت»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «جثت»: في محلّ جرّ مضاف إليه. وجملة «ويلي عليك»: في محلّ نصب مفعول به مقول القول. وجملة «ويلي منك»: معطوفة على سابقتها في محلّ نصب. وجملة النداء: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «يا رجل» حيث جاء المندوب مبنيًا على الضمّ في محلّ نصب؛ لأنها أرادت رجلًا مخصرًا، لا أي رجل.

العلمية^(١)؟ فالجواب أن المعارف كلها إذا تُودِث تنكّرت، ثم تكون معارف بالنداء. هذا قول أبي العباس المبرد.

وقد خالفه أبو بكر بن السراج، أي: خلاف الصواب، وزعم أن قول أبي العباس فاسد، قال: وذلك أنه قد وقع في الأسماء المفردة ما لا يشاركه فيه غيره، نحو: «فرزذقي»، وزعم أن معنى تنكير اللفظ أن تجعله من أمة كل واحد منهم له مثل اسمه.

والقول ما قاله أبو العباس، وما أورده أبو بكر فغير لازم، لأنه ليس ممتنعاً أن يسمي الرجل ابنه، أو عبده الساعة فرزداً، فتحصل الشركة بالقوة والاستعداد.

ونظير ذلك أن الشمس والقمر من أسماء الأجناس، فتعرّفهما بالألف واللام، وإذا نزعناهما منهما، صارا نكرتين، وإن لم يكن لهما شريك في الوجود، فإنما ذلك بالاستعداد، لأنه ليس مستحبلاً أن يخلق الله مثلهما. وإذا جاز ذلك في أسماء الأجناس، كان في الأعلام أسوغ، فصح بما ذكرناه أنك إذا ناديت العلم، تنكر، ثم جعل فيه تعريف آخر قسدي غير التعريف الذي كان فيه، وصار ذلك كإضافة الأعلام، ومن المعلوم أنك لما أضفتها؛ فقد ابتزتها تعريفها، وحصل فيها تعريف الإضافة، وذلك نحو «زيدكم»، و«عمركم»، فكذلك ههنا في النداء.

وإن قيل إذا قلت: «يا زيد» و«يا خالد» أميني هو أم معرب^(٢)؟ وهل الضمة فيه حركة بناء أو حركة إعراب؟ فالجواب أنه مبني على الضم، والذي يدل على ذلك حذفهم التنوين منه، ولو كان معرباً لَمَّا حُذِفَ التنوين منه، كما لم يُحذف من النكرة، نحو [من الطويل]:

فسياراكباً إمّا عرضت^(٣)

ومما يدل أنه غير معرب أن موضعه نصب، ألا ترى أن المضاف إذا وقع موقعه، يكون منصوباً، نحو: «يا عبد الله»، وأن نعت المفرد والمعطوف يجوز فيهما^(٤) الرفع على اللفظ والنصب، نحو: «يا زيد الطريف، والطريف»، و«يا زيد، والحارث»، والحارث. قال الشاعر [من الوافر]:

١٨٨ - ألا يا قيس والضحاك بيزراً فقد جاوزتما خمز الطريني

(١) يلاحظ استعمال ابن يعيش لـ«هل» في التصور، وهي لا تستعمل إلا في التصديق.

(٢) راجع الهامش السابق. (٣) تقدم بالرقم ١٨٤.

(٤) في الطبعتين: «والمعطوف عليه يجوز فيه»، وهذا تحريف.

(٥) في الطبعتين: «وقد»، وهذا تحريف.

١٨٨ - التخريج: البيت بلا نسبة في الأزهية ص ١٦٥؛ والدرر ٦/١٦٨؛ ولسان العرب ٤/٢٥٧ (خمر)؛

واللمع ص ١٩٥؛ وجمع الهوامع ٢/١٤٢.

اللغة: خمر الطريق: هو كل ما يستر من شجر وغيره.

يُروى برفع «الضحّاك» ونصبه، ولولا أن موضعه نصبٌ، لَمَّا جاز النصبُ في نعتِه وما عطف عليه. وذلك أن العامل إذا عمل من رفع، أو نصب، أو جرٍّ، لم يكن لذلك الاسم موضعٌ سيّو ما ظهر، ألا ترى أن المضاف لَمَّا لم يكن له موضعٌ سوى ما هو عليه، لم يجوز في نعتِه غيرُ النصب، فَبَانَ بذلك أنه مبنيٌّ مضمومٌ.

وقد ذهب قومٌ إلى أنه بين المعرب والمبني، والمذهب الأول، إلا أن حركته، وإن كانت حركة بناء، إلا أنها مشبهةٌ بحركة الإعراب من أجل أن كل اسم متمكن يقع في هذا الموضع بضمة، فأشبهه من أجل ذلك المرفوع بـ «قَامَ» ونحوه من الأفعال، لأن كل اسم متمكن يُسند إليه الفعل، فهو مرفوعٌ، ولذلك حسن أن يتبعه النعتُ على اللفظ، فتقول: «يا زيدُ الطويلُ»، كما تقول: «قام زيدُ الطويلُ».

فإن قيل: فلم بُني وحق الأسماء أن تكون معربة؟ فالجوابُ أنه إنما بُني لوقوعه موقع غير المتمكن، ألا ترى أنه وقع موقع المضممر، والمتمكنة من الأسماء إنما جعلت للغنينة، فلا تقول: «قام زيدٌ» وأنت تُحدثه عن نفسه، إنما إذا أردت أن تُحدثه عن نفسه فتأتي بضميره، فتقول: «قُمْتُ». والنداء حال خطاب، والمنادي مخاطبٌ، فالقياسُ في قولك: «يا زيدٌ» أن تقول: «يا أنتُ» والدليلُ على ذلك أن من العرب من ينادي صاحبه إذا كان مُقبلاً عليه، ومما لا يلتبس نداؤه بالممكن فيناديه بالممكن على الأصل، فيقول: «يا أنتُ». قال الشاعر [من الرجز]:

يا مُرَّ يا ابنِ واقعٍ يا أنثَا أنتَ الذي طَلَقْتَ عامَ جُغَعَا^(١)

= المعنى: يخاطب الشاعر صديقه بأن يسرعاً في سيرهما لأنهما تجاوزا ما كان يسترهما من شجر وغيره، وصارا بحيث يراهما من بظليهما.

الإعراب: «ألا»: حرف استفتاح. «يا»: حرف نداء. «قيس»: منادى مبني على الضم في محل نصب. «والضحّاك»: الوار حرف عطف، الضحاك: معطوف على «قيس» ويجوز فيه الرفع إبتاعاً له على اللفظ، أو النصب إبتاعاً له على المحل الإعرابي. «سيرا»: فعل أمر مبني على حذف النون، والألف ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «وقد»: الوار حرف عطف، أو تعليل، قد: حرف تحقيق. «جاوزتما»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والياء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والميم حرف عماد. والألف: حرف دال على تثنية المخاطب. «خمر»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «الطريق»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

وجملة «ألا يا قيس...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «قد جاوزتما...»: تعليلية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «يا قيس والضحاك» فإن «قيس» منادى مبني على الضم، و«الضحّاك»: اسم معطوف على «زيد» عطف نسق، وهو مقترن بـ «أل» غير مضاف، وقد روي بالرفع والنصب، فدل ذلك على أن المعطوف على المنادى، إذا كان بهذه المنزلة، جاز فيه الوجهان.

غير أن المنادى قد يكون بعيداً منك، أو غافلاً، فإذا ناديته بـ «أنت» أو «إياك»، لم يعلم أنك تخاطبه، أو تخاطب غيره، فجئت بالاسم الذي يخصه دون غيره، وهو «زيد»، فوق ذلك الاسم موقع المكني، فبنيه لما صار إليه من مشاركة المكني الذي يجب بناؤه. فإن قيل: فالمنادى المنكور والمضاف قد وقعا الموقع الذي ذكرته من حيث أنهما مخاطبان، فالجواب عنه من وجهين:

أحدهما: أن المنادى المفرد المعرفة إنما بُني مع وقوعه الموقع الذي وصفناه، لأنه في التقدير بمنزلة «أنت»، و«أنت» لا يكون إلا معرفة غير مضاف، فخرج المنكور، إذ كان مخالفاً لـ «أنت» من جهة التنكير، والمضاف، لأن «أنت» غير مضاف، فلم يُبنَ لذلك مع تمكنه بالإضافة.

والوجه الثاني: أن المفرد يؤثر فيه النداء ما لم يؤثر في المضاف والنكرة، فالمضاف معرفة بالمضاف إليه، كما كان قبل النداء، والنكرة في حال النداء كما كانت قبل ذلك و«زيد»، وما أشبهه في حال النداء معرفة بالإشارة، والإقبال عليه منتقل عنه ما كان فيه قبل ذلك من التعريف، فلما لم يؤثر النداء في معناه لم يؤثر في بناءه.

فإن قيل: فليتم بُني على حركة؟ ولم كانت حركته ضمة؟ فالجواب: أما تحريكه، فلأن له أصلاً في التمكن، فوجب أن يُميز عن ما بُني، ولا أصل له في التمكن، فبُني على حركة تمييزاً له عن مثل «من» و«كم» وغيرهما مما لم يكن له سابقة إعراب، وخص بضم لوجهين:

أحدهما: شبهه بالغايات، نحو: «قَبْلُ»، «وَبَعْدُ»، ووجه الشبه بينهما أن المنادى إذا أضيف، أو نُكِر، أعرب؛ وإذا أفرد بُني كما أن «قبل»، و«بعد» تُعربان مضافتين ومنكورتين، وتُثنيان في غير ذلك فكما بُني «قبل» و«بعد» على الضم كذلك المنادى المفرد يُبنى على الضم.

والثاني: أن المنادى إذا كان مضافاً إلى مُناديه، كان الاختيار حذف ياء الإضافة والاكتفاء بالكسر منها، وإذا كان مضافاً إلى غائب، كان منصوباً، وكذلك إذا كان منكوراً. فلما كان الفتحة والكسر في غير حال البناء، وبُني، جعل له في حال البناء من الحركات ما لم يكن له في غير حال بناءه، وهو الضم، فذلك علّة بنائه على الضم.

وانتصابه محلاً قولهم: «يا أيها الرجل» فـ «أي» منادى مبهم مبني على الضم لكونه مقصوداً مشاراً إليه بمنزلة «يا رجل»، و«ها» تنبيه، و«الرجل» نعت. والغرض نداء الرجل، وإنما كرهوا إيلاء أداة النداء ما فيه الألف واللام، فأتوا بـ «أي» وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام، فصار «أي» و«ها» وصفته بمنزلة اسم واحد، ولذلك كانت صفة لازمة.

وكان الأخفش يذهب إلى أن «أَيَّا» من قولك: «يا أَيُّها الرجل» موصولة، وأن «الرجل» بعدها صلته، قال: لأن «أَيَّا» لا تكون اسماً في غير الاستفهام والجزاء إلا بصلة، وهو قول فاسد، لأنه لو كان الأمر على ما ذكر؛ لما جاز ضمّه، لأنه لا يبنى في النداء ما كان موصولاً، ألا ترى أنه لا يقال: «يا خير من زيد» بالضم، إنما تقول: «يا خيراً من زيد» بالنصب، لأن «من زيد» من تمام «خير»، فكذلك «الرجل» من تمام «أي». وأعلم أن حقيقة هذا النعت، وما كان مثله في نحو: «هذا الرجل» إنما هو عطف بيان، وقول النحويين إنه نعت تفرّيق، وذلك لأن النعت تحليّة الموصوف بمعنى فيه، أو في شيء من سببه، وهذه أجناس، فهي شرح، وبيان للأول كالبذل، والتأكيد، فلذلك كان عطف بيان، ولم يكن نعتاً.

ومما هو منصوب في التقدير والموضع، وإن لم يكن لفظه منصوباً، ما دخل عليه لام الاستغاثة، نحو: «يا لزيد»، إذا استغثت به لغيره، ودعوته لنضرته، وحق هذه اللام أن تكون مكسورة لأنها لام الإضافة، ولأن الإضافة تكون مكسورة مع الظاهر، نحو قولك: «المال لزيد»، غير أنه وقعت هذه اللام لمعنيين: أحدهما المستغاث به، والآخر المستغاث من أجله، فلم يكن بُدّ من التفرقة بينهما، ففتحت لام المستغاث به، وتركزت لام المستغاث من أجله مكسورة بحالها للفرق، فإذا قلت: «يا لزيد» بالفتح، علم أنه مستغاث به، وإذا قلت: «يا لزيد» بالكسر، علم أنه مستغاث من أجله. قال الشاعر [من الوافر]:

١٨٩- تَكْتَفِينِي الْوُشَاءُ فَأَزْعَجُونِي قَيَّا لِلنَّاسِ لِسَوَاشِي الْمُطَاعِ

١٨٩ - التخرّيج: البيت لقيس بن ذريح في ديوانه ص ١١٨؛ والأغاني ٩/ ١٨٥؛ وشرح أبيات سيويه ١/ ٥٣١؛ والشعر والشعراء ٢/ ٦٣٣؛ واللامات ص ٨٨؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٥٩؛ وبلا نية في الجنى الداني ص ١٠٣؛ ورصف العباني ص ٢١٩؛ ولسان العرب ١٢/ ٥٦٣ (لوم)؛ والمقرب ١/ ١٨٣.

اللفظة: تكفنه: أحاط به. الوشاة: النمامون.

المعنى: لقد أحاط النمامون والحاسدون بي، ووعدوني وهذّبوني، ولا أدري كيف أطعتم أيها الناس.

الإعراب: «تكتفني»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «الوشاة»: فاعل مرنوع بالضمة. «فأزعجونني»: الفاء: حرف عطف، أزعج: فعل ماضٍ مبني على الضم، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «فيا»: الفاء: للاستئناف، يا: حرف نداء واستغاثة هنا. «لِلنَّاسِ»: جار ومجرور متعلقان بفعل النداء المحذوف. «لِلْمُطَاعِ»: صفة «الواشي» مجرورة بالكسرة.

وجملة «تكتفني»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «فأزعجونني»: معطوفة عليها لا محل لها =

فتح اللام الأولى من «الناس»، لأنهم مستغاث بهم، وكسر الثانية لأنه مستغاث من أجله.

ومنه ما يُروى أن عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، لما ضربه العَلَجُ قال: «يا لَلِّه للمسلمين». وموضع هذه اللام المفتوحة نصب، والعامل فيها العامل في المناذى المضافِ النصب، وهو ما ينوب عنه حرفُ النداء من الفعل، فإذا قال: «يا ليزيد»، فكأنه قال: أدعوكم ليزيد، وكانت^(١) اللامُ المكسورة مفعولاً ثانياً، وأما قوله [من الخفيف]:

يا لَعَطَافِنَا ويا لَرِيَّاحِ

فهو إشارة إلى قول الشاعر، وهما من أبيات الكتاب:

يا لَقَوْمِي مَنْ لِلْعُلا والمَسَاعِي يا لَقَوْمِي مَنْ لِلثَّدْيِ والسَّمَاخِ

يا لَعَطَافِنَا ويا لَرِيَّاحِ وأبي الحَشَرَجِ الفَتَى الثَّفَاحِ^(٢)

يَزِيحُ رجالاً من قومه، هذه أسماءُهم، يقول لم يَبْقَ: للعُلا والمَسَاعِي مَنْ يقوم بهما بعدهم.

والثَّفَاح: الكثيرُ العطاء، ويروى الوَضَاح من الوَضَح، وهو البياض، كأنه أبيضُ الوجه لكرمه.

وأما دخول اللام للتعجب، فنحو قولهم: «يا لَلْماء»، كأنهم رأوا عَجَباً وماءً كثيراً، فقالوا: «تعال يا عجب ويا ماءً فإنه من إِبْناك وَوَقْتِكَ».

وقالوا: «يا لَلدواهي»، أي: تعالين، فإنه لا يُستنكر لَكُنْ لأنه من أخيانِكُنْ، وكلُّ قولهم هذا في معنى التعجب والاستغاث، ومثله قول الشاعر [من الطويل]:

١٩٠- لَحَطَابُ نَيْلَى يا بُرْثُنْ مِنْكُمْ أَذُلْ وَأَمْضَى مِنْ سُلَيْكِ المَقَابِ

= من الإعراب. وجملة الاستغاث: استغاثية لا محل لها من الإعراب، وهي «يا للناس للواشي». والشاهد فيه قوله: «يا للناس للواشي» حيث فتح لام المستغاث به «لنّاس» وكسر لام المستغاث من أجله «لّواشي».

(١) في الأصل: «وكان»، والأفصح التأنيث. (٢) تقدم بالرقم ١٨٦.

١٩٠ - التخرّيج: البيت لقران الأسدي في الأغاني ٣٥٤/٢٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٦٠٤/١؛ ولان العرب ٤٤٣/١٠ (سلك)؛ ومعجم الشعراء ص ٣٢٦؛ وللمجنون في ديوانه ص ٦١؛ ولسان العرب ٥٠/١٣ (برثن)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦٣/٦؛ وجمهرة اللغة ص ٣٧٤؛ والمقرب ١٨٣/١. اللغة: بُرْثُنْ: قوم ليلَى زوجة الشاعر، وكانوا قد أفسدوها عليه، فقال لهم هذا متعجباً من فعلهم، وجعلهم في الاهتداء إلى إفسادها، والتلطف في تغييرها عليه، واستمالها أهدى من السُّلَيْكِ بن السلَكة في الفلوات، وهو أحد عدائي العرب المشهورين. والمقَابِ: جمع مفردِها وَقَبْ، والمقنب الجماعة من الإبل.

كأنه رأى عجبًا من كثرة خُطابِ لَيْلَى، وإفسادها عليه، فقال: «يا لبرثن» على سبيل التعجب، أي: مثلكم من يُدعى للعظيم.

وقال الخليل^(١): هذه اللامُ بدلٌ من الزيادة اللاحقة في النُدبة آخرَ الاسم من نحو «يا زيدا»، ولذلك تتعاقبان، فلا تدخل اللامُ مع ألف النُدبة، ومَجْراهما واحدٌ، لأنك لا تدعو أحداً منهما ليستجيب في الحال كما في النداء.

وقال الفراء: أصلُ «يا لفلان»: «يا آلَ فلان»، وإنَّما خُفِّفَ بالحذف، وهو ضعيفٌ، لأنَّ «الآلَ» و«الأهلَ» واحدٌ، فلو كان الأصلُ ما ذكره، لجاز أن يقع موقعه الأهلُ في بعض الاستعمال، ولم يَرِدْ ذلك، فاعرفه.

ومن ذلك قولهم في النُدبة: «وَا زيدا»، و«وَا عمراة» موضعه نصبٌ، وهو في تقدير مضموم حيث كان معرفةً مفردًا. وإنَّما قُتِحَ آخره لمجاورة ألف النُدبة كما يُكسَر لمجاورة ياء الإضافة في قولكم: «يا زبدي»، وسيوضح ذلك في موضعه.

= الإعراب: «الخطاب»: اللام: لام الابتداء للتوكيد، خطاب: مبتدأ مرفوع. «ليلى»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعذر. «يا»: حرف نداء وتعجب هنا. «لبرثن»: جار ومجرور متعلقان بـ«يا» أصالة لتضمنها معنى «أدعو»، أو نياحة عن هذا الفعل، أو به مقدراً على اختلاف بين النحاة، وعلامة جزئ «لبرثن» الفتح لأنه ممنوع من الصرف. «منكم»: جار ومجرور متعلقان بحال من «لبرثن» أو بخبر محذوف لمبتدأ محذوف والتقدير: تعجبي منكم. «أدل»: خبر للمبتدأ «خطاب». «وأمضى»: الواو: حرف عطف، أمضى: اسم معطوف على «أدل» مرفوع بالضممة المقدرة على الألف للتعذر. «من سُلَيْك»: جار ومجرور متعلقان بـ«أمضى». «المقائب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «الخطاب ليلى أدل»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يا لبرثن»: اعتراضية اعترضت بين المبتدأ والخبر.

والشاهد فيه: إدخال لام التعجب على «لبرثن» متعجباً منهم لا مستغنياً بهم.

توابع المنادى

فصل

قال صاحب الكتاب: «توابع المنادى المضموم غير المُبْهَم إذا أُفردت حُمِلَتْ على لفظه ومحلّه، كقولك: «يا زيدُ الطويلُ، والطويلُ»، و«يا تميمُ أجمعون، وأجمعين»، و«يا غلامُ بشرٍ وبشراً»، و«يا عمرو والحارثُ، والحارثُ»، وقرأ «وَالظَّيْرُ»^(١) رفعاً ونصباً، إلا البَذْلَ، ونحو «زيد»، و«عمرو» من المعطوفات، فإن حُكِمَهما حُكِمَ المنادى بعينه، تقول: «يا زيدُ زيدُ»، و«يا زيدُ وعمرو» بالضم لا غير، وكذلك: «يا زيدُ أو عمرو»، و«يا زيدُ لا عمرو».

قال الشارح: اعلم أن لك أن تُصِفَ المنادى المفرد إذا كان معرفةً، وتؤكدُه وتُبْدِلُ منه، وتعطفُ عليه بحرفِ العطفِ وعطفِ البيان.

وأما الوصف، فقولك: «يا زيدُ الطويلُ»، لك أن ترفع الصفة حملاً على اللفظ، وتنصبه حملاً على الموضع.

فإن قيل: فهذا المضموم في موضع منصوب، فلم لا يكون بمنزلة «أُمسٍ» في أنه لا يجوز حمل الصفة على اللفظ لو قلت: «رأيتُ زيداً أُمسٍ الدابر» بالخفض على النعت، لم يجز، وكذلك قولك: «مررتُ بعُثْمانَ الظريف» لم تنصب الصفة على اللفظ؟ قيل: الفصل بينهما أن ضمة النداء في «يا زيدُ» ضمة بناء مشبهة لحركة الإعراب. وذلك لأنه لما اطرَد البناء في كل اسم منادى مفرد، صار كالجَلَّة لرفعِهِ، وليس كذلك «أُمسٍ»، فإن حركته متوَعِّلَةٌ في البناء، ألا ترى أن كل اسم مفرد معرفة يقع منادى، فإنه يكون مضموماً، وليس كل ظرف يقع موقع «أُمسٍ» يكون مكسوراً، ألا تراك تقول: «فعلتُ ذلك اليومَ» وأضربُ عمرواً غداً، فلم يجب فيه من البناء ما وجب في «أُمسٍ».

(١) من الآية: ﴿يَا جِبَالُ أَوْبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾ [سبأ: ١٠]. وقراءة الفتح هي المثبتة في القرآن الكريم، وقرأ بالضم أبو عمرو، وعاصم، ويعقوب، وغيرهم.
انظر: البحر المحيط ٧/ ٢٦٣؛ وتفسير القرطبي ١٤/ ٢٦٦؛ والكشاف ٣/ ٢٨١؛ ومعجم القراءات القرآنية ١٤٦/ ٥.

وكذلك «عثمان»، فإنه غير منصرف، وليس كل اسم ممنوعاً من الصرف، ومنه قوله [من الرجز]:

١٩١- يا حَكَمُ الوارثُ عن عَبيدِ المَليكِ

رفع الصفة على اللفظ، وهو الأكثر في الكلام.

وتقول في التأكيد بالمفرد: «يا نَمِيمُ أجمعون، وأجمعين»، إن شئت رفعت على اللفظ، وإن شئت نصبت على الموضع. فحكم التأكيد كحكم الصفة، إلا أن الصفة يجوز فيها النصب على إضمار «أعني»، ولا يجوز مثل ذلك في «أجمعين».

وأما عطف البيان، فإنه يكون بالأسماء الجامدة كالأعلام تكون كالشرح له، والبيان كالتأكيد والبدل، فتقول: «يا غلامٌ بِشْرٌ وبشراً»، الأول محمولٌ على اللفظ، والثاني محمولٌ على الموضع، وقد أنشدوا بيت رؤبة [من الرجز]:

١٩٢- إني وأسطارٍ سَطِرْنَ سَطْرًا لَقائِلٌ يا نَضْرُ نَضْرُ نَضْرًا

١٩١ - التخريج: الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١١٨؛ وشرح شواهد المغني ٥٢/١؛ وللعجاج في اللمع في العربية ص ١٩٤؛ وبلا نسبة في الإنصاف ص ٦٢٨؛ والخصائص ٣٨٩/٢، ٣٣٢/٣؛ والمعاني الكبير ص ٨٧٠؛ والمقتضب ٢٠٨/٤.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «حكم»: منادى مفرد علم مبني على الضم في محل نصب. «الوارث»: نعت لـ «حكم» إما مرفوع تبعاً للفظ، وإما منصوب تبعاً للمحل. «عن»: حرف جر. «عبد»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلقان بـ «الوارث»، وهو مضاف. «الملك»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسكن للضرورة الشعرية.

والشاهد فيه قوله: «يا حكم الوارث» فإن «حكم» منادى مبني على الضم، و «الوارث» نعت مقترن بـ «أل»، وقد روي بالرفع والنصب، فدل مجموع الروایتين على أن النعت إذا كان بهذه المنزلة مقترناً بـ «أل»، وكان المنادى مبنياً، جاز في النعت الوجهان.

١٩٢ - التخريج: الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٧٤؛ وخزانة الأدب ٢١٩/٢؛ والخصائص ٣٤٠/١؛ والدرر ٢٢/٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٤٣؛ والكتاب ١٨٥/٢، ١٨٦؛ ولسان العرب ٢١١/٥ (نصر)؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٩٧؛ والأشباه والنظائر ٨٦/٤؛ والدرر ٢٦/٦؛ ولسان العرب ٣٦٣/٤ (سطر)؛ والمقاصد النحوية ٢٠٩/٤؛ والمقتضب ٢٠٩/٤؛ وجمع الهوامع ١/٢٤٧، ١٢١/٢.

اللغة والمعنى: الأسطار: ج السطر. نصر: هو نصر بن سيار.

يقول: أقسم بأسطار سَطِرْنَ سَطْرًا بأنه مينادي نصرًا لبعطيه ويساعده.

الإعراب: «إني»: حرف مشبّه بالفعل، والياء: ضمير في محل نصب اسم «إن». «وأسطار»: الواو: للقسم حرف جر، أسطار: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلقان بفعل القسم المحذوف تقديره: «أنسم». «سَطِرْنَ»: فعل ماضٍ للمجهول، والنون: نائب فاعل. «سَطْرًا»: مفعول مطلق منصوب. «لقائِلٌ»: اللام: المزحلقة، قائل: خبر «إن» مرفوع. «يا»: حرف نداء. «نصر»: منادى مفرد علم مبني على الضم في محل نصب على النداء. «نصر»: عطف بيان على «نصر» مرفوع =

ف«نصر» الثاني محمول على لفظ الأول، والثالث محمول على الموضع، كما تقول: «يا زيدُ العاقلُ، والعاقلُ»، لأنَّ مجزى عطف البيان والنعت واحد.

وقد أنشدوا البيت على ثلاثة أوجه: «يا نصرُ نصرُ نصرًا»، وهو اختيار أبي عمرو، و«يا نصرُ نصرًا نصرًا»، لجزي المنصوتين مجزى صفتين منصوبتين بمنزلة «يا زيدُ العاقلُ اللَّيبُ». وكان المازني يقول: «يا نصرُ نصرًا نصرًا» ينصبهما على الإغراء، لأنَّ هذا نصرُ حاجب نصر بن سيار كان حجب روبة ومنعه من الدخول، فقال: اضرب نصرًا أو لمة.

ويروى: «يا نصرُ نصرُ نصرًا» بجعل الثاني بدلًا من الأول، ولذلك لم يُنَوَّنْ، والثالث منصوب على المصدر، كأنه قال: انصُرني نصرًا، وسيوضح أمرُ البدل وعطف البيان في موضعهما من هذا الكتاب، إن شاء الله تعالى.

وأما العطف بحرف، فنحو: «يا عمرو والحارثُ والحارثُ»، إذا عطف اسمًا فيه الألف واللام على مفرد، جاز فيه وجهان: الرفع والنصب. تقول في الرفع: «يا زيدُ والحارثُ»، وهو اختيار الخليل وسيبويه والمازني^(١)، وقرأ الأعرج: «يا جبالُ أوبي معهُ والطيرُ»^(٢).

وتقول في النصب: «يا زيدُ والحارثُ»، وهو اختيار أبي عمرو ويونس، وعيسى بن عمر، وأبي عمر الجرمي، وقراءة العامة: «يا جبالُ أوبي معهُ والطيرُ» بالنصب.

وكان أبو العباس المبرد يرى أنك إذا قلت: «يا زيدُ والحارثُ»، فالرفع هو الاختيار عنده، وإذا قلت: «يا زيدُ، والرجلُ»، فالنصب هو المختار، وذلك أنَّ «الحارثُ»،

= باعتبار لفظه. «نصرًا»: عطف بيان على «نصر» باعتبار المحل. وجملة «إنِّي وأسطار»: الاسمية لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة «... أسطار»: الفعلية لا محل لها من الإعراب لأنها اعتراضية. وجملة «سطرون مطرًا»: الفعلية في محل جر نعت لـ «أسطار». وجملة «يا نصر...»: الفعلية في محل نصب مفعول به. والشاهد فيه قوله: «يا نصر نصر نصرًا»، فإنَّ قوله: «نصر» الأول منادى، وقوله: «نصر» الثاني عطف بيان عليه باعتبار لفظه، وقوله: «نصرًا» الثالث عطف بيان عليه باعتبار محله، ولا يجوز في الثاني أو الثالث أن يُجْعَلَ بدلًا من المنادى، وذلك لأنَّ البدل على نية تكرار العامل، فلو أدخلت حرف النداء على واحد من هذين، لما جاز رفع الأول ونصب الثاني، إذ كل واحد منهما علم مفرد، والعلم المفرد إذا دخل عليه حرف النداء، وجب بناؤه على الضم، لكنَّ عطف البيان ليس كذلك، بل يجوز فيه الإتيان على اللفظ فرفع، والإتيان على المحل فنصب.

(١) الكتاب ١٨٦/٢، ١٨٧.

(٢) سبأ: ١٠. وهذا قراءة وقد تقدّم تخريجها منذ قليل.

و«حارئاً» عَلَّمان، وليس في الألف واللام معنى سيؤى ما كان قبل دخولهما، والألف واللام في «الرجل» قد أفادت معنى، وهو معاقبة الإضافة، فلما كان الواجب في الإضافة النصب، كان المختار، والوجه مع الألف واللام النصب أيضاً، لأنهما بمنزلة الإضافة.

فإن عطفت اسماً مفرداً عَلَّماً على مثله، نحو: «يا زيد وعمرو»، لم يكن فيه إلّا البناء، لأنَّ العلة الموجبة لبناء الاسم الأوّل موجودة في الثاني، لأنَّ حرف العطف أَشْرَكَ الثاني في حكم الأوّل. ولذلك لو أبدلت الثاني من الأوّل، وهو مفرد، لم يكن فيه إلّا البناء والضمّ، نحو: «يا زيد زيد»، و«يا أخانا خالد»، لأنَّ عبارة البدل أن يحلَّ محلَّ الأوّل، ولو أحللتَه محلَّ الأوّل، لم يكن فيه إلّا البناء، ولذلك استثناءه، فقال: إلّا البدل.

وقوله: «ونحو زيد وعمرو» يعني في العطف بالحرف، ويُمثله بقوله: «يا زيد وعمرو» و«يا زيد أو عمرو»، و«يا زيد لا عمرو» يُشير إلى أن جميع حروف العطف في ذلك سواء، وإن اختلفت معانيها.

وإن كان المنادى مُبْنِياً كان حكمه كحكم غير إلّا أنّه يوصف بالرجل، وما أشبهه من الأجناس، فنقول: «يا أيُّها الرجل أقبل»، فيكون «أيُّ»، و«الرجل» كاسم واحد، فـ«أيُّ» مدعو، والرجل نعت، ولا يجوز أن يُفارقه النعت، لأنَّ «أيُّ» اسم مبهم لم يُستعمل، إلّا بصلة، إلّا في الاستفهام، والجزاء، فلما لم يوصل، ألزم الصفة لتبيينه كما تُبينه الصلة، وقد أجاز المازني نصب ذلك حملاً على الموضع قياساً على غير المبهم، والصواب ما ذكرنا للمانع المذكور.



قال صاحب الكتاب: «وإذا أضيفت فالتنصب، كقولك: يا زيد ذا الجَمَةِ»، وقوله [من الطويل]:

١٩٣- أزيدُ أخا وزقاء [إن كنتَ ثائراً فقد عرَضْتَ أحناء حق فخاصِم]

١٩٣ - التخريج: البيت بلا نسبة في لسان العرب ٢٠٤/١٤ (حنا)؛ واللمع ص ١٩٣؛ والكتاب ١٨٣/٢.

الإعراب: «أزيدُ»: الهمزة: حرف نداء، و«زيد»: منادى مفرد علم مبني على الضم في محل نصب. «أخا»: بدل من «زيد» منصوب على المحل، وهو مضاف. «وزقاء»: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف. «إن»: حرف شرط جازم. «كنتَ»: فعل ماض ناقص مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع اسم «كان». «ثائراً»: خبر «كان» منصوب بالفتحة. «فقد»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، و«قد»: حرف تحقيق. «عرَضْتَ»: فعل ماض مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. «أحناء»: فاعل مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «حق»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «فخاصِم»: الفاء: حرف استئناف، =

«يا خالدُ نفسه»، و«يا تميمُ كُلَّكم»، و«يا بشرُ صاحبَ عمرو»، و«يا غلامُ أبا عبد الله»، و«يا زيدُ وعبدُ الله».



قال الشارح: وإن كان التابع مضافاً، لم يكن فيه إلاّ النصب، صفةً كان أو غيرَ صفة، مثالُ الصفة: «يا زيدُ ذا الجمّة»، و«يا زيدُ أخانا». قال الشاعر [من الطويل]:

أزيدُ أخوا ورّقاء إن كنتَ ثائراً فقد عرضتُ أخناء حقّ فخاصمٍ

الشاهد فيه نصبُ الصفة لأنها مضافة. ورقاء: حيّ من قبس. والثائر: طالبُ الدم. يقول: إن كنتَ طالباً لثأرك، فقد أمكنك ذلك فاطلبه، وخاصم فيه. والأخناء: الجوانب، وهي جمعُ جنو. ولا يجوز رفعُ هذه الصفة بحال، لأنّ المنادى إذا وُصف بالمضاف لم يكن فيه إلاّ النصب، وذلك من قبيل أن الصفة من تمام الموصوف، لأنها مخصصة للموصوف موضحة له، كنخبيص الألف واللام في نحو: «الرجل»، و«الغلام». ولذلك لا يجوز تقديمها عليه. ويؤيد عندك أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾^(١). فدخل الفاء في خبر «الموت» دليل على اتحاد الصفة والموصوف، ألا ترى أنك لو قلت: «إن الرجل فإنه ملائيك» لم يجز، وإنما جاز في الآية، لأنك وصفته بقولك: «الذي تفرون منه». والفاء تدخل في خبر الموصول بالفعل، فلما وصفا «الموت» بما يجوز دخول الفاء في خبره، جاز دخولها في خبر موصوفه. وإذا كانت منزلتها من الموصوف هذه المنزلة، جاز أن يعتبر فيها من الحكم ما يُعتبر فيه، فكما لم يكن في المنادى إذا كان مضافاً إلاّ النصب، نحو: «يا غلامُ زيد»، كذلك لا يكون في صفة المنادى إذا كانت مضافةً غيره، كقولك: «يا زيدُ أخانا». ولم يجز أن تقول: «يا زيدُ أخونا»، و«يا بكرُ صاحبِ بشر»، فترفع حملاً على اللفظ، كما فعلت في المفرد حيث قلت: «يا زيدُ العاقل».

= «خاصم»: فعل أمر مبني على السكون، وحرك بالكسر للضرورة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت.

وجملة «أزيد»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إن كنت ثائراً فقد عرضت أخناء حق»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «عرضت أخناء حق»: جواب شرط جازم مقترن بالفاء محلها الجزم. وجملة «خاصم»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أخا» حيث نصب تابع المنادى، لأنه، أي: التابع، مضاف.

وكذلك إن أُنكِدَتْ، فقلت: «يا زيدُ نفسَه»، و«يا تميمُ كُلَّكم»، و«يا قيسُ كُلَّكم»، فتنصب، لأن مجزى التأكيد مجزى النعت، فلذلك استريا في الحكم، وجاز أن تقول: «كُلَّكم» بلفظ الخطاب، لأن المنادى مخاطبٌ. وجاز أن تقول: «كُلَّهم» بلفظ الغيبة لأن المنادى، وإن كان مخاطبًا، إلا أن لفظ الاسم الظاهر موضوعٌ للغيبة. ألا تراك تقول: «زيدُ فَعَلَ» ولا تقول: «فعلتُ»، وإن كنتَ مخاطبَ زيدًا المذكورَ. وتقول: «يا بشرُ صاحبَ عمرو»، و«يا غلامُ أبا عبدِ الله» تنصب الثاني لا غير، سواء جعلته عطفَ بيان، أو بدلًا، لأن عطفَ البيان حكمه الصفة، والصفة، إذا كانت بمضاف، لم يكن إلا منصوبًا، فكذلك عطفَ البيان. والبدل عبرته أن يحلَّ محلَّ الأول، وأنت لو أحلته محلَّ الأول، وأوَلَيْتَه حرفَ النداء، وهو مضاف، لم يكن إلا نصبًا، وكذلك إذا عطفت على المنادى المفرد مضافًا، لم يكن إلا نصبًا، نحو: «يا زيدُ، وعبدُ الله»، لأن المعطوف شريكُ المعطوف عليه. فكما أن الأول إذا كان مضافًا لم يكن إلا منصوبًا، فكذلك الثاني، لأنه شريكه في العامل.

فصل

[حكم «ابن» و«ابنة» إذا وقعا وصفين للمنادى المفرد العلم]

قال صاحب الكتاب: «والوصف بِـ«ابن» و«ابنة» كالوصف بغيرهما إذا لم يقعا بين علمين، فإن وقعا، أتبت حركة الأول حركة الثاني كما فعلوا في «ابنهم» و«امريء»، تقول: «يا زيدُ ابنَ أخينا»، و«يا هندُ ابنةَ عاصم».

قال الشارح: إذ وُصف الاسم المنادى المفرد العلم بِـ«ابن» أو «ابنة» كان حكمهما كحكم غيرهما من الأسماء المضافة إذا وُصف بها من استحقاق الإعراب بالنصب، نحو: «يا زيدُ ابنَ أخينا» بضم الأول، لأنه منادى مفرد علم، وينصب الصفة، لأنها مضافة، كما قلت: «يا زيدُ ذا الجُمة». وإن وصفت بهما علمًا مضافين إلى علم أو كنية أو لقب، نحو: «يا زيدُ بنَ عمرو»، و«يا جعفرَ بنَ أبي خالد»، و«يا زيدُ بنَ بطة»، كانت الصفة منصوبة على كل حال، وجاز في المنادى وجهان:

أحدهما: الإتياع، وهو أن تقول «يا زيدُ بنَ عمرو»، فتتبع حركة الدال فتحة النون، وحققها الضم، وهو غريب، لأن حق الصفة أن تتبع الموصوف في الإعراب، وههنا قد تبع الموصوف الصفة. والعلّة في ذلك أنك جعلتهما لكثرة الاستعمال كالاسم الواحد، إذ كل إنسان معزّو إلى أبيه علمًا كان أو كنية أو لقبًا، فيوصف بذلك، فجُعلا كالاسمين اللذين رُكب أحدهما مع الآخر. قال الشاعر [من الرجز]:

١٩٤- يا حَكَمَ بْنَ الْمُنْذِرِ بْنِ الْجَارُودِ [سراديق المجد عليك ممدود]
 ففتح ميم «حَكَم» مع أنه منادى مفرد معرفة، وذلك لأنهم جعلوهما كالاسم
 الواحد. فلما فتحوا نون «ابن» من حيث كان مضافاً، فتحوا أيضاً ميم «حَكَم»، لأنهم لما
 أضافوا «ابنًا» كأنهم قد أضافوا ما قبله، ولذلك من شدة انعقادهما شبه سيبويه^(١) حركة
 الدال من «زيد» بحركة الراء من «امرئ» وحركة النون من «ابنيم». فكما أنَّ الراء من
 «امرئ» تابعة للهمزة، والنون في «ابنم» تابعة للميم، كذلك أتبعوا الدال من «يا زيد بن
 عمرو» النون من «ابن»؛ لأنَّ الصفة والموصوف كالصلة والموصول، وانضاف إلى ذلك
 كثرة الاستعمال، فقوي الاتحاد، ولذلك لا يحسن الوقف على الاسم الأول، ويبدأ
 بالثاني، فيقال: «ابن فلان».

والوجه الثاني: أن تقول: «يا زيد بن عمرو» بضم الدال من «زيد» على الأصل، لا
 تُنْبِئُهَا فَتَحَةُ النون من «ابن عمرو»، وهي لغة فاشية، فعلى هذا يكون الألف من «عيسى»
 في قوله: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ لِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾^(٢) على القول الأول، في تقدير مفتوح، وعلى القول
 الثاني، في تقدير مضموم، فاعرفه.



١٩٤ - التخريج: الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٧٢؛ وللكذاب الحرمازي في شرح أبيات سيبويه ١/
 ٤٧٢؛ والشعر والشعراء ٦٨٩/٢؛ والكتاب ٢٠٣/٢؛ ولرؤية أو للكذاب الحرمازي في شرح
 التصريح ١٦٩/٢؛ ولسان العرب ١٥٨/١٠ (سردق)؛ والمقاصد النحوية ٢١٠/٤؛ وبلا نسبة في
 رصف المباني ص ٣٥٦؛ وسر صناعة الإعراب ٥٢٦/٢؛ والمقتضب ٢٣٢/٤.
 شرح المفردات: حكم بن المنذر: أحد أمراء البصرة في عهد هشام بن عبد الملك. الجارود: من
 الجرد، لُقِبَ به جَدُّ الممدوح لإغارته على قوم، فشبهوه بالليل. السراديق: الخباء.
 المعنى: يمدح الراجز الحكم بن المنذر بأنه عالي المنزلة، وسامي القدر، وميمون الطلعة.
 الإعراب: «يا»: حرف نداء. «حَكَم»: منادى يجوز بناؤه على الضم أو الفتح. «بن»: نعت «حَكَم»
 منصوب، تبعه في المحل، وهو مضاف. «المنذر»: مضاف إليه مجرور. «بن»: نعت «المنذر»
 مجرور، وهو مضاف. «الجارود»: مضاف إليه مجرور، وسكن للضرورة الشعرية. «سراديق»: مبتدأ
 مرفوع، وهو مضاف. «المجد»: مضاف إليه مجرور. «عليك»: جار ومجرور متعلقان بـ «ممدود».
 «ممدود»: خبر المبتدأ مرفوع، وسكن للضرورة الشعرية.
 وجملة النداء «يا حكم»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «سراديق... ممدود»: استئنافية
 لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «يا حكم» بجواز البناء على الضم والفتح لاتصاله بـ «ابن» المضافة إلى علم.

(١) الكتاب ٢٠٣/٢، ٢٠٤.

(٢) المائدة: ١١٠.

[«ابن» و«ابنة» في غير النداء]

قال صاحب الكتاب: «وقالوا في غير النداء أيضًا إذا وصفوا: «هذا زيدُ ابنُ أخينا، وهذا ابنةُ عمِّنا»، و«هذا زيدُ بنُ عمرو وهذا بنتُ عاصم»، وكذلك النصبُ والجرُّ، فإذا لم يصفوا، فالتنوينُ لا غيرُ. وقد جوزوا في الوصفِ التنوينُ في ضرورة الشعر، كقوله [من الرجز]:

جاريةٌ من قيسِ ابنِ ثعلبةٍ ١٩٥-

قال الشارح: قد جروا على هذه القاعدة في غير النداء أيضًا، لا فَرَقَ بين النداء وغيرِ النداء في هذا الحكم. وذلك أنه لما كثر إجراء «ابن» صفةً على ما قبله من الأعلام، إذا كان مضافًا إلى عَلمٍ أو ما يجري مجرى الأعلام من الكُنَى والألقاب، نحو: «زيد بن عمرو»، و«أبي بكر بن قاسم»، و«سعيد بن بطة»، و«عبد الله بن الدُمينة». فلما كان «ابن» لا ينفك من أن يكون مضافًا إلى «أب» أو «أم» وكثر استعماله، استجازوا فيه من التخفيف ما لم يستجيزوه مع غيره، فحذفوا ألفَ الوصل من «ابن»، لأنه لا يقوى فصله مما قبله، إذ كانت الصفةُ والموصوفُ عندهم كالشيء الواحد، وهي مضارعةٌ للصلة والموصول من وجوه تُذكر في موضعها. وحذفوا تنوينَ الموصوفِ أيضًا، كأنهم جعلوا الاسمَين اسمًا واحدًا لكثرة الاستعمال، وأتبعوا حركةَ الاسمِ الأول حركةَ الاسمِ الثاني. ولذلك شبهه سيبويه بـ«افرىء» و«إنهم» في كونِ حركةِ الراءِ تابعةً لحركةِ الهمزة وحركةِ النونِ في «ابنم» تابعةً لحركةِ الميمِ على ما تقدم.

فإذا قلت: «هذا زيدُ بنُ عمرو، وهذا ابنةُ عاصم» فـ«هَذَا» مبتدأ و«زيد» الخبر، وما بعده نعتُه، وضمةُ «زيد» ضمةُ إنباع، لا ضمةُ إعراب؛ لأنك عقدت الصفةَ والموصوفَ وجعلتهما اسمًا واحدًا، وصارت المعاملةُ مع الصفة، والموصوفُ كالصدر له. ولذلك لا يجوز السكوتُ على الأول. وكذلك النصبُ، تقول: «رأيتُ زيدَ بنَ عمرو»، فتفتح الدالَّ إنباعًا لفتحِ النون. وتقول في الجر: «مررتُ بزيدِ بنِ عمرو»، فتكسر الدالَّ من «زيد»

١٩٥ - التخريج: الرجز للأغلب المعجلن في ديوانه ص ١٤٨؛ وخزانة الأدب ٢/٢٣٦؛ والدرر ٣/٣٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٣١٢؛ والكتاب ٣/٥٠٦؛ ولسان العرب ١/٢٣٨ (ثعلب)؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/٤٩١؛ ورسر صناعة الإعراب ٢/٥٣٠؛ وشرح التصريح ٢/١٧٠؛ ولسان العرب ١/٦٥٩ (قَب)؛ وجمع الهوامع ١/١٧٦.

الإعراب: «جارية»: خبر لمبتدأ محذوف مرفوع بالضمه. «من قيس»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لـ «جارية». «ابن»: صفة مجرووة بالكسرة وهو مضاف. «ثعلبة»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضًا من الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، وسكنَ لضرورة الشعر.

وجملة هي جارية: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «من قيس» حيث نون «قيس»، وهو الموصوف بـ «ابن»، وذلك لضرورة الشعر.

إتباعاً لكسرة النون من «ابن عمرو». وقد ذهب بعضهم إلى أن التنوين إنما سقط لالتقاء الساكنين: سُكُونُهُ، وسُكُونُ الْبَاءِ بعده. وهو قولٌ فاسدٌ، لأنه قد جاء عنهم: «هذه هندُ بنتُ عمرو»، فيُحذفُ التنوين، وإن لم يَلْقَ ساكناً بعده، فعُلِمَ بذلك أن حَذَفَ التنوين إنما كان لكثرة استعمالِ «ابن».

فإن لم تُضِفْ «ابنًا» إلى عَلَمٍ، نحو: «هذا زيدُ ابنُ أخينا، وهذه هندُ ابنةُ عمنا»، لم نحذفِ التنوين، وأثبتتِ الهمزة خطأً، لأنه لم يكثر استعمالُه كثرةً إضافته إلى العَلَمِ. وكذلك إذا لم يصفوا به وجعلوه خبراً، لم يُحذفِ التنوين، وأثبتتِ همزةُ الوصل خطأً، فنقول: «زيدُ ابنُ عمرو»، فيكون «زيدٌ» مبتدأ، و«ابنُ عمرو» الخبر، ومثله «إنَّ بكرًا ابنُ جعفر»، و«ظننْتُ محمدًا ابنَ علي»، وكذلك إن ثنيت، فقلت: «ضربتُ الزيدَينِ ابني جعفر». أثبتتِ الألفُ والنونَ لوجهين:

أحدهما: أنه لم يكثر ذلك في التثنية كثرته في الأفراد.

والثاني: أنه لم يَبَيَّنْ بالتثنية عَلَمًا، وصار تعريفُه بالألف واللام، نحو: الرجل، والغلام، فأما قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾^(١)، فقد قُرئَ بالتنوين وبغير التنوين^(٢) فمن تَوَنَّنَ جعله مبتدأ و«ابنُ الله» الخبر حكايةً عن مقالِ اليهود، ومن حذفِ التنوينَ منه جعله وصفًا، وقدّر مبتدأً محذوفًا، تقديرُه: هو عُزَيْرُ بْنُ اللَّهِ، فيكون «هُوَ» مبتدأ، و«عزيرُ» الخبر، و«ابنُ الله» صفته. وهذا فيه ضعفٌ، لأنَّ «عزيرًا» لم يتقدّم له ذكرٌ فَيُكْنَى عنه. والأشبهُ أن يكون أيضًا خبرًا إلا أنه حُذِفَ منه التنوين لالتقاء الساكنين من قبيل الضرورة، وله نظائرٌ، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾^(٣) بخذفِ التنوين من «أحد»، ومنه ما زواه أبو العباس عن عُمارة بن عَقِيل أنه قرأ: ﴿وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾^(٤) بنصب «النهار» على إرادة التنوين، ومنه قول الشاعر [من المتفارب]:

١٩٦- فَأَلْفَبَيْتَهُ غَيْرَ مُسْتَعِينٍ وَلَا ذَاكِرِ السَّلَةِ إِلَّا قَلِيلًا

(١) التوبة: ٣٠.

(٢) قراءة التنوين هي قراءة الجمهور، وقرأ ابن عامر وابن كثير وحزمة ونافع وأبو عمرو بغير تنوين. انظر: البحر المحيط ٣١/٢؛ والكشاف ١٨٥/٢؛ والنشر في القراءات العشر ٢٧٩/٢؛ ومعجم القراءات القرآنية ١٤/٣.

(٣) الإخلاص: ١ - ٢ وهي قراءة أبي عمرو ويونس والحسن وغيرهم. انظر: البحر المحيط ٥٢٨/٨؛ وتفسير الطبري ٢٢٢/٣٠؛ والكشاف ٢٩٨/٤؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢٧١/٨.

(٤) يس: ٤٠. وهذه قراءة عُمارة بن عَقِيل.

انظر: البحر المحيط ٣٣٨/٧؛ وتفسير القرطبي ٣٣/١٥؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢٠٩/٥.

١٩٦ - التخریج: البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ٥٤؛ والأغاني ٣١٥/١٢؛ والأشياء والنظائر ٢٠٦/٦؛ وخزانة الأدب ٣٧٤/١١، ٣٧٥، ٣٧٨، ٣٧٩؛ والدرر ٢٨٩/٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١٩٠/١؛ وشرح شواهد المغني ٩٣٣/٢؛ والكتاب ١٦٩/١؛ ولسان العرب ٥٧٨/١ (عتب)، ١١/ =

أراد: ولا ذاكر الله إلا قليلاً، بالتنوين، ولذلك نصب إلا أنه حذف التنوين لالتقاء الساكنين.

وقوله: «وقد جوزوا في الوصف التنوين في ضرورة الشعر» بمعنى أنهم قد أجازوا فيما حذفوا منه التنوين، وذلك إذا وقع «ابن» وصفاً بين علمتين نحو قول الشاعر [من الرجز]:

جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسِ بْنِ ثَعْلَبَةَ كَأَنَّهَا جَلْبَتُ سَيْفٍ مُذْهَبَةٌ^(١)

البيت للأعْلَبِ العَجَلِي، وقَيْسُ بْنُ ثَعْلَبَةَ بن عَكَابَةَ: قبيلة عظيمة معروفة، وقال الحُطَيْطَةُ [من الطويل]:

١٩٧- فَإِنْ لَا يَكُنْ مَالٌ بُشَابُ فَإِنَّهُ سَبَأَتْنِي ثَنَائِي زَيْدًا إِنْ مَهْلَهْلٍ

= ٤٤٧ (عسل)؛ والمقتضب ٣١٣/٢؛ والمنصف ٢٣١/٢؛ وبلا نسبة في رصف المياني ص ٤٩، ٣٥٩؛ وسر صناعة الإعراب ٥٣٤/٢؛ ومجالس ثعلب ص ١٤٩؛ ومغني اللبيب ٥٥٥/٢؛ وجمع الهوامع ١٩٩/٢.

اللغة: ألفيته: وجدته. مستعجب: طالب العتي، وهي الرضا.

المعنى: ما لي أراه غير مكثر وغير طالب الرضا والصفح، ولا مستغفراً لله ولا ذاكره إلا قليلاً؟
الإعراب: «ألفيته»: الفاء: بحسب ما قبلها، و«ألفيته»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به أول. «غير»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف. «مستعجب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «ولا»: الواو: حرف عطف، و«لا»: حرف زائد لتأكيد النفي. «ذاكر»: اسم معطوف على «غير» منصوب. «الله»: لفظ الجلالة مفعول به لاسم الفاعل «ذاكر» منصوب. «إلا»: حرف حصر. «قليلاً»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة. وجملة «ألفيته»: بحسب ما قبلها.

والشاهد فيه قوله: «لا ذاكر الله» حيث أراد «ذاكر الله»، فحذف التنوين للضرورة، لا للإضافة، ولهذا نصب لفظ الجلالة «الله» بـ «ذاكر».

(١) تقدم بالرقم ١٩٥.

١٩٧ - التخريج: البيت للحطيط في ديوانه ص ١٧٢؛ وسر صناعة الإعراب ٥٣٢/٢.

الإعراب: «فإن»: الفاء: بحسب ما قبلها، إن: حرف شرط جازم. «لا»: حرف نفي. «يكن»: فعل مضارع تام مجزوم لأنه فعل الشرط، وعلامته السكون الظاهر. «مال»: فاعل «يكن» مرفوع بالضمة. «بشاب»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمة، ونائب فاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره، هو. «فإنه»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «إنه»: حرف مشبه بالفعل، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب اسمها. «سيأتي»: السين: حرف تنفيس واستقبال، ويأتي: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل. «ثنائي»: فاعل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «زيداً»: مفعول به منصوب بالفتحة. «ابن»: صفة منصوبة بالفتحة، وهو مضاف. «مهلهل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

ومن فعل ذلك لزمه إثبات الألف في الخطّ، والجيد في البيتين أن يكون أراد البدل لا الوصف، ليخرج عن عهدّة الضرورة.

= وجملة «فإن لا يكن...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يكن مال» لا محلّ لها من الإعراب لأنها جملة الشرط غير الظرفيّة. وجملة «يثاب»: في محل رفع نعت لـ «مال». وجملة «فإنه سيأتي»: في محلّ جزم جواب الشرط المقترن بالفاء. وجملة «سيأتي»: في محل رفع خبر «إن». والشاهد فيه قوله: «زيدًا ابن مهلهل» حيث وقع «ابن» وصفًا بين علمين، فلم ينوّن، وأثبتت ألفه خطأ.

المنادى المبهم

فصل

قال صاحب الكتاب: «والمنادى المُبْهَم شيْتان: «أَيُّ»، و«اسمُ الإشارة»، ف«أَيُّ» يوصَف بشيئين: بما فيه الألفُ واللامُ مُفَحَّمةٌ بينهما كلمةُ التنبيه، وباسم الإشارة، كقولك: «يا أَيُّها الرجلُ»، و«يا أَيُّهَذَا». قال ذو الرُّمَّة [من الطويل]:

١٩٨- ألا أَيُّهَذَا البَاخِعُ الوَجِدُ نَفْسَهُ [لشيءٍ نَحَثُهُ عن يديه المقادِرُ]
واسمُ الإشارة لا يوصَف إلا بما فيه الألف واللام، كقولك: «يا هذا الرجلُ»، و«يا هؤلاء الرجالُ». وأشدُّ سيوياً لَحْزَرُ بن لُوْذَانَ [من الكامل]:

١٩٩- يا صاحِ يا ذا الضامِرِ العَنَسِ [والرَّحِلِ ذي الأنساعِ والجلَسِ]

١٩٨ - التخریج: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٠٣٧؛ ولسان العرب ٥/٨ (بخع)؛ والمقاصد النحوية ٢١٧/٤؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/٤٧٤؛ وشرح الأشموني ٢/٤٥٣؛ ولسان العرب ٣١٢/١٥ (نحا)؛ والمقتضب ٤/٢٥٩.

اللغة: الباخع: الهالك. الوجد: شدة الشوق. نحته: صرفته.

الإعراب: «ألا»: حرف استفتاح وتنبيه. «أَيُّهَذَا»: «أَيُّ» منادى مبني على الضم في محل نصب، و«ها» حرف تنبيه، و«ذا»: اسم إشارة في محل رفع نعت «أَيُّ». «الباخع»: بدل من «ذا»، أو نعت «أَيُّ» مرفوع. «الوجد»: فاعل اسم الفاعل «الباخع» مرفوع. «نفسه»: مفعول به، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. و«الوجد»: (بالنصب) مفعول لأجله. «لشيء»: جار ومجرور متعلقان بـ «الباخع». «نحته»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «عن يديه»: جار ومجرور متعلقان بـ «نحته»، والمجرور مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «المقادِرُ»: فاعل مرفوع بالضمّة.

وجملة النداء ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «نحته»: في محل جر نعت «شيء».

والشاهد فيه قوله: «ألا أَيُّهَذَا الباخع» حيث وصف الاسم المبهم «أَيُّ» باسم الإشارة «ذا»، ووصف اسم الإشارة بمعرفة هي «الباخع».

١٩٩ - التخریج: البيت لخالد بن مهاجر في الأغاني ١٠/١٠٨، ١٠٩، ١٣٦؛ ولحزَرُ بن لُوْذَانَ في خزائن الأدب ٢/٢٣٠، ٢٣٣؛ والكتاب ٢/١٩٠؛ وبلا نسبة في الخصائص ٣/٣٠٢؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٤٠؛ وشرح قطر الندى ص ٢١١؛ ومجالس ثعلب ١/٣٣٣، ٢/٥١٣؛ والمقتضب ٢/٥٤، ٢٢٣/٤؛ والمقرب ١/١٧٩.

اللغة: الضامر: قليل اللحم، وفي المطي: كناية عن كثرة الأسفار. العنس: الناقة الشديدة. الرحل: =

ولعبيد [من الكامل]:

٢٠٠- يا ذا المَخَوْفُنا بِمَقْتَلِ شَيْخِهِ [حَجَرِ تَمْنِي صاحب الأحلام]

قال الشارح: المُبْهَم في النداء شيثان: أحدهما «أَيُّ»، والثاني: اسم الإشارة. فأما

= ما بوضع على ظهر المطبّة لتركب. الأنساع: ج النسع، وهو سير يربط به الرجل. الحلس: كساء يوضع على ظهر المطبّة تحت البرذعة.

المعنى: يا صاحبي، يا صاحب الناقة الشديدة التي أهزلها السفر الطويل والترحال المتواصل، والرجل المشدود يسير عريض فوق الحلس.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «صاح»: منادى مرخم، أصله «صاحب» مبني على الضم في محل نصب. «يا»: حرف نداء. «ذا»: اسم إشارة منادى مبني في محل نصب. «الضامر»: صفة «ذا» ويجوز فيها الرفع إتباعاً له على اللفظ، أو النصب إتباعاً له على المحل، وهو مضاف. «العنس»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «والرّحل»: الراو: حرف عطف، و«الرجل»: معطوف على «العنس» مجرور بالكسرة. «ذي»: نعت «الرجل» مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. «الأنساع»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «والحلس»: الراو: حرف عطف، و«الحلس»: معطوف على «الأنساع» مجرور بالكسرة.

وجملة «يا صاح»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يا ذا الضامر»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «يا ذا الضامر العنس» فإن «ذا» منادى مبني، و«الضامر» صفة مفترنة بـ «أل». وقد روي قوله: «الضامر» بالرفع والنصب، قدل مجموع الروايتين على أن الصفة إذا كانت بهذه المنزلة جاز فيها الوجهان.

٢٠٠- التخرّيج: البيت لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص ١٣٠؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢١٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٤٥؛ والكتاب ٢/ ١٩١.

اللغة: واضحة.

المعنى: يخاطب الشاعر امرأ القيس بن حجر، وكان امرؤ القيس قد توعد بني أسد الذين قتلوا أباه. يقول: ما تمنيت لن يقع فهو أضغاث أحلام.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «ذا»: اسم إشارة مبني على السكون في اللفظ، ولو كان كان معرباً لبني على الضم كالمفرد، محله النصب. «المخوفنا»: صفة لـ «ذا» لأنه في الأصل مبني على الضم، وهو مضاف، و«نا»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. هذا توجيه سيبويه ومن وافقه، ففي «المخوفنا» أقوال أخرى عرضها البغدادي في الخزانة ٢/ ٢١٢، ٢٢٩، ٢٣٠. «بمقتل»: جاز ومجرور متعلقان بـ «المخوف»، وهو مضاف. «شيخه»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «حجر»: بدل من «شيخه» مجرور بالكسرة. «تمني»: مفعول مطلق للفعل «تتمني» المحذوف، وهو مضاف. «صاحب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف. «الأحلام»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «يا ذا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تتمني تمني صاحب الأحلام»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: وصف اسم الإشارة بصفة معرفة بـ «أل».

«أَيُّ» فنحو قولك: «يا أَيُّها الرجلُ»، وهي أشدُّ إبهامًا من أسماء الإشارة، ألا ترى أنَّها لا تُشَيَّ، ولا تُجْمَع، فنقول: «يا أَيُّها الرجلُ» و«يا أَيُّها الرجلان». و«يا أَيُّها الرجالُ». ولذلك لزمها النعتُ، ف«يَا» أداة النداء، و«أَيُّ» المنادى، و«هَآ» تنبيهٌ، و«الرجلُ» نعتُه، والأصل فيه أنهم أرادوا نداء الرجل، وهو قريبٌ من المنادى، وفيه الألف واللام، فلما لم يُمكن نداءه والحالة هذه، كرهوا نزعَهما، وتغيير اللفظ عند النداء، إذ الغرضُ إنما هو نداء ذلك الاسم، فجاءوا بـ«أَيُّ» وُصِّلَ إلى نداء «الرجل»، وهو على لفظه، وجعلوه الاسمَ المنادى، وجعلوا «الرجل» نعتَه، ولزم النعتُ حيث كان هو المقصودُ، وأدخلوا عليه هاء التنبيه لازمةً لتكون دلالةً على خروجها عما كانت عليه وعوضًا مما حُذف منها، والذي حُذف منها الإضافة في قولك: «أَيُّ الرجلين»، و«أَيُّ الغلامين»، والصلة في نظيرتها، وهي «مَنْ». ألا ترى أنَّك إذا ناديتَ «مَنْ»، قلتَ: «يا مَنْ أبوه قائمٌ»، و«يا مَنْ في الدار».

وتوصف «أَيُّ» في النداء بشيئين: أحدهما الألف واللام وقد ذكر، والثاني: اسم الإشارة، نحو: «يا أَيُّهذا الرجلُ». ف«ذَا» صفةٌ لـ«أَيُّ» كما وُصِفَتْ بما فيه الألف واللام. وجاز الوصفُ به لأنه مبهمٌ مثله كما تصف ما فيه الألف واللام بما فيه الألف واللام. والشكَّة في ذلك أن «ذَا» يوصف بما يوصف به «أَيُّ» من الجنس، نحو «الرجل»، و«الغلام»، فوصفوا به «أَيُّ» في النداء تأكيدًا لمعنى الإشارة، إذ النداء حالٌ إشارة، والغرضُ نعتُه. ألا ترى أنَّ المقصود بالنداء من قولك: «يا أَيُّهذا الرجلُ» إنما هو الرجلُ، و«ذَا» وُصِّلَ كـ«أَيُّ»، قال الشاعر [من الطويل]:

٢٠١- ألا أَيُّهذا المَنزِلُ الدارِسُ الذي كَأَنَّكَ لم يَعْهَدْ بك الحَيَّ عَاهِدُ

٢٠١- التخريج: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٠٨٨، وشرح أبيات سيويه ٤٨٦/١، ٤٨٧؛ وبلا نسبة في المحتسب ٦٩/٢؛ والمقتضب ٢١٩/٤، ٢٥٩.

اللغة والمعنى: كأنَّ هذا المنزلُ لدروسه وتغيُّر آثاره لم يقم فيه أحدٌ، ولا عهدٌ به لأحد. الإعراب: «ألا»: حرف استفتاح وتنبيه. «أَيُّها»: منادى مبني على الضم في محل نصب، وها: حرف للتنبيه. «ذَا»: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع أو نصب نعت لـ«أَيُّ». «المنزل»: عطف بيان على «ذَا» أو بدل منه. مرفوع وعلامة رفعه الضمة. «الدارِسُ»: صفة لـ«المنزل» مرفوعة بالضمّة. «الذي»: نعت ثانٍ مبني على السكون محله الرفع. «كَأَنَّكَ»: حرف شبه بالفعل، وكاف الخطاب: اسم (كأنَّ) محله النصب. «لم»: حرف جازم. «يعهد»: فعل مضارع مجزوم بـ«لم» وعلامة جزمه السكون. «بك»: جار ومجرور متعلقان بـ«يعهد». «الحَيَّ»: مفعول به منصوب بالفتحة. «عاهد»: فاعل مرفوع بالضمّة.

وجملة «يا أَيُّها ذا المنزل»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «كَأَنَّكَ لم يَعْهَدْ عَاهِدُ»: صلة الموصول لا محل لها. وجملة «لم يَعْهَدْ عَاهِدُ»: خبر (كَأَنَّ) محلُّها الرفع. والشاهد فيه: وصف (أَيُّ) باسم الإشارة، وهو مثله في الإبهام، وأجرى المنزل على (هذا) لأنه مفرد مثله.

وقال الآخر [من الطويل]:

٢٠٢- ألا أيهذا اللاتمي أخضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مُحليدي

وقال ذو الرمة [من الطويل]:

ألا أيهذا الباعج الوجد نفسه لشيء نخته عن يديه المقادر^(١)

وقد يستغنون باسم الإشارة عن «أي»، فيوقعونها موقعها، فيقولون: «يا ذا الرجل»، و«يا هذا الرجل»، فيكون «ذا» و«صلة» كما كانت «أي». وتلزمها الصفة كما تلزم «أيًا». ولا يجوز في صفتها إلا الرفع كما كانت «أي» كذلك، لأنه لا يتم بـ«يا» ذا النداء ههنا، لأنه في معنى «يا أيها»، ولا بد من «الرجل»، إذ هو المنادى في الحكم والتقدير. ولا يلزمها هاء التنبية كما لزم «أيًا»، لأنه لم يُحذف من اسم المشار إليه شيء كما حذف

٢٠٢ - التخريج: البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٣٢؛ والإنصاف ٥٦٠/٢؛ وخزانة الأدب ١١٩/١، ٥٧٩/٨؛ والدرر ٧٤١/١؛ وسر صناعة الإعراب ٢٨٥/١؛ وشرح شواهد المغني ٨٠٠/٢؛ والكتاب ٩٩/٣، ١٠٠، ولسان العرب ٣٢/١٣ (أنن)، ٢٧٢/١٤ (دنا)؛ والمقاصد النحوية ٤٠٢/٤؛ والمقتضب ٨٥/٢؛ وبلان نسبة في خزانة الأدب ٤٦٣/١، ٥٨٠، ٥٨٥؛ والدرر ٣٣/٣، ٩٤/٩؛ ورصف المباني ص ١١٣؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٩٧؛ ومجالس ثعلب ص ٣٨٣؛ ومغني اللبيب ٣٨٣/٢، ٦٤١؛ وجمع الهوامع ١٧/٢.

اللغة والمعنى: الوغى: الحرب. مخلدي: ضامن بقائي خالداً.

يقول: أيها الإنسان الذي يلومني على حضور اللذات والحروب، هل تضمن لي بقائي خالداً إذا امتنعت عنها؟

الإعراب: «ألا»: حرف استفهام وتنبيه. «أيهذا»: أي: منادى مبني على الضم في محل نصب على النداء، وها: للتنبيه، ذا: اسم إشارة مبني في محل نعت «أي». «اللاتمي»: بدل من اسم الإشارة، أو عطف بيان مرفوع بالضمّة المقدّرة على ما قبل الياء، وهو مضاف، الياء: في محل جر بالإضافة، أو في محل نصب مفعول به لاسم الفاعل «اللاتمي». «أحضر»: فعل مضارع منصوب بـ «أن» المصدرية المحذوفة، والفاعل: أنا. وتروى بالرفع. «الوغى» مفعول به منصوب. «وأن»: الواو: حرف عطف، أن: حرف مصدرى ناصب. «أشهد»: فعل مضارع منصوب، والفاعل: أنا. «اللذات»: مفعول به منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم. «هل»: حرف استفهام. «أنت»: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. «مخلدي»: خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة المقدّرة على ما قبل الياء، وهو مضاف، والياء ضمير في محل جر بالإضافة.

وجملة «ألا أيهذا...» الفعلية: لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية، تقديرها: «أنادي». وجملة «أحضر» الفعلية: لا محل لها من الإعراب لأنها صلة الموصول الحرفي. والمصدر المؤول من «أن» والفعل «أشهد» معطوف على المصدر الأول تقديره: «ألا أيهذا اللاتمي حضور الرغى وشهود اللذات». وجملة «هل أنت مخلدي» الاسمية: لا محل لها من الإعراب لأنها استئنافية. والشاهد فيه قوله: «أيهذا اللاتمي» حيث أبدل من اسم الإشارة ما فيه الألف واللام.

(١) تقدم بالرقم ١٩٨.

من «أي»، فأما «هذا» فلها مذهبان: أحدهما أن تكون وصلةً لنداء «الرجل»، فيكون حكمها حكم «يا أيها الرجل». والآخر أن تكون مكتفية، لأنه يجوز أن تقول: «يا هذا أقبل»، ولا تصف، فعلى هذا المذهب يجوز أن تقول: «يا هذا الرجل، والرجل» بالرفع والنصب، و«يا هذا الظريف، والظريف»، وأجاز المازني: «يا أيها الرجل، والرجل» بالرفع والنصب، وقد تقدم الكلام عليه، فأما ما أنشده من قول الشاعر [من الكامل]:

يا صاح يا ذا الضامر العنسي والرخيل والأقتاب والجلس^(١)

فالشاهد فيه وصف «ذا» بها فيه الألف واللام و«الضامر» رفع وإن كان مضافاً إلى «العنسي»، لأن إضافته غير مخضة إذ التقدير: يا ذا الذي ضمرت عنه. والعنسي: الناقة الشديدة. وأصل العنسي: الصخرة في الماء، قيل لها ذلك لصلابتها. ومثله: «يا ذا الحسن الوجه»، تقديره: يا هذا الحسن وجهه. وذهب الكوفيون إلى أن الرواية: يا صاح يا ذا ضامر العنسي، بخفض «الضامر»، ويضيفون «ذا» إلى «الضامر»، ويجعلونه مثل «يا ذا الجمّة»، وتكون «ذو» بمعنى صاحب، وهي التي تتغير فتكون في الرفع بالواو، وفي النصب بالالف، وفي الجز بالياء. قالوا: ألا ترى أنه عطف عليه، و«الرجل»، و«الأقتاب»، و«الحلس» بالخفض. ولو كان «الضامر» مرفوعاً على ما أنشده سيبويه، لكان «الرجل» مخفوضاً بالعطف على «العنسي»، فيصير التقدير: يا الذي ضمرت عنه، ورحله، وهذا فاسد، وسيبويه يحمل ذلك على مثل قول الآخر [من الرجز]:

٢٠٣- غَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا

(١) تقدم بالرقم ١٩٩.

٢٠٣- التخریج: الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٠٨/٢، ٢٣٣/٧، وأما الميرتضى ٢٥٩/٢؛ والإنصاف ٦١٢/٢؛ وأوضح المسالك ٢٤٥/٢؛ والخصائص ٤٣١/٢؛ والدرر ٧٩/٦؛ وشرح الأنموني ٢٢٦/١؛ وشرح النصريح ٣٤٦/١؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٤٧، وشرح شواهد المغني ٥٨/١، ٩٢٩/٢؛ وشرح ابن عفيل ص ٣٠٥؛ ولسان العرب ٢٨٧/٢ (زجج)، ٣٦٨/٣ (قلد)، ٢٥٥/٩ (علف)؛ ومعني اللبيب ٦٣٢/٢؛ والمقاصد النحوية ١٠١/٣؛ وجمع الهوامع ١٣٠/٢. اللغة: علف: أطمع. التبن: ما قطع من السنابل وسوقها بعد الدرس.

المعنى: إنه علف دابته تبنًا، وسفاها ماء باردًا.

الإعراب: «علفتها»: فعل ماضٍ، والتاء: فاعل. وها: في محل نصب مفعول به أول. «تبنًا»: مفعول به ثانٍ. «وماء»: الواو: حرف عطف. ماء: مفعول به لفعل محذوف تقديره: «سقيتها ماء». «باردًا»: نعت «ماء».

وجملة «علفتها» الفعلية: لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وعطف عليها جملة «سقيتها» المقدرة.

والشاهد فيه قوله: «وماء» حيث لا يصح أن يكون مفعولاً للفعل «علفتها»، لأنه لا يصح أن يشترك مع لفظة «التبن» بعامل واحد، وهو قوله: «علفتها»، لأن الماء لا يعلف، وإنما يسقى، فلا بد من =

فيكون التقدير: يا ذا الضامر العنسي، والمتغيّر الرحلي، لأنّ الضّمور يدلّ على تغيّر.

قال صاحب الكتاب: «وتقول في غير الصفة: «يا هذا زيد، وزيداً»، و«يا هذان زيد وعمرو، وزيداً وعمراً»، وتقول: «يا هذا ذا الجُمّة» على البدل».

قال الشارح: قوله: «في غير الصفة» يعني عطف البيان والبدل؛ فأما عطف البيان فنحو: «يا هذا زيد، وزيداً»، ترفع على اللفظ، وتنصب على الموضع، فهو كالنعت يعمل فيه العامل، وهو «يا»، لا على تقدير مباشرة حرف النداء بخلاف البدل، فإنّ العامل يعمل فيه على تقدير أن يحلّ محلّ الأول، ويباشر حرف النداء، فلذلك تقول: «يا هذا زيد» بالضم لا غير، لأنّ تقديره: يا زيد.

وتقول في المضاف: «يا هذا ذا الجُمّة» تنصب لا غير في البدل وغيره، فاعرفه.

فصل

[نداء ما فيه «أل»]

قال صاحب الكتاب: «ولا ينادى ما فيه الألف واللام إلاّ «الله» وحده، لأنهما لا تفارقانه كما لا تفارقان «التَّجَم» مع أنهما خَلَفَ عن همزة «إله». وقال [من الوافر]:
٢٠٤- مِنْ أَجْلِكَ يَا الَّتِي تَنِمَّتْ قَلْبِي وَأَنْتِ بِخَيْلَةٍ بِالْوَضَلِ عَنِّي
شَبَّهَ بِـ«يَا أَلَّهُ» وهو شاذّ».

= تقدير عامل، والتقدير: «سقيتها». وقيل: «الماء» مفعول معه. وقيل إنه معطوف على «تبنا» لأنّ الشاعر ضمّن الفعل «علقتها» معنى الفعل «ألتتها»، أو «قدّمت لها».

٢٠٤- التخرّيج: البيت بلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٣٠؛ والأشباه والنظائر ١٧٩/٢؛ والجنى الداني ص ٢٤٥؛ وخزانة الأدب ٢/٢٩٣؛ والدرر ٣/٣١؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٩٩؛ والكتاب ٢/١٩٧؛ والامات ص ٥٣؛ ولسان العرب ١٥/٢٤٠ (لنا)؛ والمقتضب ٤/٢٤١؛ وجمع الهوامع ١/١٧٤.

اللغة: تيمت: دلّته لكثرة عشقه لها. الود: الحب.

المعنى: من أجلك مقاساتي يا من دلّلت قلبي العاشق لك، بالرغم من أنك تبخلين بالمحبة علي.
الإعراب: «من»: حرف جرّ. «أجلك»: اسم مجرور، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة، والجواز والمجرور متعلقان بخبر محذوف لمبتدأ محذوف تقديره: مقاساتي.
«يا»: حرف نداء. «التي»: اسم موصول مبني على السكون في محلّ نصب على النداء. «تيمت»: =

قال الشارح: قد تقدّم قولنا: إن حروف النداء لا تجامع ما فيه الألف واللام، وإذا أُريد ذلك، تُوصَل إليه بـ«أَيَّ» و«هَذَا»، والعلّة في ذلك أمران:

أحدهما: أَنَّ الألف واللام تفيدان التعريف، والنداء يُفيد تخصيصاً، وإذا قصدت واحداً بعينه، صار معرفة كأنك أشرت إليه، والتخصيص ضرب من التعريف، فلم يُجمَع بينهما لذلك، لأن أحدهما كافٍ، وصار حرفُ النداء بدلاً من الألف واللام في المنادى، فاستغني به عنهما، وصارت كالأسماء التي هي للإشارة نحو «هَذَا» وشبيهه.

الثاني: أَنَّ الألف واللام تفيدان تعريفَ العهد، وهو معنى التّعبية، وذلك أَنَّ العهد يكون بين اثنين في ثالثٍ غائبٍ، والنداء خطابٌ لحاضرٍ، فلم يُجمَع بينهما لتَنافي التعريفين.

فإن قيل فأنتم تقولون: «يا هذا»، و«هَذَا» معرفةٌ بالإشارة وقد جمعت بينه وبين النداء، فلمَ جاز ههنا ولم يجز مع الألف واللام؟ وما الفرقُ بين الموضعين؟ فالجواب عنه من وجهين:

أحدهما: أَنَّ تعريفَ الإشارة إيماءٌ، وقصدٌ إلى حاضرٍ يُعرّفه لحاسة السّطر، وتعريفُ النداء خطابٌ لحاضرٍ، وقصدٌ لواحدٍ بعينه، فلتقارب معنى التعريفين صاراً كالتعريف الواحد، ولذلك شبه الخليلُ تعريفَ النداء بالإشارة في نحو «هَذَا» وشبيهه، لأنّه في الموضعين قصدٌ وإيماءٌ إلى حاضرٍ.

والوجه الثاني: وهو قولُ المازنيّ أَنَّ أصلَ «هذا» أن يُشير به الواحدُ إلى واحدٍ، فلما دعوته، نزعَتْ منه الإشارة التي كانت فيه، وألزمته إشارةُ النداء، فصارت «يَا» عوضاً من نزعِ الإشارة. ومن أجل ذلك لا يُقال: هذا أقبلُ بإسقاطِ حرفِ النداء، فأما قولهم: «يا أَللهُ» فإنما جاز نداؤه، وإن كان فيه الألف واللام، من قِبَل أنه تلزّمه الألف واللام، ولا تُفارقانه، وتنزّلان منه بمنزلةِ حرفٍ من نفس الاسم، وأصلُ اسم الله تعالى - واللّه أعلم - «إِلَه»، ثم دخلت عليه الألف واللام، فصار «الإله»، ثم تُخفّف الهمزة التخفيف

= فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «قلبي»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل الياء، والياء: ضمير متصل مبني في محل جرٍّ بالإضافة. «وَأَنْتَ»: الواو: حالية، و«أَنْتَ»: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. «بخيلة»: خبر مرفوع بالضمّة. «بالوصل»: جار ومجرور متعلقان بالخبر. «عني»: جار ومجرور متعلقان بالخبر.

وجملة «من أجلك مقاساتي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تيمت قلبي»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «أنت بخيلة»: في محل نصب حال. والشاهد فيه قوله: «يا أَلتي» حيث دخلت «يا» على «التي»، ودخول حرفِ النداء على ما فيه «أَنْ» لا يجوز عادة إلا على لفظ الجلالة، ودخولها هنا شاذ للضرورة.

الصناعيَّ بأن تُلَيَّن، وتُلَفَّى حركتها على الساكن قبلهما، وهو لامُ التعريف، فصار تقديره أَيْلَافُهُ بكسر اللام الأولى، وفتح الثانية، فاذغموا اللامَ الأولى في الثانية بعد إسكانها، وفخموها تعظيماً. وقال بعضهم: حذفوا الهمزة حذفاً على غير وجه التليين، ثم خلفتها الألف واللام. ومثّل ذلك «أناسٌ» حذفوا الهمزة، وصارت الألف واللام في «الناس» عوضاً منها، ولذلك لا تجتمعان. فأما قولهم [من مجزوء الكامل]:

٢٠٥- إِنَّ الْمَنَابَا يَطْلِفُ — عَنْ عَلَى الْأَنْبَاسِ الْأَمِينِ
فمردود لا يُعَرَفُ قائله، ويجوز أن يكون جمعاً بين العوض والمعوّض منه ضرورة، فلما كثر استعمال اسم «الله» تعالى، وكانت الألف واللام فيه عوضاً من المحذوف، صارتا كحرف من حروفه، وجاز نداؤه وإن كانتا فيه.

وتشبيهه لزوم الألف واللام في اسم الله تعالى بلزومهما «النجم»، فذلك أنك إذا قلت: «نَجْمٌ» كان لواحد من النجوم، فإذا غيبت نجماً بعينه أدخلت الألف واللام، وقد غلب النجم على «الثريا» حتى إذا أطلق لا ينصرف إلى غيره، وصار عَلَمًا بِالْعَلْبَةِ كـ«الدبران» و«العَيوق». ولا يجوز نزع الألف واللام منها، لأنها هي المعرفة في الحقيقة، فهما سَيَاتَانِ من جهة اللزوم والعَلْبَةِ، إلّا أن الفرق بينهما أنه إذا نزعَت الألف واللام من «النجم»، تَنَكَّرَ، والتذكير في اسم «الله» تعالى مُحَالٌ، وأما بيتُ الكتاب [من الوافر]:

مَنْ أَجْلَسَكَ... إلخ

فشاذّ قياساً واستعمالاً، فأما القياس فلما في نداء ما فيه الألف واللام على ما ذكر، وأما الاستعمال فظاهر لم يأت منه إلّا ما ذكر، وهو حرفٌ، أو حرفان. ووجه تشبيهه

٢٠٥- التخرّيج: البيت الذي جذن الحميري في خزانة الأدب ٢/ ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٥، ٢٨٨؛ وبلا نسة في الأشياء والنظائر ١/ ٣١٢؛ والجنى الداني ص ٢٠٠؛ وجواهر الأدب ص ٣١٣؛ والخصائص ٣/ ١٥١؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٩٦.

اللغة: المنابا: جمع منية، وهي الموت. يَطْلِفُ: يشرفن، ويقربن.
المعنى: يريد أن الموت يأتي الإنسان المظمن البال على حين غرة.
الإعراب: «إن»: حرف مئبى بالفعل. «المنابا»: اسم «إن» منصوب بفتحة مقدرة على الألف للتعذر. «يَطْلِفُنَ»: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: فاعل محله الرفع. «على الأناس»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «يطلعن». «الأناس»: صفة لـ «الأناس» مجرورة مثله، وعلامه جرّها الياء لأنه جمع مذكر سالم، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد، والألف: للإطلاق. وجملة «إنّ المنابا يَطْلِفُنَ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يَطْلِفُنَ»: خبر لـ «إنّ» محلها الرفع.

والشاهد فيه قوله: «الأناس» حيث جمع في هذه الكلمة بين «أل» التعريف وهمزة «أناس» للضرورة الشعرية، وقد جعل بعضهم هذا الجمع جائزاً في الشر، ولكنه قليل.

بـ«يَا أَلَّهُ» من جهة لزوم الألف واللام، وإن لم يكن مثله، والفرق بينهما أن «الَّذِي»، و«الَّتِي» صفتان يمكن أن بناذى موصوفهما، ويُنَوَّى بهما صفتان، كقولك: «يَا زَيْدُ الَّذِي فِي الدَّارِ»، و«يَا هَذَا الَّذِي أَكْرَمْتَنِي»، ويقع صفة لـ «أَيُّهَا»، نحو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾^(١) و﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ تَزَلَّ عَلَيْهِ الْذِّكْرُ﴾^(٢) وليسنا اسمين، ولا يكون ذلك في اسم «الله» تعالى لأنه اسم غالب جرى مجرى الأعلام كـ «زيد» و«عمرو»، وأقبح من ذلك قوله فيما أنشده أبو العلاء [من الرجز]:

٢٠٦- فَيَا الْغُلَامَانَ اللَّذَانِ قُرَا إِيَّاكُمَا أَنْ تَكْسِبَانَا شَرًّا
وكان الذي حسنه قليلاً وصفه بـ «اللذان»، والصفة والموصوف كالشيء الواحد، فصار حرف النداء كأنه بآشَر «اللذان»، ومثله قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ أَلَمَوتَ الَّذِي يَتَرَوْنَ مِنْهُ قَاتَمٌ مُتَبِعِيكُمْ﴾^(٣)، فعامل موصوف «الَّذِي» معاملة «الَّذِي» في دخول الفاء في الخبر، وقد تقدم بيان ذلك فاعرفه.

فصل

[تكرير المنادى في حال الإضافة]

قال صاحب الكتاب: «وإذا كُرِّرَ المنادى في حال الإضافة، فقيه وجهان:

(١) البقرة: ١٥٣ وغيرها. (٢) الحجر: ٦.

٢٠٦- التخريج: الرجز بلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٣٠؛ والإنصاف ١/٣٣٦؛ والدرر ٣/٣٠؛ وخزانة الأدب ٢/٢٩٤؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٩٩؛ واللامات ص ٥٣؛ واللمع في العربية ص ١٩٦؛ والمفاصد النحوية ٤/٢١٥؛ والمقتضب ٤/٢٤٣؛ وجمع الهوامع ١/١٧٤.
الإعراب: «فيا»: الفاء: بحسب ما قبلها، يا: حرف نداء. «الغلامان»: منادى مبني على الألف لأنه مثنى، وهو في محل نصب. «اللذان»: اسم موصول في محل نصب نعت «الغلامان». «قرا»: فعل ماضٍ، والألف: ضمير في محل رفع فاعل. «إياكما»: مفعول به لفعل التحذير المحذوف تقديره: «أحذر»، وهو مضاف، و«كما»: في محل جر بالإضافة. «أن»: حرف نصب ومصدر. «تَكْسِبَانَا»: فعل مضارع منصوب بحذف النون، و«نا»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به أول. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل جر بحرف جر محذوف تقديره: «من»، والجار والمجرور متعلقان بالفعل المحذوف «أحذر». «شراً»: مفعول به ثانٍ لـ «تَكْسِبَا».

وجملة النداء «يا الغلامان»: بحسب ما قبلها. وجملة «قرا»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «أحذر إياكما»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تَكْسِبَانَا»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «فيا الغلامان» حيث جمع حرف النداء «يا» مع «أل» التعريف، وهذا غير جائز إلا في الشعر.

(٣) الجمعة: ٨.

أحدهما: أن يُنْضَبَ الاسمان معاً، كقول جرير [من البسيط]:

٢٠٧- يا تَيْمَ تَيْمَ عِدِّي لَا أَبَا لَكُمْ [لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوْءٍ عَمْرٍ]
وقول بعض ولده [من الرجز]:

٢٠٨- يا زَيْدَ زَيْدَ الْعَمَلَاتِ الذُّبْلُ [تَطَاوَلَ اللَّيْلُ هُدَيْتَ فَاَنْزِلِ]
والثاني: أن يُضَمَّ الأوّلُ.



٢٠٧- التخرّيج: البيت لجرير في ديوانه ص ٢١٢؛ والأزهية ص ٢٣٨؛ والأغاني ٢١/٣٤٩؛ وخزانة الأدب ٢/٢٩٨، ٣٠١، ٩٩/٤، ١٠٧؛ والخصائص ١/٣٤٥؛ والدرر ٦/٢٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/١٤٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨٥٥؛ والكتاب ١/٥٣، ٢/٢٠٥؛ واللامات ص ١٠١؛ ولسان العرب ١١/١٤ (أبي)؛ والمقاصد النحوية ٤/٢٤٠؛ والمقتضب ٤/٢٢٩؛ ونوادر أبي زيد ص ١٣٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/٢٠٤؛ وأمثالي ابن الحاجب ٢/٧٢٥؛ وجواهر الأدب ص ١٩٩، ٤٢١؛ وخزانة الأدب ٨/٣١٧، ١٠/١٩١؛ ووصف المياني ص ٢٤٥؛ وشرح الأشموني ٢/٤٥٤؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٢٢؛ ومغني اللبيب ٢/٤٥٧؛ وجمع الهوامع ٢/١٢٢.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «تيم»: منادى منصوب، ويجوز بناؤه على الضم. «تيم»: بدل أو تركيد لفظي، وهو مضاف. «عدي»: مضاف إليه مجرور. «لا»: نافية للجنس. «أبا»: اسم «لا» منصوب بالالف لأنه من الأسماء الستة، «لكم»: اللام: مقحمة بين المضاف والمضاف إليه، و«كم»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة، وخبر «لا» محذوف تقديره: «موجود». «لا»: حرف نفي. «يلقينكم»: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، و«كم»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «في سؤء»: جار ومجرور متعلقان بـ «يلقينكم». «عمر»: فاعل مرفوع.

وجملة «يا تيم»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لا أبا لكم»: اعتراضية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لا يلقينكم...»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «يا تيم تيم عدي» حيث كرّر المنادى في حال الإضافة، فجاز فيه وجهان: الأول نصب الاسمين معاً، والثاني ضم الأول منهما.

٢٠٨- التخرّيج: الرجز لعبد الله بن راحة في ديوانه ص ٩٩؛ وخزانة الأدب ٢/٣٠٢، ٣٠٤؛ والدرر ٦/٢٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٧؛ وشرح شواهد المغني ١/٤٣٣، ٢/٨٥٥؛ ولبعض ولّد جرير في الكتاب ٢/٢٠٦؛ والمقاصد النحوية ٤/٢٢١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/١٠٠؛ وشرح الأشموني ٢/٤٥٤؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٢٢؛ واللامات ص ١٠٢؛ ولسان العرب ١١/٤٧٦ (عمل)؛ ومغني اللبيب ٢/٤٥٧؛ والمقتضب ٤/٢٣٠؛ والممتع في التصريف ١/٩٥؛ وجمع الهوامع ٢/١٢٢.

اللغة: اليعملات: الإبل القويّة على العمل. الذبّل: الضامرة.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «زيد»: منادى منصوب، ويجوز بناؤه على الضم. «زيد»: بدل أو تركيد لفظي، وهو مضاف. «اليعملات»: مضاف إليه. «الذبّل»: نعت «اليعملات» مجرور.

قال الشارح: إذا كان المنادى مضافاً، وكُرِّرَ المضاف دون المضاف إليه، وذلك، نحو «يا زيدُ زيدَ عمرو»، فإنه يجوز فيه وجهان: أحدهما نصبُ الأول والثاني. والوجه الآخرُ ضمُّ الأول ونصبُ الثاني، قال الخليل ويونس^(١): هما سواءٌ في المعنى، وهما لغةُ العرب.

فإذا نصبتَهما جميعاً، فسيبويه^(٢) يزعم أن الأول هو المضاف إلى عمرو والثاني تكررٌ لضربٍ من التأكيد، ولا تأثيرٌ له في خفضِ المضاف إليه. قال: لأننا قد علمنا أنك لو لم تُكرِّرَ الاسمَ الثاني لم يكن إلّا منصوباً، فلما كررته بقي على حاله. وذهب أبو العباس محمد بن يزيد إلى أن الأول مضافٌ إلى اسم محذوف، وأن الثاني هو المضاف إلى الظاهر المذكور. وتقديره عنده: يا زيدَ عمرو زيدَ عمرو، وحذف «عمرو» الأولُ اكتفاءً بالثاني. وقد شبه الخليل^(٣) «يا تيمَ تيمَ عدي» بقولهم: «لا أبنا لك». وذلك أن «الأب» مضافٌ إلى «الكاف» غيرَ ذي شكٍ بدليلِ نصبِ «الأب» بالألف. و«الأب» لا يكون إعرابه بالحروف إلّا في حال إضافته إلى غير متكلم، فلما نُصِبَ بالألف دلّ على إضافته، ثم أفحمت اللام، فلم يكن لها تأثيرٌ في خفضِ الكاف إلّا تأكيد معنى الإضافة، ومثله [من مجزوء الكامل]:

٢٠٩- يا بُؤْسَ لِّلْحَرْبِ [التي وَضَعْتَ أَرَاهِطَ فاستراحوا]

= «تطاول»: فعل ماضٍ. «الليل»: فاعل مرفوع. «هدبت»: فعل ماضٍ للمجهول، والتاء نائب فاعل. «فانزل»: الفاء: استئنافية، و«انزل»: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت.

وجملة النداء «يا زيد» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تطاول...»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «هدبت» لا محل لها من الإعراب لأنها اعتراضية.

والشاهد فيه قوله: «يا زيد زيد اليعملات» حيث كرّر المنادى في حال الإضافة، فجاز فيه نصب الاسمين، أو ضم الأول منهما.

(١) الكتاب ٢/٢٠٥.

(٢) الكتاب ٢/٢٠٦.

(٣) الكتاب ٢/٢٠٦.

٢٠٩- التخريج: البيت لسعد بن مالك في خزانة الأدب ١/٤٦٨، ٤٧٣؛ وشرح شواهد المغني ص ٥٨٢، ٦٥٧؛ والكتاب ٢/٢٠٧؛ والمؤتلف والمختلف ص ١٣٥؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/٣٠٧؛ وأمثالي ابن الحاجب ص ٣٢٦؛ والجنى الداني ص ١٠٧؛ وجواهر الأدب ص ٢٤٣؛ والخصائص ٣/١٠٢؛ ورصف المباني ص ٢٤٤؛ وكتاب اللامات ص ١٠٨؛ ولسان العرب ٧/٣٠٥ (رهط)؛ والمحتسب ٢/٩٣.

اللغة: وضعتهم: صُفِّرَتْ مكانتهم، ذلّتهم. الأراهط: جمع أرهط، وأرهط: جمع (رهط)، ورهط الرجل: قومه (الرجال دون النساء).

«البؤس» مضاف إلى «الحرب»، وأُنْحَمِت اللام، فلم يكن لها تأثير.

والوجه الثاني: أن يُضَمَّ الأول ويُنْصَب الثاني، وهو القياس، لأنَّ الأول منادى مفرد معرفة يُنَّ بِاسْم مضاف، إمَّا بدلاً، وإمَّا عطف بيان. وأمَّا البيتان اللذان أنشدهما، فالأول لجَرِير وهو [من البسيط]:

يَا تَيْمُ تَيْمُ عَدِيَّ لَا أَبَا نَكُمُ لَا يُلْقِيَنَّكُمُ فِي سَوْءٍ عُمُرُ

فقد رُوي على الوجهين المذكورين، يريد تَيْمُ بن عبد مَنَاءَ، وهو من قوم عمر بن لَجَأَ، وعَدِيَّ أخوهم. يقول تَنَبَّهُوا حَتَّى لَا يُلْقِيَنَّكُمْ عُمُرُ فِي مَكْرُوهِ، أي: يُوقِعْكُمْ فِي هِجَاءٍ فَاحِشٍ مِنْ أَجْلِ تَعَرُّضِهِ، كَأَنَّهُ يَنْهَاهُمْ عَنْ أَذَاهُ، وَيَأْمُرُهُمْ بِالْإِقْرَارِ بِفَضْلِهِ. وأمَّا البيت الآخر وهو [من الرجز]:

يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الدُّبُلِ تَطَاوَلُ اللَّيْلُ هُدَيْتَ فَاَنْزِلِ

فالبيت لبعضِ وَلَدِ جَرِيرٍ، وهو من أبيات الكتاب، والقول في إعرابه كالقول في البيت الأول، وهو زَيْدُ بن أَرْقَمَ، وأضافه إلى «اليعملات»، لأنه كَانَ يَحْدُو بِهَا، ولهذا قَالَ: «تَطَاوَلُ اللَّيْلُ فَاَنْزِلِ»، أي: انزَلْ عَنْ ظَهْرهَا، وَاخْدُ بِهَا، فَقَدْ تَطَاوَلُ اللَّيْلُ، فَاعْرِفْهُ.

= المعنى: يَسُ القوم الذين أذنتهم الحرب، فاستكانوا إلى الخمول والراحة، ولم ينهضوا لاستعادة عزهم وكرامتهم.

الإعراب: «يَا بؤس»: يا: حرف نداء، «بؤس»: منادى مضاف منصوب بالفتحة. «للحرب»: اللام: زائدة «الحرب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «التي»: اسم موصول في محلِّ جزِّ صفة للحرب. «وضعت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للثاني، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (هي). «أراهط»: مفعول به منصوب بالفتحة. «فاستراحوا»: الفاء: عاطفة، «استراحوا»: فعل ماضٍ مبني على الضم، والواو: ضمير متصل في محلِّ رفع فاعل، والألف: للتفريق.

وجملة «يَا بؤس الحرب»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «وضعت»: صلة الموصول لا محل لها. وجملة «فاستراحوا»: معطوفة على جملة (وضعت).

والشاهد فيه قوله: «يَا بؤس للحرب» حيث زيدت اللام بين المضاف «بؤس»، والمضاف إليه (الحرب).

نداء المضاف إلى ياء المتكلم

فصل

قال صاحب الكتاب: «وقالوا في المضاف إلى ياء المتكلم: «يا غلامي»، و«يا غلام»، و«يا غلاماً». وفي التنزيل ﴿يَعْبَادُ فَاتَّقُونِ﴾^(١) وقرأ «يا عبادي»^(٢). ويقال: «يا ربّاً تجاوز عتي»، وفي الوقف: «يا ربّاه»، و«يا غلاماه»، والتاء في «يا أبت» و«يا أمت» تاء تأنيث عوضت عن الياء، ألا تراهم يُبدّلونها هاء في الوقف».

قال الشارح: متى أضافوا المنادى إلى ياء النفس، ففيه لغات أجودها حذف الياء، والاكتفاء منها بالكسرة، وذلك نحو: «يا قوم لا بأس»، و«يا غلام أقبل».

وقال تعالى: ﴿يَعْبَادُ فَاتَّقُونِ﴾^(٣) لم يُشَبِّهوا الياء هنا كما لم يشبِّهوا التنوين في المفرد، نحو: «يا زيد»، لأنّها بمنزلة إذ كانت بدلاً منه، وذلك أنّ الاسم مضاف إلى الياء، والياء لا معنى لها، ولا تقوم بنفسها إلا أن تكون في الاسم المضاف إليها، كما أنّ التنوين لا يقوم بنفسه حتى يكون في اسم. فلمّا كانت الياء كالتنوين، وبدلاً منه، حذفوها في الموضع الذي يُحذف فيه التنوين تخفيفاً لكثرة الاستعمال، والنداء، ولم يُخلّ حذفها بالمقصود، إذ كان في اللفظ ما يدلّ عليها، وهو الكسرة قبلها. ألا ترى أنّه لو لم يكن قبلها كسرة لم تُحذف، نحو: «مُضْطَفّي»، و«مُعَلّي» إذا أضفتها قلت: «مصطفائي» و«مُعلائي»، فلا يجوز إسقاط الياء منهما، لأنّه لا دليل عليها بعد حذفها. وإذا كانوا قد حذفوا الياء اجتزاءً بالكسرة قبلها في غير النداء، كان جوازها في النداء الذي هو باب حذف وتغيير أولى وأجدر بالجواز، ألا ترى أنّك تحذف منه التنوين، نحو: «يا زيد»، وتُسوّغ فيه الترخيم، نحو: «يا حارٍ»، فاعرفه.

اللغة الثانية إثبات الياء، نحو: «يا غلامي»، وكان أبو عمرو يقرأ: «يا عبادي فاتّقون»^(٤). وقال عبد الله بن عبد الأعلى القرشي [من الرجز]:

(١) الزمر: ١٦.

(٢) هذه قراءة رويس. انظر: الكشاف ٣/٣٩٢؛ والنشر في القراءات العشر ٢/٣٦٤؛ ومعجم القراءات القرآنية ٦/١٣.

(٣) الزمر: ١٦.

(٤) الزمر: ١٦.

٢١٠- وكنْتَ إذ كنتَ إلهي وَحَدَكَا لَمْ يَكْ شَيْءٌ يَا إلهي قَبْلُكَ
فأثبت الياء لآتها اسمٌ بمنزلة «زيد» إذا أضفت إليه، فكما لا تحذف «زيداً» في
النداء، كذلك لا تحذف الياء، وليس إثباتها بالمختار.

اللغة الثالثة أن تقول: «يا غلامي» بفتح الياء، وهو الأصلُ فيها من حيث كانت
نظيرة الكاف في «أخوك»، و«أبوك»، والإسكانُ فيها ضربٌ من التخفيف.

اللغة الرابعة أن تُبدل من الياء ألفاً، لآتها أخفٌ، وذلك أنهم استثقلوا الياء وقبلها
كسرةً فيما كثر استعماله، وهو النداء، فأبدلوا من الكسرة فتحةً، وكانت الياء متحركةً،
فانقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فقالوا: «يا غلاماً»، و«يا زيداً» في «يا
غلامي»، و«يا زيدي». وإذا وقفوا ألحقوه الهاء للشك، فقالوا: «يا غلاماً» و«يا زيداً»
لخفاء الألف. ومن يقول: «يا غلاماً» و«يا زيداً» قليلٌ لأن الألف بدلٌ من الياء، وليس
الاختيار «يا غلامي» حتى تُبدل منها الألف، على أن في لغة طيءٍ يُبدلون من الياء الواقعة
بعد الكسرة ألفاً فيقولون في «فَيْي»: فَنَّا، وفي «بَقِي»: بَقَّا، قال الشاعر [من الوافر]:

٢١١- وما الدُّنيا بباقةٍ علينا [ولا حَيٌّ على الدنيا بباقي]

٢١٠- التخريج: الرجز لعبد الله بن عبد الأعلى القرشي في الدرر ٢٣/٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٢٩/٢؛
وشرح شواهد المغني ٦٨١/٢؛ والكتاب ٢١٠/٢؛ والمقاصد النحوية ٣٩٧/٣؛ وبلا نية في سرِّ
صناعة الإعراب ٥٤١/٢؛ ومغني اللبيب ١٧٩/١؛ والمقتضب ٢٤٧/٤؛ والمنصف ٢٣٢/٢؛
وهمع الهوامع ٥٠/٢.

الإعراب: «وكنْتَ»: الواو بحسب ما قبلها، «كنْتَ»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء ضمير في محلِّ
رفع فاعل «كان». «إذ»: ظرف زمان مبني في محل نصب مفعول فيه، متعلق بـ «كان» التامة.
«كنْتَ»: فعل ماضٍ تام، والتاء ضمير في محلِّ رفع فاعل. «إلهي»: منادى منصوب، وهو
مضاف، والياء ضمير متصل مبني في محلِّ جرٍّ بالإضافة. «وحَدَكَا»: حال منصوب، وهو
مضاف، والكاف في محلِّ جرٍّ بالإضافة، والألف للإطلاق. «لَمْ»: حرف جزم. «يكْ»: فعل
مضارع تام مجزوم بالسكون على آخره المحذوف تقديره: «يكنْ». «شيءٌ»: فاعل «يكْ» مرفوع.
«يا»: حرف نداء. «إلهي»: منادى منصوب، وهو مضاف، والياء ضمير في محلِّ جرٍّ بالإضافة.
«قبلَكَ»: ظرف زمان منصوب، متعلق بمحذوف خبر «يكْ»، وهو مضاف، والكاف ضمير في
محلِّ جرٍّ بالإضافة، والألف للإطلاق. وقيل: «يكْ» فعل مضارع تام، و«شيءٌ» فاعله، والظرف
متعلق بـ «يكْ».

وجملة «كنْتَ إذ كنتَ»: بحسب ما قبلها. وجملة «كنْتَ وحدَكَا»: في محلِّ جرٍّ بالإضافة. وجملة
النداء «إلهي»: اعتراضية لا محلَّ لها من الإعراب. وجملة «يكْ شيءٌ» استئنافية لا محلَّ لها من
الإعراب. وجملة «يا إلهي»: اعتراضية.

والشاهد فيه قوله: «يا إلهي» حيث أثبت الياء على الأصل، وحذفها أكثر في كلام العرب.

٢١١- التخريج: البيت بلا نية في الإنصاف ٧٥/١.

المعنى: كلُّ حيٍّ صائرٍ إلى الموت.

يريد: بباقيّة، وفي «جارية»: جارة، وهو كثير، وإذا ساغ ذلك في غير النداء، ففي النداء أولى لكثرة استعماله. ومنهم من يقول: «يا رَبُّ» و«يا قوم» بالضم، يريدون: «يا رَبُّ» و«يا قوم»، وإنما يفعلون ذلك في الأسماء الغالب عليها الإضافة، لأنهم إذا لم يضيفوها إلى ظاهر أو إلى مضمّر غير المتكلم، علم أنها مضافة إلى المتكلم، والمتكلم أولى بذلك، لأن ضميره الذي هو الياء قد يُحذف، فاعرفه.

فأما التاء في «يا أبت»، و«يا أُمّي» فتاء التانيث بمنزلة التاء في «قائمة»، و«امرأة». قال سيويه^(١): سألت الخليل عن التاء في «يا أبت لا تفعل»، و«يا أُمّي»، فقال: هذه التاء بمنزلة الهاء في «خالة»، و«عمّة»، يعني أنها للتانيث. والذي يدلّ على أنها للتانيث أنك تقول في الوقف «يا أبة»، و«يا أُمّة»، فتبدّلها هاء في الوقف كـ «قاعد» و«قاعدة» على حدّ «خال»، و«خالة»، و«عم»، و«عمّة». ودخلت هذه التاء كالعوض من ياء الإضافة. والأصل «يا أبي»، و«يا أُمّي»، فحذفت الباء اجتزاء بالكسرة قبلها، ثم دخلت التاء عوضاً منها، ولذلك لا تجتمعان، فلا تقول: «يا أبتّي»، ولا «يا أُمّتي» لتلاّ يجمع بين العوض والمعوّض منه.

ولا تدخل هذه التاء عوضاً فيما كان له مؤنث من لفظه، ولو قلت في «يا خالي»، و«يا عمّي»، «يا خالت»، و«يا عمت» لم يجر، لأنه كان يلنّس بالمؤنث، فأما دخول التاء على «الأم» فلا إشكال فيه، لأنها مؤنثة، وأما دخولها على «الأب» فلمعنى المبالغة من نحو «راوية»، و«علاميّة». وفيه لغات قالوا: «يا أبت» بالكسر، و«يا أبت» بالفتح، و«يا أبتا» بالألف، وإذا وقفت قلت: «يا أبتا»، و«يا أُمّتا». وحكى يونس^(٢) عن العرب: «يا أبت»، و«يا أُمّ»، فمن قال: «يا أبت» بالكسر، فإنه أراد: «يا أبتّي» بالإضافة إلى ياء النفس، ثم حذف الياء، وأبقى الكسرة دليلاً عليها مؤذنة بأنها مرادة، ومن قال: «يا أبت» بالفتح فيحتمل أمرين: أحدهما: أن يكون مثل: «يا طلحة أقبل»، وجهه أن أكثر ما يدعى هذا النحو ممّا

= الإعراب: «وما»: الوار: بحسب ما قبلها، «ما»: حرف نفي تعمل عمل «ليس». «الدنيا»: اسم «ما» مرفوع بالضمة المقدّرة على الألف. «بباقة»: الباء: حرف جر زائد، «بباقة»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر «ما». «علينا»: جار ومجرور متعلّقان بـ «بباقة». «ولا»: الوار: للعطف، «لا»: زائدة لتوكيد النفي. «حي»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «على الدنيا»: جار ومجرور متعلّقان بـ «باق». «بباق»: الباء: حرف جر زائد، «باق»: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه خبر لـ «حي».

وجملة «ما الدنيا...»: بحسب ما قبلها. وجملة «ولا حي بباق»: معطوفة على جملة «ما الدنيا» فهي مثلها.

والشاهد فيه قوله: «بباقة» حيث أبدل الشاعر من الياء الواقعة بعد الكسرة ألفاً - والأصل: بباقيّة - وذلك على لغة طيء.

(١) الكتاب ٢/ ٢١٠، ٢١١.

(٢) الكتاب ٢/ ٢١٣.

فيه ناء التانيث مرخماً، فلما كان كذلك، ورُدَّ المحذوف، ترك الآخر يجري على ما كان يجري عليه في الترخيم من الفتح، ولم يُعتد بالهاء، وأقحموها، كما أنه لما كان أكثر ما يقول العرب: «اجتمعَت اليمامة»، وهم يريدون أهل اليمامة فإذا ردوا «الأهل» جروا على ما كانوا عليه من التانيث، فقالوا: «اجتمعَت أهل اليمامة»، ولم يعتدوا بـ«الأهل»، وجعلوه من قبيل المُفْتَحَم على حدِّ قوله [من الطويل]:

٢١٢- كِلِينِي لِهَمْ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ [وليل أقياسيه بطيء الكواكب]
والوجه الثاني: أن يكون أراد: «يا أبتًا»، فحذف الألف تخفيفاً. وساغ ذلك لأنها بدل من الياء، فحذفوها كما تُحذف الياء، وبقيت الفتحة قبلها تدل على الألف، كما أن الكسرة تبقى دليلاً على الياء.

وأما من قال: «يا أبتًا»، و«يا أمتًا»، فإنه أراد الياء إلا أنه استثقلها. فأبدل من الكسرة فتحة، ثم قلبها ألفاً، لأنها متحركة مفتوحة ما قبلها. قال الشاعر [من الرجز]:

٢١٣- [تقول بنتي قد أتى أناك] يَا أَبْتَاعَلُّكَ أَوْ عَسَاكَ

٢١٢- التخريج: البيت للتابعة الذيباني في ديوانه ص ٤٠؛ والأزمية ص ٢٣٧؛ وخزانة الأدب ٣٢١/٢، ٣٢٥، ٢٧٢/٣، ٣٩٢/٤، ٧٤/٥، ٢٢/١١؛ والدرر ٥٧/٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٤٤٥/١؛ والكتاب ٢٠٧/٢، ٣٨٢/٣؛ وكتاب اللامات ص ١٠٢؛ ولسان العرب ٧٢١/١ (كوكب)، ٧٥٨ (نصب)، ٦/٦ (أسس)، ١٧٢/٨ (شيع)؛ والمقاصد النحوية ٣٠٣/٤؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ١٢١؛ وجمهرة اللغة ص ٣٥٠، ٩٨٢؛ وشرح الأسموني ٤٦٩/٢؛ ووصف المباني ص ١٦١.
اللغة: كليني لهم: قُوضِي إلى. ناصب: ذو نُصْب، أي تعب وشقاء. أقياسيه: أكابده.
المعنى: يقول: دعيني لهذا الهم المتعب ولمقاساة الليل البطيء الكواكب بالسهر، ولا تزيدني لوماً وعدلاً، وجعل بطاء الكواكب دليلاً على طول الليل.

الإعراب: «كليني»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، وباء المؤنثة المخاطبة: فاعل، والنون: للوقاية، وباء المتكلم: مفعول به. «لهم»: جار ومجرور متعلقان بـ«كليني». «يا»: حرف نداء. «أميمة»: سنفضل إعرابه في الحديث عن موطن الشاهد. «ناصب»: صفة لـ«هم» مجرورة مثله. «وليل»: الواو: حرف عطف، «ليل»: معطوف على «هم» مجرور مثله. «أقياسيه»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل، والفاعل مستتر تقديره «أنا»، والهاء: مفعول به محله النصب. «بطيء»: صفة لـ«ليل» مجرورة مثله. «الكواكب»: مضاف إليه.

جملة «كليني»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وجملة «يا أميمة»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب، وجملة «أقياسيه»: صفة لـ«ليل» محلها الجر.

والشاهد فيه: فتح ناء «أميمة» والقياس ضمها، ومما قيل في تخريج ذلك أن «أميمة» مرخم على لغة من ينتظر، والأصل «يا أميم»، ثم أدخلت الهاء غير معتد بها، وفتحت لأنها وقعت موقع ما يتحق الفتح وهو ما قبل هاء التانيث.

٢١٣- التخريج: الرجز لرؤية في ملحقات ديوانه ص ١٨١؛ وخزانة الأدب ٣٦٢/٥، ٣٦٧، ٣٦٨؛ =

وقال [من الرجز]:

٢١٤- يَا أَبْنَا وَيَا أَبْنَا حَسَّنتَ إِلَّا الرَّقْبَةَ

= وشرح أبيات سيويه ١٦٤/٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ والكاتب ٣٧٥/٢؛ والمقاصد النحوية ٢٥٢/٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٣٦/١؛ والجنى الداني ص ٤٤٦، ٤٧٠؛ والخصائص ٩٦/٢؛ والدرر ١٥٩/٢؛ ووصف المبانى ص ٢٩، ٢٤٩، ٣٥٥؛ ورس صناعة الإعراب ١/ ٤٠٦، ٤٩٣/٢، ٥٠٢؛ وشرح الأشموني ١٣٣/١، ٤٥٨/٢؛ واللامات ص ١٣٥؛ ولسان العرب ٣٤٩/١٤ (روي)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٣٠؛ والمقتضب ٧١/٣؛ ومغني اللبيب ١٥١/١، ٦٩٩/٢؛ وجمع الهوامع ١٣٢/١.

اللغة: أنى: حان واقترب. أناك: موعذك ووفتك.

المعنى: تقول بنت الشاعر لأبيها: قد حان ارتحالك في سفر تطلب فيه الرزق. وأتمنى يا أبي أن نصيب خيرًا في سفرك هذا، وأن تعود لنا سالمًا غانمًا.

الإعراب: «تقول»: فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة. «بنتي»: فاعل مرفوع بالضممة المقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة المناسبة، والياء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «قد»: حرف تحقيق. «أنى»: فعل ماض مبني على الفتح المقدر. «أناك»: فاعل مرفوع بالضممة المقدرة على الألف للتعذر، والكاف: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة، والألف: للإطلاق. «يا»: حرف نداء. «أبنا»: منادى مضاف منصوب بالفتحة، والألف: عوض من الياء المحذوفة التي هي ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «علك»: حرف مشبّه بالفعل، والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «عل»، وخبر «عل» محذوف. «أو»: حرف عطف. «عساك»: حرف للرجاء بمعنى «لعل» والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «عسى»، وخبرها ضمير مستتر (هذا الإعراب لـ «عساك» محمول على أحد الأقوال في إعرابها)، والألف: للإطلاق.

وجملة «تقول بنتي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «قد أنى أناك»: في محل نصب مفعول به (مقول القول). وجملة النداء «يا أبنا»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «علك...»: استئنافية لا محل لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «عساك».

والشاهد فيه قوله: «يا أبنا» حيث أراد الياء فاستقلها، فأبدل من الكسرة فتحة، ثم قلبها ألفًا.

٢١٤- التخريج: الرجز لجارية من العرب تخاطب أباه في جمهرة اللغة ص ١٧٦؛ ومقاييس اللغة ٢/ ٢٧؛ ولسان العرب ٢٥٣/١ (جيب)، ٣٤٤ (خبب).

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «أبنا»: منادى منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفًا، والألف هذه ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «ويا»: الواو: حرف عطف، «يا»: حرف نداء. «أبه»: منادى منصوب بالفتحة، لأنه مضاف إلى ياء المتكلم المحذوفة، والياء حرف للسكت. «حسنت»: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «إلا»: حرف استثناء. «الرقبة»: مستثنى منصوب بالفتحة، وممكن لضرورة القافية.

جملتي النداء: ابتدائيتان ولا محلّ لهما من الإعراب. وجملة «حسنت»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «يا أبنا» حيث أراد الياء، إلا أنه استقلها فأبدلها ألفًا.

وقد كثر إبدال هذه الياء ألفًا. قال الشاعر [من الطويل]:

٢١٥- وقد زعموا أنني جزيغتُ عليهما وهل جزيغُ أن قلتُ وإبأيهما
وقال رؤبة [من الرجز]:

٢١٦- فهي تُرْزِي بِأَبَا وَابْنَيْمًا

وكثرة ما جاء من ذلك تزيد قول من قال: «يا أَيْتُ» بالفتح أنه أراد: «يا أَيْتًا» بالألف قوة.



٢١٥- التخريج: البيت لعمره الخثعمية في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٠٨٢؛ ولسان العرب

١٠/١٤ (أبي)؛ ولها أو لدرنا بنت عبيدة في المقاصد النحوية ٤٧٢/٣؛ ولامرأة من بني سعد في

نوادير أبي زيد ص ١١٥؛ وبلا نسبة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٤٤.

الإعراب: «وقد»: الواو: بحسب ما قبلها، «قد»: حرف تقليل وتقريب. «زعموا»: فعل ماضٍ مبني

على الضم لا اتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والألف فارقة.

«أني»: حرف مشبه بالفعل، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب اسمها. «جزعت»: فعل ماضٍ

مبني على السكون لا اتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. والمصدر

المؤول من «أني جزعت» سُدَّ قِنْدُ مفعولي «زعم». «عليهما»: جاز ومجرور متعلقان بـ «جزعت».

«وهل»: الواو: استئنافية، «هل» حرف استفهام. «جزع»: خبر مقدم مرفوع بالضمه. «أن»: حرف

مصدرى. «قلت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لا اتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء ضمير متصل

مبني في محل رفع فاعل، والمصدر المؤول من «أن قلت» في محل رفع مبتدأ مؤخر، والتقدير:

وهل قولي وإبأيهما جزيغ. «وا»: حرف ندية ونداء. «بابأيهما»: الباء: حرف جر، «أبا»: اسم

مجرور بإياء لأنه من الأسماء الخمسة، ولكنه فليها ألفًا تخفيفًا، وهو مضاف، والجاز والمجرور

متعلقان بفعل النداء المحذوف. «وهما»: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه.

وجملة «زعموا»: بحسب الواو. وجملة «جزعت»: في محل رفع خبر «أن». وجملة «هل قولي

جزع»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «وابأيهما» في محل نصب مقول القول.

والشاهد فيه قوله: «بابأيهما» حيث قلب الياء ألفًا للتخفيف.

٢١٦- التخريج: الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه ص ١٨٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٦٠٩/١؛ ولسان العرب

٣٠٩/١٤ (رشا)؛ وبلا نسبة في اللمع ص ١٩٧؛ والمقتضب ٢٧٢/٤.

اللغة: ابننما: ابني.

المعنى: يحكي ما تقوله هذه المرأة في رثاء قريبها، فإنها تنذيه بأبيها وابنها.

الإعراب: «فهي»: الفاء: حسب ما قبلها، والظاهر مما قبلها أنها استئنافية، «هي»: مبتدأ محله

الرفع. «ترثي»: فعل مضارع مرفوع بالضمه المقدرة على الياء للثقل، والفاعل مستتر جوازًا تقديره:

هي. «بابأيا»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (أفدي) المحذوف، أو بخبر محذوف لمبتدأ محذوف،

والتقدير: بأبي أنت. وياء المتكلم المنقلبة ألفًا: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «وابننما»: الواو:

حرف عطف، «ابننما»: معطوف على «أبي»، و«ما»: زائدة.

والشاهد فيه قوله: «بابأيا» حيث أبدل الباء ألفًا والأصل: بأبي.

قال صاحب الكتاب: «وقالوا: «يا ابن أُمِّي»، و«يا ابن عَمِّي»، و«يا ابن أُمِّ»، و«يا ابن عَمِّ»، و«يا ابن أُمِّ»، و«يا ابن عَمِّ»، وقال أبو النجم [من الرجز]:

٢١٧- يا بِنْتُ عَمَّا لَا تَلُومِي واهْجَمِي [أَلَمْ يَكُنْ يَبْيَضُ لَوْلَمْ يَضْلَعُ] جعلوا الاسمين كاسم واحد.



قال الشارح: إذا قلت: «يا ابن أخي»، و«يا غلام غلامي»، فالقياس في هذه الباءات أن لا تُحذف، لأن النداء لم يقع على «الأخ» ولا على «الغلام» الثاني، فهما بمنزلة غيرهما في غير النداء، ألا تراك تقول في الخبر: «جاء غلام أخي»؟ فكما أن «الأخ» ليس له حظ في المجيء، فكذلك إذا قلت: «يا غلام أخي» ليس للأخ حظ في النداء، والباء إنما تُحذف إذا وقعت موقعاً يُحذف فيه التنوين، وهو أن تتصل بالاسم المنادى.

هذا هو القياس، إلا أنه قد ورد عنهم في قولهم: «يا ابن أُمِّي»، و«يا ابن عَمِّي»، على الخصوص أربعة أوجه مسموعة من العرب حكاهما الخليل ويونس^(١).

٢١٧- التخريج: الرجز لأبي النجم في خزانة الأدب ١/٣٦٤؛ والدرر ٥/٥٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٤٤٠؛ وشرح التصريح ٢/١٧٩؛ والكتاب ٢/٣٦٤؛ ولسان العرب ١٢/٤٢٤ (عمم)؛ والمقاصد النحوية ٤/٢٢٤؛ ونوادر أبي زيد ص ١٩؛ وبلا نسية في أوضح المسالك ٤/٤١؛ ورصف المباني ص ١٥٩؛ وشرح قطر الندى ص ٢٠٨؛ والمقنضب ٤/٢٥٢؛ وجمع الهوامع ٢/٥٤.

اللفظة: يا ابنة عَمَّا: أي يا ابنة عَمِّي، فقلت ياء ألقاً. اهجمي: نامي، أو اسكتي.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «بنت»: منادى منصوب، وهو مضاف. «عَمَّا»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على ما قبل الباء المقلوبة ألقاً، وهو مضاف، والياء المقلوبة ألقاً: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «لا»: حرف نهي. «تلومي»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «واهجمي»: الواو: حرف عطف، و«اهجمي»: فعل أمر مبني على حذف النون، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «ألم»: الهمزة: حرف استفهام، و«لم»: حرف جزم ونفي وقلب. «يكن»: فعل مضارع ناقص مجزوم بالسكون، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. يبيض: فعل مضارع مرفوع بالضم، وقاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «لو»: حرف شرط غير جازم. «لم»: حرف جزم ونفي وقلب. «بضلع»: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وحرك بالكسر للقفائية، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. وجواب الشرط محذوف لدلالة السياق عليه.

وجملة النداء «يا بنت عَمَّا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا تلومي»: استئنافية لا محل لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «اهجمي». وجملة «ألم يكن...»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يبيض»: في محل نصب خبر «يكن». وجملة الشرط وجوابه في محل نصب حال. وجملة «بضلع» لا محل لها من الإعراب لأنها جملة الشرط غير الظرفي.

والشاهد فيه قوله: «عَمَّا» والأصل: «عَمِّي» حيث أثبت الألف في «عَمَّا» بعد إبدالها من الياء.

فالوجه الأول: «يا ابنَ أُمِّي»، و«يا ابنَ عَمِّي» بإثبات الياء، قال الشاعر [من الخفيف]:

٢١٨- يا ابنَ أُمِّي ويا شَقِيْقَ نَفْسِي أَنْتَ خَلَفْتَنِي لَدَهْرٍ شَدِيدِ

ولذلك وجهان من المعنى: أحدهما أن تكون أثبتتها كما أثبتتها في «يا غلامي». وإذا ساغ ثبوئها في المنادى، كان ثبوئها في المضاف إلى المنادى أسوغ. والثاني، وهو أجودهما، أن تثبتتها كما أثبتتها في «يا ابنَ أخي»، وفي «يا غلامَ غلامي».

والوجه الثاني: من الأوجه الأربعة أن تقول: «يا ابنَ أُمِّ» و«يا ابنَ عَمِّ» بالفتح. وقد قرأ به ابنُ كثير، ونافع، وأبو عمرو. ويحتمل ذلك أمرين: أحدهما أن يكون الأصل: «يا ابنَ أُمَّا» بالالف، ثم حذفت الف تخفيفاً. وساغ ذلك لأنها بدل من الياء، فحذفت كما تُحذف الياء في «يا غلامي» في قولك «يا غلام». وحذفت الياء من المضاف إليه، وإن كانت لا تُحذف من المضاف إليه إذا قلت: «يا غلامَ غلامي» كما تُحذف من المضاف إذا قلت: «يا غلام»، لأن هذا الاسم أعني «يا ابنَ أُمِّ»، و«يا ابنَ عَمِّ» قد كثر استعماله، فجاز فيه ما لم يجر في نظائره. والفتحة في «ابن» على هذا فتحة إعراب كما أنها في «يا غلامَ غلامي» كذلك.

والثاني أن تجعل «ابنًا» و«أُمًّا» جميعاً بمنزلة اسم واحد فتبني الاسم الآخر على الفتح، وتبني الاسم الذي هو الصدر لأنه كالبعض للثاني. فالفتحة في الأول ليست نصبة كما كانت في الوجه الأول وإنما هي بمنزلة الفتحة من «خمسَ عشر»، وهما في موضع

٢١٨ - التخريج: البيت لأبي زيد في ديوانه ص ٤٨؛ والدرر ٥٧/٥؛ وشرح التصريح ١٧٩/٢؛ ولسان العرب ١٨٢/١٠ (شقق)؛ والمقاصد النحوية ٢٢٢/٤؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤٠/٤؛ وشرح الأشموني ٤٥٧/٢؛ والمقتضب ٢٥٠/٤؛ وجمع الهوامع ٥٤/٢. اللغة: شققت: تصغير شقيق وهو الأخ. خلقتني: تركتني خلقت.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «ابن»: منادى منصوب، وهو مضاف. «أُمِّي»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «ويا»: الواو: حرف عطف، «يا»: حرف نداء. «شَقِيْقَ نَفْسِي»: تعرب إعراب «ابن أُمِّي». «أَنْتَ»: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. «خَلَفْتَنِي»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «لَدَهْرٍ»: اللام: حرف جر، «دَهْرٍ»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «خَلَفَ». «شَدِيدِ»: نعت «دَهْرٍ» مجرور بالكسرة.

وجملة «خَلَفْتَنِي»: في محل رفع خبر المبتدأ. وجملة «أَنْتَ خَلَفْتَنِي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «يا ابنَ أُمِّي» حيث أثبت ياء المتكلم في «أُمِّي» وهذا قليل، فالعرب لا تكاد تثبتها إلا في الضرورة.

مضموم من حيث كانا بمنزلة اسم واحد كـ «خمسَ عشرَ»، وهو مقصود، ويجوز أن يكون فتح الثاني إتباعاً لفتحة النون في «ابن»، وموضع «أُمّ»، و«عَمّ» خفضٌ بالإضافة.

والوجه الثالث: الكسر، فتقول: «يا ابنَ أُمّ»، و«يا ابنَ عَمّ» وقرأ ابنُ عامر، وحمزة، والكسائي: ﴿قال^(١) يا ابنَ أُمّ^(٢)﴾ بالكسر. ويحتمل أمرين: أحدهما أن يكون أضاف «ابنًا» إلى «أُمّ»، وحذف من الثاني، وكان الوجهُ إثباتها مثل «يا غلامَ غلامي». والوجه الثاني أنهما لمَّا جُعلا كاسم واحد، وأضافهما إلى نفسه، حذف الياء، وبقيت الكسرة دليلًا كما يُفعل بالاسم الواحد، نحو: «يا غلامٍ» و«يا قومٍ»، ومثله «يا أحدَ عشرٍ أقبِلوا».

الوجه الرابع: أن تقول: «يا ابنَ أُمّا» و«يا ابنَ عَمّا»، فتجعل مكانَ الياء ألفًا كما قال [من الرجز]:

يا بِنْتَ عَمّا لا تَلُومِي واهَجِي^(٣)

كما تقول: «يا غلامًا»، فتفتح ما قبل الياء تخفيفًا وهي متحركة، فتقلب ألفًا، فاعرفه.

(١) في الطبعين: «يا»، تحريف.

(٢) الأعراف: ١٥٠. وانظر: معجم القراءات القرآنية ٤٠٦/٢.

(٣) تقدم بالرقم ٢١٧.

المندوب

فصل

قال صاحب الكتاب: «ولا بدّ لك في المندوب من أن تُلجّق قبله «يا» أو «وا»، وأنّ في إلحاق الألف في آخره مخيّر، فنقول: «وا زيدا». أو «وا زيد». والهاء اللاحقة بعد الألف للوقف خاصّة دون الدّرج. ويُلحَق ذلك المضاف إليه، فيقال: «وا أمير المؤمنين»، ولا يلحق الصفة عند الخليل^(١)، فلا يُقال: «وا زيد الظريفة»، ويلحقها عند يونس^(٢)، ولا يُندب إلاّ الاسم المعروف، فلا يُقال: «وا رجلاه»، ولم يُستقبح: «وا من حفر يترّ زمزما»، لأنّه بمنزلة «وا^(٣) عبد المطليّة».



قال الشارح: اعلم أنّ المندوب مدعوّ، ولذلك ذُكر مع فُصول النداء، لكنّه على سبيل التفجّع، فأنّ تدعوه، وإن كنت تعلم أنّه لا يستجيب كما تدعو المستغاث به وإن كان بحبث لا يسمع، كأنّه تَعَدّه حاضرا. وأكثر ما يقع في كلام النساء لضعف احتمالهنّ، وقلة صبرهنّ. ولما كان مدعوّا بحبث لا يسمع أتوا في أوله بـ «يا» أو «وا» لمدّ الصوت، ولما كان يُسَلَك في الندبة والنوح مذهب التطريب، زادوا الألف آخرًا للترنم؛ كما يأتون بها في القوافي المطلقة. وخصّوها بالألف دون الواو والياء، لأنّ المدّ فيها أمكن من أخّيتها.

واعلم أنّ الألف تفتح كلّ حركة قبلها ضمةً كانت أو كسرة، لأنّ الألف لا يكون ما قبلها إلاّ مفتوحا، اللهمّ إلاّ أن يخاف لبس، فحيث لا تُغيّر الحركة، فنقول: «وا زيدا». وإذا وقفت على الألف، ألحقت الهاء في الوقف محافظةً عليها لخفائها، فنقول: «وا زيدا»، و«يا عمرا». فإن وصلت، أسقطت الهاء؛ لأنّ خفاء الألف قد زال بما اتصل بها، فنقول: «وا زيدا، وعمرا»، تُسقط الهاء من الأول لاتصاله بالثاني، وتثبتها في الثاني لأنك وقفت عليه، ويجوز أن لا تأتي بالألف الندبة، وتُجرّي لفظه مُجرّي لفظ المنادي، نحو: «وا زيد»، و«يا عمرو»، ولا يُلبس بالمنادي، إذ قرينة الحال تدلّ عليه.

(١) الكتاب ٢/٢٢٦.

(٢) الكتاب ٢/٢٢٦.

(٣) في الطبعتين: «يا»، والنصحیح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليزغ ص ٩٠٦.

وتلحق علامة الندبة المضاف إليه، فيقال: «وا أمير المؤمنين»، و«وا غلام زيدا»؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالاسم الواحد من حيث كان ينزل منزلة التنوين من المضاف، فإن كان المضاف إليه اسماً ظاهراً، فتحت آخره لأجل ألف الندبة، وتحذف التنوين من المضاف إليه في الندبة، لأنه لا يجتمع ساكنان: التنوين والألف، ولم تحرك التنوين لأن أداة الندبة زيادة غير منفصلة كما أن التنوين كذلك، فلم يجتمع في آخر الاسم زيادتان على هذه القضية، فعاقبوا بينهما لذلك. هذا إذا كان المضاف إليه ظاهراً، فإن كان مضمراً، فإن كان المضمراً متكلماً، فلا تخلو ياءه من أن تكون محذوفة وقد اجتزأ بالكسرة منها، نحو: «با غلام»، أو تكون ثابتة، وفيها لغتان السكون والحركة.

فإن كانت الأولى، فإنك تبدل من الكسرة فتحة لأجل الألف بعدها، وتقول: «وا غلاماً»، وإن كانت ثابتة، وهي ساكنة، كان لك فيها وجهان:

أحدهما: حذف الباء لسكونها وسكون الألف بعدها، ويستوي في ذلك لغة من أثبتها ومن حذفها.

والوجه الثاني: أن لا تحذفها، بل نفتحها لأجل الألف بعدها، وإذا كانوا قد فتحوا ما ليس أصله الفتح، كان فتح ما أصله الفتح أجدر وأولى.

وإن كانت الباء مفتوحة، نحو: «وا غلامي»، فليس فيه إلا وجه واحد. وهو إثباتها وتحريكها.

وإن كان المضاف إليه مضمراً غير ياء النفس، أثبتته بالألف، وفتحت ما قبلها إذا لم يلتبس، نحو قولك في المضاف إلى المخاطب: «وا غلامك». فإن كان ممّا يلتبس، قلبت الألف إلى جنس الحركة قبلها، نحو: «يا غلامك»، إذا كان المخاطب مؤنثاً، إذ لو قلت: «وا غلامك»، التبس بالذكر.

وكذلك تقول: «وا غلامه» إذا كان المضمّر غائباً، إذ لو قلت: «وا غلامها» التبس بالمؤنث، وعلى هذا فقس كل ما يأتي منه.

ولا تلحق ألف الندبة الصفة، لا تقول: «وا زيد الظريفة» عند سيوبه والخليل^(١)؛ لأن الصفة ليست المقصود بالندبة، وإنما المنسوب الموصوف، وذهب الكوفيون، ويونس من البصريين إلى جوازه^(٢). وقالوا: إن الصفة والموصوف كالشيء الواحد. والمذهب الأول، إذ ليست الصفة كالـمضاف إليه، لأن المضاف إليه داخل في المضاف، ولذلك يلزمه، وأنت في الصفة بالخيار، إن شئت تصف، وإن شئت لا تصف.

واعلم أن الندبة لما كانت بكاء ونوحاً بتغداؤ مآثر المنسوب وفضايله، وإظهار ذلك

(١) الكتاب ٢/٢٢٦.

(٢) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ص ٣٦٤ - ٣٦٥.

ضَعُفَ وَخَوَّرَ، ولذلك كانت في الأكثر من كلام الشَّوَانِ لَضَعْفِهِنَّ عن الاحتمال، وَقَلَّةِ صَبْرِهِنَّ، وجب أن لا يُنْدَبَ إِلَّا بِأَشْهَرِ أَسْمَاءِ الْمَنْدُوبِ وَأَعْرَفِهَا، لَكَيْ يَعْرفَهُ السَّامِعُونَ، فَيَكُونَ عُدْرًا لَهُ عِنْدَهُمْ، وَيُعْلَمَ أَنَّهُ قَدْ وَقَعَ فِي أَمْرٍ عَظِيمٍ، لَا يُمْكِنُ التَّصَبُّرُ عِنْدَ مِثْلِهِ.

فلهذا المعنى لا تُنْدَبُ نَكْرَةً^(١)، ولا مبهم، فلا يُقَالُ: «وا رجلاه»، ولا «وا هذه» لإيهامهما. ويستقبحون «وا مَنْ فِي الدَّارَةِ» لعدم وُضُوحِهِ وإيهامِهِ، ولا يستقبحون: «وا مَنْ حَفَرَ بئرَ زَمْزَمَةَ»، لَأَنَّهُ مَتَقَبَّحَةٌ وَقَضِيْلَةٌ صَارَ ذَلِكَ عَلَمًا عَلَيْهِ، يُعْرَفُ بِهِ بَعِيْنُهُ، فَجَرَى مَجْرَى الْأَعْلَامِ، نَحْوِ: «وا عَبْدُ الْمُطَّلِبِ». وذلك أَنَّ عَبْدَ الْمُطَّلِبِ هُوَ الَّذِي أَظْهَرَ زَمْزَمَ بَعْدَ ذُورِهَا مِنْ عَهْدِ إِسْمَاعِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، بِأَنَّهُ أُتِيَ فِي الْمَنَامِ، فَأَمَرَ بِحَفْرِ زَمْزَمَ، فَقَالَ: وَمَا زَمْزَمُ؟ قَالَ: لَا تُنْزَفُ، وَلَا تُهْدَمُ، وَتَسْقِي الْحَجَّاجَ الْأَعْظَمَ، وَهِيَ بَيْنَ الْقَرْثِ وَالْدَمِ. فَعَدَا عَبْدُ الْمُطَّلِبِ، وَمَعَهُ الْحَارِثُ ابْنُهُ لَيْسَ لَهُ يَوْمٌ وَلَدٌ غَيْرُهُ، وَوَجَدَ الْعُرَابَ يَنْقُرُ بَيْنَ إِسَافٍ وَنَائِلَةَ، فَحَفَرَ، فَلَمَّا بَدَأَ الطُّوَيْ كَبَّرَ، وَقَصَّتهُ مَعْرُوفَةٌ. فَالْنَدْبَةُ نَوْعٌ مِنَ النَّدَاءِ، فَكُلُّ مَنْدُوبٍ مَنَادَى، وَلَيْسَ كُلُّ مَنَادَى مَنْدُوبًا، إِذْ لَيْسَ كُلُّ مَا يَنَادَى يَجُوزُ نَدْبَتُهُ، لَأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَنَادَى الْمَنْكُورُ، وَالْمَبْهُمُ وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي النَّدْبَةِ، فَاعْرِفْهُ.

(١) وقد أجاز الكوفيون ندبتهَا. انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين التحويين البصريين والكوفيين،

حذف حرف النداء

فصل

قال صاحب الكتاب: «ويجوز حذف النداء عما لا يوصف به «أَيَّ». قال الله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾^(١)، وقال: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾^(٢)، وتقول: «أَيْتَهَا الرَّجُلُ»، و«أَيْتُهَا الْمَرْأَةُ» و«مَنْ لَا يَزَالُ مُخْبِنًا إِلَيَّ»، ولا يحذف عما يوصف به «أَيَّ»، فلا يُقال: «رجُل»، ولا «هَذَا».

قال الشارح: قد تقدّم القول إنّ الغرض بالنداء التصويُّتُ بالمنادي لِثِقَلِ. والغرض من حروف النداء امتدادُ الصوت وتنبيةُ المدعو، فإذا كان المنادي متراجيًا عن المنادي، أو مُعْرِضًا عنه لَا يُثْقِلُ إِلَّا بعد اجتهاذ، أو نائمًا قد استثقل في نومه، استعملوا فيه جميع حروف النداء ما خلا الهمزة، وهي «يَا» و«أَيَّا»، و«هَيَّا»، و«أَيَّ» يمتدّ الصوتُ بها ويرتفع، فإن كان قريبًا، نادوه بالهمزة، نحو قول الشاعر [من الطويل]:

أَزِيدُ أَخَا وَرُقَاءَ إِنْ كُنْتَ ثَائِرًا^(٣)

لأنّها تُفيد تنبيه المدعو، ولم يُرد منها امتدادُ الصوت لقُرب المدعو، ولا يجوز نداء البعيد بالهمزة لعدم المَدِّ فيها، ويجوز نداء القريب بسائر حروف النداء توكيدًا. وقد يجوز حذف حرف النداء من القريب، نحو قوله [من البسيط]:

٢١٩- حَارِ بَنَ كَغِبٍ أَلَا أَخْلَامَ تَزْجُرُكُم [عَنِّي وَأَنْتُمْ مِنَ الْجُوفِ الْجَمَاحِيرِ]

(١) يوسف: ٢٩.

(٢) الأعراف: ١٤٣.

(٣) تقدم بالرقم ١٩٣.

٢١٩ - التخرّيج: البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ١٧٨؛ وخزانة الأدب ٧٢/٤، ٧٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٥٥٤/١؛ وشرح شواهد المغني ٢١٠/١؛ والمقاصد النحوية ٣٦٢/٢؛ وبلا نسبة في شرح شواهد الإيضاح ص ١٠٧؛ ولسان العرب ٢٠٨/١٥ (فوا).

اللغة: الجُوف: جمع أجوف، وهو العظيم الجوف. والجماخير: جمع جُمخور، وهو الضعيف. المعنى: أيها القوم أليس لديكم من الحكمة ما يحول تطاولكم عليّ والظاهر أنه ليس لديكم إلا البطون العظيمة.

ونحو قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾^(١). وقد كثر حذف حرف النداء في المضاف، نحو قوله تعالى: ﴿رَبِّ قَدْ آتَيْنِي مِنَ الْمُلْكِ﴾^(٢). وقال تعالى: ﴿فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(٣)، وقال: ﴿رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ﴾^(٤)، وقال: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُعْطِي السَّيِّدَةَ﴾^(٥). وهو كثير في الكتاب العزيز. وفي الجملة حذف الحروف مما ياباه القياس، لأن الحروف إنما جيء بها اختصاراً ونائباً عن الأفعال، فـ «ما» النافية نائبة عن «أنفي»، وهمزة الاستفهام نائبة عن «استفهم»، وحروف العطف عن «أعطف»، وحروف النداء نائبة عن «أنادي»، فإذا أخذت تحذفها كان اختصار المختصر، وهو إجحاف، إلا أنه قد ورد فيما ذكرناه لقوة الدلالة على المحذوف، فصار القرائن الدالة كالتلفظ به.

وقوله: «يجوز حذف حرف النداء مما لا يوصف به «أي»»، جعل ذلك شرطاً في جواز حذفه لا علة. ومنهم من جعل ذلك علة؛ وإنما هو اعتبار وتعريف للموضع الذي يحذف منه حرف النداء، فقالوا: كل ما يجوز أن يكون وصفاً لـ «أي» ودعوته، فإنه لا يجوز حذف حرف النداء منه؛ لأنه لا يجمع عليه حذف الموصوف وحذف حرف النداء منه، فيكون إجحافاً، فلذلك لا تقول: «رجل أقبل»، و«لا غلام تعال»، و«لا هذا هلم»، وأنت تريد النداء حتى يظهر حرف النداء، لأن هذه الأشياء يجوز أن تكون تُعوتاً لـ «أي»، نحو: «يا أيها الرجل»، و«يا أيها الغلام»، و«يا أيهذا»، لأن «أيًا» مبهم، والمبهم يُنعت بما فيه الألف

= الإعراب: «حار»: منادى مفرد علم مبني على الضم المقدّر على الشاء المحذوفة للترخيم. «ابن»: صفة لـ «حارث» منصوب على المحل. «كعب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «ألا»: الهمزة للاستفهام، «لا»: نافية للجنس. «أحلام»: اسم «لا» مبني على الفتح. «تزجركم»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل مستتر تقديره (هو)، وكم: مفعول به محله نصب. «عني»: جار ومجرور متعلقان بـ «تزجر». «وأنتم»: الواو: حالبة، «أنتم»: مبتدأ محله الرفع. «من الجوف»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف. «الجماخير»: صفة لـ «الجوف» مجرورة بالكسرة. وجملة النداء ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا أحلام تزجركم»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تزجركم»: في محل رفع خبر «لا». وجملة «أنتم من الجوف»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «حار»، والأصل: يا حارث، فحذف حرف النداء، ورخّم المنادى.

(١) يوسف: ٢٩.

(٢) يوسف: ١٠١.

(٣) يوسف: ١٠١.

(٤) المائدة: ١١٤.

(٥) البقرة: ٢٦٠.

واللام، أو بما كان مبهمًا مثله. قال الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ النَّاسُ إِنَّا خَلَقْتُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى﴾^(١). قال الشاعر [من الكامل]:

٢٢٠- يَا أَبُهَا الرَّجُلُ الْمُعَلَّمُ غَيْرُهُ هَلَّا لِنَفْسِكَ كَانَ ذَا التَّعْلِيمِ
وقال الآخر [من الطويل]:

أَلَا أَنِهَا الْبَاخِعُ الْوَجْدُ نَفْسَهُ [الشَّيْءُ نَمَتْهُ عَنْ يَدَيْهِ الْمَقَادِرُ]^(٢)

فوصف «أبًا» باسم الإشارة كما وصفه بما فيه الألف واللام، إذ كان مبهمًا مثله، كما يوصف ما فيه الألف واللام بما فيه الألف واللام. واحتج سبويه بأن أصل هذا أن يُستعمل بالألف واللام، فتقول: «يا أبها الرجل»، فلم يجز حذف ما كان يتعرّف به وتبقيته على التعريف إلا بعوض، وكذلك المبهم يكون وصفًا على ما تقدّم له «أني»، فإذا حذف «أبًا»، صار «بًا» بدلًا في «هذا»، كما صار بدلًا في «رجل». وقال المازني في نحو: «هذا أقبل»: إن «هذا» اسمٌ تُشير به إلى غير المخاطب، فلما ناديته، ذهب منه تلك الإشارة، فعوض منها التنبيه بحرف النداء. وقد أجاز قومٌ من الكوفيين: «هذا أقبل» على إرادة النداء، وتعلّقوا له بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقُولُونَ أَنفُسَكُمْ﴾^(٣). قالوا: والمراد «يا هؤلاء»، وقد عمل به المتنبي في قوله [من الكامل]:

٢٢١- هُذِي بَرَزْتُ لَنَا فَهَجَبْتُ رَيْسِيَا [ثُمَّ انْثَنَيْتُ وَمَا شَفَيْتُ نَسِيَا]

(١) الحجرات: ١٣.

٢٢٠ - التخرّيج: البيت للمتوكل اللّبي في حماسة البحرى ص ١١٧ وهو فيها أوّل ثلاثة أبيات، ينسب الثاني والثالث منها لأبي الأسود الدؤلي. انظر: ملحق ديوان المتوكل اللّبي ص ٢٨٣ - ٢٨٥؛ وديوان أبي الأسود الدؤلي ص ٤٠٣ - ٤٠٧؛ وخزانة الأدب ٥٦٦/٨ - ٥٦٩.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «أبها»: منادى مبني على الضم في محل نصب مفعول به لفعل النداء المحذوف، و«ها»: حرف تنبيه. «الرجل»: بدل مرفوع بالضمّة. «المعلم»: نعت «الرجل» مرفوع بالضمّة. «غيره»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جز مضاف إليه. «هلا»: حرف تنديد ولوم. «النفك»: جاز ومجرور متعلّقان بخبر كان المحذوف، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ جز مضاف إليه. «كان»: فعل ماض ناقص مبني على الفتح. «ذا»: اسم إشارة مبني في محل رفع اسم «كان». «التعليم»: بدل من اسم الإشارة مرفوع بالضمّة. وجملة النداء: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «كان ذا التعليم لنفسك» استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «يا أبها الرجل» حيث وصف «أني» المبهمة باسم الإشارة وبما فيه الألف واللام (الرجل).

(٢) البقرة: ٨٥.

(٣) تقدم بالرقم ١٩٨.

٢٢١ - التخرّيج: البيت للمتنبي في ديوانه ٣٠١/٢؛ وبلا نية في شرح الأشموني ٤٤٤/٢؛ والمغرب ١٧٧/١.

اللغة: رسيًا: من الرئيس وهو ابتداء الحب. انثنى: مال وعاد. نسيًا: من النسي وهو من تبقى=

وكان يَجِئِل كثيرًا إلى مذهب الكوفيين. ولا حجة في الآية لاحتمال أن يكون «هؤلاء» منصوبًا بإضمار «أعني» بمعنى الاختصاص ويكون «أنتم» مبتدأ، و«تقتلون» والخبر. وقيل: «أنتم» مبتدأ، والخبر «هؤلاء» و«تقتلون أنفسكم» من صلة «هؤلاء». وقد يكون اسم الإشارة موصولاً، نحو قوله [من الطويل]:

٢٢٢- غَدَسُ مَا لِعَبَادِ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ أَمِنَتْ وَهَذَا تَحْمِيلَيْنِ طَلِيقُ

= به شيء من الروح، والنسيب فضلة الروح وبقيتها.

المعنى: يا من ظهرت لنا فسيئتنا بجمالك ثم عدت عنا، فزدتنا بك تعلقًا.

الإعراب: «هذي»: الهاء: للتنبيه، «ذي»: اسم إشارة في محل نصب بأداة النداء المحذوفة «يا». «برزت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالياء المتحركة، والياء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «لنا»: جار ومجرور متعلقان بالفعل برزت. «فهجت»: الفاء: عاطفة، «هجت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالياء المتحركة، والياء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «رسميسا»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «ثم انشيت»: «ثم»: حرف عطف، «انشيت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالياء المتحركة، والياء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «وما»: الواو: حالية، «ما»: نافية. «شفيت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالياء المتحركة، والياء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «نسيسا»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة.

وجملة «برزت»: استثنائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «انشيت»: معطوفة على (برزت). وجملة «وما شفيت نسيسا»: في محل نصب حال. وجملة «هذي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «هذي» حيث حذف حرف النداء من اسم الإشارة على مذهب الكوفيين.

٢٢٢ - التخريج: البيت ليزيد بن مفرغ في ديوانه ص ١٧٠؛ وأدب الكاتب ص ٤١٧؛ والإنصاف ٢/ ٧١٧؛ وتخليص الشواهد ص ١٥٠؛ وتذكرة النحاة ص ٢٠؛ وجمهرة اللغة ص ٦٤٥؛ وخزانة الأدب ٦/ ٤١، ٤٢، ٤٨؛ والدرر ١/ ٢٦٩؛ وشرح التصريح ١/ ١٣٩، ٣٨١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٥٩؛ والشعر والشعراء ١/ ٣٧١؛ ولسان العرب ٦/ ٤٧ (حَدَس)، ١٣٣ (عَدَس)؛ والمقاصد النحوية ١/ ٤٤٢، ٢١٦/ ٣؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٣٦٢، ٤٤٧؛ وأوضح المسالك ١/ ١٦٢؛ وخزانة الأدب ٤/ ٣٣٣، ٦/ ٣٨٨؛ وشرح الأسموني ١/ ٧٤؛ وشرح قطر الندى ص ١٠٦؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٦٠ (ذوا)؛ والمحاسب ٢/ ٩٤؛ ومغني اللبيب ٢/ ٤٦٢؛ وجمع الهوامع ١/ ٨٤.

اللغة: عدس: اسم صوت لزجر البغل. عباد: هو عباد بن زياد والي سجستان لمعاوية.

المعنى: يقول مخاطبًا بغلته: إِنَّ عَبَادًا لَمْ يَعِدْ لَهُ سُلْطَةٌ عَلَيْكَ، وَأَنْتَ تَحْمِلِينَ رَجُلًا طَلِيقًا بَعْدَ أَنْ أَفْرَجَ عَنْهُ.

الإعراب: «عدس»: اسم صوت مبني على السكون لا محل له من الإعراب، أو منادى إذا كان المقصود «البغلة». «ما»: حرف نفي. «لعباد»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم. «عليك»: جار ومجرور متعلقان بـ «إمارة». «إمارة»: مبتدأ مؤخر مرفوع. «أمنت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والياء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «وهذا»: الواو: حالية، «ها»: للتنبيه، و«ذا»: اسم موصول مبني في محل رفع مبتدأ. «تحملين»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والياء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «طليق»: خبر المبتدأ مرفوع.

أي: والذي تحمليته طليق. ويُحمل قول المتنبي على أن يكون إشارة إلى المصدر، أي: هذه البرزة، أو إلى الظرف على إرادة المَرَّة، فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: «وقد شدّ قولهم: «أصبح ليل»^(١)، و«اقتد مخنوق»^(٢)، و«أطرق كزا»^(٣) و«من الرجز»:

٢٢٣- جاري لا تستنكري عذيري [ميري وإشفاقي على بعيري]

= وجملة «ما لبعاد...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائية أو استئنافية. وجملة «أمنت»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها استئنافية. وجملة «هذا تحمّلين...»: في محلّ نصب حال. وجملة «تحمّلين...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها صلة الموصول.

والشاهد فيه قوله: «وهذا تحمّلين طليق»، حيث ذهب الكوفيون إلى أنّ «ذا» اسم موصول وقع مبتدأ، ولم يمنعهم اتصال حرف التنبيه به من أن يلتزموا موصوليته، كما لم يمنعهم عدم تقدّم «ما» أو «من» الاستفهاميتين من التزام موصوليته، وعندهم أنّ التقدير: والذي تحمليته طليق.

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في أمثال العرب ص ١٢٣؛ وجمهرة الأمثال ١/١٩٢؛ ولسان العرب ١٢/٥٩٧ (نوم)؛ ومجمع الأمثال ١/٤٠٣؛ والمستقصى ١/٢٠٠.

قاله امرأة امرئ الفيس بغضاً بزوجه، ويقال ذلك لليلة الشديدة التي بطول فيها الشز.

(٢) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في المستقصى ١/٢٦٥؛ ومجمع الأمثال ٢/٧٨. يُضرب في الحثّ على تخلص الرجل نفسه من الأذى والشدة.

(٣) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة الأمثال ١/١٩٤، ٣٩٥؛ وجمهرة اللغة ص ٧٥٧؛ وخزانة الأدب ٢/٣٧٤-٣٧٦؛ ولسان العرب ١٠/٢١٩ (طرق)، ١٥/٢٢٠ (كرا)؛ ومجمع الأمثال ١/٤٣١؛ والمستقصى ١/٢٢١.

وكرا: مرخّم الكروان، وهو ذكر الحبارى. يُضرب لمن يتكبّر، وقد تواضع من هو أشرف منه، وقبل: يُضرب مثلاً للرجل الحفيظ إذا تكلم في الموضع الجليل لا يتكلم فيه أمثاله.

وقد جعل البغدادي هذا القول صدر البيت التالي (من الرجز):

أطرق كرا أطرق كرا
إنّ النعمان في القري
(خزانة الأدب ٢/٣٧٤).

٢٢٣- التخرّيج: الرجز للمعاج في ديوانه ١/٣٣٢؛ وخزانة الأدب ٢/١٢٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٤٦١؛ وشرح التصريح ٢/١٨٥؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٥٥؛ والكتاب ٢/٢٣١، ٢٤١؛ ولسان العرب ٤/٥٤٨ (عذر)؛ والمقاصد النحوية ٤/٢٧٧؛ والمقتضب ٤/٢٦٠؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٥٨؛ وشرح الأشموني ٢/٤٦٨؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٩٦.

اللغة: جاري: أي جارية. امتنكر الشيء: وجده غريباً. العذير: ما يُعذر عليه الإنسان إذا فعله.

المعنى: يقول مخاطباً الجارية: لا تعبري ما أحاوله أمراً منكراً، فأنا فيه معذور.

الإعراب: «جاري»: منادى مرخّم مبني على الفتح في محلّ نصب. «لا»: حرف نهي. «تستنكري»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «عذيري»: مفعول =

ولا عن المستغاث، والمندوب، وقد التزم حذفه في «اللَّهُمَّ» لوقوع الميم خلفاً عنه.



قال الشارح: قد جاء عنهم حذف حرف النداء من النكرة المقصودة، قالوا: «أصبح ليل»، و«افتد مخنوق»، و«أطرق كراً» يريد ترخيم «كروان» على قول من قال: «يا حار» بالضم. وذلك أن هذه أمثال معروفة، فجرت مجرى العَلَم في حذف حرف النداء منها. وقال أبو العباس المبرد: الأمثال يُستجاز فيها ما يستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال لها. فأما قول العجاج [من الرجز]:

جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي

فإنه يريد: يا جارية، فإنما رَحِمَ، فحذف تاء التانيث، وحذف أداة النداء ضرورة. ولا يجوز حذف حرف النداء من المستغاث به، فلا تقول: «لَزَيْدٍ»، وأنت تريد: يا زَيْدٍ، لأن المستغاث يبالغ في رفع صوته وامتداده لتوهمه في المستغاث به العَقْلَة والتراجي.

وكذلك المندوب، قال سيبويه^(١): لا يجوز حذف حرف النداء منه لأنهم يختلطون، ويدعون ما قد فات وبعُد عنهم. والاختلاط الاجتهاد في الغضب، ولأنهم يريدون به مذهب الترم ومد الصوت، ولذلك زادوا الألف أخيراً مبالغة في الترم.

فأما قولهم: «اللَّهُمَّ»، فهو نداء، والضمّة فيه بناء بمنزلتها في «يا زيد»، والميم فيه عَوَض من حرف النداء، ولذلك لا يجتمع «يَا» مع الميم إلا في شعر أنشده الكوفيون^(٢)، لا يُعرَف قائله ويكون ضرورة، وذلك قوله [من الرجز]:

٢٢٤- إني إذا ما حَدَثُ أَلَمًا دَعَوْتُ يَا أَلَلَّهُمَّ يَا أَلَلَّهُمَّا

= به منصوب، وهو مضاف، والباء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «سيري»: بدل من «عذيري» منصوب، وهو مضاف، والباء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «وإشفاقي»: الواو: حرف عطف، و«إشفاقي»: معطوف على «سيري» منصوب، وهو مضاف، والباء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «على»: حرف جر. «بعيري»: اسم مجرور، والجار والمجرور متعلقان بـ «إشفاقي»، و«بعير» مضاف، والباء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. وجملة النداء «... جاري»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا تستنكري»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: حذف حرف النداء ضرورة قبل المنادى «جاري».

(١) انظر الكتاب ٢/ ٢٢٠.

(٢) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ص ٣٤١ - ٣٤٧.

٢٢٤ - التخريج: الرجز لأبي خراش في الدرر ٣/ ٤١؛ وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١٣٤٦؛ والمقاصد =

فجمع لضرورة بين «يا» و«الميم». وذهب الفراء من الكوفيين إلى أن أصله «يا الله أُمَّنَا بِخَيْرٍ»، إلا أنه لما كثر في كلامهم، واشتهر في ألسنتهم، حذفوا بعض الكلام تخفيفاً كما قالوا: «هَلُمَّ». والأصل: هَا الْمُمُّ، فحذفوا الهمزة تخفيفاً، وادغموا الميم في الميم، كما قالوا: وَتَلْمُو. والأصل: وَتِلْ لَأُمَّه، وإنما حذفوا، وخففوا. وهو قول واو جداً لوجوه: منها أنه لو كان الأمر كما ذكروا، لَمَا حُسُنَ أَنْ يُقَالَ: «اللَّهُمَّ أُمَّنَا بِخَيْرٍ»، لأنه يكون تكراراً، فلما حُسُنَ من غير قُبْحٍ دلَّ على فساد ما ذهب إليه. وأيضاً فإنه لو كان الأمر على ما ظن، لَمَا جاز استعماله في المكاره، نحو: «اللَّهُمَّ أَهْلِكْهُمْ، وَلَا تُهْلِكْنَا، لأنه يكون تناقضاً. قال الله تعالى: «اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا جِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ أَوْ آتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ»^(١)، مع أنه لو كانت الميم أصلاً من الفعل، لم يحتاج الشرط إلى جواب في الآية، ولَسَدَتْ مَسَدَ الجواب. فلما افتقرت إلى جواب، وأجيب بالفاء، دلَّت على أنها زائدة، وليست من الفعل. واعلم أن سيويه^(٢) لا يرى نعت «اللَّهُمَّ» لأنه لفظ لا يقع إلا في النداء، فهو في منزلة «يا هَنَاء»، و«يا مَلَكَمَان» و«قُلْ»، وليس شيء من هذا يُنْعَت^(٣). وخالفه أبو العباس في ذلك، وقال: إذا كانت

= النحوية ٢١٦/٤؛ ولامية بن أبي الصلت في خزانة الأدب ٢/٢٩٥؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٣٢؛ والإنصاف ص ٣٤١؛ وجواهر الأدب ص ٩٦؛ ووصف المباني ص ٣٠٦؛ وسر صناعة الإعراب ١/٤١٩، ٢/٤٣٠؛ وشرح الأشموني ٢/٤٤٩؛ وشرح ابن عقيل ص ٥١٩؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٠٠؛ ولسان العرب ١٣/٤٦٩، ٤٧٠ (أ)؛ واللمع في العربية ص ١٩٧؛ والمحتسب ٢/٢٣٨؛ والمفتضب ٤/٢٤٢؛ ونوادر أبي زيد ص ١٦٥؛ وجمع الهوامع ١/١٧٨.

شرح المفردات: الحدث: الحادث. ألم: نزل، حل.

الإعراب: «إني»: حرف مشبه بالفعل، والياء ضمير في محل نصب اسم «إن». «إذا»: ظرف زمان ينضمّن معنى الشرط، متعلّق بجوابه. «ما»: زائدة. «حدث»: فاعل لفعل محذوف يفترسه الفعل المذكور بعده، تقديره: «إذا ألم حدث ألم». «ألمّا»: فعل ماضٍ، والألف للإطلاق، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «دعوت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «يا»: حرف نداء. «اللهم»: منادى مبني على الضمّ في محل نصب، والميم للتعظيم عوضاً بها عن حرف النداء المحذوف. «يا اللهم»: كالسابقة.

وجملة «إني...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إذا ما حدث...»: الشرطية في محلّ رفع خبر «إن». وجملة: «ألم حدث» في محلّ جر بالإضافة. وجملة «ألم» تفسيرية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «دعوت» جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة المنادى في محلّ نصب مفعول به لـ «دعوت».

والشاهد فيه قوله: «يا اللهم» حيث جمع بين «يا» والميم المشددة التي تأتي عوضاً عنها، وذلك ضرورة نادرة.

(١) الأنفال: ٣٢.

(٢) الكتاب ٢/١٩٦.

(٣) في الطبعين: «بنعت»، والتصحيح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليبزغ ص ٩٠٦.

الميم عوضاً من «يَا» فكما تقول «يا الله الكريم»، كذلك تقول: «اللَّهُمَّ الكريم»، واستدلّ بقوله تعالى: ﴿اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(١)، فسيبويه^(٢) يحمل «فاطر السموات» على أنه نداء ثانٍ، لا أنه نعت.

(١) الزمر: ٤٦.

(٢) الكتاب ١٩٦/٢.

الاختصاص

فصل

قال صاحب الكتاب: «وفي كلامهم ما هو على طريقة النداء، ويُقصد به الاختصاص، لا النداء، وذلك قولهم: «أَنَا أَنَا فَأَفْعُلُ كَذَا أَيُّهَا الرَّجُلُ»، و«نَحْنُ نَفْعُلُ كَذَا أَيُّهَا الْقَوْمُ»، وَاللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيُّهَا الْعَصَابَةُ». جعلوا «أَنَا» مع صفته دليلاً على الاختصاص والتوضيح، ولم يعنوا بالرجل، والقوم، والعصابة إلا أنفسهم وما كنوا عنه بـ «أَنَا» و«نَحْنُ» والضمير في «لَنَا»، كأنه قيل: أَمَا أَنَا فَأَفْعُلُ مُتَخَصِّصًا بِذَلِكَ مِنْ بَيْنِ الرِّجَالِ، وَنَحْنُ نَفْعُلُ مُتَخَصِّصِينَ مِنْ بَيْنِ الْأَقْوَامِ، وَاغْفِرْ لَنَا مَخْصُوصِينَ مِنْ بَيْنِ الْعَصَائِبِ».

قال الشارح: اعلم أَنَّ كُلَّ مَنَادَى مُخْتَصٍّ، تَخْتَصُّهُ فُتْنَادِيهِ مِنْ بَيْنِ مَنْ بِحَضْرَتِكَ لِأَمْرِكَ، وَنَهْيِكَ، أَوْ خَبْرِكَ. ومعنى اختصاصك إِيَّاهُ أَنْ تَقْصِدَهُ، وَتَخْتَصُّهُ بِذَلِكَ دُونَ غَيْرِهِ. وَقَدْ أَجْرَبَتِ الْعَرَبُ أَشْيَاءَ اخْتَصَّوْهَا عَلَى طَرِيقَةِ النَّدَاءِ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي الْاِخْتِصَاصِ، فَاسْتَعِيرَ لَفْظُ أَحَدِهِمَا لِلْآخَرِ مِنْ حَيْثُ شَارَكَهُ فِي الْاِخْتِصَاصِ، كَمَا أَجْرَوُا التَّسْوِيَةَ مُجْرَى الْاِسْتِفْهَامِ، إِذْ كَانَتِ التَّسْوِيَةُ مَوْجُودَةً فِي الْاِسْتِفْهَامِ. وَذَلِكَ قَوْلُكَ: «أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو؟» وَ«أَزِيدُ أَفْضَلُ أَمْ خَالِدٌ؟» فَالْشَّيْئَانِ اللَّذَانِ تَسْأَلُ عَنْهُمَا قَدْ اسْتَوَى عِلْمُكَ فِيهِمَا، ثُمَّ تَقُولُ: «مَا أَبَالِي أَقَمْتُ أَمْ قَعَدْتُ» وَ«سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ»^(١). فَأَنْتَ غَيْرُ مُسْتَفْهَمٍ، وَإِنْ كَانَ بِلَفْظِ الْاِسْتِفْهَامِ لِتَشَارُكِهِمَا فِي مَعْنَى التَّسْوِيَةِ، لِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِكَ: «لَا أَبَالِي أَفْعَلْتُ أَمْ لَمْ تَفْعَلْ»، أَيُّ: هُمَا مُسْتَوِيَانِ فِي عِلْمِي. فَكَمَا جَاءَتِ التَّسْوِيَةُ بِلَفْظِ الْاِسْتِفْهَامِ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي مَعْنَى التَّسْوِيَةِ، كَذَلِكَ جَاءَ الْاِخْتِصَاصُ بِلَفْظِ النَّدَاءِ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي مَعْنَى الْاِخْتِصَاصِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَنَادَى. وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ مَنَادَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ دُخُولُ حَرْفِ النَّدَاءِ عَلَيْهِ، لَا تَقُولُ: «أَنَا أَفْعُلُ كَذَا يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ» إِذَا عَنَيْتَ نَفْسَكَ، وَلَا «نَحْنُ نَفْعُلُ كَذَا يَا أَيُّهَا الْقَوْمُ» إِذَا عَنَيْتُمْ أَنْفُسَكُمْ، لِأَنَّكَ لَا تُنَبِّهَ غَيْرَكَ.

وهذا الاختصاص يقع للمتكلم، نحو: «نَحْنُ نَفْعُلُ أَيُّهَا الْعَصَابَةُ»، وَتَعْنِي بِالْعَصَابَةِ أَنْفُسَكُمْ، وَلِلْمُخَاطَبِ، نَحْوِ: «أَنْتُمْ تَفْعَلُونَ أَيُّهَا الْقَوْمُ»، وَلَا يَجُوزُ لِلْغَائِبِ، لَا تَقُولُ: «إِنَّهُمْ كَذَا أَيُّهَا الْعَصَابَةُ».

(١) البقرة: ٦.

وقولهم: «أنا أفعل كذا أيها الرجل»، و«نحن نفعل كذا أيها العصابة»، فـ «أي» وصفتها مرفوعاً بالابتداء، وخبره محذوف، أو خبر محذوف المبتدأ. فإذا كان مبتدأ، فكأنه قال: الرجل المذكور أو العصابة المذكورة من أريد. وإذا كان خبراً، فكأنه قال: من أريد الرجل المذكور أو العصابة المذكورة، إذ لا بقدر فيها حرف النداء، بل هي جملة في موضع الحال، لأن الكلام قبلها تام. ولذلك مثلها صاحب الكتاب بقوله: «أنا أفعل كذا متخصصاً من بين الرجال» و«نحن نفعل متخصصين من بين الأقوام». وذكر «أي» هنا وصفته توضيحاً وتأكيذاً إذ الاختصاص حاصل من «أنا»، و«نحن»، فاعرفه.



قال صاحب الكتاب: ومما يجرى هذا المجرى قولهم: «إنا معشر العرب نفعل كذا»، و«نحن آل فلان كرماء»، و«إنا معشر الصعاليك لا قوة بنا على المروءة»، إلا أنهم سؤغوا دخول اللام ههنا، فقالوا: «نحن العرب أقرى الناس للضيف»، و«بك الله نرجو الفضل»، و«سبحانك الله العظيم». ومنه قولهم: «الحمد لله الحميد»، و«الملك لله أهل الملك»، و«أتاني زيد الفاسق الخبيث»، وقرئ «حَكَاةَ الْحَطَبِ»^(١)، و«مررت به المسكين والبائس»، وقد جاء نكرة في قول الهذلي [من المتقارب]:

٢٢٥- وَنَأْوِي إِلَى نَسْوَةٍ عَطْلٍ وَشَغَا مَرَضِيْعٍ مِثْلَ السَّعَالِي

(١) اللهب: ٤. وقراءة النصب هي المثبتة في القرآن الكريم. وقرأ حمزة والكسائي وأبو عمرو وابن عامر وابن كثير ونافع وغيرهم بالرفع.

انظر: البحر المحيط ٥٢٦/٨؛ وتفسير الطبري ٢١٩/٣٠؛ وتفسير الرازي ١٧١/٣٢؛ والنشر في القراءات العشر ٤٠٤/٢؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢٦٧/٨.

٢٢٥ - التخريج: البيت لأمية بن أبي عائد الهذلي في خزانة الأدب ٤٢/٢، ٤٣٢، ٤٠/٥؛ وشرح أبيات سيويه ١٤٦/١؛ وشرح أشعار الهذليين ٥٠٧/٢؛ وشرح التصريح ١١٧/٢؛ والكتاب ٣٩٩/١، ٢/٦٦؛ ولأبي أمية في المقاصد النحوية ٦٣/٤؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٣٢٢/١؛ وأوضح المسالك ٣١٧/٣؛ ورصف المباني ص ٤١٦؛ وشرح الأشموني ٤٠٠/٢؛ والمقرب ٢٢٥/١.

اللغة: يأوي: ينزل، يلجأ. العطل: ج العاطل، وهي من النساء من لا حلي عليها. الشعث: ج الأشعث مؤنثا الشعثاء، وهي المرأة السيئة الحال، والمتلبدة الشعر لعدم اعتنائها به. السعالي: ج السعلاة، وهي أنثى الغول.

المعنى: إنه يأوي إلى نسوة مهملات، سيئات الحال، متلبدات الشعر، يرضعن أطفالاً لهن، ويشبهن السعالي لقبح منظرهن.

الإعراب: «ويأوي»: الواو: بحسب ما قبلها، و«يأوي»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «إلى نسوة»: جار ومجرور متعلقان بـ «يأوي». «عطل»: نعت «نسوة» مجرور. «وشعثا»: الواو: حرف عطف، «شعثا»: مفعول به لفعل محذوف تقديره: «أذكرهن» مثلاً. =

وهذا الذي يُقال فيه نصبٌ على المَذْحِ والشَّمِ والترْحُمِ.

قال الشارح: اعلم أنَّ هذا النحو من الاختصاص يجري على مذهب النداء من النصب بفعل مضمر غير مستعملٍ إظهاره، وليس بنداء على الحقيقة، بدليل أنَّ الاسم المفرد الذي يقع فيه لا يُبنى على الضمِّ، كما يُبنى الاسم المفرد في النداء على الضمِّ في نحو: «يا زيد»، و«يا بكر». ولم يقولوا في [من الرجز]:

٢٢٦- بِنَا تَمِيمًا يُكْشَفُ الضُّبَابُ

«بنا تميم» بالضمِّ، كما فعلوا في النداء، ولأنَّه أيضًا بدخل عليه الألف واللام، نحو: «نحن العربُ أقرى الناس للضيف»، وما فيه الألف واللام لا يباشره حرفُ النداء، وإذا أرادوا ذلك، تَوَصَّلُوا إليه بـ «أي» ونحوها، كقولك: «يا أيُّها الرجلُ». فلمَّا قلت ههنا: «نحن العربُ» من غير وُضْلَةٍ، دلَّ أنَّه غيرُ منادٍ.

وقوله: «مما يجري هذا المجرى»، يريد مجرى الأوَّل في الاختصاص، وإنَّما فصله من الأوَّل، وإن كانا جميعًا اختصاصًا لأنَّهما مختلفان من جهة اللفظ، وذلك أنَّ الفصل الأوَّل مرفوعٌ، نحو «نحن نفعل كذا أيُّتها العصابة»، و«أنا أفعل كذا أيُّها الرجلُ»، وهذا الفصل منصوبٌ، نحو قوله [من البسيط]:

٢٢٧- إِنَّا بَنِي مِثْقَرٍ [قَوْمٌ ذُو حَسَبٍ] فَمِنَا سِرَاءُ بَنِي سَعْدٍ وَنَادِيهَا]

= «مراضيع»: نعت «شعثًا» منصوب. «مثل»: نعت ثانٍ لـ «شعثًا» منصوب، وهو مضاف. «العالِي»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «يأوي»: بحسب الراو. وجملة «أذكرهنَّ» المقدِّرة: معطوفة على سابقتها.

والشاهد فيه قوله: «نسوة عظلي وشعثًا» حيث نصب «شعثًا» بفعل محذوف، وقد جاء نكرة.

٢٢٦- التخريج: الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه ص ١٦٩؛ وخزانة الأدب ٤١٣/٢؛ والدرر ١٥/٣؛ والمقاصد النحوية ٣٠٢/٤؛ وجمع الهوامع ١٧١/١.

الإعراب: «بنا»: جار ومجرور متعلقان بـ «يكشف». «تميمًا»: مفعول به بفعل محذوف تقديره: «أخض». «يكشف»: فعل مضارع للمجهول مرفوع بالضمَّة. «الضباب»: نائب فاعل مرفوع بالضمَّة الظاهرة على آخره.

والشاهد فيه قوله: نصب «تميمًا» على الاختصاص.

٢٢٧- التخريج: البيت لعمر بن الأهتم في الدرر ١٣/٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢٠/٢؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٣٠٦/٨؛ وجمع الهوامع ١٧١/١.

اللغة: بنو منقر: حي من بني سعد. والسراة السادة، واحدهم سري. النادي: المجلس.

المعنى: نحن بني منقر قوم لنا حسب كريم، ومثلاً سادة بني سعد، وأشرفهم.

الإعراب: «إنا»: حرف مشبه بالفعل، و«نا»: اسم (إنَّ) محله النصب. «بني»: اسم منصوب على الاختصاص بفعل محذوف وجوئاً، والتقدير: أعني بني... وهو مضاف «منقر»: مضاف إليه مجرور=

وقول الآخر [من الرجز]:

بنا تميمًا يُكشَف الضبابُ

وذلك الفصل مختصّ بـ «أي» دون غيرها من الأسماء. وهذا الفصل يكون بسائر الأسماء نحو: بني فلان، وآل فلان، وغيرها من الأسماء.

واعلم أنّ هذا الضرب من الاختصاص ليس نداءً على الحقيقة، وإن كان جاريًا مجراه، وذلك من قبَل أنه منصوبٌ بفعل مضمر غير مستعمل إظهاره، ولا يكون إلّا للمتكلم والمخاطب، وهما حاضران، ولا يكون لغائب كما أنّ النداء كذلك. والذي يدلّ على أنّه ليس بنداء أنّ الاسم المفرد الذي يقع فيه لا يُبنى على الضمّ كما يُبنى الاسم المفرد في النداء على الضمّ، نحو: «يا زيد»، و«يا حكّم». ولم يقولوا في قول الشاعر: «بنا تميم» بالضمّ كما فعلوا في النداء، ولأنّه أيضًا يدخل عليه الألف واللام، نحو قولهم: «نحن العرب أقرى الناس للضيف». ولا يجوز ذلك في النداء.

والفرق بين هذا الاختصاص واختصاص النداء أنّك في النداء تختصّ واحدًا من جماعةٍ يعطف عليك عند توهم غفلةٍ عنك. وفي هذا الباب تختصّه بفعلٍ يعمل فيه النصب، تقيّد به الاختصاص على سبيل الافتخار والتفضيل له. والاسم المنصوب في هذا الباب لا بدّ أن يتقدّم ذكره، ويكون من أسماء المتكلم والمخاطب، نحو قوله [من الطويل]:

٢٢٨- أبى الله إلا أنّنا آل خندف بنا يسمع الصوّث الأنام ويُبصر

= بالكسرة. «قوم»: خبر «إنّ» مرفوع بالضمّة. «ذو»: صفة له «قوم» مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف «خشب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «فينا»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المقدم المحذوف. «سرا»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمّة. «بني»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. «سعيد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «وناديبها»: الراو: حرف عطف، «ناديبها»: معطوف على (سرا) مرفوع بالضمّة المقدرة على الياء للثقل، وها: مضاف إليه محله الجر. وجملة «إنّا قوم»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «فينا سرا»: معطوفة على «قوم» محلها الرفع. وجملة «أعني بني منقر»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: نصب (بني منقر) على الاختصاص والفخر، وذكر هذا في باب النداء لأنّ العامل فيه وفي المنادى فعل لا يجوز إظهاره مع اشتراكهما في معنى الاختصاص والفخر.

٢٢٨ - التخرّيج: لم أتّع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

المعنى: كرّمنا المولى بجعل الناس تسمع وتبصر بجهودنا ومقدورتنا. الإعراب: «أبى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعدّر. «الله»: لفظ الجلالة فاعل مرفوع بالضمّة. «إلا»: حرف استثناء. «أننا»: حرف مشبّه بالفعل، و«نا»: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «أن». والمصدر المؤوّل من «أنّ» ومعموليهما في محل نصب مستثنى «آل»: اسم منصوب على الاختصاص (مفعول به لفعل محذوف تقديره: أخصّ)، وهو مضاف. «خندف»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «بنا»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «يسمع». «يسمع»: فعل مضارع =

فأل خندف هم النون والألف في «أنا». وكذلك قولهم: «نحن العرب أقرى الناس للضيف» فالعرب هم «نحن». ونصب هذه الأسماء كنصب ما ينتصب على التعظيم والشم بإضمار «أريد» أو «أعني» أو «أختص». فالاختصاص نوع من التعظيم والشم، فهو أخص منهما، لأنه يكون للحاضر، نحو: المتكلم، والمخاطب، وسائر التعظيم والشم يكون للحاضر، والغائب. وهذا الضرب من الاختصاص يُراد به تخصيص المذكور بالفعل، وتخليصه من غيره على سبيل الفخر، والتعظيم. وسائر التعظيم والشم ليس المراد منه التخصيص والتخليص من موصوف آخر، وإنما المراد المدح أو الذم.

فمن ذلك: «الحمد لله الحميد»، و«المُلك لله أهل المُلك»، وكل ذلك نصب على المدح، ولم تُرد أن تفصله من غيره، وتقول: «أتاني زيد الخبيث الفاسق». ومنه قراءة من قرأ ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾^(١) بالنصب على الذم والشم.

ومن ذلك «مررت به البائس المسكين» فيجوز خفض «البائس»، و«المسكين» على البدل، ولا يجوز أن يكون ثغماً، لأن المضمرات لا تُثَغَّت، ويجوز نصبه على الترخم بإضمار «أعني»، وهو من قبيل المدح والذم، فاعرفه.

= مرفوع بالضمة. «الصوت»: مفعول به منصوب بالفتحة. «الأنام»: فاعل مرفوع بالضمة. «وبصر»: الواو: حرف عطف، «وبصر»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. وجملة «أبى الله»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يسمع»: في محل رفع خبر «أنا». وجملة «وبصر»: معطوفة على جملة «يسمع» في محل رفع مثلها. والشاهد فيه قوله: «أنا آل خندف» حيث نصب «آل» على الاختصاص، بفعل محذوف.

(١) اللهب: ٤. وقراءة النصب هي المثبتة في القرآن الكريم، وقرأ حمزة والكسائي وابن كثير وغيرهم بالرفع.

انظر: البحر المحيط ٥٢٦/٨؛ وتفسير الطبري ٢١٩/٣٠؛ والنشر في القراءات العشر ٢/٤٠٤؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢٦٦/٨، ٢٦٧.

الترخيم

فصل

[شرائطه]

قال صاحب الكتاب: «ومن خصائص النداء الترخيمُ إلا إذا اضطرَّ الشاعر، فرخَّم في غير النداء. وله شرائط: إحداها أن يكون الاسمُ عَلَمًا. والثانية أن يكون غير مضاف. والثالثة أن لا يكون مندوبًا ولا مستغاثًا. والرابعة أن تزيد عِدته على ثلاثة أحرف إلا ما كان في آخره تاء تانيث، فإنَّ العَلَمِيَّة، والزيادة على الثلاثة فيه غيرُ مشروطَتَيْن، يقولون: «يا عاذِل»، و«يا جاري لا تستكبري»، و«يا ثُبَّ أَقْبَلِي» و«يا شَا ازْجِنِي»، وأما قولهم: «يا صاح» و«أطرق كَرَّا» فمن الشواذ».

قال الشارح: إنما قال: «ومن خصائص النداء الترخيم»، لأنَّ الترخيم المَطْرُد إنما يكون في النداء، وفي غير النداء إنما يكون على سبيل النذرة، وهو من قبيل الضرورة على ما سيأتي بيانه.

ولذلك قال: إلا إذا اضطرَّ الشاعر، فرخَّم في غير النداء، جعله خاصَّةً للنداء، والترخيم مأخوذ من قولهم: «صوت رخيم» إذا كان لَبِنًا ضعيفًا، والترخيم ضَعْفٌ في الاسم، ونَقَصٌ له عن تمام الصوت. قال الشاعر [من الطويل]:

لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ وَمَنْطِقٌ رَخِيمٌ الْحَوَائِشِي لَا هَرَاءَ وَلَا نَزْرُ^(١)

يصف امرأةً بغدوبة المنطق ولين الكلام، وذلك مستحبٌ في النساء.

والترخيم له شروطٌ: منها أن يكون منادى، وذلك لكثرة النداء في كلامهم، وسعة استعماله. والكلمة إذا كثر استعمالها، جاز فيها من التخفيف ما لم يجز في غيرها، فلذلك رخموا المنادى، وحذفوا آخره، كما حذفوا منه التنوين، وكما حذفوا الباء في «يا قوم» على ما سبق.

ومنها أن يكون عَلَمًا، لأنَّ الأعلام يدخلها من التغير ما لم يوجد في غيرها، ألا ترى أنَّهم قالوا: «خَيَوة»، والقياس: حَبَّة. وقالوا: «مَزِيدٌ»، و«مَوْهَبٌ»، و«مَحَبَّبٌ»، وقد تقدَّم علَّة ذلك في فصل الأعلام.

ومنها أن يكون مفردًا غير مضاف، لأنَّ الاسم المفرد قد أثر فيه النداء، وأوجب له البناء بعد أن كان معربًا. والمضاف، والمضاف إليه لم يؤثر فيه النداء، بل حالهما بعد النداء في الإعراب كحالهما قبل النداء. فلما كان حكم المفرد في النداء مخالِفَ حكمه في غير النداء، وكان الترخيم إنما يُسوَّغُه النداء، جاز. ولما كان المضاف والمضاف إليه جاريَيْن على الإعراب في النداء كجَرِيهما في غير النداء، وكان غيرُ النداء لا يجوز فيه الترخيم، لم يحز فيهما هذا مع عدم السَّماع. والذي ورد من الترخيم عن العرب إنما هو في المفرد، نحو: «يا حارٍ»، و«يا عامٍ». وذهب الكسائي والفراء إلى جواز الترخيم في المضاف، ويوقعون الحذف على آخر الاسم الثاني، فيقولون: «يا أبا عَزُو»، و«يا آلَ عَكْرِمٍ» وأنشدوا بيتًا لم يُعرف قائله [من الطويل]:

٢٢٩- أبا عَزُو لا تُبْعِدْ فكلُّ ابنِ حُرَّةٍ سَبَدْعُوهُ داعي مَيْثَةٍ فَبُجِيبُ
وقال زُهَيْرٌ [من الطويل]:

٢٣٠- خُذُوا جِذْرَكُمْ يا آلَ عَكْرِمٍ واذْكُرُوا أوْاصِرْنَا والرَّحْمُ بِالْعُيْبِ يُذَكَّرُ

٢٢٩ - التخريج: البيت بلا نسبة في أسرار العرب ٢٣٩؛ والإنصاف ص ٣٤٨؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣٣٦، ٣٣٧؛ وشرح التصريح ٢/ ١٨٤؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٣١٣؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٨٧. اللغة: بعد: هلك. ابن حُرَّة: كناية عن الرجل الكريم. سيدعوه داعي مَيْثَةٍ: سيصيبه الموت. يجيب: يلتي.

المعنى: يدعو الشاعر لأبي عروة بالأيموت، فيستدرك بقوله: إنه كريم سيصيبه الموت بسبب من أسبابه الكثيرة، فينصاع لدعواه.

الإعراب: «أبا»: منادى منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. «عرو»: مضاف إليه مجرور بالفتحة بدلاً من الكسرة المُقدَّرة على التاء المحذوفة للتخيم. «لا»: الناهية. «تبعُد»: فعل مضارع مجزوم، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت». «فكل»: الفاء: حرف استئناف، «كل»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «ابن»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. «حُرَّة»: مضاف إليه مجرور. «سيدعوه»: السين: للاستقبال، «يدعوه»: فعل مضارع مرفوع، والهاء: ضمير في محل نصب مفعول به. «داعي»: فاعل مرفوع، وهو مضاف. «مَيْثَةٍ»: مضاف إليه مجرور. «فبجيب»: الفاء: حرف عطف، «يجيب»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو».

جملة النداء «أبا عرو»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا تبعُد»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «كل ابن حُرَّة...»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «سيدعوه» في محل رفع خبر المبتدأ. وجملة «يجيب»: معطوفة على جملة «سيدعوه».

والشاهد فيه قوله: «أبا عرو»، والأصل: «أبا عروة» حيث حذف عجز ما أضيف إليه المنادى للتخيم، وهو حذف جائز عند الكوفيين، والبصريون لا يجيزون تخيم المنادى المركب.

٢٣٠ - التخريج: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٢١٤؛ وأسرار العربية ص ٢٣٩؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣٢٩، ٣٣٠؛ والدرر ٣/ ٥١؛ وشرح أبيات سيويه ١/ ٤٦٢؛ والكتاب ٢/ ٢٧١؛ ولسان العرب ٣/ ٣٣٣ (فرد)، ٤/ ٥٤٩ (عذر)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٩٠؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ =

فرخّم المضاف إليه فيهما، وهذا محمولٌ عندنا على الضرورة، وحالُه حالٌ ما رُخِمَ في غير النداء للضرورة، لأنّ المضاف إليه غيرٌ منادى.

ومنها أن تكون عِدَّتُه زائدة على ثلاثة أحرف، وذلك لأنّ أقلّ الأصول ما كان على ثلاثة، فإذا حذفت من الخمسة حرفاً، ألحقته بالأربعة، وقُرِبَتْ من الثلاثة تخفيفاً له بقُرْبِهِ من الثلاثة الذي هو أقلّ الأبنية، وإذا حذفت من الأربعة بلغت الثلاثة، وإذا بلغت الثلاثة، لم يجز أن تحذف منه شيئاً، لأنّه لم يكن دونها شيءٌ من الأصول، فثُبُلَغَ لأنها هي الغاية.

فأما ما كان فيه هاء التأنيث، فيجوز ترخيمه، وإن كان على ثلاثة أحرف، لأنّه بمنزلة اسم ضُمّ إلى اسم كـ «خَضِرَمَوْت» و«رَامَهْرَمَز»، فجاز حذف الثاني منه كما جاز في «خَضِرَمَوْت»، وبقي على حرفين معتلاً كـ «يَذِر» و«ذَم»، لأنّه كان كذلك، والهاء فيه، إذ الهاء بمنزلة المنفصلة، ولا يُشترط فيما كان فيه هاء التأنيث العَلَمِيَّةُ، بل يجوز في الشائع كما يجوز في الخاص.

وإنما ساغ الترخيم فيما كان فيه تاء التأنيث، وإن لم يكن عَلَمًا، نحو: «يا تُب»، و«يا عِض»، في «تُبَّة» و«عِضَّة» لكثرة ترخيم ما فيه هاء التأنيث، فإنّه لم يكن في شيء

= ٤٧٠؛ ولسان العرب ٢٣٣/١٢ (رحم)، ٤١٦ (عكرم)؛ وجمع الهوامع ١/١٨١.

اللغة: آل عكرم: بنو عكرمة بن خصفة. الأواصر: جمع أصرة وهي كل ما يعطفك على آخر. الرحم: القرابة.

المعنى: نالوا حظكم من مودتنا - يا آل عكرمة - وانتبهوا لما يجمعنا من علاقات، فالقرابة تذكر بالغيب.

الإعراب: «خذوا»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والألف للتفريق. «جذركم»: مفعول به منصوب بالفتحة، و«كم»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «يا آل»: «يا»: حرف نداء، «آل»: منادى مضاف منصوب بالفتحة. «عكرم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المفردة على التاء المحذوفة للترخيم، والفتحة عوضاً عنها. «واذكروا»: الواو: للتعطف، «اذكروا»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل والألف للتفريق. «أواصرنا»: مفعول به منصوب بالفتحة، و«نا»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «والرحم»: الواو: استئنافية، «الرحم»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «بالغيب»: جار ومجرور متعلقان بـ «يذكر». «يذكر»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمة، ونائب الفاعل: ضمير مستتر تقديره (هي).

وجملة «خذوا»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «يا آل عكرم» اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وجملة «اذكروا»: معطوفة على «خذوا» لا محل لها. وجملة «الرحم يذكر»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يذكر»: في محل رفع خبر.

والشاهد فيه قوله: «آل عكرم» حيث رخّم المضاف إليه بحذف آخره، فالأصل «آل عكرمة»، وهو دليل على جواز ترخيم المركب الإضافي المنادى بحذف آخر المضاف إليه، لأن المضاف والمضاف إليه صاراً بمنزلة الاسم الواحد. وعد البصريون ذلك شاذاً.

ككثرت لما تقدم من أنه كاسم ضُمَّ إلى اسم، ولأن تاء التانيث تُبدل هاء في الوقف أبدًا مطردًا، ودخولها الكلام أكثر من دخول ألفي التانيث، لأنها قد تدخل في الأفعال الماضية للتانيث، نحو: «قامت هند». وتدخل المذكر توكيدًا، ومبالغة نحو: «علامة»، و«نسابة». فلما كانت الهاء كذلك، ساغ حذفها، وكان أولى لما يحصل بذلك من الحققة مع عدم الإخلال ببنية الكلمة، لأن التغيير اللازم لها من نقلها من التاء إلى الهاء يُسهل تغييرها بالحذف، لأن التغيير مؤنس بالتغيير.

فإذا كانت في الكلمة لم يحذفوا غيرها، قلت حروفها أو كثرت، شائعا كان، أو خاصًا. تقول في الخاص: «يا سلم أقبل»، وفي «مرجانة»: «يا مرجان أقبلي»، وفي النكرة قالوا: «يا عاذل أقبلي»، يريدون: عاذلة، وقالوا: «يا جاري»، يريدون «يا جارية»، قال الغجاج [من الرجز]:

جاري لا تستنكري غديري^(١)

أراد: يا جارية.

وقالوا: «يا ثب» في «يا ثبة»، وهي الجماعة.

وقالوا: «يا شا ازجني»، وهو زجر لها عن السرح والانبعاث، ومعناه: أقيمي في البيت. وقولهم هنا «يا شا» إنما هو على لغة من قال «يا حار» بالكسر، فأما من قال: «يا حار» بالضم، فقياسه «يا شاء»، بزّ الهاء التي هي لام بعد حذف تاء التانيث، لئلا يبقى الاسم على حرفين، الثاني منهما حرف مُد، وهو عديم النظير.

واعلم أنهم قد قالوا «يا صاح»، وهم يريدون: «يا صاحبًا».

وقالوا: «أطرق كرا»، وهم يريدون: «كروانا»، فرخم على لغة من قال: «يا حار» بالضم، كأنه حذف الألف والنون، وبقيت الواو، وحققها الضم، فقلبت ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها. ولو كان على لغة من قال: «يا حار» بالكسر لقال: «يا كرو» بفتح الواو، لأن المحذوف مراد، وفي الجملة ترخيم هذين الاسمين شاذ قياسًا واستعمالًا. فالقياس لما ذكرناه من أن الترخيم بابُه الأعلام، وأما الاستعمال فظاهر لقلّة المستعملين له، ففي قولهم: «يا صاح» شذوذ واحد، وهو ترخيم النكرة، وليس فيها ناء التانيث. وفي قولهم: «أطرق كرا» شذوذ من جهتين:

أحدهما: حذف حرف النداء منه، وهو مما يجوز أن يكون وصفًا لـ «أي»، نحو: يا أيها الكروان.

والوجه الثاني: أنه رخمه وهو نكرة ليس فيه ناء تانيث، وذلك معدوم، فاعرفه.



قال صاحب الكتاب: «والترخيم حذفٌ في آخرِ الاسم على سبيلِ الاعتباط، ثمَّ إمَّا أن يكون المحذوف كالثابت في التقدير، وهو الكثير، أو يُحْمَلُ ما بقي كأنه اسمٌ برأسه، فَيَعْمَلُ بما يُعَامَلُ به سائرُ الأسماء، فيقال على الأول: «يا حارِ»، و«يا هِرَقَ»، و«يا ثُمُو»، و«يا بَنُو» في المسمَّى بـ «بَنُو»، وعلى الثاني: «يا حارَ»، و«يا هِرَقَ»، و«يا ثُمِي»، و«يا بَنِي».

قال الشارح: اعلم أنَّ الترخيم في كلام العرب على ضربين: ترخيمٌ يكون في باب التحقير، وهو حذفُ زوائد الاسم إن كانت فيه، نحو قولك في «أُسُوذَ»: «سُوذَ»، وفي «أَزْهَرَ»: «زُهَيْرَ»، وفي «كِتَابَ»: «كُتَيْبَ»، وفي «حَمْرَاءَ»، و«صَحْرَاءَ»: «حُمَيْرَ» و«صَحِيرَ»، وهذا يوضح في فصله من هذا الكتاب. وترخيمٌ يختصُّ بابُ النداء، وهو ما نحن بصددِ فسره وشرحه، وهو حذفُ آخرِ الاسم المفرد المعرفة في النداء.

وقوله: «على سبيل الاعتباط» يعني من غير علّةٍ موجبة، وإنما ذلك لنوع من التخفيف، من قولهم: «اعتبط البعيرُ» إذا مات من غير علّة. قال أميَّة [من المنسرح]:

٢٣١- مَنْ لَمْ يَمُتْ عَبْطَةً بَمُتْ هَرَمًا لِلْمَوْتِ كَأَسْ وَالْمَرْءُ ذَائِقُهَا
يقول: من لم يمُتْ شابًّا طَرِبًا يمُتْ لعلّةِ الكبر والهَرَمِ، لا بد من ذلك.

٢٣١ - التخريج: البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٤٢؛ وجمهرة اللغة ص ٣٥٧؛ وخزانة الأدب ٤٧/٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٧٠؛ والعقد الفريد ١٨٧/٣؛ ولسان العرب ٦/ ١٨٨، ١٩٠ (كأس)، ٣٤٧/٧ (عبط)؛ ولعمران بن حطان في ديوانه ص ١٢٣؛ وبلا نسبة في المنصف ٦٧/٣.

الإعراب: «من»: اسم شرط جازم مبني في محل رفع مبتدأ. «لم»: حرف جزم ونفي وقلب. «يمت»: فعل مضارع مجزوم (فعل الشرط)، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «عبطة»: حال منصوب بالفتحة. «يمت»: فعل مضارع مجزوم (جواب الشرط)، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «هرمًا»: حال منصوب بالفتحة. «للموت»: جازٍ ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف (أو هما خبر مقدم في رأي بعضهم). «كأس»: مبتدأ مؤخر مرفوع. «والمرء»: الواو: حالية. «والمرء»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «ذائقها»: خبر مرفوع بالضمة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه.

وجملة «من لم يمُت»...: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يمت» لا محل لها من الإعراب لأنها جملة الشرط غير الظرفي. وجملة فعل الشرط وجوابه: في محل رفع خبر «من». وجملة «يمت هرمًا»: جواب شرط جازم غير مقترن بالنفاء أو «إذا»، لا محل لها من الإعراب. وجملة «كأس موجودة للموت»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «المرء ذائقها»: في محل نصب حال. والشاهد فيه قوله: «يمت عبطة» حيث أراد تفسير الاعتباط فجاء بالبيت ليدل على أن العبطة تعني عدم وجود علّة.

ثم هذا الترخيم على وجهين :

أحدهما : وهو الأكثر ، أن يحذف آخرُ الاسم ، ويكون المحذوف مراداً في الحكم كالثابت المنطوق به ، تدعُ ما قبله على حاله ، في حركته وسكونه ، إيداناً وإشعاراً بإرادته .

والثاني : أن يُحذف ما يُحذف من آخره ، ويبقى الاسمُ كأنه قائمُ برأسه غيرُ منقوص منه ، فيعاملُ معاملةَ الأسماءِ التامةِ من البناء على الضم ، فيقال على الوجه الأول في «حارِبٌ» : «يا حارِبُ» ، وفي «أمامةٌ» : «يا أمامُ» ، وفي «بُرْثُنٌ» : «يا بُرْثُ» ، وفي «هَرَقْلٌ» : «يا هَرَقُ» ، وفي «ثُمُودٌ» : «يا ثُمُودُ» ، وفي «بَثُونٌ» اسمُ رجل : «يا بَثُو» ، لا يُغيّرُ الاسم بعد الحذف . وقد خالفَ الفراءُ في الاسم الذي قبل آخره ساكناً ، فزعم أن ترخيمَ نحو «هَرَقْلُ» ، و«سَبْطَرُ» وما كان مثلهما بحذفِ حرفين ، نحو : «يا هِرْ» ، و«يا سِبْ» . قال : وإنما كان كذلك لثلاثِ أسبابٍ الأدواتُ يعني الحروفُ ، نحو «نَعَمْ» و«أَجَلٌ» ، والأسماءُ غيرَ المتمكنةِ نحو «كَمْ» و«مَنْ» . وهو قول واهٍ ، لأننا اتفقنا على أن المرخَّم الذي قبل آخره متحركٌ تبقى حركته على ما هي عليه من ضمٍّ وفتح وكسر . وإنما فعلنا ذلك ، لأننا قدرنا ثبوتَ المحذوف ، وكمالَ الاسم ، فصارت هذه الحركاتُ كأنها حشَوٌ .

وضمةُ البناء التي يُحْدِثُها النداءُ مقدَّرةٌ على حرفِ الإعرابِ المحذوفِ ، وما قبل المحذوفِ فليس بحرفِ إعرابٍ ، فلذلك بقي على حاله من الحركة ، كما أنَّ الزاي من «زيد» ، والباء من «بَكَر» على حالٍ واحدة ، منصوباً كان الاسمُ ، أو مرفوعاً ، أو مجروراً ، كذلك هنا . ولولا ذلك ، لحركَ المرخَّم بحركة واحدة كلُّه ، وإذا كان ذلك كذلك ، فينبغي أن يبقى السكونُ أيضاً كما لو كان المحذوف باقياً ، لأنَّ الثابت حُكماً كالثابت لفظاً ، ولو اعتُبرَ إلباسه بالأدوات في حالِ سكونه ، لوجب أن يُعتبرَ إلباسُه بالمضاف في حالِ كسره ، وهذا واضحٌ .

ويقال على الوجه الثاني في «حارِبٌ» : «يا حارِبُ» ، وفي «أمامةٌ» : «يا أمامُ» ، وفي «بُرْثُنٌ» : «يا بُرْثُ» ، كلُّه بالضم ، إلا أنَّ الضمةَ في «بُرْثُ» غيرُ الضمةِ الأصليةِ إنما هي ضمةُ النداء . وقد انحذفت الضمةُ الأصليةُ كما حذفت الكسرة من «يا حارِبُ» وأُتيث بالضمة . وتقول في ترخيم «ثُمُودُ» ، و«بَثُونٌ» عَلَماً : «يا ثُمُودُ» ، و«يا بَثُونُ» ، لثلاثِ بقى الاسم آخره واوٌ قبلها ضمةٌ ، وذلك معدومٌ في الأسماءِ المتمكنةِ ، فأبدل من الضمةِ كسرةً ومن الواوِ ياءً ، كما فُعل بـ «أَذَلٍ» ، و«أَجَرٍ» جمع «ذَلِي» ، و«جَزَوٍ» . وحجَّةُ هذا الوجه أنَّك لما رَحَّمْتَهُ وحذفتَ آخره ، صارت المعاملةُ مع ما بقي ، وصار ما قبل المحذوف حرفَ إعرابٍ ، كما كان ذلك في «يَدٍ» ، و«دَمٍ» ، فَضُمَّ كسائرُ الأسماءِ المناداة المفردة ، فاعرفه .

قال صاحب الكتاب : «ولا يخلو المرخَّم من أن يكون مفرداً ، أو مركباً . فإن كان

مفرداً، فهو على وجهين: أحدهما أن يُحذف منه حرف واحد كما ذكرت. والثاني أن يُحذف منه حرفان، وهما على نوعين: إما زائدتان في حكم زيادة واحدة كاللّتين في أعجاز «أسماء»، و«مزوان»، و«عثمان»، و«طائفي». وإما حرف صحيح ومدة قبله. وذلك في مثل «متصور»، و«عمار»، و«مسكين». وإن كان مركباً حُذف آخر الاسمين بكماله، فقول: «يا بُخْت»، و«يا عَمْرَ»، و«يا سيبَ»، و«يا خمسة» في «بُخْت نصرَ»، و«عَمْرَويَه»، و«سَيَويَه»، والمسمى بـ «خمسَة عشر»؛ وأما نحو «تَأْبَطْ شُراً» و«بَرَقْ نَحْرَه» فلا يرخم.

قال الشارح: اعلم أن المرخم يكون مفرداً، أو مركباً. والمفرد على ضربين: أحدهما: ما لا يُحذف منه في النداء إلا حرف واحد، نحو قولك في «عامر»، و«حارث»، وشبههما: «يا عامر»، و«يا حارٍ». ويجوز فيه الضم والكسر قال مهلهل [من الكامل]:

٢٣٢- يا حارٍ لا تجهل على أشياخنا إنا ذوو السُّورِ والأحلام
وقال زهير [من البسيط]:

٢٣٣- يا حارٍ لا أزمين منكم بدهية لم يلقها سوقة قبلي ولا ملك

٢٣٢- الترخيم: البيت للمهلهل بن ربيعة في ديوانه ص ٨٢، والكتاب ٢/٢٥١؛ وله أو لشرحبيل بن مالك في شرح أبيات سيويه ٢/٢٦.

اللغة: السُّور: جمع سورة، وهي الجذّة والخفة عند الغضب. والمعنى: يا حارث لا تعامل شيوخنا بجهل وطيش، ففينا الحدة والعنف عند الغضب، وإن كنا حلماً وحكماً وادعين.

الإعراب: «يا حارٍ»: يا: حرف نداء، «حارٍ»: منادى مفرد علم مبني على الضم، «لا»: ناهية جازمة. «تجهل»: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون، وفاعله مستتر وجوباً تقديره (أنت). «على أشياخنا»: جار ومجرور متعلقان بـ «تجهل»، و«نا»: مضاف إليه محله الجر. «إنّا»: «إن»: حرف مشبه بالفعل، و«نا»: اسم «إن» محله نصب. «ذوو»: خبر (إن) مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. «السُّور»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «والأحلام»: الواو: حرف عطف، «الأحلام»: معطوف على «السُّور» مجرور بالكسرة.

وجملة «أحارٍ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا تجهل»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إنّا ذوو السُّور»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: ترخيم «حارث»، وبناء آخره على الضم ويرى بكسر الراء على لغة من ينتظر.

٢٣٣- الترخيم: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١٨٠، وجمهرة اللغة ص ١٠٠٩؛ والدرر ٣/٥٦؛ واللمع ص ١٩٨؛ والمقاصد النحوية ٤/٢٧٦؛ وجمع الهوامع ١/١٨٤.

اللغة: الداهية: المصيبة الكبيرة. السوق: الشخص العادي من عامة الناس.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «حارٍ»: منادى مبني على الضم (على لغة من لا ينتظر) في محل نصب مفعول به لفعل النداء المحذوف. «لا»: حرف نهي وجزم. «أزمين»: فعل مضارع مبني للمجهول، =

يُنْشَدَانِ بِكسرِ الراءِ وَضَمِّها. وسمع بعضهم قارئاً يقرأ: «وَنَادَوْا يَا مَالٍ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ»^(١) فقال: ما أشغل أهل النار عن الترخيم!! فقال: ذلك لأنهم لا يقدرُونَ على التلَفُظِ بِتَمَامِ الكلمة، لَضَعْفِ قُوَاهُمْ.

والثاني: ما يُحذف منه في الترخيم حرفان، وذلك شيان: أحدهما ما كان في آخره زائدتان زيدا معاً، فمن ذلك ما كان في آخره أَلَفٌ ونونٌ، نحو: «مَرْوَانُ»، و«سَعْدَانُ»، ورجل سَمِيَّتِهِ «مُسْلِمَانُ»، وكذلك ما كان في آخره أَلِفَا التَّأْنِيثِ، نحو «خَمْرَاءُ»، و«صَحْرَاءُ» إذا سَمِيَتْ بهما، و«أَسْمَاءُ» اسمَ امرأةٍ، وكذلك حكمُ يائِي النسبِ، نحو «بَضْرِي»، و«طائِفِي» إذا سَمِيَتْ بهما.

وتقول في ترخيم ما في آخره أَلَفٌ ونونٌ: «يَا مَرْوُ»، و«يَا سَعْدُ»، و«يَا مُسْلِمُ» قال الشاعر [من الكامل]:

٢٣٤- يَا مَرْوُ إِنَّ مَطِيبِيَّ مَحْبُوسَةٌ تَرْجُو الحِجَاءَ وَزِيَّهَا لَمْ يَبْأَسْ

= مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة التي لا محل لها من الإعراب، في محلّ جزم بلا الناهية، ونائب فاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا. «منكم»: جاز ومجرور متعلقان بحال محذوفة من «داهية». «بداهية»: جاز ومجرور متعلقان بـ «أرْمِي». «لم»: حرف جزم ونفي وقلب. «يلقها»: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «سوقة»: فاعل مرفوع بالضمّة. «قبلي»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل باء المنكلم، متعلّق بـ «يلقها»، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «ولا»: الواو: حرف عطف، «لا»: حرف لتوكيد النفي. «ملك»: معطوف على «سوقة» مرفوع بالضمّة. وجملة النداء: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لا أرمين»: استثنائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لم يلقها»: في محلّ جرّ صفة لـ «داهية». والشاهد فيه قوله: «يا حاز» حيث يجوز فيه ضم الراء (على لغة من لا ينتظر)، وكسرها (على لغة من ينتظر)، وعندئذٍ تقدّر الضمة على الراء المحذوفة للترخيم.

(١) الزخرف: ٧٧. ولم أقع على هذه القراءة في معجم القراءات القرآنية.

٢٣٤ - التخرّيج: البيت للفرزدق في ديوانه ٣٨٤/١؛ وخزانة الأدب ٣٤٧/٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٥٥٥؛ وشرح النصريح ١٨٦/٢؛ والكتاب ٢٥٧/٢؛ واللمع ص ١٩٩؛ والمقاصد النحويّة ٢٩٢/٤؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٦٢/٤.

شرح المفردات: يا مرو: أي يا مروان. المطيّة: الدابة التي تركب. محبوسة: أي واففة بالباب. الحياء: العطاء. ربّها: صاحبها.

المعنى: يخاطب الشاعر مروان قائلاً له: إنّ مطيّتي طال وقوفها ببابك يقبّدها عطاؤك، وإنّ صاحبها لا يزال يؤمّل العطف عليه.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «مرو»: منادى مرخّم مبني على الضمّ المقدّر على النون المحذوفة في محلّ نصب بفعل النداء المحذوف. «إن»: حرف مشبّه بالفعل. «مطيّتي»: اسم «إن» منصوب بالفتحة منع من ظهورها اشتغال المحلّ بالحركة المناسبة، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «محبوسة»: خبر «إن» مرفوع بالضمّة. «توجو»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة.

وتقول فيما كان في آخره ألفا التانيث: «يا خَمَزَ أَقْبَلِي»، و«يا صَعُزَ» في «خَمَرَاءَ»، و«صحراء» عَلَمَيْنِ، و«يا أَسْمَ» في «أَسْمَاءَ» اسم امرأة. قال الشاعر [من الطويل]:

٢٣٥- قَبِي فِي فَانْظُرِي يَا أَسْمَ هَلْ تَعْرِفِينِي أَهَذَا الْمُغْيِرِي الَّذِي كَانَ يُذَكِّرُ
ف «أَسْمَاءَ» اسم امرأة يحتمل أن يكون من باب «حمرَاءَ»، و«صحراء» ويكون وزنه
فَعْلَاءَ، وأصله وَسْمَاءُ من الوَسَامَةِ، وهي المَلَاخَةُ، فقلِّبوا الواو المفتوحة همزة على حد
قولهم: «أَخَذَ»، وأصله «وَحَذَ»، و«امرأة أناة»، وهي «وَنَاءَةٌ». ويحتمل أن يكون من قبيل
«منصور» و«عمار»، وهو أفعال جمع «اسم»، وأصله «أَسْمَاوُ»، فقلِّبَت الواو الأخيرة همزة
بعد قلِّبها ألفاً على حد «كِسَاءَ»، و«شَقَاءَ». وسُمِّيَ به مؤنثاً فامتنع من الصرف للتانيث
والتعريف، وُرُخِمَ، فُحَذَفَ الحرف الأخير الذي هو أصل، وما قبله من حرف المد كما
فُعِلَ في «منصور»، و«عمار» إذا رُخِمَا.

= على الواو للمثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هي». «الحباء»: مفعول به منصوب
بالفتحة. «وربها»: الواو: حالية، «ربها» مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاف، و«ها» ضمير متصل
مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «لم»: حرف جزم. «يئأس»: فعل مضارع مجزوم بالسكون وحرك
بالكسر مراعاة للرؤي، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». وجملة «يا مرو...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ترجو...» في محلّ رفع خبر ثان
لـ «إن». وجملة «ربها لم يئأس»: حالية. وجملة «لم يئأس»: في محلّ رفع خبر المبتدأ.
والشاهد فيه قوله: «يا مرو» الذي أصله «يا مروان» حيث رُخِمَ بحذف النون، وحذف الألف قبلها،
لأن قبلها ثلاثة أحرف.

٢٣٥ - التخرّيج: البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٩٣؛ وخزانة الأدب ٣٦٩/١١.
شرح المفردات: اسم: أي أسماء. المغيري: المنسوب إلى المغيرة، وقد عني به نفعه.
المعنى: قاله الشاعر عن لسان امرأة كانت تتحدّث إلى صديقتها أسماء عنه، فقالت لها: قفي وانظري
هل تعرفين الرجل؟ هل هو ذلك الرجل الذي كثر الحديث عنه؟
الإعراب: «قفي»: فعل أمر مبني على حذف النون، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل.
«فانظري»: الفاء حرف عطف، «انظري»: معطوف على «قفي» وتعرب إعرابها. «يا»: حرف نداء.
«اسم»: متادى مرخّم، أصله «يا أسماء» مبني على الضمّ المقدّر على الهمزة المحذوفة في محلّ
نصب. «هل»: حرف استفهام. «تعرفينه»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والياء: ضمير متصل
مبني في محلّ رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «أهذا»: الهمزة
للاستفهام، «هذا»: «ها»: حرف تنبيه، و«ذا» اسم إشارة مبني في محلّ رفع مبتدأ. «المغيري»: خبر
المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة. «الذي»: اسم موصول مبني في محلّ رفع نعت «المغيري». «كان»: فعل
ماضي ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هو». «يذكر»: فعل مضارع مبني للمجهول
مرفوع بالضمة، ونائب فاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو.

جملة «قفي»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «انظري». وجملة النداء
اعتراضية لا محلّ لها كذلك. وجملة «تعرفينه»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «هذا
المغيري»: كسابقتها. وجملة «كان يذكر»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب وجملة «يذكر»:
في محلّ نصب خبر «كان».

وتقول فيما كان في آخره ياء النسبة: «يا طائِف»، و«يا بَصْرٍ»، ترخيم «طائِفِي»، و«بصري» عَلَمَيْن. تحذف الحرفَيْن معاً، لأنهما زائداً زَيْدًا معاً، لمعنى واحد، فنزلاً منزلة الزيادة الواحدة، فلما زَيْداً معاً حُذِفَا معاً.

وأما الثاني: ممّا يُحذف منه حرفان في الترخيم، وذلك ما كان آخِرُ الاسم منه حرفاً أصلياً، وقبله حرفٌ مَدُّ زائِدٌ، فإنك تحذف الأصل، وما قبله من الزائد معاً، وتُجرِيهما معاً مُجْرَى الزائدين، إذا بقي بعد حذفهما ثلاثة أحرف، نحو «عَمَّار»، و«منصور»، و«مِسْكِين»، وتقول: «يا مَنْصُ»، و«يا عَمَّ»، و«يا مِنْك». وذلك لأنهما جريا مجرى الزائدين. وذلك من حيث أن الأصل يُحذف للترخيم، لأنه طَرَفٌ كما يُحذف الزائد الثاني من «مروان» ونحوه، وقبله حرفٌ مَدُّ كما كان قبل النون في «مروان» كذلك، فقد سَاوَى الأصل والزائد قبله الزائدين من الجهة المذكورة، فجريا في الحذف مجراهما.

ولو كان قبل الحرف الأصلي زائِدٌ غيرُ مَدَّة، لم يُحذف لمفارقته الزائد الأول في «مروان»، و«خَمَّرَاء». وذلك لو سَمِيت بـ «سِنُورٍ»، و«بِرْذُونٍ»، لقلت فيمن قال: «يا حارٍ» بالكسر: «يا سِنُوْ أَقْبِلْ» و«يا بِرْذُوْ أَقْبِلْ» وعلى قول من قال: «يا حارٍ» بالضم: «يا سِنًا»، و«يا بِرْذًا»، فقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

وأما المركب فأمره في الترخيم كأمر تاء التانيث: تحذف الكلمة التي ضُمَّت إلى الصدر رأساً، كما تحذف تاء التانيث، فتقول في «بُخْتُ نَصْرَ» اسم رجل: «يا بُخْتُ»، بحذف الاسم الأخير لا غير، كما تقول في «مَرْجَانَةٌ» اسم امرأة: «يا مَرْجَانُ»، فلا تزيد على حذف التاء، وفي «حَضْرَمَوْتُ»: «يا حَضْرَ»، وفي «قَار سَرْجَسَ»: «يا مارَ»، وفي «عَمْرَوْنِي»: «يا عَمْرَ»، وفي «سَيَبُونِي»: «يا سَيَبَ»، وفي المسمى بـ «خَمْسَةَ عَشَرَ»: «يا خمسة». جعلوا الاسم الآخر بمنزلة الهاء في نحو «تَمْرَةٍ»، إذ كان حكمُ الاسم الآخر كحكم الهاء في كثير من كلامهم.

ومن ذلك التصغير، فإنه إذا جُعِل الاسمَان اسماً واحداً، ولحقه التصغير، فإنه إنما يصغر الصدر منهما، ثم يُؤْتَى بالاسم الثاني بعد تصغير الصدر كما يصغر ما قبل هاء التانيث، فتقول: «حُضْرَمَوْتُ»، و«بُعَيْلَبُكُ»، و«عَمْرَوْنِي» كما تقول «تُمَيْرَةُ» و«طُرَيْفَةُ».

ومن ذلك النسب، فإنك تقول في النسب إلى «حَضْرَمَوْتُ»: «حَضْرِي»، وإلى «مَعْدِيكِرَبَ»: «مَعْدِي»، كما تقول في النسب إلى «البَصْرَةِ»: «بَصْرِي»، وإلى «مَكَّةَ»: «مَكِّي»، فيقع النسب إلى الصدر لا غير، كما يكون كذلك فيما فيه الهاء.

ومما يؤيد عندك ما ذكرناه أن هاء التانيث لا تُلْحَق بناتِ الثلاثة بالأربعة، ولا بناتِ

= والشاهد فيه قوله: «يا أَسْمَ» وأصله «يا أَسْمَاءَ» حيث رَحِمَه بحذف الهمزة من آخره، وحذف الألف التي قبلها، لأن قبله ثلاثة أحرف.

الأربعة بالخمسة، كما أنَّ الاسم الثاني لا يُلحق الاسم الأول بشيء من الأبنية.
وأيضاً فإنَّ الاسم الثاني إذا دخل على الأول، ورُكِبَ معه، لم يُغيّر بنيته، كما أنَّ
الناء كذلك: إذا دخلتِ الاسم المؤنث، لم تُغيّر بناءه كـ «تَمَرٍ»، و«تَمَرَةٍ»، و«قائمٍ»،
و«قائمةٍ». فلمَّا كان بينهما من التفارب ما ذكرناه، حذفوا الآخر من المركب في الترخيم
كما يحذفون منه ناء التأنيث. وكان الحذف في الترخيم أجدر، إذ كان يُحذف في الترخيم
ما لا يُحذف في الإضافة. ألا ترى أنَّك تقول في «جَعْفَرٍ»: «يا جَعْفَفَ»، فتحذف الراء في
الترخيم، وتقول في النسب: «جَعْفَرِي»، فتثبتها، وإذا ساغ حذف ما يثبت في الإضافة في
الترخيم، كان حذف ما لا يثبت فيها أولى.

ولو رَحِمْتَ «اِثْنَا عَشَرَ» عَلَمًا، لقلت: «يا اِثْنُ»، فتفتح النون على قول من يقول:
«يا حَارٍ» بالكسر. ومن يقول: «يا حَارُ» بالضم قال: «يا اِثْنُ»، لأنَّ «عشر» ههنا بمنزلة
النون من «اثنين»، وأنت لو رَحِمْتَ «اِثْنان» لقلت: «يا اِثْنُ».

وأما ما يُحكى من نحو «تَأَبَّطُ شَرًّا»، و«بَرَقَ نَحْرُهُ»، ونحوهما، فإنه لا يَرُخَّم، لأنَّ
النداء لم يؤثّر فيه، وإنما هي جُمْلٌ محكيّة، والترخيم إنما يكون فيما أثر فيه النداء بناءً
على ما قال سيبويه، ولو رَحِمْتَ هذا، لرَحِمْتَ رجلاً يسمّى «يقول عَثْرَةٌ يا دارَ عَبْلَةٍ
بالجِواء تَكَلِّمِي»^(١) ومع ذلك فإنه لا يجوز، لأنها جُمْلٌ محكيّة الإعراب، لا حَظٌّ للبناء
فيها، فاعرفه.

(١) أي: يقول عترة [من الكامل]

وعمي صباخا دار غبلّة وانلمي

يا دارَ غَبْلَةٍ بالجِواء تَكَلِّمِي

وهو في ديوانه ص ١٨٧.

حذف المنادى

فصل

قال صاحب الكتاب: «وقد يُحذف المنادى، فيقال: «يا بُؤْسٌ لزيدٍ» بمعنى: «يا قوم بُؤْسٌ لزيدٍ». ومن أبيات الكتاب [من البسيط]:

٢٣٦- يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحُونَ عَلَى سَمْعَانٍ مِنْ جَارٍ
وَفِي التَّنْزِيلِ ﴿الْأَنَا اسْجُدُوا﴾^(١).

قال الشارح: اعلم أنهم كما حذفوا حرف النداء لدلالة المنادى عليه، كذلك أيضًا

٢٣٦- التخریج: البيت بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٤٤٨؛ والإنصاف ١/١١٨؛ والجنى الداني ص ٣٥٦؛ وجواهر الأدب ص ٢٩٠؛ وخزانة الأدب ١١/١٩٧؛ والدرر ٣/٢٥، ٥/١١٨؛ ورصف المياني ص ٣، ٤؛ وشرح أبيات مسبوته ٢/٣١؛ وشرح شواهد المغني ٢/٧٩٦؛ والكتاب ٢/٢١٩؛ واللامات ص ٣٧؛ ومغني اللبيب ٢/٣٧٣؛ والمقاصد النحوية ٤/٢٦١؛ ومعجم الهوامع ١/١٧٤، ٢/٧٠.

المعنى: يطلب من الله جلَّ وعزَّ أن يصيب بلعنته جاره سمعان، ولا يكفي بطلب لعنة الله، بل يضيف إليها طلب لعنة الصالحين والأقوام كلهم.

الإعراب: «يا»: حرف نداء، والمنادى محذوف، والتقدير: «يا هؤلاء» أو: «يا قوم». «لعنة»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «الله»: لفظ الجلالة، مضاف إليه مجرور بالكسرة. «والأقوام»: الواو: حرف عطف، و«الأقوام»: اسم معطوف على لفظ الجلالة مجرور بالكسرة. «كلهم»: تركيد مرفوع بالضمة، و«هم»: ضمير متصل مبني في محل جر بإضافة. «والصالحون»: الواو: حرف عطف، و«الصالحون»: اسم معطوف على محل لفظ الجلالة لأنه فاعل «لعنة» في المعنى، مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم. «على سمعان»: جار ومجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، والجار والمجرور متعلقان بخبر محذوف. «من»: حرف جر زائد. «جار»: اسم مجرور لفظًا منصوب محلاً على أنه تمييز.

وجملة «يا هؤلاء»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لعنة الله منصبة»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «يا لعنة الله» حيث حذف المنادى به «يا»، والتقدير: «يا هؤلاء لعنة الله...».

(١) النمل: ٢٥. وهذه قراءة الكسائي ويعقوب وغيرهما. انظر: البحر المحيط ٧/٦٨؛ وتفسير الطبري ١٩/٩٣؛ وتفسير القرطبي ١٣/١٨٦؛ والكشاف ٣/١٤٥؛ والنشر في القراءات العشر ٢/٣٣٧؛ ومعجم القراءات القرآنية ٤/٣٤٦.

قد يحذفون المنادى لدلالة حرف النداء عليه. فمن ذلك قولهم: «يا بؤس لزيد»، والمراد: يا قوم بؤس لزيد. فـ «بؤس» رفع بالابتداء، والجار والمجرور بعده خبره. وساغ الابتداء به وهو نكرة، لأنه دعاء. ومثله قولهم: «يا ويل لزيد»، و«يا ويح لك» فيما حكاه أبو عمرو، وكأنه نبه إنساناً، ثم جعل الويل له، وليس كقوله: «يا بؤس للحرب» لأنه هناك مدعو، ولذلك نصبه إذ كان مضافاً. والمراد: يا بؤس الحرب، واللام دخلت زائدة مؤكدة لمعنى الإضافة على حذف زيادتها في «لا أبا لك». ولا تزداد هذه اللام إلا في هذين الموضعين.

ويجوز أن يكون «يا» هنا تنبيهاً لا للنداء، فلا يكون ثم مدعو محذوف، وما بعدها كلام مبتدأ، كأنك قلت: «بؤس لزيد»، و«ويل له ويح».

وأما بيت الكتاب الذي أنشده، فيحتمل الوجهين المذكورين؛ وهو أن يكون ثم منادى محذوف، والمراد: يا قوم، أو يا هؤلاء لعنة الله على سمعان. والآخر أن يكون «يا» لمجرد التنبيه كأنه نبه الحاضرين على سبيل الاستعطاف لاستماع دعائه، و«اللعة» رفع بالابتداء، و«على سمعان» الخبر. ولو كانت «اللعة» مناداةً لتصبها، لأنها مضافة.

قال سيبويه: فـ «يا» لغير اللعة^(١)، يُشير إلى أن المنادى محذوف، وهو غير اللعة.

ويروى: «والصالحون»، و«الصالحين»، مرفوعاً، ومخفوضاً. فالحفّض أمره ظاهر، وهو العطف على لفظ اسم «الله»، فحُفّض المعطوف الثاني كما حُفّض المعطوف الأول، ومن رفع فعلى وجهين:

أحدهما: أن يكون محمولاً على معنى اسم «الله» تعالى، إذ كان فاعلاً في المعنى، والفاعل مرفوع، ومثله قوله [من الكامل]:

٢٣٧- [حتى تهجر في الرواح وهاجها] طَلَبَ الْمُعْقَبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

(١) الكتاب ٢/ ٢٢٠.

٢٣٧ - التخرّيج: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ١٢٨؛ والإنصاف ١/ ٢٣٢؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٤٢، ٢٤٥، ١٣٤/ ٨؛ والدرر ٦/ ١١٨؛ وشرح النصريح ٢/ ٦٥؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٣٣؛ ولسان العرب ١/ ٦١٤ (عقب)؛ والمفاصد النحويّة ٣/ ٥١٢؛ وبلا نسبة في جهمرة اللغة ص ٣٦٤؛ وخزانة الأدب ٨/ ١٣٤؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٣٧؛ وشرح ابن عفيف ص ٤١٧؛ وجمع الهوامع ٢/ ١٤٥.

شرح المفردات: تهجر: سار عند اشتداد الحرّ. الرواح: وقت مغيب الشمس. هاجها: أزعجها وأثارها. المعقب: المجد في طلب الشيء.

المعنى: يقول: إنّ هذا الحمار الوحشيّ هاج أتانته في الهاجرة لطلب الماء حينئذٍ كطلب المعقب المظلوم لحقه.

برفع «المظلوم» على الصفة لـ «المعقّب» على المعنى.

والوجه الآخر: أن يكون معطوفاً على المبتدأ الذي هو «لعنة الله»، أي: ولعنة الصالحين، ثم حذف المضاف، وأعرب المضاف إليه بإعرابه على حذف «وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ»^(١) أي: أهل القرية. و«سَمْعَانُ» هذا قد روى بكسر السين، وفتحها، والفتح أكثر. وكلاهما قياس، فمن كسر كان كـ «عِمْرَانُ»، و«جَطَّانُ»، ومن فتح كان كـ «قُحْطَانُ»، و«مَرْوَانُ».

وقوله تعالى: «أَلَا يَا اسْجُدُوا»^(٢) فقد قرأها الكسائي «أَلَا» خفيفة، وقرأها الباقون بالتشديد. فمن خفف جعلها تنبيهاً، و«يَا» نداء. والتقدير: ألا يا هؤلاء اسجدوا له. ويجوز أن يكون «يَا» تنبيهاً، ولا منادى هناك، وجمع بين تنبيهين تأكيداً، لأن الأمر قد يحتاج إلى استطعاف المأمور واستدعاء إقباله على الأمر. ومثله قوله الشاعر [من الطويل]:

٢٣٨- ألا يا اسلمي يا هندُ هندُ بني بذرٍ وإن كان حسي قاعداً أخسر الدهر

= الإعراب: «حتى»: حرف جز وغاية. «تهجر»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». والمصدر المؤول من «أن» المضمرة بعد حتى وما بعدها في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بلفظ في بيت سابق. «في الرواح»: جار ومجرور متعلقان بـ «تهجر». «وهاجها»: الوار حرف عطف، «هاجها»: فعل ماضٍ، و«ها»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «طلب»: مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف. «المعقّب»: مضاف إليه مجرور. «حقه»: مفعول به لـ «طلب» منصوب، وهو مضاف، والهاء ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «المظلوم»: نعت المعقّب، تبعه في المحل لأنه فاعل للمصدر «طلب»، مرفوع بالضمة.

وجملة «تهجر...»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «هاجها» معطوفة على جملة «تهجر».

والشاهد فيه قوله: «المظلوم» بالرفع، وهو نعت لـ «المعقّب» المجرور لفظاً والمرفوع محلاً على أنه فاعل المصدر «طلب»، فيكون الشاعر قد أتبع النعت لمنعوته على المحل.

(١) يوسف: ٨٢.

(٢) النمل: ٢٥.

٢٣٨ - التخريج: البيت للأخطل في ديوانه ص ١٥٠؛ والأغاني ٢٩٧/٨؛ ولسان العرب ٣٦/١٥ (عدا)؛ وبلا نسبة في تذكر النحاة ص ٤٤٨؛ واللامات ص ٣٦.

المعنى: يدعو لهند التي هي من بني بدر بالسلامة، برغم معرفته أنه لن يبقى حيّاً سليماً.

الإعراب: «ألا»: حرف للاستفتاح والتنبيه. «يا»: حرف تنبيه. «اسلمي»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والياء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «يا»: حرف نداء. «هند»: منادى علم مبني على الضم في محل نصب. «هند»: بدل من «هند» الأولى (أو عطف بيان) منصوبة على المحل، وهو مضاف. «بني»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر =

وأما قراءة الجماعة، فعلى أنَّ «أَنَّ» الناصبة للفعل دخلت عليها «لا» النافية، والفعلُ المضارعُ بعدها منصوبٌ، وحذفُ النون علامةُ النصب، فالفعلُ هنا معربٌ، وفي تلك القراءة مبنيٌّ، فاعرفه .

= السالم، وحذفت النون للإضافة. «بدر»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «وإن»: الواو: حالية، و«إن»: حرف نفي زائد. «كان»: فعل ماض ناقص مبني على الفتح الظاهر على آخره. «حَيَّ»: اسم «كان» مرفوع بالضمة الظاهرة. «قاعداً»: خبر «كان» منصوب بالفتحة الظاهرة. «آخر»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالخبر «قاعداً»، وهو مضاف. «الدهر»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

وجملة «اسلمي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة النداء «يا هند» استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «وإن كان...» في محل نصب حال. والشاهد فيه قوله: «ألا يا»، فقد جمع الشاعر بين تنبيهين تأكيداً.

التحذير

قال صاحب الكتاب: «ومن المنصوب باللازم إضماره قولك في التحذير: «إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ»، أي: اتَّقِ نَفْسَكَ أَنْ تَتَعَرَّضَ لِلْأَسَدِ، وَالْأَسَدُ أَنْ يَهْلِكَكَ، وَنَحْوُهُ: «رَأْسَكَ وَالْحَائِطَ»، وَ«مَا زِ رَأْسَكَ وَالسِّيفَ». وَيُقَالُ: «إِيَّايَ وَالشَّرَّ»، وَ«إِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْنبَ»^(١)، أي: نَحْنِي عَنِ الشَّرِّ، وَنَحْ الشَّرَّ عَنِّي، وَنَحْنِي عَنِ مَشَاهِدَةِ حَذْفِ الْأَرْنبِ، وَنَحْ حَذْفَهَا عَنِ حَضْرَتِي وَمَشَاهِدَتِي، وَالْمَعْنَى النَّهْيُ عَنِ حَذْفِ الْأَرْنبِ.

قال الشارح: قد اشتمل هذا الفصل على ضروب من الأمر والتحذير. تقول إذا كنت تُحذِرُ: «إِيَّاكَ». ومثله أن تقول: «نَفْسَكَ»، وهو منصوب بفعل مضمر، كأنك قلت: إِيَّاكَ بِاعِدْ، وَإِيَّاكَ نَحْ وَاتَّقِ نَفْسَكَ، فَحَذَفَ الْفِعْلَ، وَاكْتَفَى بِـ «إِيَّاكَ» عَنْهُ. وَكَذَلِكَ «نَفْسَكَ» لِدَلَالَةِ الْحَالِ عَلَيْهِ، وَظَهَرَ مَعْنَاهُ. وَكَثُرَ ذَلِكَ مُحذَوْفًا حَتَّى لَزِمَ الْحَذْفُ، وَصَارَ ظَهْوَرُ الْعَامِلِ فِيهِ مِنَ الْأَصُولِ الْمَرْفُوضَةِ.

فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: «إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ»، فَـ «إِيَّاكَ» اسْمٌ مُضْمَرٌ مَنْصُوبٌ الْمَوْضِعُ، وَالنَّاصِبُ لَهُ فِعْلٌ مُضْمَرٌ، وَتَقْدِيرُهُ: إِيَّاكَ بِاعِدْ وَإِيَّاكَ نَحْ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَ«الْأَسَدَ» مَعْطُوفٌ عَلَى «إِيَّاكَ» كَمَا تَقُولُ: «زَيْدًا اضْرِبْ وَعِمْرًا».

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ جَازَ أَنْ يَكُونَ «الْأَسَدُ» مَعْطُوفًا عَلَى «إِيَّاكَ» وَالْعَطْفُ بِالْوَاوِ يَقْتَضِي الشَّرْكَاءَ فِي الْفِعْلِ وَالْمَعْنَى؟ أَلَا تَرَكَ تَقُولُ: «ضَرَبْتُ زَيْدًا وَعِمْرًا» فَالضَّرْبُ وَقَعَ بِهِمَا جَمِيعًا، وَأَنْتَ هَهُنَا لَا تَأْمُرُ بِمَبَاعَدَةِ الْأَسَدِ عَلَى سَبِيلِ التَّحْذِيرِ كَمَا أَمَرْتَهُ بِمَبَاعَدَةِ نَفْسِهِ عَلَى سَبِيلِ التَّحْذِيرِ، فَيَكُونُ الْمَخَاطَبُ مُحذَوْرًا مُحذَوْفًا كَمَا كَانَ الْأَسَدُ مُحذَوْرًا مُحذَوْفًا؟ فَالْجَوَابُ أَنَّ الْبُعْدَ وَالْقُرْبَ بِالإِضَافَةِ، فَقَدْ يَكُونُ الشَّيْءُ بَعِيدًا بِالإِضَافَةِ إِلَى شَيْءٍ، وَقَرِيبًا بِالإِضَافَةِ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ غَيْرِهِ، وَهَهُنَا إِذَا تَبَاعَدَ عَنِ الْأَسَدِ، فَقَدْ تَبَاعَدَ الْأَسَدُ عَنْهُ. فَاشْتَرَكَا فِي الْبُعْدِ.

وَأَمَّا اخْتِلَافُ مَعْنِيَّيْهِمَا، فَلَا يَمْنَعُ مِنْ عَطْفِ الْأَسَدِ عَلَيْهِ، لِأَنَّ الْعَامِلَ قَدْ يَعْمَلُ فِي الْمَفْعُولَيْنِ، وَإِنْ اخْتَلَفَ مَعْنَاهُمَا، أَلَا تَرَكَ تَقُولُ: «أَعْطَيْتُ زَيْدًا دَرْهَمًا»، فَيَتَعَدَّى الْفِعْلُ

(١) ورد هذا القول في لسان العرب ٩/٤٠ (حذف). ويحذف: يرمي. كانت العرب تعتقد أن الأرنب مشؤومة، وتتطير من التعرض لها.

إليهما تعدّيًا واحدًا، وإن كان زيد آخذًا، والدرهم مأخوذًا، فهما مختلفان من جهة المعنى. فكَذَلِكَ ههنا، إذا عطفْتَ «الأسد» على «إِيَّاكَ»، شَارَكَه في عملِ الفعل المحذوف، وإن اختلف معناهما. فالمخاطبُ حَذِرُ خَائِفٌ، والأسدُ محذورٌ منه مخوفٌ، وإن كان الفعل قد تعدّى إليهما، إلّا أن تعدّيه إلى الأول بنفسه، وإلى الثاني بحرف.

فإن قيل: هل يجوز حذف الواو من «الأسد»، فتقول: «إِيَّاكَ الأسد»؟ قيل: لا يجوز ذلك لأنَّ الفعل المقتدر لا يتعدّى إلى مفعولين، فلم يكن بدُّ من حرف العطف، أو حرفِ الجز، نحو: «إِيَّاكَ والأسد»، و«إِيَّاكَ من الأسد»، فتكون قد عدّيته إلى الأول بنفسه، ثم عدّيته إلى الثاني بحرف جرّ.

فإن قيل: فهلّا جاز حذف حرف الجز، فقلت: «إِيَّاكَ الأسد»؟ قيل: ليس ذلك بالسهل، ولا يقدّم عليه السماع من العرب، وربما جاء مثل ذلك بغير واو في ضرورة الشعر، نحو قوله [من الطويل]:

٢٣٩- فإِيَّاكَ إِيَّاكَ المِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ
والمراد: والمِرَاءَ بحرف العطف، أو مِنَ المراء، بحذف حرفِ الجز، وسيبويه^(١)
ينصب «المراء» بفعل غير الفعل الذي نصب «إِيَّاكَ» كأنه لما قال: «إِيَّاكَ إِيَّاكَ»، اكتفى، ثم قال: «أَتَقِيَ المراء»، أو «جَانِبِ المراء».

٢٣٩ - التخرّيج: البيت للفضل بن عبد الرحمن في إنباه الرواة ٧٦/٤؛ وخزانة الأدب ٦٣/٣؛ ومعجم الشعراء ص ٣١٠؛ وله أو للعرزمي في حماسة البحتري ص ٢٥٣؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٦٨٦؛ والخصائص ١٠٢/٣؛ ورصف المباني ص ١٣٧؛ وشرح التصريح ١٢٨/٢؛ والكتاب ١/ ٢٧٩؛ وكتاب اللامات ص ٧٠؛ ولسان العرب ٤٤١/١٥ (أيا)؛ ومغني اللبيب ص ٦٧٩؛ والمقاصد النحوية ١١٣/٤، ٣٠٨؛ والمقتضب ٢١٣/٣.

شرح المفردات: المراء: الجدل والمنازعة. جالب: مسبب.

المعنى: ينصح الشاعر بعدم المراء لأنّه مسبب للشّر.

الإعراب: «فإِيَّاكَ»: القاء بحسب ما قبلها، إِيَّاكَ: ضمير متفصل مبني في محل نصب مفعول به لفعل التحذير المحذوف. «إِيَّاكَ»: تأكيد لفظي للسابق. «المراء»: مفعول به ثانٍ تقديره «جنب نفسك المراء»، أو اسم منصوب على نزع الخافض تقديره: «باعد نفسك باعد نفسك عن المراء». «فإنّه»: الفاء استئنافية، إنه: حرف مشبّه بالفعل، والهاء ضمير متصل في محل نصب اسم «إن». «إلى الشّر»: جار ومجرور متعلقان بـ «دعاء». «دعاء»: خبر «إن» مرفوع. «وللشّر»: الواو حرف عطف، للشّر: جار ومجرور متعلقان بـ «جالب». «جالب»: معطوف على «دعاء» مرفوع.

وجملة «... إِيَّاكَ»: بحسب ما قبلها. وجملة «إنّه دعاء»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «إِيَّاكَ المراء» حيث جاء بالمحذور من غير واو العطف رغم إرادتها.

(١) الكتاب ٢٧٩/١.

وقوله: «أي اتق نفسك أن تتعرض للأسد، والأسد أن يهلكك»، فهو تفسير المعنى، والإعراب على ما ذكرته.

ومن ذلك قولهم: «رأسك والحائط»، فينتصب «الرأس» ههنا بفعل مضمر، و«الحائط» مفعول معه، والتقدير: دغ رأسك والحائط، أي: مع الحائط، كقولك: «استوى الماء والخشبة».

ويجوز أن يكون التقدير: اتق رأسك والحائط، وهو تحذير، كأنه على تقديرين: أي اتق رأسك أن يدق الحائط، واتق الحائط أن يصيب رأسك، فينتصب كل واحد منهما بفعل مقدر.

فإذا كُثرت هذه الأسماء، ازداد إظهار الفعل قُبْحًا، لأنَّ أحد الاسمين كالعوض من الفعل، فلم يُجمع بينهما.

ومن ذلك قولهم: «ماز رأسك والسيف»، فهذا كقولهم: «رأسك والحائط»، وهو تحذير. والمراد بقوله: «ماز»: «مازَن»، ثم رخم، ولم يكن اسم الذي حُوِطَ بهذا «مازنًا»، ولكنه من بني مازن بن الغنتر بن عمرو بن تميم، وكان اسمه كرامًا أسرَ بُجَيْرًا القُشَيْرِيَّ، فجاءه فَعَنَّبَ اليزْبُوعِي لِيَقْتُلَهُ، فَمَنَعَهُ المازنِي منه، فقال للمازنِي: «ماز رأسك والسيف»، سمّاه مازنًا إذ كان من بني مازن. ويحتمل أن يكون أراد: مازنِي، ولما غلبت عليه هذه النسبة صارت كاللَّقَب، فرخم بحذف ياءِ النسبة كما تقول: «يا طائِف» في «يا طائِفِي»، فبقي «مازن»، ثم رخمه ثانيًا. ومثله في الترخيم كثير.

وقالوا: «إِيَّاي والشر»، وليس الخطاب لنفسه، ولا يأمرها، وإنما يخاطب رجلاً، يقول له: «إِيَّاي باعِذْ عن الشر»، ويوقع الفعلَ المقدَّرَ عليه، فيجيء بالواو ليجمع بينهما في عمل الفعل، إذ كان الفعل عاملاً في الأول.

ومثله: «إِيَّاي وأن يحذف أحدكم الأرنب» يعني يَرْمِيهِ بسيف، أو ما أشبهه، فـ «أن» في موضع نصب، كأنه قال: «إِيَّاي وحذف أحدكم الأرنب».

وقال الزجاج: إنَّ معناه: إِيَّاي وإيناكم، ودلَّ عليه قوله: «وأن يحذف أحدكم الأرنب». ولو حذف الواو هنا، لجاز مع «أن»، فيقال: «أن يحذف أحدكم الأرنب». ولو صرَّح بالمصدر، لم يجر حذف الواو ولا «من». والفرق بينهما أن «أن» وما بعدها من الفعل وما يعمل فيه مصدر، فلما طال جوزوا فيه من الحذف ما لم يجر في المصدر الصريح، فاعرفه.



قال صاحب الكتاب: «ومته شَأْنُكَ والحج»، أي: عليك شَأْنُكَ مع الحج، و«امرأ

ونفسه، أي: دغه مع نفسه، وأهلكك والليل^(١)، أي: بادزهم قبل الليل، ومنه «عذيرك» أي: أخضر عذرك، أو عاذرك، ومنه: «هذا ولا زعماتك» أي: ولا أتوهم زعماتك، وقولهم: «كليهما وتَمَرًا»^(٢)، أي: أعطني، و«كل شيء ولا شئمة خَر»^(٣)، أي: إيت كل شيء، ولا تتركب شئمة خَر».

قال الشارح: اعلم أن قولهم: «شأنك والحج» هو بمنزلة «رأسك والحائط» في تقدير العامل، أي: خَلْ رأسك مع الحائط، ودَغْ شأنك مع الحج. وكذلك «امرأاً ونفسه» كأنك قلت: «دغ امرأاً ونفسه»، فيكون انتصابه انتصاب المفعول معه على حَدِّ «ما صنعت وزيداً»؟

وأما قولهم: «أهلكك والليل»، فمعناه: بادز أهلكك قبل الليل؛ وأما تقدير الإعراب، فكأنه قال: «بادز أهلكك، وسابق الليل»، فيكون كل واحد من الاسمين منصوباً بفعل مقدر، وقد عطف جملة على جملة. ويجوز أن يكون التقدير: بادز أهلكك والليل، فيكون الليل معطوفاً على الأهل عطف مفرد على مفرد وجعلهما مبادرتين، لأن معنى المبادرة مساقطة الشيء إلى الشيء، فكأنه أمر المخاطب أن يسابق الليل إلى أهله ليكون عندهم قبل الليل، ومعناه تحذيره أن يذركه كتحذيره من الأسد.

وأما قولهم: «عذيرك»، فهو مصدر كـ «العذر»، يقال لمن جنى جناية واحتملت منه: «عذيرك من فلان»، قال الشاعر [من الوافر]:

٢٤٠- أريدُ جِباءً ويُريدُ قَتْلِي عذيرُك من خليلك من مُرادٍ

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة الأمثال ١/١٩٦؛ وخزانة الأدب ٨/٤٣١، ١٠/٣٠٩؛ والمستقصى ١/٤٤٣؛ ومجمع الأمثال ١/٥٢.

يُضرب في التحذير، والأمر بالحزم.

(٢) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة الأمثال ٢/١٤٧؛ والفاخر ص ١٤٩؛ وفصل المقال ص ١١٠؛ وكتاب الأمثال ص ٢٠٠؛ ومجمع الأمثال ٢/١٥١؛ والمستقصى ٢/٢٣١.

قاله رجل لآخر كان بين يديه زبد وسمن وتمر، فخبّره بين الزبد والسمن. يُضرب في كل موضع يخبر فيه الرجل بين شيئين، وهو يريد هما معاً.

(٣) انظر هذا القول في لسان العرب ٢١/٣١٨ (شتم).

٢٤٠- التخرّيج: البيت لعمرو بن معدي كرب في ديوانه ص ١٠٧؛ والأغاني ١٠/٢٦؛ وحماسة البحتري

ص ٧٤؛ والحماسة الشجرية ١/٤٠؛ وخزانة الأدب ٦/٣٦١، ١٠/٢١٠؛ والدرر ٣/٨؛ وسمط

اللائي ص ٦٣، ١٣٨؛ وشرح أبيات سيويه ١/٢٩٥؛ وعجزة لعلي بن أبي طالب في لسان العرب

٤/٥٤٨ (عذر)؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/١٦٩.

اللغة: الجِباء: ما يحبو به الرجل صاحبه ويكرمه به، وعذيرك: أي هات عذرك.

المعنى: أريد إكرامه ويريد قتلي فمن يعذرني في احتماله.

وهو مصدر بمعنى «العذر» وقد ورد منصوبًا ومرفوعًا، فالنصب بفعل مقدر، كأنه قال: «هاتِ عذركَ، أو أخضره» ونحو ذلك، ووضع موضع الفعل، فصار كالعوض من اللفظ به، ولذلك قُبِحَ إظهارُ الفعل، لأنه أُقيم مقامُ الفعل، ودخولُ فعل على فعل محال. والرفع بالابتداء، والخبر ما في الجاز والمجرور بعده، ومعناه مَنْ يعذرني في احتمالي إتياء.

وقال بعضهم: ليس العذير مصدرًا، وإنما هو بمعنى عاذِر، يقال: عاذِر، وعذِرْكَ «شاهد»، و«شاهد»، و«قادر»، و«قدِر». وضعف أن يكون مصدرًا بمعنى العذر، قال: لأنَّ «فَعِيلًا» لم يأت في المصادر إلَّا في الأصوات، نحو: «الصهيل»، و«الصرير». فإذا قال: «عذِرْكَ» على معنى «عاذِرْكَ»، فكأنه قال: «هاتِ عاذِرَكَ، أو أخضر عاذِرَكَ».

وهو مذهب سيبويه، وهو الصواب، لأنه وُضع موضع الفعل، والمصدر يطرِد وضعه موضع الفعل، نحو: «رُوِيَتْكَ»، و«حَذِرْتَ»، ولا يطرِد ذلك في اسم الفاعل، على أنهم قد قالوا: «وَجِبَ الْقَلْبُ وَجِيْبًا»، فجاء المصدر على «فَعِيلٍ» في غير الأصوات، فجاز أن يكون هذا منه.

وأما قولهم: «هذا ولا زَعَمَاتِكَ» قال ذو الرُّمَّة [من الطويل]:

٢٤١- لَقَدْ خَطَّ رُومِيٌّ وَلَا زَعَمَاتِهِ لَعُثْبَةٌ خَطًّا لَمْ تُطَبِّقْ مَفَاصِلُهُ

= الإعراب: «أريد»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. «حباءه»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف، والهاء: في محل جر بالإضافة. «ويريد»: الواو: حالية، ويريد: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل مستتر جوازًا تقديره «هو». «قتلي»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وهو مضاف، والياء: ضمير مضاف إليه محلها الجر. «عذيرك»: مفعول مطلق لفعل محذوف، وقيل مفعول به، والتقدير: هاتِ عذرك، والكاف: مضاف إليه محلها الجر. «من خليلك»: جار ومجرور متعلقان بـ «عذيرك»، والكاف: مضاف إليه محلها الجر. «من مُراد»: شبه جملة بدل من «من خليلك».

وجملة «أريد»: ابتدائية لا محل لها، وجملة «يريد»: معطوفة على «أريد». والراجع دلاليًا أن تكون حالية، ويضعف ذلك صناعيًا بسبب اقتران الجملة بالواو، لأنها مضارعية مثبة. والشاهد فيه قوله: سيوضحه الشارح.

٢٤١ - التخرّيج: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٢٦٩؛ وأساس البلاغة (زعم)؛ ولسان العرب ١٠/ ٢١٣ (طبق)؛ ويلا نسبة في لسان العرب ١٢/ ٢٦٤ (زعم).

الإعراب: «لقد»: اللام: حرف ابتداء، قد: حرف تقريب وتحقيق. «خطّ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «رومي»: فاعل مرفوع بالضمّة. «ولا»: الواو: للاستئناف، لا: حرف نفى. «زعماته»: مفعول به منصوب بالكسرة عوضًا عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم، لفعل محذوف وجوبًا تقديره: =

فهذا مَثَلٌ، يقال لمن يزعم زَعَمَاتٍ، ويصنع غيرُها، فلما صنع خلافَ قوله قيل: «هذا ولا زعماتِكَ» أي: هذا هو الحقُّ، ولا أتوهمُ زعماتِكَ، أي: ما زعمته. والزعم قولٌ عن اعتقاد، ولا يجوز ظهورُ هذا العامل الذي هو «أتوهم» وشبَّهه، لأنَّه جرى مثلاً، والأمثالُ لا تُغيَّر، وظهورُ عامله ضربٌ من التغير.

وقالوا: «كَلَيْهِمَا وَتَمَرًا»، ويروى: كلاهما وتمراً، وكثر ذلك في كلامهم حتى جرى مثلاً، وأصله أن إنساناً خَيرَ بين شيئين، فطَلَبَهما المخيَّرُ جميعاً وزيادةً عليهما. فَمَنْ نصب فبإضمارٍ فعل، كأنَّه قال: «أعطني كليهما وتمراً» وَمَنْ رفع كليهما فبالابتداء، والخبرُ محذوف كأنَّه قال: «كلاهما لي ثابتٌ وزدني تمرًا» والنصبُ أكثر.

وقالوا في مَثَلٍ: «كُلُّ شيءٍ ولا شَيْئمةٌ حُرٌّ»، ويروى بنصبهما جميعاً، وبرفع الأول ونصب الثاني. فَمَنْ نصبهما فبإضمارٍ فعلين، كأنَّه قال: «إِيتِ كُلَّ شيءٍ، ولا تَرْتَكِبْ شَيْئمةً حُرًّا». وَمَنْ رفع الأولَ فبالابتداء، كأنَّه قال: «كُلُّ شيءٍ أَمَمٌ، ولا تَشْتِمَنْ حُرًّا»، أي: كُلُّ شيءٍ محتملٌ، ولا تشتمن حُرًّا، ومثله «كُلُّ شيءٍ ولا هذا»، أي: إِيَّتِ كُلُّ شيءٍ ولا هذا. ولم تظهر الأفعالُ في هذه الأشياء كلها لأنها أمثالٌ.

قال صاحب الكتاب: «ومنه قولهم: «انتهِ أَمْرًا قاصداً»، لأنه لما قال: «انتهِ»، علم أنه محمولٌ على أمرٍ يخالف المنهْيَ عنه، قال الله تعالى: «انتهَوْا خَيْرًا لَّكُمْ»^(١). ويقولون: «حَسْبُكَ خَيْرًا لك»، و«وَرَاءَكَ أَوْسَعُ لك»^(٢)، ومنه «مَنْ أَنْتَ زَيْدًا؟ أي: تذكر زَيْدًا، أو ذاكَ زَيْدًا؟»

قال الشارح: أمَّا قولهم: «انتهِ أَمْرًا قاصداً»، فإنَّ «أمرًا» منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ تقديرُه: انته، واثبتَ أمرًا قاصداً. فلما قال: «انتهِ»، علم أنه محمولٌ على أمرٍ يخالف المنهْيَ عنه، لأنَّ النهْيَ عن الشيء أمرٌ بضمِّه، إلَّا أنه ههنا يجوز لك إظهارُ الفعل العامل، لأنه لم يكثر استعمالُه كثرةً الأول.

= أتوهم، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلِّ جرٍّ مضاف إليه. «العتبة»: جار ومجرور متعلِّقان بحالٍ محذوفة من «حَطًا». «حَطًا»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة. «لم»: حرف جزم ونفي وقلب. «تطبق»: فعل مضارع مجزوم بالسكون. «مفاصله»: فاعل «تطبق» مرفوع بالضمَّة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلِّ جرٍّ مضاف إليه. وجملة «حَطًا»: ابتدائية لا محلَّ لها من الإعراب. وجملة «ولا زعماته»: استثنائية لا محلَّ لها من الإعراب. وجملة «لم تطبق»: في محلِّ نصب صفة لـ«حَطًا». والشاهد فيه قوله: «ولا زعماته» حيث نصب «زعماته» بفعلٍ محذوف، ولا يجوز إظهاره.

(١) النساء: ١٧١.

(٢) ورد هذا المثل في الفاخر ص ٣٠١؛ ومجمع الأمثال ٢/ ٣٧٠.

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَنْتَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾^(١)، وما كان مثله، نحو قوله تعالى: ﴿فَقَامُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾^(٢)، فإنه يجوز فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون كالمسألة التي قبلها، فيكون التقدير - واللَّهُ أعلم - انتهوا، واثبتوا خيراً لكم. وآمنوا واثبتوا خيراً لكم، هذا مذهب سيبويه، والخليل. قال سيبويه^(٣): لأنك حين قلت: «انته» فأنت تريد أن تُخرجَه من أمر، وتُدخله في أمر آخر، فكأنه أمر أن يكف عن الشرِّ والباطل ويأتي الخير.

الثاني: وهو مذهب الكسائي، أنه منصوب، لأنه خبر «كان» محذوف، والتقدير: انتهوا يكن الانتهاء خيراً لكم.

الثالث: وهو مذهب الفراء، أن يكون «خَيْرًا» متصلاً بالأول ومن جملته، ويكون صفة لمصدر محذوف، كأنه قال: «انتهوا انتهاء خيراً لكم، وآمنوا إيماناً خيراً لكم».

ومن ذلك «حَسْبُكَ خَيْرًا لَكَ»، و«وراءك أوسع لك»، فهذان المثالان من قبيل الأول، فقولك: «حسبك» أمر، كأنك قلت: «اكْفُفْ عن هذا الأمر، واقطع، واثبت خيراً لك». وقولهم: «وراءك أوسع لك» معناه: خَلْ هذا المكان الذي هو وراءك، واثبت مكاناً أوسع لك. فالأول منهى عنه والثاني مأمور به، إلا أن أفعال هذه الأشياء لا تظهر، لأنه كثر استعمالها، وعلم المخاطب أنه محمول على أمرٍ غير ما كان فيه، فصارت هذه الأسماء عوضاً من اللفظ بالفعل.

ومما جاء منصوباً بإضمار فعل لم يستعمل إظهاره قولهم: «من أنت زيد؟» وأصله: أن رجلاً غير معروف بفضله نُسِمَ بـ «زيد»، وكان زيد مشهوراً بالفضل والشجاعة، فلما نُسِمَ الرجل المجهول باسم ذي الفضل، دُفِعَ عن ذلك، فقيل له: «من أنت زيد؟» على جهة الإنكار، كأنه قال: «من أنت تذكر زيداً، أو ذاكرًا»، لكنه لا يظهر ذلك الناصب، لأنه كثر في كلامهم حتى صار مثلاً، ولأنه قد علم أن «زيداً» ليس خيراً، فلم يكن بُدٌّ من حمله على فعل، ولا يقال ذلك إلا جواباً، كأنه لما قال: «أنا زيد» قيل: «من أنت تذكر زيداً، أو ذاكرًا زيداً؟».

وبعض العرب يرفع ذلك، فيقول: «من أنت زيد؟» فيكون خيراً عن مصدر محذوف، كأنه قال: «من أنت، كلامك زيد؟» فإن قيل: كيف يجوز أن يكون خبر المصدر، والخبر إذا كان مفرداً يكون هو المبتدأ في المعنى، وليس الخبر ههنا المبتدأ؟ قيل: ثم مضاف محذوف، والتقدير: من أنت كلامك كلام زيد، أو ذكرك ذكر زيد، ثم حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه توسعاً على حدِّ «وَسَلَّيَ الْقَرْيَةَ»^(٤).

(٣) الكتاب ١/ ٢٨٣ - ٢٨٤.

(٤) يوسف: ٨٢.

(١) النساء: ١٧١.

(٢) النساء: ١٧٠.

والنصب أجود، لأنه أقل إضماراً، وتجوزاً، لأنك تُضْمِرُ فعلاً لا غير، وفي الرفع تضمير مبتدأ، وتحذف مضافاً، فكان مرجوحاً لذلك.

ويجوز أن تقول: «من أنت زيداً؟» لمن ليس اسمه زيداً على سبيل المثل، أي: أنت بمنزلة الذي يقال له ذلك، كما قالوا: «أَطْرَيْ فَإِنَّكَ نَاعِلَةٌ»^(١)، و«الصَّيْفَ ضَيَّعْتَ اللَّيْلَ»^(٢)، فتخاطب الرجل بهذا، وإن كان اللفظ للمؤنث، وإنما يقال للرجل ذلك على معنى: أنت عندي بمنزلة التي قيل لها هذا. وربما صُرح باسمه، فقيل: من أنت عمراً؟ على التشبيه بالمثل.

قال صاحب الكتاب: ومنه «مَرْحَبًا وَأَهْلًا وَسَهْلًا»، أي: أصبت رُحْبًا لا ضيقًا، وأتيت أهلاً لا أجانب، ووطئت سهلاً من البلاد لا حزنًا، وإن تأتني فأهل الليل، وأهل النهار، أي: فإنك تأتي أهلاً لك بالليل والنهار.

قال الشارح: وقالوا: «مَرْحَبًا وَأَهْلًا وَسَهْلًا» فانتصاب هذه الأسماء بأفعال مقدرة. فقدرها سبويه^(٣)، فقال: تقديرها: رُحِبْتَ بِلاَدُكَ وَأَهْلُكَ. وإنما قدرها بالفعل، لأن الدعاء إنما يكون بفعل، فزده إلى فعل من لفظ المدعو به، كما بقَدَرُونَ «تُرَبِّيًا وَجَنَدَلًا» بـ «تُرَبِّيتُ يَدَاكَ وَجَنَدَلْتُ». وإنما الناصب له «أَصَبْتَ تَرَبًّا وَجَنَدَلًا» على حسب المعنى المقصود، وهذا إنما يُستعمل فيما لا يُستعمل الفعل فيه، ولا يحسن إلا في موضع الدعاء به. ألا ترى أن الإنسان الزائر إذا قال له المزمور: «مَرْحَبًا وَأَهْلًا»، فليس يريد رحبًا بِلاَدُكَ، وأهْلُكَ، وإنما يريد أصبت رُحْبًا، وسَعَةً، وأُنْثَا عندنا، لأن الإنسان إنما بَأْسُ بأهله. وإذا قال: «سهلاً» كأنه قال: أصبت سهلاً: أي: مكاناً سهلاً لا حزنًا وخُسُونَةً.

ونظير ذلك أنك إذا رأيت رجلاً يُسَدُّ سَهْمًا، فتقول: «الْقِرطاسُ وَاللَّيْ»، أي:

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة الأمثال ٥٠/١؛ وجمهرة اللغة ص ١٢٢، ١٣٠٤؛ والعقد الفريد ٩٦/٣؛ وفصل المقال ص ١٦٩؛ وكتاب الأمثال ص ١١٥؛ واللسان ٥٠٠/٤ (طرر)، ٣١٤/١١ (زول)، ٦٦٨ (نعل)؛ والمستقصى ٢٢١/١؛ ومجمع الأمثال ٤٣٠/١.

يضرب للرجل يكون له فضل قوّة في نفسه وسلاحه، فيتكلف ما لو تركه لم يضره.

(٢) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في أمثال العرب ص ٥١؛ وجمهرة الأمثال ٣٢٤/١، ٥٧٥؛ وخزانة الأدب ١٠٥/٤؛ والدرة الفاخرة ١١١/١؛ والفاخر ص ١١١؛ وفصل المقال ص ٣٥٧، ٣٥٨؛ وكتاب الأمثال ص ٢٤٧؛ واللسان ٢٣١/٨ (ضيع)؛ والمستقصى ٣٢٩/١؛ ومجمع الأمثال ٦٨/٢، يضرب لمن يطلب شيئاً قد فوّته على نفسه.

(٣) الكتاب ٢٩٥/١.

أصبَتَ القرطاسَ على طريق التفاؤل والحُذس لصحة التسديد. فكَذلك إذا رأيت رجلاً قاصداً مكاناً وطالباً أمراً، قلت: «مرحباً وأهلاً وسهلاً»، أي: أدركت ذلك، وأصبته، فحذفوا الفعل لكثرة الاستعمال، ودلالة الحال عليه.

ويقول الرازي: «وبِكَ وأهلاً وسهلاً»، فإذا قال: «وبِكَ وأهلاً وسهلاً»، فكأنه لَفَظَ بـ «مرحباً بِكَ وأهلاً وسهلاً»، ولذلك عطف. وإذا قال: «وبِكَ أهلاً»، فإنما اقتصر في الدعاء على الأهل فقط من غير أن يعطفه على شيء قبله، كأنَّ الرُخب والسَّعة قد استقروا استقراراً يغييه عن الدعاء. فإذا رددت، فإنما تعني أنك لو جئتني لكنت بمنزلة من يقال له هذا، إذ لا يحسن أن يقول الزائر للمزور: «أهلاً»، لأن الحال لا تقتضي من الزائر أن يصادف عنده المزور ذلك، وإنما جئت بـ «بك» في قولك: «وبِكَ وأهلاً» ليتبين أنه المعنيُّ بالدعاء لا لأنه متصل بالفعل المقدر كما كان في قولك: «سَقَيْتَ لَكَ» كذلك، وتقديره: سَقَاكَ اللَّهُ سَقَاً سَقَاً وَلَكَ، كأنه قال: «هذا الدعاء لَكَ»، فيجيء «لَكَ» على تقدير آخر لا على تقدير: سَقَاكَ اللَّهُ.

ومن العرب من يرفع، فيقول: «مرحبٌ وأهلٌ»، أي: هذا مرحبٌ، فيكون «هذا» مبتدأً محذوفاً، و«مرحبٌ» الخبر. قال طُفَيْلُ الغَنَوِي [من الطويل]:

٢٤٢- وبالسَّهْبِ مَيْمُونُ النُّقَيْبَةِ قَوْلُهُ لَمُلْتِمِسِ المَعْرُوفِ أَهْلٌ وَمَرْحَبٌ

قال سيبويه^(١): ومنهم من يرفع، فيجعل ما يُضَمَّر هو ما يُظْهَر. يريد أنه إذا رفع أضمر مبتدأً، فيكون ذلك المبتدأ هو الخبر المظهر في المعنى بخلاف ما إذا نصب، لأنك في حال النصب تُضَمِّر فعلاً، والفعل ليس بالاسم الظاهر.

وقالوا: «إن تأتي فأهل الليل، وأهل النهار» على معنى «فإنك تأتي أهل

٢٤٢- التخریج: البيت لطفي الغنوي في ديوانه ص ٣٨؛ والدور ٩/٣؛ وشرح أبيات سيبويه ١/١٨٤؛

وبلا نسبة في المقنضب ٣/٢١٩؛ والمنصف ٣/٣٧؛ وجمع الهوامع ١/١٦٩.

اللغة: السهب: اسم موضع. النقية: الطبيعة. يرثي الشاعر رجلاً ذُفِن في ذلك الموضع.

الإعراب: «وبالسهب»: الواو بحسب ما قبلها، و«بالسهب»: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف مقدم. «ميمون»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضم، وهو مضاف. «النقية»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

«قوله»: بدل من «ميمون» مرفوع بالضم، وهو مضاف، والهاء ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «لملتمس»: جار ومجرور متعلقان بـ «قوله»، وملتمس مضاف. «المعروف»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «أهل»: خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هذا، أو مبتدأ خبره محذوف، تقديره:

لك. «ومرحب»: حرف عطف واسم معطوف مرفوع.

وجملة «وبالسهب ميمون»: بحسب الواو. وجملة «هذا أهل»: في محل نصب مقول القول.

والشاهد فيه قوله: رفع «أهل ومرحب» على إضمار مبتدأ، أو إضمار خبر كما تقدّم في الإعراب.

(١) الكتاب ١/٢٩٥.

الليل، وأهل النهار»، أي: تأتي من يكون لك كالأهل بالليل والنهار، فاعرفه.

فصل

قال صاحب الكتاب: «ويقولون: «الأسد الأسد»، و«الجدار الجدار» و«الصبي الصبي»، إذا حذروه الأسد، والجدار المتداعي، وإبطاء الصبي. ومنه «أخاك أخاك» أي: الزمّه، و«الطريق الطريق» أي: خلّه، وهذا إذا ثني لزم إضمار عامله، وإن أفرد لم يلزم».



قال الشارح: اعلم أن هذا الضرب مما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك في التحذير: «الأسد الأسد»، و«الجدار الجدار»، و«الصبي الصبي» و«الطريق الطريق»، إذا كنت تحذره من الأسد أن يصادفه، ومن الجدار المتداعي أن يقرب منه لئلا يقع عليه، أو يناله، ومن الصبي أن يظّاه إذا كان في طريقه وهو غافل عنه، ومن الطريق المخوف أن يمرّ فيه.

وكذلك قالوا في الإغراء: «أخاك أخاك»، وانتصاب هذه الأسماء بفعل مضمّر تقديره: اتق الأسد أن يصادفك، واتق الجداز أن ينالك، وجانب الصبي لئلا تظّاه، وخلّ الطريق، والزم أخاك. فحذفت هذه الأفعال لكثرتها في كلامهم ودلالة الحال، وما جرى من الذكر عليها. فإذا كزروا هذه الأسماء، لم يجز ظهور هذه الأفعال العواويل فيها، لأنّ المفعول الأول لما كرّر شبه بالفعل فأغنى عنه، وصار بمنزلة «إياك» النائب عن الفعل، كما كانت المصادر كذلك في قولهم: «الحذر الحذر»، و«النجاء النجاء». جعلوا الأول بمنزلة «الزم» و«عليك» ونحوه من تقدير الفعل، ويقبح دخول فعل على فعل.

فلو أفردت جاز ظهور العامل، فإذا قلت: «الأسد الأسد» لم يجز أن تقول: «اتق الأسد الأسد»، أو «جانب». ولو أفردت، فقلت: «الأسد» جاز ظهور الفعل، فنقول: «حاذر الأسد» أو «اتق الأسد». وكذلك إذا قالوا «الصبي الصبي»، لم يجز أن تقول: «باعد الصبي الصبي»، أو «جانب الصبي الصبي». وإذا أفردت جاز أن تقول ذلك، ولا تقول: «خلّ الطريق الطريق»، وإذا قلته مفرداً، حسن أن تقول: «خلّ الطريق». قال الشاعر [من البسيط]:

٢٤٣- خلّ الطريق لمن يبني المنار به وابرّز ببرزة حيث اضطرّك القدر

٢٤٣- التخرّيج: البيت لجبر في ديوانه ٢١١/١؛ وشرح التصريح ١٩٥/٢؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٨٦؛ ولسان العرب ٣١٠/٥ (برز)؛ والمقاصد النحوية ٣٠٧/٤؛ وبلا نسبة في الرد على النحاة ص ٧٥؛ وشرح الأسموني ٤٨١/٢.

اللغة: خلّ: دع. الطريق: سبل المجد. المنار: ما يهتدى به على الطريق. ابرز: اظهر. برزة: اسم أم عمر بن لجأ.

واعلم أنَّ هذه الأسماء المنصوبة على إضمار الفعل إن كان الفعل فيها ممَّا يجوز أن يظهر؛ كان الاسم خاليًا من الضمير، وكان خاليًا عن الأفراد. وإن كان ممَّا لا يجوز أن يظهر عامله؛ كان فيه ضمير، وكان فيه شائبةً لنيابته عن الفعل، وتضمُّنه ضميره، الذي كان فيه.

وكان أبو الحسن يذهب إلى أنَّ في نحو «سَقِيَا»، و«رَغِيَا»، وشبهِهما ضميرين، لأنَّهما في معنى «سَقَاكَ اللَّهُ سَقِيَا»، و«رَعَاكَ اللَّهُ رَغِيَا». وهو وإن كان كذلك، فهو على كلِّ حال مفردٌ، وليس كـ «صَنَ»، و«مَنَ» و«ذَرَاكَ» و«تَرَاكَ»؛ لأنَّ هذه الأشياء تجري مجرى الجُمْل لاستقلالها بما فيها من الضمير، وهي مع ذلك مبنيةٌ، و«سَقِيَا» و«رَغِيَا» معربةٌ مُبَقَّاةٌ على ما كانت عليه من الإعراب، فاعرف ذلك وقس عليه ما كان مثله في قولك: «الليلَ الليلَ»، و«اللَّهُ اللَّهُ في أمري» ونحو ذلك، تُصِبُ إن شاء الله.

= المعنى: يهجو الشاعر عمر بن لجأ بقوله: دع طريق المجد لأهلها الذين يعرفون مسالكها، وإن اضطرك القدر إلى الظهور فاطهر بأنك برز. وهذا غاية في التحقير.

الإعراب: «خَلَّ»: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. «الطريق»: مفعول به. «لمن»: جار ومجرور متعلقان بـ «خَلَّ». «يَني»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. «المنار»: مفعول به. «به»: جار ومجرور متعلقان بـ «يَني». «وابرز»: الواو: حرف عطف، ابرز: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. «ببرز»: جار ومجرور متعلقان بـ «ابرز». «حيث»: ظرف مكان مبني في محل نصب متعلق بـ «ابرز». «اضطرك»: فعل ماضٍ، والكاف: ضمير في محل نصب مفعول به. «القدر»: فاعل مرفوع.

وجملة «خَلَّ الطريق»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يَني»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «ابرز»: معطوفة على الجملة الابتدائية. وجملة «اضطرك القدر»: في محل جر بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «خَلَّ الطريق» حيث أظهر العامل «خَلَّ»، وكان يستطيع إضماره أيضًا.

ما أُضْمِرَ عامله على شريطة التفسير

فصل

قال صاحب الكتاب: «ومن المنصوب باللازم إضماره ما أُضْمِرَ عامله على شريطة التفسير في قولك: «زيدًا ضربته»، كأنك قلت «ضربت زيدًا ضربته»، إلا أنك لا تُبْرِزه استغناءً بتفسيره. قال ذو الرُّمَّة [من الطويل]:

٢٤٤- إذا ابنَ أبي موسى بلالاً بَلغْتِه فقام بفأس بين وضلّك جازرُ

٢٤٤- التخرّيج: البيت لذی الرمة في ديوانه ص ١٠٤٢ وخزانة الأدب ٣/ ٣٢، ٣٧؛ وسط اللاقي ص ٢١٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٦٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٦٠؛ والكتاب ١/ ٨٢؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٢٩٦؛ وتخليص الشواهد ص ١٧٩؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٦٩؛ والمقتضب ٢/ ٧٧.

المعنى: إن أوصلتني ناقتي إلى بلال لأمدحه، استغنيت عنها بعطائه، وأرسلت لها من يذبحها بالفأس.

الإعراب: «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان، خافض لشرطه، متعلق بجوابه، مبني على السكون في محل نصب. «ابن»: مفعول به منصوب، لفعل محذوف، يفتره الفعل بعده، وهو مضاف. «أبي»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. «موسى»: مضاف إليه مجرور بفتحة - لأنه ممنوع من الصرف - مقدرة على الألف للتعذر. «بلالاً»: بدل من «ابن» أو عطف بيان منه، منصوب بالفتحة. «بلغته»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «فقام»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، و«قام»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «فأس»: جار ومجرور متعلقان بحال من فاعل «قام». «بين»: ظرف مكان منصوب بالفتحة الظاهرة، متعلق بـ «قام»، وهو مضاف. «وصليك»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، وحذفت النون للإضافة، والكاف: ضمير متصل مبني في محل جرٍّ بالإضافة. «جازرُ»: فاعل مرفوع بالضم.

وجملة «إذا ابن أبي موسى... فقام... جازرُ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «بلغت ابن»: في محل جرٍّ بالإضافة. وجملة «بلغته»: تفسيرية لا محل لها من الإعراب. وجملة «قام جازرُ»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «إذا ابن أبي موسى» حيث جاء «ابن» مفعولاً به لفعل محذوف بعد «إذا». وفيل: إنه نائب فاعل، على رواية رفع «ابن».

ومنه «زيدًا مررتُ به»، و«عمراً لقيتُ أخاه»، و«بشراً ضربتُ غلامه» بإضمار «جعلتُ على طريقي»، و«لا بشتُ»، و«أهتتُ». قال سيبويه^(١): النصب عربيٌّ كثيرٌ والرفع أجودٌ.



قال الشارح: اعلم أنَّ هذا الضرب يتجاذبه الابتداء والخبر والفعل والفاعل، فإذا قلت: «زيدًا ضربته»، فإنه يجوز في «زيد» وما كان مثله أبدًا وجهان: الرفع والنصب. فالرفع بالابتداء، والجملة بعده الخبر. وجاز رفعه لاشتغال الفعل عنه بضميره، وهو الهاء في «ضربته»، ولولا الهاء لم يجوز رفعه لوقوع الفعل عليه. فإن حذفَت الهاء وأنت تريدُها، فقلت: «زيدٌ ضربتُ» جاز عند البصريين على ضَعْفٍ، لأنَّ الهاء، وإن كانت محذوفة، فهي في حكم المنطوق بها. قال الشاعر [من الرجز]:

٢٤٥- قد أصبحتُ أُمُّ الخِيارِ تَدْعِي عَلِيَّ ذُلْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعْ
والنصب بإضمارِ فعل تفسيره هذا الظاهرُ، وتقديره: ضربتُ زيدًا ضربته، وذلك أنَّ هذا الاسم، وإن كان الفعل بعده واقفًا عليه من جهة المعنى، فإنه لا يجوز أن يعمل فيه من جهة اللفظ من قِبَلِ أَنَّهُ قد اشتغل عنه بضميره، فاستوفى ما يقتضيه من التعدي، فلم يجوز أن يتعدى إلى «زيد»؛ لأنَّ هذا الفعل إنما يتعدى إلى مفعول واحد لا إلى مفعولين. ولَمَّا لم يجوز أن يعمل فيه، أضمر له فعلٌ من جنسه، وجعل هذا الظاهر تفسيرًا له.

ولا يجوز ظهورُ ذلك الفعل العايل، لأنَّه قد فسره هذا الظاهرُ، فلم يجوز أن يُجْمَعَ

(١) الكتاب ٨٢/١.

٢٤٥- التخرُّج: الرجز لأبي النجم في تخلص الشراهد ص ٢٨١؛ وخزانة الأدب ٣٥٩/١ والدرر ٢/ ١٣ وشرح أبيات سيبويه ١٤/١، ٤٤١؛ وشرح شواهد المغني ٥٤٤/٢؛ والمحتسب ٢١١/١؛ ومعاهد التنصيص ١٤٧/١؛ والمقاصد النحوية ٢٢٤/٤؛ وبلا نسبة في الأغاني ١٧٦/١٠؛ وخزانة الأدب ٣/٢٠، ٦/٢٧٢، ٢٧٣؛ والخصائص ٦١/٢؛ والمقتضب ٢٥٢/٤؛ وجمع الهوامع ٩٧/١. الإعراب: «قد»: حرف تحقيق وتقريب. «أصبحت»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، والشاء: للتأنيت. «أُمُّ»: اسم (أصبح) مرفوع بالضمَّة. «الخيار»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «تَدْعِي»: فعل مضارع مرفوع بضمَّة مفدرة على الباء، والفاعل ضمير مستتر تقديره «هي». «علي»: جار ومجرور متعلقان بـ «تَدْعِي». «ذنبًا»: مفعول به منصوب بالفتحة. «كلُّه»: مبتدأ مرفوع بالضمَّة، والهاء: ضمير متصل في محلِّ جرٍّ مضاف إليه. «لم أصنع»: لم: حرف جزم وقلب ونفي، أصنع: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وحزَّك بالكسرة لضرورة القافية. وجملة «قد أصبحت»: ابتدائية لا محلَّ لها من الإعراب. وجملة «تَدْعِي»: في محلِّ نصب خبر «أصبحت». وجملة «كلُّه لم أصنع»: في محلِّ نصب صفة لـ «ذنبًا». وجملة «أصنع»: في محلِّ رفع خبر «كلُّه». والشاهد فيه قوله: «كلُّه لم أصنع» حيث جاءت «كل» مبتدأ فيه ضمير يعود على «ذنبًا»، ولو نصبها تركيذاً لكان أفضل.

بينهما، لأن أحدهما كافٍ. فلذلك لزم إضمارُ عامله، وصار ذلك بمنزلة قولك: «نعم زيد». أضمر «الرجل» في «نعم» وجُعِلَت النكرة، تفسيرًا له، ولم يَجْزِ إظهارُ ذلك المضمَر اكتفاءً بالتفسير بالنكرة، فكذلك هنا.

وذهب الكوفيون^(١) إلى أنه منصوب بالفعل الظاهر، وإن كان قد اشتغل بضميره، لأن ضميره ليس غيره، وإذا تعدى إلى ضميره كان متعديًا إليه. وهو قول فاسد، لأن ما ذكره، وإن كان من جهة المعنى صحيحًا، فإنه فاسدٌ من جهة اللفظ. وكما تجب مراعاة المعنى كذلك تلزم مراعاة اللفظ. وذلك أنَّ الظاهر والمضمَر هنا غيران من جهة اللفظ، وهذه صناعةٌ لفظيةٌ، وفي اللفظ قد استوفى مفعوله بتعديبه إلى ضميره، واشتغاله به، فلم يَجْزِ أن يتعدى إلى آخر.

والذي يدلُّ أنه منصوبٌ بفعل مضمَر غير هذا الظاهر أنك قد تقول: «زيدًا مررتُ به»، فتنصب «زيدًا»، ولو لم يكن ثمَّ فعلٌ مضمَرٌ يعمل فيه النصب، لما جاز نصبه بهذا الفعل، لأنَّ مررت لا يتعدى إلَّا بحرف جرٍّ، فأما قوله [من الطويل]:

إذا ابنَ أبي موسى بلالاً... إلخ

فأليت لذي الرِّمَّةِ وقبله [من الطويل]:

أقولُ لها إذ شَمَرَ اللَّيْلُ واستوثَّ بها البيدُ واشتدَّت عليها الحرائرُ
وبلالٌ هذا ابنُ أبي بُزْدَةَ قاضي البصرة، وأبو موسى جدُّه، واسمُ أبي بردة عامرٌ،
واسمُ أبي موسى عبدُ الله بن قيس الأشعري.

والشاهد فيه نصبُ «ابن أبي موسى» بفعل مضمَر تفسيره: بلغته، كأنه قال: «إذا بلغت ابنُ أبي موسى بلالاً بلغته». وربما رُفِعَ على تقديرِ فعل ما لم يسم فاعله، كأنه قال: «إذا بلغ ابنُ أبي موسى» لأنَّ «إذا» فيها معنى الشرط، فلا يليها إلَّا فعلٌ هذا هو الوجه.

والمعنى أنه يخاطب ناقته، يقول: إذا أوصلتني إلى بلال استغنيْتُ عنك، لأنِّي أستغني به عن الرِّجُل إلى غيره.

وقوله: «فقام بفأس بين وصليك جازر» دعاءٌ، ولولا ذلك لم يَجْزِ دخولُ الفاء. ألا ترى أنك تقول: «إن أتاني زيدٌ أتيتُه» ولا يجوز: «فأتيتُه»؟ وتقول: «إن أتاني زيدٌ فأحسنَ اللهَ جزاءه» لأنَّ فيه دعاءً.

والوَصْل بالكسر: واحدُ الأوصال، وقد عيبَ عليه ذلك. قالوا كان سبيلُه إذا أوصلته إلى مقصوده ومطلوبه أن يُعاملها بالحُسنى، وينظرُ إليها، لا أن ينحرها، فهو إذا

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ص ٨٢ - ٨٣.

إلى الهجاء أقرب. والحقُّ أنه مَدِيحٌ، والمراد ما ذكرناه من أنه تقع الغُنيَّةُ عنك، ومثله قولُ الشَّماخ [من الوافر]:

٢٤٦- إذا بَلَّغْتَنِي وَحَمَلْتَ رَحْلِي عَرَابَةً فَاشْرَقِي بِدَمِ الْوَتِينِ
وليس ذلك بهجاء، ألا ترى أنه يقول نبي أثناء القصيدة [من الوافر]:

إذا ما زَابَةٌ رُفِعَتْ لِمَجْدٍ تَلَقَّاهَا عَرَابَةٌ بِالْيَمِينِ
فأما قولهم: «زيدًا مررتُ به»، فهو منصوبٌ بفعل مضمر يفتره هذا الظاهر، إلا أنَّ النصب ههنا أضعفُ منه في قولك: «زيدًا ضربته»؛ لأنَّك إذا قلت: «زيدًا مررتُ به»، أضمرت فعلًا على غير لفظِ الأوَّل، كأنَّك قلت: «لَقِيتُ زيدًا» أو «جُرْتُ زيدًا»، أو «جعلتُ زيدًا على طريقي»؛ لأنَّك إذا جزَّته وجعلته على طريقك، فقد مررتُ به. وإذا قلت: «زيدًا ضربته» أضمرت فعلًا من لفظه، فكأنَّك قلت: «ضربتُ زيدًا ضربته»، فيكون الظاهرُ دالًّا على مثل لفظه ومعناه. وفي قولك: «زيدًا مررتُ به» يكون الظاهر دالًّا على مثل معناه دون لفظه، وما اجتمع فيه اللفظُ والمعنى كان أقوى في الدلالة، وإذا ضُعِفَ النصبُ قوَى الرفعُ.

ومثله قولك: «عمرًا لقيتُ أخاه»، و«بشرًا ضربتُ غلامه» في جَوَازِ النصب، لأنَّ الفعل إذا وقع بشيء من منبِّه، فكأنَّه قد وقع به. والدليلُ على ذلك أنَّ الرجل يقول:

٢٤٦ - التخرُّيج: البيت للشماخ في ديوانه ص ٣٢٣؛ ومقاييس اللغة ٢/ ٢٣٦.

شرح المفردات: اشرقي: غصني. الوتين: عرق في القلب إذا انقطع مات صاحبه.
المعنى: إذا بلغنتي هذا الممدوح فلن أبالي بهلكتك.

الإعراب: «إذا»: ظرف زمان متضمَّن معنى الشرط متعلِّق بجوابه. «بلغنتي»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلِّ رفع فاعل، والنون للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محلِّ نصب مفعول به. «وحملت»: الواو: حرف عطف، حمل: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلِّ رفع فاعل. «وحلي»: مفعول به منصوب بفتحة مقدَّرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل مبني في محلِّ جرٍّ مضاف إليه. «عرابة»: منادى منصوب بالفتحة ممنوع من الصرف. «فاشريقي»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، اشرقي: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والياء: ضمير متصل مبني في محلِّ رفع فاعل. «بدم»: جازٍ ومجرور متعلِّقان بالفعل قبلها. «الوتين»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «إذا بلغنتي...»: ابتدائية لا محلَّ لها من الإعراب. وجملة «بلغنتي»: في محلِّ جرٍّ مضاف إليه. وجملة «حملت»: معطوفة على سابقتها، لا محلَّ لها من الإعراب. وجملة النداء: استئنافية لا محلَّ لها من الإعراب. وجملة «اشرقي»: جواب شرط غير جازم لا محلَّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «فاشريقي بدم الوتين»، على أنه ليس هجاءً. وانظر ديوان الشماخ ص ٣٢٣ - ٣٢٤ (الحاشية).

«أَهْنَتْ زَيْدًا» بإهانتك أخاه، و«أَكْرَمْتُ عَمْرًا» إذا أَوْصَلْتُ الْإِكْرَامَ إِلَى غَيْرِهِ بِسَبَبِهِ. فإذا قلت: «زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ»، فنصب «الأخ»، جاز أن تضمر فعلاً ينصب «زَيْدًا»، تقديره: «لَابَسْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ»، أو «أَهْنْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ»، ولا تُضْمَرُ «ضَرَبْتُ» لَأَنَّ «ضَرَبْتُ» الثَّانِي لَيْسَ وَاقِعًا عَلَى ضَمِيرِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ وَاقِعٌ عَلَى «الأخ». والنصبُ ههنا أضعفُ منه في «مررت بزید». وإذا ضَعُفَ النِّصْبُ قَوِيَ الرُّفْعُ، فإذا الرُّفْعُ فِي «زَيْدٌ لَقِيتُ أَخَاهُ» أَقْوَى مِنَ الرُّفْعِ فِي قَوْلِكَ «زَيْدٌ مَرَرْتُ بِهِ» وَالرُّفْعُ فِي قَوْلِكَ: «زَيْدٌ مَرَرْتُ بِهِ» أَقْوَى مِنَ الرُّفْعِ فِي قَوْلِكَ: «زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ».

قال سيبويه^(١): النصبُ عَزَبِيٌّ جَيِّدٌ، والرُّفْعُ أَجُودُ منه. يعني أَنَّ النِّصْبَ فِي «زَيْدًا ضَرَبْتَهُ» عَرَبِيٌّ فَصِيحٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، وَالرُّفْعُ أَجُودُ لَأَنَّ الرُّفْعَ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى إِضْمَارٍ، وَلَا تَقْدِيرَ مُحذُوفٍ، وَالنِّصْبُ يَفْتَقِرُ إِلَى إِضْمَارٍ فَعَلٍ، وَفَاعِلٍ، فَاعْرِفْهُ.

فصل

قال صاحب الكتاب: «ثم إنك ترى النصبَ مختارًا ولازمًا. فالمختارُ في موضعين: أحدهما أن تُعْطَفَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ عَلَى جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ، كَقَوْلِكَ: «لَقِيتُ الْقَوْمَ حَتَّى عَيْدَ اللَّهِ لَقِيْتُهُ»، وَرَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ وَزَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ». وفي التنزيل ﴿يَدْخُلُ مَنْ بَشَاءَ فِي رَحْمَتِهِ وَالْظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾^(٢) ومثله: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾^(٣).



قال الشارح: يريد أن المسائل التي تقدّمت، وهي «زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ»، و«عَمْرٌو مَرَرْتُ بِهِ»، و«زَيْدٌ ضَرَبْتُ أَخَاهُ»، المختارُ فِيهَا الرُّفْعُ، ثُمَّ يَعْرِضُ فِي هَذَا الْبَابِ أُمُورَ بَصِيرِ النِّصْبِ بِهَا مَخْتَارًا وَلَا زِمًا لَا يَجُوزُ غَيْرُهُ.

قال: فالمختار في موضعين: أحدهما أن تعطف هذه الجملة على جملة فعلية الخ، وذلك لأن العرب تختار مطابقة الألفاظ ما لم تُقَيَّدَ عَلَيْهِمُ الْمَعَانِي، فإذا جئت بجملة صدرتها بفعل، ثم جئت بجملة أخرى معطوفة على الجملة الأولى، وفيها فعل، كان الاختيارُ تقدير الفعل في الجملة الثانية، وبناء الاسم عليه، سواء ذكر في الجملة الأولى منصوبًا أو لم تذكره، نحو: «قام زيدٌ وعمراً كلمته»، إذ الغرضُ توافُقُ الْجُمْلِ وتطابقها لا تختلف، وليس الغرض أن يكون فيها منصوب.

قال الله تعالى: ﴿وَالْقَمَرُ قَدَرْتَهُ مَوَازِلَ﴾^(٤)، فرفع «القمر» ههنا؛ لأن قبله ﴿وَأَيَّاهُ﴾

(١) الكتاب ٨٢/١. وفيه: «فالنصب عربي كثير، والرفع أجود».

(٢) الإنسان: ٣١. (٣) الأعراف: ٣٠.

(٤) يس: ٣٩. وهي قراءة نافع وابن كثير وابن محيصن وغيرهم. انظر: البحر المحيط ٧/٣٣٦؛ وتفسير

الطبري ٢٣/٥٠ والكشاف ٢/٢١٦؛ ومعجم القراءات القرآنية ٥/٢٠٨.

لَهُمْ الْبَلَّ نَسَلَحَ مِنْهُ النَّهَارُ^(١)، وهو مرفوع بالابتداء، وقال الله تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَلْعَ فِي عُرْوَةٍ^(٢)﴾، فنصب «كلًا»، لأن قبله فعلاً وهو ﴿وَجَعَلْنَا الْبَلَّ وَالنَّهَارَ آيَتَيْنِ^(٣)﴾، وأضمر له فعلاً نصّب به، ثم عطفها على الأولى لتشاكلهما في الفعلية. وإذا كان النصب من غير تقدّم فعلٍ جائزاً، كان مع تقدّمه مختاراً، إذ فيه تشاكل الجملتين من غير نقض للمعنى.

قال الله تعالى ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَةٍ وَأَلْطَلِيلٍ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا^(٤)﴾. لما كان قد تقدّم ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَةٍ^(٥)﴾. نصب «الظالمين» بإضمار «يُعَذِّبُ الظالمين» أو «يُهين».

وقال تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ^(٦)﴾. نصب «فريقًا»، لأن قبله «فريقًا هدى». ونظائره في القرآن كثيرة.

ويجوز الرفع في الجملة الثانية، وإن كان قبلها جملة فعلية، فتكون الجملة الثانية كجملة مبتدأة، وليس قبلها فعل، وذلك قولك: «لقيتُ زيداً، ومحمداً أكرمته» لم تحتفل بتقدّم الفعل الذي هو «لقيتُ زيداً» إذ كانت جملة قائمة بنفسها، فصار كأنك قلت: «محمداً أكرمته» ابتداءً، فعطفت جملة على جملة، كقولك: «قام زيدٌ، ومحمداً أفضلُ منه»، فهذا لا يجوز فيه إلا الرفع.



قال صاحب الكتاب: «فأما إذا قلت: «زيدٌ لقيتُ أباه، وعمراً مررتُ به»، فذهب التفاضلُ بين رفع «عمرو» ونصبه، لأن الجملة الأولى ذات وجهين».



قال الشارح: قد تقدّم من قولنا أنه إذا كان الكلام مبتدأً وخبراً، وعطفت عليه جملة، في أولها اسمٌ، وبعده فعلٌ واقعٌ على ضميره، كان الاختيارُ رفعَ الاسم الثاني بالابتداء، نحو قولك: «زيدٌ أخوك، وعمرو كلمته»، لأنه لم يتقدّم الجملة الثانية ما يصرفه إلى النصب، فجرى كحاله لو لم تتقدّم جملة أصلاً.

فأما إذا كان الكلام مصدراً بفعلٍ، كان الاختيارُ في الاسم الذي في الجملة الثانية النصبُ على إضمار فعلٍ على ما أضلناه. فإذا قلت: «زيدٌ لقيته»، ففيه جملتان: إحداهما اسمية، وهي الجملة الكبرى التي هي المبتدأ والخبر، وهي «زيدٌ لقيته» بكمالها. والثانية فعلية، وهي الخبر الذي هو «لقيته» وهي الجملة الصغرى. فالجملة الأولى لا موضع لها من الإعراب لأنها لم تقع موقع المفرد. والجملة الثانية لها موضع من الإعراب لأنها وقعت موقع المفرد الذي هو الخبر في «زيدٌ قائمٌ» وشبهه. وإذا قد تقرر ذلك، فأنت إذا

(١) الإنسان: ٣١.

(١) يس: ٣٧.

(٥) الإنسان: ٣١.

(٢) الإسراء: ١٣.

(٦) الأعراف: ٣٠.

(٣) الإسراء: ١٢.

قلت: «زيدٌ لقبته، وعمروٌ كلمته»، كنتُ في «عمرو» بالخيار، إن شئت رفعتَه، وإن شئت نصبته، لأنه قد تقدّمه جملتان: إحداهما اسميةٌ، وهي قولك: «زيد لقبته». بكمالها، والثانية قولك: «لقينه». فإن عطفَت على الجملة الاسمية، رفعت «عمراً»، لأنَّ صدرَ الجملة اسمٌ، وإن عطفَت على الجملة التي هي «لقينه»، نصبت لأنَّ صدرَ الجملة فعلٌ. وليس إحداهما أولى من الأخرى. فهذا معنى قوله: «ذهب التفاضل بين رفع عمرو ونصبه»، يعني ليس النصب أولى من الرفع، ولا الرفع أولى من النصب.

قال: «لأنَّ الجملة الأولى ذاتٌ وجهين» يعني أنها مشتملةٌ على جملة اسمية وجملة فعلية، فهي ذات وجهين لذلك. وهذا فيه إشكالٌ، وذلك أنك إذا قلت: «زيد لقبته، وعمروٌ كلمته»، لم يجز حملُ «عمرو كلمته» على «لقيته»، وذلك، لأنَّ «لقيته» جملةٌ لها موضعٌ من الإعراب، ألا ترى أنك تقول: «زيدٌ قائمٌ»، فيقع موقعها اسمٌ واحدٌ، وهو خبرُ «زيد»، فكلُّ شيءٍ عطفٌ عليها صار في حكمها خبراً لـ «زيد». وأنت لو جعلت «عمراً» ضربته» خبراً عن «زيد»، لم يجز لخلوّه من العائد إلى «زيد»، إذ الهاء في «ضربته» إنما تعود إلى «عمرو». فإن جئت بعائد فيها فقلت: «زيدٌ عمراً ضربته عنده»، جازت المسألة، فالهاء في «ضربته» تعود إلى «عمرو»، والهاء في «عنده» تعود إلى «زيد»، ولا شك أنه إنما لم يذكر ذلك لأنه معلوم، فلم يحتج إلى التعرّض له، فأجاز الوجهين بشرط وجود شرائطه من الضمير وغيره، فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: «فإن اعترض بعد الواو ما يصرف الكلام إلى الابتداء، كقولك: «لقيتُ زيداً، وأما عمرو فقد مررتُ به»، و«لقيتُ زيداً، وإذا عبدُ الله يضربه عمرو»، عادت الحال الأولى جدّةً. وفي التنزيل ﴿وَأَمَّا نُمُودُ فَمَهْدَبُهُمْ﴾^(١) وقرئ بالنصب^(٢)».

قال الشارح: يعني بعد وجود ما يُختار معه النصب نحو تقدّم جملة فعلية، أو غير ذلك، إذا وُجد في الجملة المعطوفة ما يصرف الكلام إلى الابتداء، صار الاختيار فيه الرفع، ويصير المعترض من قبيل المانع. وذلك قولك: «لقيتُ زيداً، وأما عمرو فقد مررتُ به»، و«رايتُ زيداً، وإذا عبدُ الله يشتمه عمرو». فالرفعُ ههنا هو الوجه المختار، وإن كان قد تقدّمت جملة فعلية، لأنَّ «أما»، و«إذا» لبسا من حروف العطف كالفاء والواو فتحملُ بهما

(١) فصلت: ١٧.

(٢) قرأ بالفتح عاصم والأعمش وابن أبي إسحاق.

انظر: تفسير الطبري ٦٧/٢٤؛ وتفسير القرطبي ٣٤٩/١٥؛ والكشاف ٤٤٩/٣؛ وتفسير الرازي ٢٧/

١١٣؛ ومعجم الفراءات القرآنية ٦٨/٦.

الثاني على الأول، وإنما هما حرفا ابتداءً يقطعان ما بعدهما عما قبلهما، فيكون ما بعدهما بمنزلة جملة ليس قبلها شيء، فكما أنك إذا قلت: «زيدٌ ضربته» ابتداءً، وليس قبله كلامٌ، كان المختارُ الرفع. فكذلك بعد «أما»، و«إذا» التي للمفاجأة؛ لأنهما بمنزلة كلام مبتدئ.

ومن قال: «زيدًا ضربته»، وإن لم يتقدمه كلامٌ، فينصب، وإن كان المختار الرفع، قال ههنا: «لقيتُ زيدًا، وأما عمرًا فأكرمتُهُ» فينصب، وليس بالاختيار. وهذا معنى قوله: «عادت الحال الأولى جذعة»، أي: شائبةً طريئة، كأن لم يتقدمها كلامٌ.

فأما قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾^(١)، فالقراءة بالرفع على الابتداء وإن كان قبله ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا﴾^(٢) لئما ذكرناه من حال «إِذَا». وقد قرأ بعضهم: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾^(٣) بالنصب. وليس ذلك على حدِّ «زيدًا ضربته»، لأن ذلك ليس بالمختار، والكتاب العزيز يُختار له. والذي حسنته عند هذا القارئ ما في «أما» من معنى الشرط، والشرط يقتضي الفعل، فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: «والثاني أن تقع موقعًا هو بالفعل أولى، وذلك أن تقع بعد حرف الاستفهام، كقولك: «أعبدَ الله ضربته»، ومثله: «السَّوْطُ ضُرِبَ به زيدٌ؟»، و«أَخَوَانٌ أَكَلَ عليه اللحمُ؟» و«أزیدًا أَنْتَ محبوسٌ عليه؟»، و«أزیدًا أَنْتَ مكابرٌ عليه؟»، و«أزیدًا سُمِّيتَ به؟».

قال الشارح: والموضع الآخر الذي يختار فيه النصب وليس الاسم فيه معطوفًا على فعل، وذلك إذا وُلِيَ الاسمُ جرفًا^(٤) هو بالفعل أولى، وجاء بعده فعلٌ واقعٌ على ضميره، فالاختيارُ نصبُ الاسمِ بإضمار فعل. وذلك إذا وقع بعد حرف الاستفهام، نحو قولك: «أعبدَ الله ضربته؟»، و«أعمرًا مررتَ به؟»، و«أزیدًا ضربتَ أخاه؟»، النصبُ في ذلك كله هو الوجه المختار، والرفعُ جائزٌ. فالنصبُ بإضمار فعل يكون الظاهرُ تفسيره، وتقديره: أضربتَ عبدَ الله ضربته، وألقيتَ زيدًا مررتَ به، وأهنتَ زيدًا ضربتَ أخاه، فالنصبُ مع الاستفهام بالعامل الذي يقدر بعد الاستفهام، وهو في الاستفهام مختارٌ كما كان الرفع مع الابتداء مختارًا.

وأما الرفع مع الاستفهام، فجائزٌ بالابتداء، وما بعده الخبر، إلا أنه مرجوح. وإنما كان النصبُ هو المختارُ من قبيل أن الاستفهام في الحقيقة إنما هو عن الفعل لا عن

(٢) فصلت: ١٦.

(١) فصلت: ١٧.

(٣) هي قراءة عاصم والحسن وغيرهما. انظر: البحر المحيط ٤٩١/٧؛ والكشاف ٤٤٩/٣؛ ومعجم القراءات القرآنية ٦٨/٦.

(٤) في الطبعين «حرف»، وهذا خطأ.

الاسم. لأن السؤال إنما يكون عما وقع الشك فيه، وأنت إنما تشك في الفعل لا في الاسم، ألا ترى أنك إذا قلت: «أزيداً ضربته»، فإنما تشك في الضرب الواقع بزید، ولست تشك في ذاته، فلما كان حرف الاستفهام إنما دخل الفعل لا الاسم، كان الأولى أن يليه الفعل الذي دخل من أجله. وإنما دخل على الاسم، ورفع الاسم بعده بالابتداء، لأن المبتدأ والخبر قبل دخول الاستفهام يُوجب فائدة، فإذا استفهمت، فإنما تستفهم عن تلك الفائدة، فاعرفه.

وأما «السوط ضرب به زيد؟»، و«الخوان أكل عليه اللحم؟»، و«أزيداً سُميت به؟»، فإن الاختيار في «السوط» و«الخوان» و«أزيداً» النصب، وذلك أنك إذا قلت: «ضرب زيد بالسوط»، و«أكل اللحم على الخوان»، و«سُميت بزید»، فهذه الحروف الجارة مع ما يليها من المجرورات في موضع نصب. وذلك أنك أقمت الاسم مقام الفاعل، فصار الجار والمجرور في موضع نصب، وحل محل قولك: «مرّ زيد بعمرو»، و«نزل زيد على خالد». فلما اتصلت حروف الجر بكنائيات هذه الأسماء، وقد تقدّمت الأسماء، وجب أن تنصبها، لأن الحروف التي اتصلت بكنائياتها في موضع نصب، فصار بمنزلة «أزيداً مررت به».

والذي يدل على أن موضع هذه الحروف نصب أنك لو حذفتهما، وكان الفعل ممّا يتعدى بنفسه، لم تكن الأسماء الأولى إلا منصوبة، وذلك نحو «السوط ضرب؟»، و«الخوان أكل؟»، و«أزيداً سُميت؟» لو كان يُتكلم به، لم يكن إلا كذلك؛ لأن الفعل الواحد لا يرفع اسمين، فإذا رفعت أحدهما، فلا بد من نصب الآخر.

وأما قولهم: «أزيداً أنت محبوس عليه؟»، و«أزيداً أنت مكابر عليه؟» فيختار فيهما النصب لمكان همزة الاستفهام. وذلك لما كان اسم الفاعل واسم المفعول يجران مجرى الفعل في عمله، فقولك: «أزيداً أنت ضارب؟» بمنزلة قولك: «أزيداً أنت تضربه؟»، و«أزيداً أنت مضروب به؟» بمنزلة «أزيداً أنت تُضرب به؟»، فكما تفسر قولك: «أزيداً أنت تضربه؟» بالفعل الناصب، فكذلك تفسر باسم الفاعل في قولك: «أزيداً أنت ضارب؟»، لأنه في معناه. والنية التنوين والانفصال، فالضمير، وإن كان مجروراً في اللفظ، فهو منصوب في الحكم كما كان «أزيداً مررت به؟». كذلك «كيف» وأبو الحسن يذهب إلى أن الضمير في موضع منصوب ألبته.

وكذلك إذا قلت: «أزيداً أنت محبوس عليه؟»، و«أزيداً أنت مكابر عليه؟»، فـ «محبوس»، و«مكابر» من أسماء المفعولين الجارية مجرى الفعل. فـ «محبوس» في معنى «تُحبس»، و«مكابر» في معنى «تُكابر»، فلذلك جاز نصب «زيد» فيهما بفعل يفسره «محبوس»، و«مكابر». كأنك قلت: «أنتنظر زيدا أنت محبوس عليه؟»، و«أشكيت زيدا

أنت مكابرٌ عليه؟». واختير النصب لمكان حرف الاستفهام، وفي كل واحد من «محبوس»، و«مكابر» ضميرٌ مستترٌ يرجع إلى «أنت»، يقوم مقام الفاعل، إذ كان في معنى «تكاير»، و«تُحبس».

فإن لم يَجْرِ الفاعل واسمُ المفعول مجرى الفعل، كانا كـ «غلام» و«أخ»، ووجب رفع الاسم نحو «أزیدَ أنت ضاربُه؟»، و«أزیدَ أنت محبوسٌ به؟» و«أزیدَ أنت مكابرٌ عليه؟» كأنك قلت: «أزیدَ أخوه، أو غلامه» وما أشبههما من الأسماء.

قال صاحب الكتاب: «ومنه «أزیدًا ضربتَ عمرًا وأخاه؟»، و«أزیدًا ضربتَ رجلًا يُحبه؟»، لأن الآخر ملتبسٌ بالأول بالمعطف، أو الصفة».

قال الشارح: ومن ذلك: «أزیدًا ضربتَ عمرًا وأخاه؟»، و«أزیدًا ضربتَ رجلًا يحبه؟»، فيختار فيه النصب أيضًا، لأن الفعل واقعٌ على ما هو من سببه، وقد وليه حرفُ الاستفهام، فكان كقولك: «أزیدًا ضربتَ أخاه؟» وذلك أن الجملة، إذا كان فيها ضميرُ اسمٍ قد تقدّم ذكره، فهي من سبب ذلك الاسم، وإن كان في الجملة اسمٌ ليس فيه ضميرٌ، ولا تَبالي في أيّ موقعٍ من الجملة وقع ذلك الضميرُ. فإذا قلت: «أزیدًا ضربتَ عمرًا وأخاه؟» فـ «عمرًا» و«الأخ» منصوبان متصِلان به داخلان في الجملة، فصار بمنزلة «أزیدًا ضرب أخاه» لاتحاد المعطوف والمعطوف عليه. وكذلك لو قلت: «أعمرًا ضربتَ زیدًا في داره؟»، لكان الوجه أيضًا النصب، لأن قولك: «في داره» ظرفٌ وقع فيه الضرب، فهو من جملة «ضربتَ». وكذلك لو قلت: «أزیدًا ضربتَ رجلًا يُحبه؟» فـ «يُحبه» نعتٌ لـ «رجل»، والنعتُ والمنعوتُ يتسلطُ عليهما العاملُ تسلطًا واحدًا، فكان «يحبه» من جملة «ضربتَ»، فصار الاسمُ المنصوبُ بـ «ضربتَ» من سبب الاسم الأول، إذ كان في جملته عائدٌ إليه.

ولو كان الذي يلي الاسم جملةً ليس فيها ذكرٌ، ثم جئتَ بجملةٍ أخرى، فعطفتها على الجملة الأولى، وفيها ذكرٌ للاسم، لم يَجْز، وذلك قولك: «أزیدًا ضربتَ عمرًا، وضربتَ أباه؟» لأن قولك: «وضربتَ أباه» جملةٌ أخرى قائمةٌ بنفسها، والجملة الأولى قد مضت بلا ذكرٍ، فلم تلتبس بها.

قال صاحب الكتاب: «فإن قلت: «أزیدُ ذهب به» فليس إلا الرفع».

قال الشارح: وأما قوله: «أزیدُ ذهب به» فليس فيه إلا الرفع، لأنك إذا قلت:

«ذهب يزيد»، فالباء وما عجلت فيه في موضع رفع اسم ما لم يُسمَّ فاعله، لأنه لا بدّ للفعل من فاعل، أو ما يقوم مقام الفاعل، وليس معك ما يقوم مقام الفاعل إلا الباء وما انفصلت به، فأقيمت مقام الفاعل، فكانت في موضع رفع لذلك، فوجب أن يكون الاسم مرفوعاً، لأن الذي انفصلت به كنيته مرفوع، وصار بمنزلة «أزيد ذهب أخوه» لأن كنيته قد انفصلت بمرفوع، وهو الأخ.

وارتفاع «زيد» في قولك «أزيد ذهب به» على وجهين: أحدهما بالابتداء، والآخر بأنه فاعل فعل محذوف. وإن أسندت الفعل في قولك: «أزيد ذهب به» إلى مصدره، كان الجاز والمجرور في محل منصوب، وتقديره «ذهب الذهاب به». وجاز نصب الاسم الذي هو «زيد»، وكان مختاراً، لأن ضميره في محل نصب، وهذا لاختلاف فيه بين أصحابنا.

قال صاحب الكتاب: «وأن تقع بعد «إذا»، و«حيث»، كقولك: «إذا عبد الله تلقاه فأكرمه»، و«حيث زيدا تجده فأكرمه».

قال الشارح: ومن ذلك «إذا» الزمانية و«حيث» إذا وقع بعدهما اسم، وبعده فعل واقع على ضميره، فيختار فيه النصب، وذلك نحو قولك: «إذا زيدا تلقاه فأكرمه»، و«حيث زيدا تجده فأعطه» لأن فيهما معنى المجازاة. والمجازاة إنما تكون بالفعل، فلما كان الموضع موضع فعل، اختير نصب الاسم بعدهما بإضمار فعل يفسره الظاهر. فإذا قلت: «إذا زيدا تلقاه»، فتقديره: إذا تلقى زيدا تلقاه، وكذلك «حيث» تقول: «حيث زيدا تجده فأكرمه»، وتقديره: حيث تجد زيدا تجده فأكرمه، لما ذكرناه من أن فيهما معنى المجازاة. وذلك لأن قولنا: «إذا عبد الله تلقاه» يوجب الأوقات المستقبلية كلها، ولا يخص وقتاً من وقت، فهي بمنزلة «متى»، و«حيث» توجب الأماكن كلها، ولا مكاناً دون مكان، فهي بمنزلة «أين»، غير أن «متى» و«أين» تجزمان، و«إذا» و«حيث» لا تجزمان عند البصريين إلا في ضرورة الشعر.

وقد أجاز سيبويه رفع الاسم بعدهما بالابتداء^(١). والذي أراه أن ذلك جائز في «حيث» لأنها قد تخرج من معنى الجزاء إلى أن يكون بعدها المبتدأ والخبر، تقول: «لقيته حيث زيد جالس»، فتكون نظيرة «إذا» في الزمان في وقوع الابتداء والخبر بعدها، نحو قولك: «لقيته إذ زيد جالس».

وأما «إذا»، فلا تنفك من معنى المجازاة، لأنها لا تقع إلا للمستقبل، فإذا وليها الاسم،

فلا بد من أن يكون الفعل بعدها مقدراً مرفوعاً كان أو منصوباً. تقول: «إذا زيد جلس جلس»
تقديره: إذا جلس زيد جلس. ويدل على ذلك أنه لا بد من وقوع فعل بعد ذلك الاسم. ألا
تراك لو قلت: «أجلس إذا زيد جلس» لم يجز، ويجوز ذلك مع «حيث».

قال صاحب الكتاب: وبعد حرف النفي، كقولك: «ما زيداً ضربته». وقال جرير
[من الوافر]:

فلا حسباً فخرت به لنبيم ولا جدّاً إذا ازدحم الجدود^(١)

قال الشارح: ومن ذلك النفي إذا وقع الاسم بعد حرف نفي، وكان بعده فعل واقع
على ضميره، أو على ما هو متصل بضميره، فالاختيار فيه النصب، نحو: «ما زيداً لقيته،
ولا زيداً قتلته»، و«ما زيداً لقيت أباه، ولا عمرًا مررت به». وإنما صار النصب هنا
مختاراً لشبه حروف النفي بحروف الاستفهام، وحروف الجزاء، وحروف الأمر والنهي.
ووجه الشبه أن ما بعد النفي غير واجب كما أن ما بعد كل واحد من هذه الأشياء كذلك.

فالحال بين النصب والرفع متقارب، فقولك: «ما زيداً ضربته» أقوى من قولك: «ما
زيداً ضربته» بالرفع. والنصب فيه أضعف من النصب بعد حروف الاستفهام، وحروف
الجزاء. والرفع فيه أقوى من الرفع في قولك: «أزيداً ضربته؟» لشبه النفي بالابتداء،
ولذلك كان قرعاً ومحمولاً على غيره في النصب. وشبهه بالابتداء أنه نقيض المبتدأ ونفي
له. والنفي يجري مجرى الإيجاب، ألا ترى أنك إذا قلت: «قام زيد» فنفي هذا أن
تقول: «ما قام زيد» فتزد الكلام على لفظه، فشبهه بالمبتدأ أنك تزد فيه لفظ المبتدأ؟ قال
الشاعر [من الوافر]:

فلا حسباً فخرت به

فنصبه بإضمار فعل تقديره: فلا ذكرت حسباً فخرت به. وأجاز يونس أن تكون
الفتحة في قوله: «فلا حسباً» فتحة بناء بمنزلة «لا رجل في الدار»، وثبوته للضرورة.
البيت لجرير يهجو عمر بن لجل، وهو من ثيم عدي، يقول: لم تكتسب لهم حسباً
يفخرون به، ولا لك جدٌ تُعول عليه عند ازدحام الناس للمفاخرة، أي: ليس لك قديم
ولا حديث. ومثله [من الطويل]:

٢٤٧- فلا ذا جلالٍ هبته لجلاله ولا ذا ضياعٍ هنّ يشركن للفقر

(١) تقدم بالرقم ١٥٢.

٢٤٧ - النخريج: البيت لهدبة بن الخشرم في ديوانه ص ٩٧؛ وخزانة الأدب ٣٣٧/٩؛ وشرح أبيات =

نصب «ذا جلال» بفعل محذوف دلّ عليه «هبته» فكأنّه قال: «فلا هبّن ذا جلال هبته».

قال صاحب الكتاب: «وأن تقع في الأمر والنهي، كقولك: «زيدًا اضربه»، و«خالدًا اضرب أباه»، و«بشرًا لا تشتم أخاه»، و«زيدًا ليضربه عمرو»، و«بشرًا ليقتل أباه عمرو». ومثله: «أما زيدًا فاقتله، وأما خالدًا فلا تشتم أباه».

قال الشارح: ومن ذلك إذا كان بعد الاسم فعل أمر، أو نهى واقع على ضميره، أو ما اتصل بضميره، فإنّه مختار في النصب، نحو قولك: «زيدًا اضربه»، و«خالدًا اضرب أباه»، و«زيدًا ليضربه عمرو»، و«بشرًا ليضرب أخاه جعفر»، و«زيدًا لا تشتمه»، و«خالدًا لا تضرب أباه». النصب في ذلك كلّ الوجه المختار، والرفع جائز، وإنما كان النصب مختارًا لأجل الأمر والنهي، إذ الأمر والنهي لا يكونان إلا بالأفعال، لأنك إنما تأمره بإيقاع فعل وتنهيه عن إيقاع فعل. وذلك أنك حين تأمره فأنت تطلب منه إيقاع ما ليس بموجود، وإذا نهيته، فأنت تمنعه من الإتيان به.

فأما الذوات، فإنها موجودة ثابتة لا يصحّ الأمر بها، ولا النهي عنها. وإذا كان

= سيبويه ٨١/١؛ ولسان العرب ٧٤/٥ (قدر)؛ وبلا نسبة في الرد على النحاة ص ١١٣.

اللغة: ذو جلال: صاحب خطر، عظيم سيد. ذو ضياع: المهمل المهان.

المعنى: إن النوائب لا تترك الفقير اشفاقاً على فقره وهوانه، ولا تترك الغني خوفاً من سطوته وخطره.

الإعراب: «فلا»: الفاء: استئنافية، لا: حرف نفي. «ذا»: مفعول به منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة لفعل محذوف تقديره: فلا تنقي ذا، فلا نهاب ذا. «جلال»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «هبته»: فعل ماض مبني على السكون، ونون النسوة: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «الجلاله»: جار ومجرور متعلقان به «هبته»، والهاء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «ولا»: الواو: للعطف، لا: زائدة لتوكيد النفي. «ذا»: مفعول به منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة، للفعل «يترك». «ضباع»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «هن»: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. «يترك»: فعل مضارع مبني على السكون، ونون النسوة: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «الفقر»: جار ومجرور متعلقان به «يترك».

وجملة «فلا تنقي ذا»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «هبته»: في محل نصب صفة لـ «ذا جلال». وجملة «ولا هن يترك»: معطوفة على جملة «فلا تنقي»: لا محل لها من الإعراب. وجملة «يترك»: في محل رفع خبر «هن».

والشاهد فيه قوله: «فلا ذا جلال» حيث نصب «ذا» بإضمار فعل مفسر بما بعده (فلا هبّن ذا جلال، ولا تترك ذا ضياع).

الأمر كذلك، ثم أتيت باسم قد وقع الفعل الذي بعده على ضميره، نصبته بإضمار فعل على نحو ما ذكرناه في الاستفهام، وكان النصب في الأمر والنهي أقوى منه في الاستفهام، من قبل أن الأمر والنهي لا يكونان إلا بالأفعال، وقد يكون الاستفهام بغير فعل، نحو قولك: «أزيد أخوك؟»، و«أعبد الله عندك؟»

وإنما قال في التمثيل: «زيداً اضربه»، و«زيداً ليضربه عمرو» ليُربك أنه لا فرق في ذلك بين الأمر للحاضر والأمر للغائب، فقوله: «زيداً اضربه»، أمر للحاضر، و«زيداً ليضربه عمرو» أمر للغائب، فمثّل بهما.

والرفع جائز على الابتداء، والجملة بعده سدت مسد الخبر. وإنما قلنا: سدت مسد الخبر؛ ولم نقل: الخبر؛ لأن حقيقة الخبر ما احتمل الصدق والكذب، وذلك معدوم في الأمر والنهي.

ومثله «أما» في قولك: «أما زيداً فاقتله»، و«أما خالدًا فلا تشتم أباه» في اختيار النصب. وذلك من قبل أن «أما» تقطع ما بعدها عما قبلها، ويصير ما بعدها كالكلام المستأنف، فنصب لما ذكرناه في الأمر والنهي، غير أنك لا تقدّر الفعل بعد «أما»؛ لأن «أما» لا يليها فعل لتضمّنها معنى الفعل، ولكن تقدّر الفعل بعد الاسم بلا ضمير، وتعدّيه إلى الاسم، ثم تحذفه، ثم تأتي بالفعل المفسّر، وتقديره: أما زيداً فاقتل، فاقتله، وأما خالدًا فلا تُهنّ فلا تشتم أباه». ولا بد من الفاء بعد «أما»؛ لأنها جواب لما تضمّنته من معنى الشرط.



قال صاحب الكتاب: «والدعاء بمنزلة الأمر والنهي، تقول: «اللهم زيداً اغفر له ذنبه»، و«زيداً أمر الله عليه القيش». قال أبو الأسود [من الطويل]:

٢٤٨- [أميران كانا صاجبيّ كلاًهما] فكلاً جزاه الله عني بما فعل

٢٤٨- التخريج: البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ١٠٠؛ والرد على النحاة ص ١٠٤؛ والكتاب ١/١٤٢؛ وبلا نسبة في شرح أبيات سيويه ١/٨٨.

أميران: يقصد ابن عباس وابن عامر اللذين ولي كلّ منهما البصرة على التوالي. جزاه: كافاه.

المعنى: بشير إلى والي البصرة ابن عباس الذي كان يصله ويقضي حوائجه، ثم ابن عامر الذي قطعه وجفاه ومنعه حوائجه. ويدعو الله أن يثيب كلّ منهما بما قدّمت يده.

الإعراب: «أميران»: خبر مبتدأ محذوف، مرفوع بالالف لأنه مثنى. «كانا»: فعل ماض ناقص، والالف: ضمير متصل مبني في محل رفع اسم «كان». «صاجبيّ»: خبر «كان» منصوب بالياء لأنه مثنى، والياء الثانية: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. «كلاًهما»: تركيد لاسم «كان» مرفوع بالالف لأنه ملحق بالمثنى، و«هما»: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. «فكلاً»: الفاء:

استئنافية، «كلاً»: مفعول به منصوب بفعل محذوف، بالفتحة الظاهرة. «جزاه»: فعل ماض مبني على =

و«أَمَّا زَيْدًا فَجَدَعَا لَهُ وَأَمَّا عَمْرًا فَسَقَّيَا لَهُ».



قال الشارح: والدعاء بمنزلة الأمر والنهي في اختيار النصب، لأن سبيله سبيل الأمر والنهي في الإعراب من كل وجه، وهو في المعنى مثل الأمر، وذلك أن الداعي ملتجئ من المدعو إيقاع ما يدعوه به، إلا أن الجمهور لا يسمون مسألة من هو فوقك أمراً، وربما سماه بعضهم أمراً، واحتج عليه بقول الشاعر [من الطويل]:

٢٤٩- أَمَرْتُكَ أَمْرًا جَازِمًا فَعَصَيْتَنِي وكان من التوفيق قَتْلُ ابْنِ هَاشِمٍ
البيت لعمر بن العاص يخاطب معاوية، وكان فوفه. والأعمُّ الأكثرُ ما قدمناه، ويجوز أن يكون عمرو رأى نفسه من طريقِ المَشَوِّزَةِ والرأي وحاجة معاوية إليه فوفه، فسنى سؤاله أمراً لذلك، وقال أبو الأسود [من الطويل]:

أَمِيرَانِ كَانَا صَاحِبَيَّ كِلَاهُمَا فَكُلًّا جَزَاهُ اللَّهُ عَنِّي بِمَا فَعَلُ

= الفتح المقدر على الألف للتعذر، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «اللَّهُ»: فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة. «عني»: جاز ومجرور متعلقان بالفعل «جزى». «بما»: الباء: حرف جر، «ما»: حرف مصدري مبني على السكون لا محل له من الإعراب، والمصدر المؤول من «ما» والفعل بعدها في محل جر بحرف الجر، والتقدير: «بفعله»؛ أو «ما»: اسم موصول مبني في محل جر بحرف الجر، والتقدير: «بما فعله»، والجاز والمجرور في الحالين متعلقان بالفعل «جزى». «فعل»: فعل ماض مبني على الفتح الظاهر، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو.

وجملة «هما أميران»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «كانا صاحبي»: في محل رفع صفة، أو خبر ثان. وجملة «جزى الله كلاً»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «جزاه الله عني»: تفسيرية لا محل لها من الإعراب. وجملة «فعل»: (باعتبار أن «ما» موصولة) لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «كلأ جزاه الله» حيث انتصب «كلأ» بفعل محذوف مقدر لوقوعه في الدعاء الذي هو بمنزلة الأمر.

٢٤٩ - التخريج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

الإعراب: «أمرتُك»: فعل وفاعل ومفعول به. «أمراً»: مفعول مطلق منصوب. «جَازِماً»: نعت منصوب. «فَعَصَيْتَنِي»: الفاء حرف استئناف، وعصى: فعل ماض، والتاء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والنون حرف للوقاية، والياء ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «وكان»: الواو حرف استئناف، وكان: فعل ماض ناقص. «من التوفيق»: جار ومجرور متعلقان بخبر «كان» المحذوف. «قَتْلُ»: اسم «كان» مرفوع بالضممة، وهو مضاف. «ابن»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف. «هاشم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «أمرتُك»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «عصيتني»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «كان»: واسمها وخبرها استئنافية لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «أمرتُك»، وهو يخاطب معاوية بن أبي سفيان، وكان فوفه مرتبة.

فَإِنْ نَصَبَ «كَلًّا» بِأَضْمَارٍ فَعَلَّ لِمَا بَعْدَهُ مِنَ الدَّعَاءِ، وَالتَّقْدِيرُ: فَجَزَا اللَّهُ كَلًّا جَزَاهُ اللَّهُ.
وَمِنَ الدَّعَاءِ: «أَمَّا زَيْدًا فَجَذَعًا لَهُ، وَأَمَّا عَمْرًا فَسَقِيًّا لَهُ»، فَالِاخْتِيَارُ النَّصْبُ، لِأَنَّكَ
تَرِيدُ: جَذَعَهُ اللَّهُ جَذَعًا، وَسَقَاهُ اللَّهُ سَقِيًّا. وَلَوْ كَانَ الدَّعَاءُ بغيرِ فَعْلٍ، وَلَا فِي تَقْدِيرِ
فَعْلٍ؛ لَمْ يُنْصَبِ الْأَسْمُ الْأَوَّلُ، نَحْوُ: «أَمَّا زَيْدٌ فَسَلَامٌ عَلَيْهِ، وَأَمَّا الْكَافِرُ فَوَيْلٌ لَهُ»، لَعَدَمِ
مَا يَفْسُرُ الْفَعْلَ.

* * *

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ: «وَاللَّازِمُ أَنْ تَقَعَ الْجُمْلَةُ بَعْدَ حَرْفٍ لَا يَلِيهِ إِلَّا الْفِعْلُ،
كَقَوْلِكَ: «إِنْ زَيْدًا تَرَهُ تُضْرِبُهُ». قَالَ [مِنَ الْكَامِلِ]:

لَا تَجْزِعِي إِنْ مُنْفِيسًا أَهْلَكَهُ [وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزِعِي] (١)
و«هَلَّا» و«أَلَّا» و«لَوْلَا» و«لَوْمًا» بِمَنْزِلَةِ «إِنْ»، لِأَنَّهُنَّ يَطْلُبْنَ الْفِعْلَ، وَلَا تُبْتَدَأُ بَعْدَهَا
الْأَسْمَاءُ.

* * *

قَالَ الشَّارِحُ: أَعْلِمُ أَنَّ الْأَسْمَ إِذَا وَقَعَ بَعْدَ حَرْفِ الْجَزَاءِ، وَكَانَ بَعْدَهُ فَعْلٌ وَقَعَ عَلَى
ضَمِيرِهِ، نَصَبَتْهُ بِأَضْمَارٍ فَعْلٌ يَفْسُرُهُ الظَّاهِرُ، كَمَا قُلْنَا فِي الْاسْتِفْهَامِ؛ إِلَّا أَنَّ النَّصْبَ هَهُنَا
يَقَعُ لَازِمًا، وَفِي الْاسْتِفْهَامِ مَخْتَارًا، وَذَلِكَ لِأَنَّ الشَّرْطَ لَا يَكُونُ إِلَّا فَعْلًا وَلَا يَلِيهِ مُبْتَدَأٌ
وَخَبَرٌ. فَلَا تَقُولُ: «إِنْ زَيْدٌ قَاتَمٌ أَقَمٌ»، وَقَدْ يَجُوزُ فِي الْاسْتِفْهَامِ أَنْ تَقُولَ: «أَزِيدُ قَاتَمٌ».
فَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ حُرُوفَ الْجَزَاءِ أُلْزِمَ لِلْفِعْلِ مِنْ حُرُوفِ الْاسْتِفْهَامِ. وَلِذَلِكَ كَانَ نَصْبُ الْأَسْمِ
فِي الْاسْتِفْهَامِ، إِذَا وَقَعَ الْفِعْلُ عَلَى ضَمِيرِهِ، مَخْتَارًا مَعَ جَوَازِ الرَّفْعِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَكَانَ
نَصْبُهُ مَعَ حُرُوفِ الْجَزَاءِ لَازِمًا، وَلَا يَجُوزُ رَفْعُهُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّ الشَّرْطَ لَا
يَكُونُ إِلَّا فَعْلًا. فَإِذَا قُلْتَ: «إِنْ زَيْدًا تَرَهُ تُضْرِبُهُ»، نَصَبْتَ «زَيْدًا» بِأَضْمَارٍ فَعْلٍ، لِأَنَّكَ
شَغَلْتَ الْفِعْلَ الَّذِي بَعْدَهُ بِضَمِيرِهِ، وَتَقْدِيرُهُ «إِنْ تَرَى زَيْدًا تَرَهُ». وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ [مِنَ
الْكَامِلِ]:

لَا تَجْزِعِي إِنْ مُنْفِيسًا أَهْلَكَهُ وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزِعِي

الْبَيْتَ لِلنَّمْرِ بْنِ تَوَلِّبٍ، وَالشَّاهِدُ فِيهِ نَصْبُ مُنْفِيسًا بِفَعْلٍ مَقْدَرٍ مَحذُوفٍ، وَتَقْدِيرُهُ: لَا
تَجْزِعِي إِنْ أَهْلَكَتُ مُنْفِيسًا أَهْلَكَتُهُ، وَلَوْ رَفَعَ عَلَى تَقْدِيرِ إِنْ هَلَكْتُ مُنْفِيسٌ لَجَازٌ، لِأَنَّهُ إِذَا
أَهْلَكَهُ فَقَدْ هَلَكَ، كَأَنَّهُ يَصِفُ نَفْسَهُ بِالْكَرَمِ، وَأَنَّهُ لَا يُضْغِي إِلَى مَنْ يُلُومُهُ فِي ذَلِكَ، فَهُوَ
يَقُولُ: إِنْ امْرَأَتُهُ لَامَتْهُ عَلَى إِتْلَافِ مَالِهِ جَزَعًا مِنَ الْفَقْرِ، فَقَالَ لَهَا: لَا تَجْزِعِي لِإِتْلَافِي
نَفِيسَ الْمَالِ، فَإِنِّي قَادِرٌ عَلَى إِخْلَافِهِ، وَإِنَّمَا إِذَا هَلَكْتُ فَاجْزِعِي، فَإِنَّهُ لَا خَلْفَ لَكَ عَنِّي.

ولو قدّمت الاسم على حرف الجزاء، فقلت: «زَيْدًا إِنْ تَرَهُ تُضْرِبُهُ»، لم يَجْز؛ لأنَّ الشرط والجزاء لا يعملان فيما قبل حرف الجزاء، وإذا لم يعملا فيه، لم يَجْز أن يُفسَّراه. ومن ذلك «هَلَّا» و«لَوْلَا» و«أَلَّا»، و«لَوْمًا» إذا وقع الاسم بعدها وكان بعدها فعل واقع على ضميره، لم يكن بُدُّ من نصب ذلك الاسم بفعل مضمَر يفسره الظاهر، فحكمها حكم «إِنْ» الشرطية. وذلك من قِبَل أن معاني هذه الحروف التحضيض والتوبيخ. إذا وليها المستقبل كن تحضيضًا، وإذا وليها الماضي كن توبيخًا. وهذه المعاني واقعة على الأنفال، لا حظًا للأسماء فيها، فلذلك لا يقع بعدها المبتدأ والخبر، فإذا وقع بعدها اسم، فلا يكون إلا على تقدير فعل. قال جرير [من الطويل]:

٢٥٠- نَعْدُونَ عُقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِيِّ الْمُقْتَعَا

٢٥٠- التخریج: البيت لجرير في ديوانه ص ٩٠٧؛ وتخليص الشواهد ص ٤٣١؛ وجواهر الأدب ص ٣٩٤؛ وخزانة الأدب ٥٥، ٥٧، ٦٠؛ والخصائص ٤٥/٢؛ والدرر ٢٤٠/٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٧٢؛ وشرح شواهد المغني ٦٦٩/٢؛ والمقاصد النحوية ٤٧٥/٤؛ ولسان العرب ٤٧٠/١٥؛ (إنالاً)؛ وللفرزدق في الأزهية ص ١٦٨؛ ولسان العرب ٤٩٨/٤ (ضطر)؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ١٧٠؛ والأشياء والنظائر ٢٤٠/١؛ والجنى الذاني ص ٦٠٦؛ وخزانة الأدب ٢٤٥/١١؛ ووصف المباني ص ٢٩٣؛ وشرح الأشموني ٦١٠/٣؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٢١؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٦٤، ١٨٢؛ ومغني اللبيب ٢٨٤/١.

اللغة: العقر: النحر أو الذبيح. النيب: جمع ناب وهي الناقة المسنة. ضوطرى: المرأة الحمقاء. الكمي: الفارس المدجج بالسلاح.

المعنى: يهجو الشاعر قوم الفرزدق فيقول: إنَّ أفضل ما يقومون به هو نحر ناقة مسنة، فهل لهم قدرة على التصدي للفارس المدجج بالسلاح؟!

الإعراب: «تعدون»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «عقر»: مفعول به أزل، وهو مضاف. «النيب»: مضاف إليه مجرور. «أفضل»: مفعول به ثانٍ لـ «تعدون»، وهو مضاف. «مجدكم»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و«كم»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «بني»: منادى بحرف نداء محذوف منصوب بالياء، وهو مضاف. «ضوطرى»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعدى. «لولا»: حرف تحضيض. «الكمي»: مفعول به لفعل محذوف تقديره: تعدون، والمفعول به الثاني محذوف، والتقدير: «لولا تعدون الكمي أفضل مجدكم». «المقتعا»: نعت «الكمي» منصوب والالف للإطلاق.

وجملة «تعدون»: ابتدائية لا محل من الإعراب. وجملة النداء «يا بني»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تعدون» المحذوفة: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «لولا الكمي» حيث دخلت أداة التحضيض «لولا» على الاسم «الكمي»، وهي مختصة بالدخول على الفعل، فقذر هذا الاسم مفعولاً به لفعل محذوف، تقديره: «لولا تعدون الكمي».

فمعناه: لولا تعدُّون الكمِّيَّ المقتنَّ، فنصب الكمِّيَّ المقتنَّ بإضمارِ فعلٍ لدلالة ما تقدَّم من قوله: «تعدُّون عقر النيب» عليه.

وجملة الأمر أنَّ الحروف حين كانت لمعانٍ في الأسماء والأفعال، وليس لها في أنفسها معنى، فمنها ما يختصُّ بالاسم، ولا يدخل الفعل نحو «إنَّ» وأخواتها، وحروف الجرِّ وغيرها، ومنها ما يختصُّ بالفعل، ولا يلي الاسم نحو حروف الجزاء، وحروف الجزم وغيرها، ومنها ما يدخل على القيلين الاسم والفعل، نحو حروف النفي، وحروف الاستفهام. فأما ما يختصُّ بالفعل، وهو ما نحن بصددَه، فذلك ضربان: ضربٌ يحسن أن يُحذف الفعل منه، ويليه الاسم في الظاهر نحو ما ذكرناه من حرف الجزاء، وهو «إنَّ» وحروف التحضيض المذكورة، وهي «هَلَّا» وأخواتها، وضربٌ لا يحسن حذف الفعل منه، وإبلاؤه الاسم، وذلك نحو قولك: «قَدْ»، والسين وسوف، فهذه لا يحسن حذف أفعالها، ولا الفصل بينها وبين أفعالها بمعمولها، فلا تقول: «سوف زيدًا أضربه»، ولا «سوف زيدًا أضرب». وذلك لأنَّ هذه الحروف تنزِّل منزلةَ الجزء من الفعل، فهي من الفعل بمنزلة الألف واللام من الاسم، وذلك لأنَّ السين وسوف تقصيران الفعل لوقت بعينه، وهو المستقبل، بعد أن كان شائعًا في الاستقبال والحال، كما تقصر الألف واللام الاسم على واحد بعينه بعد شياعه. وكذلك «قَدْ» تُقرِّب الماضي من الحال، وهو نوعٌ تخصيص. ولهذا المعنى لم تكن عاملةً في الفعل، وإنما جاز إضمارُ الفعل بعد «لَوْلَا» وأخواتها. والفصل بينها وبين الفعل الواقع بعدها بمعموله من قِبَل أنَّ معانيها الحَصُّ في المستقبل وهو استدعاء، واللَّزْم والتوبيخ في الماضي، أشبهت الأفعال، فجاز أن يليها الاسم كما يلي الفعل.

حذف المفعول به

فصل

قال صاحب الكتاب : «وحذف المفعول به كثير، وهو في ذلك على نوعين : أحدهما أن يحذف لفظاً، ويتراد معنى وتقديراً، والثاني أن يجعل بعد الحذف نسياً منسياً كأن فعله من جنس الأفعال غير المتعذبة كما ينسب الفاعل عند بناء الفعل للمفعول به، فمن الأول قوله تعالى : ﴿اللَّهُ يَسْطُرُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾^(١)، وقوله : ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾^(٢)؛ لأنه لا بد لهذا الموصول من أن يرجع إليه من صلته مثل ما ترى في قوله تعالى : ﴿الَّذِي يَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ﴾^(٣). وقرأ قوله تعالى : ﴿وَمَا عَلَّمَهُ أُبْدِيهِمْ﴾^(٤) وما عَلَّمْتُ^(٥). ومن الثاني قولهم : «فلان يغطي ويمنع، وبصل ويقطع». ومنه قوله عز وجل : ﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾^(٦). وقول ذي الرمة [من الطويل] :

٢٥١- وإن تغتلبز بالمحل من ذي ضرورعها إلى الضيف يخرخ في عراقبها نضلي

(١) الرعد : ٢٦.

(٢) هود : ٤٣.

(٣) البقرة : ٢٧٥.

(٤) يس : ٣٥.

(٥) وهذه قراءة حمزة والكسائي وعاصم وغيرهم.

انظر : البحر المحيط ٣٣٥/٧؛ وتفسير القرطبي ٢٥/١٥؛ والكشاف ٣/٣٢٢؛ وتفسير الرازي ٢٦/٦٤ والنشر في القراءات العشر ٢/٣٥٣؛ ومعجم القراءات القرآنية ٥/٢٠٧.

(٦) الأحقاف : ١٥.

٢٥١ - التخريج : البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٥٦؛ وأساس البلاغة ص ٢٩٦ (عذر)؛ وخزانة الأدب ١٢٨/٢؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/٢٥١؛ وخزانة الأدب ١٠/٢٣٣؛ ومغني اللبيب ٢/٥٢١.

اللغة : المخل : انقطاع المطر وبس الأرض من الكلا. عراقب : جمع عرقوب، وهو من الدابة ما يكون في رجلها بمنزلة الركبة في يدها. وكل ذي أربع عرقوباه في رجله وركبته في يديه. النصل : حديدة السيف والسكين والرمح والمهم.

قال الشارح: اعلم أن المفعول لما كان فضلة تستفل الجملة دونه، وينعقد الكلام من الفعل، والفاعل بلا مفعول، جاز حذفه وسقوطه، وإن كان الفعل يقتضيه، وحذفه على ضربين:

أحدهما: أن يُحذف وهو مراد ملحوظ، فيكون سقوطه لضرب من التخفيف، وهو في حكم المنطوق به.

والثاني: أن تحذفه معرضاً عنه البتة، وذلك أن يكون الغرض الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل من غير تعرض لمن وقع به الفعل، فيصير من قبيل الأفعال اللازمة، نحو: ظُرف، وشرق، وقام، وقعد.

فالأول نحو قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسُطُّ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾^(١)، وقوله: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾^(٢)، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَجَعُ﴾^(٣)، ﴿وَسَلَّمَ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾^(٤)، و﴿أَنْ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كَثُرَ زَعَمُونَ﴾^(٥). فكل هذا على إرادة الهاء، وحذفها تخفيفاً لطول الكلام بالصلة. ألا ترى أنه لولا إرادة الهاء، بقي الموصول بلا عائد، فكان في حكم المنطوق به، لأن الدلالة عليه من جهتين: من جهة اقتضاء الفعل له، ومن جهة اقتضاء الصلة إذ كان العائد.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا عَمِلْتَ أَيُّدِيهِمْ﴾^(٦) قرأ عاصم في رواية أبي بكر، وحَمْزَةً،

= الإعراب: «وإن»: الواو: حرف استئناف، و«إن»: حرف شرط جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب. «تعتذر»: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون الظاهر، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «بالمحل»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تعتذر». «من»: حرف جر. «ذي»: اسم مجرور وعلامة جره الباء لأنه من الأسماء الستة، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «تعتذر»، وهو مضاف. «ضروعها»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه. «إلى الضيف»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تعتذر». «يجرح»: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط، وعلامة جزمه السكون الظاهر. «في»: حرف جر. «عراقيبها»: اسم مجرور، و«ها»: ضمير متصل مبني على السكون، مضاف إليه، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «يجرح». «نصلي»: فاعل مرفوع بالضممة المقدرة على ما قبل الياء لاستئصال المحل بالحركة المناسبة، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه. وجملة «إن تعتذر... يجرح» الشرطية: بحسب ما قبلها. وجملة «تعتذر» لا محل لها من الإعراب لأنها جملة الشرط غير الظرفي. وجملة «يجرح في عراقيبها نصلي»: جواب الشرط الجازم لا محل لها من الإعراب لأنها غير مقترنة بالفاء أو «إذا».

والشاهد فيه قوله: «يجرح في عراقيبها نصلي» حيث حذف مفعول «يجرح» لتضمنه معنى «يؤثر».

(١) الرعد: ٢٦.

(٢) النمل: ٥٩.

(٣) الفرقان: ٤١.

(٤) القصص: ٦٢.

(٥) هود: ٤٣.

(٦) يس: ٣٥.

والكسائي^(١)؛ «وما عملت» بغير هاء، وقرأ الباقون: «وما عملته» بالهاء، فمن أثبتها فهو الأصل، ومن حذفها فلطول الأمر بالصلة حُذفت الهاء تخفيفاً، ويكون التقدير: «لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ»^(٢) ف «ما» في موضع خفض بالعطف على ثمره، ويجوز أن تكون «ما» نافية، ويكون المعنى: ليأكلوا من ثمره، ولم تعمله أيديهم، فيكون أبلغ في الامتنان. ويقوي ذلك قوله تعالى: «أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الَّذِينَ نَزَعُونَهُ»^(٣). وإذا قدرته هذا التقدير، لم تكن الهاء مرادة كإرادتها لو كانت موصولة.

والثاني: قولهم: «فلان يعطي ويمنع، ويضّر وينفع، ويصل ويقطع»، والمراد: يعطي ذوي الاستحقاق، ويمنع غير ذوي الاستحقاق، وينفع الأوداء، ويضّر الأعداء، إلا أنه حذف، ولم يكن ثم موصول يقتضي راجعاً، ولم يكن المراد إلا الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل لا غير، فصار كالفعل اللازم في الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل.

وشبهه بالفعل، إذا بُني للمفعول من حيث لم يكن الغرض الإخبار عن الفاعل، وإنما كان الغرض بيان من وقع به الفعل، فصار الفاعل نسيئاً منسياً، واشتغل الفعل بالمفعول، وارتفع، ونم الكلام به من غير تشوُّف إلى سواه. فكذلك قد يكون الغرض الإخبار عن الفاعل لا غير من غير تعرضٍ لذكر المفعول. فأما قول ذي الرمة [من الطويل]:

وإن تعذّر بالمحل الخ

فالشاهد فيه قوله: «تَجَرَّخَ»، والمراد: بجرّحها، فحذف المفعول لما ذكرنا. يصف نفسه بالكرم وقِيَرى الضيف، والتاء للتأنيث، والضمير يعود إلى الثوق، يقول: إن اعتذرت الثوق بقلّة اللبّن لأجل المخل، عقرتها للأضياف. والمراد بذئ ضروعها اللبّن، كما يقال: ذو بطنونها، والمراد الولد.

قال صاحب الكتاب: «ومن حذف المفعول به حذفُ المنادى، وقد تقدّم الكلام عليه».

قال الشارح: اعلم أن المنادى، وإن كان مفعولاً في الحقيقة، فإن حذفه لا يحسن كما حسن حذف المفعول فيما تقدّم. وذلك لأن الفعل العامل فيه وفاعله قد حذف، وناب حرف النداء عنهما، وبقي المنادى من الجملة المحذوفة، يدلّ أنه هو المدعو، فإذا حذفته، لم يبق من الجملة المحذوفة شيء، ولا يُعرَف المدعو، إذ حرف النداء إنما يدلّ

(١) انظر: معجم القراءات القرآنية ٢٠٧/٥.

(٢) الواقعة: ٦٤.

(٣) يس: ٣٥.

على مدعوٍّ مخصوصٍ، لأنَّ حرفَ النداءِ إنّما نابَ مَنَابَ الفعلِ، والفاعِلِ، نحو: أذْغُو، وأنَادِي، ولم يَنْبُ عن المفعولِ.

فإن وقع بعد حرفِ النداءِ جملةٌ، أو أمرٌ يدلُّ على المدعوِّ؛ ساغ حذفُه، ومن ذلك قولهم: «يا بُؤْسُ لزيدٍ»، والمراد: يا قومُ بؤسُ لزيدٍ، ومنه بيتُ الكتابِ [من البسيط]:
يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلُّهُمْ والصالحينَ على سَمْعَانٍ مِّن جَارٍ^(١)
ويُروى: و«الصالحون». وكذلك قوله تعالى: ﴿أَلَا يَا أَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾^(٢). وقد تقدّم الكلام على ذلك بما أُعْتُي عن إعادته.

(١) تقدم بالرقم ٢٣٦.

(٢) النمل: ٢٥. وقد تقدّم تخريج هذه القراءة.

المفعول فيه

فصل

قال صاحب الكتاب: «هو ظَرْفُ الزمان والمكان. وكلاهما منقسم إلى مَبْهَم ومَوْقِف، ومستعمل اسمًا وظرفًا، ومستعمل ظرفًا لا غير، فالمبهم نحو: الحين والوقت والجهات الست، والموقت نحو اليوم والليلة والسوق والدار. والمستعمل اسمًا وظرفًا ما جاز أن تعتقب عليه العوامل، والمستعمل ظرفًا لا غير ما لزم النصب، نحو قولك: سِرنا ذات مرّة، وبُكرّة، وسَحَر، وسُحِنِرًا، وضُحى، وعِشاء، وعِشِيّة، وعَتَمَة، ومساء إذا أردت سَحَرًا بعينه، وضُحى يومك، وعشيتّه، وعِشاءه، وعَتَمَة ليلتك، ومساءها، ومثله عِنْدَ، وسُوى، وسِوَاء.

ومما يُختار فيه أن يلزم الظرفيّة صفة الأحيان. تقول: سِيرَ عليه طويلًا، وكثيرًا، وقليلًا، وقديمًا، وحديثًا».



قال الشارح: اعلم أن الظرف ما كان وعاءً لشيء، وتُسَمَّى الأواني ظروفًا، لأنها أَوْعِيَة لِمَا يُجعل فيها، وقيل للأزمنة والأمكنة: ظروف، لأن الأفعال توجد فيها، فصارت كالأوعية لها، والظرف على ضربين: زمان ومكان. فالزمان عبارة عن الليالي والأيام. قال الشاعر [من الطويل]:

٢٥٢- هَلِ الدَّهْرُ إِلَّا لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا وَإِلَّا طُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَارُهَا

٢٥٢- التخرّيج: البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١/ ٧٠؛ ولسان العرب ٥/ ٣٥ (غور)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ١١٥؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٣١.

اللغة: غيار الشمس: مغيبها.

الإعراب: «هل»: حرف استفهام. «الدهر»: مبتدأ مرفوع. «إلا»: حرف حصر. «ليلة»: خبر المبتدأ. «ونهارها»: الواو حرف عطف، نهارها: معطوف على «ليلة» مرفوع، وهو مضاف، وها: ضمير متصل في حلّ جرّ بالإضافة. «والآ»: الواو حرف عطف، إلا: زائدة للتوكيد. «طلوع»: معطوف على «ليلة» مرفوع، وهو مضاف. «الشمس»: مضاف إليه. «ثم»: حرف عطف. «غيارها»: معطوف على «طلوع» مرفوع بالضمة، وهو مضاف، وها: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. والشاهد فيه قوله: أن الزمان ليس إلا الليالي والأيام.

وذلك نحو: قمتُ يومًا، وساعةً، وليلةً، وعشاءً، ومساءً، وما أشبه ذلك من أسماء الزمان، نحو: السنة، والشهر، والدهر.

واعلم أن الظرف في عَرُفِ أهل هذه الصناعة ليس كل اسم من أسماء الزمان والمكان على الإطلاق، بل الظرف منها ما كان منتصبًا على تقدير «في» واعتباره بجواز ظهورها معه، فتقول: «قمتُ اليوم»، و«قمت في اليوم». ف«في» مرادة، وإن لم تذكرها. والذي يدل على ذلك أنك إذا قلت: «أكني عن اليوم»، قيل: «قمت فيه». وكذلك سائر الظروف، وليس الظرف متضمنًا معنى «في» فيجب بناءه لذلك، كما وجب بناء نحو «من»، و«كم» في الاستفهام. وإنما «في» محذوفة من اللفظ لضرب من التخفيف، فهي في حكم المنطوق به. ألا ترى أنه يجوز ظهور «في» معه، ولا يجوز ظهور الهمزة مع «من» و«كم» في الاستفهام، فلا يقال: «أمن»، ولا: «أكم» وذلك من قبل أن «من» و«كم»؟ لما تضمنتا معنى الهمزة، صارا كالمشتملين عليها، فظهر الهمزة حينئذٍ كال تكرار، وليس كذلك الظرف، فإن الظرفية مفهومة من تقدير «في»، ولذلك يصح ظهورها، فاعرف الفرق بين المتضمن للحر، وغير المتضمن له بما ذكرته.

والظرف ينقسم إلى مبهم وموقت، والمراد بالمبهم النكرة التي لا تدل على وقت بعينه، نحو: حين، ووقت، وزمان، ونحو ذلك. والمراد بالموقت ما دل على زمان بعينه مخصوص، نحو: اليوم، واللييلة، ويوم الجمعة، وشهر رمضان، وشهر المحرم.

وهو ينقسم قسمين: قسم يستعمل اسمًا و ظرفًا، وقسم لا يستعمل إلا ظرفًا لا غير. فالأول كل متمكن من الظروف من أسماء السنين، والشهور، والأيام، والليالي مما يتعاقب عليه الألف واللام، والإضافة من نحو: سنة، وشهر، ويوم، وليلة. فهذا يجوز أن تستعمله اسمًا غير ظرف، فترفعه، وتجربه، ولا تقدّر معه «في»، نحو: «اليوم طيب» و«السنة مباركة»، و«أعجبني اليوم»، و«عجبت من يومك»، فتجربها مجرى سائر الأسماء ويجوز أن تنصبها على الظرف، فتقول: «صمتُ اليوم» و«قدمتُ السنة». فهذا مقدّر بـ «في»، والتقدير: «صمتُ في اليوم»، و«قدمتُ في السنة»، فكل اسم من أسماء الزمان لك أن تجعله اسمًا و ظرفًا، إلا ما خصّته العرب بالظرفية، ولم تستعمله مجرورًا، ولا مرفوعًا، وذلك يؤخذ سماعًا عنهم.

والقسم الثاني هو ما لا يستعمل إلا ظرفًا، وذلك ما لزم النصب لخروجه عن التمكن بتضمنه ما ليس له في الأصل، فمن ذلك «سحر»، و«سحيرا» إذا أردت به سحر يومك، فإنه غير متصرف، ولا منصرف، والذي منعه من الصرف أنه معدول عن الألف واللام معرفة. ومعنى ذلك أنه إذا أردت به سحر يومك الذي أنت فيه، فتريد فيه الألف واللام للتعريف، ثم غُيِّرَ عن لفظ ما فيه الألف واللام مع إرادة معناهما، كما عدل

«جُمِعَ» في قولك: «جاءت النسوة جُمِعَ»، وهو معرفة، فاجتمع فيه العدل والتعريف، فلم ينصرف لذلك. فإن قيل: العدل إنما هو أن تُلْفِظَ ببناء، وأنت تريد بناء آخر لضرب من التوسع في اللغة، كعدل «عُمَرَ» عن «عامرٍ» و«جُمِعَ» عن «جُمِعَ» ساكن الحشو، وأنت تدعي أن «سَحَرَ» معدول عن «السَّحَرِ»، والصورتان واحدة قبل العدل، وبعده، فالجواب: أن «سَحَرَ» وإن كان «فَعَلًا» كما أن السَّحَرَ كذلك، فإنه لما اتصلت به لام التعريف، صارت لامتراجهما بما عزفته، كأنها منه، فجزبت اللام في «السحر» مجرى همزة «أَحْمَرَ»، و«إِخْفِيلٍ»^(١)، و«إِخْرِيطٍ»^(٢) وناء «تَجْفَافٍ»^(٣)، وياء «يَزْمَعٍ»^(٤). فلما عدلت «سَحَرَ» كأنك عدلت مثلاً من هذه الأمثلة إلى «فَعَلٍ»، فإن نُكِرَ انصرف، نحو قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَالَ لُوطٍ خَيَّتَهُمْ بَسَحَرٍ﴾^(٥) لأنه قد زال السببان معاً بالتنكير، لأنه كان معدولاً في حال التعريف. وكذلك إذا أدخلته الألف واللام، صرفته، نحو: «السَّحَرِ»، لأنك قد رددته إلى الأصل، فزال العدل. ومعنى قولنا: «غير متصرف» أنه لا يدخله رفع ولا جر، ولا يكون إلا منصوباً على الظرف، وكذلك كل ظرف غير متصرف. والذي منع «سَحَرَ» من التصرف أنه يعرف من غير جهة التعريف، لأن وجوه التعريف خمسة: تعريف الإضمار، وتعريف الغلمية، وتعريف الإشارة، وتعريف الألف واللام، وتعريف الإضافة إلى واحدة من هذه المعارف، وليس التعريف في «سَحَرَ» واحداً منها، فلما تُعْرِفَ من غير جهة التعريف المعهود، خرج عن نظائره، فمُنِعَ التصرف لذلك.

فإن صغرت، وأنت تريد «سَحَرَ» يوم بعينه، انصرف، ودخله التنوين، ولم يتصرف، فلا يدخله الرفع والجر، ولا يكون منصوباً، أما التنوين فليتكبره بزوال العدل، وذلك أنهم لم يضعوا المصغَر مكان ما فيه الألف واللام، فيكون معرفة معدولاً. وإنما هو نكرة كـ «ضُحْوَةٍ»، و«عُدْوَةٍ»، و«عَتَمَةٍ»، و«عِشَاءٍ» إلا أنه فهم منه ما يفهم من المعارف، فلم يتمكن، وكذلك «ضُحَى»، و«ضُحْوَةٍ» و«عِشَاءٍ» و«عَشِيَّةٍ» و«مَسَاءٍ» إذا أردت ذلك من يومك، لم تكن إلا ظروفاً، وذلك أنك إذا قلت: «أنا أتيتك عشاء» لم يذهب الوهم إلا إلى عشاء يومك. وكذلك «عَتَمَةٍ»، فلما كان يفهم بها ما يفهم بالمعارف من حَضَر وقت

(١) الإخفيل: الجبان. (لسان العرب ١١٤/١١ جفل).

(٢) الإخريط: نبات ينبت في الجَدَد، له قرون كقرون اللوباء، وورقه أصفر من ورق الريحان، وقيل: هو ضرب من الخَمْض. (لسان العرب ٢٨٦/٧ خرط).

(٣) التَّجْفَاف والتَّجْفَاف: ما يُوضَع على الخيل من حديد أو غيره في الحرب. (لسان العرب ٣٠/٩ جفف).

(٤) البرم: الحصى البيض تنالاً في الشمس، ولعبة يلعب بها الصبيان. (لسان العرب ١٣٤/٨ رمع).

(٥) القمر: ٣٤.

بعينه، لم تَمَكَّنْ عندهم، فترَفَعَ، وتَجَرَّ، لا تقول: «عَدَاءُ ضُحَى»، ولا «مَوْعِدُكَ مساءً». ومن ذلك «ذات مرة» تقول: «سِيرَ عليه ذات مرة»، فتُقسم الجاز والمجوروز مُقَامَ الفاعل، ولا تُقيم الظرف، لأنه غير متصرف، فلا يكون إلّا نصباً.

وإنما امتنع من التصرف لأنها قد استعملت في ظرف الزمان، وليست من أسماء الدهر، ولا من أسماء ساعاته، وإنما المرة في الأصل مصدر. ألا ترى أنك تقول: «ضربت مرةً ومرةً»، والمراد بذلك ضَرْبَةً، وضربتَين؟ فلما استعمل في الدهر ما ليس من أسمائه ضعُف، ولم يتمكَّن في الزمان تَمَكَّنَ أسمائه، نحو: اليوم، والليلة.

فإن قيل: فأنتم تقولون: «سیر عليه مقدّم الحاج»، وخُفوق النجم، فترفعونه، وهي مصادِرُ استُعيرت للزمان، فما الفرق بينها وبين «ذات مرة»؟ قيل: إن «مقدم الحاج»، و«خُفوق النجم»، و«خِلَافَة فلان» وما أشبهها استُعيرت للزمان على تقدير حذف مضاف، كأنه قال: «وقت خُفوق النجم»، و«وقت خِلَافَة فلان»، ثم حذف المضاف، وهو مراد، فتصَرَّفَتْ بالرفع والجَرُّ حَسَبَ تصرُّف المضاف المحذوف. وليس كذلك «ذات مرة»، استُعير للزمان لا على تقدير حذف مضاف، بل كأنه اسم من أسماء الزمان. ألا ترى أنه لا يجوز إظهار الوقت معه، فلا تقول: «وقت ذات مرة»، ولا «وقت مرة؟»، فافترقا. ومثله في منع التصرف «ذات يوم»، و«ذات ليلة». لا تقول: «سِيرَ عليه ذات يوم»، أو «ذات ليلة» بالرفع، بل هو نصبٌ على الظرف لا غير، لأن نفس ذات ليست من أسماء الزمان، فجرى مجرى «ذات مرة».

ومن ذلك «بُعَيْدَاتِ بَيْنَ» فهو جمع «بَعْدَ» مصغراً، و«بَعْدَ» و«قَبْلَ» لا يتمكنان، فلا يجوز أن يقال: «سیر عليه قَبْلُكَ»، ولا «بَعْدُكَ» بالرفع. والذي منعهما من التصرف والتمكّن أنهما ليسا اسمين لشيء من الأوقات كالليل، والنهار، والساعة، والظُّهر، والعصر، وإنما استعملتا في الوقت للدلالة على التقدّم والتأخر، فلم يتمكنا تَمَكَّنَ أسماء الزمان. وأما قولهم: «فعلت ذلك بَكْرَةً» فهو ك «ضُخْوَةً»، و«عَتَمَةً» إذا أردتَهما من يوم بعينه، فلا يتصرف لأنه نكرة، فهم منها ما يُفهم من المعارف، فخرج عن أصله، فلم يتمكَّن. وقد تقدّم شرح ذلك.

ومما يُختار فيه الظرفية، ولا يتمكَّن تَمَكَّنَ أسماء الزمان صفاتُ الأحيان، نحو: طويل، وقليل، وحديث، تقول: «سِيرَ عليه طويلاً»، و«سیر عليه حديثاً»، و«سیر عليه قليلاً»، فلا يحسن هاهنا إلّا نصب على الظرف، وهو المختار، وذلك لأنك إذا جئت بالنمت، ولم تجيء بالمنعوت، ضعف، وكان الاختيار فيه أن لا تخرج عن الظرفية، لأنك إذا قلت: «سیر عليه طويلاً»، ف «الطويل» يقع على كل شيء طال من زمان، وغيره، فإذا أردت به الزمان، فكأنك استعملت غير لفظ الزمان، فصار بمنزلة قولك:

«ذات مرة»، و«تُعِيدَاتِ بَيْنَ»، فلم يقع موقع الأسماء، واختير نصبها على الظرف إلا أن يتقدمها موصوف، فحينئذ تقول: «سير عليه زمنٌ طويلٌ»، و«سير عليه وقتٌ حديثٌ». ويؤيد عندك ضَعْفُ الصفة أنه لا يحسن أن تقول: «أتيتُك بجيدٍ»، وأنت تريد: «بدرهم جيدٍ». وتقول: «أتيتُك به جيداً»، لما لم تقوَ الصفة إلا أن يتقدم الموصوف، جعلوه حالاً. واعلم أن جميع الأفعال يتعدى إلى كل ضرب من الأزمنة مُبْهَمًا كان أو مُخْتَصًّا، كما يتعدى إلى كل ضرب من ضروب المصادر، لأن دلالة عليهما واحدة، وهي دلالة مطابقة، ودلالته على كل واحد منهما تَضْمُنُ، لأن الأفعال صيغت من المصادر بأقسام الزمان، فلما استويا في دلالة الفعل عليهما، استويا في تعديهما إليهما، فتقول: «قمتُ اليومَ»، و«قمت يوماً»، كما تقول: «ضربت ضرباً»، و«ضربت الضرب الذي تعلَّمُ».

وأما المكان، فكل ما تُصَرَّف عليه، واستقرَّ فيه من أسماء الأرضين، وهي على ضربين: مُبْهَمٌ، ومُخْتَصٌّ. فالمبهم ما لم يكن له نهاية، ولا أقطار تحصره، نحو: الجهات الست، كخلف، وقدام، وفوق، وتحت، ويمنة، وشرقة، ووراء، ومكان، ونحو ذلك. والمختص ما كان له حد، ونهاية، نحو: الدار، والمسجد، والجامع، والسوق، ونحو ذلك. وليست الأمكنة كالأزمنة التي يعمل فيها كل فعل، فتُنصب نصب الظروف، وذلك لأن الفعل يدل على زمان مخصوص، إما ماضٍ، وإما حاضر، وإما مستقبل. وإذا دل على الخاص كان دالاً على المبهم العام، لأن الخاص يدل على العام وزيادة، إذ العام داخل في الخاص، فكل يوم جُمُعَةٌ زمانٌ، وليس كل زمان يوم جمعة.

والفعل إنما يتعدى بما فيه من الدلالة، فلذلك يتعدى كل فعل إلى كل زمان مبهمًا كان أو مختصًا، وليست الأمكنة كذلك، لأن دلالة الفعل على المكان ليست لفظية، وإنما هي التزام ضرورة أن يحدث لا يكون إلا في مكان، ولا يدل على أن ذلك المكان الجامع، أو مكَّة، أو السوق، ولذلك يتعدى إلى ما كان مبهمًا منه لدلالته عليه. تقول: «جلسْتُ مجلسًا، ومكانًا حسنًا»، و«وقفتُ قدامك، ووراءك»، فتُنصب ذلك كله على الظرف. فإن قيل: فأنت تزعم أن الفعل يعمل بحسب دلالة، وليس في الفعل دلالة على مكان حسن، ولا على قدام زيد، ولا على ورائه، فالجواب أن الفعل غير المتعدي إنما يتعدى إلى المكان المبهم. وقد ذكرنا أن المبهم ما ليس له نهاية ولا أقطار تحصره. وأنت إذا قلت: «قمتُ مكانًا حسنًا»، لم ينحصر بالنهاية والحدود. وكذلك إذا قلت: «قمت خلف زيد»، لم يكن لذلك حد ينتهي إليه، فكان مبهمًا من هذه الجهة، فانتصب على الظرف بلا خلاف. وقال أبو العباس: إذا قلت: «جلسْتُ مكانًا حسنًا»، و«قمت خلف زيد»، فالفعل إنما تعدي إلى مكان مبهم، وإنما نُعْتُه بعد أن عمل فيه الفعل. وكذلك «جلسْتُ خلفك»، و«وراءك» لأن «خلفًا» لا ينفك منه شيء أن يكون خلف واحد، وإنما أضافه بعد أن كان

مُطلَقًا وعَمِلَ فيه الفعلُ، فإن كان المكانُ مخصوصًا، لم يتعدَ إليه إلَّا كما يتعدَّى إلى «زيد» و«عمرو». فكما أنَّ الفعلَ اللازم لا يتعدَّى إلى مفعول به إلَّا بحرف جرٍّ، كذلك لا يتعدَّى إلى ظرفٍ من الأمكنة مخصوصٍ إلَّا بحرف جرٍّ، نحو: «قفْتُ في الدار»، و«قمْتُ في المسجد»، و«جلستُ في مَكَّة»، لأنَّ الفعلَ لا يدلُّ على أنَّه في الدار. والمسجد أو مَكَّة، فلم يجوز أن يتعدَّى إليه بنفسه. فأما قولهم: «دخلْتُ البيتَ»، و«ذهبتُ الشَّامَ» فهو شاذٌّ، وجوازه على إرادة حرف الجرِّ نحو قوله [من البسيط]:

٢٥٣- أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ [فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبٍ]
والمراد: أَمَرْتُكَ بِالْخَيْرِ، إلَّا أَنَّ «دَخَلْتُ» مُخْتَلَفٌ فِي كَوْنِهِ مُتَعَدِّيًا بِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرَ مُتَعَدِّ، فَقَالَ قَوْمٌ هُوَ غَيْرُ مُتَعَدٍّ لِأُمُورٍ، مِنْهَا أَنَّ مَصْدَرَهُ عَلَى «فُعُولٍ» نَحْوِ «الدُّخُولِ». و«فُعُولٌ» غَالِبٌ فِي الْأَفْعَالِ غَيْرِ الْمُتَعَدِّيَةِ، نَحْوِ: «الْخُرُوجِ»، وَ«الْقُعُودِ»، وَلِأَنَّ نَظِيرَهُ

٢٥٣ - التخرُّج: البيت لعمرو بن معديكرب في ديوانه ص ٦٣؛ وخزانة الأدب ٩/ ١٢٤؛ والدرر ٥/ ١٨٦؛ وشرح شواهد المغني ص ٧٢٧؛ والكتاب ١/ ٣٧؛ ومغني اللبيب ص ٣١٥؛ ولخفاف بن ندبة في ديوانه ص ١٢٦؛ وللعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٣١؛ ولأعشى طرود في المؤتلف والمختلف ص ١٧؛ وهو لأحد الأربعة السابقين أو لزراعة بن السائب في خزانة الأدب ١/ ٣٣٩، ٣٤٢، ٣٤٣؛ ولخفاف بن ندبة أو للعباس بن مرداس في شرح أبيات سيبويه ١/ ٢٥٠؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ١٦، ٨/ ٢٥١؛ وكتاب اللامات ص ١٣٩، والمحاسب ١/ ٥١، ٢٧٢؛ والمقتضب ٢/ ٣٦، ٨٦، ٣٢١.

اللغة: النشَب: المال الأصيل من نفود وماشية.

يقول الشاعر لأحد أنسابه: كن كريمًا وافعل ما أَمَرْتُ بِهِ، لِأَنِّي تَرَكْتُ لَكَ الْكَثِيرَ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْمَاشِيَةِ. وَأَغْلَبَ الظَّنُّ أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ وَجْهَ الشَّاعِرِ إِلَى ابْنِهِ.

الإعراب: «أَمَرْتُكَ»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير متصل مبني في محلِّ رفع فاعل، والكاف: ضمير متصل مبني في محلِّ نصب مفعول به. «الخير»: اسم منصوب بنزع الخافض. «فافعل»: الفاء: حرف استئناف، و«افعل»: فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. «ما»: اسم موصول مبني في محلِّ نصب مفعول به لـ «افعل». «أَمَرْتُ»: فعل ماضٍ للمجهول، والتاء ضمير متصل مبني في محلِّ رفع نائب فاعل. «به»: جار ومجرور متعلقان بـ «أمر». «فقد»: الفاء: حرف استئناف، «قد»: حرف تحقيق. «تركتك»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير متصل مبني في محلِّ رفع فاعل، والكاف: ضمير متصل مبني في محلِّ نصب مفعول به أول. «ذا»: مفعول به ثانٍ منصوب بالأنف لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. «مال»: مضاف إليه مجرور. «وذا»: الواو: حرف عطف، و«ذا»: معطوف على «ذا» منصوب بالأنف، وهو مضاف. «نشَب»: مضاف إليه مجرور.

وجملة «أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ»: لا محلَّ لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة «افعل...»: لا محلَّ لها من الإعراب لأنها استئنافية. وجملة «أَمَرْتُ بِهِ»: لا محلَّ لها من الإعراب لأنها صلة الموصول. وجملة «قد تركتك...»: لا محلَّ لها من الإعراب لأنها استئنافية.

والشاهد فيه قوله: «أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ» حيث حذف الجاز، فالأصل: أَمَرْتُكَ بِالْخَيْرِ.

ونقيضه كذلك، فنظير «دخلت»: «عَبَرْتُ»، ونقيضه «خرجت»، وكلاهما لازمٌ غير متعَدٍّ، فحكم عليه باللُزوم، لذلك قالوا: وإنما قيل: «دخلت البيت» على تقدير حرف الجر، ثم حذف لكثرة الاستعمال. وقال أبو العباس: هو من الأفعال التي تتعدى تارةً بأنفسها، وتارةً بحرف الجر، نحو: «نصحتُ زيداً»، و«نصحت لزيد»، و«شكرتُه»، و«شكرت له». فكذلك قلت: «دخلت الدار»، و«دَخَلْتُ فيها» وهو الصواب، لأنه لو كان على تقدير حرف الجر لاختص مكاناً واحداً كثر استعماله فيه، كما كان «ذهبت» مقصورةً على الشام، فلما كان «دخلت» شائعاً في سائر الأمكنة، دلَّ على صحة مذهب أبي العباس، وأما «ذهبت» فتمتَّق على كونه غير متعَدٍّ بنفسه، وقد حُذف منه حرف الجر.

واعلم أنَّ ظرف المكان على ضربين أيضاً: متصرفٌ، وغير متصرف، فالمتصرف منه ما جاز رفعه وخفضه، ودخلته الألف واللام، نحو: خَلَف، وقُدَّام، وفَوْق، وتَحْتَ، ومكان، وموضع، فهذه كلها متصرفة. نقول: «قدَّامك فضاء»، و«خَلَفُك واسع»، قال الشاعر [من الكامل]:

٢٥٤- فَعَدَّتْ كِلَا الْفَرْجَيْنِ تَحَسُّبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفُهَا وَأَمَامُهَا

٢٥٤- التخرُّج: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٣١١؛ وإصلاح المنطق ص ٧٧؛ والدرر ٣/ ١١٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٧٠؛ والكتاب ١/ ٤٠٧؛ ولسان العرب ١٢/ ٢٦ (أمم)، ١٥/ ٢٢٨ (ظ(كلا)، ٤١٠ (ولي)؛ والمقتضب ٤/ ٣٤١؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٤٦٣؛ ولسان العرب ٢/ ٣٤٢ (فرج). اللغة: فعدت: من الغدو. الفرجان: مثني الفرج، وهو ما بين قوائم الدابة، أو الثغر الذي هو موضع المخافة. مولى المخافة: أولى بالمخافة.

المعنى: يقول: فعدت البقرة تعدو في الجبل، وأينما توجهت ظننت أن الخطر يدهمها من الأمام والخلف على السواء.

الإعراب: «فعدت»: الفاء: حرف عطف، غدت: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، والفاعل: هي. «كلا»: مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة، وهو مضاف. «الفرجين»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثني. «تحسب»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله: هي. «أنه»: حرف مشبّه بالفعل، والهاء: ضمير في محل نصب اسم «أن». «مولى»: خبر «أن» مرفوع، وهو مضاف. والمصدر المؤول من «أن» ومعموليهما سدٌّ نسَدٌ مفعولي «تحسب». «المخافة»: مضاف إليه مجرور. «خلفها»: بدل من «مولى» مرفوع، وهو مضاف، و«ها»: ضمير في محل جر بالإضافة. «وأمامها»: الوار: حرف عطف، «أمام»: معطوف على «خلف» وهو مضاف، و«ها»: ضمير في محل جر بالإضافة.

وجملة «غدت...»: معطوفة على جملة في البيت السابق. وجملة «كلا الفرجين...»: الاسمية في محل نصب حال تقديرها: «فعدت وكلا الفرجين...». وجملة «تحسب...»: الفعلية في محل رفع خبر المبتدأ.

والشاهد فيه قوله: «خلفها وأمامها» بالرفع بدلاً من الخبر «مولى»، والثاني معطوف عليه، فدل ذلك على أن «خلف» و «أمام» من الظروف المتصرفة التي تخرج أحياناً عن النصب على الظرفية وعلى الجز بـ «من» متأثرة بالعوامل.

فرفع «خَلَفُهَا»، و«أَمَامُهَا» لآتِه بَذَلْ من مولى المخافة. وغير المتصرف نحو: «عِنْدَ»، و«سِوَى» إذا كان بمعنى «غَيْرَ»، فهذه لا تدخلها لَامُ المعرفة، ولا يجوز رفعها، فأما «عِنْدَ» فلا يدخلها من حروف الجر سوى «مِنْ» وحدها، وذلك لكثرة ذَوْرِ «مِنْ»، وَسَقَةِ مواضعها، وعُموم تصرفها. فتقول: «جِئْتُ مِنْ عِنْدِهِ»، ولا تقول: «جِئْتُ إِلَى عِنْدِهِ» لَعَذَمِ تصرف «إِلَى». وأما «سِوَى» فلا يجوز فيها إِلَّا النصب على الظرف، والذي يدل على أنها ظرفٌ أنها تقع صلةً للموصول، فتقول: «جاءني مَنْ سِوَاكَ»، ولا يحسن: «جاءني من غيرك»، وأيضاً فَإِنَّ العامل قد ينخطأها ويعمل فيما بعدها، نحو قوله [من مجزوء الكامل]:

٢٥٥- [وابذل سوام المال] إِنْ — سِوَاهَا ذَهْمًا وَجُونًا
وهذا المعنى لا يكون إِلَّا في الظرف، وقد دخلها حرفُ الجرِّ شاذًا. قال [من الطويل]:

٢٥٦- [تجائفُ عن جَوِّ اليمامةِ ناقتي] وما قَصَّذت من أهلِها لسوائِكا

٢٥٥ - التخريج: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٣٢٤؛ وخزانة الأدب ٣/ ٤٣٨.
اللغة: سوام المال: الدواب التي ترعى حيث شاءت فلا تُمنع. الذَّهْم: جمع أدهم ودهماء وهي السود من الخيل وهي خيارها. والجون: الأسود والأبيض (من الأضداد).
المعنى: إن أردت العطاء والبذل فامنح أجود ما لديك، بغض النظر عن اللون.
الإعراب: «وابذل»: الواو: بحسب ما قبلها، ابذل: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل: ضمير مستتر تقديره: أنت. «سوام»: مفعول به منصوب بالفتحة. «المال»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «إِنْ»: حرف مشبّه بالفعل. «سِوَاهَا»: مفعول فيه ظرف زمان متعلّق بخبر «إِنْ» المحذوف، رها: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «دهمًا»: اسم «إِنْ» منصوب بالفتحة. «وجونًا»: الواو: للعطف، جونًا: معطوف على منصوب، منصوب مثله.
وجملة «ابذل سوام المال»: بحسب ما قبلها. وجملة «إِنْ سِوَاهَا ذَهْمًا»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «سِوَاهَا» حيث استعمل «سِوَا» ظرفًا، ولو لم يستعمله ظرفًا لنصبه على أنه اسم «إِنْ» ورفع ما بعده.

٢٥٦ - التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص ١٣٩؛ والأشباه والنظائر ٥/ ١٦٤، ١٧٢؛ والأضداد ص ٤٤، ١٩٨؛ وخزانة الأدب ٣/ ٤٣٥، ٤٣٨، ٤٤١؛ والدرر ٣/ ٩٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٣٧؛ والكتاب ١/ ٣٢، ٤٠٨؛ ولسان العرب ٩/ ٣٣ (جنف)، ١٤/ ٤٠٨، ٤١٢، ٤١٣ (سوا)؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٥٤؛ والمحتسب ٢/ ١٥٠؛ والمقتضب ٤/ ٣٤٩؛ وجمع الهوامع ١/ ٢٠٢.
اللغة: التجائف: الانحراف. الجو: ما انخفض من الأرض، والهواء.
المعنى: تنحرف ناقتي عن أرض اليمامة، وهي لا تنوي الاتجاه لغيرك.
الإعراب: «تجائف»: فعل مضارع مرفوع بالضمة. «عن جو»: جار ومجرور متعلّقان بـ «تجائف». «اليمامة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «ناقتي»: فاعل مرفوع بالضمة المقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «وما»: الواو: استئنافية، ما: نافية لا عمل =

كأنه حملها للضرورة على «غَيْرٍ»، ومعناها المكان، فاعرفه.

فصل

[مجيء الظرف مصدرًا]

قال صاحب الكتاب: «وقد يُجعل المصدر حينًا لِسَعَةِ الكلام، فيقال: «كان ذلك مُقَدِّمُ الحاج، وَخُفُوقُ النِّجْم، وَخِلَافَةُ فُلَان، وَصَلَاةُ الْعَصْرِ»، ومنه «سِيرَ عَلَيْهِ تَرْوِيحَتَيْنِ»، وَ«انْتَظَرَ بِهِ نُحْرَ جَزُورَيْنِ»، وقوله تعالى: «وَإِذْ بَنَى الثُّجُورَ»^(١).

قال الشارح: اعلم أنهم قد جعلوا المصادر أحيانًا أوقانًا توسعًا، وذلك نحو: «خُفُوقُ النِّجْم»، بمعنى تغييه، و«خِلَافَةُ فُلَان»، و«صَلَاةُ الْعَصْرِ». فالخِلَافَةُ، والصَّلَاةُ مصدران في الحقيقة، جُعِلَا حينًا توسعًا وإيجازًا. فالتوسُّعُ بجعلِ المصدر حينًا، وليس من أسماء الزمان، والإيجازُ الاختصارُ بحذفِ المضاف، إذ التقدير في قولك: «فعلتهُ خُفُوقُ النِّجْم، وَصَلَاةُ الْعَصْرِ»: وقت خفوق النجم، ووقت صلاة العصر، فحُذِفَ المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، واختصَّ هذا التوسُّعُ بالأحداث، لأنها منقضية كالأزمنة، وليست ثابتة كالأعيان. فجاز جعلُ وجودها وانقضائها أوقانًا للأفعال، وظروفًا لها كأسماء الزمان. قال سيبويه^(٢): وليس ذلك بأبعد من قولهم: «وُلِدَ لَهُ سِتْنُونَ عَامًا». يعني أن حذَفَ الوقت من «مقدم الحاج» و«خفوق النجم»، وإقامة المضاف إليه مقامه ليس بأبعد من قولهم: «وُلِدَ لَهُ سِتْنُونَ عَامًا»، إذ التقدير: وُلِدَ لَهُ الْأَوْلَادُ فِي سِتْنِينَ عَامًا، فحُذِفَتِ «الأولاد»، و«في»، فالمحذوفُ شيان. والمحذوفُ في قولك: «خفوق النجم» شيء واحد، وهو زمان أو وقت، إلا أن الصيغة تقتضي في «وُلِدَ لَهُ سِتْنُونَ عَامًا» أن يكون التقدير: وُلِدَ لَهُ أَوْلَادُ سِتْنِينَ عَامًا، ثم حُذِفَ المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، وجُعِلَ «الأولاد» للأغوام مجازًا، إذ كانت فيها، كما يقال: «لَيْلٌ نَائِمٌ، وَنَهَارٌ صَائِمٌ» لَأَنَّ التَّوَمَ فِي اللَّيْلِ، وَالصَّوْمَ فِي النَّهَارِ.

ومن ذلك: «سِيرَ عَلَيْهِ تَرْوِيحَتَيْنِ»، وَ«انْتَظَرَ بِهِ نُحْرَ جَزُورَيْنِ»، يريد رَمَنَ

= لها. «قصدت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، والفاعل: ضمير مستتر تقديره «هي». «من أهلها»: جار ومجرور متعلقان بـ «قصدت»، و«ها»: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة. «لسوانكا»: جار ومجرور متعلقان بـ «قصدت»، والكاف: ضمير متصل مبني على الفتح في محل جرٍّ بالإضافة، والألف للإطلاق.

وجملة «تجانف»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ما قصدت»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «لسوانكا»: حيث جاء بـ «سواء» مجرورة بحرف الجر «اللام»، مما يدل على أنها تستعمل ظرفًا وغير ظرف.

ترويحيتين، و«زمنَ نحرٍ جزوَّرين»، والمرادُ مُدَّةُ هذا الزمن. و«الترويحيتين»: تشيئةُ «الترويحة» واحدة التراويح في الصلاة. يقال: «صَلَّى ترويحيتين»، و«صَلَّى خُمُسَ ترويحياتٍ»، وهي أَرْمَنَةُ مُوقَّتَةٌ تقع في جوابِ «مَتَى» من حيث هي موقَّتَةٌ، فيقال: «متى سيَبِّرُ عليه؟» فيقال: «خفوقُ النجم، ومقدمُ الحاج، وصلاةُ العصر». وتقع في جوابِ «كَمْ» من حيث كانت مُدَّةُ معلومة، فإذا قيل كم سِيرَ عليه؟ جاز أن يكون جوابه: مقدَّمُ الحاج، وخلافةُ فلان، إن شئت رفعته بفعل ما لم يسمَّ فاعله، وإن شئت نصبته على الظرف. كلُّ ذلك عربيٌّ جيّدٌ، وقد تقدّمَ علّةُ ذلك.

فأما قوله تعالى: ﴿وَأَذِّنْ لِلْجُورِ﴾^(١) قرئء بكسر الهمزة وفتحها^(٢)، فمن كسر كانت مصدرًا، جعل حَبْنًا توسُّعًا، فهو من بابِ «خفوق النجم»، و«مقدمُ الحاج»، ومن فتح الهمزة كان جمعَ «دُبْرٍ» على حَدِّ «قُفْلٍ»، و«أَقْفَالٍ»، أو «دُبْرٍ» على حَدِّ «طُنْبٍ»، و«أَطْنَابٍ»، وقد استعمل ذلك ظرفًا، كقولك: «جئتُك في دُبْرٍ كلِّ صلاةٍ»، وفي أذبابِ الصلوات». قال الشاعر [من الطويل]:

٢٥٧- على دُبْرِ الشَّهْرِ الحَرَامِ بِأَرْضِنَا وما حَوَّلَهَا جَدْتُ سِنُونَ تُلْمَعُ
فقراءةٌ من كسر الهمزة أَدْخَلَ في الظرفية من قراءةٍ من فتح. ولذلك يُقَالُ ظَهَرُ «في» مع المكسورة بخلافٍ من فتح.

فصل

[خروج الظرف عن الظرفية]

قال صاحب الكتاب: «وقد يُذهَّبُ بالظرف عن أن يُقدَّرَ فيه معنى «في» اتساعًا،

(١) الطور: ٤٩.

(٢) قراءة الكسر هي قراءة الجمهور، وقرأ المطوعي ويعقوب وغيرهما بالفتح. انظر: البحر المحيط ٨/ ١٥٣؛ والمحتسب ٢/ ٢٩٢؛ ومعجم الفراءات القرآنية ٦/ ٢٦٣.

٢٥٧- التخريج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

الإعراب: «على دبر»: جاز ومجرور متعلقان بـ «جدت». «الشهر»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «الحرام»: صفة مجرورة بالكسرة. «بأرضنا»: جاز ومجرور متعلقان بـ «جدت»، وتا: ضمير متصل مبني في محلِّ جرٍّ مضاف إليه. «وما»: الواو: حرف عطف، ما: اسم موصول مبني في محلِّ جرٍّ اسم معطوف على «أرض». «حولها»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلق بفعل الصلة المحذوف وهو مضاف، وها: ضمير متصل مبني في محلِّ جرٍّ مضاف إليه. «جدت»: فعل ماض مبني على الفتح، والتاء: للتأنيت. «سنون»: فاعل «جدت» مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. «تلمع»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي. وجملة «جدت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة فعل الصلة المحذوف لا محل لها من الإعراب لأنها صلة الموصول وجملة «تلمع»: في محل رفع صفة لـ «سنون». والشاهد فيه قوله: «على دبر الشهر» حيث استخدم «دبر» بمعنى الظرفية، أي: في آخر الشهر.

فيجزي لذلك مُجْزَى المفعول به، فيقال: «الذي ميزته يومُ الجمعة»، وقال [من الطويل]:
 ٢٥٨- ويومُ شَهِدناه سُلَيْمًا وعامرًا [قليل سوى الطعنِ الشَّهالِ نوافله]
 ويضاف إليه كقولك [من الرجز]:

٢٥٩-

يا سارقَ الليلةِ أَهْلَ الدارِ
 وقوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ أَيْلٍ وَالنَّهَارِ﴾^(١) ولولا الانساعُ، لقبل: سرْتُ فيه وشهدنا فيه».



قال الشارح: قد تقدّم قولنا: إِنَّ الظرف ما كان متصّبًا على تقدير «في»، وذلك لأنَّ

٢٥٨- التخريج: البيت لرجل من بني عامر في الدرر ٣/٩٦؛ ولسان العرب ١٤/١٤٤ (جزى)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/٣٨؛ وخزانة الأدب ٧/١٨١، ٨/٢٠٢، ١٠/١٧٤؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٨؛ ومغني اللبيب ٢/٥٠٣؛ والمقتضب ٣/١٠٥؛ والمقرب ١/١٤٧؛ وجمع الهوامع ١/٢٠٣.

اللغة: اليوم: المعركة.

المعنى: ما أكثر المعارك التي حضرناها بين سليم وعامر، لم تكن الغنيمة فيها سوى النجاة، لما تقاطر من دماء على الرماح.

الإعراب: «ويوم»: الواو: «رب»، و«يوم»: اسم مجرور لفظًا، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. «شَهِدناه»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و«نا»: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «سُلَيْمًا»: مفعول به منصوب. «وعامرًا»: الواو: حرف عطف، «عامرًا»: اسم معطوف على «سُلَيْمًا». «قليل»: صفة «يوم» مجرورة (على اللفظ). «سوى»: اسم منصوب على الاستثناء، بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر، وهو مضاف. «الطعن»: مضاف إليه مجرور. «الشَّهال»: صفة مجرورة لموصوف مجرور محذوف، والتقدير: بالرماح الشَّهال. «نوافله»: فاعل مرفوع للصفة المشبهة «قليل»، وهو مضاف، والهاء ضمير متصل مبني في محل جز مضاف إليه. وجملة «شَهِدناه»: في محل جر صفة لـ «يوم».

والشاهد فيه قوله: «شَهِدناه» حيث نصب ضمير «اليوم» تشبيهاً بالمفعول به اتساعاً، ولو جملة ظرفاً لقال: «شَهِدنا فيه».

٢٥٩- التخريج: الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٣/١٠٨، ٤/٢٣٣، ٢٣٥، ٢٥١، ٦/٥٣٤؛ والدرر ٣/٩٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦٥٥؛ والمحاسب ٢/٢٩٥؛ وجمع الهوامع ١/٢٠٣. الإعراب: «يا»: حرف نداء. «سارق»: منادى مضاف منصوب بالفتحة. «الليلة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «أهل»: مفعول به لاسم الفاعل (سارق). «الدار»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. وجملة «يا سارقَ الليلة»: ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «سارقَ الليلة» حيث أضاف «سارق» إلى «الليلة» - وهي ظرف - إضافة المشتق إلى ما ينصبه على المفعولية في المعنى، وذلك على التوسع في الظروف.

(١) سبأ: ٣٣.

الظرفية معني زائد على الاسم، فعلم أن ثم حرفاً أفاده، وليس ثم حرف هذا معناه سوى «في»، فلذلك قيل: إنها مقدرة مرادة. فإذا قلت: «صُمْتُ اليوم»، و«جَلَسْتُ خَلْفَكَ»، جاز أن يكون انتصابه على الظرف على تقدير «في»، وجاز أن يكون مفعولاً على السعة. فإذا جعلته ظرفاً على تقدير «صُمْتُ في اليوم»، و«جَلَسْتُ في خَلْفِكَ»، فتقدير وصول الفعل إلى الاسم بتوسط الحرف الذي هو «في»، فأنت تنويعها وإن لم تلفظ بها. وإذا جعلته مفعولاً به على السعة، فأنت غير نازل «في»، بل تقدّر الفعل وقع باليوم، كما يقع «ضربت» بـ«زيد»، إذا قلت: «ضربت زيداً» وهو مجاز، لأن الصوم لا يؤثر في اليوم كما يؤثر الضرب في زيد. فاللفظ على «ضربت زيداً» والمعنى إنما هو «في اليوم»، و«في خَلْفِكَ». ولا يخرج عن معنى الظرفية، ولذلك يتعدى إليه الفعل اللازم، نحو: «قام زيد اليوم»، والمُنْتَهِي في التعدي، نحو: «ضربت زيداً اليوم»، و«أعطيت زيداً درهمًا الساعة». ألا ترى أن «ضربت» إنما يتعدى إلى مفعول واحد، و«أعطيت» يتعدى إلى مفعولين لا غير، فلولا بقاء معنى الظرفية ما جاز تعدي اللازم، والمنتهى في التعدي، لأن المنتهي كاللازم.

ولا يكون هذا الاتساع إلا في الظروف المتمكنة، وهي ما جاز رفعها، نحو: اليوم، والليلة، ونحوهما من الأزمنة، وخلف، وقدام وشبههما من الأماكن؛ فأما غير المتمكنة نحو «سَحَرَ»، و«بُكَرَ» إذا أريد بهما من يوم بعينه، و«عِنْدَ»، و«بِوَيْ» ونحوهما مما تقدم وصفه، فإنه لا يجوز فيها الاتساع، فإذا قلت: «قمتُ سَحَرَ»، و«صليتُ عند محمد» لم يكن في نصبهما إلا وجه واحد، وهو الظرفية.

وفائدة هذا الاتساع تظهر في موضعين: أحدهما أنك إذا كتبت عنه، وهو ظرف، لم يكن بُدٌّ من ظهور «في» مع مضمرة، تقول: «اليوم قمتُ فيه»، لأن الإضمار يرّد الأشياء إلى أصولها، وإن اعتقدت أنه مفعول به على السعة، لم تظهر «في» معه، لأنها لم تكن منوية مع الظاهر، فتقول: «اليوم قمتُ»، والذي سيرته يوم الجمعة. فأما قول الشاعر - وهو رجل من بني عامر [من الطويل]:

وَيَوْمَ شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا قَلِيلَ بَوَى الطَّغْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ

فالشاهد فيه أنه لم يُظْهِر «في» حين أضمره، لأنه جعله مفعولاً به مجازاً، ولو جعله ظرفاً على أصله، لقال: «شهدنا فيه». وسُلَيْمٌ، وعَامِرٌ: قبيلتان من قيس بن عيلان. والنوافل هنا: الغنائم. يقول: لم نَقْتَمِ إِلَّا النُفُوسَ بما أوليناها من كثرة الطغن. والنهال: المُرْتَوِيَةُ بالدم. وأصل النهال: أول الشرب.

والثاني أنك إذا جعلته مفعولاً به على السعة جازت الإضافة إليه من ذلك قولهم [من الرجز]:

يَا سَارِقَ اللَّيْلِ أَهْلَ الدَّارِ

أضافوا اسم الفاعل إلى الليلة كما تقول: «يا ضارب زيد» فإذا أضفت لا يكون إلا مفعولاً على السعة، وإذا قلت: «سرق عبد الله الليلة أهل الدار» جاز أن يكون ظرفاً، وجاز أن يكون مفعولاً على السعة. ومنه قوله تعالى: ﴿مِثْلِكَ يَوْمَ الدِّينِ﴾^(١)، ف «يوم الدين» ظرفٌ جعل مفعولاً على السعة، ولذلك أضيف إليه. ومثله قول الشاعر [من الرجز]:

٢٦٠- رَبِّ ابْنِ عَمٍّ لَسُلَيْمَى مُشْمَعِلٍ طَبَاخِ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادَ الْكَسِلَ
جعله مفعولاً به حين أضاف إليه، ورُتِما نصبوا هنا الظرف وخفضوا الزاد، ويفصلون بين المضاف، والمضاف إليه بالظرف على حدّ قوله [من السريع]:
لِلَّهِ دَرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَانَهَا^(٢)

وهذا الفصل إنما يحسن في الشعر، وهو قبيح في الكلام. وأما قوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرٌ آلِيلٍ وَالنَّهَارِ﴾^(٣)، فإنه أضاف المصدر إليهما، ويحتمل ذلك أمرين: أحدهما أن يكون على إضافة المصدر إلى المفعول على حدّ قوله تعالى: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعِيمِكَ﴾^(٤). والمعنى: بسؤاله نعيمك، فيكون التقدير: بل مكرّم الليل والنهار، جعلهما مفعولين على السعة، ثم أضاف إليهما. والأمر الثاني أن يكون جعل المكرّ لهما، لأنه يكون فيهما كما يقال: «لَيْلٌ نائِمٌ، ونهارٌ صائمٌ». فجعل ذلك لهما لحدوثه فيهما، فيكون

(١) الفاتحة: ٤.

٢٦٠ - التخريج: الرجز للشماخ في ديوانه ص ٣٨٩؛ ولجبار بن جزء في خزنة الأدب ٢٣٣/٤، ٢٣٥ - ٢٣٧، ٢٣٩، ٢١٢/٨، ٢١٣؛ وشرح أبيات ميبويه ١٣/١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٦٧؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٤٤٧/١١ (عل)؛ ومجالس ثعلب ١٥٢/١.

اللفظة: المشمعل: الجاد في أمره الماضي فيه. الكرى: النعاس. الكسل: الكسلان. الإعراب: «وب»: حرف جر شبه بالزائد. «ابن»: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. «عم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «لسليمى»: جار ومجرور بالكسرة المقدرة متعلقان بصفة ب «ابن» أو «عم». «مُشمعل»: صفة مجرورة لابن على اللفظ، أو مرفوعة على المحل. «طباخ»: صفة ثانية مجرورة وهو مضاف. «ساعات»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف. «الكرى»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة. «زاد»: مفعول به لـ «طباخ»، وهو مضاف. «الكل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسكن لضرورة الشعر.

وجملة «رب ابن عم لسليمى»: مع الخبر المحذوف: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «طباخ ساعات الكرى زاد الكل» حيث أضاف «طباخ» إلى «ساعات» على تشبيهه بالمفعول به.

(٢) تقدم بالرقم ١٤٣.

(٣) ميبأ: ٣٣.

(٤) ص: ٢٤.

حينئذٍ من قبيل إضافة المصدر إلى الفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾^(١) ونحو قوله [من الكامل]:

طَلَبَ المَعْقِبُ حَقَّهُ المَظْلُومُ^(٢)

ولأنما امتنعت الإضافة إلى الظرف، لأن معنى الظرف ما كانت فيه «في» مقدرةً محذوفةً، فإذا صرّحنا بـ «في»، أو بغيرها من حروف الجز، فقد زال عن ذلك المنهاج. وإذا أضفنا إليه، فقد صارت الإضافة بمنزلة حروف الجز، فخرج من أن يكون ظرفاً فاعرفه.

فصل

[حذف عامله]

قال صاحب الكتاب: «ويُنْتَصَبُ بعامل مضمَر، كقولك في جوابٍ من يقول لك: «متى سرت»: «يوم الجمعة»، وفي المثل السائر «أسائر اليوم وقد زال الظُّهْرُ»^(٣).

ومنه قولهم لمن ذكر أمراً قد تقادم زمانه: «حينئذٍ الآن»، أي: كان ذلك حينئذٍ، واسمُع الآن. ويُضَمَّرُ عامله على شريطة التفسير كما صُنِعَ في المفعول به، تقول: «اليوم سرت فيه»، و«أيوم الجمعة يتطلق فيه عبدُ الله» مقدراً: «سرت اليوم»، و«أيُنْطَلِقُ يومَ الجمعة».



قال الشارح: لما كان الظرف أحد المفعولات كان حُكْمُهُ حكمَ المفعول، فكما أن المفعول به ينتصب بعامل مضمَر لدلالة قرينة حالية، أو لفظية على ما مضى شَرْحُهُ، فكذلك الظرف قد يُضَمَّرُ عامله إذا دلَّ الدليل عليه. فمن ذلك قولك في جوابٍ من قال لك: «متى سرت؟» فتقول: «يوم الجمعة»، وذلك أن «متى» ظرفٌ في موضع نصب بـ «سرت»، فوجب أن يكون الجواب منصوباً إذا اختبر أن يكون الجواب على حدِّ السؤال. ولا يكون منصوباً بـ «سرت» هذه الظاهرة، لأنها قد اشتغلت بـ «متى»، ولا يكون للفعل الواحد ظرفاً زمان، فوجب أن يكون منصوباً بـ «سرت» أخرى مَثْوِيَّةٌ دلَّ عليها هذا الظاهر. والتقدير: سرت يومَ الجمعة. ولو أظهر لكان عربياً جيداً، وحذفه حسنٌ لما في اللفظ من الدليل عليه، وصار بمنزلة قولك: «من عندك؟» فإن شئت قلت: «زيد»، ولم تأت بالخبر لدليل ما في السؤال عليه، وإن شئت أثبت به، وقلت: «زيد عندي». فكذلك هاهنا، ومن ذلك قولهم في المثل السائر: «أسائر اليوم وقد زال الظُّهْرُ».

(١) البقرة: ٢٥١.

(٢) تقدم بالرفم ٢٣٧.

(٣) ورد المثل في جمهرة الأمثال ١/٩٦؛ وكتاب الأمثال ص ٢٤٥؛ ولسان العرب ٤/٣٩١ (سبر)؛

ومجمع الأمثال ١/٣٣٥؛ والمستقصى ١/١٥٣.

يُضْرَبُ لطالب أمر قد فات، أو للحاجة يُس منها.

هذا المثل يُضرب لمن يَرْجُو نَجَاحَ طَلَبَتِهِ، وَتَبَيَّنَ لَهُ الْيَأْسُ مِنْهَا. والمرادُ أنك تسير سائرَ اليوم، أي باقيَ اليوم، مأخوذةً من «السُّور»، وهو البَقِيَّةُ، ومنه الحديث: «إذا شربتم، فأشربوا»^(١)، أي: اتركُوا في الإِنَاءِ بَقِيَّةً، هكذا ذكره الفارابي. ومن ذلك قولهم: «حينئذِ الآن»، فـ «حين» ظرفٌ أَصِيفٌ إلى «إذ». وفيه لغتان: منهم من يَبَيِّنُهُ على الفتح، لإضافته إلى غيرِ متمكِّن. ومنهم من يُغْرِبُهُ على الأصل، والتنوينُ فيه تنوينُ عَوَاضٍ من الجملة التي حَقَّ «إذ» أن تُضَافَ إليها. و«الآن» ظرفٌ أيضًا، ولا بد لكل واحد منهما من عامل، ولا عاملٌ في اللفظ، فكانا مقدَّرَين في النِّتَةِ. والتقدير: كان هذا حينئذٍ، واسمَعِ الآنَ إليّ، كأن رجلاً سَمِعَ آخَرَ يَذْكُرُ شَيْئًا في زمنٍ ماضٍ، لا يُهْمُ، ولا يَغْنِي، فأراد أن يصرِّفه عن ذلك، ويخاطبه على ما يَغْنِيهِ، فقال: «حينئذِ الآن»، كأنه قال: «الذي تَذْكُرُ كان حينئذٍ، واسمَعِ إليّ الآن». فـ «كان» تامةٌ، وهي عاملةٌ في «حينئذٍ»، و«اسمَعِ» عاملٌ في «الآن»، ولا تكون «كان» عاملةً فيهما، لأنَّ الفعل الواحد لا يكون له ظرفا زمان. وقد شَبَّهَهُ سيبويه^(٢) بقولهم: «نَالِلُهُ رجلاً»، والمراد: ما رأيتُ رجلاً كرجلٍ أراه اليومَ، فأضافوا «الرجل» المرثيَّ إلى اليوم، فصار لفظه كرجل اليوم، ثم حذفوا المضاف، وأقاموا المضاف إليه مُقامه

ومما حُذِفَ فيه عاملُ الظرف إذا شغلتَ الفعل عنه بضميره، نحو قولهم: «اليومَ سِرْتُ فيه»، و«أيومَ الجمعة ينطلق فيه عبدُ الله». والتقدير: سرتُ اليومَ سرْتُ فيه، وأينطلق عبدُ الله يومَ الجمعة ينطلق فيه، لما شغلتَ الفعل عنه بضميره؛ لم يصل إلى هذا الظاهر، فأضمرت ناصبًا، صار هذا الفعلُ تفسيرًا له كما تقول: «زيدًا ضربته». فإذا كان الظرف متمكِّنًا - وقد تقدَّم وصفُ المتمكِّن - كان لك في نصبه وجهان على ما تقدَّم: أحدهما أن تنصبه من طريقِ الظرف، وتنوي «في» مقدَّرةً، والآخر أن تنصبه ولا تنوي «في». وهذا هو المفعول على سَعَةِ الكلام. وإذا شغلتَ الفعل عنه وقد قَدَّرته تقديرِ الظرف، قلت: «يومَ الجمعة قمتُ فيه». وإن كان بتقديرِ المفعول قلت: «قُمْتُ» من غيرِ «في». ومنه قول الشاعر [من الطويل]:

وَبِـيُومٍ شَسِيهِهِ ذُنَاهُ^(٣)

والرفع جائزٌ، نحو «يومَ الجمعة القتالُ فيه»، و«اليومَ سرتُ فيه»، واختيرَ الرفع، والنصب هنا كاختياره في «زيدًا ضربته». فكلُّ موضع يختار فيه الرفعُ هناك يختار فيه الرفعُ هاهنا. وكلُّ موضع يختار فيه النصبُ هناك يختار فيه النصبُ هاهنا، فاعرفه.

(١) ورد الحديث في النهاية في غريب الحديث والأثر ٣٢٧/٢.

(٢) الكتاب ٢٩٣/٢.

(٣) تقدم بالرقم ٢٥٨.

المفعول معه

فصل

[تعريفه]

قال صاحب الكتاب: «هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى «مَعَ». وإنما ينتصب إذا تضمن الكلام فعلاً، نحو قولك: «ما صنعت وأباك»، و«ما زلت أسير والنيل». ومن أبيات الكتاب [من الوافر]:

٢٦١- وَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ الْكُلَيْثَيْنِ مِنَ الطُّحَالِ
ومنه قوله عز وجل ﴿فَاتَّخِذُوا أَمْزَاجَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾^(١)؛ أو ما هو بمعناه نحو قولك: «ما لك وزيداً»، و«ما شأنك وعمراً» لأن المعنى ما تصنع، وما تلبس، وكذلك «حسبك

٢٦١ - التخريج: البيت لشعبة بن قمبر في نوادر أبي زيد ص ١٤١؛ وللأفرع بن معاذ في سمط اللآلي ص ٩١٤؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٢٤٣؛ والدرر ٣/١٥٤، ١٥٨؛ وسر صناعة الإعراب ١/١٢٦، ٢/٦٤٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٤٢٩؛ وشرح التصريح ١/٣٤٥؛ والكتاب ١/٢٩٨؛ واللمع ص ١٤٣؛ ومجالس ثعلب ص ١٢٥؛ والمقاصد النحوية ٣/١٠٢؛ وجمع الهوامع ١/٢٢٠.

اللمعة: بنو أبيكم: أي: من يتنبون إليكم.

الإعراب: «وكونوا»: الواو: بحسب ما قبلها، و«كونوا»: فعل أمر ناقص، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع اسم «كان». «أنتم»: ضمير منفصل مؤكّد للضمير المتصل في محل رفع. «وبني»: الواو: واو المعية، و«بني»: مفعول معه منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. «أبيكم»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، و«كم»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «مكان»: خبر «كونوا» منصوب، وهو مضاف. «الكليتين»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى. «من»: حرف جر. «الطحال»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلقان بـ «مكان» لاشتماله على راحة الفعل.

وجملة «وكونوا»: بحسب الراو.

والشاهد فيه قوله: «وبني» حيث نصبه على أنه مفعول معه بالرغم من وجود الضمير المنفصل المؤكّد للضمير المتصل، والعامل فيه الفعل الظاهر، ويجوز رفعه بالمعطف على اسم «كان».

(١) يونس: ٧١.

وزيداً درهمً» و«قَطَكَ»، و«كَفَيْكَ» مثله، لأنها بمعنى «كفاك». قال [من الوافر]:

٢٦٢- فما لك والتلددُ حولُ نَجْدٍ [وقد غصَّتْ نهامةٌ بالرجال]

وقال [من الطويل]:

٢٦٣- [إذا كانتِ الهيجاُ وأنشقتِ العصا] فحسبك والضحاكُ سيفٌ مهتدٌ



٢٦٢- التخريج: البيت لمسكين الدارمي في ديوانه ص ٦٦؛ والكتاب ٣٠٨/١؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٤٢/٣؛ ورصف المباني ص ٤٢٢؛ وشرح الأشموني ٢٢٣/١.
اللغة: غصَّتْ: امتلأت.

الإعراب: «فما»: الفاء: بحسب ما قبلها، و«ما»: اسم استفهام مبني في محل رفع مبتدأ. «لك»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ. «والتلدد»: الواو: للمعية، و«التلدد»: مفعول معه منصوب بالفتحة. «حول»: ظرف مكان مبني على الفتح، متعلق بـ «التلدد»، وهو مضاف. «نجد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «وقد»: الواو: حالية، و«قد»: حرف تحقيق. «غصَّت»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث. «نهامة»: فاعل مرفوع بالضمّة. «بالرجال»: جار ومجرور متعلقان بـ «غصَّت».

وجملة: «ما لك...»: بحسب ما قبلها. وجملة «قد غصَّت»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «والتلدد» حيث نصب الاسم على المعية، والعامل فيه قوله: «ما لك» الذي بمعنى: «ما تصنع»؟

٢٦٣- التخريج: البيت لجرير في ذيل الأمالي ص ١٤٠؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٥٨١/٧؛ وسقط اللآلي ص ٨٩٩؛ وشرح الأشموني ٢٢٤/١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٧٤؛ وشرح شواهد المغني ٩٠٠/٢؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٠٧، ٦٦٧؛ ولسان العرب ٣١٢/١ (حسب)، ٣٩٥/٢ (هيج)، ٦٦/١٥ (عصا)؛ والمقاصد النحوية ٨٤/٣؛ ومغني اللبيب ٥٦٣/٢.
اللغة: انشقت العصا: تفرق القوم. الهيجا: الحرب الطاحنة الشرمة.

المعنى: إذا نشبت الحرب، وتفرقت الجماعات، فيكفيك أن تصحب السيف الضحاك بيمينك.

الإعراب: «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه متعلق بجوابه مبني على السكون في محل نصب. «كانت»: فعل ماضٍ تام مبني على الفتحة الظاهرة، والتاء: للتأنيث، وحُرِكت بالكسر منعاً لالتقاء الساكنين. «الهيجا»: فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة. «وانشقت»: الواو: عاطفة، و«انشقت»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، والتاء: للتأنيث، وحركت بالكسر منعاً لالتقاء الساكنين. «العصا»: فاعل مرفوع بالضمّة المقدرة على الألف للتعذر. «فحسبك»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، و«حسبك»: مبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «والضحاك»: الواو: للمعية. «الضحاك»: مفعول معه، منصوب بالفتحة الظاهرة. «سيف»: خبر مرفوع بالضمّة الظاهرة. «مهتد»: صفة مرفوعة بالضمّة الظاهرة.

قال الشارح: اعلم أن المفعول معه لا يكون إلا بعد الواو، ولا يكون إلا بعد فعل لازم، أو مُنتَهٍ في التعدي، نحو قولك: «ما صنعت وأباك»، و«ما زلت أسير والنيل»، و«لو تُرَكَّتِ الناقةُ وفَصِيلُهَا لِرَضْعِهَا»، وإنما افتقرت إلى الواو لضعف الأفعال قبل الواو عن وصولها إلى ما بعدها، كما ضعفت قبل حروف الجر عن مباشرتها الأسماء، ونصبها إيّاها، فكما جاؤوا بحروف الجر تقوية لما قبلها من الأفعال لضعفها عن مباشرة الأسماء بأنفسها عُرْفًا واستعمالاً، فكذلك جاؤوا بالواو تقوية لما قبلها من الفعل، فإذا قلت: «استوى الماء والخشبة»، و«جاء البرد والطيارة»، فالأصل: استوى الماء مع الخشبة، وجاء البرد مع الطيارة، وكانت الواو، و«مَعَ» بتقارب مغنيهما. وذلك أن معنى «مَعَ» الاجتماع والانضمام. والواو تجتمع ما قبلها مع ما بعدها، وتضمه إليه، فأقاموا الواو مقام «مَعَ» لأنها أخف لفظاً، وتُعطي معناها. ولم تكن الواو اسماً يعمل فيه الفعل كما عمل في «مَعَ» النصب، فانتقل العمل إلى ما بعد الواو كما صنعت في الاستثناء. ألا ترى أنك إذا استثيت باسم أثر فيه الفعل، نحو: «قام القوم غير زيد»، نصبت «غيراً» بالفعل قبله، لأنه اسم يعمل فيه العامل. فإذا جئت بـ «إلا»، وقلت: «قام القوم إلا، زيداً» انتقل العمل إلى ما بعد «إلا» لأن «إلا» حرف لا يعمل فيه العامل.

فإن قيل: هلا خفضتم ما بعد الواو، إذ الدليل يقتضي ذلك لوجهين: أحدهما أنها موصلة للفعل قبلها إلى الاسم الذي بعدها كإيصال حروف الجر، الثاني أنها نائبة عن «مَعَ»، و«مَعَ» خافضة، فكان ينبغي أن تكون خافضة أيضاً. فالجواب أن الواو هنا تفارق ما ذكرتم. وذلك أن الواو في المفعول معه من نحو «قامت وزيداً» جارية هنا مجرى حروف العطف، والذي يدل على ذلك أن العرب لم تستعملها قط بمعنى «مَعَ» إلا في الموضع الذي لو استعملت فيه عاطفة لجاز. ألا ترى أنك إذا قلت: «قامت وزيداً»، لم يمنع أن تقول: «قامت وزيداً»، فتعطفه على ضمير الفاعل. وكذلك إذا قلت: «لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها». لو رفعت «الفصيل» بالعطف على «الناقة» لجاز. ولو قلت: «انتظرتك، وطلوع الشمس» أي: مع طلوع الشمس، لم يجوز عند أحد من النحويين والعرب. وإنما لم يجوز ذلك عندهم، لأنك لو رُميت أن تجعلها عاطفة على التاء لم يجوز لأن الشمس لا يسوغ فيها انتظار أحد، كما يسوغ «في قمّت وزيداً»: «قامت وزيداً»، فتعطف «زيداً» على التاء، لأنه يجوز من زيد القيام كما يجوز من المتكلم.

= وجملته «إذا كانت الهجاء فحسبك...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملته «كانت الهجاء»: في محل جر بالإضافة. وجملته «انثقت العصا»: معطوفة في محل جر بالإضافة. وجملته «فحسبك سيف»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «والضخاك» حيث نصبه على المعية، والعامل فيه قوله: «حسبك»، لأنه بمعنى «يكفيك».

ويؤيد عندك كَوْنُ الواو في مذهب العاطفة، وإن كانت بمعنى «مَعَ»، أنه لا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل، كما يجوز في غيره من المفعولين، وفي «مَعَ» إذا أتيت بها. وإذا كانت في مذهب العاطفة لم يجز أن تعمل جرًا، ولا غيره، لأن حروف العطف لا اختصاص لها بالأسماء دون الأفعال، بل تُبَاشِرُ الأفعالَ مباشرةً الأسماء. والحروف التي تبشّر الأسماء، والأفعال لم يجز أن تكون عاملة، إذ العامل لا يكون إلا مختصًا بما يعمل فيه. وإذا لم يجز أن تعمل الواو شيئًا، كان ما بعدها منصوبًا بالفعل الذي قبلها، هذا مذهب سيبويه^(١). وكان أبو الحسن الأخفش يذهب في المفعول معه إلى أنه منصوب انتصاب الظرف، قال: وذلك أنَّ الواو في قولك: «قمت وزيدًا» واقعة موقع «مَعَ»، فكأنك قلت: «قمت مع زيد»، فلما حذف «مَعَ» وقد كانت منصوبة على الظرف، ثم أقمت الواو مقامها، انتصب «زيد» بعدها على حد انتصاب «مَعَ» الواقعة الواو موقعها، وقد كانت «مَعَ» منصوبة بنفس «قمت» بلا واسطة، فكذا يكون انتصاب زيد بعد الواو جاريًا مجزئ انتصاب الظرف. والظروف مما تتناولها الأفعال بلا وماطة حرف، لأنها مقدرة بحرف الجر، فإذا الواو ليست موصلة للفعل إلى زيد على مذهبه كما يقول سيبويه وأصحابنا^(٢)، وإنما هي مُضِلِحَةٌ لزيد أن يُنصب على الظرف بتوسطها، وكان الزجاج يقول: إنك إذا قلت: «ما صنعت وزيدًا» إنما تنصب «زيدًا» بإضمار فعل كأنه قال: «ما صنعت ولا بست زيدًا» قال: وذلك من أجل أنه لا يعمل الفعل في مفعول، وبينهما الواو.

وذهب الكوفيون^(٣) في المفعول معه إلى أنه منصوب على الخلاف، قالوا: وذلك أننا إذا قلنا: «استوى الماء والخشبة» لا يحسن تكرير الفعل، فيقال: «استوى الماء واستوى الخشبة»، لأن الخشبة لا تكون مُغَوَّجَةً، فتستوي. فلما خالفه ولم يُشاركه في الفعل، نُصب على الخلاف، قالوا: وهذه قاعدتنا في الظرف، نحو قولك: «زيد عندك». والصواب ما ذهب إليه سيبويه من أن العامل الفعل الأول، لأنه وإن لم يكن متعديًا، فقد قُوِيَ بالواو النائية عن «مَعَ»، فتعدى كما تعدى الفعل المقوَّى بحرف الجر، نحو: «مررت بزيد»، إلا أن الواو لا تعمل لما ذكرناه من أنها في مذهب العطف، وذلك لأنها في الأصل عاطفة، والعاطفة فيها معنيان: العطف، والجمع. فلما وُضعت موضع «مَعَ»، خُلعت عنها دلالة العطف، وبقيت دلالة الجمع فيها، كما أن فاء العطف فيها معنى العطف والإتباع، فإذا وقعت في جواب الشرط، خُلعت عنها دلالة العطف، وبقي معنى الإتيان.

(١) الكتاب ٢٩٧/١.

(٢) الكتاب ٢٩٧/١.

(٣) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ص ٢٤٨ - ٢٥٠.

وأما ما ذهب إليه أبو الحسن من أنَّ ما بعد الواو منتصبٌ على الظرف، فضعيفٌ، لأنَّ قولك: «استوى الماء والخشبة»، و«سرتُ والنيل»، و«كنتُ زبيداً كالأخوين» ليست الأسماء فيها ظرفاً، فلا تنتصب انتصابها. وأما ما ذهب إليه الزجاجُ من أنَّه منصوبٌ بإضمار فعل، فهو ضعيفٌ، لا يُحمَلُ عليه ما وُجد عنه مندوحةٌ. وقوله: الفعل لا يعمل في مفعول، وبينهما الواو، فهو فاسدٌ لأنَّ الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتعلَّق به. فإن كان يفتقر إلى توسُّط حرف عجل مع وجوده. وإن كان لا يفتقر إلى ذلك، عمل مع عدمه. وقد يبيَّن أن المفعول معه قد تعلَّق بالفعل من جهة المعنى بتوسُّط الواو، فينبغي أن يعمل مع وجودها. ألا ترى أنك تقول: «ضربتُ زبيداً وعمراً» فيعمل الفعل في «عمرو» بتوسُّط الواو لما اقتضاه المعنى؟ كذلك هاهنا.

وأما ما ذهب إليه الكوفيون فضعيفٌ جداً؛ لأنَّه لو جاز نصبُ الثاني، لأنَّه مخالفٌ للأوَّل، لجاز نصبُ الأوَّل أيضاً لأنَّه مخالفٌ؛ لأنَّ الثاني إذا خالف الأوَّل؛ فقد خالف الأوَّل الثاني. فليس نصبُ الثاني للمخالفة أوَّلَى من نصب الأوَّل. ثم هو باطلٌ بالعطف الذي يخالف فيه الثاني الأوَّل، نحو قولك: «قام زيدٌ لا عمرو» ونظائر ذلك، فلو كان ما ذكره من المخالفة لازماً، لم يكن ما بعد «لا» في العطف إلا منصوباً.

فإن قيل: نحن متى عطفنا اسماً على اسم بالواو، دخل الثاني في حكم الأوَّل، واشتركا في المعنى، فكانت الواو بمعنى «مَعَ»، فلمَ اختصاصُ هذا الباب بمعنى «مَعَ»، قيل: الفرق بين العطف بالواو وهذا الباب أنَّ الواو التي للعطف تُوجب الاشتراك في الفعل، وليس كذلك الواو التي بمعنى «مَعَ»؛ لأنها توجب المصاحبة. فإذا عطف بالواو شيئاً على شيء، دخل في معناه، ولا تُوجب بين المعطوف والمعطوف إليه ملازمةً ومقارنةً، كقولك: «قام زيدٌ وعمرو»، فليس أحدهما ملازماً للآخر، ولا مُصاحباً له. وإذا قلت: «ما صنعتُ وأباك»، فإنَّما تريد: ما صنعت مع أبيك، وأين بلغت فيما فعلته، وفعل بك. وإذا قلت: «استوى الماء والخشبة»، و«ما زلتُ أسيرُ والنيل»، يفهم منه المصاحبة والمقارنة، فأما قول الشاعر [من الوافر]:

وكونوا أنتم وبني أبيكم... إلخ^(١)

البيت من أبيات الكتاب، والشاهد فيه نصبُ «بني أبيكم» بالفعل الذي قبله، وهو «فكونوا» بوساطة الواو، والمراد أنَّه يحثُّهم على الائتلاف، والتقارب في المذهب. وضرب لهم المثل بقُرب الكلَّيتين من الطحال، أي: ليتكنَّ نسبتُكم إلى بني أبيكم، ونسبة بني أبيكم إليكم نسبة الكلَّيتين إلى الطحال.

وأما قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾^(٢)، فإنَّ القراء السبعة أجمعوا على قطع

الهمزة، وكسر الميم. يقال: أَجْمَعْتُ عَلَى الْأَمْرِ، وَأَجْمَعْتُهُ. فذهب قومٌ إلى أنه من هذا الباب مفعولٌ معه، وذلك لأنه لا يجوز أن يُعْطَفَ عَلَى مَا قَبْلَهُ، لأنه لا يقال: «أَجْمَعْتُ شُرَكَائِي». إنما يقال: «جَمَعْتُ شُرَكَائِي»، و«أَجْمَعْتُ أَمْرِي». فلما لم يَجْزِ فِي الْوَاوِ الْعِطْفُ، جَعَلُوهَا بِمَنْزِلَةِ «مَعَ»، مِثْلَ «جَاءَ الْبُرْدُ وَالطَّيَالِسَةُ»، وَيَجُوزُ أَنْ تُضْمَرَ لِلشُّرَكَاءِ فَعَلًا يَصِيحُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ الشُّرَكَاءُ، وَيَكُونُ تَقْدِيرُهُ: فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ، وَأَجْمِعُوا شُرَكَاءَكُمْ، كَمَا قَالَ [من مجزوء الكامل]:

٢٦٤- يَا لَيْتَ زَوْجِكَ قَدْ غَدَا مَتَقَلَّدًا سَيْفًا وَرُمْحًا

يريد متقلِّدًا سيفًا، ومعتقلًا رُمحًا، خَمَلَهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ، لِأَنَّهُ لَا يُقَالُ: تَقَلَّدْتُ الرَّمْحَ كَمَا لَا يُقَالُ: أَجْمَعْتُ الشُّرَكَاءَ. وَرَوَى الْأَصْمَعِيُّ عَنْ نَافِعٍ ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾^(١) بِوَضْعِ الْهَمْزَةِ، وَفَتْحِ الْمِيمِ، فَعَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «الشُّرَكَاءُ» مَعْطُوفًا عَلَى مَا قَبْلَهُ، وَأَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا مَعَهُ. وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: «مَا لَكَ وَزَيْدًا»، وَ«مَا شَأْنُكَ وَعَمْرًا»، فَهُوَ نَصَبٌ أَيْضًا. وَإِنَّمَا نَصَبُوا هَاهُنَا، لِأَنَّهُ شَرِيكَ الْكَافِ فِي الْمَعْنَى، وَلَا يَصِيحُ عِطْفُهُ عَلَيْهَا، لِأَنَّ الْكَافَ ضَمِيرٌ مَخْفُوضٌ، وَالْعِطْفُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَخْفُوضِ لَا يَصِيحُ إِلَّا بِإِعَادَةِ الْخَافِضِ. وَلَمْ يَجْزِ رَفْعُهُ بِالْعِطْفِ عَلَى الشَّانِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ شَرِيكًا لِلشَّانِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَهُمَا. وَإِنَّمَا الْمُرَادُ: مَا شَأْنُكَ، وَشَأْنُ عَمْرٍو؟ وَقَالَ سِيبَوَيْهٍ^(٢): فَإِنْ أَرَادَ ذَلِكَ كَانَ مُلْغِزًا، بِعَنِي: إِنْ أَرَادَ: وَمَا شَأْنُ عَمْرٍو، كَانَ خِلَافَ الْمَفْهُومِ مِنَ اللفظ، فَيَكُونُ الْمُتَكَلِّمُ بِهِ مُلْغِزًا. فَلَمَّا لَمْ يَجْزِ خَفْضُهُ، وَلَا رَفْعُهُ، حُمِلَ الْكَلَامُ عَلَى الْمَعْنَى، وَجُعِلَ: «مَا

٢٦٤- التخریج: البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٠٨/٢، ٢٣٨/٦؛ وأما الميرنضی ٥٤/١؛ وخزانة الأدب ٢٣١/٢، ١٤٢/٣، ١٤٢/٩؛ والخصائص ٤٣١/٢؛ وشوح شواهد الإيضاح ص ١٨٢؛ ولسان العرب ٤٢٢/١ (رغب)، ٢٨٧/٢ (زجج)، ٥٩٣ (مسح)، ٣٦٧/٣ (قلد)، ٤٢/٨ (جدع)، ٥٧ (جمع)، ٣٥٩/١٥ (هدى)؛ والمقتضب ٥١/٢.

المعنى: يا ليت زوجك قد غدا في الحرب حاملاً رمحه، وواضحاً سيفه على جنبه. الإعراب: «يا ليت»: «يا»: حرف تنبيه، «ليت»: حرف مشبه بالفعل. «زوجك»: اسم «ليت» منصوب بالفتحة، والكاف: ضمير متصل في محل جز بالإضافة. «قد»: حرف تحقيق. «غدا»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الالف للتعذر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «متقلداً»: حال منصوبة بالفتحة. «سيفاً»: مفعول به لاسم الفاعل «متقلداً» منصوب بالفتحة. «ورمحا»: الواو: عاطفة بين مفردات أو جمل، «رمحا»: اسم معطوف منصوب بالفتحة، أو مفعول به لفعل محذوف. وجملة «يا ليت زوجك قد غدا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «غدا» في محل رفع خبر «ليت». والشاهد فيه قوله: «رمحا» عطف «رمحا» على «سيفاً» وإن كان الرمح لا يتقلد. ف «متقلداً» ملط عليه وعامل في المعطوف والمعطوف عليه جميعاً.

(١) يونس: ٧١، ولم أقع على هذه القراءة في معجم القراءات القرآنية.

(٢) الكتاب ٣٠٨/١.

شأنك»، و«ما لك» بمنزلة «ما تصنع»، فصار كأنك قلت: «ما صنعت وزيد». ولزم النصب هاهنا، لأنه قد كان فيما يمكن فيه العطف جائزاً، نحو قولك: «ما شأن عبد الله وزيداً»، و«ما لزيد وأخاه»، فصار هنا لازماً، وهو من قبيل أحسن القبيحين، لأن الإضمار والحمل على المعنى فيه ضعف مع جوازه، والعطف على المضمر المخفوض ممنوع، فصار هذا كما لو تقدمت صفة النكرة عليها من نحو [من مجزوء الوافر]:

٢٦٥- لِمَيَّةٌ مُوجِشًا طَلَّلُ [بِلَوْحٍ كَأَنَّهُ خِلَلُ]

لأن الحال من النكرة ضعيف، وتقديم الصفة على الموصوف ممنوع، فحمل على الجائز، وإن كان ضعيفاً كذلك هاهنا، وأما قول الشاعر [من الوافر]:

فَمَا لَكَ وَالتَّلْدُ خَوْلَ نَجْدٍ وَقَدْ غَصَّتْ نِهَامَةٌ بِالرِّجَالِ^(١)

البيت لمسيكين الدارمي، والشاهد فيه نصب «التلد» بإضمار فعل تقديره: ما تصنع وتلايس التلد. والمعنى: ما لك تُقيم بنجد تتردد فيه مع جذبها، وترك نهماء مع لحاق الناس بها لخصبها. والتلد: الذهاب والمجيء خيرة.

ومنه قولهم: «حسبك وزيداً درهم»، و«كفئك» و«قطك» في معنى «حسبك»، كله منصوب، لأنه يفيح حملة على الكاف، لأنها ضمير مجرور، فحمل على المعنى، إذ

٢٦٥ - التخريج: البيت لكثير عزة في ديوانه ص ٥٠٦؛ وخزانة الأدب ٣/ ٢١١؛ وشرح التصريح ١/ ٣٧٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٤٩؛ ولسان العرب ٦/ ٣٦٨ (وحش)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ١٦٣؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٤٧؛ وأوضح المسالك ٢/ ٣١٠؛ وخزانة الأدب ٦/ ٤٣؛ والخصائص ٢/ ٩٢؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٤٧؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٦٦٤، ١٨٢٥؛ وشرح قطر الندى ص ٢٣٦؛ ولسان العرب ١١/ ٢٢٠ (خلل)؛ ومغني اللبيب ١/ ٨٥، ٢/ ٤٣٦، ٦٥٩.

اللغة والمعنى: الموحش: المقفر. الطلل: ما بقي شاخصاً من آثار الدار. الخلل: ج الخلّة، وهي الجلدة المنقوشة. يصف الشاعر منزل حبيته الذي أصبح مقفراً بعد ارتحالها عنه، وهو الآن شبه بالخلل.

الإعراب: «لمية»: اللام حرف جر، «مية»: اسم ممنوع من الصرف، مجرور بالفتحة، والجار والمجرور متعلقان بخبر المبتدأ المحذوف. «موحشاً»: حال منصوب. «طلل»: مبتدأ مؤخر. «يلوح»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل... هو. «كأنه»: حرف مشبه بالفعل، والهاء: ضمير في محل نصب اسم «كأن». «خلل»: خير «كأن» مرفوع.

وجملة «لمية موحشاً طلل» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة (يلوح...) صفة لـ «طلل».

والشاهد فيه قوله: «لمية موحشاً طلل» حيث نصب «موحشاً» على الحال، وكان أصله صفة لـ «طلل» فتقدمت على الموصوف، فصارت حالاً.

(١) تقدم بالرقم ٢٦٢.

المعنى: كُفَّاكَ، فكأنه قال: «كفأك وزيدًا درهمًا»، و«يُحْبِبُكَ وزيدًا درهمًا». قال الشاعر [من الطويل]:

إذا كانتِ الهَيْجَاءُ وانْشَقَّتِ الغُضَا فحُسْبُكَ وَالضُّحَاكَ سَيْفٌ مُهَيَّئٌ^(١)

فنصب «الضُّحَاكَ» لامتناع حمله على الضمير المخفوض، وكان معناه: يكفيك، ويكفي الضُّحَاكَ.

فصل

قال صاحب الكتاب: «وليس لك أن تُجزء حملاً على المكني، فإذا جئت بالظاهر كان الجزأ الاختيار، كقولك: «ما شأن عبد الله وأخيه يشتمه» و«ما شأن قيس والبرّ تسرقه»، والنصب جائز».

قال الشارح: قد تقدّم قولنا: إن الجزأ لا يجوز حملاً على المضمّر المجرور، نحو قولك: «ما لك وزيد»، و«ما شأنك وعمرو»؛ لأن العطف على المضمّر المجرور لا يجوز إلا بإعادة الخافض. ولذلك استضعفوا قراءة حمزة «وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ»^(٢). فحملها قومٌ على إضمار الجاز، كأنه قال: وبالأرحام، ثم حذف الباء، وهو يريد ما على خذ ما روي عن رؤبة أنه قيل له: كيف أصبحت؟ فقال: «خَيْرَ عَافَاكَ اللَّهُ»، يريد: بخير. وحملها قومٌ على القَسَم، كأنه أقسم بالأرحام، لأنهم كانوا يُعْظَمُونَهَا. كل ذلك لتعذر الحمل على المضمّر المجرور، فإن جئت باسم ظاهر نحو قولك: «ما شأن عبد الله وزيد» و«ما لمحمد وعمرو» جاز الجزأ والنصب، والجزأ أجود، لأنه حمل على الظاهر، وليس فيه تكلف إضمار، ولا عُذُولٌ عن الظاهر إلى غيره. والنصب جائز وإن كان مرجوحاً، لأن المعنى يُعْطِيهِ، وليس ثم مانع منه، فاعرفه مُوقَّفاً.

فصل

قال صاحب الكتاب: «وأما في قولك: «ما أنت وعبد الله»، و«كيف أنت وقضعة من ثريد»، فالرفع. قال [من الكامل]:

[يا زبَرْقَانُ أَخَا بَنِي خَلْفٍ] مَا أَنْتَ وَنَبِّ أَبِيكَ وَالْفَخْرُ^(٣)

(١) تقدم بالرقم ٢٦٣.

(٢) النساء: ١. وهي قراءة حمزة وقتادة والأعمش وغيرهم. انظر: البحر المحيط ٣/١٥٧؛ وتفسير الطبري ٥١٧/٧؛ والكشاف ٢٤١/١؛ والنشر في القراءات العشر ٢/٢٤٧؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/١٤٤.

(٣) تقدم بالرقم ١٧٢.

وقال [من الوافر]:

٢٦٦- [وكنْتَ هناكَ أنتَ كريمَ قيسٍ] وما القَيْسِيُّ بَعْدَكَ والفَخَّارُ
إلاَّ عندَ ناسٍ من العربِ ينصبونه على تأويلٍ «ما كنتَ أنتَ وعبدُ الله»، «وكيف
تكون أنتَ وقصعةٌ من ثريد؟». قال سيبويه^(١): لأنَّ «كنتَ»، و«تكون» نَفْعانِ ههنا كثيرًا،
وهو قليلٌ، ومنه [من المتقارب]:

٢٦٧- فما أنا والسَّيْرُ في مثْلَسٍ [يُبْرَحُ بالذَّكْرِ الضَّابِطُ]

٢٦٦ - التخریج: البيت بلا نسبة في الكتاب ١/ ٣٠٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٣١.

الإعراب: «وكنْتَ»: الواو: بحسب ما قبلها، و«كنتَ»: فعل ماضٍ ناقص مبني على
السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلِّ رفع اسم
«كان». «هناك»: «هنا»: مفعول فيه ظرف مكان مبني على السكون في محل نصب،
والكاف: حرف للخطاب، والظرف متعلق بـ «كريم». «أنتَ»: ضمير فُضِّل مبني لا محل
له من الإعراب أو توكيد لفظي للتاء التي في «كنتَ». «كريم»: خبر «كان» منصوب
بالفتحة، وهو مضاف. «قيسٍ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «وما»: الواو: حرف
استئناف، و«ما»: اسم استفهام مبني في محل رفع مبتدأ. «القَيْسِيُّ»: خبر مرفوع
بالضمة. «بَعْدَكَ»: مفعول فيه ظرف زمان متعلق بحال من «القيسي»، وهو مضاف،
والكاف ضمير متصل مبني في محلِّ جرٍّ بالإضافة. «والفَخَّارُ»: الواو: حرف عطف،
و«الفَخَّارُ»: معطوف على «القيسي» مرفوع مثله.

وجملة «كُنْتَ كريم قيسٍ»: بحسب الواو التي قبلها. وجملة «ما القَيْسِيُّ»: استثنائية لا
محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: عطف «الفَخَّارُ» على «القيسي» بالرفع مع ما في الواو من معنى المعبة.

(١) الكتاب ١/ ٣٠٣.

٢٦٧ - التخریج: البيت لأسامة بن حبيب الهذلي في الدرر ٣/ ١٥٧؛ وشرح أبيات سيبويه
١/ ١٢٨؛ وشرح أشعار الهذليين ص ١٢٨٩؛ والمقاصد النحويَّة ٣/ ٩٣؛ وللهمذلي في
لسان العرب ٤/ ٥٣٢ (عبر)؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٤٢١؛ وشرح الاشموني
١/ ٢٢٤؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٠٤؛ والكتاب ١/ ٣٠٣؛ وجمع الهوامع ٣/ ٩٣.

الإعراب: «فما»: الفاء: استئنافية، «ما»: اسم استفهام مبني في محلِّ رفع مبتدأ. «أنا»:
ضمير منفصل مبني في محلِّ رفع خبر المبتدأ. «والسَّيْرُ»: الواو: للمعية، و«السَّيْرُ»:
مفعول معه منصوب. «في مثْلَسٍ»: جار ومجرور متعلقان بـ «السَّيْرُ». «يُبْرَحُ»: فعل
مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «بالذَّكْرِ»: جار ومجرور
متعلقان بـ «يُبْرَحُ». «الضَّابِطُ»: نعت «الذَّكْرِ» مجرور بالكسرة.

وجملة: «فما أنا والسَّيْرُ»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «يُبْرَحُ» في محلِّ
جرٍّ نعت «مثْلَسٍ».

وهذا الباب قياسٌ عند بعضهم، وعند الآخرين مقصورٌ على السماع.

قال الشارح: أما قولك: «ما أنت وزيدٌ» و«كيف أنت وقصعةٌ من ثريدٍ» فالرفعُ ههنا هو الوجه، لأنه ليس معك فعلٌ ينصب. ولا يمتنع عطفه على ما قبله، لأن الذي قبله ضميرٌ مرفوعٌ منفصلٌ، والضميرُ المنفصلُ يجري مجرى الظاهر، فيجوز العطف عليه، فلذلك كان الوجه الرفع. ومنه قوله [من الكامل]:

يا زَيْسَرَقَانُ أَخَا بَنِي خَلْفٍ ما أنت وَبَيْتِ أَبِيكَ وَالْفَخْرُ
البيت للمُخْبَلِ السُّعْدِيِّ، وبعده [من الكامل]:

هل أنت إِلَّا فِي بَنِي خَلْفٍ كَالْإِسْكَنْتَيْنِ عَلَاهُمَا الْبَطْرُ
والشاهد فيه رفعُ «الفخر» بالعطف على «أنت» مع ما في الواو من معنى «مع»، وامتناع النصب منه، إذ ليس قبله فعلٌ يتعدى إليه، فينصبه كما كان في الذي قبله. ومعنى «وَيْتِ أَبِيكَ» التصغيرُ له، والتحقيق. وبنو خلف: رَهْطُ الزُّبُرْقَانِ بْنِ بَدْرٍ، والأدَى إليه من تميم. ويقول: مَنْ سَادَ مِثْلَ قَوْمِكَ، فلا فَخْرَ له في سيادتهم. وشبههم إذا اجتمعوا حوله بالبطر بين الإسكتين، والإسكتان بكسر الهمزة: جَانِبَا الْقَرْجِ، وهما قُدْنَاه. وقول الآخر [من الوافر]:

وَكُنْتَ هُنَاكَ أَنْتَ كَرِيمٌ قَيْسٍ فَمَا الْقَيْسِيُّ بَعْدَكَ وَالْفَخَارُ
الشاهد فيه رفعُ «الفخر» بالعطف على «القيسي». يرثي رجلاً من سادات قيس. يقول: كُنْتَ كَرِيمَهَا، ومَعْتَمِدَ فُخْرَهَا، فلم يبقَ بعدك فخرٌ.

وحكى سيبويه^(١) في هَذَيْنِ الْحَرْفَيْنِ النِّصْبَ بِإِضْمَارِ «كُنْتُ» و«تَكُونُ»، فيكون التقدير: كيف تكون أنت وقصعةٌ من ثريدٍ؟ وما كنت أنت وزيداً؟ وحسن تقديرُ الفعل هنا، لأنه موضعٌ قد كثر استعمالُ الفعل فيه. فنظيرُ ذلك قولُ زُهَيْرٍ [من الطويل]:

٢٦٨- بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا

= والشاهد فيه قوله: «ما أنت والسير» حيث نصب «السير» على أنه مفعول معه بإضمار فعل يعمل فيه تقديره: «ما كنت»، أو لأن «ما أنت» بمعنى «ما تصنع».

(١) الكتاب ١/٣٠٢، ٣٠٣.

٢٦٨- التخريج: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٢٨٧؛ وتخليص الشواهد ص ٥١٢؛ وخراتة الأدب ٨/٤٩٢، ٤٩٦، ٥٥٢، ١٠٠/٩، ١٠٢، ١٠٤؛ والدور ٦/١٦٣؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٨٢؛ ولسان العرب ٦/٣٦٠ (نمش)؛ ومغني اللبيب ١/٩٦؛ والمقاصد النحوية ٢/٢٦٧، ٣/ =

وقول الأخصوص [من الطويل]:

٢٦٩- مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَبَيِّنٍ غُرَابُهَا

= ٣٥١؛ وجمع الهوامع ١٤١/٢؛ ولصرمة الأنصاري في شرح أبيات سيبويه ٧٢/١؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٥٤؛ والأشباه والنظائر ٣٤٧/٢؛ وجواهر الأدب ص ٥٢؛ وخزانة الأدب ١/١٢٠، ١٣٥/٤، ٢٩٣/١٠، ٣١٥؛ والخصائص ٣٥٣/٢، ٤٢٤؛ وشرح الأشموني ٤٣٢/٢.

اللغة: عرفت بتجربتي في هذه الحياة أنني لن أحصل على شيء مضى وراح، ولن أحصل على شيء قبل أوانه.

الإعراب: «بدا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل: ضمير مستتر تقديره: هو. «لي»: جارٍ ومجرور متعلقان بـ«بدا». «أني»: «أَنْ»: حرف مشبّه بالفعل، والياء: ضمير متصل في محل نصب اسمها. «لست»: «ليس»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير متصل في محل رفع اسمها. «مدرك»: خبر «ليس» منصوب بالفتحة. «ما»: اسم موصول بمعنى «الذي» في محل نصب مفعول به لاسم الفاعل (مدرك). «مضى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف، والفاعل: ضمير مستتر تقديره: هو. والمصدر المؤول من «أَنْ» ومعموليهما في محل رفع خبر «بدا». «ولا»: الواو: حرف عطف، «لا»: نفي. «سابق»: اسم معطوف على «مدرك»، منصوب بالفتحة. «شيئاً»: مفعول به منصوب لاسم الفاعل (سابق). «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان متعلق بـ«سابق». «كان»: فعل ماضٍ ناقص، واسمها: ضمير مستتر تقديره: هو. «جائياً»: خبر «كان» منصوب بالفتحة.

وجملة «بدا لي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لست مدرك...» في محل رفع خبر «أَنْ». وجملة «مضى»: صلة الموصول لا محل لها. وجملة «كان جائياً»: في محل جرٍّ بالإضافة. والشاهد فيه قوله: «سابق» حيث جَرَّه على توهم دخول الباء في المعطوف عليه «مدرك»، لأنه خبر «ليس»، وهذا الخبر يكثر دخول الباء عليه.

٢٦٩- التخرّيج: البيت للأخصوص (أو الأخصوص) الريحاني في الحيوان ٤٣١/٣؛ وخزانة الأدب ١٥٨/٤، ١٦٠، ١٦٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٨٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٧١؛ وشرح أبيات سيبويه ٧٤/١، ١٥٥/٢؛ والكتاب ١٦٥/١، ٣٠٦؛ ولسان العرب ٣١٤/١٢ (شأم)؛ والمؤتلف والمختلف ص ٤٩؛ وهو للفرزدق في الكتاب ٢٩/٣؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٥٥؛ والأشباه والنظائر ٣٤٧/٢، ٣١٣/٤؛ والخزانة ٢٩٥/٨، ٥٥٤؛ والخصائص ٣٥٤/٢؛ ومغني اللبيب ص ٤٧٨؛ والممتع في التصريف ص ٥٠.

اللغة: المشائيم: جمع مشؤم وهو الزجل الذي يجرّ على قبلته الشؤم. ناعب: مصوّت. البين: الفراق.

المعنى: يصف قومًا بأنهم نذير شؤم لمن حولهم، وليسوا بمصلحين بين الناس، ولا يصيح غرابهم إلا بالفراق وتصدّع الشمل.

الإعراب: «مشائيم»: خبر مرفوع بالضمّة لمبتدأ محذوف تقديره: هم. «ليسوا»: فعل ماضٍ ناقص، والواو: ضمير متصل في محل رفع اسمها. «مصلحين»: خبر «ليس» منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم. «عشيرة»: مفعول به منصوب بالفتحة لاسم الفاعل (مصلحين). «ولا»: الواو: حرف عطف، «لا»: حرف نفي. «ناعب»: اسم معطوف على مجرور (على التوهم) مجرور بالكسرة. «إلا»: حرف حصر. «بين»: جارٍ ومجرور متعلقان باسم الفاعل (ناعب). «غرابها»: فاعل «ناعب» مرفوع =

لَمَّا كَثُرَ اسْتِعْمَالُ الْبَاءِ فِي خَبَرِ «لَيْسَ»، تَوَهَّمُوا جُودَهَا فَخَفَضُوا بِالْعَطْفِ عَلَى تَقْدِيرِ جُودِهَا، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَوْجُودَةً. وَإِذَا جَازَ إِضْمَارُ حَرْفِ الْجَزِّ مَعَ ضَعْفِهِ، فِإِضْمَارُ الْفِعْلِ أَوْلَى لِقُوَّتِهِ، وَكَثْرَةُ اسْتِعْمَالِهِ فِيهِ. وَالرَّفْعُ أَجُودُ، لِأَنَّهُ لَا إِضْمَارَ فِيهِ. قَالَ: وَهُوَ قَلِيلٌ، يَعْنِي أَنَّ النِّصْبَ قَلِيلٌ لَتَقْدِيرِكَ وَجُودَ مَا لَيْسَ فِي الْفَلْظِ. وَمِنْهُ قَوْلُ الْهَذَلِيِّ [مِنَ الْمُتَقَارِبِ]:

فَمَا أَنَا وَالسَّيْرُ فِي مَثَلَيْ يُبْرِخُ بِالذِّكْرِ الضَّابِطِ^(١)

الشَّاهِدُ فِيهِ نَصْبُ «السَّيْرِ» بِإِضْمَارِ فِعْلٍ، كَأَنَّهُ قَالَ: «فَمَا كُنْتُ أَنَا وَالسَّيْرُ»، أَوْ «فَمَا أَكُونُ أَنَا وَالسَّيْرُ». وَلَوْ رَفَعَ لَكَانَ أَجُودَ، يَقُولُ: مَا لِي أَنْتَجِسَ الْمَشَاقُّ بِالسَّيْرِ فِي الْفَلَوَاتِ الْمُتَبَلِّغَةِ. وَأَرَادَ بِالذِّكْرِ جَمَلًا، لِأَنَّ الذِّكْرَ أَقْوَى مِنَ النِّاقَةِ. وَالضَّابِطُ: الْقَوِيُّ. وَالتَّبْرِخُ: الْمَسْفُةُ. قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ: قَوْمٌ مِنَ النَّحْوِيِّينَ يَقْبِضُونَ هَذَا فِي كُلِّ شَيْءٍ لِكَثْرَةِ مَا جَاءَ مِنْهُ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي الْحَسَنِ، وَرَأَى أَبِي عَلِيٍّ، وَقَوْمٌ يَقْصُرُونَهُ عَلَى السَّمَاعِ، لِأَنَّهُ شَيْءٌ وَقَعَ مَوْقِعَ غَيْرِهِ، فَلَا يُصَارُ إِلَيْهِ إِلَّا بِسَمَاعٍ مِنَ الْعَرَبِ، وَيُوقَفُ عِنْدَهُ.

= بِالضَّمَّةِ، وَ«هَا»: ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ فِي مَحَلِّ جَزٍّ بِالإِضَافَةِ.

وَجُمْلَةٌ «هُمْ مِثَالِي»: ابْتِدَائِيَّةٌ لَا مَحَلَّ لَهَا. وَجُمْلَةٌ «لَيْسُوا...»: فِي مَحَلِّ رَفْعِ صِفَةٍ لـ «مِثَالِي». وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ: «لَيْسُوا مُصْلِحِينَ وَلَا نَاعِبٌ» حَيْثُ جَزَّ (نَاعِبٌ) عَلَى تَوَهَّمِ جَزِّ خَبَرِ «لَيْسَ» (مُصْلِحِينَ). انْظُرْ: مَا قَبْلَهُ.

(١) نَقَدَمَ بِالرَّقْمِ ٢٦٧.

المفعول له

فصل

[تعريفه]

قال صاحب الكتاب: «هو عِلَّةُ الإقدام على الفعل، وهو جوابُ لِـ«مَنْ»^(١). وذلك قولك: «فعلتُ كذا مَخَافَةَ الشَّرِّ»، و«إِدْخَالَ فلانٍ»، و«ضَرْبَتِهِ تَأْدِيبًا»، و«قَعْدَتُ فِي الْحَرْبِ جُبْتًا»، و«فعلتُ ذلك أَجَلَ كذا». وفي التنزيل ﴿حَذَرَ الْمَوْتِ﴾^(٢)».

قال الشارح: اعلم أنَّ المفعول له لا يكون إلا مصدرًا، ويكون العامل فيه من غير لفظه، وهو الفعل الذي قبله، وإنما يُذكر عِلَّةٌ وَعُدْرًا لَوُقُوعِ الفعل، وأصله أن يكون باللام، وإنما وجب أن يكون مصدرًا، لأنه عِلَّةٌ وَسَبَبٌ لَوُقُوعِ الفعل، وداع له. والداعي إنما يكون حَدَثًا لا عَيْنًا، وذلك من قِبَلِ أَنَّ الفعل، إما أن يجتذب به فعلٌ آخَرُ، كقولك: «احتملتُكَ لاستدامةِ مَوَدَّتِكَ»، و«رُزْتُكَ لابتغاءِ معروفك». فـ«استدامةُ المودة» معنى يُجذبُ بالاحتمال، و«ابتغاءُ الرزق» معنى يُجذبُ بالزيارة. وإما أن يُدفعَ بالفعل الأولُ معنى حاصل، كقولك: «فعلتُ هذا حَذَرَ شَرِّكَ». فالحذرُ معنى حاصلٌ يُتوصَّلُ بما قبله من الفعل إلى دفعه. والمصادر معانٍ تحدث وتنفضي، فلذلك كانت عِلَّةٌ بخلاف العين الثابتة. وإنما وجب أن يكون العامل فيه من غير لفظه، نحو قولك: «رُزْتُكَ طَمَعًا فِي بَرِّكَ»، و«قصدتُكَ زَجَاءَ خَيْرِكَ». فالطمعُ ليس من لفظ «زرتك»، والرجاءُ ليس من لفظ «قصدتك». ولا تقول: «قصدتُكَ للقصْد»، ولا «زرتك للزيارة»، لأنَّ المفعول له عِلَّةٌ لوجودِ الفعل. والشيء لا يكون عِلَّةً لنفسه، وإنما يُتوصَّلُ به إلى غيره. وإنما قلنا: إنه عِلَّةٌ وَعُدْرٌ لَوُقُوعِ الفعل، لأنه يقع في جوابِ «لِمَ فعلتُ»، كما يقع الحال في جوابِ «كَيْفَ فعلتُ». وإنما كان أصله أن يكون باللام، لأنَّ اللام معناها العِلَّةُ، والعَرَضُ، نحو: «جئتُكَ لثُكْرَمَنِي»، و«سِرْتُ لأَدْخُلَ المدينة»، أي: الغَرَضُ من مَجِيئِي الإكرام، والغرض بالسير دُخُولُ المدينة. والمفعول له عِلَّةُ الفعل، والغرضُ به.

والفعلُ يكون لازماً أو مُنتَهِيًا في التعدي باللام، وقد تُحذف هذه اللام، فيقال: «فعلتُ ذاك جِذَارَ الشَّرِّ» و«أَتَيْتُكَ مَخَافَةَ فلانٍ»، وأصله: لحذارِ الشَّرِّ، ولمَخَافَةِ فلانٍ.

(٢) البقرة: ١٩، ٢٤٣.

(١) أي: لماذا.

فلَمَّا حُذِفَت اللام، وكان موضعها نصبًا، تعذَّى الفعلُ بنفسه، فنُصِبَ، كما يُقال: ﴿وَأَخَذَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾^(١)، و«استغفرتُ اللهَ ذَنْبًا». فاللام هنا بخلاف واوِ المفعول معه، فإنَّه لا يسوغ حذفها. لا تقول: «استوى الماء الخشبة»، وذلك لأنَّ دلالةَ الفعل على المفعول له أقوى من دلالته على المفعول معه. وذلك لأنَّه لا بدَّ لكلِّ فعل من مفعولٍ له سواءً ذكرته أو لم تذكره، إذ العاقل لا يفعل فعلًا إلا لغرضٍ وعلَّةٍ. وليس كلُّ مَنْ فعل شيئًا يلزمه أن يكون له شريك، أو مصاحبٌ.

وقد يُحذف المصدر، ويكتفى بدلالة اللام على العلَّة، فيُقال: «زرْتُكَ لزَيْدٍ» و«قصدْتُكَ لعمرو»، ولا يجوز حذف اللام والمصدر معًا، فتقول في «قصدْتُكَ لإكرامِ زَيْدٍ»: «قصدْتُكَ زَيْدًا»، وأنت تريد: لزَيْدٍ، لزوالِ معنى العلَّة. وربما أوقع في بعض الأماكن لبسًا بالمفعول به. ألا ترى أنَّك إذا قلت: «جئتُ زَيْدًا»، وأنت تريد لزَيْدٍ، التبس بالمفعول به؟

وقوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَسْجِدًا لَّهُمْ فِي مَا آذَنَهُمْ رَبُّهُم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حُدُودَ الْمَوْتِ﴾^(٢) فـ «حُدُودَ الْمَوْتِ» نصبٌ لأنَّه مفعولٌ له، وكذلك موضعُ «من الصَّوَاعِقِ» نصبٌ على المفعول له، أي: من خوف الصَّوَاعِقِ، لأنَّ «مِنْ» قد تدخل بمعنى اللام، فتقول: «خرجت من أجلِ زَيْدٍ»، «ومن أجلِ ابتغاءِ الخيرِ»، و«احتملتُ من خوفِ الشَّرِّ». قال الشاعر [من البسيط]:

٢٧٠- يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ فَلَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَئِسُ

(١) الأعراف: ١٥٥.

(٢) البقرة: ١٩.

٢٧٠- التخرُّج: البيت للحزبين الكناني (عمرو بن عبد وهيب) في الأغاني ٢٦٣/١٥؛ ولسان العرب ١١٤/١٣ (حزن)؛ والمؤتلف والمختلف ص ٨٩؛ وللفرزدق في ديوانه ١٧٩/٢؛ وأما المرفعي المرفعي ٦٨/١؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٦٢٢؛ وشرح شواهد المغني ٧٣٢/٢؛ والمقاصد النحويَّة ٥١٣/٢، ٢٧٣/٣.

شرح المفردات: بغضي: يخفض جفته. المهابة: الاحترام.

المعنى: يقول: إنَّه يغض الطرف حياء، ولكنَّ الناس لفرط مهابته لا يرفعون إليه بصرهم إلا إذا ابتسم لهم.

الإعراب: «يغضي»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هو». «حياء»: مفعول لأجله منصوب. «ويغضي»: الواو حرف عطف، «يغضي»: فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه تقديره: «هو» يعود إلى مصدر الفعل «يغضي». «من مهابته»: جار ومجرور متعلِّقان بـ «يغضي»، وهو مضاف، والهاء ضمير في محلِّ جرٍّ بالإضافة. «فلا»: الفاء حرف عطف، و«لا»: حرف نفي. «يكلم»: فعل مضارع للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هو». «إلا»: حرف حصر. «حين»: ظرف زمان متعلِّق بـ «يكلم». «يبسم»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هو».

فقوله: «مهابته» في موضع المفعول له، واسم ما لم يُسم فاعله المصدرُ المقدّر، ولا يكون «من مهابته» في موضع اسم ما لم يسم فاعله، لأن المفعول له لا يُقام مقام الفاعل، لئلا تزول الدلالة على العلة فاعرفه.

فصل

[شروط المفعول له]

قال صاحب الكتاب: «وفيه ثلاث شرائط: أن يكون مصدرًا، وفعلًا لفاعل الفعل الممعلّل، ومُقارنًا له في الوجود. فإن فقد شيء منها فاللام، كقولك: «جئتُك للسُّمن واللّبن، وإكرامك الزائر»، و«خرجت اليوم لمخاصمتك زيدًا أمس».

* * *

قال الشارح: اعلم أنّه لا بدّ لكلّ مفعول له من اجتماع هذه الشرائط الثلاث:

أما كونه مصدرًا، فقد تقدّم الكلام عليه لِم كان مصدرًا.

وأما اشتراط كونه فعلًا لفاعل الفعل الممعلّل، فلاّنه علةٌ وعُدّة لوجود الفعل، والعلّة معنًى يتضمّنه ذلك الفعل، وإذا كان متضمّنًا له، صار كالجزء منه، يقتضي وجوده وجوده. فإذا كان ذلك كذلك، فإذا فعّل الفاعل هذا، فقد فعّل ذاك، نحو: «ضربته تقويمًا له، وتأديبًا»، فكما أنّ الضرب لك، فكذلك التقويم والتأديب لك، إذ هو معنًى داخل تحتها. ولو جاز أن يكون المفعول له لغير فاعل الفعل، لخلّ الفاعل عن علة، وذلك لا يجوز، لأنّ العاقل لا يفعل فعلًا إلّا لعلّة، ما لم يكن ساهيًا أو نايبيًا.

وأما اشتراط كونه مقارنًا له في الوجود، فلاّنه علةٌ الفعل، فلم يجز أن يخالفه في الزمان، فلو قلت: «جئتُك إكرامك الزائر أمس» كان مُحالًا، لأنّ فعلك لا يتضمّن فعل غيرك. وإذا قلت: «ضربته تأديبًا له»، وقصدته ابتغاء معروقه، فقد جُمع هذه الشرائط الثلاث. فإن فقد شيء من هذه الشرائط، لم يحسن انتصابه، ولم يكن بُدّ من اللام، فلا تقول: «جئتُك زيدًا»، ولا «إكرامك الزائر»، ولا «خرجت اليوم مخاصمتك زيدًا أمس».

= وجملة «يغضى»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب، أو في محلّ رفع خبر مبتدأ محذوف تقديره: هو. وجملة «يغضى من مهابته»: معطوفة على جملة «يغضى حياء». وجملة «يكلمهم» معطوفة على جملة «يغضى». وجملة «ينسم»: في محلّ جرّ بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «ويغضى من مهابته» حيث جاءت «من» للتعليل، وجاء نائب فاعل «يغضى» ضميرًا مستترًا فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى مصدر موصوف بوصف محذوف يتعلّق الجار والمجرور به، فكأنه قال: ويغضى إغضاء حادث من مهابته. وذهب الأخفش إلى أنّ الجار والمجرور «من مهابته» نائب فاعل مع اعترافه أنّ «من» هنا للتعليل، وعنده أنّه لا يمتنع نيابة المفعول لأجله عن الفاعل بخلاف جمهور النحاة.

وإنما تقول: «جئتُكَ لزيد، ولإكرامك الزائر، ولمخاصمتك زيدا أمس». وإنما وجب النصبُ فيما اجتمع الشرائطُ الثلاثُ المذكورة، وامتنع فيما خرج عنه من قِبَل أن الفعل لما تضمن المفعولَ له، ودلَّ عليه، وكان موجودًا بوجوده، أشبه المصدرَ الذي يكون من لفظ الفعل، نحو: «ضربتُ ضَرْبَةً، وضَرْبًا»، فكما نصبتُ «ضربةً» و«ضربًا» بـ «ضربتُ» من حيث إنَّ الفعل كان متضمنًا ضروبَ المصادر ودالًّا عليها، فكذلك نصبتُ المفعولَ له إذا اجتمع فيه الشرائطُ المذكورة، نحو: «ضربته تأديبًا»، وصار في حكم «أدبته تأديبًا» وجرى مجرى ما يتنصب به من المصادر، إذ كان نوعًا من الأزل، وإن لم يكن من لفظه، نحو: «رَجَعَ الْفَهْرَى»، و«عَدَا الْجَمْرَى». فأما إذا فقد منه شرطٌ من هذه الشروط، خرج عن شَبِّهِ المصدر، وجرى مجرى سائر الأسماء الأجنبية، فلم يتعدَّ إليه الفعلُ اللازمُ والمنتهي في التعدي إلا بحرف جرٍّ، وحُصَّ باللام، لأنها تدلُّ على الغرض والعلَّة، فاعرفه.

فصل

[جواز تعريفه وتنكيره]

قال صاحب الكتاب: «ويكون معرفةً ونكرةً. وقد جمَعَهُمَا الْعَجَاجُ في قوله [من الرجز]:

٢٧١- يَرْكَبُ كُلُّ عَاقِرٍ جُنْهَوْرٍ مَخَافَةً وَزَعْلَ الْمَخْبُورِ
وَالْهَوْلُ مِنْ تَهَوُّلِ الْهَبُورِ



٢٧١- التخریج: الرجز للعجاج في ديوانه ٣٥٤/١- ٣٥٥، وخزانة الأدب ١١٤/٣، ١١٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٤٧/١، والكتاب ٣٦٩/١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٨٤؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٨٧، ١٨٩.

اللغة: الجمهور: المتراكب المجتمع. والزعل: النشاط. والمخبور: المسرور. والهول: الفزع. والتهول: أن يعظم الشيء في نفسك حتى يهولك.

المعنى: شبَّ بعيره بشور وحشي لا يسير إلا في الرمل المتراكب المجتمع الذي لا نبات فيه مخافة الرماة، ولحيرته، وأثقاده في مختلف الظروف.

الإعراب: «يركب»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «كلّ»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «عاقِر»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «جمهور»: صفة لـ «عاقِر» مجرورة بالكسرة. «مخافة»: مفعول لأجله منصوب بالفتحة. «وزعل»: الواو: حرف عطف، و«زعل»: معطوف على «مخافة»، وهو مضاف. «المخبور»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

«والهول»: الواو: حرف عطف، و«الهول»: معطوف على «مخافة». «من تهول»: جار ومجرور متعلقان بـ «الهول»، وهو مضاف. «الهبور»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «يركب»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

قال الشارح: إنما قال ذلك ردًا على من زعم أن هذه المصادر التي هي المفعول له، نحو: «ضربته تأديبًا له» من قبيل المصادر التي تكون حالًا، نحو: «قتلته ضربًا»، و«أتيت زكضًا»، أي: صابرًا، وراكضًا، حكى ذلك ابن السراج وغيره. وهو مذهب أبي عمر الجرمي والرياشي، فهو عندهم نكرة، و«مخافة الشر»، ونحوها مما هو مضاف من قبيل «مهلك» و«غيرك» و«ضارب زيد غدا» في نية الانفصال، قال أبو العباس: أخطأ الرياشي أقبخ الخطأ، لأن بائنا هذا يكون معرفة ونكرة، قال سيبويه^(١): وحسن في ذلك الألف واللام، لأنه ليس بحال، فيكون في موضع فاعل، فبمّا جاء فيه نكرة قول النابغة [من الطويل]:

٢٧٢- وحلّت بُيوتني في يفاع مُمنّع نخالّ به راعي الحمولة طائرًا
جذازًا على أن لا تُصاب مُفاذتي ولا يسوتني حتى يمتن خرائرًا

= والشاهد فيه: وقوع «مخافة» مفعولاً له وهو نكرة، ووقوع «زعل» و«الهول» كذلك وهما معرفتان. والجرمي يرى أن «زعل المجبور» و«الهول» حالان، فيلزم تنكيرهما.
(١) الكتاب ١/ ٣٧٠.

٢٧٢ - التخرّيج: البيتان للناطقة الذبائني في ديوانه ص ٦٩، ٧٠؛ وتخليص الشواهد ص ٤٣٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢٩/ ١، ٣٠؛ البيت الأول بلا نسبة في شرح قطر الندى ص ١٧٢؛ ولسان العرب ١٧٩/ ١ (حمل).

اللغة: البفاع: المشرف من الأرض. الحمولة: الإبل عليها الحمل. المقادة: الانقياد والطاعة. المعنى: يقول للنعمان إنه أحلّ بيوتيه في مواضع مرتفعة حفظاً لنفسه ولنسوته.
الإعراب: «وحلّت»: الواو: حرف استئناف، «حلّ»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث. «بيوتي»: فاعل مرفوع بالضمّة المقدّرة، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «في يفاع»: جار ومجرور متعلقان بـ «حلّت». «ممنّع»: نعت مجرور. «نخالّ»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «به»: جار ومجرور متعلقان بـ «نخالّ». «راعي»: مفعول به أول منصوب بالفتحة المقدّرة منع من ظهورها ضرورة الوزن. وهو مضاف. «الحمولة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «طائرًا»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة. «جذازًا»: مفعول لأجله منصوب بالفتحة. «على»: حرف جرّ. «أن»: حرف مصدري ونصب. «لا»: حرف نفي. «تصاب»: فعل مضارع مبني للمجهول منصوب. «مفاذتي»: نائب فاعل مرفوع بالضمّة المقدّرة، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة، والمصدر المؤوّل من «أن لا تُصاب» في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلقان بـ «جذازًا». «ولا»: حرف عطف، وحرف زائد. «نوتني»: اسم معطوف مرفوع بالضمّة المقدّرة، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «حتى»: حرف جرّ وغاية. «يمتن»: فعل مضارع مبني في محلّ نصب بـ «أن» المضمرّة بعد حتى، والنون: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، والمصدر المؤوّل من «أن يمتن» في محلّ جرّ بـ «حتى»، والجار والمجرور متعلقان بـ «تصاب». «حرائرًا»: حال منصوب بالفتحة.
وجملة «وحلّت»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «نخالّ»: في محلّ جرّ نعت لـ «بفاع». والشاهد فيه: مجيء المفعول له «جذازًا» نكرة.

وقال الحارث بن هشام [من الكامل]:

٢٧٣- فصددت عنهم والأحبة فيهم طمعا لهم بعقاب يوم مفيد
ومما جاء فيه معرفة قوله تعالى: ﴿يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ فِي إِذْنِهِمْ مِنْ الصَّوْعِ حَذَرَ
الْمَوْتِ﴾^(١)، فقوله: ﴿حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ منصوب لأنه مفعول له، وهو معرفة بالإضافة. ومثله
قول حاتم [من الطويل]:

٢٧٤- وأغفر عوراء الكريم أذخاره وأعرض عن شتم اللئيم تكرمًا
فأتى بالمعرفة والنكرة في بيت واحد.

٢٧٣ - التخریج: البيت للحارث بن هشام في شرح أبيات سيبويه ٤٦/١.

المعنى: يعتذر الشاعر من فراره يوم قتل أبو جهل أخوه بيدر، بقول: لم أفر جناً ولم أصفح عن أعدائي خوفاً وضيقاً، ولكن طمعا في أن أعد لهم، وأعاقبهم بيوم أوقع بهم فيه، فتفقد أحوالهم. الإعراب: «فصددت»: الفاء: حسب ما قبلها، «صدت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع. «عنهم»: جار ومجرور متعلقان بـ «صدت». «والأحبة»: الواو: حالية، «الأحبة» مبتدأ مرفوع بالضممة. «فيهم»: جار ومجرور متعلقان بالخبر. «طمعا»: مفعول لأجله منصوب بالفتحة. «لهم»: جار ومجرور متعلقان بـ «طمعا». «بعقاب»: جار ومجرور متعلقان بـ «طمع». «يوم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «مُفِدٌ»: صفة لـ «يوم» مجرورة بالكسرة. وجملة «صددت»: بحسب ما قبل الفاء. وجملة «الأحبة فيهم»: حالية محلها نصب. والشاهد فيه: مجيء المفعول لأجله «طمعا» نكرة.

(١) البقرة: ١٩.

٢٧٤ - التخریج: البيت لحاتم الطائي في ديوانه ص ٢٢٤؛ وخزانة الأدب ١٢٣/٣، ١٢٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٤٥/١؛ وشرح شواهد المعنى ٩٥٢/٢؛ والكتاب ٣٦٨/١؛ ولسان العرب ٦١٥/٤ (عور)؛ واللمع ص ١٤١؛ والمقاصد النحوية ٧٥/٣؛ ونوادر أبي زيد ص ١١٠؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٨٧؛ وخزانة الأدب ١١٥/٣؛ والكتاب ١٢٦/٣؛ ولسان العرب ٢٤/٧ (خصص)؛ والمقتضب ٣٤٨/٢.

اللغة: العوراء: الكلمة القبيحة. الأذخار: جعل الشيء ذخيرة. أعرض: ابتعد. المعنى: يقول إذا جهل عليّ الكريم غفرت له، واحتملته، وإذا شتمني اللئيم ابتعدت عن شتمه إكراما لنفسي.

الإعراب: «وأغفر»: الواو بحسب ما قبلها، «أغفر»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنا». «عوراء»: مفعول به، وهو مضاف. «الكريم»: مضاف إليه. «أذخاره»: مفعول لأجله، وهو مضاف، والهاء ضمير في محل جر بالإضافة. «وأعرض»: الواو حرف عطف، «أعرض»: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنا». «عن شتم»: جار ومجرور متعلقان بـ «أعرض»، وهو مضاف. «اللئيم»: مضاف إليه. «تكرمًا»: مفعول لأجله. وجملة «أغفر»: بحسب ما قبلها. وجملة «أعرض»: معطوفة على سابقتها. والشاهد فيه قوله: «أذخاره» حيث وقع مفعولا لأجله مع كونه معرفا بالإضافة.

فأما قول العجاج الذي أنشده، فشاهد لصحة ما ادّعه من أنّ المفعول له يكون معرفةً ونكرة. فالنكرة قوله: «مخافة»، والمعرفة قوله: «زَعَلَ المحبور» تُعرّف بالإضافة. و«الهول» معطوف على «كلّ عاقر»، ولذلك نُصب. يَصِفُ تَوَرّاً وَخَشْيًا. يقول: يركب كلّ عاقر لنشاطه. والعاقر من الرَّمْل: الذي لا يُنْبِت. وذلك لحَوْفه من الصائد، أو من سَبْع، أو لَزَعْلِهِ وَسُرُورِهِ. وَالزَّعْلُ: الْمَسْرُورُ الْمَحْبُورُ. وَالْهُبُورُ: جَمْعُ هَبْرٍ، وَهُوَ الْمُظْمَأُ مِنَ الْأَرْضِ، لِأَنَّهَا مَكَمَّنُ الصَّائِدِ. فَهُوَ يَخَافُهَا، فَيَعْدِلُ عَنْهَا إِلَى كُلِّ عَاقِرٍ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «الهول» أَيْضًا مَفْعُولًا لَهُ، أَي: يَرْكَبُ ذَلِكَ لِهَوْلٍ يَهُولُ كَهَوْلِ الْقَبْرِ عَلَى مَنْ رَوَى: الْقُبُورِ.

فهرس محتويات

الجزء الأول
من
شرح المفصل

فهرس المحتويات

القسم الأول

ترجمة الزمخشري صاحب المفضل
وترجمة ابن يعيش (صاحب الشرح)

٥	الفصل الأول: ترجمة الزمخشري
٥	١ - مصادر ترجمته ومراجعها
٦	٢ - اسمه، وكنيته، ولقبه، وحياته
٨	٣ - أساتذته
٨	٤ - تلامذته
٩	٥ - شخصيته
١١	٦ - مؤلفاته
١٥	٧ - أقوال العلماء فيه
١٦	٨ - كتاب المفضل
٢٣	الفصل الثاني: ترجمة ابن يعيش
٢٣	١ - مصادر ترجمته ومراجعها
٢٣	٢ - ترجمته
٢٤	٣ - أساتذته
٢٤	٤ - مؤلفاته
٢٥	٥ - أقوال العلماء فيه
٢٥	٦ - كتابه «شرح المفضل»
٢٨	٧ - عملي في الكتاب

القسم الثاني

كتاب «شرح المفضل»

٣٩	ربَّ يَسِّرْ وَلَا تُعَسِّرْ، رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا
٤١	شرح مقدمة المفضل

٧٠ في معنى الكلمة والكلام
٧٠ فصل تعريف الكلمة والكلام
٧١ أقسام الكلمة

القسم الأول من الكتاب وهو قسم الأسماء

٨١ فصل تعريف الاسم وخصائصه
٨٥ خصائص الاسم
٩١ ومن أصناف الاسم
٩١ اسمُ الجنس
٩١ فصل تعريفه وقسماء
٩٣ ومن أصناف الاسم العَلَمُ
٩٣ فصل تعريف العلم وأقسامه
٩٨ العلم المنقول
١٠٦ العَلَمُ المرتجل
١٠٧ فصل اجتماع الاسم واللقب
١٠٩ فصل العَلَمُ المختص بالحيوان
١١١ فصل علم الجنس المختص بالحيوان
١١٨ فصل إجراء المعاني مجرى الأعيان
١٢٤ فصل عِلْمِيَّةُ الأوزان الصَّرْفِيَّةُ
١٢٥ فصل العَلَمُ بالغَلْبَةِ
١٢٧ فصل دخول لام التعريف على الأعلام
١٣٢ فصل تأويل العلم
١٣٩ فصل تعريف المشى والمجموع
١٤٥ فصل أسماء الكناية
١٤٩ ومن أصناف الاسم «المُعَرَّبُ»
١٥٠ فصل تعريف الاسم المعرب
١٥٢ المُعَرَّبُ بالحروف
١٦٤ فصل نوعا الاسم المعرب
١٦٧ فصل أسباب منع الصرف
١٩٦ القول في وجوه إعراب الاسم

٢٠٠	فصل ذكر المرفوعات
٢٠٠	الفاعل
٢٠٠	فصل تعريف الفاعل
٢٠٤	فصل الفاعل المضمَر
٢٠٤	فصل التنازع
٢١٣	فصل إضمار عامل الفاعل
٢٢١	المبتدأ والخبر
٢٢١	فصل تعريفهما
٢٢٤	فصل نوعا المبتدأ
٢٢٧	فصل نوعا الخبر
٢٢٩	أنواع الجملة الخبرية
٢٣٣	فصل شرط الجملة الخبرية
٢٣٤	فصل تقديم الخبر على المبتدأ
٢٣٨	فصل حذف المبتدأ أو الخبر
٢٤٦	فصل مجيء المبتدأ والخبر معرفتين
٢٤٩	فصل تعدد الخبر
٢٥٠	فصل دخول الفاء على الخبر
٢٥٤	خبر «إن» وأخواتها
٢٥٨	فصل حذف خبر «إن»
٢٦٢	خبر «لا» التي لنفي الجنس
٢٦٥	فصل حذف خبر «لا» النافية للجنس
٢٦٧	اسم «لا» و«ما» المثبتهتين بـ «ليس»
٢٧٢	ذكر المنصوبات
٢٧٢	المفعول المطلق
٢٧٢	فصل تعريفه
٢٧٤	فصل ما يأتي مفعولاً مطلقاً
٢٧٧	فصل المصادر المنصوبة بأفعال مضمرة
٣٠٠	فصل الأسماء المنصوبة بأفعال مضمرة
٣٠٦	فصل إضمار المصدر
٣٠٨	المفعول به
٣٠٨	فصل تعريفه

٣١٠	المنصوب بالمستعمل إظهاره
٣١٠	فصل تعريفه
٣١٣	فصل شواهد على حذف العامل
٣١٥	المنصوب باللازم إضماره
٣١٥	المُنَادَى
٣٢٦	توابع المنادى
٣٣١	فصل حكم «ابن» و«ابنة» إذا وقعا وصفين للمنادى المفرد العلم
٣٣٣	«ابن» و«ابنة» في غير النداء
٣٣٧	المنادى المبهم
٣٤٢	فصل نداء ما فيه «أل»
٣٤٥	فصل تكرير المنادى في حال الإضافة
٣٤٩	نداء المضاف إلى ياء المتكلم
٣٥٨	المندوب
٣٦١	حذف حرف النداء
٣٦٩	الاختصاص
٣٧٤	الترخيم
٣٧٤	فصل شرائطه
٣٨٥	حذف المنادى
٣٨٩	التحذير
٤٠٠	ما أُضمِرَ عامله على شريطة التفسير
٤١٨	حذف المفعول به
٤٢٢	المفعول فيه
٤٣٠	فصل مجيء الظرف مصدرًا
٤٣١	فصل خروج الظرف عن الظرفية
٤٣٥	فصل حذف عامله
٤٣٧	المفعول معه
٤٣٧	فصل تعريفه
٤٤٩	المفعول له
٤٤٩	فصل تعريفه
٤٥١	فصل شروط المفعول له
٤٥٢	فصل جواز تعريفه وتنكيره